نحو المسرق فانهما لا يما الا دفع علي ذلك حتي قولهما والعبارة للشافيه
وقد يمال ما قبلها التانيث كذا ما قبلها المبالغه ونحوها كعلامه
نبه عليه ابن قاسم ونبه في الشافيه علي ان ذلك لحسن في نحو رحمه
ويفتح في الرا نحو كدره ويتوسط في الاستعلا نحو حقه وذلك فايدة
ذا ايله علي الالفيه قول الالفيه اذا كان غير الالف قال ابن قاسم فان قلت
لا حاجة الي هذا القيد لان كلامه فيما كان مفتوحا ومعو قبلها والالف
لا تقبل الفتحة قلت هو كذلك ولكن نبه علي منع امالة الالف
ليلا يتوهم ان ها التانيث شوع امالة الالف تنبيه باب الاماله
وباب الوقف ساقطان من النزهة والشذور وقد ذكر باب الوقف
وحده في الجامع انه نحو فقط ليس فيه شي من ابواب التصريف
فكانه عنده من علم النحو وكذا صنع ابن مالك في العمدة الا انه ذكر فيها من
ابواب التصريف باب التثنيه والجمع السالم وباب جمع التكسير وباب
التصغير وباب النسب باب التصريف قول الشافيه علم
باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب فيه امور الاول
او رد عليه انه يخرج عنه هذا اكثر ابواب التصريف وذلك لان التصريف
يبحث عن اصول يعرف بها نفس ابنية الماضي والمضارع والمصدر
والامر والصفات ولا يلزم من معرفة احوال الابنية معرفة
نفس الابنية وقد يبحث عن اصول يعرف بها احكام لا تعلق لها
لا بنفس الابنيه ولا باحوالها كالوقف والقلب والاسكان وتجاور
الساكنين والادغام وتخفيف الهمزة في الاخر وهذه الاشيا
لا تعلق لها بنفس الابنيه ولا باحوالها لانه لا يعتبر في بنا الكلمة حالات
الحرف الاخير بخلاف ما اذا كانت في غير الاخر فانها من احوال الابنيه
واجيب عن الاول بان الماضي والمضارع وغيرها احوال عارضة للابنيه
مثلا اذا قلت طلب ماض فقولك طلب بنا وماض حاله عارضه
له كالقلب والادغام العارضين لقال فالمراد من الماضي والمضارع ــ

والمصدر

والمصدر بمفهوماتها الا ما صدقت عليه وعن الثاني انا لا نسلم انه
لا يقال لاحوال الحرف الاخير انها حالات الابنيه لانه يطلق علي احوال
بعض الشي انها احوال ذلك الشي قال السيد عبد الله وبهذا اسقط
اعتراض من قال انه لا حاجة الي قوله ليست باعراب بنا علي انه لا يعتبر
في بنا الكلمة حالات الحرف الاخير وقال ابن الحاجب في شرحه انما قلت
باحوال ولم اقل بابنية كما قال بعضهم ليلا ترد احكام الوقف وبعض
احكام الادغام وبعض احكام التقا الساكنين فانها من التصريف
ولا ترجع لابنية الكلمة لان الوقف علي زيد بالسكون او بالروم او
بالاشمام ولم يضرب الرجل واضرب بكرا لا يرجع الي علم بنا كلمة
قال ولما كان قوله تعرف بها احوال يدخل فيه علم الاعراب لان البنيه
تكون علي حاله باعتباره ليخرج علم الاعراب بقوله التي ليست باعراب
انتهي قال ابو حيان وما قاله ليس بشي لان التصريف انما هو علم
باحكام الكلمة حالة الافراد دون حالة التركيب وما ذكره من الوقف
بالروم او الاشمام انما يكون حالة التركيب لا حالة الافراد لانه
لا يرام ولا يشم الا بالاشارة للحركة وذلك لا يكون الا في التركيب وكذلك
لم يضرب الرجل واضرب بكرا انما ذلك من الاحكام التركيبيه فليس
من علم التصريف وما ذكره اخوانا علي ان التصريف كل ما لا يرجع الي
الاعراب وليس كذلك بل هو مختص بالاحكام التي تلحق الكلمة
حالة الافراد قبل جعلها جزء كلام وعلي ذلك بني اصحابنا الكلام في التصريف
قال والحاصل ان احكام الكلمة علي قسمين قسم يلحقها حالة التركيب
وقسم حالة الافراد فالاول نوعان نوع اعرابي ويسمي علم الاعراب
ونوع غير اعرابي وربما يسمي مع الاول علم الاعراب تغليبا لاحد
القسمين والثاني نوعان ايضا نوع يتعين فيه الصيغة لاختلاف المعاني
نحو ضرب وضرب ويضارب واضارب وكالتصغير والتكسير وبنا الالة
واسما المصادر وغير ذلك وهذا الجزء عادة النحاة يذكر قبل علم التصريف واذا كان منه

وقسم يشين في الكلمة لا لاختلاف المعاني وقال اليزدي ما ذكره المص فيه
نظر لان معرفة الابنية واحوال الابنية كلتاهما مقصودتان في علم التصريف
اذا علم التصريف ليس مقصودا على معرفة احوال الابنية حتى اذا ذكرت الاحوال
فقط يتم الحد بل معرفة نفس الابنية ايضا من التصريف كمعرفة الماضي والمستقبل
والامر والنهي والفاعل والمفعول وغير ذلك ولا يقال كل اسم رباعي يجمعه
على زنة فعالل وكلما كان الماضي على زنة افعل كان مصدره على زنة افعال
والمصدر الميمي من غير الثلاثي على زنة مفعول وغير ذلك مما يطول ذكره
فان مثل ذلك كله من ابواب التصريف وليس راجعا الى معرفة احوال
الابنية فثبت ان قوله احوال ابنية الكلم ليس بشامل ايضا لخروج اكثر
ابواب التصريف عن الحد كما ترى ويشهد على ارتكابه هذا الخطا قوله
بعض احكام الادغام وبعض احكام التقاء الساكنين لانه يعلم منه كون
البعض راجعا الى الاحوال وكون البعض الاخر راجعا الى الابنية
اذ لو لم يكن راجعا اليها او راجعا الى شيء غير الاحوال والابنية وهو
ايضا فاسد لانحصار علم الصرف فيما هو راجع الى معرفة نفس الابنية
وما هو راجع الى معرفة احوالها وايضا دخول البعض مطلقا يستلزم
البعض مطلقا سواء كان راجعا الى احد الامرين ام الى شيء غيرهما
وعلى كل تقدير يكون الحد مختلا لا يقال يجوز ان يكون معرفة نفس الابنية
مندرجة تحت معرفة احوالها كما جعله بعض الشارحين جوابا عما
لانا نقول اذا كان معرفة نفس الابنية تستتبع معرفة احوالها من طريق الاولى
ان لا تستتبع معرفة احوالها معرفة نفسها لان الابنية ذوات والاحوال ل
اعراض الاعراض متبعة للذوات ولعمري ان الحد الذي رتبه خير منه
لانه اتبع الاعراض الذوات وهو جا بالعكس فان قلت يلزم من تصور صفة
الشي تصوره لا محالة قلت لا يلزم العلم بماهيته وحقيقته مثاله
مسالة الوقف على مساجد لا يستلزم معرفة كونه جمعا وكونه جمع تكسير
وكونه على زنة فعالل وغير ذلك وانما يستلزم تصوره فقط والتعريف

معرفة

معرفة احوال الابنية ومعرفة الابنية لا تقصودها وقال بعض
الشارحين بناء على ما ذهب اليه المص ينبغي ان يقول بعض احكام الو
ايضا لان بعضها راجع الى ابنية الكلم ايضا وهو الوقف بتضعيف الاخر قف
في نحو جعفر وهو وهم لان التضعيف والاشمام في كونهما عارضين
للتباعد كالة سواء وليس لزيادة الحرف ونقصانه مدخل في نفس
البنا اذ لو ثبت للزيادة مدخل لثبت للنقصان مدخل ولا قايل
بهذا انتهى وقال الجاربردي اورد على هذا الحد ان زيادة قوله
احوال وان افاد ما ذكره المص في شرحه لكنه مخل من وجه اخر لانه
يخرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من اسناد المعرفة الى المضاف
اسنادها الى المضاف اليه بل ينبغي ان يكون معلوما قبل ذلك كما حقق
في موضعه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم من التصريف وهي منه قال
وجوابه ان يقال ان اريد بابنية الكلم موادها وجواهرها فلا باس
بخروجها من مباحث اللغة وليست من مباحث التصريف وان اريد ما يطرا
على الكلمات من الهيات والاحوال فهي نفس الاحوال ابنية الكلم والاضافة
فيه كما في قولهم شجر اراك فمعنى قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير
احوال هي ابنية الكلم قال هكذا ذكره لكن التحقيق في هذا الموضع
ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها
الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال الابنية هي العوارض
التي تلحقها بحسب كل عرض واذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا
احوال ليتطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة
الابنية ليست منه فانه انما هو علم بقواعد تعرف بها احوال الابنية
اي يعرف بها الماضي والمضارع والامر والنهي الى غير ذلك مما سياتي فان
جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية يدل عليه قول
المص فيما بعد واحوال الابنية قد يكون للحاجة الى جعل جميع ذلك
من احوال الابنية قال وظهر لك من هذا التحقيق ان الشارحين

ان ارادوا بقولهم للابنية وعليه بعض احكام الادغام وبعض احكام
التقا الساكنين حيث قيدوا البعض اذ البعض الاخر الراجع الي
الابنية ليس من التصريف ولا باس بخروجه ليس بمستقيم لما
تقول الله فالادغام في نحو شد بشد وفتح القاف وسكون اللام من
انطلق ولا خفا في انه من التصريف وان ارادوا ان ذلك البعض
كان داخلا في هذا العلم فيراد قوله احوال ليدخل البعض الاخر ايضا
فلا يستقيم ايضا اذ هذا التركيب لا يفيد ذلك لما عرفت ان اسناد الشي
الي المضاف لا يقتضي الاسناد الي المضاف اليه ولا يندفع هذا بما قيل
كل اصل يعرف به حال ابنية الكلم يعرف به ابنية الكلم لانه ممنوع وايضا
يلزم علي هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة انتهي وقال
اليزدي متعقبا علي قول الجاربردي لكن التحقيق الخ هذا كلام
ملوح فيه انه جعل جميع التصريف من الاحوال واستدل عليه بقول
المصنف بعد هذا واحوال الابنية قد تكون للحاجة الخ حيث جعل جميع ذلك
من احوال الابنية وهو ايضا وهم لان الفرق من الادغام في الكلمتين
وبينه في الكلمة الواحدة لائح لا يرد به زاد وكذا كون الاول من
الاحوال والثاني من الابنية لائح وكيف يكون علم صوغ الكلمة وعلم الوقف
عليها بعد صوغها سوا والحق ان جعل جميع الابواب داخلة تحت
الاحوال وبعض كلام الشارح برايه تعسف يجري مجري المكابرة الامر الثاني
قال اليزدي واعلم ان الاشكال وارد علي حده مع قطع النظر عما ذكرنا
من النظر لانه قال انما قلنا التي ليست باعراب ليخرج علم النحو عن حد
علم التصريف وهو لا يخرج عن حده بحال لانا قوله التي ليست باعرا
يدل علي ان كل حال هي من جهة الاعراب خارجة عن حده وعلم النحو ليس
بمنحصر في الاعراب بل مباحث البنا ايضا من جملته فيدخل في حده كل
بحث هو من جهة البنا فثبت انه دخل في حده بعض علم النحو وهو عنده
مغاير لعلم التصريف فلا يكون حده مانعا وهذا وارد علي الحد الذي

وهو مراد منه ايضا اذ كل من طلب التمييز بين علم النحو وعلم
التصريف يرد عليه هذا فيعلم بما ذكرنا ان الحق هو ما عليه المتقدمون
فانهم لم يميزوا بينهما وعليه س في الكتاب فانه ذكرهما بلا فصل وتمييز
وسموهما معا علم النحو وقال قد اجاب عن هذا الاشكال بعض الشارحين
بامرين احدهما انه قد يقال هذا الكتاب اعراب القران وان كان مشتملا
علي ذكر البنا ايضا فقوله ليست باعراب تخرج بحث المبنيات ايضا
والحاصل تنزيل لفظة الاعراب منزلة لفظة النحو وهو غير سديد
لان هذا الاطلاق فيه تجوز وهو في الحدود غير جايز والثاني قول
المص ان الحق مقدم في الاعراب اذ المراد في النحو وهذا ايضا لا يصلح
للدفع لانه يستلزم التحكم وبيانه انه قد ذكر في الكافية بعض مباحث
الصرف مثلا في الجمع والتثنية وغير ذلك وبعضها في الشافية فالحكم
بكون بعضها من النحو وبعضها من الصرف حكم لا عن سند هذا وان جعل
الصرف جزا من النحو لم يلزم هذا التحكم ولكن تختل الحكم لا محالة فان قلت
يلزم مما ذكرتم خلط علم بعلم اخر الذي هو المودي الي الحيرة المنافية
لحصول العلم قلت كان يلزم هذا لو كانت المغايرة بينهما ثابتة
ولا يمكن ثبوتها لما قد اسلفناه فالحاصل ان علم الصرف بعض علم
النحو فان قلت اليس قوله علم التصريف مشعرا بانه علم براسه
فيكون مغايرا لعلم النحو قلت لا نسلم لان قول الفقها علم الفرايض
لا يودي انه علم براسه مغاير لعلم الفقه فكما ان الفرايض جزء من الفقه
كذلك التصريف جزء من النحو وكانهم صنفوا فيه كتبا براسه صنع
النحاة في الصرف كتبا براسه وهذا لانه لما كان البعض اهم
للمبتدي قصدوا التصنيف مختصرات فيه تقديما لما هو اليق
بفهم المبتدي والحق في جانب الزمخشري حيث جعل علم التصريف
من جملة علم النحو فبعضه المخصوص بقسم من الاقسام الثلاثة
اورده في مكانه وبعضه الشامل للقسمين او الثلاثة افرده وسماه

بالقسم المشترك انتهى الامر الثالث قال اليزدي لقايل ان يقول قد يكون
العلم بالجزئي اعني مثل الكلام في كل وحد وقليل وغير ذلك علم الصرف فلا يكون
الحد جامعا قال والجواب ان الشاذ الخارج عن القياس الكلي في كل
بحث يكون قليلا جدا او النادر كالعدم الرابع قال اليزدي ايضا
لقايل ان يقول ذكر احد الامرين من الابنية والكلم زيادة بلا فايده اذ لو
قال تعرف بها احوال الابنية او احوال الكلم لكان كافيا قال والجواب
ان الابنية اعم من الكلم اذ قد يكون الكلم وقد يكون غيرها كالاولى
اعم من الثانية فلهذا اضافها الي الثانية واما فايده ايرادها فهي ان تعرف
المستفيد من اول الامر انه يستعمل البنا في الاصطلاح في الكلمات كما
يقال هذا البنا موجود النظير وذلك معدوم النظير الخامس قال
اليزدي ايضا لقايل ان يقول التي ليست باعراب امر عدمي ولا يصلح
شي من الامور العدمية ان يكون مقوما للامور الوجودية فلا يصلح
ان يكون فصلا قال والجواب عن هذا بوجهين احدهما ان الامور العدمية
انما لا تصلح ان تكون مقومة للامور الوجودية في الامور المتقرره
المتحققه اما في الامور الاعتبارية فتصلح فانه قد تصلح معرفتها بمثل
هذا التعريف اذ ليس مثل هذا العدم عدما صرفا والمراد حصول المعرفه
والثاني ان المراد بقولنا التي ليست باعراب الممتازة عن الاعراب
اذ هو المقصود قطعا والامتياز ليس امرا عدميا فيصلح ان يكون
فصلا السادس قال الجاربردي ذكر بعض الفضلا ان ههنا حذفا لا بد
من تقديره وتقديره علم التصريف علم باصول قال وفيه نظر لان التصريف
علم لعلم خاص كالفقه والنحو فلا حاجة الي هذا التقدير واذا قيل علم
التصريف او علم النحو مثلا يكون ذلك من باب اضافة العام الي الخاص
ولا حاجة ههنا اليه قوله التزهه التصريف تحويل الصيغة لغرض
لفظي او معنوي هذا الحد حله من شرح الكافية لابن مالك وهو
مغاير للحد الذي ذكره ابن الحاجب فان هذا حد للتصريف الذي هو فعل

المصرف وذاك حد للتصريف الذي هو علم علي العلم ذي القواعد المفرده
فلم يتوارد الحدان علي محدود واحد قوله الا الغيه حرف وشبهه من
الصرف بري وما سواهما بتصريف حري فيه امور الاول قال ابن
هشام قد شذ عن هذا الضابط الموصولات واسما الاشارة في باب
التصغير ثم اورد قول ابن جني فقد دخل التصريف في الذي والتي وذا وذي
ونحو ذلك مما يدخله التحقير واستعمل استعمال المتصرف وليس ذلك
بالكثير قال وقد جا بعض المبنيات مشتقا نحو لبيك لانهم يقولون
الب بالمكان اذا اقام ونحو قط لانها من قططت الشي اي قطعته الا تري
ان لا افعله قط بمعني فيما انقطع من الدهر الثاني قال ابن هشام ايضا
نصوا علي ان الف انا زايده وذلك يحتاج الي الاعتذار وحاصل
ما يجاب به ان الالف ليست من الاسم كما ان هاء السكت في لم
اذا قلت لمه ليست من الكلمة فلم يقع الحكم علي المبني بشي
من التصريف الثالث قال ابن هشام ايضا اعترض ابن هشام
الخضراوي علي قولهم لا يدخل التصريف في الحروف بان س
ذكر انك اذا سميت بعلي قلت علوان في التثنية لانه من
علوت وبانه قد جا الحذف في سوف وان وان ورب والقلب
والابدال في لعل وغيره قال وهذا القول مردود اما
علي فانها لم يفعل فيها ذلك الا بعد التسمية واما التخفيف
الذي ذكره والابدال الذي ذكره فشاذ ونحن انما
منعنا دخول التصريف فيها بقياس علي ان بعضهم
قال في سو وسف انهما ليسا مقتطعين بل هما حرف تنفيس لم
يستعملا الا قليلا الرابع قال ابن هشام ذكر غير الناظم ان التصريف
لا يدخل في الاسما الاعجميه التي عجمتها شخصيه كابرهيم واسماعيل
فينبغي استثناوها ايضا قال واقول ان الاعجميه تصغر وتكسر
وينسب اليها فاستثناوها فاسد وهذه الامور الاربعة تجري علي

قوله النزهة ومتعلقه الفعل المتصرف والاسم المتمكن الخامس ابن
هشام لايدخل التصريف في الفعل الجامد فينبغي ان يتلطف خروجه
من كلامه ويقال انه اشبه الحرف في الجمود وان كانوا اذا علقوا حكما
بمايشبه الحرف لايتبادر الذهن من هذا اللقب بحسب اصطلاحهم
الي غير الاسما المتوغلة في البنا انتهي وهذا لايرد علي عبارة النزهة
لقوله الفعل المتصرف السادس قال ابن هشام كان اللايق في
القاهرة ان يذكروا في هذا المقام مايدخله التصريف وينبهوا ماعدا ه
لايدخله التصريف لاينبغي دخول التصريف فيه وهذا اوضح لكنهم
عدلوا عنه ذلك لكثرته وتشعب اصنافه خلاف ما لايدخله التصريف
ونظيره قوله صلي الله عليه وسلم وقد سيل مايلبس المحرم من الثياب
فقال لايلبس القميص ولا العمايم ولا السراويلات ولا البرانس ولا
الخفاف فالسوال وقع عمايلبس والجواب وقع بما لايلبس لانه
اسهل في الضبط للسايل واقل كلفة علي المجيب وهذا لاياتي في كلام
الناظم لانه ذكر الشيين مايدخله التصريف ومالايدخله انتهي وقد
مشي في النزهة علي ماذكروا لانه اللايق قوله الشافيه وابنية
الاسم الاصول ثلاثية فيه امران الاول قال اليزدي فان قلت
مثل ذا ولم واما اسما اصول وليست بثلاثية فلا يستقيم قوله
وابنية الاسم الاصول ثلاثية قلت المراد بقوله الاسم الاسما المتمكنة
انتهي وقد قيد في النزهة الاسم المتمكن فلا يرد ذلك عليه الثاني بدا لهم
بذكر ابنية الاسم قبل ابنية الفعل نظرا الي انه اشرف وبدا في النزهة
بالفعل في قوله ومتعلقه الفعل المتصرف والاسم المتمكن وفي قوله
وغايته اربعة في الفعل وخمسة في الاسم اشارة لدقيقة وهي ان التصرف
اصل في الافعال فرع في الاسما كان الاعراب بعكس ذلك اصل في الاسما
فرع في الافعال فبدا في كل باب بما له الاصالة فيه وهذه النكتة
من محاسن النزهة فلله در ابن هشام ما كان اغوصه علي الدقايق

واحسن

واحسن تصرفه في التصنيف حتي في مختصراته الصغيرة فلقد حوي هذان
المختصران الشذور والنزهة من الدقايق والنكت في كثير من المواضع ما ليس مثله
في الالفية ولا في الكافية والشافية بل وفيهما في بعض المواضع ما ليس في
التسهيل والمفصل كاشتراط التمام في الثلاثي اما الذي يبني منه فعال والاصل
في الوصف الذي علي وزن فعلان قوله الشافية وابنية الفعل ثلاثية ورباعية
قال اليزدي لو قال الابنية الاصول للاسم ثلاثية ورباعية وخماسية وللفعل
ثلاثية ورباعية لكان اسد اي لينصب قوله الاصول علي النوعين ويستغني عن تقديره
فيما عبر به قوله الالفية والنزهة وان يزد فيه فما ستة علا قال في شرح الكافية
الابتداء او باء التاء النسب او علامة تثنية او علامة جمع لان هذه زوايد معدة
انفصالها قوله الشافية وسقط فعل هو احد القولين في المسيلة والقول الثاني
انه مستعمل لكنه قليل لانه جاء منه دئل ورئم ووعل وبهذا جزم في الارتشاف محمد
ابو حيان وغيره وحكي ابن هشام في النزهة القولين من غير ترجيح قوله
الشافية وجعل الدئل منقولا قال اليزدي في هذا الجواب نظر لان النقل
من الفعل الي الاسما الاعلام معهود واما الي اسما الاجناس فغير معهود
واجاب عنه ابن قاسم بان السيرافي ذهب الي ان النقل يجي في اسما الاجناس
كما جاء في الاعلام قوله والحبك ان ثبت علي تداخل اللغتين قال اليزدي
فيه ايضا نظر لان التداخل في الكلمتين معهود واما في الكلمة الواحدة
فبعيد قال والاحسن ان يحكم عليه وعلي الدئل بالشذوذ ولا يحتاج
الي تكلف واعلم ان ابن الحاجب تبع في هذا التخريج ابن جني فانه قال
قرا بعض القرا الشواذ والسما ذات الحبك ووجهها انه اراد ان يقرا
بكسر الحا والبا فبعد نطقه بالحا مكسورة مال الي القراة المشهورة
فنطق بالبا مضمومة قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا التوجيه
لو اعترف به من عزيت القراة اليه لدل علي عدم الضبط ورداة التلاوة
ومن هذا شانه لم يسمع منه لامكان عروض امثاله ذلك له انتهي
وفيها ثان حكاه ابن هشام في النزهة وهو انه كسر الحا اتباعا

لكسرة ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز غير
حصين قال ابو حيان وهذا احسن قول الشافية ولا ثالث لهما تبع في
ذلك جماعة من اهل اللغة والعرب قالوا لم يات على فعل بكسرتين
الا ابل وبلز وحكى الزبيدي وغيره ان البصريين اجمعوا على ذلك
وقد استدرك حفاظ اللغة عليهم الفاظا اخر كابن خالويه وابن
قتيبة وغيرهما وجمعها ابو حيان في الارتشاف وهي بلص اسم لطاير واطل
للخاصرة وامّاى ابداى ولود ولا افعل ذلك ابد الابيد وعبل اسم بلد ووتد
واثر لغة في الاثر وهو خلاصة السمن وحبك لغة في الحبك وجلح
وحلب اسم لعبة الصبيان وحبر لقلح الاسنان وبحط وحبج واحط
او بحص زجر للغنم وحطح زجر للعير وتغربير حكاية للضحك وا … حد لغة
في احد يقال ناقة احد اي قوية واحد زجر للابل وقد ثبت كل لفظ
ومن زاده من ائمة اللغة في كتاب المزهر ومنهم من تاول كلام الشافية
على انه لا ثالث لهما في جواز الاسكان وقد قال اليزدي وغيره انه
فاسد لان قوله نحو حاكم بعموم كل فعل وايضا فالاسكان جائز في
نفس الامر ومنهم من تاوله على ان المراد ولا ثالث للعين لا للفظين
ونقضه الجاربردي بان نحو عضد وعنق لا يجوز فيه الا اللغتان
ولم يقل هناك ولا ثالث لهما فالترجيح قال اليزدي وهذا النقض
حق ومنهم من قال هذا تصحيف وانما اراد المصنف ابد بالدال لا ابل
وبلز اي ضخم وقال لا ثالث لهما اي في الصفات لان فعلا بكسرهما
لم يجي صفة الا في هذين اللفظين قال الجاربردي وهذا تكلف
ردي وقال اليزدي انه تعسف ثم قرر الجاربردي ان الحق ما ذكر
اولا لكن متابعة المصنف لمن حصر ما ورد من فعل في اللفظين وان هذه
الالفاظ المزيدة لم تثبت او هي غير فصيحة ومراده بيان اللغة الفصحى
قلت ويؤيد هذا التقرير ما في شرح المفصل لابن يعيش قال فعل بكسر
الفاء والعين قليل قالوا ابل وليس في الاسماء غيره وقال ابو الحسن يقال

للخاصرة

السابع والعشرون

236

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

للخاصرة اطل وقالوا في الصفة امراة بلز وهي العظيمة وقيل البضرة
انتهى فانظر كيف نقل عن س على انه قليل وانه لم يات من هذه الالفاظ واحد
منها لم يستدرك عليه سوى اطل وبلز خاصة وقال ابن قاسم في شرح الالفية
في الاستدلال على ان فعلا مستعمل لا مهمل لورود وبل ووتد وعل
قد اثبت س بناء فعل بلفظ واحد وهو ابل انتهى قول الشافية والتز … وشبهة
والعبارة لها وللفعل الثلاثي اوزان قال ابن مالك في شرح الكافية
قد جرت عادة النحويين ان لا يذكروا في ابنية الفعل المجرد فعل الامر ولا
فعل ما لم يسم فاعله مع ان مذهب البصريين ان فعل الامر اصل في
نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع ومذهب س
والمازني ان فعل ما لم يسم فاعله اصل ايضا فكان ينبغي على هذا اذا
اعدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة ان يذكر للرباعي ثلاث صيغ صيغة
للماضي المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج
وصيغة للامر كدحرج الا انهم استغنوا بالماضي المصوغ للفاعل عن الاخر يين
لجريانهما على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفا اصالتهما انتهى والقصد من
سياق هذا الكلام انه نقل فيه ان مذهب س ان الفعل المبني للمفعول
اصل فعلى هذا يكون اصول الماضي الثلاثي المجرد اربعة وقد مشى على هذا
في الالفية فقال وزد نحو ضمن لكن تعقبه بان هذا انما هو معروف عن الكو فيين
والمبرد والذي ذهب اليه اكثر البصريين انه فرع قول الشافية فانه كان
مجردا على فعل كسرت عينه او ضمت ظاهره التخيير في ذلك وانهما جاريان
في كل مضارع لفعل وهو ما ذهب اليه ابن عصفور سوا اشتهر احد الامرين
ام لا فعلى هذا يجوز في مضروب الضم وفي مقتول الكسر وذهب ابن مالك
الى ان ذلك خاص بما لم يشتهر فيه احد الامرين وقال ابو حيان الاولى
ان يقال انه لم ينقل الامرين فيتعلق التخيير بانتفاء النقل وعبارة الناس في
ذلك انه لم يسمع وقال بعض شراح الشافية انما لم يتعرض لتكون الفا
لانه من الظاهر قالوا الاولى ذكره ليكون الكلام وافيا بالمراد

وعبارة التسهيل بكسر او ضم
مخير ان لم يشتهر احد الامرين من ...

قوله

قولها حرف حلق غير الف لان الالف لا تكون اصلا في فعل الا ان يعتبر
المنقلبه ايضا فتح يمكن تمشيه كلامه بان يقال معناه ان الماضي المجرد
المفتوح العين ان كان عينه او لامه حرف حلق فلو لم يقيده بقوله غير الف
لورد نحو قال ودعا فانه لا يجوز فتح عين المضارع في مثله قول الشافيه والتزموا
ولزموا الضم في الاجوف بالواو والمنقوص بها قيدهما في التسهيل بان لا يكون احدهما
حلقا احترازا من نحو محا يمحا وماه يماه وقال ايضا نحي ونميه كما قالوا
تجرد بموه قول الشافيه والنزهة والكسر فيهما بالياء قيد في التسهيل
الياي اللام بان يكون عينه غير حلقيه احترازا من نحو نأى ينأى ونهى
ينهى وسعى يسعى ودعى ونحى بالحي قول الشافيه ومن قال طوحت
الي قوله او من التداخل استنكر الشراح هذا الجواب قال
الجاربردي هذا ضعيف لانه ان ثبت بالياء فالماضي والمضارع
فيه والا فلا يثبت التداخل لكن لو ثبت طحت اطوح بكسر الفاء في الما
ضي او طحت اطيح بضم الفاء فيه لتحقق التداخل وقال اليزدي ما ذكره
المصنف فيه تعسف لان طاح يحتمل كونه واويا ويائيا فيكون مع
يطوح الاول ومع يطيح الثاني اذ الاصل توافق الماضي والغابر
نعم لو كان الماضي المحقق يائيه مع الغابر المحقق واويه كطحت
بالكسر اطوح او بالعكس مستعملا كان التداخل ثابتا لكن الكلام
في تحقيق هذا انتهى وقال السيد المولى بان طاح يطيح وتاه يتيه من
اللغة المتداخلة عند من يقول طوحت وتوهت لبعيد لانه ان لم يقل
طيحت وتيهت لم يكن عنده متداخلا بل شاذا وان قال به فهو من الاجوف
اليائي وكذا ان قال به غيره وح لا يكون شاذا ولا متداخلا قال على ان
التداخل لا يتصور ههنا لان صورة الماضي على اللغتين واحدة انتهى قولها
ولم يضموا في المثال سكت عما يفعل وشرح الشارحون على انه يلزم فيه الكسر
وصرح به في النزهة فقال ويلزمه الكسر واوي الفا وكذا في التسهيل
لابن مالك قال ابو حيان والتزام الكسر فيه مشروط بان لا يكون عينه

او لامه حرف حلق فانه ح يفتح نحو وهب يهب ووقع يقع والايراد في هذا
على النزهة متحتم لا محالة لانه قال ويكثر الفتح في مضارعه الحلقي
العين او اللام ويلزمه الكسر واوي الفاء وهذا صريح في عدم مراعاة
هذا الشرط بخلاف عبارة الشافيه فانه لم يصرح بالتزام الكسر وانما
نفى الضم وهو نفي صحيح من تحمل المفهوم على ما صدر به المقاله والباقي منه
الكسر والفتح في الحلقي فيكونان فيه وهو المطلوب كل حاله قولها
وجا الكسر في حسب ونقله ويئس ويبس زاد ابن مالك في شرح الكافيه
وبهر الشيء بمعنى بكرهه وزاد الجاربردي بصره قول النزهة والضم
في غلبه قال في الشافيه الابواب وعدت وبعث ورميت بمعنى الواوي
الفاء والياي العين واللام قول الشافيه وباب المغالبه يبنى قال
ابو حيان يطرد بناؤه في كل فعل ثلاثي تام متصرف قول الالفيه والسدر
ولا يتجاوز بزيد الفعل بسبه زاد في التسهيل الاحرف الشفيس او نا
التانيث او نون التوكيد قول الشافيه واستكان قيل افتعل من السكون
فالمد شاذ وقيل استفعل من كان فالمد قياسي قال اليزدي كان المناسب
ان يورد هذا البحث في باب ذي الزيادة اذ هو في تعداد الابنية الاتي
تفتيش الاصلي والزائد قول الشافيه وتنقسم الى صحيح ومعتل
الى قال اليزدي لم يتعرض لذكر المضاعف والمهموز فكانهما عنده من
قبيل الصحيح وهو خلاف ما عليه الجمهور وايضا لا شك في ان لهما احكاما
مخصوصه فلا يجوز عدهما من الصحيح كما لا يجوز عد المعتلات من الصحيح
اذ لها ايضا احكام مخصوصه فان قلت الصحيح عنده ينقسم الى ثلاثة اقسام
قلت يكون اصطلاحه وحده ولكل ما اصطلح عليه ولكن يكون فيه الخلاف
المذكور قولها فالمعتل بالفاء قال اليزدي في هذا الاطلاق نظر لانه مخصوص
بالثلاثي لان المعتل بالفاء واللام الاولى في الرباعي نحو وسوس لم يسمو
لفيفا مفروقا وان كان وجد التسمية فيه موجودا بل يسمى معتلا وانه
وان سماه به جاز اذ لكل ما اصطلح عليه ولكن الكلام في انه ليس بمنقول

قال واورد عليه بعض الشراح بين انه لم يذكر المعتل بالفا والعين واللام
كواو ويبيت وقال كانه لم يخطر بباله هذا وجوابه انه لم يذكره لندوره
اذ هو في بيان الابنية لا في بيان النوادر قول الالفية وفعلل والشارح
والنزهة ودرهم قال الجاربردي في ثبوت فعلل بكسر الفا وفتح اللام بحث
لان درهما معرب وهبلعا يحتمل زيادة الها كما يقوله ابو الحسن وقال
اليزدي في جوابه ولئن سلمنا تعريب درهم ولا زيادة ها هبلع وعلى
تقدير التسليم نقول فعلل محقق لامرين احدهما عدم انحصار امثله
في ذلك لورود قلعم وهجرع الثاني ان الملحق يستدعي وجود الملحق
به لا محالة وقد تحقق الملحق نحو عثير فيكون الملحق به محققا انتهى
واورد ابن قاسم في شرح الالفية بحث الجاربردي وقال قلت انما يتم هذا
لو لم يكن لهذا الوزن مثال يثبت غير هذين المثالين وليس كذلك
بل قد ذكروا له امثلة غير هذين منها هجرع ويحتمل ايضا زيادة الها
قوله وقلعم اسم وقيل هو الشيخ المسن ويقال الطويل وذكر الجوهري
قلحما بالقاف والحا اليهما قال هو المسن قال وقد ذكرناه في باب الحا
لان الميم زائدة قال فان قلت قال الاصمعي ليس في الكلام فعلل
الا درهم وهجرع لخصر قلت زاد غيره ما تقدم ذكره فان قلت على
تقدير ثبوت هذا الوزن فتمثيله بدرهم ليس بجيد اذ الوزن لا يثبت
بالمعرب قلت ذكر بعضهم ان الاسما الاعجمية على ثلاثة اقسام قسم
غيرته العرب والحقته بكلامها فحكم ابنيته باعتبار الاصل والزايد حكم
ابنية الاسما العربية الوضع كدرهم وقسم غيرته ولم تلحقه بابنية
كلامها فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الذي قبله نحو اجر وقسم تركوه غير
مغير فما لم يلحقوه بابنية كلامهم لم يعد منها نحو خراسان لا يثبت فيه
فعالان انتهى قول الالفية فعلل والنزهة جخدب وليس فرع
جخدب اثباتها لهذا الوزن مذهب الاخفش والكوفيين ومذهب
البصريين سوى الاخفش انه ليس بنا اصلي بل هو فرع على فعلل

بالضم

بالضم فتح تخفيفا وقد نبه على ذلك في الشافيه واما ابن مالك فاضطرب
كلامه فههنا وافق الاخفش وقال في الكافيه وقليل فعلل وقال
في شرحها وقيل فعلل كطحلب وهذا المثال صحيح من جهة النقل رواه
الاخفش واهل الكوفه لكنه لم يثبت في شي مما نقلوه فتح الا والضم فيه
مسموع بخلاف فعلل بضم اللام فانه اكثره لم يسمع فيه فتح كبرثن وعرفط وقال
في التسهيل وتفريع فعلل اظهر من اصالته وقال الجاربردي واليزدي ي
الحق مذهب الاخفش لما ذكرنا من استدعا الملحق الملحق به وقد
ثبت قولهم مالي عنه عندد اي بد ومثله سودد والدال على الالحاق
فيهما عدم الادغام وجا عليه ايضا والدال على الالحاق فيه صحة
اليا توجب ثبوت فعلل ليكون ملحقا به انتهى وقال شارح اخر تدل على
صحة قول الاخفش اتفاق القرا معه وهما من الثقات في اللغه قول
الشافيه حملها على باب جنادل هو مذهب البصريين واختار ابن
مالك تبعا للفرا والفراسي انه فرع عن فعيلل واصله جنيدل لان
جنيدلا مفرد فيقتصر معه على المفرد اولى قول الالفيه وما غاير للزايد
او النقص انتمى وقال ابن قاسم كان ينبغي ان يقول او الندور لان مثل
طحربة مخالف للاوزان المذكوره ولم ينتم الى الزياده ولا الى النقص
ولكنه نادر وفي التسهيل وما خرج عن هذه المثل فشاذ او مزيد فيه
او محذوف منه او شبه الحرف او مركب او اعجمي باب معاني الابنية
كذا ترجم في النزهه وذكرها في الشافيه من غير ترجمة واسقطها الالفية
قول الشافيه فعل لمعان كثيرة اصاب حيث اجملها ولم يعدد ها
وعددها في النزهه فقال لغلبة المقابل ككسن واصابة اصله
جلده او اثاله كجبهه او عمل فيه كرمحه او عمله كجدر الجدار
او اخذ منه كثلثا المال وبني عليه اشيا تابعا في التسهيل ومن معاني
فعل الجمع كحشر ونظم وكتب ووعى والتفريق كقسم وبذر وفصل وعزل
والاعطا كبذل ووهب والمنع كحظر وحبس وعصم والايذا كجرح

ولكم والغلبة كقهر وقمع وقسر والدفع كدرا ودع والتحويل ككلب وصرف
والتحول كرحل وذهب والاستقرار كسكن وقطن والسير كرمل ودرج والستر
كحيا وحجب والجديد كسلخ وكشط وقشر والرمي كقذف ورجم وطرح والاصلاح
كعزل وسح والتصويت كبكي وصرخ وصهل قول النزهة وفعلل لعملما
صله الحرادي التسهيل او اظهاره كعسلجت الشجرة اذا اخرجت كساحيلها
وهي ما لان من قضبانها او ما نبت قول الشافية وافعل للتعدية الح زاد
في النزهة كالتسهيل والكثرة وجعله ذا كذا وبلوغ عددا او زمانا او مكانا
ومطاوعة فعل وزاد في التسهيل والاعانة كاحليته والاغناء عن ثلاثي كاذنب
بمعنى اثم واقسم بمعنى حلف وهذان فاما النزهة قول الشافية وفعل للتكثير
الح زاد في النزهة كالتسهيل التوجه لشرقت والنسب كعدلته واختصار
حكاية اصله كاسنت وهي الشافية زيادة على النزهة وبمعنى فعل وفي
التسهيل زيادة عليهما وموافقة كولي عنه بمعنى تولي وفكر بمعنى تفكر
والاغناء عن فعل كعيره بالشي اذا عابه وعول عليه اذا اعتمد والاغناء عن
تفعل كعجزت المراة صارت عجوزا قول الشافية وللتعدية نحو فرحته
ومنه فسقته نظر لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا قال
اليزدي ولا يلزم المصنف شي من هذا لانه فصل بقوله ومنه اي ومما ذكر النسبة
منزلة التغيير وقد عدل ابن هشام عن هذا في النزهة فقال والنسب
لعدلته وفسقته وعبر ابن مالك في التسهيل عن هذا بقوله وجعل الشي بمعنى
ماصيغ منه قول الشافية وفاعل الح زاد في النزهة والتسهيل وبمعنى
افعل كباعدت الشي اي ابعدته والاغناء عن افعل كواريت الشي بمعنى اخفيته
وعن فعل كقاسي وبالى وبارك الله فيه قولها وشاركته قال اليزدي
في التمثيل به نظر اذ لقايل ان يقول الشركة في شاركته ليست مستفادة
من المفاعلة بل من اجزا الكلمة التي هي الشين والرا والكاف اذ هي مدلول
الكلمة قولها وشاعرته قال اليزدي فيه نظر لانه ان اراد به انه بمعنى
انشدنا الشعر فكذلك ايضا لان الشعر مقول الشاعر ومقوله فيكون
متعديا ايضا قال ويمكن ان يجاب عن هذا بان فعال الفعل المتعدي للمحذوف مفعوله

منسيا

239

منسيا منسيا قريب من اللازم لكون متعلقه كالمعدوم كقولك فلان يعطي
ويمنع ويصل ويقطع فهذا الاعتبار يجوز ان يكون شعر جاريا مجرى اللازم
قولها وبمعنى فعل نحو سافرت اقول اعلم انهم يذكرون في معاني الابنية
ما هو بمعنى فعل مثلا وما هو للاغنا عن فعل وقد جمع بينهما في التسهيل
كثيرا والمراد بالاول ان يكون فعل موجودا ويأتي فاعل مثلا موافقا له
في معناه والمراد بالثاني ان لا يكون فعل موجودا ولكن جا فاعل بمعناه وا
قال وبمعنى فعل فحقه ان يأتي بمثال يكون فعل فيه موجودا والمثال الذي
ذكره وهو سافرت في بادي الراي انه لما اغني عن فعل الا لما جا بمعناه
لان فعل من السفر غير مشهور وقد اعترف بذلك المصنف في شرح المفصل فقال
ليس ثم فعل ثلاثي من لفظ السفر بمعناه يمثل به كما في شغلته واشغلته لكن
تعقبه الجاربردي بان الجوهري نقل سفرت اسفر سفورا اذا خرجت
للسفر فانا سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب انتهى من الامثلة الجلية
لذلك جاوزت الشي بمعنى جزته وواعدت زيدا بمعنى وعدته قول النزهة
وتفاعل للاشتراك الح زاد في الشافية وبمعنى فعل وزاد في التسهيل
والاغنا عنه نحو تثاءب وتمادى قول الشافية لمشاركة امرين فصاعدا
قال اليزدي ليس بحسن ولو اقتصر على قوله للمشاركة لكان احسن اذ
معلوم ان المشاركة لا تتحقق في الواحد وانما الزمهم ان يذكروا امرين في باب
فاعل للتعلق المذكور قولها نحو تشاركا قال اليزدي يرد عليه ما ورد على
قوله شاركته قول الشافية وتفعل لمطاوعة فعل الح زاد في النزهة
كالتسهيل والصيرورة والتلبس باصله وبمعنى فعل وفعل وزاد في
في التسهيل الاغنا عن فعل كتكلم وعن فعل كتويل اي قال يا ويلاه واذ
المعروف في اختصار الحكاية فعل كامن وهلل لا تفعل والعمل في مسمى ما اشتق
منه كتغدى وتضحى وتسحر وتعشى اذا فعل كل واحد من الغدا والتضحي والسحور
والعشا في وقته تنبيه قال اليزدي اعلم ان ايراد المصنف هنا فايدة هذين
البابين اي باب تفاعل وتفعل ليس في موضعه اذ هو في بيان فايده غير
الملحق واما الملحق فكما مر ليس وضعه لغرض فايده بل للموازنة لفظيه قال

ه في شرح المفصل حرف الالحاق هو الذي ليس لمعنى وصفت الكلمة بدله
فبيان فايدته في اثنا بيان فوايد غير الملحق بنا في ذلك فكان الاولى ان يورد هما
بعد بيان الرباعي المزيد فيه اذ هما ملحقان والملحق به لهما انه حرج فان قلت
لا شك ان البابين تفيدان معاني مخصوصة فكيف تحكم بكونهما ملحقين قلت هذا
وارد على المص واما على الزمخشري فلا يرد شي من هذا لانه لا يقول بعدم افادة
حرف الالحاق بل يقول الالحاق لاتحاد المصدرين فلا تعرض للافادة ولا لعدمها
قول الشافيه والنزهة والعبارة لها وانفعل للمطاوعة فعل الحر زاد في
التسهيل وبمعنى فعل كساب الما وانساب وفعل كطفيت النار وانطفات
والاغناعن فعل كانطلق بمعنى ذهب وانزرب في الزربية اي دخلها وعن
افعل كانجز اذا اتى الحجاز وكان حقه افعل كانجد واتهم واعرق واشام لكنهم
استغنوا بانفعل عن افعل قول الشافيه وافتعل للمطاوعة الحر زاد في
النزهة وموافقة تفعل وزاد في التسهيل وموافقة استفعل كاعتصم
بمعنى استعصم واختفى بمعنى استخفى وموافقة فعل كقدر واقتدر وفعل
كسمع واستمع وفعل كقرب واقترب والاغنا عن فعل كاستلم الحجر والتحى الرجل
ولفعل الفاعل بنفسه كاضطرب واستاك وامتشط واكتحل وادهن اي
فعل هو بنفسه دون غيره هذه الاشيا وللتخير كانتخب واصطفى وانتقى
قول الشافيه وللمفاعلة قول الشافيه وللمفاعلة نحو اجتوروا واقتتلوا
قال السيد لو قال للتفاعل كان اولى وقال اليزدي في بعض النسخ وبمعنى
تفاعل وهو الصواب وفي بعضها وللمفاعلة وهو خطا لان الافتعال
بمعنى التفاعل قد يكون لا بمعنى المفاعلة لا يقول اختصم زيد عمروا كما تقول
خاصمه بل اختصما كما يقال تخاصما قال وقول شارح لو قال للتفاعل كان
اولى ليس بسديد لان الاولوية انما تطلق اذا كان جايز مفضل ولا جايز هنا
فانها مخطا وفي شرح الجاربردي نحوه وقد عبر في النزهة بقوله وموافقة
تفاعل قول الشافيه واستفعل للسوال الحر زاد في النزهة والاتخاذ والتا
الشي بمعنى ما صيغ منه نحو استعظمته اي حسبته عظيما وموافقة افعل
كاحصد الزرع واستحصد وايقن الانسان واستيقن والاغنا عن فعل

نحو

نحو استحيى واستاثر وعن فعل نحو استرجع اذا قال انا لله وانا اليه راجعون
اذ الاصل منه رجع كامن وهلل وسبح فتوليها وللتحول الحر في بعض الشروح
كان ينبغي ان يقول وللتشبيه لا للتحول فان الطين يشبه بالحجر والبغاث
يشبه بالنسر ومنه استنيست الغبراي اي تشبهت بالتيس وفي
شرح السيدان اريد تحويله الصفة المشتق فالاولى ان يقال للتشبيه
وان اريد باستحجر الطين تحول الى الحجر فانه يكون للتحول حقيقة ورده
اليزدي بانه قد يكون للتحول الحقيقي وللتحول غير الحقيقي والاخير منزل
منزلة الاول فلا حاجة الى لقب جديد لاجل هذا المعنى تنبيه قال
الجاربردي ذكر المص ان مزيد الثلاثي خمسة وعشرون ولم يذكر الا معنى
الثمانية وسره انه ليس في الالحاق زيادة معنى غير المبالغة الا في تفعل
وتفاعل فترك الملحق غيرهما ومن غير الملحق افعل وافعال وافوعل
وافعول اذ ليس لها ايضا معنى غيرهما غير المبالغة وقال اليزدي لم يذكر
المص فايدة باب افعوعل وفايدته المبالغة والتكثير قال واما فايدة
باب افعول وافعال وافعول فلم اجد نصا من الكتاب يدل عليهما وقال
الميداني افعل وافعال مختصان بالالوان والعيوب وافعال ابلغ
من افعل ويمكن ان يكون في الكل المبالغة اذ زيادة اللفظ كزيادة
المعنى غالبا انتهى وقد ذكر ابن هشام في النزهة فوايد الثلاثة فقال
وافعل وافعال للالوان وافعوعل للمبالغة كاخشوشن والصيرورة
كاغدودن وموافقة استفعل كاحلولته وفي التسهيل ومنها للالوان
افعل غير مضاعف العين ولا معتل اللام دون شذوذه وقد تلي عينه
الف وقد يدل حاليه على عيب حسي وربما طاوع فعل وقد يدل لان
على غير لون وعيب وافعام العروض مع الالف كثير وبدونها قليل
ومنها افعوعل للمبالغة والصيرورة وقد توافق استفعل ويطاوع
فعل وافعول بنا مقتضب انتهى وقال ابن عصفور افعل مقصور من
افعال لطول الكلمة ومعناهما واحد بدليل انه ليس شي من افعل الا
ويقال فيه افعال الا انه قد يقل احد اللفظين في شي ويكثر الاخر فيحذف

الالو من احمر وابيض واسود الكز وابنا تهابي اسهات وادهام الكز
ولم يسمع في ارقد اي اسرع واعوي اي انكف وافتوي اي حرم الافعل
وتجوز في القياس افعال وهو ايضا لا يتعدي كما لا يتعدي اصله الذي قصر
منه قال ابو حيان وما ذكره ابن عصفور من ان افعل مقصور من افعال
مذهب الخليل باب الزيادة كذا ترجم في النزهة وترجم في الشافية ذو
الزيادة وادرجه في الالفية في باب التصريف من غير ترجمة قول الالفية
والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزايد مثل تا احتذي قال ابن
قاسم فان قلت هذا التعريف غير جامع لخروج ما سقط من بعض التصاريف
وهو اصل كواو يعد وغير مانع لدخول ما يلزم وهو زايد فلا يصح حدا
ولا علامة لان شرط العلامة الاطراد قلت الاصل اذا سقط لعلة فهو
مقدر الوجود بخلاف الزايد والزايد اذا لزم فهو مقدر السقوط قوله
الالفية بضمن فعل قابل الاصول في وزن قال في شرح الكافية والمعتبر
من مشكلات الحروف ما استحق قبل طرو التغيير الحادث باعلال
او ادغام فكذا يقال في وزن معد مفعل لان اصله معدد وهو معنى قول الناظم
وبوفاق الشكل في الاصل انطق قوله الشافية ويعبر عنها بالفا والعين
واللام قال اليزدي لقايل ان يقول الضمير في قوله عنها راجع الي الابنية
والابنية موصوفة بالاصالة فيجب ان لا يوزن الابنية المزيد فيها
بالفا والعين واللام وهو باطل لانه لا خلاف ان مثل ضارب وزنه فاعل
وهو بنا زيد فيه ولانه ينافي قوله ويعبر عن الزايد بلفظه او الزايد لا يكون
في عداد الاصول قطعا لاستحالة صيرورة الزايد اصلا والاصل زايدا
قال والجواب ان المراد بالتعبير بالفا والعين واللام انها تقع في مقابلة
الحروف وهذا معنى الوزن والزنة لان البنا الاصلي يوزن بها وغير
الاصلي لا يوزن بها فان لا يقع مقابلا لاصل لا لاحد حروف فعل سوا
كانت الاصول خالية عن الزوايد ام تكن قوله الالفية وزايد بلفظه اكتفي
قال في الشافية الا المبدل من تا الافتعال فانه بالتا والا المكرر للالحاق
او لغيره فانه بما تقدمه والثاني مذكور في الالفية بعد هذا في قوله واردد

قوله

قوله الشافية فانه بما تقدمه قال اليزدي فان المستقيم ان يقول بما تقدمه
من الحرف الاصلي قال وقد زاد هذا القيد في الشرح ولا بد منه قول الالفية
واحكم بتاصيل حروف سمسم ونحوه والخلف في كلملم فيه امران الاول
ظاهر كلامه انه لا خلاف في القسم الاول مع ان فيه خلاف اشار اليه بعضهم
الثاني لم يبين الراجح من الخلاف الذي حكاه في القسم الثاني وفي شرح الكافية
انه ايضا اصل عند البصريين الا ابا اسحق الزجاج وعند ابي اسحق ان الصالح
للسقوط زايد وعند الكوفيين بدل من تضعيف العين واختار بدر الدين
ابن المصنف مذهب الكوفيين قوله الشافية مع انه نقيض ظهران قال
اليزدي فيه نظر لان التضاد امر معنوي وهو لا يوجب بين الضدين
اتحاد تباينهما لفظا كما في الحياة والممات مثلا فانه لا يقال زنتهما واحدة
لان احدهما ضد الاخر فالاحسن في مثل هذا الموضع الاستدلال لغلبته
الاوزان والحمل على الغالب منها قولها ويعرف القلب الخ قال اليزدي حاصل
الكل راجع الي امر واحد وهو اشتقاق المحقق وهو مطرد في الجميع اذ الجميع انما
يعرف به في الحقيقة ولو ذكره وحده لم يرد عليه شي وكان احسن من
الاستدلال واقوي قولها وبقلة استعماله قال اليزدي قلة الاستعمال
المجردة ليست امارة على القلب وانما المراد قلة استعماله اذا كان ذلك
اللفظ اعتبارا حراي بكون حروفه غير مسوقة بقافيه ولفظ المصدر
لا يعطي هذا المعنى قول الالفية فالف اكثر من اصلين صاحب زيد قال
في الشافية الالف الاول وهذا القيد في نفسه صحيح لان الالف لا تزاد
اولا الا انه مستغنى عنه فلذلك لم ينبه عليه في الالفية والنزهة قوله
الالفية واليا كذا والواو ان لم يقعا كما هما في يؤيؤ ووعوعا فيه امور
الاول شرط الواو ان لا تقصدر مطلقا فانها لا تزاد اولا وقد نبه على ذلك في
الشافية والنزهة الثاني شرط اليا ايضا ان لا تقصدر وبعدها اربعة
اصول فانها اصل في يستعور فان تصدرت وبعدها ثلاثة اصول فهي
زايدة وقد نبه على هذا الشرط في النزهة بقوله ولا يزاد ما يصدر منها

في متجاوز اربعه ليستعور ولهذا الشرط شرط وهو ان لايكون المتجاوز اربعه جاريا علي الفعل فانها ح زايده كيدحرج وقد بين الامران في الشافيه بقوله واليا زيدت مع ثلاثة احرف فصاعدا الا في الاول الرباعي لا فيما يجري علي الفعل الثالث قال ابن هشام فان قلت كيف استثني يويو او وعوعا مع انه قد علم من قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم ان ما شابهه كذلك لا احكم عليه بزيادة قلت دفع هذا توهم تخصيص ذلك باطلاقه هنا انتهي واقول قد نبه علي شرط مستغني عنه لتقدم ما يدل عليه واهمل شرطين لابد منهما فلو قال بدل ذلك واليا كذا والواو ان لم يتبعا مصدرين يسبق اليا اربعا لكان اجود واحسن ثم قال ابن هشام والتحقيق ان كلا من اليا والواو تزاد بشرطين اما الواو فان لاتكون اولا ولا في مكرر واما اليا فان لاتكون في اول رباعي الاصول غير المضارع ولا في مكرر وان اضفت اليهما وان لاتكون ثلاث اصول فهي ثلاثة شروط وان جعلتها اعني الثلاث الاصول محلا للزيادة ثم تكلمت علي الشرط فشرطان انتهي قول الالفيه وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة تاصيلها تحققا فيه امور الاول كان عليه ان يقول ثلاثة فقط كما عبر في الشافية والنزهة ليخرج ما سبق اربعه كاسطبل ومرزجوش الثاني قال ابن هشام كان مقتضي استثنايه نحو يويو ووعوع بعد تنصيصه او لا مسالة سمسم ان يستثني هنا نحو مرمر الثالث قال ابن هشام كان ينبغي ان ينص علي ان الميم التي في اول المشتق من الفعل لفاعل او مفعول او مصدر او زمان او مكان زايد سوا كان بعدها ثلاثة اصول ولا ينفعه قوله في باب ذكر ابنيتهما وضم ميم زايد قد سبقا لان هذا موطن الحصر قلت يرد عليه مثل ذلك في النزهة وقد نبه في الشافيه علي ذلك في الميم فقال والميم كذلك مطرده في الجاري علي الفعل الرابع قال ابن هشام فان قلت يرد عليه نحو مرعزي فان ميمه اصل لقولهم ثوب مرعز لا ممرعز قلت الاشتقاق هو القاضي العدل الذي لا يدفع حكمه ونحن انما ذكرنا هذه الضوابط للذي عدم الظفر بالمشتق فيه الدال علي الاصالة وعدمها

وان كان

وان كان يدخل فيهما ما علم اشتقاقه او لم يدل من اول الامرين علي ذلك من غير نظير فنحو مرعز وجد فيه الاشتقاق فلا يلتفت فيه الي الضابط لعموم قوله فيما مضي والحرف ان يلزم فاصل الحرف قال ابن هشام الشبه اذا علم الاشتقاق لم يعتبر الابه الخامس قال ابن هشام اعلم انهم قالوا ان الميم مزيده في انتما وانتم وضربتكما وضربتكم علامة لتجاوز الواحد قال والذي يظهر لي ان هذه ونحوها ينبغي ان لا تعد لان الميم هنا بمنزلة الكاف في ارايتك وانها حرف وضع للدلالة علي معني مختص به دون ما لحقه من الكلمه قول الالفيه والعبارة لها والنزهة كذاك همز اخر بعد الف اكثر من حرفين لفظها ردف قال ابن قاسم مقتضاه الحكم بزيادتها سوا قطع باصالة الحروف التي قبل الالف كلها ام لا وليس كذلك فلو قال اكثر من اصلين لكان اجود قول الالفيه والنون في الاخر كالهمز فيه امور الاول قال ابن قاسم يرد علي قوله كالهمز ما تقدم في الهمز من اشتراط القطع باصالة الحروف كلها وقد سوي في الكافية وشرحها بينهما في اشتراط ذلك الثاني قال ابن قاسم يشترط لزيادتها اخيرا ان لاتكون من باب جنجان وهذا يوخذ من قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم الثالث قال ابن قاسم شرط بعضهم لزيادتها شرطا اخر وهو ان لاتكون في اسم مضعف الاول مضعف الثاني كرمان فانها فيه اصليه ووزنه فعال ولهذا ذهب الناظم في الكافيه وشرحها الا ان مذهب س ان نونه زايده وفي تعليق ابن هشام زمان نونه اصليه لثبوتها في قولهم مرمنه للبقعة الكثيرة الرمان وان كان س ذهب الي زيادتها وهذه الثلاثة وارده علي النزهة الرابع قال ابن هشام نقص المصنف من زيادتها اول الفعل المضارع والمطاوع نحو انكسر واحرنجم وقد ذكر ذلك في الشافيه والنزهة وعبارة النزهة او كانت في انفعال وفروعه وهي احسن واعم وهي عبارة الكافيه الكبري قال وكذا نقصه الهمزه واليا المبدو بهما المضارع فيما زيدت فيه الهمزة واليا ونقصه اليا في التثنيه وجمع تصحيح المذكر قولهم والعبارة للشافيه وثالثه ساكنه زاد في التسهيل مفكوكه احترازا من المدغمه نحو عجنس

ووزنه فعلل وقال ابو حيان الذي اذهب اليه ان النون زايده ووزنه
فعنلل وتختص بالثنائيه شرط اخر وهو ان يكون بعدها حرفان احترازا
من ان يكون بعدها حرف او اكثر من حرفين وقد صرح بذلك في النزهة فقال
او توسطت النون الساكنه اربعه واشار اليه في الالفيه بالمثال قول الالفيه
والتا في التانيث قال ابن هشام مثله ابن جني في سر الصناعه بمسلمه وقامت
وعندي ان تا قامت ونحوها لا تعد في هذا الباب لانها كلمة مستقله قايمة
بنفسها بخلاف تا مسلمة فانها جز كلمه ولهذا احلها الاعراب قال والتانيث
اعم من ان يكون في مفرد او جمع لمسلمات ويدخل في ذلك ايضا التا في ربت
وثمت ولات قولها والمضارعه قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعه
في الزيادة الا التا ولا فرق بينها وبين غيرها قولها ونحو الاستفعال
قال ابن هشام بقي عليه التفعيل والتفاعل والافتعال والتفعلل وما
اشتق منها قال ابن قاسم وكذا التا في ابنه وفروعه تنبيه فات الناظم
التنبيه علي زيادة السين في الاستفعال وقد ذكره في الشافيه والنزهة
قوله الالفيه والنزهة والها وقفا قال ابن هشام قد تقدم في باب
الوقف ان التا في نحو طلحة ومسلمه اصل وانها منقلبه الي الها
فلا تعدها مسلمه وطلحه وقفا فيما زيدت فيه الها بل تعد ذلك فيما
زيدت فيه التا لانها الاصل قولها واللام في الاشارة قال ابن هشام
في تعليقه حكي الحضراوي عن ابي عمر انه كان يسقط اللام من حروف الزيادة
وهو عندي في ذلك علي الصواب وفي الشافيه واما اللام فقليل كزيدل وعبدل
قال السيد في شرحه وليست اللام في ذلك وهنالك واولالك هذه اللام
لانها من حروف المعاني كها السكت قلت وهذا يقتضي اسقاطها السكت
ايضا من حروف الزيادة وهو الذي مشي عليه في الشافيه فقال واما الها
فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو اقشه فانها حرف معني كالتنوين
وباء الجر ولامه وفي شرح الكافيه لابن مالك اقل الزوايد زيادة الها واللام قول
الالفيه المشتهره قال ابن هشام هي صفه اللام علي تقدير مضاف اي

وزيادة

وزيادة اللام المشهورة في الاشارة للتثنية علي الالفاظ التي شذت زيادتها فيها
نحو عبدل وزيدل وفيشله قال وليست صفة للاشارة لانها لا توصف بعدم
الاشتهار فيحتاج الي القيد قول الشافيه ويعرف الزايد بالاشتقاق الي قصر
المص علي ثلاثة طرق وقد فرعها غيره الي عشرة قال ابن قاسم في شرح الالفيه
ادلة الزيادة تسعة اولها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب في ضرب
وهذا هو الذي يسميه اهل التصريف الاشتقاق ثانيها سقوطه من فرع كسقوط
الف كتاب في كتب وهذا يسمي بالتصريف وهو شبيه بالاشتقاق والفرق
ان الاشتقاق استدلال بالاصل والتصريف استدلال بالفرع ثالثها
سقوطه من نظير كسقوط يا ايطل في اطل وهو الخاصرة وشرط الاستدلال
سقوطه من اصل وفرع او نظير ان يكون سقوطه لغير علة فان كان لعلة
كسقوط واو وعد من يعد وعده لم يكن دليلا علي الزيادة رابعها كون الحرف
في موضع تلزم فيه الزيادة كالنون الساكنه بين اربعة احرف خامسها كونه
في موضع تكثر فيه زيادته كالهمزة اولا قبل ثلاثة احرف سادسها اختصاصه
بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة كالنون في كنتاو لا يقع
موقعها ما لا يصلح للزيادة مثل سندأو سابعها لزوم عدم النظير
بتقدير الاصالة في تلك الكلمه نحو تتفل بفتح التا وضم الفا وهو ولد الثعلب
اذ لو جعلت تاوه اصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود ثامنها لزوم عدم
النظير بتقدير الاصالة في نظير تلك الكلمة نحو تتفل علي لغة من ضم التا والفا
فان تاوه زايده علي هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير
فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعلل وهو برثن وهو موجود ولكن يلزم
عدم النظير في نظيرها اعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التا في لغة الفتح
حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة تاسعها دلالة الحرف
علي معني كحروف المضارعه والف اسم الفاعل ونحو ذلك وزاد بعضهم
في الدلايل عاشرها وهو الدخول في اوسع البابين نحو كنهبل بضم البا فان
وزنه علي تقدير اصالة نونه فعلل وهو مفقود وعلي زيادتها فنعلل وهو

معنوا ايضا ولكن حكم بزيادة تهاد وحولا في اوسع البابين لان باب المزيد
اوسع قول الشافيه وافعوان افعلان لجي افعي قال بعض الشارحين في استدلا له
بذلك ضعف لان افعي باعتبار وروده يجوز ان تكون وزنه افعل ويجوز ان يكون
وزنه فعلل فالاولي ان يقال لجي افعل بزيادة لكون افعي افعل دليلا قولها
وحسان وحمار قبان حيث صرف قال السيد ذكر في الصحاح ان قبان في
حمار قبان دويبه وهو فعلان ربما لان العرب لا تصرفه وهو معرفة عندهم
ولو كان فعالا لصرفته وذكر ابن مالك ان المسموع عندهم في حسان مثل
الصرف لا غير وكلام المصنف يدل على ان كل واحد منهما صرف ومنع وقال الجاربردي
في جوابه من الجايز ان يكون المصنف سمع فيهما الصرف وعدمه وهم لم يسمعوا
فيهما الا مثل الصرف فانه شهد واثبت لم يات فيهما الصرف فشهادته التي لا تسمع
قولها ومجنون مثله من مجنى مثل صورت من منجنيق لا صورت من
مجنون قال الجاربردي وفيه نظر اذ لا شبهة في ان منجنيقا مثله
واراد المصنف ان يبين ان منجنونا ايضا مثله قولها فانه فقد
فيجز وجها عن الاصول كتتفل وترتب قال الجاربردي اورد عليه انه
ليس تفعل ايضا في الاصول واجيب عنه بانه اذا تقارن الامران فالحمل
على الزايد اولي لان ما زيد فيه من الكلم اكثر من المجرد هكذا ذكره وعلم
منه انه تتفلا وترتبا مما يخرج عن الاصول بتقدير اصالة التا وزيادتها
والكلام فيما يخرج عنها على احد التقديرين فكيف يصح ذكرهما قال وغاية
ما امكنني ان يقال مراد المصنف ان يبين انه اذا اخرج اللفظ عن الاصول
بتقدير اصالة حرف فانه حكم بزيادة ذلك الحرف ومثل لذلك بما يخرج على
تقدير ولم يبال بخروجه على تقدير الزيادة ايضا فانه ليس منظورا فيه
ههنا قال وقد ذكر بعض الفضلا في تقرير ابن مالك ان ترتب له اشتقاق
من رتب فيرد على جعل المصنف له مما فقد فيه الاشتقاق قال وكذا تتفل
من التفل وهو الريق او من رجل تفل اي وسخ قال لكنه يمكن منع الا
شتقاق ههنا بل هو شبه الاشتقاق قولها ونون كنتان قال

الجاربردي

الجاربردي ذكر في شرح الهادي ان وزنه على تقدير الاصالة والزيادة
مفقودة لان فعللا وفعنلا كلاهما مفقودان قال فيرد ههنا مثل ما مر به
فان خرجا معا فزايد ايضا كنون نرجس وحطانه وقال
السيد قيل عليه لا نسلم ان حنطاوا لا نظير له على تقدير زيادة نونه
لان وزنه حينئذ فعلو من حطاية الارض اذا طربها به ونظيره كنتا ولعظيم
اللحية من كثاث لحيته او بار الابل اذا نبتت وعتر هو للذي لا يحدث النسا
ولا يلهو وفيه غفلة وسندا ومن السند ومصدر سدت الابل في سيرها
مدت ايديها وسدي الرجل الى الشي مد يديه قال ويمكن ان يجاب
عنه بانا لا نسلم تحقق المعنى المشترك بين الحنطا وبمعنى القصير وبين
حطاية الارض اذا ضربها به نعم لو كان مشتقا من حطاية الارض كما
ذكره صاحب الصحاح توجه ما ذكره ولزم الخلف ايضا لان الكلام فيما فقد
فيه الاشتقاق قال وللقايل ان يقول لا نسلم انه لا نظير لحنطا وعلى تقدير
اصالة النون فان نظيره حينئذ جردحل واجيب عنه بانه حكم بزيادة النون
فيه لامرين احدهما الزام كون الثاني من هذا النحو حرفا من حروف الزيادة
دون ما سواها فان الزام ذلك امارة ظاهرة على انها مزيدة والثاني
ان اكثر ما جا من ذلك قد دل فيه الاشتقاق على زيادة النون مع الواو
كما في الامثلة المذكورة من قبل او على زيادة النون مع الهمزة كما في حوسنا
ولانه من السد وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك يحمل على ما علم ثم قال
وللقايل ان يقول لو كان الامر كما ذكره لا يعلم زيادة النون حنطاو حينئذ
وبما ذكره المصنف من عدم النظير بل بامر اخر فلا يكون مما نحن فيه قولها
ونون عنتب اذا لم يثبت جندب قال السيد اورد عليه ان قوله هذا
يوهم هذا الاختلاف في قبوله فتح الثالث من جندب مع انه لا خلاف فيه
لانه لم يرو احد على الاخفش والفرا ما رويا من فتح ثالثه جندب
وطحلب وبرقع وجرشع ولكن منهم من اعتد به واستدركه على س
فاثبت فعللا ومنهم من لم يعتد به لانه ليس اصلا بل مخففا من فعلل بضم

الثالث قال وهذا الايراد ضعيف لان مراده بالثبوت الاعتداد به في
وجعله اصلا قال ولقايل ان يمنع ان جندبا فعلل عند من لم يثبته لان الاشتقاق
يدل على زيادة نونه لان الجندب ضرب من الجراد فهو من الجذب لانه الارض
تجذب مع الجراد غالبا وانما يمنع ان جندبا من باب نرجس لانه لا يلزم
من اصالة نونه عدم عدم النظير لوجود نظيره قطعا وهو مثل جحدب
اما بالاصالة او بالفرعيه على غيرها وقال الجاربردي في الجواب عن المنع الاول
يمكن ان يقال انما يتم لو كان هذا اشتقاقا محققا وليس كذلك قولها واجيب
بوضوح اشتقاقه قال السيد قيل فيه نظر لان ظهور اشتقاق محبب من
المحبة ليس لانها لازمة لمسماه بل لان محببا مهمل في كلامهم فالظاهر ان
الرجل سمي بمحبب مرحب بمعنى انه محب او محب قولها ولذلك قيل زمان فعال
قال الجاربردي كان المختار عند المص قول الخليل وسيبويه ان وزنه فعلان
اذ قال ولذلك قيل ولم يقل ولذلك كان زمان فعالا باب تخفيف الهمزة
هكذا ترجم في الشافيه وليس هو في النزهة ولا في الالفيه الا انه ذكر فيهما
في باب الابدال طرفا يسيرا منه فوق الشافية بجمعها الابدال والحذف
وبين وبين قال الجاربردي لم يجده بان يقول ان يرد الهمزة الى وجه
من التخفيف لان اسمه اللغوي يغني عنه قولها وان كان حرفا صحيحا او
معتلا غير ذلك فقلت الحاشية استثنى منه ابن مالك في الكافيه وشرحها نون
الانفعال نحو انا طراي انفطر فلا يجوز فيه النقل قولها والتزم ذلك
في باب يرى وارى لكثرة ذكر الزنجاني في شرح الهادي انه يحتمل وجها
اخر وهو انه ان اجتمع في راي همزتان بينهما حرف ساكن والساكن حاجز
غير حصين فكانهما قد تواليا فحذفت الثانية على عد لحذفها في اكرم
ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاوزة الالف التي هي لام الفعل قولها
والهمزتان في كلمة ان سكنت الثانيه وجب قلبها كادم قال الجاربردي
هذا مبني ان ادم لفظ عربي وزنه افعل وقد انكر الزمخشري ذلك في الكشاف
ورد قول من قال انه مشتق من الادمة او من اديم الارض وقال

مادم

مادم الاسم عجمي واقرب امره ان يكون على فاعل كعازر وآزر وعابر
وشالخ وفالغ لكنه ذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل قلت ما ذكره
في المفصل تبع فيه من مثل به من الصرفيين وقوله هو الذي في الكشاف
وهو الحق وقد نص الجواليقي في المعرب وغيره على ان ادم عجمي او سرياني
ولا شبهة في ذلك والصواب التمثيل باءست كما صنع ابن مالك في شرح
الكافيه قولها وليس اجر منه لانه فاعل لا افعل قال بعض الشارحين
دعواه ان اجر فاعل لا افعل من غير تقييده بمعنى غير صحيح لانه يفهم منه
ان اجر فاعل في جميع معانيه وليس كذلك فانه يقال اجره الله يوجره
واجرت المملوك او الاجير واجرته او اجرته بمعنى اعطيته اجره واجر
في جميع ذلك بمعنى افعل لا فاعل واما الذي بمعنى فاعل فهو اجرت الدار
ونحوه قولها ومما قلت فيه ذكرت ثلاثا على انه يوجر لا يستقيم مضارع اجر
فعالة جا والافعال عز وصحة اجر تمنع اجر قال السيد والجاربردي
لقايل ان يقول في الكل نظر اما الاول فلانه لا يلزم من مجي مصدر اجر
على فعالة ان لا يكون اجر افعل لجواز ان يكون مشتركا بين فاعل
وافعل ومصدر الاول فعالة ومصدر الثاني افعال واما الثاني فان اراد
بقوله والافعال عز انه لم يوجد فممنوع فان صاحب المحكم حكى اجرت المراة
المنع نفسها ايجارا وان اراد به انه قليل فمسلم لكن لا يحصل به مطلوبه
واما الثالث فصحة اجر بمعنى فاعل لا يمنع من مجي اجر بمعنى افعل لجواز
ثبوتهما ويكون مضارع الاول يواجر ومضارع الثاني يوجر قولها وواوا
في غيره يستثنى منه ما كان اخيرا فانه يقلب يا مطلقا وقد ذكره في الالفيه
بقوله وما يضم واوا اصر ما لم يكن لفظا اتم فذاك يا مطلقا جا وقال في الكافيه
الكبرى وواوا ابدلا ان غير اخر بضم شكلا اما اخيرا فاجعل الياء بدلا
منه على الاطلاق اي جملا ومشى عليه في النزهة فقال والهمز يا من
ثانيه همزتين قطرفت او انكسر الحرف الذي او ضم في افادة العموم
من عبارة الالفيه لانها توهم اختصاص ذلك بالمتطرفة اذا ضمت وليس كذلك

قولها وقد صحح التسهيل في نحو ايمة والتحقيق قال السيد والجاربردي يجاب
عنه بان مراد النحاة بان قلب هذا الهمزة يا ملتزم انه قياس وما خالفه شاذ
يحفظ ولا يقاس عليه وهو لا يخالف مجي خلافه في القراات السبع لجواز ان يكون
مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للاستعمال ومثل ذلك مقبول واقع في
الفصيح من الكلام فان النحاة قالوا الشاذ علي ثلاثة اضرب شاذ عن القياس
وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا فالاولان مقبولان والثالث
مردود مثال الاول كالقود والصيد وكقوله تعالى استحوذ عليهم فان
القياس قلب حرف العلة في هذه الصور الفا والاستعمال بخلافه انتهى
قلت وعلي ذلك مشي ابن مالك فقال في كافيته واما ايمة فلا خلافه ما مضي
فاحفظ وكن عن القياس معرضا قال في شرحها اشرت بذلك الي نحو ايمة
بالتحقيق وهي قراة ابن عامر والكوفيين وقال في ايجاز التعريف مالم يشذ
التحقيق لكن خالف في التسهيل فقال وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال
لغة قولها والتزم في باب اكرم وحذف الثانية قال الجاربردي هذا اعتراض
اخر علي ما قال اوجب قلب الهمزة الثانية واوا وقال ويمكن ان يجاب عنه
بمثل ما مر من ان مرادهم ان القياس يقتضي القلب لكن الاستعمال فيه
بخلاف القياس قول الالفية وادم ونحوه وجهين في ثانيه ام عبارة
الكافية واكثر التحقيق في نحو ادم فاحفظ ومن قاس عليه لا تلم وقال في
شرحها اكثر التحقيق في نحو ادم لان همزة المضارعة لما كانت تعاقبها
النون والتا واليا كان لحاقها عارضا فاشبهت همزة الاستفهام وما
بعد همزة الاستفهام من الهمزات جايز تحقيقه وتخفيفه فكذلك
ما بعد همزة المضارعة باب الابدال قول الالفية والنزهة الابدال
هدات موطيا هكذا عدها هنا وفي الكافية تسعة وقال في شرح
الكافية حروف الابدال المبوب عليها في كتب التصريف هي الحروف التي
تبدل من غيرها لغير ادغام والتي لابد من ذكرها في هذه التسعة وما
سواها مما ذكره الزمخشري وغيره مستغني عنه كاللام والنون والجيم والسين

وربما

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

وربما كان غير هذه الاربعة اولي بالذكر كالصاد فان ابدالها من السين
عند مجاورة حرف استعلا مطرد علي لغة فذكرها اولي من ذكر السين اذ
ليس للسين موضع يطرد ابدالها فيه وكذلك اللام والنون ابدالهما من غيرهما
انما هو بالنقل في الكلم محفوظة واما الجيم فان قوما من العرب يبدلونها
من اليا المشددة في الوقف باطراد وربما ابدلت دون وقف وهذا
النوع من الابدال جدير بان يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف
والا لزم ان يذكر العين لان ابدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة
بني تميم وكان يلزم ايضا انه يذكر الكاف لابدالها من تا الضمير وامثال هذا
من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وانما ينبغي ان يعد في الابدال التصريفي
ما لو لم يبدل وقع في الخطا ومخالفة الاكثر انتهى وقال في التسهيل جمع
حروف البدل الشايع في غير ادغام قولك لجد صرف شكس امطي ثو ب
عزته والصرودري في التصريف مجاطويت دايما فذكرها ثمانية واسقط
منها الها والحاصل ان انواع الابدال ثلاثة نوع في الادغام ويكون في جميع
الحروف الا الالف ونوع يضطر اليه في التصريف ويكون في ثمانية احرف
او تسعة ونوع لا قاعدة له وانما هو في كلم محفوظة واللايق به علم اللغة
لا التصريف ويكون في اثنين وعشرين حرفا كما في التسهيل وغيره بل
عندي انه في اكثر فان الدال قد ورد ابدالها من الذال والطا ورد ابدالها
من الظا والضاد وورد ابدالها من الظا والعين وورد ابدالها من العين
والقاف وورد ابدالها من الفا والحا وورد ابدالها من الخا ومن الجيم والحا كذلك
وذلك موجود في كتب اللغة المبسوطة والايمة اللغة فيه كتبا وعقد ت
له بابا في كتاب المزهر ذكرت فيه امثلة كثيرة وقد قيل ان ابن مالك
احترز عن هذه بقوله الشايع لان الابدال في هذه شاذ ولا يحسن
ذلك عندي لانه ان كان المراد بالشيوع انه بلغ مبلغا بحيث يقاس عليه
فليس كذلك بل الكل محفوظ مقصور علي السماع وان اريد انه في تلك
الحروف اكثر مواقع من هذه فلا تاثير لذلك لان المدار علي كون الابدال

قد وقع ولا مبالاة بكونه اكثر في بعض الحروف من بعض لان ذلك انما يوثر فيما
يعتمد فيه القياس لا فيما يقتصر فيه على السماع واما قول الشافية وحروف
انصت يوم جد طاه زل فانه خارج عن الانواع الثلاثة لا مشي فيه على النوع
الضروري في التصريف فكان يعدها ثمانية او تسعة وعلى النوع اللغوي
فكان يعدها كما في التسهيل اثنين وعشرين بل عدها اربعة عشر وقد
تقدم في كلام شرح الكافية استنكار ذلك لان الاحرف الخمسة الزايدة انما
هي في كلم محفوظة فكان ينبغي له الاقتصار على التسعة التصريفية او
ذكر الجميع قول الشافية وبكونه فرعا والحرف زايد قال السيد هذا منقوض
بعلقيان لانه فرع عن الواحد الذي هو علقي وباوه زايدة وليست
بدلا عن الالف في علقي بل الالف بدل عن الياء وقال الجاربردي هذا انما يتم
اذا قلنا ان الف علقي للالحاق فان قلنا انها للتانيث لم يرد النقض قولها
وبكونه فرعا وهو اصل قال الجاربردي اعترض عليه بان اوايل فرع اول
والهمزة في اوايل غير زايدة مع انه ليس ما في الواحد بدلا بازايه وهو
الواو بدلا منها بل هي بدل مما في الواحد قال وهو مدفوع لانه لا يلزم من
كون الهمزة غير زايدة في الفرع ان تكون اصلية فيه فالهمزة في اوايل
وان كانت غير زايدة فليست باصلية بل هي منقلبة عن الواو قول الالفية
فابدل الهمزة من واو ويا اخرا اثر الالف زيد فيه امور الاول لا تختص
ذلك بالواو والياء بل الالف كذلك وكذا قال في الكافية من حرف لين اخر
بعد الف مزيد ابدل همزة وقال في شرحها حرف اللين يعم الالف والياء
والواو والثلاثة داخلة في هذا الضابط وقال في التسهيل تبدل الهمزة
وجوبا من كل حرف لين يلي الفا زايدة فقول الشافية من حروف اللين
وقول النزهة ما اعتل من متطرف بعد الف زايدة كصحرا وكسا وردا
احسن الثاني قوله اخرا زاد في التسهيل او متصلا بها تا تانيث عارضة
وكذا في الكافية وفي شرحها وهذا الابدال مستصحب مع ها التانيث
العارضة لانها في تقدير الانفصال الثالث قال ابن قاسم اعترض هذا

الضابط

الضابط بانه يرد عليه مثل غاوي اذا رخم على لغة من لا ينوي فانه يقال
يا غاو بضم الواو من غير ابدال حذرا من اجتماع اعلالين قال فاصلاح
الضابط ان يقال من واو وياء هي لام او يلحق بها الرابع قال ابن قاسم
تبدل الهمزة ايضا من الهاء والعين ولم يذكرهما في النظم لقلتهما انتهى
وقد ذكرا في الشافية قول الشافية ويعتد بتاء التانيث لابد من تقييده
بان لا تكون لازمة غير عارضة فانها لا يعتد بها كما تقدم ونبه عليه
السيد والجاربردي قولهم والعبارة للالفية وفي فاعل ما اعل عينا ذا
اقتفي قال ابن قاسم هذا الابدال جار فيما كان على فاعل او فاعلة
ولم يكن اسم فاعل كقولهم جايز وهو البستان وهي جايزة وهي خشبة تجعل
في وسط السقف وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك وقد نبه عليه
في التسهيل قول الالفية كجمع بمعا فتحه على الحكاية وعبارة الكافية كذاك
ثاني لين اكتنفا مدا كما في جمع شخص نيفا قولها واقتح ورد الهمز يا فيما
اعل لاما كذا ما لامه همزة كما في التسهيل وقد ادرجها ابنه في كلامه
بناء على ان الهمزة من حروف العلة وافصح بها في النزهة فقال ان كانت لام
مفاعل معتلة او همزة ونحوه في الشافية قولهم والعبارة للالفية وهمز
اول الواوين رد في بدء غير شبه ووفي الاشد له شرط ثان وهو ان لا تكون
الثانية بدلا من همزة ذكره في الكافية وشرحها والتسهيل وثالث
وهو ان لا يكون اتصال الواوين عارضا لحذف همزة فاصله ذكره
في التسهيل وعبر فيه عن الشرط الاول بان لا تكون الثانية مدة غير
اصلية وهو اصوب من التعبير بان لا تكون الثانية بدلا من الف فاعل
المصرح به في الكافية المشار اليه في الالفية لسه ووفي قول الشافية
والتزموه في الاولى حملا على الاول قال السيد فيه نظر لا يجوز ان
يقال انما قلبت في الاولى لزومها للاستثقال لا لحمل المفرد على
الجمع قول الالفية وقيل بالقلب ميما النون قال ابن قاسم الاولى
ان يعبر عنه بالابدال لان القلب في الاصطلاح انما يكون في حروف

العلة انتهى وكذا ذكره في الشافية والنزهة في باب الابدال وعبارته
قول الالفية وشذ في الهمزة نحو ائتكلا قيل ظاهره انه سمع الابدال في ائتكلا
ولم يسمع وقال ابنه لم يرد انه يقال افتعل من الاكل اتكل وانما مثل للذي الهمز
في الجملة وقال ابن قاسم في كلام بعضهم ما يدل على انه مسموع قول الالفية والعبارة
لهما والنزهة طا تا افتعال رد اثر مطبق في ادان وازدد واذكر دالا بقي
قال ابن قاسم مقتضاه انها لا تبدل في غير ذلك وقد ذكر في التسهيل انها
تبدل تا بعد التاء نحو اتردد والا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا واجتروا اج
معوا واجدز قال وظاهر كلام المص في بعض كتبه انه لغة لبعض العرب
فان صح انه لغة لبعض العرب فان صح انه لغة جاز القياس عليه انتهى
وقد ذكر ابدالها دالا بعد الجيم في الشافية تنبيه لم يذكر في الالفية ابدال
الهاء مع ذكره اياها في حروف البدل وكانه اكتفى بما تقدم في الوقف من ابدالها
من تا التانيث ولا يطرد ذلك في غيره وابدل سماعا في الفاظ ذكرت في الشافية
والنزهة قول الشافية وضعيف في لام التعريف قال السيد لقايل ان يمنع
كونها بدلا من اللام لجواز ان تكون مرادفة لها فتكون للتعريف بالاستقلال لا
لكونها بدلا من اللام واقول ما ذكره من كونه ضعيفا ينازع فيه فان الجاربردي
وغيره ذكروا ان المراد بالشاذ ما خالف القياس وبالنادر ما قل استعماله وبالضعيف
ما في ثبوته نظر وثبوت هذه اللغة لا شك فيه وذكر الجاربردي [illegible]
صنع المص ان المراد بالشاذ ما كان بخلاف القياس وان كان موافقا لاستعمال
الفصحا وبالضعيف ما يكون بخلاف استعمال الفصحا فيقال عليه ليس
ابدال لام التعريف فيها بخلاف استعمال الفصحا لان طيا ليسوا بمعزل
عن الفصاحة بل العرب كلهم فصحا وانما وصف اللفظ بالفصاحة
وعدمها من حيث كثرة استعماله وعدمها لا من حيث المتكلم بها ثم ان
هذه اللغة قد تكلم بها سيد الفصحا صلى الله عليه وسلم فالحكم عليها بالضعف
لا يوافق عليه قولها في اصيلال قال الجاربردي ذكر في شرح الهادي
انه يمكن ان يقال اصيلال تصغير اصيل على غير لفظه كعشيشية

ونظايرها

ونظايرها قال وكلام س يدل على هذا قولها والجيم من اليا المشددة في الوقف
وهو شاذ قال السيد لم يذكر صاحب المفصل شذوذ هذا الابدال حسن بشروط
ثلاثة وذكر الموفق الاندلسي في شرح المفصل انه هذا الابدال حسن بشروط ثلاثة
تشديد اليا والوقف والشعر فان اختل احدها فهو قليل شاذ باب القلب
كذا ترجم في النزهة وادرجه في الالفية في ضمن الابدال وادرجه في الشافية
في باب الاعلال قال ابن قاسم الفرق بين الابدال والقلب ان القلب
يختص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة فالابدال
اعم والقلب اخص قول الالفية في مصدر المعتل عينا فيه امران الاول
قال ابن قاسم الاولى ان يقال في مصدر المعل عينا لانه لا يلزم من الاعتلال
الاعلال الثاني شرطه ان يكون بعدها الف قال ابن قاسم وهو يوخذ من
قوله والفعل منه صحيح غالبا فانه قال في شرح الكافية نبهت بذلك على
ان اعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال قال
ابن قاسم وفي تخصيصه بفعال نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به وقد
مثل ابنه بانقاد انقيادا والاصل انقوادا فاعل قول الالفية وجمع ذي عين
اعل او سكن فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن شرطه ايضا وقوع الالف
بعد الواو كما يوخذ من البيت بعده وصحة اللام كما ذكره في التسهيل وايجاز
التعريف ونبه عليه في الشافية والنزهة قولها وصححوا فعله وفي فعل
وجهان قال ابن قاسم جعل في التسهيل اشتراط الالف في وجوب الاعلال
مخصوصا بما سكنت الواو في واحده فعال او على جمع لواحد معتل العين
مطلقا او ساكنها ان وليها في الجمع الف وصحة اللام قال ومقتضاه ان
الاعلال يجب في فعلة وفعل اذا اعتلت عين احدهما نحو تارة وتير وقيمة
وقيم ويكون قوله وصححوا فعله وفي فعل وجهان مخصوصا بما سكنت
عين واحده نحو زوج وزوجة ويكون نحو حاجة وحوج نادرا قال ويدل
على ذلك ايضا قوله فيه وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا
قلت واصرح من ذلك قوله في ايجاز التعريف بعد ما ذكر كعبارة التسهيل

ما نصه ولا يفعل ذلك غالبا يعني فعلى ولا فعله الا ان اعتلت في الواحد قول الالفيه
وان تكن عينا لفعلى وصفا ∴ فذاك بالوجهين عنه يلفى ∴ قال ابن قاسم كلام الناظم
هنا مخالف لكلام ش ومن تابعه من اهل التصريف من وجهين احدهما انه اجاز
في فعلى وصفا وجهين وهم جزموا باحدهما وهو عدم القلب فرقا بين الاسم
والصفة قلت وبهذا جزم في ايجاز التعريف والاخر انهم ذكروا ان الافعل في
باب الاسما فحكموا لها بحكم الاسما وهو القلب وظاهر كلام ش انه لا يجوز فيها غير
ذلك وذكرها المص في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على انهما مسموعان
من العرب قول الشافيه وتقلب يا فعلى اسما واوا في نحو طوبى وكوسى قال
السيد قد ذكر في الصحاح ان كوسى صفة لانه انثى الاكيس الذي هو افعل
التفضيل من كا يس الرجل في عمله لدنيا واخرة كيسا اي حذق وهو مخالف
لقول المص وقال الجاربردي ذكر في شرح الهادي ان طوبى وكوسى تانيثا
الاطيب والاكيس قال وهما وان كان اصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى
الاسما لانهما لا يكونان وصفين بغير الف ولام فاجريا مجرى الاسما التي لا تكون
صفات وفي شرح الكافيه لابن مالك ان تكون اليا المضموم ما قبلها عينا لفعل
وصفا جاز فيها التصحيح والابدال واو الكوكهما في انثى الاكيس الكيسى
والكوسى قول الالفيه من لام فعلى اسما اتى الواو بدل يا كالتقوى غالبا
جا ذا البدل قال ابن قاسم هذا الذي ذكره هنا وفي الكافيه موافق لمذهب ش
واكثر النحويين على كون ابدال اليا واوا في فعلى الاسم مطردا واقرار اليا فيها
شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من اليا لاما لفعلى
كالفتوى والتقوى والبقوى والشروى والاصل فيهن اليا ثم قال واكثر
النحويين يجعلون هذا مطردا والحقوا بالاربعة المذكورة الشروى والطغوى
والدعوى زاعمين ان اصلها اليا والاولى عنه جعل هذه الاواخر من الواو
سد الباب التكثير من الشذوذ ثم قال ومما يبين ان ابدال يائها واوا
شاذ تصحيح الريا وهي الرائحه والطغيا وهي ولد البقرة الوحشيه وسقيا
اسم موضع فهذه الثلاثه الجاريه على الاصل والنجب للشذوذ اولى بالقياس

عليها

عليها انتهى قلت وقد مشى في ايجاز التعريف على مثل ما في التسهيل قول الالفيه
بالعكس جا لام فعلى وصفا ∴ وكون قصوى نادرا لا يخفى قال ابن قاسم ما ذكره
هنا من ان لام فعلى اذا كانت واوا تبدل يا في الصفه وتسلم في الاسم مخالف لقول
اهل التصريف فانهم يقولون فعلى اذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفه
ويجعلون حذوى وقال المص في بعض كتبه النحويون يقولون هذا الاعلال
مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا بصفه محضه او بالدنيا والاسميه فيها عارضه
ويزعمون ان تصحيح حزوى كتصحيح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته وما قلته
مويد بالدليل وموافق لايمة اللغه حكى الازهري عن الفرا وعن ابن السكيت
انهما قالا وما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه باليا لانهم يستثقلون
الواو مع ضمة اوله وليس فيه اختلاف الا اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى
وبنو تميم قالوا القصيا انتهى قلت لعل بعض كتبه المشار اليه هو مجموعه
الكبير المسمى بالفوايد وقد مشى في الكافيه وشرحها والتسهيل وايجاز التعريف
على مثل ما في الالفيه وتعجب منه ابن ابازي في شرحه وقال انه لا يطابق كلام
علما الفن وقال ابو حيان خالف المص النصريين في فعلى من ذوات الواو
فزعم انه يصح اذا كان اسما واذا كان صفة تقلب يا وذلك لثقل الصفه وخفة
الاسم فوافق ما قال الفرا وابن السكيت قال المص والى هذه التفرقه بين
الاسم والصفه ذهب ابو علي وايمه اللغة وقال كثيرون من النحاه
فعلى اسما تقلب واوها يا وتصح صفه فرقا بين الاسم والصفه كما ان تغيير
فعلى بفتح الفا في الاسم دون الصفه قلت وقد مشى في الشافيه على ما هو قول
التصريفيين خلافا لابن مالك ومشى في النزهه على قول ابن مالك قول
الالفيه خلافا في الصفه نحو الغزوي قال بدر الدين ابن مالك هذا تمثيل من عنده
وليس معه فيه نقل والقياس ان يقال الغزيا كما يقال العليا ونقله عنه ابو حيان
في شرح التسهيل وابن قاسم في شرح الالفيه والسيد في شرح الشافيه قول
الشافيه وتقلب الواو يا اذا اجتمعت مع يا وسكن السابق له شروط الاول
ان يكون سكون السابق اصليا صرح به في النزهه ويوخذ من عبارة

الالفيه الثاني ان لا يكون السابق بدلا غير لازم صرح به في التسهيل ويوخذ من
عبارة الالفيه وهو وارد على النزهة الثالث ان لا يكون الثاني واوا تحركت
لفظا في افراد وتكسير بعد يا التصغير فانه يجوز فيه الوجهان ولا يجب
القلب والادغام المذكور ذكره في الكافيه وشرحها وهو وارد على الالفيه
والنزهة قول الالفيه من يا او واو بتحريك اصل الفا ابدل الابيات حاصل
ما ذكر للمسيلة ستة شروط ان يكون التحريك اصليا وان يكون الفتح متصلا
اتصالا اصليا وان لا يسكن ما بعد العين وان لا يكون ما هي فيه فعلا واو يا
على افتعل بمعنى تفاعل وان لا يجمع في الكلمة اعلالان وزاد في التسهيل
شرطا سابعا وهو ان لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل كقولهم في الشجرة
شيرة فلم يعلوا لان اليا بدل من الجيم قال ابن قاسم وقال في الكافيه وقد
يكون صاحب الاعلال ان ينب عن حرف تصحيح ممن هذا شامل النوعين احدهما
ما هو بدل من حرف لا يعل نحو شيرة وقد تقدم والثاني ما هو حال محل حرف لا يعل
وان لم يكن بدلا منه بمعنى بليس فيصغون الهمزة موضع اليا واليا موضع
الهمزة ويصححون اليا وان تحركت وانفتح ما قبلها لانها وقعت موقع
الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل فعوملت التا معاملتها
هكذا قال في شرح الكافيه قال ابن قاسم فهذا النوع لم يخرج بشي من الشروط
المتقدمة فيكون على هذا شرطا زايدا وقد فات الشافيه والنزهة بعض هذه
الشروط قول الالفيه وصح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجود
قال ابن قاسم يفهم انه يترجح الاعلال في المفعول من نحو رضي وقد صرح في
التسهيل وذكر غيره ان التصحيح فيه ايضا هو القياس وان الاعلال فيه شاذ
قول الالفيه كذاك ذا الوجهين جا المفعول من ذوي الواو لام جمع او فرد
يعني ظاهره التسويه بين النوعين وليسا بسوا فان الاعلال في الجمع اكثر والتصحيح
في المفرد اكثر كما قاله في الكافيه ورجح الاعلال في جمع وفي مفرد التصحيح اولى
ما اقتضى بل المصحح في التسهيل تبعا للجمهور انه لا يقاس على التصحيح في الجمع وصرح غيره
بانه لا يقاس على الاعلال في المفرد وشرط التصحيح في المفعول وفعول ان لا يكون من باب

قوي

قوي قول الشافيه وشاذ ضعيف في هذا امر ممضو عليه ونهو عن المنكر
وحياوة ومن الهمزة في نحو حونه وحون قال السيد والجاربردي في كون
واو ممضو بدلا من اليا نظر لانه يقال مضيت على الامر مضيا ومضوا عليه
مضوا وكذا في كون الواو بدلا من حياوة من اليا في حيايه نظر لان حياوة وحيايه
لغتان يقال حييت الجراحة والماي الحوض حيانة وحيونه حياوة قالا ومثل
المثال في حونه غلط لانه تركيب جان مهمل في الكلام وح لا يعلم ان اصل غير
حونه الهمزة بل قول الصحاح والجونه بالضم وربما همز ظاهر في ارادة عكس
ما ذكره المص لانه جعله مقلا في الاصل والهمزة فيه بدلا من الواو قول الالفيه
وشاع نحو نيم قال ابن قاسم قوله شاع يفيد الكثرة وليس بنص على اطراده وقد
نص غيره من النحويين على اطراده قلت ويدل عليه قوله في شرح الكافيه
يجوز في فعل فاعل الذي عينه واو التصحيح كنوم والاعلال كنيم وذلك وارد
على قول الشافيه وصيم وقيم شاذ لكن في التسهيل وفي غيرهما وجهان
والتصحيح اكثر قال ابن قاسم وشرط اطراد الاعلال فيه ان لا يكون معتل اللام
كراهة لتوالي الاعلال باب النقل كذا ترجم في النزهة وادرجه في الشافيه
في باب الاعلال وجعله في الالفيه فصلا من فصول باب الابدال قول
الالفيه لساكن صح انقل قال ابن قاسم مستثنى منه الهمزة فانه لا ينقل اليها
لانها معرضة للاعلال بقلبها الفا نص عليه في التسهيل قولها ما لم يكن فعل
تعجب البيت قال ابن قاسم زاد في التسهيل شرطا اخر وهو ان لا يكون موافقا
لفعل الذي بمعنى افعل نحو يعوز ويصيد مضارع عور وصيد وكذا ما تصرف
منه نحو اعوره الله قال وكانه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق
في قوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل فان العلة واحدة باب الحذف كذا ترجم
في النزهة وادرج في الشافيه بعضه في باب الاعلال ثم افرد له ترجمه وجعله في
الالفيه فصلا من فصول باب الابدال قولهم والعبارة للنزهة والمصدر من فعل
يفعل الواوي بها كوعد قال ابن قاسم شرطه ان لا يكون لبيان الهيه نحو وعلة
والوقعه المقصود بهما الهيه فانها لا تحذف منها قول الشافيه نحو وجهه

قليل قال ابن قاسم ذهب المازني والمبرد والفارسي الى ان وجهه اسم للمكان المتوجه
اليه فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر قول الالفيه طلت وظلت
في ظللت استعمالا مختصه في شرح الكافيه به بل قال كل مضاعف على وزن فعلت
فانه في اسناده الى تا الضمير او نونه يستعمل على ثلاثة اوجه وهذا ما ذهب
اليه الشلوبين والذي صرح به ش وغيره انه شاذ وانه لم يرد الا في ظللت
ومسست واحسست ومن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وابو حيان وهو ظاهر
قول الشافيه وفي نحو مسست واحسست وظلت قول الالفيه وقرن في
اقررن صرح في الكافيه بانه يقاس اعني الحذف مع كسر الفا وفي شرحها
بان المضارع كالامر في ذلك قال واما فتح القاف من هذين وشبههما فغير
جايز ولا يقاس على ما ورد منه قال ولو قيل في اغصصن غصن قياسا
على قرن جاز وان لم اره منقولا لان فك المضموم اثقل من فك المكسور واذا
كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف فجعل ذلك
بالمضموم احق بالجواز قول الشافيه وتجوز الحذف في نحو سيد وميت
وكينونه وقيلوله قال الجاربردي قال في شرح الهادي لم يلتزموا
التخفيف في سيد وميت والتزموه في كينونه وقيلوله لكثرة حروف
الكلمة مع تا التانيث قال وكلام المص يدل على انهما مما يجوز فيه الحذف وفيه
نظر لانه لم يستعمل بمثل كينونه وقيلوله اصلا يكون مخففا عنه الا نادرا
في قوله حتى يعود الوصل كينونه واذا كان كذلك لم يجز جعلها من باب ما
يحذف عينه على سبيل الجواز لانه اصل من قوس لا يصار اليه الا الضرورة
قال ويمكن ان يجاب عنه بان شيا من القواعد لم يقتض وجوب حذفها
كما في قيل وبيع والاقامة والاستقامه بل هو مثل سيد وميت في جواز
الحذف ثم التزموه لما مر ولا خلاف في انه مغير عن اصله لانه ليس في كلامهم
فعلوله الا نادرا انتهى وقال ابن مالك في الكافيه وغيره فيعلوله احذف
لينا حتما كعب عيبوبه عن الخنا وقال في شرحها اصل عيبوبه عيبوبه
على وزن فيعلوله فحذفت العين وتركت البا الزايده كما فعل بميت
اذ قيل ميت وليس وزنها فعلوله لان فعلولا لا يفتح الفا الا نادرا فلا يحمل عليه

باب الادغام قول الشافيه ان ياتي بحرف ساكن فمتحرك من مخرج واحد من
غير فصل قال السيد لا يقال لا حاجة الى قوله من غير فصل لانه يعلم ذلك
من الفا في قوله فمتحرك لانا نقول لا نسلم ذلك لان الفا تدل على التعقيب عادة
ولا يلزم منه ان لا يكون التلفظ بحرفين يفصل بينهما بنفس او غيره وانما
علم ذلك من قوله من غير فصل قولها والمثلان واجب عند سكون الاول الا في
التمرينين الخ قال السيد لقايل ان يقول كان من الواجب على المص ان يقول وفي
نحو ماليه هلك فان ها السكت لا تدغم لانه اما موقوف عليه او منوي به الوقف
عليه ثم تقول وعند تحركهما انتهى وقد نبه عليه في النزهة فقال الا الالف
والهمزة او ها السكت ثم يرد عليه اليا والواو نحو الذي يوسوس وقالوا
وما فانه لا يجوز فيهما الادغام ايضا وقد ذكر في الشافيه وعبارة التسهيل
يدغم اول المثلين وجوبا ان سكن ولم يكن ها سكت ولا همزة منفصلة عن
الفا ولا مدا في اخر او مبدلة من غير ها او نون لزوم قول الالفيه اول مثلين محركين
في كلمة ادغم لا كمثل صفف الابيات فيه امور الاول بقي عليه من الشروط
ان لا يتصدر نحو ددن ذكره في الكافيه والتسهيل وقال في بعض كتبه الا ان
يكون اولهما تا المضارعة فيدغم بعد مدة او حركة نحو ولا تيمموا انكاد تميز وهذا
الشرط ايضا وارد على الشافيه والنزهة الثاني قال ابن قاسم يمتنع الادغام
ايضا فيما يدي بما يوازن احد هذه الامثلة نحو خششا فانه موازن بصد
نحو صعق وكذا الباقي ذكره في الكافيه وشرحها الثالث قال ايضا كان ينبغي
ان يستثنى من الاخماسي ما يمتنع فيه الادغام وهو فعل نحو ابل مثاله
ردد من الرد والعذر له انه بنا لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف وقد
استثناه في بعض نسخ التسهيل الرابع استثنى في الكافيه وشرحها
مع الملحق كهيلل بما زيد بعض المثلين فيه لقصد الالحاق نحو جلبب
فان احد بايه مزيد للالحاق بدحرج فامتنع الادغام وقد نبه عليه في النزهة
قولهم والعبارة للنزهة وتجوز الوجهان في نحو حيي قال ابن قاسم الفك اكثر
نص على ذلك النحويون قول الالفيه كذاك قد يتحلى قال في شرح الكافيه
ويزاد عند الادغام همزة وصل يتوصل بها الى النطق بالتا المسكنة للادغام

قال ابن قاسم وفيه نظر لانه يتجلي مضارع واختلاف همزة الوصل لايكون
في المضارع والذي ذكره غيره من النحويين ان ذلك يكون في الماضي نحو تبع
واما المضارع فلا يجوز فيه الادغام ان ابتدي به لما يلزم من اجتلاب
همزة الوصل وهي لاتكون في المضارع وان وصل بما قبله جاز ادغامه
بعد متحرك او لين نحو تكاد تميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج في ذلك الي اجتلاب
همزة الوصل انتهي وعلي هذا مشي في الشافيه قول الشافيه ولا الحاقه ولا
لبس قال السيد بقي ان يقول ولا عروض لحركة الثاني قول الشافيه الا في
نحو حيي فانه جايز والا في نحو حي واقبل وبترك وتباعد فانه جايز لكان
اولي لان الكل يشترك في جواز الادغام وعدم وجوبه قول الشافيه ونحو
قول القرا علي الاخفا قال المص في شرح المفصل هذا الموضع مما اضطرب
فيه المحققون لان النحويين مطبقون علي انه لايصح الادغام والمقريون
مطبقون علي انه يصح فيعسر الجمع بينهما ثم قال وقد جمع الشيخ الشاطبي
بين هذين القولين وقال اراد القرا الاخفا وسموه ادغاما للتقريب منه
واراد النحويون الادغام المحض قال وهذا الجواب وان كان جيدا
علي ظاهره الا انه لايثبت ان القرا اتفقوا من الادغام بل ادعوا الادغام
الصريح وقد كان هذا المجيب يعني الشاطبي يقراية في نحو الخلد جزا
والعلم مالكم ثم قال والاولي ان يمتنع اجماع النحاه علي امتناع الادغام لان
من القرا جماعة من النحاه وهم يقولون بالادغام الصريح فلا يكون اجماع
النحاه حجة لانه ليس اجماعهم اجماعا لجميع النحويين بمخالفة القرا
وان سلمنا انه ليس في القرا نحاه الا ان القرا ناقلون لهذه اللغة فهم
مشاركون للنحاه في نقل اللغة فلا يكون اجماع النحاه وحدهم حجه واذا
تبت ذلك كان المصير الي قول القرا اولي لانهم ناقلون القراات عمن تثبت
عصمته من الغلط في مثله ولان ما نقله القرا من القراات تواتر وما
لا نقله النحاه احاد فنقلهم ارجح وان سلمنا انه متواتر لكن القرا اكثر واعدل
فكان الرجوع اليهم اولي انتهي قول الشافيه وجايز فيما سوي ذلك قال
الجاربردي اعترض عليه بان المثلين اذا كان اولهما كلمة فصح الابتدا بها نحو اجاد

بسرده

ببد ره غير القسمين المذكورين مع الادغام فيه ممتنع بخلاف المثلين اللذين
اولهما كلمة لايصح الابتدا بها نحو احسني يا هند فان ادغامه جايز لانه بمنزلة
جز كلمة قولها ومخارج الحروف ستة عشر قال السيد ذكر هو وصاحب
المفصل انها ستة عشر ولم يعد الا خمسة عشر قولها وللام ما دون طرف
اللسان الي منتهاه وما فوق ذلك وللرا منهما ما يليهما وللنون منهما ما يليهما
قال السيد لم يظهر بين مخرجي الرا والنون فرق ما ذكر المص لكن في المفصل
وللنون ما بين طرفي اللسان وفويق الثنايا وللرا ما هو داخل في ظهر
اللسان قليلا من مخرج النون وقال الجاربردي قد اشار المص الي ذلك حيث
افرد كل واحد بالذكر ولم يقل وللرا والنون منهما ما يليهما اشارة الي ان مخرج
الرا ادخل قليلا من مخرج النون قولها والاطباق في نحو فرطت ان كان معه
ادغام الخ قال السيد لجاب المص في الشرح عن هذا الاشكال بان التحقيق
انه لا ادغام محقق مع بقا الاطباق لكنه لما اشتد تقارب حروف المطبقة
وغيرها صار في الصورة كانه ادغام وليس بادغام تحقيقا قولها وقد يدغم
نحو تنزل وتتنابزو وصلا وليس قبلها ساكن صحيح قال السيد قد جاء
ادغامها وقبلها ساكن صحيح في قراه البزي هل تربصون من الف شهر
تنزل باب التمثيل كذا ترجم في النزهة وترجم في الشافيه بمسايل التمرين
وابن مالك في الكافيه ببنا مثال من مثال واسقطه من الالفيه قول
الشافيه والنزهة معني قولهم الخ قال في شرح الهادي يشترط في ذلك
تخالف الصيغتين فلا يقال كيف يبني من ضرب مثل خرج وايضا لايبني
من الرباعي ثلاثي ولا من الخماسي رباعي ولا ثلاثي اذ يحتاج ح الي حذف بعض
الاصول فيكون هدما لا بنا وقال س لك ان تبني من العربي عربيا
ورد مثله في كلام العرب لان الغرض رياضة النفوس وامتحان فهم الطالب
وتقوية نفسه علي قياس كلام العرب وقال ابو الحسن لك ان تبني من
العربي عربيا ورد مثله في كلام العرب ولم يرد ومن العجمي عجميا وعربيا
لانه ازيد في الدربة بصيغ الكلام وكلام س اقيس وكلام ابي الحسن

او علم في باب الرياضة قوله الشانية وسيل ابو علي عن مثل ما شا الله الح
قال السيد في قول المص ان حذف الهمزة في الله غير قياسي نظر لانه قياسي مر
في تخفيف الهمزة قولها وسيل ابو علي ابن خالويه الح قال السيد في قول المص
ان ابا علي اجاب علي اصله نظر لان الحذف في مستطاع غير قياسي والاجاز
في استطال الشي واستطاف به بمعني تطاول وطاف ولا يجوز ذلك احد
ولا نظير لاسطار الا اسطاع باب الخط هو في الشافيه وحدها قولها
تصوير اللفظ بحروف هجايه الح قال السيد قوله ان اسما الحروف اذا قصد
مسماها فانما يكتب مسماها علي الاطلاق ليس بجيد لانه اذا استعملت
هذه الاسما مركبة ودخلها الاعراب كتبت علي لفظها كما اذا تاملت لانسان
نطق بصاد ضعيفة وكتب صادا حسنة قد نطقت بصاد ضعيفة
وكتبت صادا حسنة وقال الجاربردي هذا اذا لم يسم به مسمي احرفان
سمي رجل بيس فللكتاب فيه مذهبان منهم من يكتبها علي لفظ الاسما
نحو ياسين وحاميم ومنهم من يكتبها علي صورة مسماها نحو يس وحم
قال السيد ولفظ المتن يدل علي انها تكتب علي اصلها فقط قولها وفي المصحف
علي اصلها علي الوجهين نحو ياسين وحم وقال الجاربردي الاولي ان يقال في
تقرير اسما الحروف الواقعة في المصحف ان لم يجعل مما سمي به مسمي احرف فقياسها
ان تكتب بصورة الحرف الذي هو مسماها هكذا يس وان جعلت مما سمي به مسمي
احرف كتبت كغيرها من الاسما وهي هكذا ياسين قولها واذا بالالف علي الاكثر
اختار شارح الهادي ان اذن يوقف عليها بالنون وتكتب بالنون ولا
تبدل الفا لانها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن ولدن وفي شرح التسهيل
لابي حيان ان كتابتها بالنون مذهب المبرد والاكثرين وان كتابتها بالالف لو
مذهب المازني وابن مالك وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون فرقا
بينها وبين اذا الظرفية ليلا يقع الالباس قولها ووصلوا ان الناصبة للفعل
مع لا غلاق المحققة هو احد المذاهب في المسيله وقال به ابن قتيبة واختاره ره
ابن السيد والمذهب الثاني فصلها في الحالين قال ابو حيان وهو الصحيح

لانه الاصل

لانه الاصل فيما كان من كلمتين وشبهه قولها المتطرفة في الفعل هو شامل
للمضارع وقيده ابن مالك في التسهيل بالماضي والامر وهما قولان للبصريين قولها
وزادوا في عمرو واوا قال الجاربردي شرطه ان يكون علما فلا يزاد في عمر واحد
عمور الاسنان ولا الذي بمعني العمر ولا في مثل قول الشاعر يا عدام العمر
من اسيرها ولا في عمرو العلم ايضا اذا كان قافيه لان الموضع الذي يقع فيه عمرو
في القافيه لا يجوز ان يقع فيه عمر وفلا يحتاج الي التفرقه ولا اذا كان مضا فا
الي المضمر المجرور لانه كالجزء منه فلا يفصل بينهما بالواو قولها ونقصوا
من ابن اذا وقع صفة بين علمين الفه حكم ابنه كحكم ابن في ذلك ذكره ابن
مالك في شرح الكافيه وفي التسهيل لكن خالف ابن عصفور وخص الحذف بابن
وعلله بعض شراح ادب الكاتب بان الوصف بابنه لم يكثر كالوصف بابن
قولها وبعضهم الالف من عثمان وسليمات ومعويه قال السيد ليس حذف
الالف من الاعلام مخصوصا بهذه الاسما بل هو كثير فيما كثر استعماله
من الاعلام الزايدة علي ثلاثة احرف ما لم يحذف منها شي كاسرايل وداود
او يخف الالتباس كعامر وهذا نص التسهيل قولها الا في يحيي قيده بكونه علما
احترازا من يحيي الفعل فانه يكتب بالالف قولها وكلا يكتب علي الوجهين قال
ابو حيان الصحيح في مذهب البصريين ان كلا تكتب بالالف قول الالفيه
وما بجمعه عنيت قد كمل نظما علي حل المهمات علي حل المهمات اشتمل
اعترض عليه بعض الاشياخ بان هذا يناقض قوله في الخطبه مقاصد النحو
بها محويه والمقاصد هي المهمات فعبارته هناك تدل علي انه التزم ان
تحوي جميعها اذ هو مقتضي عموم الاضافه وعبارته هنا يدل علي انه حوي
جلها اي معظمها لا كلها وان كان مولانا العلامه كمال الدين ابن الهمام يقول
لو قال علي حل المهمات بالحا المهمله لكان احسن وذلك ظاهر لانه
كان ينتفي الاعتراض المذكور وتكون اللام في المهمات للعموم المتقدم في
الخطبه وان المراد انه اشتمل علي حلها وبيانها ووجهها وعده فيهما وبما نو ره
هنا انه بلغني عن مدرس انه قال في قوله مقاصد النحو بها محويه انه لم يرد
به مهمات النحو انما اراد كتابا له في النحو اسمه المقاصد وانه نظمه في هذه الالفيه

واقول هذا قول من لاخبرة له اصلا ولا فليس للمص كتابا يسمي المقاصد وقد
تتبعت اسما كتب ابن مالك وما سماه الناس منها نظما ونثرا وذكره النحاة
والمورخون وارباب التراجم ونظموه شعرا فلم ار احدا ذكر هذا في اسما كتبه
واما ثانيا فان له كتابا يسمي الفوايد وهو الذي اختصر منه التسهيل ولذلك سماه
بتسهيل الفوايد وتكميل المقاصد فان كان هذا المدرس اشار الي هذا فلا يصح
ما ادعاه لان الكتاب المذكور كتاب مبسوط جدا جامع ليس في النحو اجمع
منه حتي ان الشاعر سعد الدين محمد بن عربي قال يمدح المص ويشير الي هذا الكتاب
ان الامام جمال الدين فضله الهه ولنشر العلم اهله :. املي كتابا يسمي بالفوايد لم
يزل مفيدا لذي لب تامله :. فلم يكن مثله في النحو مجمعها :. ان الفوايد جمع لانظير له
فكيف يظن ان الالفية نظم في هذا الكتاب والذي فيها لا يبلغ خمس ما فيه
فان الالفية فيها ثلث ما في الكافية او نصفها والكافية فيها نصف ما في
التسهيل وارجح قليلا والتسهيل فيه بعض ما في هذا الكتاب اما نصفه
او اكثر قليلا بحسب الظن فاني لم اقف عليه فكيف يتصور ان تكون الالفية
التي هي مختصر من مختصر حاوية لما في المبسوط الاصلي ومما
يزيد ما قاله فسادا انه لو كان المراد بمقاصد النحو اسم كتاب لكان منو دا
لانه علم فلم يكن يجوز الاخبار عنه بحوية بل كان يقال محوي وسعد
الدين المذكور شاعر مشهور له ديوان وهو ولد محي الدين محمد بن عربي
الصوفي المشهور صاحب الفصوص وغيرها الذي يتكلم فيها الفقها وينسبونه
الي الاتحاد والله اعلم بسيرته وحقيقة حاله وقد كان ولده هذا بدمشق
مجتمع علي ابن مالك والنووي وغيرهما من الايمة قوله الالفية احصي من
الكافية الخلاصة اعترض عليه بعض الاشياخ بانه لا يتصور ان تكون الخلاصة
احصي من الكافية قطعا لان الذي فيها من الابواب والمسايل دون ما في
الكافية والكافية نحو ثلاثة الاف بيت وفيها من العلم مثلا
ما في الالفية او ارجح واقول هذا من المعترض يدل علي انه فهم ان
قوله احصي افعل تفضيل وذلك فاسد معني وصناعة اما الاول

فلما

فلما ذكر من اشتمال الكافية علي زوايد كثيرة ليست في الالفية واما
الثاني فلان احصي لا يصح كونه افعل تفضيل كما صرح به لان افعل التفضيل
لا يبني الا من فعل مجرد وهذا فعله احصي ثلاثي مزيد فلا يصح بنا افعل به
التفضيل منه ولهذا اعربوا احصي في قوله فيما احصي لما لبثوا امدا فعلا
ماضيا وامدا مفعوله وكذلك اعربت احصي في قول الناظم فعلا ماضيا
بمعني جمع والخلاصة مفعوله والمعني ان المص اخبر عن نفسه انه لخص
هذه الخلاصة من الكافية ففاعل احصي ضمير راجع الي المص لتقدم ضميره
في قوله عنيت وكان الاصل احصيت الا انه جا به علي طريقة الالتفات
من التكلم الي الغيبة ثم ذكر علة ذلك في قوله كما اقتضي غني بلا خصاصة
فالكاف للتعليل كما في قوله تعالي واذكروه كما هداكم وكان المص قال السبب
في جمع هذه الخلاصة من الكافية اني اقتضيت غني كل طالب وذلك انما
يحصل بما فعلت اذ الكافية كبيرة الحجم يقصر عنها همم كثير من الطالبين
فجمعت هذه منها ليسهل قراتها لمن يشق عليه قراة الكافية وعندي
مع ذلك تقرير اخر وهو اني قرنت بين الالفية والكافية فرايت
المص في مواضع كثيرة يا خذ ابيات الكافية برمتها وقد ياخذ البيت بلفظه
الا كلمة او كلمتين وقد ياخذ شطره وقد ياخذ من كل سطر بعض الفاظه
فلعله اشار الي ذلك بما قاله ليعلم انه لم ينظمها نظما مقتضبا انما التقط
منها ما احب علي وجه الالتقاط والانتقا وان كان غير بعض الابيات
او الاسطار او الالفاظ وكل مما قررناه صحيح لا يستبعد ارادته والاول
لا شك في يقينه ولما انتهي ما اراده الناظم من ايراد المسايل العلمية
ختم كتابه بحمد الله والصلاة علي رسول الله صلي الله عليه وسلم ليكون اول
الكتاب واخره موشحا بذلك وانما اختم كتابي هذا بمثل ذلك واقول
ان شروعي فيه كان في سنة سبع وستين وثمانماية فكتبت منه كراسة
واحدة الي اثنا المعرب والمبني ثم فتر العزم عنه الي سنة ست وسبعين
فكتبت منه من اوايله الي حروف الجر فانفصلت القطع المكتوب به من اول

PMuh 135

DEPARTMENT OF MIDDLE EASTERN STUDIES

DEPARTMENT OF MIDDLE EASTERN STUDIES
UNIVERSITY OF MELBOURNE

من اول الكتاب الي العطف ومن حينيذ كتبه الناس وسافروا به الى البلاد
الشاميه والحجازيه وغيرها ثم فتر العزم عنه فلما كان في رمضان سنة
خمس وتسعين شرح الله صدري لاكماله فاحدث في ذلك وانتهي فراغه
يوم الخميس تاسع شوال من السنة المذكوره وقلت

الا ايها المحري هذا مولفي :: بعينك مهما تقري الناس او تملي
ثلاثين عاما طلت ارقب جمعه :: واجمع فيه ما تفوق في النقل
يحرر كتبا عم في الناس نفعها :: وسارت بها الركبان في الوعر والسهل
يقيد اطلاقا ويوضح مبهما :: ويفتح اغلاقا لمن كان في قفل
وكم فيه من نقل غريب وجزه :: يعز علي من رام الاعلي مثلي
فدونك تاليفا مفيدا محررا :: من الناس لم يسمح به احد قبلي
ولله كل الحمد ثم صلاته :: وتسليمه الوافي علي خاتم الرسل

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على
يد العبد الحقير عبد الكريم بن عبد الرازق
المغربي بن محمد المغربي غفر الله له
ولهم ولجميع المسلمين والمسلمات
والمومنين والمومنات و
لمشايخه امين وصلي الله
علي سيدنا محمد وعلي
اله وصحبه وسلم
امين والحمد
لله رب
العا
لمين
تم

١٨٧
XVI/4

١٠١
١٠١

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Suyt, 1445-1505

Title:
al-Nukat

Date:
1095? [1664?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23336

File Description:
Part 8

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

هذا كتاب النكت للشيخ الامام
والحبر الهمام الذي حاز العلم
والسيادة مولانا
الشيخ جلال الدين الا
سيوطي رحمه
الله امين
امين

وقف وحبس وسبل هذا الكتاب الاجل الحاج مرسي محمد بن ابراهيم الشيخ
حسين الشهير نسبه الكريم بالكريمي على طلبة العلم بالجامع
الازهر وجعل مقره بالخزانة الكائنة بالمقصورة بحارة البرقية
تحت يد اخيه العلامة صدر المدرسين الشيخ احمد الجوهري مدة
حياته وبعده فسلفه يكون لمن يصلي بمحراب الجامع الازهر
انتفاعا انتفاعا شرعيا ووقفا شرعيا فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على
الذين يبدلونه

بسم الله الرحمن الرحيم
اما بعد حمد الله علي نعمه الكافيه ومننه الشافيه والصلاة
والسلام علي سيدنا محمد خلاصة بني عدنان وعلى آله وصحبه والتابعين
لهم باحسان ما نظمت في قلائد اوصافهم شذور الذهب
وحسنت في بساتين ادابهم نزهة الطرف لذوي الطلب
فهذه نكت حررتها علي كتب في علم العربيه عم النفع بها
وكثر تداولها وهي الخلاصة لابن مالك المشهورة بالالفيه
والكافيه لابن الحاجب والشافيه له وشذور الذهب لابن
هشام ونزهة الطرف في علم الصرف له اذكر ما يرد
علي العبارة مع جوابه ان كان وانبه علي ما اختلف
فيه كلام مصنفيها في سائر كتبهم المختصرة كالتسهيل
والكافيه الكبرى والعمدة وسبك المنظوم لابن مالك
والوافيه لابن الحاجب والقطر والجامع لابن هشام
واشبع فيه الكلام باخصر عبارة والخص فيه متفرقات
كلام شراح هذه الكتب وما وقفت عليه من تعاليق
ابن هشام علي الالفيه والتسهيل معزوا اليه واشير
فيه الي مقاصد الشرح الوجيز الذي وضعته علي
الالفيه واتبع فيه ترتيب الالفيه في المسائل والابواب
والى الله اضرع ان يوفقني للصواب بمنه وكرمه
الكلام وما يتالف منه هكذا ترجم في الالفيه وفيه حذف
مبتدا وخبر ومضاف اليه والتقدير هذا باب شرح
الكلام وهكذا جميع الابواب وفعل ذلك اختصارا كما حذف
ابن الحاجب جميع التراجم وترجم في الشذور للاعراب وما

بعد

بعده دون الكلام والكلمة واقسامها لانها من المقدمات
وهو احسن والضمير في يتالف عائد الى الكلام وفي منه
الي ما هذا هو الصواب في اعرابه والمراد بما يتالف
منه الكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف قال ابن هشام
في بعض تعاليقه وقد اعترض بعض العصريين على
هذه الترجمة بانها شاملة لجميع الكتاب وذلك لانه قدر
هذا باب احكام الكلام قال وهذا انما لزم علي تقديره
وهو خطا فانه لم يتكلم في هذا الباب علي شيء من
الاحكام بل علي شرح الكلام وشرح الالفاظ التي يتالف
منها قلت ويؤيده انه صرح بهذا المضاف بعينه في
التسهيل فقال باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق
بذلك وفي الكافيه الكبرى فقال باب شرح الكلام
وما يتالف منه قال ابن هشام ولقد احسن الناظم
في تراجم هذا الكتاب اذ اوردها نثرا فسلمت الالفيه
كلها للعلم بخلاف ابن معط اذ جعلها في الفيته نظما
فاستغرقت كل ترجمة منها بيتا او نصف بيت قال
ثم ان علي من اراد الخوض في علم من العلوم النظريه
علي الوجه الاكمل ان يتصوره اولا بحقيقته بحده او
رسمه ليكون علي بصيرة مما ينظر فيه وان يعرف
موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن العوارض
اللاحقة له وان يعرف غايته وهي الثمرة التي
لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث وما
يحصر فيه اركانه وقد وفى ابن عصفور

في مقربه لهذه الامور واكثر النحويين مهمل للجميع ولاسيما
الناظم فلم يتعرض لذلك في شئ من كتبه انتهى وهذا الذي
اورده على ابن مالك وارد عليه في الشذور والقطر
والجامع وعلى ابن الحاجب ايضا وفي تعليق اخر لابن
هشام في بعض النسخ بتالف وفي بعضها
والاولى احسن لدلالتها صريحا على الانفعال الناشئ
عن فعل الفاعل اشارة الى احتياج التاليف الى معالجه
وكلاهما احسن مما يتركب لان التاليف اخص اذ هو
تركيب وزياده وهو وقوع الالفه والتناسب بين
الحرفين قوله الالفيه كلامنا لفظ مفيد كاستقم فيه
امور الاول قيل ان اضافة الكلام اليه المع لولاها
على المذهب النحوي ليخرج الكلام اللغوي لاحاجة اليها
لتقدم ذكر في الخطبة ان الكتاب موضوع في احكام
النحو ولهذا لم يات بها في الكافيه الكبرى ولا في سائر
كتبه وقال ابن جماعه هي لتقرير ماسبق لا للاحتراز
وقال ابن هشام في بعض تعاليقه على الالفيه لاينبغي
ان تجعل هذه الاضافه للاحتراز اذ من المعلوم
ان كل ذي فن انما يتكلم باعتبار اصطلاح اهل فنه
بل يقال لافادة ان للكلام معنيين اصطلاحيا
وغيره وقال في بعض تعاليقه على التسهيل لك ان
تعترض على عبارة التسهيل حيث لم تقل الكلام في
اصطلاح النحاه لانه اعترض على ابن الحاجب حيث
لم يقل الكلمة اصطلاحا وهذا يقتضي الحاجة الى

هذ

هذه الاضافه وقال ابن الصائغ لم يكتف بان موضوع
الكتاب به هو اصطلاح النحويين فاوضح ذلك بالصريح
في اول مسائله ثم استغنى عن ذلك في كل ماوقع فيه
المخالفه في الاصطلاح قال ولا يرد ان الاضافه لاتدل
على الاصطلاح كما قاله بعض الاشياخ لانها للملابسة
او بمعنى عند كشاة رقود الحلب قال بعضهم ولايصح
ان يقال ان المراد به كلام البشر ليخرج الكلام النفسي
لانه شئ لايريده نحوي الثاني عبر في الكافيه الكبرى
بالقول وقال في شرحها انه اولى لانه اخص اذ لا يقع
على المهمل على الصحيح بخلاف اللفظ لوقوعه عليه
وعلى المستعمل وقد اعترض ابو حيان على الالفيه
بذلك وقال ان الاتيان بالجنس القريب اولى من
البعيد وقال ابن هشام الجواب ان حدود النحاه
وغيرهم من علما الشرع ليست حقيقيه يراد بها
الكشف التام عن حقيقه المحدود وانما الغرض بها
تمييز الشئ ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا
الغرض لايخل به استعمال الجنس البعيد ونحوه
مما يحترز عنه اهل العقليات وانما وقعت هذه
الاعتراضات في كتب النحو من جهة متاخري المشارقة
الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد ارباب
الفنون ثم على تقدير صحته فانما يمنع اولا كون القول
اخص ونقول بل هما سوا وهو قول ابن جني ولا مزية
لاحدهما ثم ان سلمنا انه اخص وهو قول الجمهور فنقول

انما يلزم المعدول اليه لو سلم استحالته عن معارض ولكنه معارض
بانه استعمل في الراي كثيرا غالبا حتى صار كالحقيقة واستعماله
في الحد كاستعمال المشترك وهو مذموم في الحدود انتهى
وعبر في التسهيل بقوله ما تضمن من الكلم اسنادا وقال
في شرحه انه اولى من اللفظ لما تقدم ومن القول
لانه يطلق على الراي والاعتقاد فاختلفت عبارته في
كتبه الثلاثة وقول ابن الحاجب ما تضمن كلمتين بالاسنا
كعبارة التسهيل الثالث اورد عليه ابو حيان ان اللفظ
جمع لفظة واقل الجمع ثلاث فيلزم ان لا يكون كلاما الا
ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك واجيب بانه مصدر
صالح للقليل والكثير ورد بان المصدر فعل الشخص
وليس هو الكلام واجيب بانه اطلق علي المفعول اي
الملفوظ كهذا خلق الله اي مخلوقه واعترض بانه مجاز
والحدود تصان عنه واجاب ابن هشام بانه حقيقة
عرفية ولو سلم فمع القرينة جائز الرابع لم يشترط التركيب
وقد اشترطه الجمهور ولم عنهم الا ابن طلحة واجيب
بان عنه غنى اذ ليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب الخامس
لم يشترط القصد وهو راي اختاره ابو حيان وقد اشترطه
الجمهور منهم سيبويه والمصنف في التسهيل ليخرج ما ينطق
به النائم والساهي ونحوهما واجاب ابن هشام بانه داخل
تحت الافادة لما سياتي وقد يجاب بانه اشار اليه بقوله
كاستقم اذ من عادته اعطا الحكم بالمثال وعلى هذا مشيت
في الشرح وهو اولى من قول ابن قاسم وغيره انه تمثيل

ومن

ومن قول ابن الناظم انه اشارة الى الفائدة التي يحسن
السكوت عليها لانها المرادة حيث اطلقت كما قال ابن
هشام في توضيحه وقواعده وكذلك قال في شرح الكافية وفي
الاقتصار علي لا مفيد كفاية ومن قول ابن الصائغ انه
بيان لانقسام التركيب الاسنادي الذي اشار له بالافاده
الى تقديري ولفظي فانه لم يمثل للثاني لظهوره ورا بت غريبه
في نسخة بدل قوله كاستقم منتظم وهي غريبة وان صحت
ففي اشارة الى القصد لاحالة لان ما لم يقصد غير
منتظم ويحتمل الاشارة الى التركيب السادس
استثنى في شرح التسهيل نقلا عن سيبويه وغيره
مفيد ما لا يجهله احد كالنار حارة والسما فوقنا
فانه ليس بكلام لكن صحح ابو حيان انه كلام وعلى الاول
قال ابن هشام انه ماخوذ من الافادة علي ما سياتي
السابع اشترط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق
واحد احترازا من ان يصطلح رجلان علي ان يذكر
احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر فاعله او خبره
فلا يسمى ذلك كلاما والتحقيق ان صدور الكلام
من ناطقين لا يتصور لان الكلام شرطه الاسناد
والاسناد لا يتصور صدوره الامن واحد وان كلا
من المتكلمين مضمر للجزء الذي ذكره الاخر اكتفا
بالقرينة فلا يحتاج الى التصريح باشتراطه الثامن
استثنى من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام
نص عليه سيبويه ومال اليه في شرح التسهيل

وجزم به ابو حيان التاسع زاد الجزولي وجماعة في حد
الكلام قولهم بالوضع واختلف في تفسيره فمنهم من فسره
بالقصد قال ابن هشام وعبر به الاخرون لانه اوضح ومنهم
من فسره بوضع العرب قال الشاطبي ولا بد من هذا
القيد لئلا يدخل كلام العجمي فانه لفظ مفيد بالقصد ولكن
ليس بوضع العرب فليس بكلام اصطلاحا فلا بد من اخراجه
عن الحد اذ مدار علم العربية على التفرقة بين كلام العرب
والعجمي قال وقد يكون قوله كاستقم اشارة الي هذا القيد
فمن عادته ان يعطي القيود والاحكام بالامثلة انتهي وبهذا
يحصل في المراد بقوله كاستقم خمسة اقوال العاشر قال
بعضهم مقتضى كلامه في الترجمة ان الكلام مولف لانه قال
وما ائتلف منه ومقتضى تمثيله انه بسيط لان
ادعاء التركيب فيه مشكل اذ التركيب من عوارض
الالفاظ واجيب بان التركيب من الظاهر والمقدر
لان المقدر في حكم الملفوظ الحادي عشر قدم هنا
المحدود على الحد وكذا في التسهيل وعكس في الكافيه
الكبرى فقدم الحد على المحدود فقال
قول مفيد طلبا او خبرا هو الكلام كاستقم وسترى
وكذا صنع صاحب اللب فقدم حد الكلمة والكلام عليهما
وعلله شارحه بان معرفة المعرف اقدم من معرفة
المعرف عقلا فقدم وضعا والاول صنع الجمهور ووجهه
انه الاصل في الاخبار عنه واما ابن الحاجب فقدم
في الكافيه المحدود في موضعين وقدمه في الوافيه

في

في الكلام واخر في الكلمة وكانه اشار الى سلوك الطريقين
وقدم ابن هشام المحدود في جميع كتبه الثاني عشر ادخل
في الكافيه الكبرى ضمير الفصل بين الحد والمحدود وكما
ترك وحذفه في الالفيه ولم يات به ابن الحاجب وابن
هشام في شي من كتبهما واتى به صاحب اللب في حد الكلمة
دون الكلام فقال اللفظ الموضوع لمعنى مفرد هو
الكلمة ومركب فيه الاسناد وهو الحكم المفيد باحد
جزئيه على الاخر الكلام قال شارحه واتى به اولا
هو للتاكيد والحصر وتركه ثانيا لدقيقة يتفطن لها
الفطن قلت كانها طول الفصل بالجملة المعترضه الثالث
عشر انكر الخفاجي في كتابه سر الفصاحه على النحاه
تخصيص الكلام بالمفيد وقال انه لا دليل عليه واطال
في تقرير ذلك كما بينته في شرح جمع الجوامع وحاصل الجواب
عنه انه امر تواضع النحاة عليه ولا مشاحة في الاصطلاح
الرابع عشر قدم في التسهيل التعرض للكلمة على الكلام
وكذا فعل ابن الحاجب وابن هشام وصاحب اللب
واللباب قيل وهو احسن لان الكلمة جزء الكلام
ومعرفة الكل تتوقف على معرفة الجزء فكان تقديمه
اهم الخامس عشر فاته ان يذكر اقسام الكلام وكذا
ابن الحاجب وتعرض لها الشذور وسياتي ما فيه
وتختص الكافيه بايرادات احدها كان عليه ان
يقول ما تضمن كلمتين او اكثر قاله الرضي واجاب
النجم السعيد بان تعرضه لبيان اقل ما لا بد منه

لا ينفي الزيادة فاشتمال ما ذكر اكثر من كلمتين لا يضر واجاب
صاحب المتوسط بانه يصدق على ما تركب من كلمات انه
متضمن لكلمتين قال ولهذا قال تضمن ولم يقل تركب الثاني
قال بعضهم المتضمن يطلق على المستلزم لامر ذلك الامر
جزء كما يقال الانسان متضمن للحيوان ولا يقال الانسان
متضمن للحيوان والناطق لان الشيء لا يتضمن نفسه
وههنا استعمل على المعنى الثاني الغير الجائز لان زيد قام
ونحوه كلام وهو كلمتان فلو كان الكلام ما تضمن كلمتين
لكان الشيء متضمنا لنفسه فاحسن من هذه العبارة
قوله في الوافيه ثم الكلام كلمتا اسناد فجعل الكلام نفس
الكلمتين لا ما تضمنهما واجاب النجم السعيد بان التضمن
قد يطلق على الظرفية فقوله ما تضمن كلمتين في قوة
قولنا ما فيه كلمتان اي انه في نفسه كلمتان كقولك في
البيضة عشرون منا حديدا اي هي في نفسها هذا
المبلغ من الحديد الثالث اورد بعضهم على اعتبار
الاسناد الجمل الطلبية فانها كلام ولا اسناد فيها
وهذا على تفسير الاسناد بالاخبار والصحيح انه تعليق
جزء بمخبر عنه او طلب بمطلوب عنه الرابع قال
الرضي كان عليه ان يقول بالاسناد الاصلي ليخرج
اسناد المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وافعل التفضيل والظرف فانها مع ما اسندت
فيه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فانما كان
كلاما كونه بمنزلة الفعل وبمعناه كاسماء الافعال

الخامس

الخامس قال الرضي كان عليه ان يقول المقصود لذاته
ليخرج الاسناد في جملة الصلة والقسم والشرط فانها
مقصودة لغيرها فليست بكلام السادس ذكر ابن قاسم
ان حد الكافيه على راي من لا يشترط في الكلام الافادة ولا
القصد بل التركيب الاسنادي خاصة قلت وفيه نظر
لان ابن الحاجب قال في شرح الوافيه ونعني بالاسناد
بالاسناد الحكم على احد الجزئين بالاخر على وجه يفيد
المخاطب ما ليس عنده وهذا كما ترى معتبر للافادة
ولهذا قال ابن هشام في شرح التسهيل الاسناد عند
ابن الحاجب نسبة احد الجزئين الى الاخر لافادة
المخاطب وعند ابن مالك تعليق خبر بمخبر عنه او
طلب بمطلوب منه فهو عنده اعم من المفيد ولذا
احتاج بعد ذكره في التسهيل الى اشتراط الافادة
ولم يحتج اليه ابن الحاجب وقد سلم من غالب هذه
الايرادات قول الشذور قول مفيد مقصود فثم
فيه امر وهو ان ابن هشام قال في تعليقه على الالفيه
قد اورد عليها اشتراط القصد والجواب انه منطو
تحت اشتراط الافادة لان المتحرر في حد المفيد انه
ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود ولم يعلم بالضرورة
ثبوت معناه ولا نفيه ليخرج بالقيد الاخير نحو السما
فوقنا والنار حارة وعلى هذا يكون قوله في الشذور
مقصود زيادة على الحد ولهذا حذفه واقتصر على
قوله مفيد قوله الكافيه ولا يتاتى الا في اسمين او

اسم وفعل زاد الفارسي اوحرف واسم في الندا كيا زيد
واجيب بان الحرف نايب عن الفعل اي ادعوا وانادي
زيدا وذكر ابن ابي الربيع في شرح الايضاح عند شرح
هذه الجملة ان الفارسي قال في بعض كتبه ان نحو زيد
في الدار   واطال في تقرير ذلك
بما بينته في الاشباه والنظائر النحويه قوله السند ور
وهو خبر وطلب وانشا كذا في غالب النسخ ومشى عليه المصنف
في الشرح ورايت في نسخة معتمد عليها خط المصنف مضروبا
على الطلب وكتب المصنف في الحاشيه بخطه ما نصه الصواب
انقسام الكلام الي خبر وانشا لانه اما ان يكون محتملا له
للتصديق والتكذيب اولا الاول الخبر والثاني الانشا
وعلي هذا فالطلب قسم من الانشا لاقسيم له وقد كنت
ذكرت ان الاقسام ثلاثه طلب وخبر وانشا موافقة
لابن مالك وغيره من النحويين ثم رايت ان الرجوع
الي التحقيق اولى وهو قول الحذاق من اهل العربيه
وقول اهل البيان فان الانشا هو الذي الحد معناه
مع النطق به كبعت واشتريت واقسمت بالله ومن
ذلك قم ولاتقم لان معناهما الطلب وهذا المعنى
حاصل بمجرد التلفظ بهما وقول القائل ان القيام
المامور به في قولك لايقع الا في المستقبل والانشا
حال ليس بشئ لان المستقبل امتثال الامر وليس
الكلام فيه بل الكلام في مفهوم قم ومفهومه طلب
القيام والطلب حال ومتعلقه مستقبل لان الطلب

نفسه

نفسه مستقبل فافهموه انتهى ومشى على هذا ابوحيان
وابن هشام في الجامع وخالف في شرح اللمحه فقال انقسام
الكلام الي الثلاثه هو الصحيح قوله الالفيه واسم
وفعل ثم حرف الكلم فيه امران احدهما اورد عليه
ابوحيان انه قسم الكلم الي غير اقسامه لان الثلاثة
اقسام للكلمة لا اقسام للكلم فانها الاسما والافعال
والحروف واجاب ابن قاسم بانه من تقسيم الكل
الي اجزائه لامن تقسيم الكلي الي جزئياته وانما يلزم
صدق اسم المقسوم على ان كلا من الاقسام في الثاني
لا الاول والذي عندي في تقرير كلام المصنف ان
الكلم هنا مراد به الجمع بمعنى الكلمات كما عبر غيره وكانه
قال والكلمات التي يتالف منها الكلام الثلاثه لاغيرها
ولاوجه عندي في اعرابه ان الاسم مبتدا وليس
بنكره فان الكلمة اذا اريد لفظها يكون اسما معرفة
وان كانت بخلاف ذلك كقولك من حرف جر فمن
هنا مبتدا وهي اسم ومعرفة فانك اخبرت عنها
بانها حرف كما سياتي تحقيق ذلك قريبا ان شا الله
تعالي والكلم خبره وقد افاد الحصر بتعريف
الجزئين كما تقرر في علم البيان ولذلك اتيت في الشرح
بضمير الفصل الذي لايوتى به الابين المعارف
كزيد هو القايم فقلت واسم وفعل ثم حرف هي الكلم
التي يتالف منها الكلام لا غيرها كما دل عليه الاستقرا
فتامل هذا التقرير فانه شئ لاتراه مسطورا ثم

لعقد

بعد خمسة عشر سنة رايت بعضه لابن هشام في بعض تعا
فقال ومن خطه نقلت زعم ابنه ان مراده بقوله
واسم الي اخره بيان ان لفظة الكلم اسم جنس تحته ثلاثة
انواع وان الكلمة مفرد ذلك الجنس والظاهر انه انما
اراد اولا بيان انحصار جميع الكلمات في الثلاث كقول س
هذا باب علم ما الكلم من العربية الكلم اسم وفعل
وحرف وكما تقول الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف واراد
ثانيا الاشارة الي ما يسمي في الاصطلاح كلمة وفهم من
هذا الطريق العرض لانه المقصود اذ الكلم اسم جنس
يفرق بينه وبين مفرده بالتا والامر الثاني ان
ادخال ثم في قوله ثم حرف ليس بجيد لانها للتراخي
واذا قسمنا شيا الي اشيا فنسبة كل واحد من الاقسام
الي الشئ المقسم نسبة واحدة فلا يحسن ان يقال مثلا
العدد زوج ثم فرد قاله ابو حيان واجيب بانها بمعني
الواو كما في قوله التمر والسمن معا ثم الاقط الجبس
الا انه لم يختلط او هي للتراخي في الرتبة لان مرتبة
الحرف ادنى من مرتبة الاسم والفعل لكونه فضله
وكل منهما عمد وقد قال ابن معط في الفيته الاسم
ثم الفعل ثم الحرف تنبيه لم يذكر حد الكلم وهو
ما تركب من ثلاث سواء افاد ام لا ولهذا ثلث في مختصر
الالفيه وذو الثلاث كلم ثم قسمت الكلمة الي الثلاث
قوله واحده كلمة الضمير للكلم باعتبار لفظه كما قال
تعالي اعجاز نخل منقعر وقال ابن معط واحدها

اعجاز

اعجاز نخل خاوية وفي كلامه ايهام فلا يدري هل الكلم
عنده اسم جنس او جمع وفيه خلاف والصحيح انه اسم
جنس جمعي قال الرضي لعدم دلالته علي الاحاد كما هو
شان الجمع فانه انما وضع لما فيه الماهية المعينة سواء
اكان واحدا ام مثني او جمعا قول الكافية الكلمة
لفظ وضع لمعني مفرد فيه امور الاول اورد عليه
ان التا في الكلمة للوحدة واللام فيها للجنس فيتناقضا
لدلالة الجنس علي الكثرة المناقضة للوحدة واجاب
الرضي بانها لماهية الجنس من حيث هي هي من غير دلالة
علي قلة ولا كثرة وانما ذلك احتمال كما في قوله تعالي
لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد
استغراق الجنس ايضا الثاني قيل كان عليه ان يقول
الكلمة لفظة كما عبر في المفصل ليخرج عنه الكلمتان اذ
هما لفظتان وكذا الكلمات وليوافق الخبر المبتدا في
التانيث والجواب عنهما انه مصدر كما سبق والمصدر
يطلق علي القليل والكثير ولا تلحقه علامة التانيث
كامراة عدل وصوم الثالث ان مفرد قال المصنف
وصف للمعني وقال الرضي المشهور جعل المفرد والمركب
صفة اللفظ لا المعني قال ولا ينبغي ان تخترع في الحدود
الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها
لان الحد للتبيين ولو قال لفظ مفرد موضوع لسلم
من ذلك الرابع انه لا حاجة الي قوله مفرد مع ذكره الوضع
لان المركب ليس بموضوع علي الصحيح واجيب بان المراد .

وضع عين اللفظ لعين المعنى او اجزائه والمركب وان لم
يضع الواضع عينه لعين المعنى لكن وضع اجزاه لاجزا
المعنى المركب فاحتاج اليه ليخرج الخامس انه يخرج عنه
نحو الخبر فانه وضع لمعنى مركب وهو قام زيد او زيد
قام مثلا مع انه كلمة بالاتفاق واجيب بان نكون المعنى
مفردا او مركبا ليس باعتبار عدم تعدده وباعتبار
تعدده بل باعتبار حصوله عن اللفظ المفرد والمركب
فلفظ الخبر مفرد ومعناه الحاصل منه مفرد وهذا
معنى قولهم لبعضهم لفظ الخبر وضع لمفهوم صدق
علي مثل زيد قام وهذا المفهوم ليس بمركب السادس
ان نحو رجلان كلمة مع انه يدل علي معنيين وهما ذكر
وذكر من الانسان واجيب بانه انما دل علي ذكر بجوهره
وعلي اخر بحاله اي باعتبار كونه مثنى واللفظ الدال
علي معنى بجوهره وعلي اخر بحاله مفرد السابع ان الفعل
الماضي كلمة اتفاقا مع ان مدلوله غير مفرد وهو
الحدث وحصوله في الزمن الماضي كذا اورده الرضي
وقواه وهذه الايرادات علي ان المفرد وصف للمعنى
والصواب انه وصف اللفظ وانه الذي لا يدل على
جزء ه علي جزء معناه وحينئذ لا يرد الثامن
ان الحد صادق علي حروف المضارعة وحركات
الاعراب والتنوين والف المفاعلة وتاء قائمة
وياء النسب فانها الفاظ موضوعة لمعان مفردة
وليست بكلمات بالاتفاق ولذا قيده في التسهيل

بكونه

بكونه مستقبلا ليخرج التاسع انه يخرج عنه الضمائر
المستترة فانها كلمات مع انها ليست الفاظا ولذا قال
في التسهيل او منوي مع اللفظ لكن اجاب بعض من شرح
الكافية بانها الفاظ حكما العاشر كان الاولي ان
ياتي بدل اللفظ بالقول لما سبق في حد الكلام
الحادي عشر قيل لا حاجة الي قوله لمعنى لانه يفهم
من وضع لان كل لفظ موضوع فانه لمعنى واجيب
بان فهم ذلك بدلالة الالتزام وهي لا تستعمل في الحدود
ولا يجري عليه قوله مفرد الثاني عشر قيل لمعنى
يغني عن وضع فان المهمل لا يكون لمعنى واجيب
بانه للاحتراز عن نحو اخ فانه لفظ يدل على معنى مفرد
وليس بكلمة لان العرب لم تضعه ودلالته علي وجه
المصدر طبيعيه لا وضعيه الثالث عشر قيل هذا
الحد منقوض بنفس الحد لانه لفظ وضع لمعنى مفرد
وليس كلمة واجيب بانه اذا جعل الافراد صفة اللفظ
وفسر بما تقدم لم يرد وقد سلم من غالب الايرادات
قول الشذور قول مفرد قول الالفية والقول عم
فيه امور الاول قال ابن هشام القول يطلق علي المفرد
وعلي المركب المفيد والمركب بلا فائدة كذا نصه في شرح
الكافية وعبارته هنا لا يتناول المركب من كلمتين ولا
المركب من اكثر منهما اذا لم يكونا كلاما نحو زيد هل وان
قام زيد لانهما لم يتقدم لهما ذكر لان الكلم السابق ليس
هذا الكلم قال وهذا يلتبس علي كثير حتى قالوا ان معناه

عم الكلام والكلم والكلمة وليس كذلك بل انما تدل عبارته على
الاولين فقط الكلام لتصديره والكلمة لقرنها الثاني قيل
ان ظاهره عم اللفظ ايضا وليس كذلك واجيب بالمنع
والدليل على عدم ارادته انه انما تقدم ضمنا الثالث المراد
لفظ قول تنبيهات الاول جمع في التسهيل بين حد الكلمة
والكلام واقتصر هنا وفي الكافية الكبرى على حد الكلام
بل لم يتعرض هناك لذكر الكلمة وتقسيمها البته واقتصر
في العمدة على ذكر الكلمة ولم يتعرض للكلام البته وقال
في شرحها انه يستغني لشهرة معنى الكلام عن تحديده
الثاني ما ينطق به اللسان اما لفظ او قول او كلمة او
كلام او كلم او جملة ذكر منها في الالفية الكلمة والكلام
والكلم والقول وفي الكافية والشذور الاولين وبقي
اللفظ والجملة اما اللفظ فهو الصوت المعتمد على مقطع
وهو احسن من قول بعضهم المشتمل على بعض حروف
لانه رد بحضرة الشيخ بدر الدين ابن مالك وسلمه بنحو
واو العطف مما هو حرف واحد فان الشي لا يشتمل على
نفسه واما الجملة فهي مرادفة للكلام في قول جزم به ابن
هشام في تعليقه كالزمخشري في المفصل ورجح في
المغني انها اعم منه اذ لا يشترط فيها الافادة بل التركيب
من كلمتين فهي قول مركب وقد بسطت الكلام على ذلك
في حاشية المغني قول الالفية وكلمة بها كلام قد يؤم فيه
امور الاول قال ابو حيان هذا الحشو بالنسبة الى علم
النحو وانما هو من علم اللغة وليته ذكر بدله حدا للكلمة ولهذا

قال

قال في شرح التسهيل اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي
مستعمل في عرف النحاة وهو الذي يتعرض له ومجازي
مهمل في عرفهم وهو اطلاق الكلمة على الكلام فلا يتعرض
له بوجه ومجازي مستعمل وهو اطلاقها على احد جزئي
العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له والتعرض اجود
لان فيه مزيد فائدة انتهى وقال بعضهم هذا الموضع من
الخلاصة من المواضع التي لا يمكن علاجها قلت ولم يتعرض
له في شيء من كتبه غيرها وتعرض له ابن هشام في الجامع
الثاني ان قد في كلامه مع الظاهر انها للتقليل وذلك
ان كان بالنسبة الى اللغة فممنوع لانه كثير او الاصطلاح
فكذلك لانه معدوم قاله ابن هشام في تعليقه واجاب
بعضهم بانها للتكثير كهي في قول الشاعر قد اترك القرن مصفرا انامله
كان اثوابه مجت بفرصاد وقال بعضهم هي للتحقيق
ورد بانها في عرف المصنفين للتقليل واجاب ابن
هشام في تذكرته بانه لم يرد شيئا منها بل اراد انه قليل
في الجملة لا بالنظر الى اطلاق الكلمة على المفرد الثالث
استشكل المسوغ للابتداء بكلمة وهي نكرة واجيب بما
قدمته من انها اذا اريد لفظها معرفة وقد ذكره هنا
ابن هشام قول الكافية والشذور وهي اسم وفعل وحرف
قيل ظاهره ان الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع
فيكون نحو ذهب زيد ونحو مر بزيد كلمة لانه اسم وفعل
وحرف واجاب الرضي بانه انما يلزم هذا لو كان من قسمة
الشيء الى اجزائه وهذا من قسمة الشيء الى جزئياته

قال ولواتى باو او اما لكان اقعد واوفق لقوله اما ان
تدل الى اخره قلت ذكر ابن مالك ان الواو احسن في
التقسيم من او قول الكافيه لانها اما ان تدل على معنى
فى معنى او لا الثانى حرف والاول اما ان يقترن باحد
الازمنه الثلاثه او لا الثانى الاسم والاول الفعل فيه
امور ثلاثة الاول قال ابن مالك في شرح العمدة لا حاجة
الي دليل الحصر للكلمات بل يستغنى عنه كما استغنى عن
دليل حصر الحروف الثانى قال النجم السعيد لقائل ان
يمنع الحصر بناء على ان الدال على معنى في نفسه كما امكن
ان ينقسم باعتبار صفة الاقتران الي قسمين كذلك يمكن
ان ينقسم المقترن باعتبار صفة اخرى الي قسمين فعلى
هذا لا تنحصر الاقسام فى الثلاثه قال نعم لو قيل علمنا
بالاستقراءات ايه صفة فرضت وراء الاقتران والدلالة
لا تحصل نوعا اخر لكان مستقيما الا ان الدال على الحصر
يكون الاستقراء لا هذا التقسيم الثالث قال ابن هشام
فى شرح اللمحه اشتمل هذا الكلام على امرين مشكلين
احدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى فى نفس
اللفظ وهذا لا يقتضى بظاهره قيام المسميات بالالفاظ
الدالة عليها وذلك محال لان ذات زيد لم تقم بلفظ
الزاي والياء والدال قطعا وكذلك ذات الحدث
والزمان لم تقم بلفظ نحو قام وذهب والاخر دعوى
دلاله الحروف على معنى فى غيره وهذا وان كان
مشهورا بين النحويين الا ان الشيخ بهاء الدين ابن النحاس
نازعهم

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

نازعهم فيه وزعم انه دال على معنى فى نفسه وتبعه ابو حيان
انتهى قلت علل ابن النحاس ما ذهب اليه بانه لا يخلو المخاطب
بالحرف ان يفهم موضوعه لغة ام لا فان لم يفهمه فلا
دليل فى عدم فهمه على انه لا معنى له لانه لو خوطب بالاسم
والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب
به من يفهم موضوعه لغة فانه يفهم منه معنى علا بفهمه
موضوعه لغة كما اذا خاطبنا اهل من يعرف انها موضوعة
للاستفهام وكذا باقى الحروف فاذن عرفنا ان له معنى
فى نفسه قال لكن الفرق بينه وبين الاسم والفعل
ان فهم معناه فى التركيب اتم منه فى الافراد بخلافهما
وقال ابن هشام فى بعض تعاليقه على التسهيل هذه العبارة
معترضة من ثلاث جهات لانها توهم كون الشرط ظرفا
لنفسه وكون الحامل لمعنى الحرف غيره لا نفسه فاذا لم
يوجد ذلك الغير لا يفهم معنى الحرف ونحن قاطعون بانتفاء
ذلك وان نحو ليت يفهم منها معنى التمنى بمجرد النطق
بها كما فى المنصوص بين الاسماء والافعال وان نحو من
يفهم منها احد معانيه لا بعينه كما فى المشترك بين
الاسم والفعل وكذا نقول فى الباقى وكون اسماء الشرط
والاستفهام اسماء وحروفا لدلالتها على معنى فى نفسه
وهو الشخص العاقل فى من وغير العاقل فى ما
والزمان فى متى والمكان فى حيثما وعلى معنى فى غيره
وهو الشرط والاستفهام قال فان قيل هذه الامور بمعنى
الثلاثه مندفعة اما الاول فلان المراد بدلالة الكلمة

علي معنى في نفسه دلالتها علي معنى باعتبار نفس ذلك المعنى
لا باعتبار تعلقه بمحل والمراد به. لا لتها علي معنى في غيره
دلالتها علي معنى باعتبار تعلق ذلك المعنى بامر خارج عنه
فاذا قلت خرجت من البصرة دلت من علي ابتدا الخروج
المتعلق بالمحل المخروج منه ولم تدل علي حقيقة الابتدا
باعتبار نفسه كما دل عليه الابتدا في قوله قولك اعجبني الابتدا
واما الثالث فلان التقسيم باعتبار المعنى الوضعي لا التضمني
قلنا نعم لكنها عبارة ملبسة موهمة بخلاف المراد فينبغي
العدول عنها الي عبارة سالمة عن ذلك فيقال لانها
اما ان تكون موضوعة لمعنى باعتبار نفسه او باعتبار
تعلقه بغيره الثاني الحرف الي اخره انتهى قولها وعلم
بذلك حد كل واحد منها قال صاحب اللباب الذي علم
ليس بحد حقيقي لان امتياز الحرف علي اخويه بقيد
عدمي وهو عدم الاستقلال وامتياز الاسم عن الفعل
ايضا بقيد عدمي وهو عدم الاقتران فلا يكون مركبا
من الجنس والفصل والحد الحقيقي لابد فيه من ذكرهما
واجاب السيد في شرحه بان ذلك انما يكون في حدود
الحقائق المتاصلة في الوجود واما في الماهيات
الاعتبارية فليس ذلك بلازم بل كل ما ذكر في حدودها
فهو جنس وفصل اذ ليس لها ماهية سوى ذلك
قول الكافية الاسم ما دل علي معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة فيه امور الاول اورد عليه
ان هذا جمع قوله قبل وقد علم بذلك حد كل منها تكرار

ولذا

ولذا اقتصر عليه في الوافية علي قوله ذلك ولم يعد
الحدود واجاب الرضي بانه اراد التصريح بحد كل من
الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا
به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل
علي الحصر الثاني قيل قد اشتمل هذا الحد علي السلب
بكلمة غير ولا تتقوم الماهيات بالعدم قال ابن هشام
في تعليقه علي التسهيل والجواب ان هذه التعريفات
ليست بحدود حقيقية الثالث ان في قوله ما
ابهاما والحدود تصان عن مثل ذلك قال النيلي
فلو قال لفظ او كلمة كان اقرب قال الرضي والذي
سهل ذلك الاعتماد علي ما تقدم من التقسيم الرابع
والخامس قيل ان هذا التعريف منقوض بوجهين
احدهما نفس الحد لانه يصدق علي مجموعه انه دال علي
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة فيلزم ان يكون
اسما والثاني الخط والعقد والاشارة لانها دالة كذلك
وليس واحد منها اسما لكونه ليس كلمة واجيب عنهما بان
المراد بما كلمة وحينئذ لا يردان اما الثاني فظاهر
واما الاول فلان مجموع الحد مركب لا مفرد السادس
قال الرضي الضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها
الكلمة كما ان الضمير في قوله علي معنى في نفسها للكلمة
انتهى وقد تقدم هناك ما ياتي مثله هنا علي هذا التقرير
وقال المصنف بل راجع الي معنى ومعنى قولهم دل علي معنى
في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها

اي باعتبار نفسها الا باعتبار كونها في وسط البلد وغير ذلك
قال الرضي وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره
نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابله قولك
قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال
لا في نفسها السابع قيل انما لم يفسر الازمنة الثلاثة لشهرتها
في الماضي والمستقبل والحال قال الرضي والحق ان مثل
هذا الاجمال لا يحسن في الحدود الثامن قيل هذا الحد
غير مانع لدخول المضارع فيه فانه يدل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعه مشتركا فيها
على الصحيح واذا كان مثل الصبوح والغبوق داخلا في
الحد لكونه لا يختص باحد الازمنة معينا وكذلك المضارع
يدخل فيه لكونه لا يدل على احد الازمنة معينا واجاب
المصنف بانه مقترن باحد الازمنة على التحقيق باعتبار
الوضع وان الواضع لم يضع الفعل المضارع الا دالا
على احد الازمنة ابدا واللبس ابدا حصل عند السامع
لكون اللفظ يطلق على احدهما تاره وعلى الاخر اخرى
لانه غير موضوع لاحدهما بخلاف مثل الصبوح والغبوق
فانه لم يوضع قط دالا على احد الازمنة لا بظهور ولا
اشتراك التاسع قيل يدخل فيه نعم وبيس وعسى وحبذا
وفعل التعجب فانها تدل على معنى في نفسها غير مقترنة
باحد الازمنة وهي افعال واجاب المصنف بان تجريدها
عن معنى الزمان عارض واصل وضعها للدلالة على
الزمان فلما خرجت الى معنى الانشا وجب قطعها عن

الزمان ونظير ذلك بعت مقصودا به الانشا العاشر
قيل يخرج عنه الاسما الموصوله وضمير الغايب وكاف التشبيه
الاسميه وكم الخبريه واسما الاستفهام والشرط لقوله
في نفسه الاسميه وكم الخبريه واسما الاستفهام و
واجاب الرضي بان الموصوله وضمير الغايب وان احتاجا
الى لفظ اخر لكن لا ليفيدا معناها الذي هو الشي المبهم
ويحدثان في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد
معناها الذي هو الشي المبهم في نفسها لا في صلتها
وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام وكذا ضمير
الغايب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع
انه لابد لهما من معين مخصص واما الكاف الاسميه
فمعناها المثل بخلاف الحرفيه فمعناها التشبيه الحاصل
في لفظ اخر وكذا كم معناها كثير لا الكثرة التي هي معنى
فيما بعدها بخلاف رب فان معناها القلة التي هي
مجرورها وانما وجب القول بهذا في كم ورب والكاف
من الاسمية والحرفيه صونا للحد عن الاعتراض واما
اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في
نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم اضرب وايهم
تضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ
تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط
موجود في الشرط والجزا اواي في الموضعين دالة على
ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فيبطل الحد
ويمكن الجواب بما قال سيبويه ان حرف الاستفهام

والشرط وهما الهمزة وان حذفتا وجوبا قيل مثل هذا الاسم
لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم اضرب وان الهم تضرب
ثم ضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان
فيهما وان كانا لازمين وكذا ماسوي الي نحو من تضرب
اي امن تضرب ومن تضربه اضرب اي ان من الحادي
عشر قيل يخرج عنه اسم الفاعل والمفعول اذا عملا لدلالتهما
حينئذ علي احد الازمنة وان كانت مشتركة كالمضارع
واجيب بانهما وضعا في الاصل لذات قام بها الوصف من
غير زمان ودلالتهما علي الزمان عارضة لا اثر لها الثاني
عشر قيل يخرج عنه اسما الافعال لانها تدل علي معني
مقترن بزمان معين واجيب بان المراد بالدلالة
دلالة اولية وصه مثلا انما تدل اولا علي اسكت وبواسطة
تدل علي السكوت المقترن بالاستقبال كذا قرره
السيد ركن الدين وقرره شارح اللب بان اسما
الافعال موضوعة في الاصل لمصادر او اصوات او
ظروف ثم نقلت ولا دلالة لما نقلت عنه علي الزمان الثالث
عشر قيل يخرج عنه قولهم الماضي والمستقبل فانه
يدل علي الحدوث والزمان واجاب في شرح المفصل
بانه انما يدل علي نفس الزمان والزمان غير مقترن
بزمان الرابع عشر قال الرضي قد عرف مما تقرر
في هذه الصور ان لفظ الاقتران غير ظاهر فيما
ذكرنا من تفسيره ولا يذكر في الحدود ولا الالفاظ
الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها الخامس عشر

قيل

قيل ان اريد باحد الازمنة واحد منها بعينه كالماضي
مثلا لزم ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي
مثلا اسما لا فعلا وكلاهما باطل واجاب في المتوسط بانه
لا يراد هذا ولا هذا بل واحد منها من غير تقييد له
بالتعيين او لعدمه السادس عشر قيل عرف الاسم
باسماء المخصوصة وهي ما ومعني ونفسه ومعرفة
الخاص متوقفة علي معرفة العام فيكون معرفة
تعريف الاسم متوقفة علي معرفة الاسم وهذا
دور واجاب النجم السعيد بانه عرف مدلول لفظ
الاسم اي ماصدق عليه الاسم من افراده وهو رجل
وزيد وضارب بمدلول تلك الاسما ومدلول كل من
تلك الاسما جزء من المعرف ولم يعرف لفظ الاسم
بلفظ تلك الاسما فلا دور فان قيل فعلى هذا يتوقف
المحدود علي مدلول تلك الاسما ومدلولها يتوقف علي
تلك الاسما الدالة عليه وتلك الاسما معرفتها متوقفة
علي المحدود فيلزم الدور اجيب بان تلك الاسما لها
اعتباران اعتبار كونها موضوعة لمدلولاتها المخصوصة
اللغوية والاعتبار الذي به اسميتها المخصوصة الاصطلاحية
ودلالة تلك الاسما على جزء الحد بالاعتبار الاول لا الثاني
فاندفع الدور وبيان ذلك ان دلالة الرجل في قولنا
جاء الرجل باعتبار معناه الموضوع لغة واسميته
ليست لهذا الاعتبار بل باعتبار انه لفظ دال على
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة والرجل لهذا

الاعتبار لايدل علي الموضوع له لغة اصلا لانه بهذا الاعتبار
اعم من ان يكون معناه ذكرا من بني ادم ام لا فنفسه انما ذكر
في التعريف ليدل علي معناه اللغوي وباعتبار انه كلمة يدل
علي معنى في نفسه الى اخره فرد من افراد الاسم فاختلفت
جهتا التوقيف فلا دور السابع عشر قيل جعل الفعل الذي
هو دل جزاء من حد الاسم وما هو جزاء من حد الاسم وما
هو جزء لحد الشي فهو جزء الشي فالفعل يصير جزاء من
الاسم وهو محال واجاب النجم بان جزء الحد انما هو مدلول
دل ومدلول دل ليس فعلا بل ولا كلمة الثامن عشر
قيل مدلول دل لايخفى انه مقترن وهو من حيث انه مقترن
يضاد مدلول المحدود فلا يكون جزاء من حده واجاب
النجم بان مطلق الاقتران بزمان معين لايضاد الاسم بل
ما يضاده انما هو الاقتران الذي يكون بالصيغة ومدلول
لفظ دل الذي هو جزء الحد لاصيغة له اصلا فضلا
عن ان يقترن بالصيغة قال فان قيل لم لم يقل دلالة
موضع دل حتى لايرد هذا السوال قلنا للايجاز والاحتراز
مطلب
عن لفظ سيبويه اسما فانه لايسمي اسما قبل وضعه التاسع
عشر قيل ان معاني اسما المعاني انما هي في غيرها فان
الضرب معناه ليس في نفسه بل في زيد مثلا واجاب
شارح اللباب بانها معتبرة في نفس الفاظها بحسب
الوضع ولذلك يصح الاخبار عنها نحو الضرب شديد
وان كانت في غيرها بحسب الوجود فلا ينتقض طرد
التعريف بها العشرون قيل في الحد مجاز في لفظ النفس

فانها

فانها انما تصدق بالحقيقة علي ماله حياة قال ابن هشام في شرح
التسهيل وليس كذلك بل هي مشتركة بين معان من جملتها
ذات الشي كقولك سكنت البصرة نفسها قوله الالف
والكافية بالجر قال شارح اللب ذكر حرف الجر اولي من
من الجر لان الجر يكون في الفعل علي الظاهر نحو هذا
يوم ينفع وهو مردود بما في التوضيح ان المراد بالجر
الكسرة التي يحدثها عامل الجر وهي غير موجودة فيما
مثل به وفي شرح العمدة لابن مالك ان الجر اولي من
حرف الجر لانه قد يدخل في اللفظ علي ما ليس باسم نحو عجبت
من ان قمت ولانه يتناول الجر بالحرف وبالاضافة
زاد ابن هشام في تعليقه وبالتبعية وبالمجاورة
وبالتوهم قال ثم يرجح ذكر حرف الجر بان علي وعن
والكاف يستدل علي اسميتها بدخول حرف الجر لا بالكسرة
التي هي الجر قولهما والتنوين فيه امور الاول اورد
عليه انه شامل لتنوين التمكين والتنكير والعوض
والمقابلة والترنم والغالي والمختص بالاسم الاربعة
الاول دون الاخرين فانهما يكونان في الفعل والحرف
ايضا واجيب بانهما نونان لاتنوينان بدليل ثبوتهما
في الوقف وذلك ليس شان التنوين فاجاب بعضهم
بان اللام في التنوين للعهد قال ابن قاسم وفيه نظر
اذ لامعهود يصرف النظر اليه عند من يذكر له علامات
الاسم قال وقد يجاب بانهما لم يعتبرا لقلتهما واختصاصهما
بالشعر وبه اجاب ابن هشام ثم اتى ابن مالك في التسهيل

بقيد بخرجهما فقال وتنوينه في غير روي وقال في العمدة وتنوينه
قال في شرحها وقد خرج باضافته الي الها العايد على الاسم
تنوين الترنم فانه يشترك في لحاقه الاسم وغيره فلو قيل بالتنوين
بدل تنوينه لدخل وهو غير مراد الدخول وفي الكافية الكبرى
وصرف وذكر في شرحها انه شامل للاربعة وانه عدل اليه
عن التنوين لئلا يدخل تنوين الترنم وفي شموله للاربعة
نظر لان المعروف اختصاصه بتنوين التمكين كما سياتي
في باب ما لا ينصرف الثاني ذكر صاحب اللباب التنوين
الخاص بالاسم ثلاثة واسقط المقابلة ووجهه شارحه
بانه يرى ان تنوين جمع المونث تمكين وقال ابن الحاجب
في شرح الوافيه نعني بالتنوين تنوين التمكين والتنكير
قال النجم السعيد ولم يذكر المقابله ولا العوض وان اتفق
اختصاصهما بالاسم لانه يذكر ما يقتضي ذاتها الاسم وذاتهما
لا تقتضي الاسم لان تنوين العوض يمكن ان يقع في الافعال
المعتلة اللام التي اسقط لامها الجازم عوضا عن اللام
المحذوفة وتنوين المقابلة يمكن ان يقع في فعل المضارع
المذكر المخاطب الواحد في مقابلة النون في الواحدة
المخاطبة لكن اتفق عدم دخولهما في الفعل واما تنوين
التمكين والتنكير فتقتضي ذاتهما الاسم لان معنى الاول
كون مدخوله لا يشبه الفعل وذلك لا يكون الا في الاسم
ومعنى الثاني كون مدخوله غير معين والفعل وضعه
علي التنكير فلا يحتاج اليه اسمي قلت والتوجيه بانه يرى
دخولها في التمكين كما هو احد القولين اوجه واحسن

احتصاصهما

وفي

16

وفي شرح الايضاح لابن ابي الربيع متى اطلق التنوين فانه
يراد به تنوين الصرف فاذا اريد غيره من التنوينات قيد
فقيل تنوين التنكير تنوين المقابله تنوين العوض قال وكذا
الالف واللام اذا اطلقت فانما يراد التي للتعريف فاذا اريد
الموصوله او الزائده قيدت الثالث زيد في اقسام
التنوين تنوين الحكايه كان تسمي بعاقلة فتحكي تنوينه
وتنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين المنادي في الضرورة
وتنوين شذوذ حكى هولاء قومك وهذه الاربعة ايضا من
خواص الاسم قال ابن هشام والحق ان الاولين من الصرف
وقد يقال به في الثالث ايضا لان الضرورة لما اباحت
التنوين اباحت الاعراب واما الرابع فاختار ابن مالك
فيه انه نون ضعيف كثر به اللفظ وليس بتنوين الرابع
تاخير التنوين عن الجر كما فعل ابن مالك في اكثر كتبه احسن
من تقديمه عليه الذي صنعه في الجمل لتاخره عنه عند
اجتماعهما فولد الا لقيه والشذور والندا فيه امران الاول
عباره وندا انه قال في شرحها وهي اجود من
ان يقال الندا لان الندا قد يباشر الفعل والحرف حين
يحذف المنادي نحو الا يا اسجدوا ويا ليت قومي فاذا
قيل بندا انه علم ان المستدل بالندا علي اسميته هو الذي
يصح اضافة الندا اليه ولا يكون ذلك الا الاسم وقال في شرح
الكافيه اعتبار الاسم بالندا ينبغي ان يكون بجبريا من
حروفه كيا وهيا واي لان يا قد كثرت مباشرتها للفعل
والحرف قال ابن هشام في شرح التسهيل وهذا الاعتبار

الذي ذكره لا يحسن لقلة الندا بغيرها وقال في تعليقه
علي الالفية المراد بالندا كون الكلمة مطلوبا اقبال
مدلولها بحرف نائب مناب ادعوا وليس المراد بمجرد
حرف الندا وحينئذ لا يرد عليه شي مما دخلت فيه
يا علي فعل او حرف قال ولا يصح الجواب انها للتنبيه
او داخلة علي اسم محذوف لان التاويل بذلك
انما عرف بعد بعد استقرار ان ما دخلت عليه
يا في مثل ذلك اسما ونحن انما نخاطب بهذه العلامات
من يجهل الاسم ليعرفه بها لا من يعرف الاسم من غيره
الثاني قيل انما اختص الاسم بالندا لان المنادى
مفعول في المعنى فكان ينبغي بمطلق المفعول لا بخصوص
الندا واجاب ابن هشام بان تلك علامة خفية اذ
المفعولية لا يدركها المبتدي بخلاف كون الكلمة منادا‌ة
قول الالفية والشذور وال قال في الكافية دخول
اللام عبر في التسهيل والعمدة بقوله وتعريفه
وفي الكافية الكبرى بقوله وكونه معرفا وقال في
شروحها انه اولي من ال واللام لان من اقسام ال
الموصولة وهي غير خاصة بالاسم ولانه شامل للتعريف
بال علي مذهب الخليل وباللام علي مذهب سيبويه
وبام علي لغة طي وللتعريف بالاضافة كسبحان الله
زاد في شرح العمدة وبنية الاضافة كابدا بذا من اول
اي اول الاشيا وبالاشارة الي المسماه كهنا وثم
زاد غيره وبالاضمار والعلمية زاد ابن هشام في المثل

الواضح

17

الواضحه ولان من اقسام ال الزائدة وهي تدخل على
الحروف وهو الذي في راي من زعمها حرفا وتخص الكافية
بايراد وهو ان اللام صادقة بلام الابتدا او اللام التي
في جواب لولا ولو ولم يتقدم معهود واجيب بانه
وان لم يتقدم معهود فقد مضت شهرة اللام في التعريف
وكثر استعمالها فيه حتى صار كالشي الحاضر فيرجع اليه
للعهد ثم التعبير بال يناسب مذهب من يرى ان
المعرف مجموعهما والتعبير باللام يناسب من يرى
ان المعرف اللام فقط فلا يعترض على واحد منهما
من هذه الحيثية قول الالفية ومسند فيه امور الاول
ان فيه ايهاما لانه ان اريد به كونه مسندا لم يصح لان
الفعل يكون مسندا وكذا ان اريد به الاسناد
على اقامة اسم المفعول مقام المصدر لانه صادق
بكونه مسندا وانما العبرة بكونه مسندا فاوضح منه
قول الكافية والشذور والاسناد اليه واجاب
ابن الناظم بانه اراد ذلك فاقام المفعول مقام
المصدر وحذف الصلة اعتمادا علي التوقيف
وتعقبه ابن قاسم بان الاعتماد على التوقيف لا يحسن
في مقام التعريف واجاب بعضهم بان الصلة وهي
اللام في قوله للاسم متعلقة بمسند وهي بمعنى الي
قال ابن قاسم وهو ظاهر البعد قال ابن هشام
لان تعليق قوله للاسم بغير قوله حصل يودي
الي جهالة من حصل له التمييز فلا يدري ما هو قال

والصواب ان يدعى ان المسند اسم مفعول وان المعنى
انه يتميز لشيء مسند اي بان يدخل عليه او ينسب اليه
شيء مسند كما ان قولنا يتميز بال معناه بان يدخل عليه
ال واذا دخل عليه شيء مسند كان هو المسند اليه
انتهى وسبقه الى ذلك ابو حيان الثاني اطلق الثلاثة
الاسناد وهو معنوي ولفظي والذي هو من خواص
الاسم المعنوي لا اللفظي فانه يشارك فيه الفعل
والحرف نحو ضرب ثلاثي ومن حرف جر كما ذكره في شرح
التسهيل واورده ابو حيان واجيب بان التحقيق
انهما كليهما من خواص الاسم ولا يسند الي الفعل والحرف
الا محكوما باسميتهما فاذا قلت ضرب فعل ماض فضرب
في هذا التركيب اسم مسماه لفظ ضرب الدال على الحدوث
والزمان وكيف يتصور بقاوه في المثال المذكور
على فعليته وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضي
فاعلا وحكم على موضعه بالرفع بالابتدا قال الرضي
فان قيل اذا كان من وضرب في قولك من حرف
جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما
بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض
قلت لم يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب
فعل ماض بل المعنى ان من اذا استعملت في المعنى
الذي وضعت له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف
وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد الثالث
تعبيره في الالفيه والكافيه بالاسناد احسن من

تعبيره

تعبيره في العمده بالاخبار عنه لشموله الاسناد للخبر والطلب
والانشا بخلاف الاخبار فانه لا يصدق على الاخيرين انتهى
قول الكافيه والاضافه قيل خاص بكونه مضافا لا مضافا
اليه لان الفعل قد يضاف اليه في نحو هذا يوم ينفع
وهو ممنوع بل الامران من خواص الاسم والاضافه
في المثال المذكور الماول به الفعل قول الالفيه للاسم تمييز
حصل قال ابن هشام فيه اشكال من وجهين احدهما
من جهة التعبير به هنا وذلك من قبل ان هذه العلامات
انما حصلت للاسم التمييز عن قسيميه اي الانفصال عنهما
لا التمييز الذي هو الفصل بين الاشيا وانما يحصل التمييز
للناظر في العلامات فكان الصواب ان يقال ومسند
لاسم تمييز حصل الثاني من جهة اعرابه وذلك لانه ان اعرب
مبتدا فلا مسوغ للابتدا او فاعلا يحصل فالفاعل لا يتقدم
ويجاب بان المسوغ الصفه يحصل والخبر بالجار او بمقدر
اي بتمييز تام او تمييز اي تمييز كما قيل فيما احسن زيدا
وشرا اهر ذا ناب او كونه اسم جنس واسما الاجناس تقرب
نكرتها من معرفتها اذ لا كبير تفاوت بين قولك تمييز والتمييز
انتهى تنبيه حاصل ما ذكره الثلاثة من علامات الاسم
ستة او سبعة بناء على ان الاضافة شاملة للشيئين
وزاد في التسهيل من علاماته عود الضمير عليه وابدال
اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل وموافقته
ثابت الاسمية في لفظه او معناه وزاد ابن الحاجب النعت
والجمع تصحيحا والتكسير والتصغير وزاد صاحب اللب

و اللباب التثنية والتذكير والتانيث والنسبة وزاد
ابن فلاح في مغنيه لام الابتدا وواو الحال وكونه مفعولا
او عبارة عن شخص **فايدة** رايت رسالة الفقها تلميذ المصنف
الامام شمس الدين محمد بن ابي الفتح بن ابي الفضل البعلي
الحنبلي قال فيها بعد الحمدلة كان في مقدمة لشيخنا
العلامة جمال الدين بن مالك الموسومة بالخلاصة بالجر
بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل
ثم غيره رحمه الله قبل موته بخطه فقال بالجر والتنوين والندا وال
ومسند للاسم مميزه حصل فابدل تمييز بمميزه فاعترض
علي هذا التعبير معترض وقال لو ترك الاول كان
هو هذا فسال سائل ايهما الصواب الاول ام الثاني
وايهما كان الصواب فما وجه فساد الاخر والجواب
ان الصواب هو الثاني وهو قوله مميزه معرفه وذلك
هو الاصل في المبتدا فتقدير البيت علي هذا مميز
الاسم حصل بالجر والتنوين والندا وال ومسند
له والمراد هو اسناد اليه ومثل هذا النظم لاخلاف
في صحته وحسنه واما فساد الاول وهو قوله تمييز
حصل فلانه الابتدا بالنكرة وذلك لا يسوغ فتعين
قال فان قيل النكرة اذا خصصت جاز الابتدا بها
وفاقا وهي في قوله تمييز حصل مخصوصة بمعمولها
وهو للاسم فكانه قال تمييز للاسم حصل بكذا وكذا
فالجواب ان قوله لا يجوز ان يتعلق بتمييز لوجهين
احدهما ان المصدر لا يعمل فيما قبله وتمييز هنا

مصدر

مصدر فقدم عليه الجار والمجرور فلا يصح تعلقه بالمصدر
فتكون النكرة غير مخصوصة والثاني انه اذا علق الجار
والمجرور بتمييز يمتنع تعلقه بمسند فيبقي كانه قال
تمييز للاسم حصل بالجر والتنوين والندا وال ومسند
اي واسناد ما والمراد هنا الاسناد اليه لا مطلق الاسناد
فان قيل يمكن ان يجعل تمييز مبتدا موخرا والجر والتنوين
خبرا مقدما فالجواب ان ذلك لا يجوز ايضا لعدم حصول
الغرض بذلك وذلك انه يبقي حاصله تمييز حصل
بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم وليس
المقصود مسمي التمييز بل تمييز للاسم علي تسميته
محققه علي هذا ان يقول بالجر والتنوين والندا وال
ومسند للاسم تمييز حصل للاسم حتي يدل البيت
علي التمييز المقصود لا مطلق التمييز فان قيل يمكن
ان يكون للاسم في موضع رفع علي انه خبر مقدم
وتمييز مبتدا فيصير تقدير الكلام للاسم تمييز حصل
للاسم بالجر والتنوين والندا وال ومسند فيحصل
بذلك التمييز المقصود فالجواب ان ذلك فاسد
لوجهين احدهما ان تمييز مصدر وحصل صفته وفاعله
ضمير التمييز فيلزم تقدم معمول صلة المصدر عليه
والثاني انه يلزم ما تقدم من كونه يكون من علامات
الاسم مطلق الاسناد وليس كذلك واذا فسد كون
تمييز لا يصح ان يكون مبتدا تعين كون ما اصلحه الشيخ
اخيرا هو الصواب ولو قدر ان الاول صواب لم يجز

ان يقرا الا علي ما اصلحه اخرا لكونه رجع عن الاول فلا يجوز
ان ينسب اليه شي رجع عنه ولقد قرات عليه يوما قوله
في باب حروف الجر وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر
بالقاف فردها علي من مفر بالفا فقلت يا سيدي ما للباغي
مفر ولا مقر فقال لي صدقت ولكن انا ما قلت الا مفر نعني
بالفا انتهى كلام ابن ابي الفتح البعلي قول الكافيه والفعل
ما دل علي معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة
يرد عليه ما تقدم في حد الاسم لكن ما ورد هناك علي الطرد
يرد هنا علي العكس وما ورد هناك علي العكس يرد هنا
علي الطرد قول الالفيه بتا فعلت واتت ويا افعلي
ونون اقبلن فعل ينجلي عبارة الكافية الكبرى للفعل
تا الفاعل او ياوه علم وقد وتا التانيث ساكنا ولم
وهذا البيت احسن من بيت الالفيه من خمسة اوجه احدها
انه صرح فيه ولم يرمز بالامثله ثانيها انه قال تا الفاعل
فشمل تا المتكلم وتا المخاطب وتا المخاطبه لمفرد او
مثنى او مجموع نحو قمت قمت قمتما قمتم قمتن ولا يدخل في
قوله تا فعلت الا بتكلف كثير ولذا شرح ابنه علي ان
المراد بها تا ضمير المخاطب لما راى المثال لا يصلح الا
لتاء واحدة ثالثها انه قال يا الفاعل فشمل كما قال
في شرحها الداخلة علي الامر والمضارع نحو تفعلين
ويا افعلي لا تشمل التي في المضارع رابعها انه قدم
يا الفاعل علي تا التانيث والاولى علامة متفق
عليها والثانيه كما قال ابو حيان مختلف فيها وعكس في

الالفيه

الالفيه وكان الاولى خلافه لان تقديم المتفق عليه اولي
كما اورده ابن جماعه خامسها انه ذكر فيه خمس علامات وفي
بيت الالفيه اربع وذلك اكثر فائده ثم ان قوله ونون اقبلن
فيه امران احدهما ان المراد نون التوكيد شديده كانت
او خفيفه فضاق النظم عن بيانه والثاني انه قيد في التسهيل
فقال ونون التوكيد الشائع احترازا من الداخلة علي
الاسم في قوله اقائلن احضروا الشهودا تنبيه ذكر هنا
للفعل اربع علامات او خمسة ان شملت عبارته نون التوكيد
الخفيفه ولم فيما سياتي وزاد ابن الحاجب قد والسين
وسوف والجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع
البارز ولزومه مع يا المتكلم نون الوقايه وزاد غيره تعرف
فعلية افعل في التعجب وفي سبك المنظوم تغيير صيغته
لاختلاف الزمان وزاد ابن فلاح في مغنيه النواصب
ولو واحرف المضارعه قول الكافيه الحرف ما دل علي
معنى في غيره ومن ثم احتاج في جزئيته الي اسم او فعل
تقدم ما يرد عليه عند ذكر دليل الحصر وعند حد
الاسم وبقي امور الاول اعترض علي الحد بالصفات
فان معنى طويل في جاني رجل طويل موجد لمعناه
اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا
له واجاب الرضي بالمنع فان معنى طويل ذو طول فهو دال
علي معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذو فمعناه
الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر
الموصوف قبله لتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه

طويل وقام به الطويل لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال
على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام
به المعنى ومخصصا له الثاني اعترض عليه بالافعال فان
ضرب موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به قال الرضي
ولا يدفع هذا الاعتراض الا بما ذكره بعضهم الحرف ما لا يدل
الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار
عن وقوع ضرب وفاعله وعن ضاربيته بخلاف من
فانه لا يفيد الا معنى الابتدا في غيره انتهى وقال ابن هشام
في كتابه على التسهيل كالتوضيح على الالفية الحرف كلمة
لا تدل الا على معنى في غيرها وفائدة الحصر خروج بعض
الاسما كاسما الشرط والاستفهام فانها تدل على معنى
في نفسها وعلى معنى في غيرها انتهى وقد ذكر الحد كذلك
بالحصر في الجامع وفي المغني لابن فلاح الحرف كلمة دلت
على معنى فقط قال وخرج بقيد فقط ذلك قال ومنهم
من يقول لاخراجه ولم يكن احد جزئي الجملة وقال النيلي
لابد ان يجعل قوله ومن ثم احتاج في جزئيه الى اسم
او فعل من تتمة هذا الرسم والا دخل فيه الاسما المناسبة
للحرف كاين وكيف فانها تدل على معنى في غيرها لكن
لا يحتاج في جزئيها الى غيرها بل اين من قولك اين زيد
جزء الكلام قال ثم انه على كل يحتاج في جزئه الى اسم او
فعل يصحبه قال ويجاب بان المنادي مفعول وهو
فضلة فليس بجزء الكلام وانما اقتصر فيه على الحرف
لنيابته عن الجملة المفيدة فهو بمنزلة قولك نعم اولا في

الجواب

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

الثالث

الجواب في الاقتصار عليه لنيابته عن الجملة وهذا هو
الامر الثالث قال ويرد على الرسم ايضا الحركة الاعرابية
فانها تدل على معنى في غيرها وهو المعرب بها وليست
حرفا مع كونها لفظا ويجاب بان المراد بها كلمة والحركة
ليست بكلمة وهذا هو الامر الرابع الامر الخامس قال
النيلي لو قال احتاج الى لفظ يصحبه كان اشمل لدخول
الجملة والمفرد فيه فيدخل حروف الشرط والاستفهام
والنفي واما التي للتفصيل السادس احسن ما يضبط
الحرف بالعد لان الحروف محصورة وقد عدها ابن فلاح
في مغنيه سبعين حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احاد
الهمزة والالف والبا والتا والسين والفا والكاف
واللام والميم والنون والها والواو واليا واربعة
وعشرون ثنائية آ وام وإن وأن وإي وأي
واو وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن
وما ومذ ومع على راى ومن وها وهل
ووا ووي ويا وستة عشر ثلاثية اجل واذن
والى والا واما وإنّ وأنّ وايا وبلى وثم
وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت
ونعم وهيا وثلاثة عشر رباعية إلّا وألّا وإمّا وأمّا
وحتى وحاشا وكأنّ وكلا ولعل ولمّا ولولا وهلّا
وخماسي وهو لكن قوله الا غيره سواها الحرف كهل وفي ولم
فيه امور الاول قال ابن هشام فيه مجازات التقديم والتاخير
اذ المعنى والحرف سواها لان الحرف هو المحدث عنه فهو

المبتدا وسواهما المحدث به فهو الخبر والاخر حذف مضافين
والتقدير والحرف سوى قابل علاماتهما ولو لم يحمل علي ذلك
اختل فانه قد علم من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم ان كلا من
الثلاثة غير الاخيرين قطعا وقال ابن الصايغ ان سوي
المميزين للنوعين السابقين مميز الحرف لا سوى النوعين
لان ذلك معلوم من القسمة السابقة للكلمة وهي وان كانت
المميزات متعدده باعتبار انهما نوعان الثاني قال ابن هشام
ايضا هذا التعريف غير كاف فان نحو قط في قولك ما فعلته
قط لا يقبل شيا من العلامات المذكورة وهو اسم بالاتفاق
قال ولما راى ابن الناظم ورود ذلك زاد في التعريف
ما لم يقم علي نفي الحرفية دليل كما في قط فانه مخبر عنه في المعنى
اذ هو بمنزلة الزمان الماضي من قولك الزمن الماضي
ما فعلت هذا فيه قال وعندي ان ما ذكره لا يحسن التعريف
به لانه يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع
الامور المنافية له ويعلم انتفا تلك الامور عن الكلمة وفي
هذا من العسر ما لا خفا فيه وقال في موضع اخر كم من
كلمات لا تقبل شيا من العلامات المذكورة وليست حروفا
بالاتفاق كا فعل في التعجب وخلا وعدا وحاشا اذا نصبت
ونزال واخواته لا تقبل شيا من العلامات الا انها
تسند فانتفت الحرفية اذ الحرف لا يسند وتعينت اسميته
لان الاسما هي الاصول فكان الالحاق بها عند التردد اولي
الثالث قبل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون
عدمها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور واجاب شارح

اللباب

اللباب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه
لفظا معلوما ومن التانيه يكون عدمه علامة للحرف لا من
الاولي فلا دور الرابع اتفق الشراح علي انه اشارة بالامثله
الي انقسام الحرف الي مختص بالاسما كفي وبالافعال كلم
ومشترك بينهما كهل وهذا قد بينا فيه ما ذكروه في باب
الاشتغال ان هل تختص بالفعل وانه ينتصب الاسم بعدها
وسياتي ما جاب به هناك لكن في الكافية الكبرى والحرف
ما من العلامات خلا كهل وبل وان وليت والى وفي
شرحها اشير في التمثيل الي اصناف الحرف فمنها غير عامل ولا
متبع كهل ومنها متبع غير عامل كبل ومنها عامل في الاسم
عمل الفعل كليت وغير عمل الفعل كالي وكعامل في الفعل
كان وهذا يقتضي انه اشير بهل الي عدم العمل وباخويها
الي العمل لا الي الاشتراك والاختصاص نعم في شرح العمده
وفاق ما ذكره الشراح ثم ان الامور الثلاثه وارده علي
الشذوذ ايضا قول الا لعند فعل مضارع الي اخره فيه
امور الاول قيل ذكر علامات اقسام الفعل قبل العلم باقسامه
والمعتاد ان تعلم الاقسام اولا بالقابها وكيفياتها ثم تذكر
علاماتها الثاني انه فصل بين علامات الفعل واقسام الفعل
بذكر الحرف وكان اللايق خلافه وان يوخر ذكر الحروف
الي اخر الباب كما ذكر في الكافية الكبري والعمده الثالث
انه قدم المضارع علي الماضي وكذا في الكافيه واللايق عكسه
كما في العمده والكافيه رعاية لترتيب الوجود لان كل حادث
مسبوق بارادته ثم بان يقول ثم يكن قال تعالي انما قولنا

لشئ اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فوقع الماضي ثم المضارع
ثم الامر فاستحق الماضي لشبهه بأراد المتقدم والمضارع لشبهه
بان نقول المتوسط والامر لشبهه بكن المتاخر ذكره الاصفهاني
ولان الماضي متفق على اصالته والمضارع قيل انه فرع عليه
وما قيل من ان المضارع قدم لشرفه بالاعراب فذلك انما
يناسب عند ذكر المعرب من الافعال وفي التسهيل قدم
الماضي ثم المضارع ثم الامر وكذا في الشذور والجامع قال
ابن هشام ووجهه ان المزيد والمشترك حقه التاخير عن المجرد
والنص والمضارع مشترك وملازم للزيادة وتجرد الماضي اكثر
من تجرد الامر قال ومنهم من يقدم الامر ثم المضارع ثم
الماضي رعاية ازمنتها في الخارج اذ كل الافعال مستقبلة
قبل وجودها ثم توجد فتكون حالا ثم تنقضي فتصير ماضية
قول الكافية والمضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه
مشتركا وتخصيصه بالسين فيه امور الاول قال النيلي قوله
ما اشبه الاسم مرادف للمضارع لان المضارعة المشابهة
وان اراد بالمضارع انه المعهود فهو مستغن عن التعريف
لانه يكون تعريفا للذي عرفوه قال والجواب انه اراد
المضارع في الاصطلاح فلم يكن مرادفا فالقوله ما اشبه
الاسم فان المضارعة الاصطلاحية غير المشابهة اللغوية
الثاني جعل وجه المشابهة بينه وبين الاسم كونه مشتركا
بين الحال والاستقبال ويتخصص بما ذكر كما ان الاسم
يشترك كرجل ويتخصص بنحو هذا الرجل وهذا اعرب
وهذا وان كان الجمهور قد ذكروه الا ان ابن مالك رده

وقال

وقال بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة
تتعاقب على صيغة واحدة تحتاج الى تمييز كما يعرض ذلك
في الاسم ولا يميز بينهما الا الاعراب كما في مسئلة لا تاكل السمك
وتشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل مشتركين في قبول
المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب قال والجمع بينهما
بهذا اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام
الابتدا ومجاراة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور
بمعزل عما جيء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها
انتهى الثالث ما ذكره من كون المضارع مشتركا بين الحال
والاستقبال هو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك لكن
قال الرضي الاقوى ما ذهب اليه الفارسي من انه حقيقة في
الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا خلا عن القرائن حمل على
الحال ولا ينصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان
الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة
تخصه كما لاخويه وهذا الذي ذكره قواه الرضي هو المختار
عندي واختاره ابن فلاح في مغنيه وعلله بانه اذا تعارض
الاشتراك فاحتمل ما ذكرناه انه مشترك بين الزمنين
واحتمل اشتراكه بين الازمنة الثلاثة الحال والاستقبال
والماضي فكان عليه ان يعين المراد فان قيل النفي عن
التعيين بالعلم به لان الناس لم يذكروا الاشتراك
الا بين الزمنين قلنا وقد ذكر جماعة منهم صاحب البديع
اشتراكه بين الثلاثة نحو يضرب الان ولن يضرب
غدا ولم يضرب امس الخامس لم يذكر من مخصصاته

للاستقبال سوى السين ومثلها سوف والمخصصات له كثيرة
منها اقترانه بظرف مستقبل واسناده الي متوسع واقتضاوه
طلبا او وعدا او مصاحبة اداة توكيد او ترج او مجازاة او ناصب
او لو المصدرية السادس لم يذكر مخصصه للحال وذلك اقترانه
بالان او ما في معناه كالحين والساعة وانتفاوه بليس
وما وان النافيتين ولام الابتدا ووقوعه في موضع نصب
على الحال قول الشذور وافتتاحه بحرف من انيت في
شرح الكافية لابن مالك ان التعبير بهمزة المتكلم واحدي
اخواتها اولى من التعبير بحروف انيت لانها قد تكون
اول غير المضارع نحو اكرم وتعلم ونرجس الدوا ويرنا الثيب
وابن الحاجب وان كان عبر بذلك الا انه بين المراد بعده
بقوله فالهمزة للمتكلم الي اخره قول الكافية فالهمزة للمتكلم مفردا
قال ابن هشام ينبغي ان يقيد بكونه غير معظم نفسه قولها
والنون له مع غيره قد يجي له وحده اذا كان معظما نحو نحن نقص
وقد ذكره في الوافية قولها والمونثتين قال ابن هشام يدخل
تحت كلامه نحو الهندان هما يخرجان فمقتضى اطلاقه انه بالتا
وقد جرت المسئلة بين ابن ابي العافية وابن الباذش
فقال ابن ابي العافية انه بالتا حملا على الظاهر وقال
ابن الباذش لا اعلم في المسئلة سماعا ولا نصا لنحوي والقياس
عندي انه باليا حملا على اخر الاسمين وهو الضمير الموضوع
للغيبة مشتركا فيه المذكر والمونث لكن خذ السماع لقول
ابن ابي العافية قال عمر بن ابي ربيعة تعلما ان تنصبا لك حاجة
وان ترحبا سربا بما كنت احصر قولها واليا للغائب غيرهما

قال

قال ابن هشام يرد عليه ان الظاهر للغائبات نحو تقوم الهندات
وضمير هن المستتر نحو الهندات تقوم وظاهر جمع المكسر
والجمع بالف وتا المذكر او مونث غير حقيقي نحو تقوم الزيود او
الرجال وتنكسر الجذوع او الاجذاع وتطيب الحمامات وتنفطر
السموات وضمير ما ذكر كما اذا اخر الفعل في الامثلة المذكورة
والغائب المؤول بمونث نحو تجى كتابي بمعنى الصحيفة
والمضاف الي مونث نحو تلتقطه بعض السيارة كل ذلك
بالتا لا باليا وهو داخل في قوله للغائب غيرهما وان نحو
يطلع الشمس ويحضر القاضي امراة اتى باليا وليس
داخلا فيه وفي شرح اللباب ان تعبيره بقوله واليا
لما عداها اولى من قول ابن الحاجب وغيره اليا للغائب
لصحة قولنا يفعل الله ما يشا ونحو ذلك واسم الغائب لا ينطلق
عليه تبارك وتعالى قول الكافية والشذور وحرف المضارعة
مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه فيه امور الاول هذه
المسئلة من التصريف لا من النحو فكان ذكرها في الشافية
والنزهة اليق الثاني قد توهم العبارة اختصاص
الضم بالرباعي الاصول كما هو مصطلح اهل الصرف في
اطلاق الرباعي على ما اصوله اربعة دون ما كان مزيدا
كاكرم وليس كذلك بل المراد ما كان على اربعة احرف
سوا كانت كلها اصولا كدحرج يدحرج او فيها زايدا كاكرم
يكرم واجاب بجيب الثالث استثنى ابن هشام في الجامع
وابن فلاح في المغني الاربعة من مضارع اهراق واسطاع
فانها مضمومة وان كان الماضي خماسيا قالوا لانه رباعي وانما

زيد فيه الها والسين على غير قياس قال ابن فلاح ويوبه بتاوه
على حكم الرباعي قطع الهمزة فيه ولو خرج الى الخماسي تغيرت همزة الوصل
الرابع استثني في الجامع من الثلاثي أخال فان همزته مكسورة
قول الا لغيه وماضي الافعال بالتا مز قال ابو حيان افرد التا
فلا يدرى اي التائين اراد ولا يجوز ان يريد بالتا مجموعهما
لانه يكون من اطلاق المفرد على المثنى وهو سماعي ولا الجنس لدخول
الخاصة بالاسما فيه واجاب ابن الصائغ بان المراد تا التانيث
لقربها اذ المعرف بال العهدية كالضمير في العود الى اقرب
مذكور وعليه مشى ابن قاسم وقال ابن هشام بل مراده التا آن
لعدم صحة الاكتفا باحدهما اذ من الافعال ما يصلح لتا الفاعل
دون تا التانيث كتبارك ومنها ما هو بالعكس كنعم وبئس
وانما افرد التا لان اللام لجنس التا المعرفة ثم هي تنقسم
قسمين او للعهد ولكن الشيئين اذا اشتركا في حكم جاز التعبير
عنهما بما يعبر به عن احدهما كقوله تعالي وما انت بتابع قبلتهم
ولكل منها قبلة بدليل وما بعضهم بتابع قبلة بعض ولكن
قبلتاها لما استويا في المخالفة لقبلة الحق كانتا كحكم الاتحاد
في البطلان قبلة واحدة وكذلك التا آن لما اشتركا في تعريف
الفعل نزلتا منزلة تا واحدة وحسّن ذلك انه لما لم يتقدم
التصريح بلفظ التا الامرة واحدة والاخرى طوى ذكرها
مدلولا عليها بالمذكور انتهى قلت ويوبله ارادة التائين
معا ان الناظم عبر في الكافية الكبرى بالتا بعد ذكر التائين
وشرحه على ان المراد التا آن معا قول الكافية الماضي
ما دل على زمان قبل زمانك فيه امور الاول قال الرضي

ينتقض

ينتقض بامس واجاب بان المراد بما فعل دل ولو لم يحتج الى
التصريح به لانه في قسم الافعال الثاني بمثل لم يضرب وان ضربت
ضربت وبعت وزوجت فان الاول ليس بماض والثاني
دال على زمان بعد زمانك والاخيران على زمن الحال واجيب
بان المراد الدلالة باصل الوضع وهذه لعارض لم وحرف الشرط
والانشا الثالث قال النيلي يرد عليه قولهم خلق الله الزمان
فان خلق هنا لا احتاج الى زمان لما فيه من التسلسل قال
واجاب بان افعال الباري لا تفتقر الى زمان لكن لما كانوا
لا يعقلون فعلا الا في زمان قالوا خلق الله الزمان فاجروه
مجرى ما يعقلون قول الالفيه وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم
فيه امور الاول قال ابو حيان اى العلامة في فعل الامر التي
تميزه من الماضي والمضارع هي النون فيلزم من حيث هي
علامة للامر ان لا توجد في غيره وهذا فاسد لانها توجد
في غيره وهو المضارع بشرطه فظهر بهذا انها لا تكون علامة
لفعل الامر اذ قد شاركه غيره فيها قال وقوله ان امر فهم
تقييد مخل بالمقصود لان هذه النون اذا دخلت على فعل
الامر فلا يشترط ان يقصد به الامر بل تدخل على صيغة
الامر سوا كان المعنى على الامر ام لم يكن فتدخل على
ما لفظه امر ومعناه خبر نحو افعل في التعجب انتهى
والجواب ان العلامة مجموع الامرين قبول النون وافهام
الامر حتى يخرج فعل التعجب كما صرح باخراجه ابن قاسم وابن
هشام الثاني قال ابن هشام اورد عليه انه عرّف الامر
بانه يدل على الامر وذلك دور قال واجاب بان الامر المعرف

هو الاصطلاحي وهو لفظ والامر المعرف هو اللغوي وهو
طلب الفعل وذلك معنى تعريفه كل احد واللفظ والمعنى
غيران فلا دور واما قوله في التسهيل والامر معناه ولول
التوكيد فانما اعاد الضمير على الامر مرادا به المعنى الاخر
على طريق الاستخدام الثالث اورد عليه نحو لتقومن فانه دل
على الامر وقبل النون واجاب ابن الصائغ وابن هشام بان
فهم الامر من اللام لا من الفعل قول الكافية الامر صيغة
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب قال الرضي لو قال
صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه
لكل ما تسميه النحاة امرا سوا كان على وجه الاستعلا وهو
المخصوص بالامر عند الاصوليين او الاباحة نحو كلوا واشربوا
او التهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محال هذه
الصيغة قولها فان كان بعدها ساكن الى اخره هذا انما يليق
فانه من التصريف قولها زدت همزة وصل مضمومة
قال النيلي ظاهره انها زيدت في اول امرها متحركة
وهو راي وابو علي وغيره يرى انها زيدت ساكنة ثم حركت
لسكونها وسكون ما بعدها قولها وان كان رباعيا فمفتوحة
مقطوعة لم يرد كل رباعي بل باب افعل فقط فانه هو
الذي بعد حرف مضارعه ساكن نبه عليه الرضي
قوله الالفية والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل
فيه امور الاول قال ابو حيان هذا الذي ذكره من ان
الامر ان لم يصلح للنون فهو اسم ليس بشيء لانه اما ان يقول
بقول الكوفيين فلا يصح لان اسما الافعال عندهم افعال

فلا

فلا يقال انها اسما او بقول البصريين فاسم الفعل ليس عندهم
بامر بل مدلوله لفظ هو الامر واجاب ابن هشام بان الدال
على لفظ دال على الامر يصح ان يقال انه دال على الامر لانه
دال عليه بواسطة الثاني اورد عليه افعل في التعجب فانه
امر ولا تلحقه النون وليس باسم اتفاقا واجاب ابن هشام
بانه لم يرد بقوله والامر فعل الامر لمناقضة ذلك بقوله
هو اسم بل اراد الكلمة التي تفهم الامر وافعل هذا لا يفهم
الامر الثالث اورد عليه لام الامر فانها تفيده ولا تلحقها
النون وانما تلحق الفعل بعدها فلتكن اسما قال ابن
هشام فيجب التقييد بالامر الذي تكون احد جزئي الجملة
الرابع اورد عليه كلا فانها مفيدة للامر الذي هو ارتدع وانزجر
ولا تلحقها النون وليست باسم باتفاق ولا يغني عنه مثاله
شيئا واجيب بمنع دلالتها على الامر بل على الردع والزجر
وهو ليس بامر الخامس اورد عليه انه اطلق في محل التقييد
اذ كان حقه ان يقول فهو اسم فعل واجاب بعضهم بان
في مثاله ما يرشد الى المراد واجاب اخر بان المقام
مقام تمييز اصناف الفعل لا مقام اصناف الاسم
واحسن من هذين ان يقال ان مفهم الامر الذي لا يقبل
النون نوعان اسم فعل ومصدر نحو ضربا زيدا فاطلق
ليعمهما وكان التقييد بالاول مخلا وقد اشار الى ذلك
ابن الصائغ وقبله الناظم في شرح الكافية السادس
قال ابن هشام كان ينبغي له ان يمثل بنحو دراك ونزال
مكان هذين المثالين لانهما قد علمت اسميتهما مما تقدم

من كلامه وذلك لانهما ينونان السابع فانه ان ينبه علي مثل
ذلك في المضارع والماضي وقد نبه عليه في العمدة فقال
وان دلت الكلمة علي حدث ماض ولم تقبل التا كشتان
او علي حدث حاضر ولم تقبل لم كاوه فهو اسم الثامن قيل
انه ارتكب حذف الفا من جواب الشرط في قوله هو اسم قال
ابن هشام وهذه غفلة عن قاعدة وهي انه اذا تقدم
الشرط مبتدا جاز ان يتاخر خبره عن الشرط ويكون الجواب
محذوفا مدلولا عليه بالمبتدا وخبره كقوله تعالي وانا ان
شا الله لمهتدون فمهتدون خبر ان وجواب الشرط
محذوف وكذا قوله هو اسم خبر المبتدا وهو الامر لا جواب
فانك اذا علمت ما تقدم تقريره في هذا الباب علمت حسن
قولي في الفيتي التي سميتها الفريدة

كلامنا لفظ مفيد يقصد   وعندنا الكلمة قول مفرد
فان علي معني بها فقد دلت   واقترنت باحد الازمنة
ففعل والاولي اسم والتي   بغيرها حرف وسم بالفضلة
فالاسم سم بالجر والاسناد   له وتعريف وان تنادي
والفعل ما ضارع بالسين ولم   وتا انثي سكنت ماض فحم
والامر ما افهم منه الطلب   مع قبول يا من تخاطب
ومشبه الثلاث ما هذي حوي   كصه سمي فعل وشتان ووا
وما حوي ثلاثة فهو الكلم   والجملة اثنين وقيل ما التزم

باب المعرب والمبني

ترجم في الكافية الكبري بباب الاعراب والبنا وقول الالفية
والاسم منه معرب ومبني   لشبه من الحروف مدني

فيه

فيه امور الاول قال ابن هشام كان ينبغي ان يبين اولا
الاعراب والبنا لان المعرب والمبني مشتقان منهما والمشتق
منه سابق علي المشتق وقال ابو حيان اهمل هنا بيان الاعراب
والبنا قلت وكذا في الكافية الكبري وبينهما في التسهيل
فقال الاعراب ما جيء به لبيان مقتضي العامل من حركة
او حرف او سكون او حذف والبنا ما جيء به لا لبيان
مقتضي العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا
او نقلا او تخلصا من سكونين وفي العمدة فقال الاعراب
ما جلبته العوامل في اخر الاسم الذي لا يشبه الحرف من
رفع ونصب وجر وفي اخر الفعل المضارع من رفع ونصب
وجزم ثم ظهر لي انه لم يخل الالفية من ذلك فانه قال
فيما سياتي والرفع والنصب اجعلن اعرابا الي اخره
فاشار الي ان الاعراب نفس الحركات والجزم وهذا
عين الاعراب علي رايه كالجمهور الثاني قيل ليس في كلامه
ما يدل علي انحصار الاسم في القسمين بل ربما يشعر كلامه
بثبوت الواسطة وهو لا يقول بها بخلاف قول الكافية
وهو معرب ومبني واجاب ابن قاسم بانه لما ذكر ان
المبني ما اشبه الحرف ثم قال ومعرب الاسما ما قد سلما
من شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما الثالث حصر سبب
البنا في شبه الحرف نازع فيه ابو حيان بان الناس
ذكروا للبنا اسبابا غير ذلك كالوقوع موقع المبني ومضارعة
هذا والاضافة الي مبني والخروج عن النظير واجيب
بانه لم ينفرد بذلك فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه

ونقله ابن القواس عن ابي علي الفارسي وغيره ونقله غيره عن ابي
البقا في التلقين ورايته انا في الخصائص لابن جني وعبارته
انما سبب بنا الاسم مشابهته للحرف لا غير ورايته ايضا في
الجمل للزجاجي وعبارته وجميع ما بني من الاسما فانما هي
لمضارعته للحروف وقال ابن العطار في تقييد الجمل
واما ما بني من الاسما فانما بني لشبهه بالحروف ثم حكي
كلامهم في البنا للخروج عن النظاير والموقوع موقع الامر
ثم قال وهذا انما هو علي وجه التقريب والصحيح ان كل مبني
فانما بني لشبهه بالحروف وهذا الشبه علي ضربين
لفظي ومعنوي فاللفظي نحو كم لانها اشبهت هل لكونها
علي حرفين والمعنوي ان يتضمن معنى الحرف او يكون
مفتقرا الي ما بعده وهذا مذهب الحذاق من النحويين
انتهى وقال المصنف في شرح العمدة جعل شبه الحرف
سببا لبنا الاسم اولى من غيره لان اعتباره عن اعتبار
غيره لا يغني عن اعتباره الرابع قال ابن هشام اورد
على الحصر في شبه الحرف اي الموصولة وباب حذام
وما بني لاضافته الي مبني فانها لم تشبه الحرف ولا تضمنت
معناه قال وله ان يقول في باب حذام انه متضمن
معنى تا التانيث اذ اصل حذام حاذمة ولا يصح ان
يحمل قوله في اي على قول الخليل باعرابها لانه صرح في
هذا الكتاب وغيره بغير ذلك قال وان اجيب عن
الثالث بان المراد المبني لزوما فباطل لان القسمة
في كلامه تكون اذا غير حاصرة اذ يصير التقدير والاسم

منه

منه معرب ومنه مبني لزوما ويبقى ومنه مبني جوازا
كذا ذكره في شرح الالفية لكنه اعتمد هذا الجواب في شرح
التسهيل فقال كلام المصنف فيما يوجب البنا لا في مطلق
سبب البنا الخامس انه احترز بقوله مدني عن ما عارضه
معارض كما قال في الكافية الكبرى ما لم يعارض شبهه الحرف
بما يجلي عن البنا كاي فاعلما وقال في شرحها ايضا
وان اشبهت الحرف في كونها شرطا او استفهاما او موصولة
الا انها لزمت الاضافة فردت الي الاصل وهو الاعراب
وقد اعترض عليه ابو حيان بلدن فانها ملازمة للاضافة
بل هي اقوى من اي فيها فانها لا تنفك عنها لفظا وهي
مبنية وقد ذكر بعضهم ان ايا انما اعربت تنبيها
على الاصل ليعلم ان اصل المبنيات الاعراب كما صحح
بعض الاسما والافعال التي وجب اعلالها تنبيها على
ان الاصل فيها التصحيح وبهذا جزم ابن الانباري
في لمع الادلة واجاب ابن هشام بان اعتبارها هي الاضافة
القياسية كاضافة اي فانها اضافة الى المفردات وقد
ينفك لفظا كما هو قياس الاضافة بخلاف اضافة لدن
فانها لازمة لفظا وبخلاف اضافة اذ واذا وحيث فانها
الي الجمل قول الكافية فالمعرب المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل فيه امور الاول انه قدم حد المعرب على
حد الاعراب قيل وكان اللائق عكسه لان المشتق منه
سابق على المشتق لكن قال ابن فلاح في المغني ان الناس
في ذلك فريقان وان من قدم حد المعرب نظر الي

انه محل الاعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقدمه
بمنزلة تقدم المحل على الحال. الثاني قال الرضي المركب
يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الاخر
وعلى المجموع ومراد المصنف الاول وليس بمرضي لان
المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد
من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب لا يكون الا
مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا
داب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا
غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على القرينة
وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في
المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال
لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر وكذا قال في المتوسط
في قوله المركب تساهل لان المركب من حيث هو قد يكون
مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع
غيره الثالث قال الرضي ايضا ليس كل مركب الى غيره غير
مشابه لمبني الاصل معربا بل المركب الى عامله الا
ترى ان المضاف مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا
التركيب اعرابا وكذلك التابع مع متبوعه وكذا اسماء الحروف
الموجودة في اوائل السور نحو حم وليس قال في المتوسط
فليرد بالمركب الاسنادي الرابع قال الرضي مبني الاصل
يشمل الفعل فان اصل جميع الافعال البنا فيرد عليه
اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب
ما لا ينصرف فانها شبيهة للفعل وهي معربة وتخصيص

مبنى

29

مبني الاصل بالحرف والفعل الماضي والامر على ما فسر به
في الشرح اصطلاح مجدد منه وليس بالمشهور الخامس
قال النيلي ما لا ينصرف وارد على تفسيره ايضا فانه لم
يشبه المضارع ولا بد بل اشبه الماضي والامر ايضا في
تحقق الفرعيتين قال ويجاب بان ذلك الشبه لامر
لا يختص بالفعل فان العجمة والتركيب والتعريف مثلا
لا مدخل لها في الفعل والمراد شبه من وجه يختص به
الفعل او الحرف غير جهة كونه عاملا وبهذا القيد
يخرج اسم الفاعل وقال في المتوسط المراد المشابهة
الموجبة للبنا السادس قال السيد ركن الدين يرد
عليه نفس مبني الاصل كقام في قام زيد فانه يصدق
عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء
لنفسه قال وجوابه ان يقول لما دل الحد على المعرب
لم يشبه مبني الاصل كانت دلالته على انه ليس بمبني
الاصل اولى ولان تقدير الحد الاسم المركب لانه صنف
الاسما وعلى هذا لا يتوجه الاشكال واعتمد الرضي هذا
الاخير وقد اجاب به المصنف نفسه في اماليه السابع
اورد عليه المنادى المفرد المعرفة فانه يصدق عليه
انه مركب لم يشبه مبني الاصل على تفسير مبني الاصل
بما ذكر واجاب في المتوسط بمنع ذلك كونه لم يشبه
ذلك فانه مشابه للكاف في ادعوك الذي هو مشابه
للكاف في ذلك واياك فيكون مشابها للكاف في ذلك
واياك لان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء قال

فان قيل لا نسلم ان المشابه للمشابه لشي مشابه لذلك الشي
لجواز تغاير المتشابهين قلنا لا تغاير هنا فان وجه الشبه فيهما
الافراد والخطاب قال ولو قيل ابتدا انه بني لمشابهته كاف
واياك من غير اعتبار الوسط لكان جيدا ولم يرد وجه النقض
المذكور اصلا الثامن قال النجم السعيد يرد عليه نحو قولنا
غاق صوت الغراب فان غاق هنا مركب وهو مبني وجوابه
ان التركيب هنا بالاسناد الي اللفظ والمراد بالتركيب الموجب
للاعراب ما وقع الاسناد فيه الي المعني التاسع اورد
عليه اي في نحو اضرب ايهم قام فانها معربة مع انها اشبهت
مبني الاصل واجاب المصنف في اماليه بان لزوم الاضافة
التي من خواص الاسما غلب علي جهة الشبه ومنع اثره
فكان الشبه كالمنتفي العاشر مبني علي ان الاسما قبل التركيب
غير معربة وصرح في حد المبني بانها مبنية وهذا راي
ابن مالك ايضا والذي رجحه صاحب الكشاف انها معربة
وفي قول ثالث انها واسطة لا معربة ولا مبنية وهذا
القول صححه ابو حيان وهو المختار عندي ويدل لاخراجها
من حد المبنيات ان اواخرها تسكن بعد ساكن كقاف
سين صاد وليس في المبنيات ما يكون كذلك
قول الكافية وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا فيه امور الاول ان هذا الذي جعله
حكما للمعرب جعله سائر النحاة حدا له فقالوا المعرب
الذي يختلف اخره الي اخره وقد قال المصنف في الشرح
انه عدل عنه لانه تعريف للشي بما هو اخفي منه لان

الغرض

الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو
اختلاف اخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له انما
يكون بعد العلم به فلزم الدور واجاب صاحب المتوسط
بمنع ان الغرض ذلك لجواز ان يعرف له ذلك الحكم
باستعمال العرب بل الغرض ان تعرف ان المعرف
علي اي نوع يطلق بعد ان عرف انه يختلف اخره باختلاف
العوامل الثاني قيل المبني ايضا يختلف تقديرا نحو
جاني هولا ورايت هولا واجاب الرضي بان المعرب
الذي يقدر فيه الاعراب يكون التقدير علي حرفه
الاخير والمبني لا يكون تقدير الاعراب علي حرفه الاخير
اذ المانع من الاعراب في جملته لا في اخره وانما يقدر
في محله فيقال هولا في محل رفع اي في محل موضع الاسم
المرفوع الثالث عبر ابن فلاح في المغني بقوله يختلف
هيئة اخره قال وانما قلنا يختلف هيئة اخره لان الاخر
لا يختلف انما يرجع الاختلاف الي الهيئة قولها الاعراب
ما اختلف اخره به ليدل علي المعاني المعتورة عليه فيه
امور الاول قال الرضي يدخل في عموم لفظه ما العاملة
فانها شي اختلف اخر المعرب فيه لان الاختلاف حاصل
من العامل بالالة التي هي الاعراب فيها كالة القاطع
والسكين قال ويمكن الاعتذار عن المصنف بان باء الاستعانة
دخولها في الالة اكثر منه في الموحد قلت واكثر من
هذا قوله في الوافية اعرابه ما اختلف الاخر به من حركات
وحروف تشتبه الثاني قال الحديثي لو كان الاعراب

ما اختلف اخره به من حركات وحروف لكان متواطيا
او مشتركا وكلاهما منتف اما الاول فلانه يكون الاعراب شيا
واحدا وهو القدر المشترك بينهما فلا يتصور فيه ان يختلف
به اخر المعرب من حال الى حال واما الثاني فلانه لا ينقسم
حينئذ باعتبار مدلوله لكن انقسم بقوله وانواعه رفع
ونصب وجر وقال النجم السعيد نقول بالاول وكونه متواطيا
يقتضي ان يكون معنى واحدا غير مختلف في افراده لا ان
لا يختلف به عند تحققه في افراد امر اخر الثالث قال
النجم السعيد هذا التعريف لا يصدق على اعراب المعرب
في اول تركيبه اذ لا اختلاف الا عند التبدل واجيب
بانه اختلاف عن السكون الذي كان عليه قبل التركيب
واعترض بان المبني على حركة ايضا كذلك قال الرضي
فان قال المصنف اردت ما يكون به الاختلاف فاذا
كان حق العبارة الصحيح عن مثل هذا المراد ما يختلف
اخره لا ما اختلف الرابع اعترض على الحد بكسر الاخر
لاجل ياء الاضافه وياء النسبة وتا التانيث واجاب
الرضي بان الاعراب الذي كان على الاخر انمحى لاجل ياء
الاضافة من غير انتقال الى شئ اخر وامحى لاجل
يا النسبة وتا التانيث وانتقل الى اليا والتا بتركبها
مع الاسم وهذا تغير في الاخر وكذا في الف المثنى ويائه
وواو الجمع ويائه وذلك لان الاعراب ما اختلف اخر
المعرب به والمعرب كما تقدم هو المركب مع عامله
ولا يدخل العامل في المضاف الى اليا والمنسوب والمؤنث

بالتا

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

الرابع

بالتاء المثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها
لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم
تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه
الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر
المعرب لهذه الاحرف الخامس قيل الحد غير جامع
لان التغيير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر
اذ الاخر هو النون واجاب الرضي بان النون فيهما
كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن
ان يكون اخر الحرف فكذا النونان السادس اورد عليه
ايضا اثنا عشر واثنتا عشرة فان الاعراب فيهما في حشو
الكلمة واجاب ابن جني في الخاطريات بان الاسمين
المضموم احدهما الى الاخر بمنزلة المضاف والمضاف
اليه بدليل قولهم خمسة عشر فان تا التانيث ايضا
لا يكون حشوا وقال ابن هشام في حواشي التسهيل الذي
يظهر في الجواب ان عشر حال محل النون والنون بمنزلة
التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخرا السابع
اورد عليه ايضا المنقول في الوقف نحو هذا بكره ومررت
ببكره فان هذه حركة اعراب وهي في غير الاخر واجاب
ابو البقا بانه ليس مرادهم بالنقل ان حركة الاعراب نقلت
بالحقيقة الى ما قبل الاخر لان الاعراب لا يكون في غير الاخر
وانما المراد انهم جاؤا بحركة تشبه حركة الاعراب قال
ابن هشام في حواشي التسهيل وهذا خلاف ظاهر عبارتهم
بل الجواب ان هذه حالة عارضة والعارض لا يعتد به الثامن

قيل وقد احلوا الاعراب في غير الاخر في يد ودم واجاب
ابن هشام بالمنع وفرق بين الاخر وبين اللام التاسع ما ذكره
المصنف مبني على ان الاعراب لفظي وهو وان كان راي ابن
مالك وابن هشام ايضا الا ان المنسوب لظاهر كلام سيبويه
وللاكثرين مقابله وهو انه معنوي واختاره ابو حيان وقواه
الرضي بان البنا ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق
البنا على الحركات هذا كلامه العاشر اورد ابن فلاح في المغني
من في الحكاية فان اخرها يختلف وليس ذلك باعراب الحادي عشر
اورد تثنية اسم الاشارة والموصول فانها تختلف لاختلاف
العوامل وليس ذلك باعراب عند المحققين منهم المصنف
وهذه الايرادات ما عدى الاول والثالث والاخير واردة
على قول الشذور الاعراب اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل
في اخر الاسم المتمكن والفعل المضارع وانه لم يرد عليه الاخير
لانه يرى ان التثنية المذكورة معربة ويختص بايراد وهو
ان المضارع قد يعرب في غير الاخر وذلك في الامثلة الخمسة
فان النون متصلة بالضمير وليس هو الاخر ولكن لكون
الفاعل كالجزء من الفعل نزل منزلته قال في شرح اللمحة
والاحسن ان يقال في الاخر او ما نزل منزلته قلت وبهذا
القيد يرتفع ايراد الاربعة السابقة قول الكافية والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي قال الرضي فيه ابهام لان
الظاهر في نحو قام به ويقوم به الاتحاد والمراد هنا
الالة لان المتقوم هو المتكلم قولها المبني ما ناسب مبني الاصل
او وقع غير مركب فيه امور الاول قال الرضي لا يصح الا لمن

يعرف

يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم
يعرفها لكان تعريفها للمبني الثاني ذكر او في الحدود لانه موهم
لانها للترديد وهو ينافي التحديد واجاب النيلي بانها للتفصيل
لا للشك الثالث عرف المبني ولم يعرف البنا ولابد منه كما
عرف الاعراب لتحد المعرب الرابع قال النيلي لو قال
والمبني خلاف المعرب لكفاه وكان اوجز واسلم الخامس
لم يبين وجه مناسبة مبني الاصل وكذا ابن هشام وقد بينها
ابن مالك قول الشذور والبنا ضد الاعراب قد يشعر
بثبوت الواسطة لان الضدين يمكن ارتفاعهما قول الالفية
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا   والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا   تاثر وكافتقار اصلا
فيه امور الاول قال ابو حيان لم اقف على اعتبار الشبه الوضعي
الا لهذا الرجل قلت قد وقفت عليه في تقييد الجمل لابن العطار
كما تقدم في عبارته اول الباب وقد اعتمده ابن هشام في الجامع
لكن قال في حواشي التسهيل قال سيبويه اذا سميت ببا
اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب وهذا
ينفي اعتبار الشبه الوضعي انتهى وقال ابن الصائغ في
شرحه عدم وجدان سابق للمصنف في هذا الوجه لا يدل
على عدم الوجود ولو سلم عدم الوجود فالشبه اللفظي
معتبر في لسانهم كزيادة ان بعد ما المصدرية لمشابهتها
لما النافية لفظا في غير ذلك الثاني قال ابن هشام ولو
قال بدل الوضعي اللفظي كان اولى فانه يقابل المعنوي
قال ولا يرد انه يدخل نحو اب واخ لان اللفظي المعتبر

له شروط وهو كونه في الاصل والامتى وهنا يشبهان الحرف شبها
وضعيا فانهما وضعا متضمنين للحرف انتهى الثالث قال ابن هشام
قدم الوضعى وهو كالمجمع عليه عدم اعتباره على المعنوي وهو مجمع
على اعتباره واللائق العكس ثم اجاب بانه فعل ذلك تقديما
للاوضح ليترقى الذهن من الامر الحسى الى الامر المعنوى الرابع
قال ابوحيان الذي ذكره الناس ان هنا كسائر اسما الاشارة بنيت
لشبهها بالحرف في الافتقار الى مشار اليه قال ويمكن ان يتمحل
لما ذهب اليه الناظم ان الاشارة من المعاني التي كان حقها ان يوضع
لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني
والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا فتضمن معنى ذلك
الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة انتهى وتابعه
على هذا جميع الشراح لكن نازع فيه بعض المحققين بانهم قد
صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهي
حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب انها للاشارة
الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية ونقل ابن فلاح عن ابي
على ان هنا بنيت لتضمنها معنى ال كامس وطال ما فحصت عن
نظير لهنا على المعنى الذي قاله ابوحيان حتى ظفرت لها بنظير
ذكره في تفسيره البحر فقال اوضح بعضهم علة البنا في لدن فقال
في كونها تدل على الملاصقة للشئ وتختص بها بخلاف عند فانها
لا تختص بالملاصقة فصار فيها لا يدل عليه الظرف بل هو من
قبيل ما يدل عليه الحرف فهي كانها متضمنة للحرف الذي
كان ينبغي ان يوضع دليلا على القرب كما في هنا وثم انتهى ثم
ظفرت باخر ذكره ابن هشام في شرح الالفية وهي قولهم لهي

اسم الاشارة

ابوك

33

ابوك قال اصله لله ابوك فحذفوا الجار ولام ال فصار لاه ثم
قلبوا العين الى محل اللام فسكنت الها لحلولها محل ما كان ساكنا
لفظا وبنوه على الفتح بناء اين وكيف لتضمنه معنى الحرف الذي
كان يستحق للتعجب انتهى وذكر ابن الصائغ ان ما التعجبية
من هذا القبيل الا ان الشبه الوضعي فيها ظاهر الخامس
تضمن معنى الحرف كونه لازما للفظ والمحل كما في المنادي
اما العارض في التركيب نحو سرت يوم الخميس فلا نزله الا
ترى انك اذا لفظت بيوم الخميس وحده لم تجد فيه معنى البته
نبه عليه اكثر الشراح وقال ابن الصائغ قد فرق ابو على بين
هذا وبين الاول بان الاول تضمن معنى الحرف وهنا حذف
منه الحرف اختصارا فهو مراد السادس ظاهر قوله وكنيابة
وكافتقار انهما نوعان مستقلان وهو الذي يدل عليه كلامه
في التسهيل والكافيه وشرحهما وشرح عليه الاكثر وجعلهما
ابن هشام في التوضيح والجامع وسائر تخاليفه نوعا واحدا
وهو الاستعمالي وفسره بانه يلزم طريقة من طرائق الحروف
السابع قال ابن هشام مراده بقوله وكنيابة عن الفعل
اسما الافعال فانها نابت عن الافعال ولم تتاثر بالعوامل
فاشبهت حروف المعاني فانها كذلك فوجب بناوها
وبيان ذلك ان نزال مثلا نائبة عن انزل ولا تقع معمولة
لعامل قال وهذا ما قرره في العمدة وشرحها وقال في
شرح الكافيه ما ملخصه ان اسما الافعال ملازمة للاسناد
الى الفاعل فهي ابدا عاملة ولا يعمل فيها شئ فاشبهت
في استعمالها الحروف العاملة كان واخواتها قال واخف

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Suyt, 1445-1505

Title:
al-Nukat

Date:
1095? [1664?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23336

File Description:
Part 1

ابنه هذا الكلام فشرح به كلامه هنا وهو غير مناسب له وانما
هو مناسب لقوله في الكافية وايجاب العمل دون تاثر بعامل
حصل وتلخص ان للناظم في تعليل بناء اسما الافعال طريقين
وكلاهما صحيح الثامن قال ابن الصائغ في هذا الشبه نظر فان
وجه الشبه ينبغي ان يكون في المشبه به اصلا وليس عمل الحرف
في غيره بلا تاثر اصلا فيه وكان اسهل من هذا ما ذكره ابن جني من
انها بنيت لتضمنها معنى لام الامر ويكون قد حمل الماضي والحال
على الامر حملا للقليل على الكثير التاسع قال ابن هشام ما ذكره
الناظم انما يسلم له على قول الاخفش ان اسما الافعال لا موضع
لها اما على مذهب سيبويه والجمهور انها منصوبة بافعال
مضمرة او على قول بعضهم انها مرفوعة على الابتدا ومرفوعها
اغنى عن الخبر فلا يمشي على واحد من الطريقين العاشر
قيل التاثر قبول الاثر والاثر هو الاعراب فقوله بلا تاثر
بمنزلة ان يقول يعني اذا لم يوجد فيه الاعراب وهو غير
مستقيم واجابه ابن هشام بان المراد بعدم التاثر عدم
تسلط العامل عليه والعامل يتسبب عنه التاثير فاطلق
المسبب واراد السبب الحادي عشر قيد الافتقار في العمدة
وشرحها وشرح الكافية بان يكون الى جملة ولا بد منه ليخرج
اللازم الافتقار الى مفرد كسبحان وعند وكلا وكلتا ونحوها
من الاسما اللازمة للاضافة ولا يغني عنه قيد التاصيل
لانه اشارة الى اللزوم وهو قيد آخر ولا قيد الجملة يغني عنه
وان اقتصر عليه في التسهيل لاجل اخراج ما افتقر الى جملة افتقارا
عارضا كزيد من زيد قام ابوه فان النكرة الموصوفة بجملة نحو يوم

في

في هذا يوم لا ينطقون وقد مثل ذلك بالموصولات والظروف
المضافة الى الجمل كحيث واذا وعلى ذلك شرح الاكثر واخذ
ابن الصائغ على اطلاقه وجعل منه المضمرات والاشارات
لافتقارها الى المفسر والمشار اليه وهو خلط لطريقة المصنف
بطريقة الوضع لا عارضا وان يكون الى جملة لا الى مفرد
وان لا يعارض بمعارض يقتضي قوة جانب الاسمية كاي وذان
واللذان انتهى الثاني عشر زاد في الكافية الشبه الاهمالي
ومثله في شرحها بالاسما قبل التركيب كاوائل السور فانها
مبنية لشبهها بالحروف المهملة فانها لا عاملة ولا معمولة وادرجه
في العمدة هو والنيابة عن الفعل بلا تاثر في نوع واحد
وهو عدم التعلق بعامل وشرحه بالنوعين واما ابن
هشام فجعلهما والافتقار تحت نوع واحد وهو الاستعمالي
فقال في الجامع واستعمالا لكونه عاملا غير معمول كهيهات
العقيق ولا عاملا ولا معمولا كحاميم او مفتقرا بالاصالة
الى جملة كالذي والتي وكذا صنع في شرح التسهيل الثالث
عشر عدوا من انواع الشبه اللفظي فان ابن مالك ذكر
في شرح التسهيل في حاشا الاسمية انها بنيت لشبهها
بحاشا الحرفية في اللفظ قال وكذا عن الاسمية بنيت لشبهها
بعن الحرفية انتهى ومثلها على الاسمية وكلا بمعنى حقا
ذكرهما ابن الحاجب وقد الاسمية ذكرها ابن هشام في المغني
الرابع عشر ذكر في التسهيل ان من وجوه بناء المضمرات
الشبه الجمودي فانها عدمت التصرف في لفظها بوجه حتى
بالتصغير والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه

السابقة الخامس عشر ذكر ايضا فيه ان من وجوه بنا المضمر استغناوه
عن الاعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني و ذلك مغن
عن الاعراب لحصول الامتياز به وهذا ايضا خارج عن الوجوه
السابقة السادس عشر ذكر فيه ايضا ان سبب بنا الآن شبه الحرف
في ملازمته لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف
حين ووقت ونحوهما وهذا ايضا خارج عن الوجوه السابقة
وهو مثل ما ذكره في المضمر من الشبه الجمودي السابع عشر
قال ابن هشام في نحو على حين عاتبت المشيب على ان المقتضى
لبناء حين امور ثلاثة وهي ابهامه واضافته الى المبني وافتقاره
الى الجملة فالتاثير للمجموع لا لكل واحد بدليل اعجبني يوما
زرتني لاختصاصه بالتثنية ويوم تاتيني لاضافته الى المعرب
انتهى وهذه العلة المركبة لا تاتي على طريقة ابن مالك الثامن عشر
ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ان العرب بنت الظرف
المضاف الى اذ في مثل يومئذ وحينئذ ولا علة لبنائه
الا كونه مضافا للمبني فلو كانت الكسرة في اذ اعرابا كما قال
الاخفش لم يجز بناء الظرف انتهى وهذا ايضا خارج
عن طريقة قول الالفية ومعرب الاسما ما قد سلما
من شبه الحرف كارض وسما فيه امور الاول قيل كان
حقه تقديم المعرب على المبني كما في الكافية الكبرى والتسهيل
والشذور لانه الاصل واجيب بانه قدم المبني لكونه
محصورا قلت وايضا فان المصنف قال في النكرة وكذا
هنا لما لم يذكر للمعرب والمبني حدا ابتدا باقسام المبني
ثم اخبر ان ما عداها معرب الثاني قال ابن هشام توهم

كثير ان هذا البيت مستغنى عنه وليس كذلك بل فيه فائدتان
الاشارة الى انحصار علة بناء الاسم في شبه الحرف اذا لم يكن
في عبارته السابقة حصر والى ان المعرب ضربان ما يظهر
فيه وما يقدر واليه اشار بقوله كارض وسما فهو كقول
من قال وهو لفظي وتقديري فقال ابن الصائغ آثر التصريح
بذلك على الدلالة عليه بالمفهوم ويشير الى انقسامه
لما يظهر فيه الاعراب ولما يقدر فيه والى انحصار الاسم
في المعرب والمبني ردا لمن قال بنوع ثالث قول الالفية
وفعل امر ومضي بنيا قال ابن هشام اورد عليه شيئان
احدهما انه ذكر ان فعل الامر والماضي يبنيان والثاني
انه اطلق بناء الامر والامر باللام معرب فكان ينبغي
ان يقيده بالامر بغير اللام قال والجواب عن الاول ان
الناظم في مقام تمييز المبني من المعرب لا في مقام بيان
ما يكون به الاعراب والبنا ثم اخلا الكتاب كله من
التنبيه على ذلك ليس بحسن وعن الثاني انه لا يسمي
فعل امر وانما يسمى فعلا مضارعا انتهى وقد وقع
تبيين ما نبهنا عليه في الكافية والشذور وقول الشذور
في المبني على السكون والماضي المتصل بالواو وحكمه
الضم وعجبت كيف اغفله في قسم المبني على الضم قول
الكافية ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به
نون تاكيد او نون جمع مونث قال في المتوسط في هذه
العبارة نظر لانها تدل على ان غير المضارع لا يعرب
اذا لم يتصل به ما ذكر ويعرب اذا اتصل به وليس

مراداً فلبجعل الشرط قيداً في المفهوم وهو ان المضارع يعرب
لا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع انتهى ويرد عليه ايضا
لان الاتصال اعم من المباشر وغيره والمانع من اعرابه
الاتصال بنون التاكيد بشرط المباشرة وقد ذكره في الالفيه
ولهذا قال في الشذور المضارع المتصل بنون الاناث
ثم قال والمضارع الذي باشرته نون التوكيد قال ابن هشام
ويستثنى من المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد ولم
تباشره مسئلة يبنى فيها وهو ان يسند الي نون الاناث
نحو اضربنان قول الالفيه ومن نون اناث .. قال
ابن هشام لو قال نون جمع لكان اولي ليدخل فيه نون الذكور
ضميرا كانت كقوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم .. ويرجعن من دارين بجر
او علامة كقوله يعصرن السليط اقاربه .. قال وقد يجاب
بانها فيهما نون الاناث استعيرت للمذكرين وعبارة الشذور
والكافيه كالالفيه قول الالفيه وكل حرف مستحق للبنا
قال ابن هشام هو غير واف بالمراد لان الاستحقاق لا يستلزم
الاعطا تقول فلان ممنوع مما يستحقه قال فالاولي ان
يقال واجب له البنا وقال ابن الصايغ ذكر الاستحقاق
وان لم يلزم منه الوجوب الا ان الواضع حكيم يعطي
الاشيا ما تستحقه قول الالفيه والاصل في المبني ان يسكنا
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم .. فيه امران الاول قال ابن هشام
الجيد ان يقال الاصل في البنا السكون لان التسكين
يشعر بازالة حركات كانت موجودة الثاني لم يذكر ان
غيرها ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك في الاعراب فربما يوهم

عدم

عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف
في الامر المعتل والامر لمثنى او جمع او مخاطبه وعن الفتح
الكسر في نحو لا مسلمات والياء في نحو لا مسلمين ولا مسلمين
لك والالف في نحو لاوتران في ليلة وعن الكسر الفتح في
نحو سحر على راي من يقول ببنائه وعن الضم الواو والالف
في يا زيدون ويا زيدان وقد بين ذلك في الشذور
في قول الشذور او الفتح او نائبه وهو اسم الي الخ فانه
لا وتران في ليلة فان الالف فيه وقد اشرت اليه بقوله
او الضم وهو ما قطع الي اخره فانه الماضي المتصل بواو
الجمع قول الالفيه امس قال ابن هشام قد يتوهم من ظاهر
اطلاقه انها بمنزلة اين وحيث في كونهما مبنيين من غير
شرط وليس كذلك بل لبنائها شروط ان يراد بها معين
وهو اليوم الذي قبل يومك بخلاف ما اذا نكرت نحو
جئتك امسا وان لا تعرف بال نحو كان لم تغن بالامس
وان لا تضاف نحو مضى امسنا بخير وان لا تصغر وان
لا تجمع وقد تعرض للشرط في الشذور واهمل الباقي
ويمكن اخذها من لفظ امس فانه ذكره مجردا من ال
والاضافة مفردا مكبرا قول الالفيه والرفع والنصب اجعلن اعرابا
لاسم وفعل .. قال ابن هشام اطلق في محل التقييد
والمراد في اسم متمكن وفعل مضارع قال الا ان ذلك
يعرف مما تقدم قوله والاسم قد خصص بالجر فيه امران
الاول قيل هذا مع قوله بالجر والتنوين البيت تكرار
واجاب ابن الصايغ بالمنع فان الجر ذكره هنا لبيان

تعريف الاسم وهنا لبيان انه نوع خاص بالاسم من انواع الاعراب
فلا تكرار الثاني قال ابن هشام هذه العبارة منقلبة والصواب
والجر قد خصص بالاسم وكذا قوله كما قد خصص الفعل بان
ينجزما لان الكلام في بيان مختص الاعراب ومشتركه الا في
بيان خصائص الاسم قول الكافيه والرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية قال الرضى الاولى ان يقال الرفع علم العمدية
والنصب علم الفضلية قوله والجر علم الاضافه قيل كان
الانسب بما قبله علم الاضافه واجيب بانه لا شيء يشبه
المضاف بخلاف ما قبله فان الرفع دخل في غير الفاعل
تشبيها بالفاعل والنصب في غير المفعول تشبيها بالمفعول
فصحت النسبة واعترض بان ابا في نحو لا ابا لزيد مشابه
للمضاف عند المصنف ويكون لزيد مشابها للمضاف اليه
قطعا فخفضه يكون للتشبيه بالمضاف اليه قال النجم السعيد
ويمكن ان يجاب عنه بمنع المقدمة الثانية قول الالفيه
والشذور فارفع بضمة الى اخره فيه امران الاول قال ابن
هشام في شرح التسهيل لا يجتمع هذا الكلام مع قوله ان
الاعراب نفس الحركات والسكون وثانيهما لان هذا يقتضي
انها علامات الاعراب وانما ينبغي ان يقول هذا من يرى
ان الاعراب معنوي وكذا قال في شرح الالفيه هذا لا يجي
على ان الاعراب لفظي لان الضمة عليه نفس الاعراب وقولهم
الرفع بها اما ان يلزم عليه ان يكون الشيء علامة لنفسه او
ان يكون فيه اعرابان الرفع والضمة وكذا البا في الثاني
هذه العبارة للنحويين وقد نازع فيها ابو حيان فقال كان

القياس

القياس ان يقولوا بناءً على مذهب البصريين برفعه ونصبه وجره
لان الضمة والفتحة والكسرة عندهم القاب لحركات البنا ولكنهم
توسعوا في العبارة قول الشذور والجزم بالسكون قال
في شرح الالفيه بالتسكين لان المراد حذف الحركه وقد عبر
في الجامع بحذف الحركة بدله قول الكافيه فالمفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا فيه امران الاول قال في المتوسط العبارة الصحيحة
ان يقول رفعه الضمه او اعرابه الضمة رفعا وهذا اشارة
الى ما تقدم عن ابن هشام الثاني قال الرضي كان عليه
ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسما الستة ولا
يجوز ان تكون قوله المفرد احترازا عن المضاف ليخرج
اذ لو احترز عنه وجب ان لا يستوفي شيا من الحركات الثلاث
وهو بين الفساد قال في المتوسط فان قيل خرجت الاسما
السته لذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج حينئذ الى ذكر
قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد والعبارة
للالفيه وارفع بواو وانصبن بالالف   واجرر بيا ما من الاسما اصف
صريح في ان اعراب هذه الاسما بالحروف وهو وان كان
المتداول على الالسنة الا انه راي الاقلين والذي عليه
الجمهور ومنهم سيبويه وصححه ابن مالك في التسهيل وابن
هشام في شرحه وابو حيان وسائر المتاخرين انها معربه
بحركات مقدرة واتبع فيها ما قبل الاخر قال ابن قاسم
وذكره في الالفيه ان اعرابها بالحروف اما موافقة للقائل
بذلك واما تسامح منه لكون الحركات لا تظهر فاراد بذلك

التقريب علي المبتدي كما فعل كثير من المصنفين مع اعترافهم
بصحة مذهب سيبويه قال ويوسد حمله علي التسامح تصحيحه
مقابله في التسهيل وقال ابن هشام هلا جعلت في قوله بواو للمصاحبه
لا للاستعانه لئلا ينا في ما صححه في التسهيل قلت يابي ذلك
قوله وغير ما ذكر ينوب البيت وتختص الالفيه بايرادين
احدهما كان الابتدا في ابواب النيابة بجمع المونث وغير المنصرف
اولي كما في الكافيه والشذور والتسهيل لانهما اقرب الي الاصل
بالجري عليه في حالتين وبان النيابة بحركة وقدم في الكافيه
الكبرى غير المنصرف واخر الجمع المونث الثاني قال ابن هشام
كان الاحسن ان يقول فارفع بالفا قوله الالفيه ذو ان صحبة ابانا
والشذور ذو بمعنى صاحب اشار ابن الحاجب الي هذا
الشرط بالمثال فقال وذو مال ثم ان احسن من ذلك كما قال
ابن هشام قول الكافية الكبرى والعمدة ذو والمعرب لان
الاحتراز انما هو عن ذو بمعنى الذي اذا بنيت اما علي
لغة اعرابها فانها تجري مجرى ذي بمعنى صاحب فكان
التقييد بمعنى صاحب يخرجها مع قصد دخولها وقد
نبه علي ذلك في شرحي الكافيه والعمدة فقال قيد ذو بالمعرب
ليخرج ذو الموصوله فان المشهور بناوه وبعض العرب
تعربه فيكون حينئذ مقصودا ولذلك اخترت التقييد
بالاعراب على التقييد بالمعنى هذا كلامه وفي شرح
الالفيه لابن هشام زاد ابن مالك في الاسما ذو الطائيه
في لغة من يعربها فتكون حينئذ سبعة انتهى ويرد
علي ابن الحاجب انه يوهم اختصاص ذلك بذي المضافه

الى

الي اسم جنس كما في مثاله وليس كذلك بل مثلها المضافة
الي العلم نحو انا الله ذو بكة وجاني ذو قطري اي صاحب
هذا الاسم والي الوصف نحو وفوق كل ذي علم عليم والي
الجمله نحو اذهب بذي تسلم اي اذهب في وقت صاحب
تسلم ذكره ابن هشام في شرح التسهيل قوله الالفيه
والفم حيث الميم منه بانا قال ابن هشام يوهم ان الميم
هي الاصل وانها اذا عرض لها ان تفارق الكلمة اعربت
هذا الاعراب وليس كذلك بل الاصل فوه حذفت لامه
وهي الها اعتباطا وبقيت فتارة تبدل ميما وتارة لا
فكان حقه ان يقول وفوه ان لم يبدل من واوه ميم
انتهى وهذا يرد علي قول الكافيه وفوك ولا قول الشذور
وفم بلا ميم قال ثم ان المصنف استعمل حيث في الزمان
والمعني في وقت مفارقة الميم وهو راي ابي الحسن
والمشهور كونها للمكان قول الالفيه اب اخ حم كذاك
قال ابن هشام مبتدا وخبر قال وهذه الالفاظ معارف
لان المراد بها اللفظ قول الكافيه وهنوك يوهم مساواته
لبقية الاسما وليس كذلك قال ابن مالك في شرح التسهيل
جرت عادة كثير ان يذكروا الهن مع هذه الاسما غير منبهين
علي قلة اعرابه بالاحرف فيوهم ذلك مساواته لهن ومن
لم ينبه علي قلته فليس بمصيب وان حظي من الفضل
باوفر نصيب وقد نبه علي القلة في الالفيه والشذور وقول
الالفيه وقصرها من نقصهن اشهر قال ابن هشام فيه
مخالفة بين الضميرين توهم اختلاف مرجعهما وفيه استعمال

ضمير الافراد مع جمع القلة والارجح خلافه وفيه تقدم من
مجرورها على اسم التفضيل وهو ضرورة كقوله
فاسما من تلك الطبيعه امل محوظم والعبارة للالفيه
وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا له بقي شرطان اخران
ان يكون مكبرة لا مصغرة ومفرده لا مثناه ولا مجموعه
وقد اخل ابن مالك بذكر هذين في جميع كتبه المختصر
والمطوله واستدركهما ابو حيان وابن هشام وسائر المتاخرين
وزاد ابن الصايغ شرطا ثالثا وهو ان لا يكون منسوبا
اليها وتختص الالفيه بايرادات الاول ان الاشارة بذا
توهم ان هذا شرط الاعراب الاخير وهو القصر وانما
هو للاعراب بالحروف المعقود له الفصل قال ابن الصايغ
وقد وضح المراد بالمثال الثاني قال ابن هشام لا احتاج الي
شرط الاضافه في ذو ولا في الفم بلا ميم لانهما لا يكونان
الا مضافين واشتراط ذلك فيهما مفسد لانه يوهم انهما قد
ينفردان ويختلف هذا الحكم وليس كذلك ولا حاجة الي
قوله ولا لليا في ذو لانها لا تضاف الي اليا بل ولا للضمير
اصلا وقد اكد الاعتراضين في ذو تمثيله لها في قوله
ذا اعتلا له فانه موذن بانها مقصودة بالاشتراط انتهى
وذلك وارد على الكافيه فيهما ايضا وعلى الشذور
في فم دون ذو انتهى وذلك وارد على الكافيه فيهما
ايضا وعلى الشذور في فم دون ذو الثالث قال ابن
هشام ينبغي للمصنف ان يقول او يكون شبيهة بالمضاف
وذلك لانه يقول في لا ابا لزيد ولا اخا لي ان الظرف صفة

وان

وان الاسم معرب لانه شبيه بالمضاف الرابع ان ذو الطائيه
علي رايه اذا اعربت لا تضاف اصلا وتعرب هذا الاعراب
كقوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا له نبه عليه ابن هشام
ايضا قول الكافيه الي غير يا المتكلم قال ابن هشام التقييد حشو
اذ ليس لنا ياء يضاف اليها الا وهي ياء المتكلم قوله وحموك
يرد عليه ما قال ابن مالك في شرح العمده ان الحم لا يضاف
لامراة علي المشهور لانه قريب الزوج يقال حمو هند افضل
من حمي دعد واجاز صاحب المجمل اطلاقه علي اقارب
الزوجين قوله في الفم وفتح الفا افصح منها فيه امران
الاول انه اعاد الضمير الي غير مذكور والمراد افصح من
الضم والكسر الثاني قد توهم عبارته استوا الضم والكسر
وليس كذلك بل الكسر دون الضم قوله وجا حم مثل
زيد وخبء ودلو وعصا فيه امور الاول لم يبين مرتبتها
في الفصاحه والافصح ما تقدم من كونها بالحروف ويليه
كونها بواو بعد سكون كدلو ثم كونه بالالف كعصا ثم
النقص كيد ثم بهمزة بعد سكون كخبء الثاني بقي فيه
لغة سادسة وهو حما بهمزة بعد فتح كخطاء حكاها في التسهيل
ومرتبتها بعد خبء الثالث لغة النقص فيه انكرها
سيبويه والبصريون وانما حكاها الفرا قوله وجا هن
مثل يد بقي فيه لغتان اخريان تشديد نونه حكاها
في التسهيل وقصره حكاه الاندلسي في شرح المفصل
قال ابن هشام ولم اقف على ذلك لغير قول الكافيه المنبي
ما الحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة

لتدل علي ان معه مثله من جنسه فيه امور الاول قال
النيلي ينبغي ان يقول ياء مفتوح ما قبلها لغير اعتلال ليخرج
منه مثل مصطفيك فانه قد لحق اخره ياء مفتوح ما قبلها
وليس بمثنى لان الفتحة فيما قبل اليا للاعتلال بحذف الالف
من مصطفى قال فان قيل يخرج هذا بقوله ونون مكسورة
قلنا النون يحذف للاضافه فلم يبق الفرق الا بما قبل اليا
الثاني قال في المتوسط الحد يشكل بمثل العمرين والقمرين
فانه مثنى وليس معه مثله في اللفظ والمعنى قال والجواب
المنع لانه لولا اطلاق عمر علي ابي بكر والقمر علي الشمس
لمماثلة بينهما لم يقل العمران والقمران الا ان كون الشئ
مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ عند
التسمية وقد يكون لا لذلك انتهي وهذا تقرير منه لان
نحو العمرين مثنى وهو الذي حققه ابن هشام كاسياتي
وجماعة يمنعون كونه مثنى ويجعلونه من الملحقات به
الثالث قال الرضي مراده بالجنس علي ما يظهر من كلامه
في الشرح ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع
بينهما في نظر الواضع سوا كانت ماهيتهما مختلفة كالابيضين
لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس
نظره الي الماهيتين بل الي صفتهما التي اشتركا فيها او
متفقة كالابيضين لانسانين وسوا كان الواضع واحدا
كالرجلين ام اكثر كالزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين
في وضع لفظ زيد ليس الي ماهية ذلك المسمى بل الي كون
ذلك المسمى اي ماهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى

لو

لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين
الي شئ واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة
عن غيرها بهذا الاسم قال وهذا الذي ذهب اليه المصنف
خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس
وقوعه علي كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان
اشترك فيه كثيرون جنسا الرابع ظاهر كلامه منع تثنية
الاسم المشترك باعتبار معنييه كالقرء والطهر والعينين
للذهب والباصرة وقد تردد فيه كلامه فمنعه في شرح
الكافيه وجوزه في شرح المفصل وقد جزم بجوازه ابن
مالك والاندلسي والجزولي وفيه قول ثالث وهو الجواز
ان اتفقا في المعنى الموجب للتسمية كالاحمرين للذهب
والزعفران والمنع ان لم يتفقا وعليه ابن عصفور وقولهم
والعبارة للالفية بالالف ارفع المثنى وكلا قال
ابن قاسم هذا مذهب من قال ان الاسما الستة معربة
بالحروف وذهب سيبويه ومن وافقه الي ان الاعراب
في المثنى ايضا بحركات مقدرة في الالف واليا وعجب لابن
مالك كيف اختار مذهب سيبويه في الاسما الستة ولم
يختره في المثنى في شئ من كتبه وهو وان كان ضعف قول
سيبويه في المثنى بانه يلزم عليه منه ظهور النصب في اليا لخفته
عليها وقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقد اجاب ابو حيان
عن الاول بانهم لما حملوا حالة النصب علي حالة الجر اجروا الحكم
علي اليا حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تخفيفا
للحمل وبان المانع من قلبها الفا قصد الفرق بين المثنى

وعن وان كان القياس القلب ولذلك لاحظه من العرب
من يجري المثنى بالالف مطلقا قول الكافيه وكلاو اثنان
مثلهما كلتا واثنتان وترك ذكرهما اكتفا بذكر مذكرهما
وذلك لا يحسن فى مقام التعريف وقد صرح بهما فى الالفيه
والشذور التصريح بثنتان وهي لغة تميم ويرد عليهم
جميعا الفاظ عدها فى التسهيل من الملحقات احدها
مذروان لطرفى الالية فانه لم يستعمل مفرده ثانيها
ثنايان لطرفى العقال لم يستعمل مفرده وهذان
اوردهما الرضى على الكافية ثالثها نحو الكلبتين لالتى
الحداد ومقصين فانه لا يصلح للتجريد رابعها مادل
على مفرد نحو الابصرين ورامتين قال ابن هشام
والذى يظهر لي ان النحاة اذا اطلقوا المثنى فى باب
الاعراب ارادوا دخول مثل ذلك لان وضعه ليدل
على اثنين واستعماله لغيره مجاز خامسها نحو حوالينا
فانه وان صلح للتجريد الا انه لا يختلف معناه فى الحالتين
سادسها الاعلام كالبحرين والدونكين والحصنين
وكتابين سابعها باب التغليب كالعمرين والحموين
والبحرين والابوين فانه ليس بمثنى اذ لا يصلح لعطف
مثله قال ابن هشام واخراج هذا النوع من باب المثنى
لا يعرف لغير الناظم ولا تجد احدا يذكره فيما حمل على
المثنى سواه لعلمهم بشمول اسم المثنى له وذلك انه انما
جاز تجده ان قدر تسمية الشمس قمرا ونحوه ثامنها نحو
نحو ما اريد به التكثير نحو ثم ارجع البصر كرتين وتمهمهين

وقد قدر

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

الخامس

وقد قدرن ومرقين وحنانيك تاسعها ما هو جمع فى المعني
نحو فاصلحوا بين اخويكم البيعان بالخيار قال ابن هشام والتحقيق
ان هذا النوع وما قبله من المثنى واطلاق المثنى على اكثر من
اثنين مجاز عارض فلا يخرجه عن تسميته واما الثاني فالمراد
بالمثنى ما يدل على اثنين سواكانا من جنس المفرد او الجمع وقد
عدل فى الكافيه عن التصريح بكلا وما معها وقال مثنى او شبهه
ارفع بالالف ونبه فى شرحها على ان قوله او شبهه شامل لجميع
ما اوردناه فكان على رايه اوجز واشمل وكذا قال فى العمدة
المثنى وما حمل عليه وقال فى شرحها انه شامل لذلك عاشرها
هذان واللذان ونحوهما اورده الرضى على ابن الحاجب لانه
قد ذكر فى شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنيه
على الواحد بدليل تشديد النون والمفرد لم يقولون ذيان
واللذيان قول الشذور والحق به اثنان واثنتان وثنتان
مطلقا يوهم جواز اضافة الثلاثة الى كل مضمر وليس كذلك
لانهما لا يضافان الى ضمير مثنى فلا يقال اثناكما ولا اثناهما
لان اتحاد معنى المتضايفين باطل ويضافان الى ضمير
المفرد والجمع نبه عليه ابن هشام فى شرح الالفيه وذكر
انهما عكس كلا وكلتا فانهما لا يضافان الا الى مضمر التثنيه
وفى شرح ابن الصايغ ان الاشهر ان لا تضاف اثنان واثنتان
قول الالفيه كابنين وابنتين قال ابن هشام لم الم
يترك له ان يقول مثل المثنى اى بما لين منه واقام
ذلك مقام قوله كالمثنى قلت كان يمكنه ان يقول مثل المثنى
فيه تجريان وهو ابعد من الالباس قولنا وتخلف اليا فى جميعها الالف

جرا ونصبا له فيه امران احدهما ظاهره ان كلا وكلتا في النصب
والجر يعربان بالانقلاب وهو اختيار الناظم والمنقول
عن البصريين ان القلب ليس للعامل وانما هو بالحمل على لدى
وعلى لملازمتهما للاضافة فنفعل بهما ما فعل بهما من القلب
اذا اضيفا الي مضمر والابقا اذا اضيفا الي ظاهر واما في
الرفع فبقيت الالف مع الظاهر والمضمر لانهما لم يشبها
في الرفع ما تنقلب الفه قال الخليل ومن لا يقلب الف
لدي وعلي اذا اضيفا الي المضمر لا يقلب الف كلا وكلتا
الثاني قال ابن هشام زعم بعض الشارحين انه اشار
بهذا البيت الى ان من العرب من يستعمل المثنى بالالف
في كل حال وهو وهم قلت وذلك انه يعتبر التثنية على
اللغة المشهورة ضمنا لا قصدا فقولها بعد فتح قد الف
قيل انه حشو لا فائدة فيه قال ابن هشام وليس كذلك بل
فيه فائدتان احدهما التنبيه علي ان ما قبل يا المثنى والملحق
به مفتوح بخلاف الجمع والملحق به فانه مكسور والثانية
تعليل الفتح وهو انه لما كان ما قبل مفتوحا مع الالف
لمناسبتها ابقوه مع اليا على ما كان مالوفا فيه قبل مجيها
لعدم ما يقتضي زواله وقول الكافية المجموع ما دل على احاد
مقصودة بحروف مفردة قال في المتوسط قوله مقصودة
زائد لا يحتاج اليه لانه وان قيل انه يخرج اسم الجمع كابل وغنم
اذ لم يقصد الي احاده فذلك خارج بقوله بحروف
مفردة لعدم حروف مفردها في لفظه واورده على قوله
بحروف مفردة الجمع المقدر واحده كعبا ديد وابابيل

والنسوة

والنسوة فانها جموع ولا مفرد لها فيها حروف وقد اجيب بان
المفرد مقدر من لفظها وان لم يستعمل فيقدر عبدود
وابال ونسا قوله المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها
او يا مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه
اكثر منه فيه امور الاول قال النيلي كان ينبغي ان يقول
مضموم ما قبلها ما لم يمتنع منه اعتلال بالالف فان الجمع المقصور
ليس ما قبل واوه مضموما ولا ما قبل يائه مكسورا والجواب
بفتح النون يرد عليه ما تقدم من انها تحذف في الاضافة
وتسكن في الوقف وهذا ايضا وارد على قول الشذور باليا
المكسور ما قبلها الثاني قال النيلي ليس المراد ما لحقه
واو وياء كيف اتفق بل المراد ما لحقه واو رفعا او ياء
نصبا وجرا الثالث قال ايضا كان عليه ان يقول من جنسه
كما قال في المثنى واجاب في المتوسط بانه تركه استغنا
عنه بذكره هناك وعلى تقدير اعتباره يرد عليه الايرادان
السابقان من ان نحو الزيدون لا جنسية فيه على المشهور
من اصطلاحهم ومثله جمع الاسم المشترك باعتبار معانيه
وقال الرضي كان مستغنيا ايضا عن ان يقول ليدل
على ان معه اكثر منه لانه قد بين في صدر الجمع انه ما دل
على احاد مقصودة بحروف مفرده قولهم والعبارة
للالفية وارفع بواو وبيا اجرر وانصب لما هو ايضا
راى من يرى ان اعراب الاسما الستة بالحروف ومذهب
سيبويه واتباعه ان اعراب الجمع بالحركات المقدرة
على الواو واليا ولم يختره ابن مالك لضعفه قول الالفيه

سالم جمع عامر ومذنب له فيه امور الاول قيل كان حقه ان
يقول سالم جمعي واجاب ابن هشام بان الجمع واحد والمقصود
سالم جمع هذا المجموع او هذا النوع من الاسماء والصفات
او هذين الثاني قال ابن هشام ظاهر قوله سالم جمع انه من
باب اضافة الصفة الي الموصوف وان اصله الجمع السالم
فيجب تاويله كما اول قولهم اخلاق ثياب ونحوه الثالث لم يتعرض
هو ولا الشذور لشروط هذا الجمع بل اكتفي بالمثالين وقد
تعرض لها في الكافيه قوله الكافيه وشرطه ان كان اسما فمذكر
علم يعقل فيه امور الاول قيل كان مستغني عن قوله
فمذكر لان الكلام في جمع المذكر واجاب المصنف بانه ذكر
لرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي
يطلق علي الشيء وان لم يكن تحته معني كما يسمي الابيض
بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر الثاني قال
الرضي هذه عباره ركيكه لانه لا يجوز ان يكون قوله
ان كان الي اخره شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان
المبتدا المقدر بعد الفا ضمير راجع الي اسما اي فهو
مذكر علم فتخلو الجملة من ضمير راجع الي المبتدا الذي
هو شرطه مع انه لا معني اذن لهذا الكلام ومعني الكلام
ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون علي هذا جواب
الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه
محذورات دخول الفا في خبر المبتدا مع خلوه من معني
الشرط وان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله
بمعني المصدر وان الغا الشرط المتوسط بين المبتدا

والخبر

والخبر ضرورة فقال ويمكن ان يعتذر بكون الشرط
والجزا خبرا المبتدا والتقدير فهو حصول مذكر علي ان الضمير
المقدر بعد الفا راجع الي قوله شرطه والمضاف الي الخبر
محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان
صفة لمذكر الثالث بقي عليه من الشروط ان تجرد من التا
ليخرج نحو طلحة اورده الرضي والمصنف اشار الي انه ماخوذ
من قوله مذكر مرادا تذكير اللفظ والمعني معا الرابع زاد
في التسهيل اشتراط ان لا يركب تركيب اسناد ولا مزج وان
لا يكون معربا بحرفين والتحقيق انه لا حاجة اليهما لانهما
شرطان لصحة مطلق الجمع بل والتثنية ولا خصوصية
لهما بهذا الجمع قوله وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون
افعل فعلا مثل احمر ولا فعلان فعلي مثل سكران ولا
يستويا فيه مع المونث نحو جريح وصبور ولا بتا تانيث
مثل علامه فيه امور الاول يلحق العاقل ما شبه به نحو
رايتهم لي ساجدين قالتا اتينا طايعين وقد صرح
ابن مالك في كافيته بذلك فقال وارفع بواو وانصبن واجرر بيا
سالم جمع خص باسم عربا مشكل مذكر لا مثل سكران ولا
احوي صبور وفعيل فعلاه من تا انثي صفة او علما
لعاقل او شبهه ان افهما قال الرضي والنيلي لو قال
يعلم لكان اشمل ليدخل صفات الباري تعالي فيه نحو فنعم
القادرون وانا لموسعون قلت فيه نظر لان الكلام في
الجمع المقيس وقد نص ابن مالك علي انه لا ينقاس الجمع
في صفات الله تعالي لان اسماءه توقيفية وان ما ورد

من ذلك ملحق بالجمع سماعا الثالث قال الرضي قوله ولا مستويا
فيه مع المونث كلام لا معنى له وكيف يستوي الشي في نفسه
مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث لاصاب
الرابع بنى من اقسام هذا الجمع المصغر نحو رجيل ورجيلون
وليس بعلم ولا صفة الا انه في معنى الوصف وكذا المنسوب
نحو كوفي وبصري وهذا وارد على الالفية والشذور ايضا
وقد ذكر المصنف في الجامع قوله عشرون واخواتها احسن
من قولهما وبابه لانه صريح في ارادة العقود الى التسعين
وبابه قد يشمل سنون وليس مرادا فهو من باب سنين
قول الالفية والشذور والاهلو فلمنازع فيه بعضهم
وقال انه قياس لانه جمع اهل واهل صفة لقولهم
الحمد لله اهل الحمد ورد بان اهلا الذي وصف به بمعنى
مستحق وهو خلاف المجموع بالواو والنون فانه الذي
بمعنى القرابة قولهم اولوه قال الرضي وغيره لم يذكروا
في الملحقات ذووا لانه جمع على اصله اذ واحده ذو
قلت بل عدوه في الملحقات لمعنى اخر كما سياتي بيانه
قول الالفية والشذور وعالمون الصواب انه على القياس
وانه جمع لا اسم جمع وانه مراد به العموم للعقلا وغيرهم
وقد اختاره من المتاخرين ابن الصائغ ومعترضه وان
كان اسم جنس ففيه معنى الوصف لانه علامة على وجود
صانعه اشار الى ذلك صاحب الكشاف وغيره قول
الالفية عليونا ليس المراد هذا اللفظ بخصوصه
بل كل ما كان علما وهو بصيغة الجمع كما تقدم في المثنى نظيره

وهذا زاد في الشذور ونحوه كنصرين وقنسرين قول
الكافيه وقد شذ نحو ارضين وسنين التعبير بنحو صحيح
بالنسبة الى سنين فانه له بابا قياسيا واما بالنسبة الى
ارضين فلا لانه سماعي مقصور على هذه اللفظة كما صرح به
ابن هشام في شرح الالفيه قول الشذور وسنون وعشرون
وبابهما قد يوهم استوا البابين وليس كذلك كما نبه هو
عليه في شرح الالفيه فان باب عشرون سماعي وهو
العقود الى التسعين وباب سنون قياسي وهو كل
ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها ها التانيث ولم ترد
اليه في تكسير زاد ابن هشام تبعا لابن عصفور ولا
مذكر له يجمع بالواو والنون فخرج بالحذف نحو تمرة
وبحذف اللام ما حذف فاوه كعدة وزنة او عينه
كسه وبالتعويض ما لم يعوض كيد ودم وبالها
ما عوض التا كبنت واخت او همز الوصل كاسم واست
وبعدم الرد نحو شفه وشفاه وبالاخير هنة يقال
هن وهنون فلو قيل في هنة هنون لا التبس جمع
المذكر السالم بجمع المونث قال ابن هشام وهذا الشرط
فات الناظم وذكره ابن عصفور في شرح الكتاب
تنبيه اقتصر ابن الحاجب من الملحقات على اولو
وعشرون واخواتها وارضون وسنون ونحوه زاد
في الالفية والشذور اهلون وعالمون وعليون
زاد في الشذور ونحوه وبقي اشيا منها بنون وابون
واخون وهنون وذوو ذكرهما ابن مالك في التسهيل

وزاد انه لو قيل في حم حمون لم يمتنع الا انه لم يسمع وقال ابو حيان
ينبغي ان يمتنع لان القياس يأباه وجمع اب واخوته كذلك شاذ
فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في فم فمون قال ابو حيان وهي
في غاية الغرابة ووجه شذوذ هذه الالفاظ انها غير اعلام
ولا مستغاث وقد ذكر ابن هشام منها في الجامع بنون وذكر ايضا
وابلون لكن ابن مالك جعله في الكافية من المشبه بالعاقل
وانه شبه المطر الغزيز بالرجل الكثير الاحسان وذكر الرضي
ان ذوو علي القياس قال ان ذوو وصف لكن ابن مالك صرح
بخلافه وكذا ابن فلاح في المغني قال ابن مالك في شرح العمدة
وهو من المحمول علي الجمع المذكر وليس جمعا ما اخبر الله به
عن نفسه تعظيما فنعم الماهدون ونحن الوارثون وكنا
به عالمين وقال الرضي الشاذ من الجمع بالواو والنون كثير
منه ابينون جمع ابين تصغير ابني مقدرا علي وزن افعل
كاضحي ووجه شذوذه انه جمع لمصغر ابن بجعل همزة الوصل
قطعا وقيل تصغير بنين علي غير قياس ومنه دهيدهون
وابيكيون جمع دهيدة تصغير دهداة وهو صغار الابل
وجمع ابيكر تصغير ابكر مقدرا كاضحي ومنه قولهم بلغت مني
البلغين والدرجين ومنه البرحين والعيكرين كلها
بمعني الدواهي والشدائد قول الالفية ومثل حين قد يرد ذا الباب
يعني باب سنين قال بعضهم ويحتمل الاشارة به الي ما جمع بالحال
علي خلاف القياس قلت يرده ان المصنف قال في الكافية وربما استعمل مثل حين
باب سنين نحو مذ سنين ٢ قولها وهو عند قوم يطرد
قال ابن هشام هذا كلام ملبس لانه يحتمل ان يريد ان قوما من النحاة

يرون

يرون اجرا السنين مجرى الحين مطردا لا شاذا او ان قوما من العرب
يستعملون ذلك علي وجه الاطراد لا علي وجه الشذوذ وعليه
عول ابن الناظم قال والمعنيان لا طائل تحتهما ولا جرت العادة
بالتنبيه علي مثلهما في المختصرات ويبعد تفسير ابنه ان في
بعض نسخ الالفية والفرا يراه مطردا فالخلاف نحوي لا عربي
ويحتمل معنى ثالثا وهو ان من النحاة من يطرد الاجرا مجرى
حين في باب جمع المذكر السالم وما حمل عليه ولا يختص ذلك
بباب سنين ولهذا قال جماعة منهم المبرد انتهى قول الالفية
ونون مجموع وما به التحق   فافتح وقل من بكسره نطق
ونون ما ثني والملحق به   بعكس ذاك استعملوه فانتبه
فيه امور الاول قال ابن هشام ظاهر كلامه تساوي القليلين
وليس كذلك بل الفتح في التثنية لغة ولهذا وقع في الحشو
والكسر في الجمع ضرورة ولهذا لم يقع الا في القوافي قال وقد
صرح الناظم في تسهيله بهذا التفصيل وكذا قال ابن
قاسم وزاد ان الناظم ذكر في شرح التسهيل ويجوز ان
يكون كسر النون في الجمع والملحق به لغة قلت قد جزم
بكونه لغة في شرح الكافية الثاني قال ابن هشام اطلق كسر
نون الجمع وحقه ان يقيد ذلك باليا فانه لم يحفظ الا بعدها
ولم يحفظ بعد الواو ويبعد ان يجوز لافراطه في الثقل
الثالث قال ايضا اطلق فتح نون المثنى وذلك خاص باليا
ايضا لانه لم يسمع الا معها والقياس يقتضيه لان موجب الفتح
التخفيف وانما يحتاج اليه بعد حرف ثقيل والالف اخف
الحروف بخلاف اليا ولهذا فتحوا في اين وكيف قال وعن ابي

الفتح انه اجاز الفتح مع الالف وكان الناظم اتبعه ولا حجة لهما في
قوله اعرف منها الانف والعينانا لانه مجهول القائل ولا نظير
له بل قيل انه مصنوع وقيل انما يجوز الفتح مع الالف على لغة
بلحارث فان البيت على لغتهم قلت وقد صرح بالفتح مع الالف
السيرافي ايضا الرابع قال ابن هشام ايضا في البيتين اسهاب
فانه جمع معناهما في بيت من الكافيه فقال

والنون في جمع له فتح وفي   تثنية كسر وعكس قد نفي

وكانت الالفية اولى بهذا البيت لانها مبنية على الاختصار الخامس
بقي في المثنى لغة ثالثة وهي ضم النون مع الالف حكاها الشيباني
وغيره قول الكافيه والمونث ما لحق اخره الف وتا اورد عليه
نحو سلعات واجاب الرضي بانه قد قدم صدر الجمع انه ما دل
على احاد وفي المتوسط لا يتوجه الاشكال لحذف التا لان
تا التانيث زائدة ليست نفس الكلمة قوله وشرطه ان كان
صفة ولم يذكر ان تكون مذكره جمع بالواو والنون فان لا يكون
مجردا كحائض ولا جمع مطلقا اعلم ان الذي يجمع بالالف والتا
خمسة انواع احدها ما فيه تا التانيث مطلقا سواكان علما لمونث
كفاطمة ام مذكر كطلحة ام اسم جنس كتمرة ام صفة كنسابة
وضخمة ابدلت تاوه هاء في الوقف ام لا كبنت واخت الثاني
علم مطلقا سواكان فيه التا ام لا كزينب وسعدى وعفرا
لعاقل ام غيره الثالث صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال
راسيات وايام معدودات الرابع مصغر المذكر غير العاقل
كدريهمات الخامس اسم الجنس المونث بالالف اسما كان
كيمنى وصحرا او صفة كحبلى وحلة سيرا بخلاف المونث بلا

علامه

علامه كقدر وشمس وعنز وعناق ويستثنى من النوع الاول
شاة وشفة وامة فلا يجمع بالف وتا ولو سمي به استغنا بتكسيرها
ومن الثاني باب قطام في لغة من بناه ومن الخامس باب سكرى
وحمراء اذا علمت ذلك فالجميع داخل في كلام المصنف الا النوع
الثالث ولا يتخيل خروج نحو نسابة من قوله ان يكون مذكره
جمع بالواو والنون فانه لا مذكر له اي ليس له لفظ بغير التا
ولا خروج المصغر وان كان في معنى الوصف لانه اسم فيدخل
فيه قوله والانجم يرد عليه ابور المستثنى من النوع الاول
والثاني وباب قدور ونحوه فانه داخل في قوله ولا جمع
مطلقا ومع ذلك لا يجمع قياسا وقد اورده الرضي قال
وجمع هذا الجمع ايضا مطرد وان لم يكن مونثا علم غير العاقل
المصدر باضافة ذو وكابن عرس وذو القعدة وذو الحجة
ومحل المنع في باب سكرى وحمراء ما داما باقيين على
الوصفيه فان سمي بهما جمع بالالف والتا بلا خلاف واما
فعلا التي لا افعل لها من حيث الوضع او الخلقة كامراة
عجزا وعذرا ففيها قولان احدهما جواز جمعها بالالف والتا
وعليه ابن مالك لان المنع في حمرا ونحوه تابع لمنع الواو والنون
وذلك مفقود فيما ذكر والثاني المنع طردا للباب وهذه
ايضا واردة على المصنف قوله جمع المونث السالم بالضمة
والكسرة قال ابن هشام وابن الصائغ التعبير بما جمع بالف
وتا اولى لانه لا فرق في الجمع المنصوب بالكسرة بين كونه
جمع مونث سالما او غير سالم كسجدات وركعات لتحريك
الوسط بين سكونه في المفرد او جمع مذكر كحبال راسيات

وايام معدودات واشهر معلومات ونحو حمامات وسرادقات
واصطبلات ويجاب بان جمع المونث السالم كالعقب لما
جمع بالف وتا فدخل تحته ما كان مذكرا وقول الالفيه
وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا
فيه امور الاول اورد عليه انه لابد ان يقول مزيدتين كما في
التسهيل والعمدة والكافية الكبرى ليخرج نحو ابيات وقضاه
واجاب ابن هشام وغيره بان ذلك مستفاد من قوله بتا اذا
قدرت البا للاستعانة اي وما استعين على جمعه بالف وتا
وانما يتجه الاعتراض اذا قدرت للحال اي وما جمع مصاحبا
لالف وتا قال ابن الصايغ وانما قيدهما في سائر كتبه
دفعا للتوهم ان البا للمصاحبة الثاني قيل الذي جمع بالف
وتا هو المفرد وهو لا يجري به هذا الاعراب واجاب ابن الصايغ
بان الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما جمع بهما فهو المفرد بوصف
ضم غيره لا المفرد قبل ضم غيره وهذا وارد على عبارة الشذور
الثالث قال ابن الصايغ كان ينبغي ان لا يذكر جره بالكسرة
لانه على الاصل وهو بيان النائب قال لكنه اراد التنبيه
على استواء جره ونصبه كما في مقابله جمع المذكر السالم ولئلا
توهم بنائه حال النصب لو قال يكسر في النصب كما قيل به
زاد ابن هشام ولينبه على انهم حملوا نصبه على جره الرابع
قال ابن هشام استعمال معا هنا فاسد وانما هذا موضع
جميعا قال ثعلب في الفرق بين نحو قاما معا وقاما جميعا
جميع للقيام في وقتين او وقت ومعا في وقت واحد فقط
الخامس قيل قدم التا وهي موخرة عن الالف في الجمع واجيب

بانه

بانه للضرورة مع عدم الالباس السادس لم يبين شروط
هذا الجمع ولا الشذور وقد بينت في الكافيه كما تقدم وقول
الكافيه الكبرى اولات جمعنا والف زيد اكسرن نصبا كآيات اضف
أوجر وأسلم من الاعتراضات الاربعة الاول وفيه زيادة
المثال وضمن اولات وقول الالفيه كذا اولات قال ابن هشام
في حواشي التسهيل واللات في لغة ذكرها في باب الموصول
من التسهيل قال ولا يدخل تحت الجمع بالف وتا الا ان الحق
في الذين واللاتي ونحوهما انها اسما جموع لا جموع وهذه ايضا
واردة على الشذور وهي واولات واردة على الكافيه وقولها
والذي اسما قد جعل كاذرعات فيه ذا ايضا قبل
فاته ان يقول مثل ذلك في المثني والجمع قد ذكر في التسهيل
وابن هشام في الجامع وهذه المسئله مغفله من الكافيه
والشذور وقولهم والعبارة للشذور الا ان اضيف او دخلته
ال فيه امور الاول كذا اذا دخلته ام المعرفة في لغة طي
ذكره في التسهيل الثاني ظاهر كلامهم انه حينئذ باق على
منع صرفه وانما جره بالكسرة فقط وبه صرح ابن مالك
في شرح الكافيه ونقله ابن هشام في شرح التسهيل عن الاكثرين
وفي شرح الالفيه عن الجمهور وقال اخرون منهم المبرد
والسيرافي وابن السراج والزجاجي يصرفه حينئذ لانه
دخله ما هو من خصائص الاسما فرجع الى اصله وهو الصرف
وهذا القول هو المختار عندي وفي قول ثالث التفصيل
فان زالت احدي علتيه بالاضافة او ال كما في العلم فمنصرف
وان بقيت العلتان كما في احمر فلا وهذا القول اختاره

ابن مالك في التحفة وابن قاسم وصاحب المتوسط وابن الخباز في
شرح اللمع ابن معط الثالث قيل يحتاج الى استثناء حالة الضرورة
والتناسب واجيب بان محل ذلك باب ما لا ينصرف وقد
ذكر فيه قول الكافية باللام قال ابن هشام التعبير بال احسن واخصر
واشمل للمعرفة والزائدة والموصولة قول الالفية
واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا
غير ظاهر في المقصود لانه اكثر ما يعطي بظاهره ثلاثة
امثلة ويبقى منها لا ان تفعلان ويفعلون فاحسن منه
قول الكافية والمتصل به ذلك اي ضمير مرفوع
بارز للتثنية والجمع والمخاطب المونث الا انه يرد عليه
ما كانت فيه الالف او الواو حرفا علامة لا ضميرا نحو
يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة اكلوني
البراغيث فانه ايضا يعرب هذا الاعراب وكذا الافعال
في العمدة والنون في فعل اتصل به الف اثنين او واو
جمع او ياء مخاطبة وقال في شرحها ان التعبير بذلك احسن
من الف الضمير او واوه ليشمل ما ذكر وعبارة الشذور
شاملة لذلك حيث قال يفعلان وتفعلان ويفعلون
وتفعلون وتفعلين وتميز هي وعبارة الالفية على الكافية
بالاشارة الى حركة النون وانها مكسورة مع الالف مفتوحة
مع الواو والياء ولم يصرح ابن مالك بحركتها في شيء من
مختصراته الا في سلك المنظوم والتسهيل فقال مكسورة
بعد الالف غالبا مفتوحة بعد اختيها قول الشذور واما
نحو لتحاجوني فالمحذوف نون الوقاية هو احد القولين

والثاني

والثاني ان المحذوف نون الرفع وهو سيبويه ورجحه ابن
فصل في الاعراب المقدر قول الالفية
فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا
فيه امران الاول لم يذكر ما تقدر فيه الحركات كلها غير المقصور
وبقي عليه اشيا احدها المضاف للياء وقد ذكر في الكافية
والشذور وهو بناء على رايهما لان الكسرة ايضا مقدرة
فيه وابن مالك يرى خلافه وانه لا يقدر فيه سوى الضمة والفتحة
ومع ذلك فكان ينبغي ان ينبه عليه لتقديرهما فيه ثانيها
الحرف المسكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى
الناس سكارى والعاديات ضبحا ذكره ابو طاهر في
شرح التسهيل ثالثها المحكي بمن في نحو من زيد ومن
زيدا او من زيد على راي البصريين وهو الاصح عندهم
في حالة الرفع انها حركة حكاية لا اعراب ووجه تقدير
اعرابه اشتغال محله بحركة الحكاية وهذان واردان
على الكافية والشذور وقد اورد الرضي الاخير وصرح
ابن هشام بهما في الجامع وضم اليهما نوعا اخر فقال وكالمقصور
نحو غلامي والمدغم والمحكي والموقوف عليه غير المنصوب
المنون الثاني اذا كان المقصور غير منصرف فظاهر
كلامه ان الكسرة تقدر فيه ايضا وهو الذي قاله ابن فلاح
اذ لا نقل مع التقدير والذي ذكره غيره انه لا يقدر في
حالة الجر الا الفتحة على بابه قول الالفية ونصبه ظهر
قال ابن هشام الا في منقوص هو اول جزئين مجموعهما
جعل اسما واحدا على لغة من جعلهما اسمين متضايفين

اواسما واحدا نص عليه النحاة ابو علي وعبد القاهر وغيرهما لثقل التركيب وفي الروض الانف تقول تفرقوا ايادي سبا وهو حال والياء فيه ساكنة في موضع نصب لانه صار بمنزلة اسمين جعلا اسما واحدا وقال ابو حيان ما اعرب من مركب اعراب متضايفين واخر اولهما بالياء نحو رايت معديكرب ونزلت قالي قلا فانه يقدر في اخر الاولى الفتحة حال النصب بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف وهذه الصورة واردة ايضا على مفهوم كلام الكافية والشذور وقد صرحت باستثنائها في كتاب جمع الجوامع وهي مذكورة في التسهيل في باب ما لا ينصرف قول الالفية ورفعه ينوى وهو طريقة فريق جعلوا الاعراب ثلاثة انواع لفظي ومقدر ومنوي وخصوا المقدر بما الفه منقلبة والمنوي بالياء وما الفه غير منقلبة والمشهور انقسامه الى الاولين فقط قول الكافية التقدير فيما يقدر كعصا وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا قال الرضي كان عليه ان يعد في المستثقل اعراب الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون وهذا ايضا مقدر وذكر شيئان احدهما الواو في جمع المذكر السالم المضاف للياء نحو مسلمي كما ذكره ابن مالك في باب الاضافة من التسهيل وابن هشام في الجامع هنا وقد ذكره في الكافية في قسم المستثقل وقال النيلي ليت شعري كيف يقدر الحرف على الحرف وكيف خص هذا الجمع دون غيره بهذا التقدير فان فوك اذا اضيف الى الياء كذلك نحو هذا فيّ والاصل فوي ولم يقل احد انه معرب بتقدير الحرف واجاب الرضي بان

في

فيّ داخل في باب غلامي يعني انه معرب بتقدير الحركات وقال السيد يحتمل ان يقال اعرابه ايضا بالواو تقديرا في حالة الرفع وبالياء لفظا في حالة النصب والجر على قياس مسلمي قال وكانه انما ادرجه في باب غلامي نظرا الى اخواته وقال النجم السعيد فان قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع اجيب بان الواو علامة للجمع من حيث انها حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من حيث خصوصيتها وهي لم تبق الثاني النون فانها تقدر في مواضع قال ابن هشام في الجامع والنون في نحو لتضربان ولتضربن ولتضربن مطلقا ولتضربُنْ ولمضربنْ وصلا تتبيه من قال ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فانه يحتاج الى عدها في قسم التقدير قول الالفية واي فعل اخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف فيه امران الاول قيل كان عليه ان يقيد الفعل المضارع واجيب بانه تركه للعلم به لانه في سياق المعرب الثاني قيل اي ان كانت موصولة فهي لا تضاف الى نكرة او شرطية فكيف دخلت على الجملة الاسمية واجاب ابن هشام بان فعل الشرط مقدر وكذا مرفوعه والجملة الاسمية خبر وقال ابن قاسم كان التامة مقدرة والجملة خبرها او كان وحدها واخر اسمها والف خبرها وقال ابن الصائغ الجملة صفة لفعل وفعل الشرط محذوف اي واي فعل صفته كذا وجد فقد عرف معتلا قولهم وارفع بالعبارة تلا الالفية واحذف جازما ثلاثهن فيه امور الاول قال ابو حيان التحقيق ان هذه الاحرف

الحذف عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان
علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة
مقدرة ولان الاعراب زائد علي ماهية الكلمة وهذه الحروف
منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذف
الاصلي ولا المنقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف الضمة
المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع
لو بقيت لاتحاد الصورة انتهى وهذا الكلام نقله جمع عن ظاهر
كلام سيبويه وذكر بعضهم عليه ان الجزم حينئذ مقدر لا ظاهر
وفي شرح التسهيل لابن هشام ان المسئلة مبنية علي خلاف
هذه الافعال في حالة الرفع وذلك ان سيبويه يرى ان
فيها ضمة مقدرة كما في المقصور والمنقوص فاذا دخل الجازم
حذف تلك الحركة المقدرة لانه يحذف ما اثبته الرافع
ثم يحذف هذه الاحرف للفرق لا للجزم وابن السراج
يرى انه لا تقدير في حالة الرفع لان اعراب الافعال
فرع فاذا انتفى لفظا لم يحتج الى تقدير فاذا دخل الجازم
لم يجد حركة يزيلها فيحذف نفس الحرف قال والمصنف
جمع بين دعوى تقدير الضمة وحذف الحرف للجازم
وهو مخالف للقولين جميعا وهذا الايراد وروده علي
قول الكافية بالحذف وقول الشذور بحذفه اشد منه
على الالفية الثاني قيل ويجب التقييد بما ليس حروفه
بدلا من همزة ليخرج نحو لم يقرا ويقرى ويوضؤ اذا خففت
بترك الهمز فانه لا يجوز فيه الحذف على الصحيح واجاب ابن
الصائغ بانا لا نسلم دخول ذلك في المعتل بالضابط المذكور

لاختصاصه

لاختصاصه باسم المهموز وبقا هذا الاسم بعد التخفيف وعلى
عدم جواز الحذف يقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة الثالث
اهمل الثلاثة ذكر تقدير الجزم ويقدر في صورة المهموز اذا
خفف كما ذكرناه وما حرك بالكسر لالتقا الساكنين نحو لم يكن الذين
كفروا ولم يلد اذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقا الساكنين
او وصل بضمير وفتحت الدال او كسرت كقوله وذي ولد لم يلده ابوان
ذكر الثلاثة ابو حيان في الارتشاف وذكر ابن هشام في
الجامع الاولين وزاد صورة اخرى وهي ما حرك في الوقف
من القوافي نحو وانك مهما تامري القلب يفعل
وذكر ابن مالك في سبك المنظوم انه يقدر فيما تثبت
فيه حروف العلة للضرورة كقوله لم تهجو ولم تدع
تنبيهان الاول من المقدر اعرابه من الافعال الامثلة
الخمسة عند من يرى ان اعرابها بحركات مقدرة قبل الالف
والواو واليا والمضارع المتصل بنون الاناث عند من
قال باعرابه حينئذ الثاني من المقدر اعرابه من النوعين
ما حذفت فيه الحركة تخفيفا كقراءة من قرا الى بارئكم
ويعولتهن ورسلنا ومكر السيئ ويامركم ويشعركم
بسكون اواخرها وقول الشاعر فاليوم اشرب غير مستحقب
وقوله وقد بدا هنك من المئزر وقد اختلف في ذلك
علي ثلاثة اقوال اصحها جوازه في السعة وعليه ابن مالك
وابو حيان وقيل يجوز في الضرورة خاصة وعليه الجمهور
وقيل بالمنع في الحالين وعليه المبرد باب
النكرة والمعرفة قدم في الالفية والشذور النكرة

علي المعرفة وهي احسن من تقديم الكافيه المعرفة لان النكرة
هي الاصل قول الكافيه المعرفه ما وضع لشئ بعينه والنكرة
ما وضع لشئ لا بعينه فيه امور الاول قال الرضي لو قال ما وضع
لاستعماله في شئ بعينه لكان اصرح لان ما عدي الاعلام
يصلح للكل بحيث قصد المستعمل ولم يضعه الواضع في
حال وضعه لواحد معين الثاني قال ابن مالك في التحفه
الاولي ان يقول ما علق لان المتبادر من وضع الواضع
فيرد العلم المنقول الثالث قال الرضي يعترض على هذا
الحد بضمير النكرة نحو رب شاة وسلختها وربه رجلا ونعمه
رجلا وجاني رجل فضربته والمعرف بلام العهد اذا كان المعهود
نكرة نحو جاني رجل فضربت الرجل فالاحسن ان يقال
المعرفة ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية
والنكرة ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعيه فيدخل
في الاول جميع الضمائر وان عادت الي نكرات والمعرف
باللام العهديه لان الضمير يصير معرفة برجوعه الي نكرة
مختصه ويدخل فيه الاعلام المشتركة اذ يشار بكل واحد منها
الي مخصوص عند الواضع ويخرج منه النكرات المعينه
للمخاطب نحو جاني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا
لم يوضع للاشارة الي مختص بل اختص في هذا الاستعمال
بصفته نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى
اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا الرابع قال
ابن مالك في شرح التسهيل من تعرض لحد النكرة والمعرفة
عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من

الاسما

51

السادس

وتقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

الاسما ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان ذلك عاما اول
واول من امس فيد لولهما معين لا شياع فيه بوجه ولم يستعملا
الا نكرتين وما هو نكرة معنى معرفة لفظا كاسامة هو في اللفظ
كحمزة وفي الشياع كاسد وما هو في استعمالهم على وجهين
كواحد امه وعبد بطنه فاكثر العرب هما عنده معرفة بالاضافة
وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو اللام
الجنسيه فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى نكرة وكذلك يوصف
بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان
الامر كذلك فاحسن ما يتبين به المعرفة ذكر اقسامها مستقصاة
ثم يقال وما سوي ذلك نكرة قال وذلك اجود من تمييزها بدخول
ال او رب لان من المعارف ما يدخل عليه ال كالفضل والعباس
ومن النكرات ما لا يدخل عليه ال ولا رب كاين ومتى وكيف وغريب
وديار انتهى وعلى هذه الطريقة مشي ايضا في العمدة وسبك المنظوم
قول الالفيه نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة هـ قال ابن هشام اورد عليه باعتبار لفظه انه
ابتدا بالنكرة بلا مسوغ وذكر قابلا مع انه خبر عن مؤنث واتى
بالحال من المضاف اليه وافرد الضمير في غيره مع عوده على
شيئين وباعتبار معناه انه لم يقيد القبول بحالة فيلزمه
كون الاعلام نكرات لانها تقبل ال في حالة التثنيه والجمع
لم يقيد التاثير بتاثير التعريف فيلزمه كون حارث
وعباس نكرتين لانهما يقبلان ال الدالة على لحظ معنى الصفة
ثم يرد على طرد تعريف النكرة بجود ومجوس فانهما
علمان مؤنثان بدليل منعهما من الصرف ثم قالوا اليهود

والمجوس وعلى عكسه وطرد تعريف المعرفه الحال والتمييز
واسم لا التبرئه ومجرور رُبّ وافعل من وامرءٌ وامراة
ومن وما الاستفهاميتان فانها كلها نكرات مع انها
لا تقبل ال المؤثر ولا تقع موقع ما يقبلها قال والجواب
ان مسوغ الابتدا ارادة الجنس نحو تمرة خير من جرادة
وتذكير قابل لانه صفة لاسم محذوف والمعني النكرة اسم
قابل لال وصحت الحال من المضاف اليه لكون المضاف
عاملا وافرد الضمير على المعنى كما تفرد الاشارة اذا
قلت وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو ان لهم ما في الارض
جميعا ومثله معه لافتدوا به اي بذلك قال ولا يصح الجواب
بان او تفرد بعدها الضمير لان ذلك في او التي للشك
ونحوها مما يكون الحكم فيه لاحد الامرين لا التي للتنويع لانها
بمنزلة الواو والقابل لال في التثنية والجمع نكرة لان العلم
لا يثنى ولا يجمع حتى ينكر والمراد تاثير التعريف لا مطلق
التاثير ولم يحتج الى التقييد به لانه المتبادر عند
الاطلاق الى المؤثر لكونه الغالب من حالها ولقرينة
التكلم في باب المعرفة والنكرة ويهود ومجوس يكونان
جمعين ليهودي ومجوسي كروم ورومي ويكونان علمين
على القبيلتين وامتحان قبول هذه الكلمة لال انما هو
في حال افرادها والحال وافعل من وما بينهما قابلة لال
في الافراد وانما يمتنع منه في ذلك التركيب الخاص واما
امرء وامراة وان يقبلان ال كما نص عليه ابو علي في التذكرة
الا انها في معنى مرء وامراة وهما يقبلان ال واما من

وما فان معناهما الاصلي انسان وشيء ثم ضمنا معنى الاستفهام
فيهما واقعتان موقع قولك اي انسان واي شيء والانسان والشيء
يقبلان ال قول الشذور وهو ما يقبل رب يرد عليه ضمير
الغائب فانه يقبل رب نحو ربه رجلا والاصح فيه انه معرفة
كما قال الجمهور خلافا للمصنف في الشرح قول الالفيه
كهم وذي وهند وابن والغلام والذي ع فيه امور الاول
اقتصر على الامثلة فاحسن منه صنع الكافيه والشذور
حيث صرحا بالمضمر والعلم والاشارة والموصول والمعرف
باللام وبالاضافه الثاني بقي عليه قسم شايع وهو المنادى
المقصود كرجل وقد ذكره في سائر كتبه واهمله الشذور
وذكره ابن الحاجب ايضا الثالث لم يبين مرتبتها في
التعريف وكذا الشذور وفي الكافيه الكبرى

فمضمر اعرفها ثم العلم واسم اشارة وموصول متم
وذو اداة ومنادًا عينا او ذو اضافة بها تبينا

الرابع اورد عليه انه ذكر الموصول بغير الصلة مع ان
تعريفه عنده انما هو بها فهو في ذلك كمن مثل المعرفه
بغلام ونحوه مجردا وقد نص على انه انما قال في الكافيه
وموصول متم تنبيها على انه لا يحكم عليه بالتعريف الا بعد
تمامه بصلته وقال ابن هشام الحق انه يجوز تسميته
كالذي معرفة لما يلزمه من الصله ولا يلزم من ذلك
صحة التمثيل للمعرفة بغلام لكونه صالحا للاستعمال
بدون ال قول الكافيه واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب
فيه امور الاول ان التعبير باعرف وان وقع في

عبارتهم فمتسامح فيه من حيث ان افعل التفضيل لا يبني من مادة
التعريف فلهذا قلت في كتابي جمع الجوامع فارفعها الثاني قال الشلبي
هذا الكلام مع قوله في العلم غير متناول غيره بوضع واحد
تناقض لان ما ذكره في حد العلم فصلا يقتضي انه اعرف المعارف
لان النوع اعرف من الجنس قال والحق التفصيل فالعلم
اعرف من جهة الوضع والمضمر اعرف من جهة الاستعمال الا
الوضع واختار ابو حيان ان العلم اعرف من المضمر مطلقا
الثالث لم يبين مراتب بقية المعارف والذي رجحه ابن
مالك في التسهيل ان ضمير المخاطب بعده العلم ثم ضمير
الغائب ثم الاشارة والمنادي كلاهما في مرتبة واحدة ثم
الموصول ثم ذو ال والمضاف الى واحد منها في رتبته
ونازعه ابو حيان فقال لا اعلم احدا ذهب الى التفصيل
في المضمر فجعل العلم بعد ضمير المخاطب وقبل الغائب
الا ابن مالك والذين ذكروا ان اعرف المعارف المضمر
قالوه على الاطلاق ثم يليه العلم والقول بان المضاف
في رتبة المضاف اليه ينقض القول بان اعرف المعارف
المضمر ويكون اعرفها شيئين المضمر والمضاف اليه
فليستثني المضاف اليه فانه في رتبة العلم وهذا ما صححه
ابن هشام في شرح الشذور ونسبه في شرح الالفية للمحققين
وجزم به في الجامع وذكر فيه ان المنادي من ذي الاداة
بناء على تعريفه بتقديرها وهو ظاهر صنع الكافية
الكبرى وفي مراتب المعارف خلاف طويل مبين في
جمع الجوامع وشرحه ويستثنى اسم الله تعالى فانه اعرف

المعارف بالاجماع قول الالفية فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير
فيه امور الاول ان المعروف في حده ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب كما في الكافية والشذور والجمل وسبك المنظوم
وعدل المصنف هنا وفي الكافية الكبرى الى ما قاله فادرج
الاولين في ذي الحضور اختصارا الثاني اورد على هذا الحد
او اخر انت واياي واياك واياه واخواتهن فانها لذي غيبة
او حضور مع ان الصحيح انها حروف وما قبلها هو المضمر
واجاب ابن هشام بانها موضوعة لمعنى الغيبة والحضور
لا لصاحب الغيبة والحضور وهو انما علق بذي الغيبة
والحضور لا بهما وهذا الايراد اورده الشلبي على عبارة الكافية
ايضا الثالث اورد عليه اسماء الاشارة لذي الحضور والاسماء
الظاهرة فانها لذي الغيبة واجيب بان الاشارة لم توضع
لحاضر وانما وضعت لمشار اليه ولزم من ذلك حضوره
من حيث ان المشار اليه يلزم ان يكون حاضرا فدلالتها
على حضور المسمى دلالة التزام واما الظاهر فوضعت
لمسماها المعين مطلقا لا بقيد كونه غائبا قاله ابن هشام
وابن الصائغ الرابع اورد عليه ما فيه ال الحضورية
نحو هذا الرجل وخرجت فاذا السبع ويا ايها الرجل
والساعة واجاب ابن الصائغ بان هذا شيء عرض لقرائن
لم توضع له الخامس الاولى فيما حصر بالحد ان لا يحد والمضمرات
كذلك كما سابينه فينبغي ان يقتصر على عدها ولا يشتغل
بحدها السادس بدا بباب المضمر قبل العلم هنا وكذا
في الكافية الكبرى والتسهيل وخالف في الجمل وسبك

المنظوم فبدا بباب العلم ثم باب المضمر وما هنا يناسب كون المضمر
اعرف من العلم وما فيهما يناسب عكسه قول الكافية او غائب
تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اراد بالحكم الصورة التي
يرجع فيها الضمير الى متاخر لفظا ورتبة وفيه ابهام فاوضح
منه ما في الشذور قول الشذور او متاخر مطلقا في نحو هو
الله احد وقالوا ما هي الا حياتنا ونعم رجلا زيد وربه رجلا
وقاما وقعد اخواك فيه امران الاول اشار بالامثلة الى
ضمير الشان والضمير المخبر عنه بمفسره مرفوع وباب نعم
والمجرور برب والمرفوع باول المتنازعين وبقي موضع
وهو المبدل منه المفسر نحو اللهم صل عليه الرءوف الرحيم
وهذا الموضع ذكره المصنف في الشرح ولم اقف في نسخ
المتن الثاني ما ذكره في الضمير المخبر عنه بمفسره تبع فيه
ابن مالك وهما تبعا الزمخشري فانه قال هذا ضمير لا يعلم
ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ما الحياة الا حياتنا
الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها
ويبينها قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ونازع فيه
ابو حيان فقال لم يذكر اصحابنا في الضمير الذي يفسره
ما بعده ولا يتوى بالضمير التاخير ان يكون مفسره الخبر
وانما هذا مفسره سياق الكلام ثم اطال في تقرير افساده وقد
بينته في حاشية المغني قول الكافية فالمنفصل المستقل
بنفسه والمتصل ما لم يكن مستقلا قال النيلي لو قال
المنفصل ما لم يتصل بكلمة قبله كجزء منها او المتصل ما اتصل
بعامله والمنفصل ليس كذلك لكان اسد مما ذكره فان اكثر

الضمائر

54

الضمائر المنفصلة لا تستقل بنفسها بل تحتاج الى الفاظ تبين
المراد وذلك نحو انت واياك واخواتهما فان الاسم من انت
هو الالف والنون والتا حرف خطاب وكذلك الاسم من
اياك وا والكاف حرف ولا ينطق بان واياك مفردين عن حرف
الخطاب فلم يستقل في التلفظ به بنفسه دون حرف الخطاب
المتصل قول الالفية وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا
فيه امران الاول قال ابن هشام عدل عن تفسير المتصل الذي
هو مشهور يعني الذي ذكره ابن الحاجب الى تفسيره فيه خفا
الثاني ما ذكره من انه لا يلي الا اختيارا ذكره ايضا في اكثر كتبه
وخالفه في باب الاستثنا من شرح التسهيل فذكر انه
يليها في الاختيار والصواب المذكور هنا وما ذكره هناك
في دعوى عدم الاضطرار من انه كان يمكن الشاعر ان يقول
ان لا يجاورنا الاك ديار رد بانه لو كان امكان التغيير
قادحا قادرا في دعوى الضرورة لم يبق في الدنيا
ضرورة اذ ما من شعر الا ويمكن تغييره قوله
كاليا والكاف من ابني اكرمك والياء والها من سليه ما ملك
قال ابن هشام لم يرتب الامثلة على ما جرى عليه اصطلاحهم
من البداءة بمثال المرفوع والختم بمثال المجرور بل
عكسها لضرورة الوزن قال ثم فيه حسن من جهة
فانه بدا بما للمتكلم ثم ما للمخاطب ثم ما للغائب وذلك
هو ترتيبها في درجات التعريف ثم انه ذكر من الضمائر
المتصلة يا المتكلم والمخاطبة والكاف والها والالف
والواو والنون وبقي عليه تا المخاطب لم يذكرها قول

الكافيه الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني
انا الي هن والثا لث ضربني الي ضربهن واني الي الهن والرابع
اياي الي اياهن والخامس غلامي ولي الي غلامهن ولهن
يوهم ان جميع الضمائر المشار اليها اصول حتى ان بعضهم
عدها لذلك ستين ضميرا وليس كذلك بل الاصل من ذلك
باتفاق التا والكاف والها ويا المتكلم وان ونحن وعلي
الاصح النون والواو والالف ونا واياو علي راي البصريين
هو وهي وعلي راي تومها وهما وهم وهن وانت فهذه
مجموع الضمائر باتفاق واختلاف والاصح في انت ان
الضمير ان فقط وهي انا التي للمتكلم زيد عليها التا حرف
خطاب متصرفه كالاسميه فتفتح في المذكر وتكسر في
المونث وتوصل بميم والف في المثنى وميم فقط في الجمع
المذكر وبنون في جمع المونث والاصح في انا التي للمتكلم
ان الضمير ان فقط والالف مزيد في الوقف لبيان الحركة
كها السكت هذا مذهب البصريين والاصح في هو وهما
وهم وهن ان الضمير هو الها فقط والحروف البواقي زوائد
هذا مذهب البصريين ووافقوا علي ان هو وهي اصلان
والكوفيون ذهبوا الي ان الضمير منهما ايضا الها فقط
والواو واليا زائدتان كالبواقي وعليه ابن كيسان والزجاج
وهو المختار والاصح في اياي واخواته ان الضمير ايا
فقط واللواحق له حروف تدل على الحال فترجع الضمائر
علي الراجح الي اثني عشر ضميرا وقال ابن هشام في عدهم
الضمائر علي هذه الكيفيه تكرار وتجوز لانهم عدوا اياء

المتكلم

المتكلم مرتين وامثلة الكاف والها مرتين وعدوا انا ثلاث
مرات ولو صح ذلك لصح ان يعد لكل شخص ثلاثة اسما حسب
مواقعها من الاعراب وعدوا الضمير في ضرب وضربت
وهما من المستتر وهو قسيم للمتصل والمنفصل علي ما ذكر
عبد القاهر وهو الحق لا قسيم من المتصل لان الاتصال
والانفصال من عوارض الالفاظ وغاير وا بينهما
لاختلاف تقديرهما لان احدهما يقدر بهو والاخر بهي
فهلا عدوا الضمير في اضرب وتضرب واضرب فانها
مغايرة لهذين الضميرين في التقدير فلاهم اقتصروا
علي عدد الضمائر البارزه ولا استوفوا عدد الضمائر
المستترة قول الالفيه ولفظ ما جر كلفظ ما نصب ثم
هو خاص بالضمائر المنفصله قال ابن هشام واكتفى بدلالة
السياق وانه بعد هذا يتكلم علي الضمائر المنفصله
وقال ابن الصائغ ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما جر
لانه قصد من اول وهلة ان ينبه علي ان كلامه في
المتصل اذ المجرور من خصائصه فان قلت كلامه انما
هو في المتصل ولم يشرع في الكلام علي المنفصل قبل
قوله وكل مضمر له البنا يجب ثم يعم النوعين انتهى قوله
للرفع والنصب وجر نا صلح ثم قال بعضهم لا يختص ذلك
بكلمة نا مثل اليا وهم كذلك لانك تقول قومي واكرمني
غلامي وهم فعلوا وانهم ولهم مال قال ابن هشام وليس
بسديد لان يا المخاطبة غير يا المتكلم والمنفصل غير
المتصل قال وعطفه النكرة وهو جر على المعرفه وعكس

ذلك في قوله بعد والف والواو وكلاهما جائز والاحسن خلافه
ومن ثم قال الفارسي في قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم
النبيين ان الاحسن جعل خاتم اسم فاعل بمعنى الماضي لان
حكم المعطوف ان يشاكل المعطوف عليه قوله
والف والواو والنون لما غاب وغيره قال ابن هشام كان
الاحسن ان يقول للغائب والمخاطب لان قوله وغيره يشمله
والمتكلم وهي لا تكون للمتكلم قال المكودي وكان يمكنه ان
يقول لما غاب وخوطب قوله
ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر
فيه امور الاول مراده ما يجب استتاره لا ما يستتر جوازا
ولم يصرح بذلك اكتفاء بالامثلة وعبارة سبك المنظوم فمنه
واجب الخفا وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون وامر
المخاطب ومضارعه ومنه جائز الخفا وهو المرفوع بفعل
الغائب والغائبة وبالصفات والظروف المضمنة استقرارا
وخلط ابن الحاجب النوعين من غير تمييز فقال يستتر
في الماضي للغائب والغائبة وفي المضارع المتكلم مطلقا
والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا الثاني
بقي مما يجب استتاره مرفوع اسم فعل الامر كصه ونزال
ذكره في التسهيل واسم فعل المضارع كاوه واف ذكره ابو حيان
في شرحه وابن هشام ومرفوع افعال الاستثنا الخمسة ذكره
في باب الاستثنا من التسهيل وابن هشام هنا وضم اليها
مرفوع فعل التعجب وافعل التفضيل وزاد ابن قاسم
مرفوع المصدر الواقع بدلا من فعله في الامر نحو ضربا

زيدا

56

زيدا وزاد ابن الصائغ مرفوع الظرف في الاغراقا وقد
يوخذ هذا واسم الفاعل بنوعه من قوله في الالفية هنالك
وما لما ينوب عنه من عمل لها الثالث شرط فعل الامر
والمضارع المبدوء بالتاء ان يكونا لمفرد مذكر والا فيبرز الضمير
نحو قوما وقوموا وقومي ويقومان وتقومون وتقومين وتقمن
ويقوم هند ذكره ابن هشام في تعليقه ومشى عليه في الجامع
الرابع قال ابن هشام يجوز ان يوتى في مسائل وجوب الاستتار
بضمائر ملفوظ بها مطابقة في المعنى للضمائر المستترة قصدا
للتاكيد نحو اسكن انت وزوجك الجنة لا نخلفه نحن ولا انت
وقد نبه عليه ابن مالك ايضا في العمدة الخامس قال في
التوضيح تقسيم المستتر الى واجب الاستتار وجائزه ذكره
ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر اذ الاستتار في نحو
زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية واما زيد
قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر والتحقيق ان يقال
ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم والى
ما يرفعه وغيره كقام وقال ابن الصائغ تفسيرهم الواجب
الاستتار بما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير بارز الا وهو موكد
يدفع النظر السادس قال ابن الصائغ هل المستتر قسم
من المتصل فينقسم لبارز ومستتر او قسيمه الثاني
ظاهر كلام المصنف في التسهيل وعليه كلام ولده في شرحه
وهو ظاهر كلام الجرجاني والاول عول عليه شيخنا في شرحه
وابن عمرون انتهى وقال ابن هشام المستتر قسم للمتصل
والمنفصل على ما ذكر عبد القاهر وهو الحق لا قسم من المتصل

لان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ وقد مشى على ذلك
في الجامع السابع قال ابن الخشاب هذا الضرب هو المستحق للقب
الضمير في الاصل ثم حملت البواقي عليه ويرد على الكافيه الصفة
اذا جرت على غير من هي له يبرز معها الضمير ولا يستتر
فيها وذلك وارد على قوله مطلقا قال النيلي والجواب ان الكلام
في المتصل والبارز في الصورة المذكورة ضمير منفصل
قوله وارتفاعه قيل ليس بجيد لان الضمير مبني قال
ابن الصائغ وهذا كان ينبغي ايراده عند قوله ولفظا او
ولكن هذا على سبيل التجوز باعتبار نسبة ما للوضع للفظ
قوله انا هو وانت والفروع لا تشتبه يوهم ان الثلاثه
اصول وليس كذلك كما تقدم فان الاصح في انت ان الضمير
أن فقط وكذا في انا الالف زائدة وهو اصل عند البصريين
والها فقط على مقابله قال ابن هشام وفيه حذف العاطف
وهو ضرورة قوله اياي والتفريع ليس مشكلا لانه يوهم
ان الضمير مجموع اياي والصحيح انه ايا فقط قال ابن هشام
ثم انه غير واف بالمراد لان اياي انما يتفرع عنه ايانا واما
بقية الالفاظ ففروع عن اياك واياه لا عن اياي فلم تدخل
تحت كلامه بنص ولا اشاره قول الكافيه وذلك بالتقدم
على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل
معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه
صفة جرت على غير من هي له ذكر ستة مواضع وبقي
ستة اخرى ان يحصر بالا او بانما او يرفع بمصدر مضاف
الى المنصوب او يقع بعد واو المصاحبه او بعد اللام

العارفه وبقي مسائل اخرى في اجتماع الضميرين يأتي ذكرها
قول الالفيه وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في
قال ابن هشام قد يوهم التساوي مع ان الوصل ارجح ولم يذكر
سيبويه سواه فاحسن من ذلك قوله في الكافيه الكبرى ونحوها
سلنيه صل وقد فصل فانه امر اولا بالوصل جزما ثم ذكر
الفصل بصيغة الخبر ثانيا بالفعل للمفعول قلت مع كونه
اوجز واخص من لفظ الالفيه وهذا ايضا وارد على قول
ابن الحاجب واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
فان كان اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني الا انه
يزيد على الالفيه حسنا من حيث تصريحه بضابط المسئله
والذي في الالفيه اقتصار على المثال ومن حيث شموله
للمنصوب والمجرور ثم قال ابن هشام وهذا البيت مخصص
لعموم قوله لا يجيء المنفصل البيت ومن عده مناقضا له فقد
اخطا قول الالفيه في كنته الخلف انتماه فيه امور الاول
قال ابن الصائغ هل من شرطه تقدم ضمير او لا عبارة شرح
الكافيه تدل على الاول وشرح ابن المصنف تدل على الثاني
الثاني قال ابن هشام كان الاصل ان يذكر كنته مع سلنيه
عندما ذكر جواز الوجهين ثم يفرد كنته بالذكر لاجل الخلاف
في المختار ولكنه اكتفى بما يعلم من ان الخلاف في الاختيار
انما يكون بعد الاتفاق على جواز الوجهين الثالث ما رجحه
هنا من اختيار الاتصال في كنته وخلتنيه رجحه ايضا في الكافيه
وخالف في التسهيل فرجح في خلتنيه الانفصال وفرق بينه
وبين كنته بانه حجزه عن الفعل منصوب اخر بخلاف كنته

فانه لم يجز عنه الا مرفوع فكان شبيها بضربته فرجح فيه الاتصال
الرابع هل تختص المسئلة بلفظ كان او تشمل سائر اخواتها
المصرح به في شرح الكافيه الثاني فانه قال او مرفوع بكان او
احدى اخواتها وتبعه شراح الالفيه وكذا قول ابن الحاجب
والمختار في خبر باب كان الانفصال لكن الذي جزم به ابو حيان
في شرح التسهيل نقلا عن البديع والعرب ان ذلك خاص
بكان وان الفصل متعين في اخواتها من غير جواز الوصل
وان قولهم ليسني او ليسك شاذ الخامس قال ابن هشام
يتقيد ذلك في لا يكون وليس بان لا يكونا للاستثنا
فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الا وقد نص على هذا
القيد في الجامع السادس يعني مسائل يجوز فيها الوصل
والفصل وهي ان تقع منصوبا بمصدر مضاف الي
ضمير قبله هو فاعل او مفعول او باسم فاعل مضاف
الي ضمير هو مفعول اول نحو زيد عجبت من ضربيه
وضربي اياه ومن ضربكه وضربك اياه والدرهم زيد
معطيكه ومعطيك اياه والفصل في الثلاث ارجح بلا
خلاف وكذا خلف المفعول الثاني من باب اعطي في
الاخبار بالذي نحو الذي اعطيته درهما زيد ادرهم
والذي اعطيت زيدا اياه درهم والوصل فيه ارجح
عند ابن مالك والمازني والفصل ارجح عند غيرهما
قول الكافيه والاضمر منفصل يرد عليه انه قد يجوز (ا)
الوصل في حال اتحادهما في الغيبة وقد ذكر في الالفيه
بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا ولكنه مشروط (ا)

باختلاف

باختلاف الضميرين كان يكون احدهما مثنى والاخر مفرد او مذكر
او مونثا وكذا قال في الكافية الكبرى مع اختلاف ما وذكر ابن
الناظم وابن هشام انه اشار الي ذلك بتنكير وصلا اي نوعا
خاصا من الوصل ووكل تفصيل ذلك النوع للتوقف
قول الكافيه ونون الوقايه مع اليا لازمة في الماضي
قال الشلي يعني عليه الامر وكان عليه ان يقول مع ياء
المتكلم لانها لا تكون مع يا المخاطبة وان تقيد الماضي بقوله
عريا عن نون جماعة المونث كما قيد في المضارع بقوله عريا
عن نون الاعراب نحو فليتني فان قيل الحذف في مثله شاذ
قلنا وكذا في من وعن ومع ذلك فقد قيد اثبات النون
فيهما بحال الاختيار انتهى قول الالفيه وقبل يا النفس مع الفعل
فيه امور الاول قال ابن هشام قوله يا النفس عبارة غير موضحة
للمقصود لان النفس لا تختص بالمتكلم وهو المقصود ليخرج
يا المخاطبه الثاني قيل كان عليه ان يستثني من الفعل الامثلة
الخمسة يعني كما استثناه ابن الحاجب قال ابن هشام والجواب
ان مذهبه في نحو تامروني ان المحذوف نون الرفع لا نون
الوقايه الثالث قال ابن هشام يرد عليه ان اسم الفعل ايضا
يلزم معه النون كالفعل كما ذكر في التسهيل قلت لكن عبارته
في سبك المنظوم تشعر بقلة لحوقها فانه قال وربما لحقت
اسم الفعل اختيارا او اسم الفاعل اضطرارا الرابع اطلق
الفعل فشمل المنصرف والجامد خصوصا مع قوله
وليسي قد نظم وعبارة شرح الكافيه فان كان ناصبها
فعلا متصرفا وجب فصلها منه بنون الوقايه قال ابن هشام

وظاهره ان ليسي لا يختص بالشعر ويشهد له ما ثبت في الانصاف
لابن الانباري من ان بعض العرب قيل له ان فلانا يتهددك
فقال عليه رجلا ليسي فاتى بالياء من غير نون الوقايه وفي شرح
ابن الصايغ لا نسلم القياس على ليسي كما ادعاه بعضهم ولو سلم فلبس
في اللفظ انه مخصوص بالنظم قوله وليتي ندرا هو راي
الناظم تبعا للفرا وراي سيبويه انه ضرورة ووافقه الناظم
في سبك المنظوم قوله ومع لعل اعكس قيل ايضا ان الاسقاط
معها ضرورة وقيل انه كثير لا نادر وقال ابن الصايغ لكن لعلي
اكثر من لعلني وهذا ايضا وارد على قول الكافيه وعكسها لعل
وفي الكافيه الكبرى ومن لعلني ليتي اقل قول الالفيه والكافيه
وكن مخيرا في الباقيات ذهب بعضهم الى ان الحذف فيها
اجود من الاثبات قول الالفيه واضطرارا خففا مني وعني
قال ابن الصايغ في كلام الجزولي ما يفهم انه لغه وهو مخالف
قول ابن الحاجب وتختار في البيت ومني وعني وقد وقط
فان التجريد مع قد وقط ضرورة قوله وفي لدني لدني قل
الراجح فيها تساوي الامرين وقد جزم به ابن الحاجب بل زاد
ابن عصفور فجعل الحذف فيها اجود من الاثبات حملا لها
على لد المحذوفة النون فانها لا تلحقها بحال قول الالفيه
والكافيه وقد وقط مرادهما الاسميتان اللتان بمعنى
حسب لا اسما الفعل فانهما يلزمان النون ولا يجردان البته
ولا قد الحرفيه وقط الظرفيه فانهما لا يتصلان بها البته
قول الكافيه صيغة مرفوع ظاهره انه حرف وليس بضمير
وهو راي الاكثرين لكن مذهب سيبويه والخليل وطايفه

انه

انه اسم ضمير قوله مطابق للمبتداء هو مذهب الجمهور وخالف
ابن مالك فاجاز عدم مطابقته فيقع بلفظ الغيبه بعد حاضر
قائم مقام مضاف نحو وكائن بالابطح من صديق ﻪ يراني لو اصبت هو المصابا
قوله ليفصل من كونه نعتا وخبرا فيه امران الاول عبر بعضهم
بقوله ليفصل بين الخبر والتابع وهو احسن لانه قد يفصل
حيث لا يصلح النعت نحو كنت انت القائم اذ الضمير لا ينعت
الثاني ظاهره انه لا فايدة له الا ذلك وليس كذلك بل يفيد
ايضا التاكيد والاختصاص وقد ذكرهما ابن هشام في
الجامع قوله وشرطه ان يكون الخبر معرفة وشرطه ايضا
ان يكون ما قبله معرفة قال في المتوسط وانما سكت عنه
للعلم به لان الخبر لا يكون معرفة الا والمبتدا معرفة قوله
او افعل من قال في المتوسط لو قال او مشابها له لكان
اصوب ليشمل نحو ضارب زيد الان او غدا ومثلك وغيرك
من الاسما المضافه التي لا تفيد تعريفا وعبارة ابن مالك في
كافيته او شبهه كافعل التفضيل او مثل مضاف فاقتف
الذي اقتفوا قوله ضمير الشان اختار ابو حيان تبعا لابن
الطراوه انه حرف لا اسم وقد بينت وجهه في حاشية المغني
قوله مفسر بالجملة بعده شرطها ان يكون خبريه فلا يفسر
بانشائيه ولا بطلبيه وان لم يصرح بخبريتها تنبيه لم
يشترط المصنف فيه المطابقه كما شرطها في ضمير الفصل
لانه لازم الافراد الا انه يطابق في التانيث قوله وحذفه
منصوبا ضعيف استثنى منه ابن مالك باب ان اذا لم
تخفف فقال في الكافيه في باب ان اسما كثيرا يحذف كان

من تجهيل بيسئل من تعرف وقال في شرحها يجوز حذفه مع
ان واخواتها ولا يختص ذلك بالضرورة تنبيه خلت الالفيه
من ذكر ضميري الشان والفصل واحكامهما باب العلم
قول الالفيه اسم يعين المسمى مطلقا علمه اه قيل هذا التعريف خاص
بعلم الشخص غير شامل لعلم الجنس وعليه مشى ابن الصائغ ولذا
قال في الشذور وهو شخصي ان عين مسماه مطلقا كزيد وجنسي
ان دل بذاته على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر اخرى كاسامه
وقال ابن قاسم التحقيق ان العلم الجنسي ليس كاسم الجنس في
المعنى بل هو معين لمسماه والتعريف صادق عليه وسياتي بيان
هذا وقال الرضي في قول الكافيه العلم ما وضع لشئ بعينه
غير متناول غيره بوضع واحد لا يخرج علم الجنس عن هذا الحد
لانه وضع للحقيقة الذهنيه المتعلقة وهي متحده فهو غير
متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد
الخارجيه نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة
الحقيقة الذهنيه لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزئياته
الخارجيه فلفظ اسد موضوع حقيقة لكل فرد من افراد
الجنس على وجه التشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنيه
فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة بل المجاز انتهى
ولم يتعرض في الكافية لشئ من احكام العلم سوى هذا
الحد فقط قول الالفيه وخرنقا اه قال ابن هشام هي الخرنق
بنت هفان كذا ابتهم يدخلون ال على اسمها فان لم يثبت فيها
ولا في غيرها علم هو خرنق بدون ال فمكان صوابه والخرنق
وحينئذ بجره لانصرافه قوله وكنيه اه لم يبين ضابطها

وهي

وهي ما صدرت باب او ام زاد الرضي او ابن او بنت وسبقه
الى ذلك الامام فخر الدين قوله واخرن ذا ان سواه صحبا
فيه امور الاول قال ابن عقيل ظاهر كلامه انه يجب تاخير اللقب اذا
صحب سواه ويدخل تحت سواه الاسم ~~ويدخل سواه الاسم~~ والكنيه
وهو انما يجب تاخيره مع الاسم فاما مع الكنيه فانت بالخيار بين
تقديمه عليها وعكسه قال ويوجد في بعض النسخ وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا
وهو احسن لسلامته من ذلك ولو قال واخرن ذا ان سواها
صحبا لم يرد عليه شئ ايضا لان سوى الكنيه الاسم انتهى لكن
ابقى ابن قاسم كلام الالفيه على عمومه فقال في شرح البيت
اي اذا اجتمع اللقب مع غيره اخر اللقب وقدم الاسم او
الكنيه ثم قال وفي بعض نسخ الالفيه وذا اجعل اخرا اذا
اسما صحبا وفيه اخلال ببيان حاله مع الكنيه ورجحها بعضهم
انتهى والذي في التسهيل وشرحه الاقتصار على تاخيره عن
الاسم وكذا في الكافية الكبرى حيث قال والاسم قدم ان يلاقي اللقبا
ولم يتعرض في شرحها لغير الاسم وكذا ابن قاسم في شرح
التسهيل لكن مقتضى تعليل ابن قاسم وجوب تاخير اللقب بانه
في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطه وقفه فلو
قدم توهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون
بتاخيره جريان ذلك في الكنيه ايضا وفي شرح الكافيه للرضي
اذا قصد الجمع بين الاسم واللقب اتى بالاسم اولا ثم باللقب
لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو
اتى به اولا لاغنى عن الاسم ولم يذكر ابن هشام في الشذور
ايضا سوى تاخيره عن الاسم وكذا في القطر والجامع لكن في

بعض نعا ليقه علي الالفيه ومن خطه نقلت ما نصه يوخر اللقب
عن الاسم والكنيه لان اللقب موضوع للذات من حيث ممدوحة
ام مذمومة تحقيقا او تفاولا والاسم اتى به لمجرد الذات فكان
الاجدر بالتقدم ما يخص الذات والكنيه كذلك لانها توضع
لتعريف الذات وايضا فالاسم والكنيه يتقدمان وضعا
واللقب يتاخر فناسب ترتيبه فى اللفظ كترتيبهما فى الوجود
ثم ذكر النسخة التى اشير اليها وقال ان النسخة المشهورة اولي
لان فى هذه ايهاما واخلالا الثاني نص ابن الانبارى علي
ان اللقب اذا كان اشهر من الاسم يبتدا به قبل الاسم كما فى قوله
تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى
فانه يقع على عدد كثير قال ولذلك تقدم القاب الخلفا لانها
اشهر من اسمايهم ففي هذا تخصيص لاطلاق وجوب اخير
اللقب وقد صرح لما علل به الرضى الثالث قال ابن الصايغ
لم يتعرض ابن مالك لاجتماع الاسم والكنيه فيفهم جواز
تقديم كل ~~كل~~ وتاخيره قال والاولى تقديم غير الاشهر
وقال ابن هشام فى تعليقه لا اعلم لهم نصا فى الكنيه مع الاسم
والظاهر من سكوتهم جواز الامرين لانهما متكافيان قول
الالفيه وان يكونا مفردين فاضف حتما البيت فيه امران
الاول هذا مذهب جمهور البصريين وذهب بعضهم والكوفيون
الي جواز الاتباع ايضا بدلا او عطف بيان والقطع الى النصب
باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا وهذا ما رجحه المصنف
فى سائر كتبه الكافيه والتسهيل وشرحهما وابن هشام فى الجامع
وجزم به فى الشذور واعتذر الناظم فى شرح التسهيل عن سيبويه

في كونه

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

فى كونه لم يذكر غير الاضافه بانها على خلاف الاصل فبين استعما
العرب لها اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما
علي الاصل الثاني قال ابو حيان وابن قاسم جواز الاضافه مقيد
بعدم المانع فان كان فى الاسم مانع منها لم تضف نحو الحارث
كرز قول الشذور فى المسئلة او تابعا اردا فى الجامع او مقطوعا
ولا بد منه قول الشذور والالفيه والعبارة لها والا اتبع الذي ردف
يجوز فيه القطع ايضا كما نبها عليه فى التسهيل والجامع قال ابن
الصايغ ويجاب بانه اذا قطع فبتقدير هو واعنى فلم يردف
الا المحذوف ولم يردف الاول قال ويجوز ان يكون معنى قوله
اتبع اي اجعله تابعا وقد استقر فى التابع جواز القطع
كما سياتى قول الالفيه ومنه منقول كفضل واسد م وذو ارتجال
ليس فى كلامه تصريح بانحصاره فى القسمين ولا بعدم ذلك
وبالاول صرح الناظم فى التسهيل والكافيه وابن هشام
فى الجامع وبالثاني صرح ابو حيان فقال فى شرح التسهيل
تقسيم العلم الي قسمين منقول ومرتجل بالنظر الى الاكثر
والا فا الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل قوله واد د
نازعه ابن هشام فقال انه ليس بمرتجل بل منقول من جمع
أُدَّة وهي فعلة من الود كغرفة وقرب ثم ابدلت الهمزة
واوا لانضمامها كما فى اخوة واقتت ونازعه ايضا فى مذحج
الذي مثل به فى الكافيه فقال انه منقول من المدحج اسما
للجبل الصغير نقله ابن سيده قوله وجملة الي اخره قيل
مقتضى كلامه انحصار المركب فى الانواع الثلاثة وان
ما عداها مفردة وقد صرح بذلك فى التسهيل حيث قال

وما عدا من اضافة واسناد ومزج مفرد ومما لم يعد مركب وليس
الامر كما قال لانه يرد عليه اشياء كثيرة من المركب نحو ما تركب من حرفين
كانما او حرف واسم كيا زيد او حرف وفعل كقد قام قال ابن قاسم
وعن هذا جوابان احدهما انه انما تعرض لذكر ما ورد عن العرب
من المركب واما تركيب الحرفين فلم يرد عن العرب التسمية
به والثاني ان تركيب الحرفين وما ذكر معه مشبه بتركيب الاسناد
لان هذا ملحق به قوله ذا ان يغير وبه تم اعرابه فيه امور الاول
قيل لم يبين كيف يعرب واعرابه اعراب ما لا ينصرف واجيب
بانه بينه في بابه الثاني لا يتحتم فيه الاعراب المذكور بل يجوز
فيه البنا كخمسة عشر واضافة صدره الى عجزه الثالث قيل
يوخذ بنا ما تم بويه من مفهوم الشرط واما الجملة فليس في كلامه
تصريح ببنائها وان اخذ من ذا فمفهوم لقب وهو غير
معتبر واجاب ابن الصايغ بانه مفهوم صفة لا لقب فان
قوله ذا في قوة هذا المشار اليه للتقريب بجرب لا غير في
حالة مشروطة بكذا قال على ان العلم الجملة لا يوصف باعراب
ولا بنا بل هو يحكي قوله ووضعوا لبعض الاجناس علما كعلم الاشخاص لفظا وهو عم
اي معنى يوافقه ما ذكر في الشرح التسهيل ان اسامة ونحوه
نكرة معنى معرفة لفظا وانه في الشياع كاسد وقال ابن قاسم
تفرقة الواضع بين اسامة واسد في الاحكام اللفظية توذن
بفرق من جهة المعنى ومما قيل في ذلك ان اسد وضع ليدل
على شخص معين وذلك الشخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال
فوضع على الشياع في جملتها ووضع اسامة لا بالنظر الى
شخص بل بمعنى الاسدية المعقولة التي لا يمكن ان توجد

خارج

62

خارج الذهن بل هي موجودة في النفس ولا يمكن ان يوجد منها اثنان
اصلا في الذهن ثم صار اسامة يقع على الاشخاص لوجود ما هو
ذلك المعنى المفرد الكلي على الاشخاص والتحقيق في ذلك ان نقول
اسم جنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي فاسد موضوع
للحقيقة من غير اعتبار قيد معها اصلا وعلم الجنس كاسامة موضوع
للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع التشخص لها مع قطع
النظر عن افرادها ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية
وبيان ذلك ان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة
الى افرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة
فاذا استحضر الواضع صورة الاسد ليضع لها فتلك الصورة
الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة الى مطلق صورة الاسد فان
هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في
زمان آخر وفي ذهن آخر والجميع مشترك في مطلق صورة
الاسد فان وضع لها من حيث خصوصها فهو علم جنس او من
جهة عمومها فهو اسم جنس في كلام سيبويه ايماء الى هذا الفرق
انتهى وقال ابن الصايغ ظاهر كلام المصنف في شرح التسهيل
انه واسم الجنس سواء في المعنى وهو وعلم الشخص سوا في
اللفظ وكذا شيخه ابن يعيش وجماعة فهو في التعريف نظير
المعرف باللام الجنسية والذي تلقيته عن شيخنا العلامة
علاء الدين القونوي ان بين علم الجنس واسم الجنس فرقا
وان موضوع علم الجنس الماهية والحقيقة الذهنية باعتبار
تشخصها في الذهن وموضوع اسم الجنس الماهية مطلقا والماهية
المطلقة باعتبار تشخصها الذهني اخص من الماهية المطلقة

لاعتبار ذلك واما علم الشخص فموضوع للماهية المشخصة في الذهن
وفي الخارج فالشخص الذهني يجمع بين العلمين ويخرج اسم الجنس المنكر
والتشخص الخارجي يفرق بين العلمين ونظير علم الجنس المعرف بلام
بلام الحقيقة ونظير علم الشخص المعرف بلام ~~الحقيقة ونظير~~ علم العهد
وقال ابن فلاح الفرق بين اسامة واسد ان اسدا موضوع لكل فرد
من افراد النوع علي سبيل البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع
واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واطلق علي الواحد
الخارج لوجود الحقيقة ويلزم من ذلك التعدد في الخارج
فالتعدد فيه ضمنا لا قصدا

باب الاشارة

اخره في الكافية الكبرى والتسهيل عن باب الموصول والصواب
ما هنا لانه مقدم عليه في الرتبة قول الكافية اسما الاشارة ما وضع
لمشار اليه فيه امران الاول قال ابن قاسم في شرح التسهيل اسم الاشارة
محصور بالعد فهو مستغن عن الحد فترد الالفية والشذور
له اجود الثاني قال النيلي هذا التعريف انما يصح عند من
يعرف الاشارة ويعرف المشار اليه لغة ويجهل الاسما التي
هي الالفاظ الموضوعة للاشارة في اصطلاح هذا الفن
قال في المتوسط عرف اسما الاشارة الاصطلاحية بالمشار
اليه اللغوي المعلوم فلا يلزم تعريف الشيء تعريفا دوريا
او بما هو اخفى او بما هو مثله قوله وهي خمسة ذا للمذكر
وللمونث تا وتي وته وذه ليس كما ذكر من الحصر بل هي
احدي عشر الخمسة المذكورة وذي وذه بكسر الها وذهي
وتهي بالاشباع وذات مبنية علي الضم ذكر الجميع في التسهيل
والكافية الكبري والجامع واقتصر في الالفية علي ذي وذه

وتي

وتي وتا وفي الشذور علي ذي وتي قول الالفية بذي وذه تي تا علي الانثى اقتصر
احسن منه قول الكافية الكبرى ذي ذات تي تا ذه علي الانثى
قصر لانه زاد فيه ذكر ذات فكانت المختصرة منها احق بالايجاز
والجمع قولهم تي قال ابن هشام في حواشيه ان قيل ذكر ابن يسعون
انه لا يستعمل تي الا بها او بكاف قلت ذاك الذي يستعمل مشارا
به واما هذه فانها علم علي تلك قول الالفية وذان تان للمثنى المرتفع
هو اختيار ان صيغ التثنية في اسما الاشارة والموصولات
معربة ومذهب المحققين كالفارسي ان ذان وتان وذين
وتين ليست تثنية حقيقة بل هي الفاظ وضعت للمثنى
واستدل الفارسي علي ذلك في التذكرة بان التثنية تستلزم
تقدير التنكير الا ترى ان العلم اذا ثني قدر تنكيره واسم
الاشارة لازم للتعريف لا يقبل التنكير قولهم والعبارة للكافية
ولجمعهما اولاه قال ابن الناظم واكثر ما يستعمل في من يعقل
قولهم والعبارة لها ممدودا او مقصورا زاد في الالفية
والمد اولي وهو الفصيح قال ابن يعيش في شرح المفصل
المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسما المتمكنة
اذ الافعال والحروف لا يقال فيهما ممدود ولا مقصور
وكذلك الاسما المتمكنة نحو ما واذ لا يقال فيهما مقصور
لعدم التمكن وشبهه للحرف فاما قولهم في هولا وهولا
ممدود ومقصور فتسمح في العبارة كانه لما تقابل اللفظان
فيهما قالوا مقصور وممدود مع ما في اسما الاشارة من
شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها
انتهى قول الكافية ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك

للبعيد هو مذهب الجمهور من انقسام المشار اليه الى ثلاث
مراتب واختار ابن مالك القول الثاني وهو انحصاره في مرتبتين
قربي وبعدي وبه جزم في الالفيه والكافيه وقال في شرح
التسهيل انه الصحيح الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه
الصفار لسيبويه ومشى عليه في الشذور والجامع والقطر
ونقل الفرا ان ذلك لغة الحجاز وذلك لغة تميم واعتمد على هذا
النقل في الكافيه فقال واللام قيل للحجاز بين زد له وترك ذاك عن تميم اعتمد
ووافق الجمهور في سبك المنظوم بل ذكر فيه ما يوخذ منه
ان المراتب اربعة فانه قال وللمونثه تي وتا وذه ثم تيك
ثم تلك ثم تالك فعطف تالك بثم على تلك التي هي الثالثه
ولو اراد ذلك لعين قولهم ان الكاف تلحق اسم الاشارة هو
خاص من الفاظ المونث بتي وتا وذي وقد نص عليه في
الجامع الا انه اسقط ذي تبعا للتعليب فانه منع من الحاق
الكاف بها ايضا قول الالفيه والشذور بالكاف حرفا
زاد في الكافية الكبرى مثله اذ الاسما تلحق وفي التسهيل بين
احوال المخاطب كما يبينها اذا كان اسما وقد اوضح ذلك
ابن الحاجب بالتصريف قول الالفيه واللام ان قدمت ها ممتنعه
تمتنع اللام ايضا في المثنى وفي الجمع في لغة من مده وقد استثناهما
في الشذور والكافيه وزاد في الكافيه ان البعيد في المثنى
يعرف بالتشديد وفي الجمع بالاولك فقال وذانك مشددين
واولالك مثل ذلك وقد قدح ابن مالك في كون التشديد
التشديد يدل على البعيد بوجوده حيث لا كاف
ثم ظاهر كلام ابن الحاجب ان اولئك للمتوسط وهو
احد

احد القولين وبه جزم ابن مالك في سبك المنظوم وقيل
انه للبعيد كاولالك وان للمتوسط اولاك ويرد عليه
ان البصريين لا يسندون ذينك وتينك فلا يعلم من
كلامه ما للبعيد فيهما وقد نصوا على انه يعلم بزيادة ياء
بدلا من التشديد فيقال ذيننك وتيننك وتكون في
حال الالف ايضا الا انه معها جائز ومع اليا لازم قولهم والعا
للكافيه ولحقها حرف التنبيه ثم فيه امور الاول في حرف
التثنيه ايهام فقول الشذور ها التنبيه اصرح الثاني
نبه في التسهيل والكافيه الكبرى والجامع على ان لحوقها
للمجرد كثير وللمقرون بالكاف قليل الثالث استثنى
ابن مالك في شرح التسهيل المثنى والجمع المقرون بالكاف
فقال ان ها التنبيه لا تصحبه فلا يقال هاذانك ولا
هاولئك قال لان واحده ذاك او ذلك فحمل على ذلك
مثناه وجمعه لانهما فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه
لتساويهما لفظا ومعنى قاله ابو حيان وهذا بناء على ما اختاره
من انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد السماع بخلاف
ما قاله في قوله من هؤليائكن الضال والسمر وهو
تصغير هؤلائكن قول الالفيه وبهنا او ههنا الى اخره فيه امور
الاول انه ظاهر في اختصاص هذه الالفاظ بالمكان
وبه صرح في الكافيه الكبرى فقال وبالمكان اخصص
هنا الى اخره وذكر في نكته على الحاجبيه والتسهيل
ان هناك وهنالك وهنا بالتشديد قد يشار بها الى الزمان
كقوله تعالى هنالك تبلوا كل نفس ما اسلفت وقول

الشاعر واذا الامور تعاظمت وتشابهت ٭ فهناك يعترفون اين المفزع
وقوله حنّت نوار ولات هنّا حنّت ٭ وقال ابن هشام فى الجامع
وقد يستعار هنالك وهنا للزمان الثاني نص على دخولها
فى هنا دون ما بعدها هو كذلك فى ثم وليس كذلك فى هنا
المشدده فانها تلحقها صرح فى الثالث نص ايضا
على دخول الكاف فى هنا دون ما بعدها وهو صحيح فى ثم
غير صحيح فى هنا وهنّا فانها تلحقهما كما صرح به فى التسهيل
الرابع قوله وبه الكاف صلا ظاهره مساو انه لذا فى
تصرف كافيه وليس كذلك كما صرح به ابو حيان وغيره
بل يلزم حالة واحده وفى الجامع لابن هشام والتزم فى
كانهن الفتح والافراد

باب الموصول

قوله الكافيه الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد فيه
امور الاول قال ابن قاسم فى شرح الالفيه الموصول محصور
بالعد فهو مستغن عن الحد ولذا تركه فى الالفيه والكافيه
الكبرى لكن حده فى التسهيل وتركه ابن هشام فى الجامع والقطر
وحده فى الشذور الثاني قال النيلي هذا التعريف انما يصلح
لمن يعرف الموصول والصله لغه ولا يعلم ما يطلق ذلك عليه
فى اصطلاح النحو الثالث قال النيلي هذا الحد يبطل بمن
الموصوفه فانها لا تتم جزءا الا بصفه ولابد فى صفتها اذا كانت
جملة من عائد الرابع قال النيلي ويبطل ايضا بالحروف
الموصوله فانها لا تتم اجزاء الا بصلة ولا عائد فى صلتها
لفقدان الاسميه قال فان قلت كلامه فى الاسما لا فى الحروف
قلت كلامه فى مطلق الموصول الخامس قال النيلي يرد عليه

ايضا

ايضا المصادر العامله وافعل التفضيل فانها موصولات
وهي اسما لا عائد من صلاتها عليها وتسمي موصولات باتفاق
قلت ولا يرد شئ من ذلك على قول الشذور ما افتقر الى
الوصل بجملة خبريه او وصف صريح او ظرف او مجرور
تامين والى عائد وفى التسهيل ما افتقر ابدا الى عائد
الى اخره وقال فى شرحه ان ابدا احترازا من النكرة الموصوفه
بجملة فانها حال وصفها بها تفتقر اليها والى عائد لكن الوضع
بالاصالة للمفرد الذي تعدي به الجمله ويغني ذكرها عنها
فالافتقار الى ما تؤول به لا اليها وان صدق فى
الظاهر انها مفتقره فلا تصدق على الافتقار اليها انه
كائن ابدا ومثله قول الكافيه ملزوم عائد وجملة وما
اشبههما موصول الاسما فاعلما قال فى شرحها ذكر
الملزوم ليخرج الموصوف بالجملة السادس زاد فى الشذور
بعد قوله والى عائد او خلفه وكذا فى التسهيل ليشمل ما وقع
الربط فيه بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى
كقوله وانت الذي فى رحمة الله اطمع ٭ وقد ينتصر لابن
الحاجب بان ابا علي قال فى التذكره من الناس من لا يجيز
هذا وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه فى خبر المبتدا
فاحرى ان لا يجيزه فى الصله السابع قال ابن مالك فى التحفه
الاولى ان يقال ما لا يتم افادته الا بصلة وعائد لان اللذان
واللتان وايهم هو اشد معربة قبل مجئ الصلة والاعراب
دليل تمامها قول الالفيه موصول الاسما الذي ٭ اي المذكر
ليقابل قوله الانثى التي ٭ قوله واليا اذا ما ثنيا لا تثبت

قيل مفهومه انها لا تحذف حال الافراد وليس كذلك بل تحذف
كما صرح به في الكافية والتسهيل والجواب انه حكم لوجوب
الحذف في التثنية ومفهومه انه غير واجب في الافراد وهو
كذلك قوله اوله العلامه ه ظاهر في اعرابه وهو اختيار
كما مر قوله والنون ان تشدد فلا ملامه ه والنون من ذين وتين شدد ايضا
مذهب البصريين ان ذلك خاص بالالف في البابين واما
مع اليا فممنوع وجوزه الكوفيون مطلقا وصححه المصنف في كتبه
وسائر المتاخرين قوله وتعويض بذاك قصدا ه مذهب
البصريين انه في الاشارة دليل علي البعد وقد تقدم
قوله جمع الذي الاولي الذين ه فيه امور الاول ليس قيل
لسا بمتساويين لان الاولي للعاقل وغيره والذين
للعاقل فقط قاله ابن عقيل ومشي عليه في الجامع قلت
هذا راي ابن عصفور والذي مشي عليه في التسهيل استواوهما
وانهما للعاقل فقط وقال ابن قاسم انه المشهور الثاني
في اطلاق الجمع عليهما تجوز قال ابن الناظم وليس الذين
جمعا للذي لانه مخصوص بمن يعقل والذي عام له ولغيره
فلو كان الذين جمعا له لساواه في العموم لان دلالة الجمع
كدلالة الواحد المكرر بالعطف قال ابن الصائغ وفيه
نظر اذ الذي يطلق علي العاقل وغيره فيجوز ان يراد الجمع
عليهما مرادا غير العاقل لا مختلطا به كما جمع بالواو والنون
صفة العاقل والمختلط به لا المنفرد بما لا يعقل ثم قال
ولو قيل بان الذين جمع واللذين ليس بمثنى اذ اليا تحذف
من جمع المنقوص دون تثنية لكان رايا ثالثا قد يستعمل

الذين

الذين بمعنى الجمع ايضا كما قال في الكافية ه وموضع الذين كثر الذي
ان كان مفهوم الجزا به احتذي ه او كان مقصودا به الجنس وما
خالف هذين فمنعه اعلما ه قيل فيحتمل ان يكون مفردا
عبر به عن الجمع وان يكون جمعا حذفت نونه الرابع هل الاولي
هذه يشار بها فتكون من المشترك الظاهر لا قال ابن قاسم
أولا الاشارية ترسم بواو زائدة بعد الالف دون الموصولة
لان استعمالها بالالف واللام كاف في التفرقة الخامس
قد تمد الاولي في لغة حكاها في التسهيل السادس
من جموع الذي اللاي باليا وقد يعرب باليا وقد يعرب
بالواو في لغة ذكره في التسهيل وهذه الامور سوى الثاني
واردة علي قول ابن الحاجب والذين والاولي قوله باللات واللاء التي قد جمعا
فيه امور الاول زاد ابن الحاجب اللاي واللاتي باثبات
اليا فيهما واللواتي بحذف اليا واثباتها وزاد في الكافية
والتسهيل اللاو اللوا بالقصر فيهما واللواء بالمد واللات
مكسورا او معربا باعراب اولات الثاني اطلاق الجمع علي هذه
ايضا تجوز وانما هي اسماء جموع وفي شرح التسهيل تفصيل
قال فيه فان الصحيح ان الذين جمع الذي مرادا به من يعقل
وان اللات جمع اللاي مرادف اللاتي وكذا اللوائي واللواتي
جمعان للاي واللاتي علي حد قولهم في الهادي وهو العنق
الهوادي واما اللائي فيحتمل ان يكون اسما للجمع لانه ليس
علي بناء من ابنية الجمع ويحتمل ان يكون جمعا لانه متضمن
حروف التي ويغتفر كونه مخالفا لابنية الجموع كما اغتفر
في اللتيا كونه مخالفا لابنية التصغير ولم يكن ذلك

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Suyt, 1445-1505

Title:
al-Nukat

Date:
1095? [1664?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23336

File Description:
Part 2

الاحاديث ليست مقطوعة بانها رويت بلفظ الرسول صلى الله عليه
وسلم بل هي مروية بالمعنى رواة الاعاجم والمولدون واللحانون فلحنوا
فيها فلهذا لم يستدل احد من النحاة المتقدمين على اثبات قاعدة نحوية
بما ورد في الاحاديث قوله الكافيه خير مما في حيزها مطلقا هذا
مبنى اختيار لمذهب المبرد ومذهب سيبويه والجمهور الفاصل
اذا كان ظرفا او مجرورا او حالا او مفعولا له فهو معمول لاما
لما تضمنته من معنى الشرط او الفعل المحذوف لا لما بعد الفا وكذا
اذا كان ما بعد الفا غير جائز التقدم نحو اما اليوم فاني ذاهب لان
خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله فان كان الفاصل والحالة هذه
مفعولا نحو اما زيدا فاني ضارب امتنعت المسالة عند الجمهور اذ لا
يجوز ان يكون العامل اما لانها لا تنصب المفعول الصريح ولا ما
بعد الفا لان معمول ان لا يتقدم والمبرد اجاز المسالة وجعل الاعمال
للخبر والمص تابع له في ذلك والحاصل ان الارجح عند الجمهور من الاقوال
الثلاثة التي حكاها المص هو القول الثالث المفصل مع ضميمة ان
الظرف والمجرور والحال والمفعول له معمولات لاما مطلقا وهذه
الضميمة لا تعد قولا رابعا وانما على تقييد لمحل الخلاف والقول
الثاني الذي حكاه المص انه معمول الفعل المحذوف مطلقا هو مذهب
الكوفيين عدوا ذلك الى الاسما الصريحة ونصبوها باما قوله
الالفيه اذا امتناعا بوجود هكذا عبارة الناس بالدال وبه
عبر في العمدة وشرحها وعبر في التسهيل بوجوب بالباء واشعر
به ابو حيان وعبر في شرح الكافيه بدلهما بثبوت قوله الالفيه
والكافيه التخصيص قال في شرح العمدة يقال خص فلان فلانا
على الشي اذا رغبه في فعله وحذره من تركه فاذا قيل حضيضه
بالتشديد يدل على تاكيد الحث والمبالغة في التحريض فلذلك قيل
حروف التحضيض لا حروف الحض قوله الالفيه الا اي المخففه

قال ابن

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

قال ابن قاسم هي حرف عوض وذكرها لها مع حروف يحتمل وجهين
احدهما ان يريد به انها يكون للتحضيض في بعض المواضع لا
مطلقا لانه ذكر في غير هذا الموضع انها تكون للعوض والثاني ان
يكون ذكرها مع ادوات التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص
بالفعل لان المقصود بها العوض انتهى قلت الذي دعا ابن قاسم
الى ذلك قول الناظم في الكافيه الشافيه واذكر الاهي كالا انها عر من قصد
وخصها بالفعل حيث ما ترد وقوله في شرحها والحق بحروف
التحضيض في الاختصاص بالفعل الا المقصود بها العوض
لكنه في التسهيل قال فقد ذكره حروف التحضيض الاربعة
وقد يعني عنهن لو والا وشرحه ابو حيان مقر الدعلية واصرح
من ذلك عبارته في العمدة فانه ذكر الاحرف الاربعة ثم قال والا
في بعض مواضعها وقال في شرحها حروف التحضيض خمسة
فذكر الاربعة ثم قال ما نصه ومن حروف التحضيض عند بعض
الا الصالح موضعها لهلا كقوله تعالى الا تحبون وقول الشاعر
الا رجلا جزاه الله خيرا اراد الا ترونني قال واحترزت بقولي
في بعض مواضعها من الاستفتاحيه ومن المقتضيه تمنيا ومن
المقتضيه توبيخا ومن التي يقصد بها التقرير ومن الواردة لمجرد
الاستفهام عن النفي ثم قال بعد ذلك فالاحرف الخمسة المقتضيه
تحضيضا مختصة بالافعال وهي مستحقة للتصدير انتهى فلا
شي ابين من هذا التصريح وقد جمع ابن هشام ايضا في المغني
بين ورودها للعرض والتحضيض وذكرها في الجامع من
ادوات التحضيض واما ابن الحاجب فلم يذكرها في الكافيه
بل اقتصر على الاحرف الاربعة قوله الكافيه التنبيه الا لم يذكر
كونها للاستفتاح مع انه فيها اشهر لكن عبارة المغني تدل على
تصرر ما في الكافيه فانه قال الا على خمسة اوجه احدها ان تكون

للتنبيه وتدل علي تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف
استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وافادتها التحقيق من
جهة تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت علي
النفي افادت التحقيق نحو اليس ذلك بقادر انتهي واقول ان كلام
المغني مخدوش من وجهين احدها ان كونها للتنبيه لا يمنع ان
الا هذه مركبة من لا والهمزة واما الا المستفتح بها فغير مركبة
ولا يخصصه هذه عبارة الثاني ظاهر لما ان التنبيه والاستفتاح
متلازمان لا ينفك احدهما عن الاخر حيث جعل التنبيه معناها
والاستفتاح مكانها والمنقول خلاف ذلك قال ابن مالك في التسهيل
وقد يعري التنبيه الي الا واما وهما للاستفتاح مطلقا قال
ابو حيان في شرحه في قوله وقد يعري اشعار بالقلة يعني ان
الاكثر ان يكون للاستفتاح مطلقا سوا قصد مع ذلك تنبيه
ام يقصد انتهي فانت تري كيف صرحا بانهما معنيان مستقبلان
وان الاستفتاح قد ينفك عن التنبيه وان كونها للاستفتاح
اكثر من كونها للتنبيه وذلك مما يقوي الاعتراض علي ابن الحاجب
في اهماله للمعني الاكثر الاشهر واقتصاره علي ما هو فيه قليل
ثم رايت ابن جني قال في خصايصه من خلع الاوله قولنا الا
قد كان كذا وقول الله سبحانه وتعالي الا انهم يثنون صدورهم
فالا هذه فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جامعها
يا خلصت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذي كان فيها لياء
دونها وذلك نحو قوله تعالي الا يا اسجدوا وقول الشاعر
الا يا سنا برق علي قلل الحما :: لهنك من برق علي كريم
قوله واما يأتي فيها جميع ما ذكر في الا قوله وما زاد في التسهيل
وما داي اثبات بعد استفهام ضعفه ابن هشام في المغني
وعده من مفردات المصنف والذي ذكره الناس انها كنعم سوا قوله

واجل

واجل لتصديق الخبر كذا في التسهيل واقره ابو حيان وزاد انها
لا تجي بعد الاستفهام وضعفه ابن هشام في المغني ورجح القول
بانها كنعم سوا وكذا جزم بذلك في جير ولم يحك فيها خلافا علي
خلاف ما جزم به المصنف قوله وما مع اذا ومتي واي واين وان
شرطا تزاد ايضا مع ايان شرطا ذكره في التسهيل قال ابو حيان
وزعم بعضهم انها لا تزاد معها وليس بصحيح اذ قد جا السماع بذلك
قال فايان ما تعدل بها الريح تنزل قوله ولا مع الواو بعد النفي
قل من ذكرها ولهذا لم يورده ابن هشام في المغني في اماكن
زيادة لا وقد تعقبه بعضهم بانها تفيد معني علي طريق التا سيس
لا التاكيد فلا تكون زايدة فانك اذا قلت ما جاني زيد ولا
عمرو افادت نفي الحكم علي جهة الاجتماع حكاه ابن القواس في شرحه
قوله وقلت فيل اقسم قال ابن القواس هذا ضعيف والاظهر
انها نفي لما حكي عنهم من انكار القسم وضعفه ايضا ابن هشام
في المغني قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل فيه امور
الاول يحتمل قوله حرف التوقع قد انه خاص بالماضي وانه عام
فيه وفي المضارع وعلي الاول شرح ابن القواس وهو المذكور
في التسهيل والظاهر هو الثاني فانه في المنقول قال ابن
هشام في المغني احدها التوقع وذلك مع المضارع واضح كقولك
قد يقدم الغايب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه واما مع الماضي فا
ثبته الاكثرون وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال التوقع
انتظار الوقوع والماضي قد وقع ومراد المثبتين لذلك انها تدل علي
ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لا انه الان متوقع وقال
ابو حيان الذي تلقيناه من افواه الشيوخ بالاندلس انها حرف
تحقيق اذا دخلت علي الماضي وحرف توقع اذا دخلت علي المستقبل
الثاني قال ابن هشام الذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا

لانفيد التوقع اصلا اما في المضارع فلان قولك يقدم الغايب يفيد
التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع
له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعني انها تدخل علي
ماهو متوقع يصح ان يقال في لا رجل بالفتح انها للاستفهام لانها لا
تدخل الا جوابا لمن قال من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه
من جهة شخص اخر كما ان الماضي بعد قد متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك
في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل علي ماض متوقع ولم يقل انها
تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة علي المضارع البتة وهو الحق
الثالث بقي من معاني قد التحقيق في الماضي والمضارع ذكره في
التسهيل والتعريب في الماضي ذكره في التسهيل ايضا والتكثير
في المضارع ذكره في المغني عن سيبويه والنفي وهو غريب حكاه
ابن سيده واشار اليه في التسهيل قوله والهمزة ام تقصر فاقول
اي ذكر اربعة احكام انفردت بها الهمزة عن ونقيت احكام
اخر ذكرتها في اول حاشية المغني المسماة بالفتح القريب وفي الاشباه والنظاير
النحوية قوله حرف الردع كلا وبمعني حقا اختار مذهب الكساي
في تعيين المعني الثاني لها انها بمعني حقا وقد قال ابن هشام انه
لا يطرد وان قول ابي حاتم انها تكون بمعني الاستفتاحية اولي
منه ومن قول نضر بن شميل انها تكون حرف جواب بمنزلة اي لانه
اكثر اطرادا باب الاخبار بالذي والالف واللام قول الالفية
والكافيه والعبارة لها واذا اخبرت صدرتها قال ابو حيان هذا
اطلاق في محل التقييد لان المخبر عنه اذا كان اسم استفهام يجب تقدمه
ولا يقدم الذي فيقال في الاخبار عن اي من ايهم قايم ايهم الذي هو
قايم ومن اي رجل كان اخاك ايهم الذي هو كان اخاك قال وكذلك
عدل ابو علي الفارسي عن ذكر التقديم فقال الحق الكلام الذي ليندرج
فيه هذه المسالة قال ولو كان الاخبار عن اسم دخلت عليه اداة تقدمت علي

الذي

الذي فيقال عن زيد من ازيد اخوك الذي هو اخوك زيد قول الالفية
ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتد قبل استقر قيل كان
ينبغي ان يقول ما قبل اخبر عنه بالذي خبر هو او خلفه كما قال نظير ذلك
في التسهيل ليشمل الضمير المتصل وكذا قول ابن الحاجب واخوته كان
ينبغي ان يزيد او خلفه واجاب ابن قاسم بانه لا يخفي ان الضمير المتصل
لا يمكن تاخيره الا بعد انفصاله فلم يحتج الي التنبيه عليه لوضوحه قولها
والعبارة للكافيه ضمير الها قال ابو حيان كان ينبغي ان يشترط فيه
ان يكون الضمير غايبا مطلقا سوا كان المخبر عنه مظهرا ومضمر المتكلم او
مخاطب قول الالفية يقول تاخيرو معر بين لماء اخبر عنه ها هنا قد حتما
كذا الغني عنه باجنبي او بمضمر شرط فراع ما رعوا فيه امور الاول
قال في شرح الكافيه كان في اشتراط جواز الاستغنا عنه بمضمر ما يغني
عن اشتراط قبوله التعريف لكن ذكره زيادة في البيان الثاني
استثني في شرح الكافيه من شرط الاستغنا عنه باجنبي ما لو كان الضمير
عايدا الي الاسم من جملة اخري فانه يجوز الاخبار عنه نحو ان تذكر
انسانا فتقول لقيته فيجوز الاخبار عنها فيقال الذي لقيته
هو قال نبه علي ذلك الشلوبين مستدركا علي الجزولي في قوله
وان لا يكون قبل الاخبار عايدا علي شي انتهي قال ابو حيان وقد وافق
ابن عصفور الشلوبين علي جواز ذلك لكن خالف الشلوبين الصغير
وقال انما ذكره ابو علي الشلوبين غير صحيح قال ابو حيان ونكتة
الخلاف هل شرط هذا الضمير ان لا يكون عايدا علي شي قبله او شرطه ان لا يكون
رابطا الثالث بقي من الشروط جواز استعماله مرفوعا وجواز استعماله
مثبتا وان يكون بعض ما يوصف به من جملة او جملتين في حكم جملة
واحدة كالشرط والجزا وامكان الاستفادة ذكر هذه الاربعة في
التسهيل والاولين في الكافية فنسبتها فيه وهي ايضا واردة علي كافية ابن
الحاجب وان كان الذي يراد الاخبار عنه معطوفا او معطوفا عليه اشترطا

اتحاد العامل حقيقة او حكما ذكره في التسهيل قولها ان صح صوغ
صلة منه لال بقي شرط ثاني وهو ان تكون الفعل موجبا غير منفي
ذكره في التسهيل دهو ادهينا وارد على قول الكافيه وكذلك الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصه تنبيه ظاهر عبارة الالفيه والكافيه ان الذي
اعم من باب الاخبار من الالف واللام وهو كذلك يكن ذكر الاخفش
مسيلتين عير بينهما بال ولا يصح الاخبار فيهما بالذي الاولى قامت
جاريتاه لا الذي قعد مالم يجز لانه لا ضمير يعود من الجملة المعطوفه
الثانيه المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد باب العدد
قول الكافيه اسما العدد ما وضع لكميه الاحاد لكان كافيا قول الكافيه
والالفيه والعبارة لها ثلاثه بالتاء قل للعشرة .:. في عد ما احاده مذكره
محل ذلك اذا ذكر المعدود فان حذف جاز حذف التاء مع المذكور ومنه
حديث من صام رمضان واتبعه ستا من شوال ذكره ابن هشام
في الجامع ويستثنى ايضا ما كان لفظه مذكر ومعناه مونثا او بالعكس
فانه يجوز فيه الوجهان وقد ذكره ابن الحاجب قول الالفيه
والمميز اجرر جمعا بلفظ قله في الاكثر قيده في العده وشرحها بما اذا
كان المعدود غير المايه فان كان اياها افرده كذا نبه عليه ابن الحاجب
فقال الامي ثلثمايه الي تسع مايه وكان قياسه مايات او مئين وقد
استثناهم لانه منه نعم يرد عليه انه الجمع ولابد من تعليله بالقله
كما في الالفيه ويرد عليهم معا انه يجب كونه جمع تكسير واما جمع
التصحيح وان كان للقلة فلا يضاف اليه غالبا الا ان اهمل غيره
او جاور ما اهمل او قل استعمال غيره واستثنى في شرح الكافيه
والعمدة من قوله بلفظ قلة ما اذا اهمل جمع القلة فانه يضاف الي
جمع الكثرة قول الالفيه وميز العشرين للتسعينا بواحد
اجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا فصاعدا
ان لكل واحد منهم عشرين قال في شرح التسهيل وهذا اذا دعت

الحاجه

الحاجة اليه فاستعماله حسن وان لم تستعمله العرب لانه استعمال
لا يفهم معناه بغيره ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع
انتهى قولها و بجر قد يعرب ذلك في شرح التسهيل ان ذلك لغة
ضعيفه وانه لا يقاس عليه قال ابن قاسم واذا ثبت كونها لغة
لم يمتنع القياس عليها وان كانت ضعيفه قول الكافيه وفي ثماني عشرة
فتح اليا وجا اسكانها وحذفها شاذ بفتح النون بقي لغة رابعة وهي
حذف اليا وكسر النون ذكرها ابن مالك في الكافيه الشافيه وشرحها
وعبارته وافتح او اسكن يا ثماني عشرة .:. او احذف فتحه او كسره
قول الالفيه وان تود بعض الذي منه بني من تضف اليه .:. هذا مذهب
الجمهور واختار في التسهيل اعمال ثان دون ثالث وما بعده قال لان
العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فمن قال ثاني اثنين
بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثه لم يعذر لانه لا فعل له
قول الالفيه والكافيه والعبارة لها وتقول حادي عشر احد عشر
على الثاني خاصه قال ابن قاسم قد اجازه س وجماعة من المتقدمين
على الاول ايضا قياسا لا سماعا فيقال رابع عشر ثلاثة عشر واما
اجازوه بشرط الاضافه ولا يجوز ان ينتصب ما بعده كذا ذكره ابن القواس
ونسبه لاكثر النحاة قول الكافيه وان شيت حادي احد عشر
بقي صورة ثالثة وهي الاقتصار على المركب الاول ويقال حادي عشر
وقد ذكرها في الالفيه بقوله وشاع الاستغنا بحادي عشرا .:. وعبارة
شرح الكافيه وقد يقتصر على المركب الاول باقيا بناه وربما اعرب
وذكر ابن القواس في هذه الصورة انه حذف العجز من الاول
والصدر من الثاني وبه جزم ابن هشام في الجامع تنبيه
قال ابو حيان اما عشرون وساير العقود الي التسعين والمايه
والالف فلم يسمع من العرب بنا اسم فاعل منها لم يقولوا عاشر
عشرين ولا ثالث ثلاثين ولا رابع اربعين والقياس يقتضي ان لا يقال

من ذلك الاماسيع لان الاشتقاق من الاسما الجامدة لايقاس لقلته
والذي ذكر من ذلك هذا عاشر عشرين وقال الكسايي يقول هذا الجز
العاشر عشرين وقياسه الثالث ثلاثين والرابع اربعين الخ وقال
سيبويه والفرا هذا الجز العشرون وهذه الورقة العشرون
علي معني تمام العشرين فتحذف التمام وقال بعضهم تقول هذا
متمم عشرين او مكمل عشرين وقال ابو علي في العقود كلها
هو الموفي كذا وهي الموفية كذا كقولك الموفي عشرين والموفية عشرين
وقال بعض اصحابنا الصحيح ان يقال هو كمال العشرين او تمام
العشرين او ياتي باسما العقود فيقول العشرون والثلاثون والاربعون
الي تمام العقود انتهى باب كم وكاين قول الالفية ميز في الاستفهام
كم بمثل ما ميزت عشرين قال في التسهيل والعمدة الا ان هذا جايز الا
نفصال في الاختيار وذلك مخصوص بالانفصال بالاضطرار وقول
الكافية فكم الاستفهامية مميزها منصوب قال ابن مالك في كتبه
ويجوز جره ان دخل علي كم حرف جر وقد ذكر هذه الصورة في الالفية
قولهما والعبارة للكافية والخبرية مجرور وشرطه الاتصال فان فصل
نصب حملا علي الاستفهامية ذكره في التسهيل والعمدة والكافية الشافية
وشروحها قولهما مفرد ومجموع قال ابو حيان يشعر بتساوي الامرين
ونص النحويون علي ان الافراد اكثر وافصح من الجمع قول الالفية
كعشرة او ماية قال ابو حيان يشعر بان سبب الافراد والجمع
هو التشبيه بهما وهو مخالف لما نقل عن النحويين في ذلك لان
ابا علي الفارسي وجماعة قالوا اجرت في تمييزها بالمفرد مجري
ثلثماية واربعماية لما كانت معناها التكثير فاضيفت الي المفرد
كما ان الثلاث والاربع مضافان الي ماية وهي مفرد ومن اضافها
الي الجمع فعلي قول من قال ثلاث مين وكذلك كانت اضافتها
الي المفرد افصح كما ان ثلثماية افصح من ثلاث مين وقال ابن كيسان

والاخرون

202

واخرون تسبب ذلك شبههما بر فكما ان رب تارة تجر المفرد وتارة
تجر الجمع اجريت مجراها قال ويمكن ان يقال انه لم يقصد بالتشبيه
بيان السبب بل الحكم فقط قول الالفية ككم كاين وكذا في تعليق ابن
هشام قيل كان حقه ان يقول ككم الخبرية يعني كما صنع في الكافية الشافية
والتسهيل قال والجواب انه لما وقع التردد حملناها علي كم التي هي اقرب
مذكور وايضا فانهم يزعمون ان كم الخبرية اصل للاستفهامية والرد
الي الاصل لا الي الفرع انتهى وقال ابن قاسم قد ذهب الناظم الي ان كاين
قد يستفهم بها مستندا لابقول ابي لابن مسعود كاين تعد سورة الاحزاب
قالوا ونصوص النحويين علي انها لا تكون الا خبرية وقال ابو حيان
لم يذكر المصنف دليلا علي انها يستفهم بها سوي هذا الخبر وقد تقدم لنا الكلام
معه في انه يخالف النحاة في اثبات القواعد النحوية بما ورد في الاثار
هكذا الاثر وغيره وقال ابن قاسم انما اراد الناظم التشبيه في الدلالة
علي تكثير عدد مبهم لا في جميع الاحكام لان كاين لا يحفظ لها كون مميزها
جمعا ولا يجر بحرف ولا اضافة قال ثم ظاهر التشبيه انهما للتكثير
وبه صرح في غير هذا الموضع ونوزع في كذا فان الذي يظهر انها لم توضع
للتكثير قلت الذي نازعه في ذلك ابو حيان قال الذي يظهر من استعمال
العرب لكاين انها للتكثير واما كذا فالذي يظهر انها لم توضع له بل هي مبهمة
في العدد سوا كان كثيرا ام قليلا ثم قال ابن قاسم وظاهر قوله وكذا انها
تستعمل كناية عن العدد وهي مفردة وقد قال بعضهم لا تحفظ فيها
الا او فيها مكررة بالعطف قال وفي التسهيل وقد ورد كذا مفردا ومكررا
بلا واو قال وذلك يدل علي ورود الامرين ولم يذكر لهما شاهدا ونازع
ابن خروف في افرادها وزعم انه غير مستعمل في كلام العرب انتهى قوله
وينتصب تمييز ذين او به صل من تصب فيه امران الاول ظاهر
استوا الامرين والمصرح به في التسهيل ان الاكثر جره بمن بعد كاين الثاني
ظاهره ان التمييز يكون في تمييز كذا ايضا والمصرح به في الكافية

الثانية اختصاصه بكاين وعبارتها وانصب مميزيهما وتقترن
بعد كاين غالبا بلفظ من وقال في شرحها مميز كاين لا يكون الا منصوبا وكذلك
مميز كذا والكثر وقوع مميز كاين مجرورا بمن الجنسية وفي تعليق ابن
هشام قوله او به صل من فيه نظر من وجهين الاول انه اخره وحقه
التقديم بالنسبة الي كاين لما قدمناه من ان الاكثر في مميزها الجر بمن
فتاخيره اياه بعد ذكر انه ينتصب يوهم ضعفه وقلته لا سيما وقد اقترن
به تمييز كذا وقوله نصب فانها لا تذكر مثلها الا فيما كان ضعيفا او قد
قال بعضهم بامتناعه والمختار خلافه الثاني انه ذكر في التسهيل ان كم منفردة
عن كذا بكون تمييزها يجر بمن وقال في شرحه واما كذا فلم يجي تمييزها
الا منصوبا ونص هنا على ان التمييز يجر فيهما بمن وانه صواب وليس بجيد
انتهي قول الكافيه وكيت وذيت للحديث فيه امران الاول انما يكني
بكل منهما عن الحديث مكررا قال ابن مالك يكني عن الحديث بكيت وكيت
او ذيت وذيت بفتح التا وكسرها والفتح اشهر وقد تفتح التا وتشدد اليا
الثاني قال ابن مالك ايضا قد يكني عن الحديث بكذا وكذا باب الحكاية
قال ابو حيان وابن هشام هذا الباب معقود لحكاية المفرد باي ومن
واما حكاية الجملة فانما يكون بالقول وتذكر في باب ظن قال ابن هشام
وهذه الثلاثة هي ادوات الحكاية قول الالفيه احك باي ما لمنكور
البيت فيه امور شرطه ايضا ان يكون مذكورا اقتصر عليه في التسهيل
الثاني قال ابن هشام في التسهيل ان ايا يلحق علامة جمع في المسيول عنه
او في صفته الصالحة له قال وحكي جمع تصحيح موجود فيه او صالح لوصفه
ومثل الاول بمقام بنون فيقال ايون وسات فيقال ايات ومثل بمقام رجال
فيقال ايون لانك تقول قام رجال صالحون ومقتضى هذا ان رايت
حميرا لا يقال ايين اي عندي حمير لا يقال ايون قال ولم يشترط ذلك
في الخلاصة الثالث لم يصرح في اي يكون الحكاية واجبة او جايزة ونقل
ابو حيان عن الافصاح ان من النحويين من اجاز ترك الحكاية في باب اي واجاز

الاستثناء

203

الاستثناء على الابتدا والخبر قال لانك لو اظهرت الخبر قلت اي من ذكرت
قولها ووقفا احك بالمنكور بمن قال ابو حيان هذا ما عليه اكثر العرب
ومن العرب من يعرب بالرفع والنصب والجر حكاه ابن كيسان في المختار
قولها وقل منان الى محل التثنية عند كون المسيول عنه مثنى فلو كانا
متعاطفين كان يقال رايت رجلا وامراة مانه يحكي بمن لك من ومنه قال ابو حيان
وهل يجوز ان يثنى ويغلب المذكر فيقال منين كما تقول ضربت احمرين تريد رجل
احمر وامراة حمرا يحتمل ان يجوز الحاقا به ويحتمل ان لا يجوز لان القصد
في الحكاية الاستثبات قال وكذا اي فيها الاحتمالان فيقال في المثال
المذكور اذا لم يثن ايا واية في العطف وسوا في الصورتين اتفق اعراب
المحكيين ام اختلف قولها والعلم احكينه من بعد من فيه امور الاول
قيد في التسهيل العلم بغير المتيقن نفي الاشتراك فيه قال ابو حيان
في شرحه بما يتيقن فيه نفي الاشتراك لا يجوز ان يحكى الثاني قال ابن
مالك حكايته لغة الحجازيين قال ابو حيان وهو يقتضي ان الحجازيين
يوجبون الحكاية والمنقول ان الحجازيين قد يرفعونه على كل حال كلغة
غيرهم وقد يحكون اعرابه وبنو تميم يعربون ولا يحكون والاعراب
احسن من الحكاية لانها لا تتصور الا بخروج الخبر عما عهد فيه من الرفع
ولذلك يجيز الحجازيون الاعراب يرجعون الى اللغة التميمية ولا
يجيز بنو تميم الحكاية اصلا الثالث يشترط في حكاية العلم ان لا يكون
موصوفا بغير ابن مضاف الى علم ذكره الناظم في الكافيه وشرحها والتسهيل
قال ابو حيان ويشترط ايضا ان لا يتبع بتابع من بيان او توكيد او بدل
فان اتبع بعطف ففي جواز حكايته خلاف فحكي في التسهيل وشرح
الكافيه من غير ترجيح وظاهر عبارة الكافيه ترجيح جوازه حيث قال
والعلم المشترك مع غير العلم .: بالعطف يحكي بعضهم ولم يبل
وعبارة شرحها واختلف في حكاية العلم معطوفا على غير علم او
معطوفا عليه غير علم فبعضهم اجاز وبعضهم منع نحو قولك من

سعيدا او ابنه لمن قال رايت سعيدا او ابنه ومن غلام زيد وعمروا
لمن قال رايت غلام زيد وعمروا قال ابو حيان والفرق بين العطف وساير
التوابع علي القول بالجوار فيه انه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها
قولها ان غيرت من عاطف بها اقترن قال ابو حيان يستثني من ذلك فرع
ذكره في البسيط وهو اذا اردت ان تحكي اثنين علمين كلا علي حدته وكررت
من مع الثاني فانك تدخل العاطف علي من قولك لمن قال رايت زيدا وعمرا
من زيدا ومن عمروا ولا يبطل دخول حرف العطف علي الثاني الحكاية لانه انما
يبطله في الاول انتهي تنبيه باب الحكاية ساقط في الكافيه والشذور
باب التانيث لو قال باب التذكير والتانيث بالجمع بينهما كما صنع
في الكافيه الشافيه والتسهيل لكان احسن لانه نظير قوله المعرب
والمبني والنكره والمعرفه والمقصور والممدود ولهذا ترجم ابن الحاجب
بالمذكر والمونث قول الالفيه والكافيه علامة التانيث تا فيه امران
الاول قيل انما هي الها وانما تبدل في الوصل تا قال ابو حيان وقايل
هذا اخره قول سيبويه في باب الترخيم وانما كان الحذف للها في الوصل
الزم وقوله في باب النسب وهذا اشبه بالترخيم لحذفها طلحه
قال وانما تجوز سيبويه هنا في لفظ الها وقد نص علي ان التانيث
بالتا وان الها بدل منها في ابواب الوقف وهي حروف البدل قال واما الها
فتكون بدلا من التا التي تونث بها الاسم الواحد في الوقف الثاني قال
ابو حيان لا يلزم ما كانت التا فيه ظاهرا ان يكون مونثا حتي يعطي
حكمه في الاخبار عنه والوصف وغير ذلك بل في ذلك تفصيل وذلك انما
هي في آخره تا التانيث فاما ان يكون مدلوله مذكرا حقيقة فهو
مذكر كطلحه وحمزه اسما رجل فتقول قام طلحة ولا تونث نظرا الي
اللفظ وان كان مدلوله مونثا حقيقة انث كفاطمه وعايشه هذا فيما
امتاز فيه المذكر من المونث فان لم يميز فهو مونث سوا كان المدلول
مذكرا ام مونثا كنمله او قمله قال ولهذا اوهم من سيل عن نملة سليمان

الاكانت

الاكانت ذكرا ام انثي فقال كانت انثي بدليل قوله تعالي قالت نملة فانه
فلم يعلم ان قاعدة اللسان العربي انه اذا لم يميز المذكر من المونث بما فيه
تا التانيث انه يعامل معاملة المونث سوا كان المدلول مذكرا ام مونثا قال
وقد استحسن هذا الجواب منه ضعفة اهل العربيه مثل الزمخشري وغيره
واوردوه ذلك في محاسن المجيب جهلا منهم بلسان العرب وان كان
مدلول الاسم الذي فيه التا ليس مونثا حقيقة ولا مذكرا حقيقة فهو
مونث علي كل حال نحو حشيشة واجرة انتهي قول الكافيه والالف
مقصورة او ممدودة قال ابن القواس تبع المصنف في ذلك مذهب الاخفش في
قوله ان الهمزة نفسها علم التانيث فالعلامات عنده ثلاث ومذهب
سيبويه انهما علامتان فقط التا والالف والهمزة التي في صحرا بدل من
الف التانيث وقال ابو حيان في شرح التسهيل ذهب ابو القاسم الزجاجي
الي ان الهمزة الممدودة هي علامة التانيث وهو قول الكوفيين وذهب
الاخفش الي ان الالف والهمزة معا للتانيث ورد بانه لا يوجد في كلامهم
ما انث بحرفين والبصريون ذهبوا الي ان التانيث انما علامته الالف
والتا التي تبدل ها في الوقف واما الهمزة فانها عندهم بدل من الالف
وذلك انهم ارادوا ان يونثوا ما اخره الف بالالف فلم يمكن اجتماعهما لتماثلهما
فالتقي ساكنان فابدلت المتطرفه الداله علي التانيث همزة لتقاربهما
وانقلاب كل منهما الي الاخري في بعض المواضع وكانت الاخيرة احق بالابدال
لتطرفها والاطراف محل التغيير قال وزاد الكوفيون في علامة التانيث
الالف الممدودة كما تقدم والتا في نحو بنت واخت والالف والتا في
نحو مسلمات والنون الثانيه في نحو هن والكسرة في انت والياء في
هذي وزعم هشام ان التانيث في هذي انما هو بالكسرة في الدال
انتهي قول الالفيه ويعرف التقدير بالضمير ونحوه فيه امران الاول قال
ابو حيان ينبغي ان يزيد فيما لا فرج له لان هذه الاشيا المذكورة الداله

على تانيث الاسم لا يحتاج اليها في كل اسم لا علامة للتانيث فيه بل اذا كان
الاسم مونثا بالفرج لم يحتج اليها فيه لتبيين التانيث فيه بالمعنى فلم
يحتج فيه الى اللفظ الثاني قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة
التانيث اما ان يكون حقيقي التذكير نحو عود وحايط ولا يونث شى
من ذلك الا مقصورا على السماع وبابه اللغة نحو قدر وشمس وان كان
حقيقيهما فاما ان يمتاز فيه المذكر من المونث او لا اذا امتاز فيونث
ان اردت المونث كهند ويذكر ان اردت المذكر كزيد وان لم يميزه
فالاسم اذ ذلك مذكر سوا اردت به المونث ام المذكر كبرغوث قولها
ونحوه قال في التسهيل كوضعه اشارة اليه او عدده او جمعه على مثال
يخص المونث او يغلب فيه زاد في العمدة وبالخبر وبالحال وزاد
ابو حيان ولحاق تا التانيث لفعله نحو انكسرت القدر قولها
ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه غالبا التا تمتنع فيه امور الاول
قال ابن هشام لا يريد بقوله ان تبع موصوفه الموصوف الصناعي
بل الموصوف المعنوي لانك في نحو هند قتيل لا تلحق التاء وان قتيلا
خبر لا نعت الثاني قال ابن هشام ايضا ما عللوا به من الالباس
ما اذا حذف الموصوف نحو رايت قتيلا وانت تريد المونث موجود
في بقية الصفات اذا قلت رايت شكورا وصبورا ونحو ذلك
ولم يعرجوا فيه بين الجري على موصوف وعدم الجري عليه
فان كان ما قالوه في فعيل بالقياس فالجميع سوا وان كان مستندهم
السماع وهو الظاهر فلا اشكال الثالث قال ابو حيان افهم
قوله الملم انه اذا حذف الموصوف لحقته التا وليس كذلك على اطلاقه
بل قد يحذف الموصوف وياتي بما يبين انه وصف لمونث فلا يلحق التا نحو
رايت قتيلا من النسا فلا يحتاج في هذا الى علامة لان قولك من النسا
اوضح ان قتيلا من صفات النسا هنا قال ابن حاتم قولها والف التانيث
ذات قصر وذات مد فيه ما تقدم من ان ظاهره ما يخالف مذهب

البصريين

البصريين فان عندهم المقصورة اصل وهمزة الممدودة بدل
منها قولها ذكرى قال ابن قاسم اطلق في فعلى بكسر الفا وكان
ينبغي ان يفصل فيه كما فصل في فعلى بفتحها وذلك انه اذا كان مصدر
الذكرى او جمعا وظربا فالفه للتانيث وان لم يكن مصدرا ولا جمعا
لم يلزم كون الفه للتانيث بل ان لم ينون في التنكير فهي للتانيث
كضيزى وان نون فللالحاق كرجل كيصى قلت كذا فصل في الكافيه
الشافيه والعمدة وشرحهما قولها واعز لغير هذه استندارا قال
ابن قاسم يعني ان ما لم يذكره هنا من ابنية الف التانيث المقصورة
مستندر قال وفيه نظر قلت يعني لانه اورد في الكافيه وشرحها
والتسهيل اوزانا كثيرا للمقصورة نحو ثلاثين وزنا الا انه لم ينص
على انها كلها مشهورة بل قال ويعرف المقصورة بكذا وذلك شامل
للمشهورة والمستندرة بل هو الظاهر من عبارة شرح الكافيه
حيث قال والغرض الان استيفا الامثلة التي للمقصورة
فعللى كقرثى وفوعلى وفيعلى كحزولى وخيزلى وصرح في شرحها
بان سهي وخليطي وشماري من الابنية الشاذة وانه اضرب
عن ذكرها في المتن لشذوذها وذلك وارد على ذكره لها هنا في المشهور
قولها لمدها فعلا اخر فيه امور الاول قال ابن قاسم ذكر فعولا
هنا في ابنية الممدود وجعله في التسهيل في الابنية المختصة
بالمقصورة واليه ذهب ابن عصفور وذهب الى الاول ابن
القوطية وابن القطاع وقد سمع منه امثلة من النوعين به
فعلى هذا يكون مشتركا قال وهو الصحيح الثاني زاد في العمدة
في مشهور امثلة الممدود فوعلا وفعليا وفعللا وفعللا وفعللا
الثالث اقتصر هنا وفي الكافيه والعمدة على جعل الاوزان قسمين
خاص بالمقصورة وخاص بالممدودة وزاد في التسهيل قسما ثالثا
وهو ما يشتركان فيه وذلك وزن اربعى ومرطى وحثيثى وخليطى

لا وفُعلا بفتح الفين وفعللا وفعللا وفعالا وفعالى وفعيلا وفعولا
وفعلا وفعلا باب المقصور والممدود قوله ابن الحاجب في الشافية
واحوال الابنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع الى قوله وقد
تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذي الزوايد قال ابن هشام فيه
نظر من وجهين الاول ان المقصور لا توسع فيه لان معنى لان
معنى التوسع التفنن في الكلام بالزياده والحذف والمقصور
خارج عن ذلك الثاني ان الممدود اخل تحت ذي الزيادة قال والجواب
عن الاول ان التوسعه في الانقسام الى مقصور وممدود ولا في
الاتيان بالمقصور وعن الثاني انه ان كان مزيدا فيه الا انه نوع
من المزيد فيه له احكام تخصه فلذلك افرده و ذلك جايز
قوله المقصور ما اخره الف مفرده والممدود ما كان بعدها فيه
همزه فيه امور الاول قال ابن هشام كان الصواب ان يقول
فيها الاسم المعرب ليلا يدخل نحو تخشي ويرمي والى وحتى وجاوشا
وهذه تخرج بقولنا الاسم واذا ومتى وهذا وهولا والالا وهذه
تخرج بقولنا المعرب قال دخل للسيد ان المص ذكر في الحد الاسم
فقال ان نحو حتى وتخشى لا يرد عليه وهو سهو وقال الجاربردي
المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسما المتمكنة اذ الحروف
والافعال والاسما الغير المتمكنة لا يقال فيها مقصور ولا ممدو د
واما قولهم في هولا وهلا مقصور وممدود فتسمح في العبارة
وقول القراء في مثل جا وشا ممدود فعلى مقتضى اللغة لا على
اصطلاح النحاة قال والمص وان اطلق كلامه لكن مراده ما ذكر نا
قال ولا يرد عليه نحو زيدا في الوقف لان الفه منقلبة عن
التنوين فلا تكون من بنية الكلمة الثاني قوله مفرده اي ليس بعدها
همزة قال ابن هشام ترك قيدا وذكر ما لا يحتاج اليه اما الاول فلان
الاسما السته حالة النصب اخرها الف مع انها اسما معربه وليست مقصو رة

فكان

الرابع والعشرون
2016
وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

فكان ينبغي ان يقول الف لازمة واما الثاني فلان نحو صحرا لا يصدق
عليه ان اخره الف بل اخره همزة فلا حاجة الى الاحتراز عنه لانه
لم يدخل زاد الجاربردي وان التزم ان الهمزة فلا حاجة ايضا
دخل في الحد الغوا والخطا قال لكن يمكن ان يقال احترز بها
عن مثل حمرا بانه كان بالمقصر زيدت الف اخرى توسعا في
اللغه وتكثير الابنية التانيث ثم قلبت الثانية همزة فيصدق
انه اخره الف في الاصل لكن ليست بمفرده اذ مثل الالف
الف اخرى في الاصل وان تكن كذلك في اصل الاصل الثالث
قوله في الممدود ما كان بعدها قال ابن هشام اي بعد
الالف والالف التي يعود عليها الضمير هي المتقدمه وهي مقيدة
بقيد الافراد فينبغي التقدير بعد الف ما سبق الهمزة همزة الضمير
هي المتقدمه وهذا باطل قال وان اخذ الموصوف دون صفته فذلك
تكلف لكن ضمير النكره بمنزلة اعادتها مفرده بال قال ذا ايضا فانها
ان الحدف غير مفيده يبطل الحد بمثل الناوس والسال مما همزته
غير اخر لانه يسمى ممدودا في الاصطلاح ووجه دخوله انه في الحد
لم يتعرض لكون الهمزة اخرا بل لكونها بعد الالف فان اراد الالف
المتقدمه بجميع قيودها فسد كما ذكرا ولا لان من قيودها التجرد وان
مطلقة كان فيه ذلك التكلف مع ورود نحو التساول والتفاول
او يشترط الاخر قبل الهمزة دون اشتراط التجرد فلا دليل
الرابع قال الجاربردي اورد عليه بعض الشارحين انه ليس
في اخر الممدود الف بعدها همزة بل اخره همزة قال وذلك انما يرد
على قول من يقول الممدود ما اخره الف بعد همزة ولم يقل المص
كذلك بل قال ما كان بعد الالف في اخر همزة الخامس قال
الجاربردي وابن هشام يرد عليه انه يدخل في تعريفه ما اخره
همزة بعد الف بدل عن اصل نحو ما اصله موه قلبت الواو الفا

والهمزة مع انه لا يسمى ممدودا نص عليه الفارسي لعروض المد فيه
لان اصلهما واو في الاصل ولو قيد الالف بالزايدة اندفع ذلك السادس
قال ابن هشام يرد عليه ايضا نحو كسا وردا مما همزته بدل من
اصله والظاهر انه لا يسمى عند الاطلاق ممدودا وان كان المصنف مثل
له بردا وكسا السابع في اوايل الكتب المد اولا ان المقصور انما سمي
مقصورا لانه قصر من الاعراب اي حبس والقصر الحبس وفيه نظر من
وجهين الاول ان ذلك يصدق على المضاف الى يا المتكلم الثاني ان فيه
ما يشعر بما قصته الممدود فالاولى ان يقال لانه لا يمد الا بمقدار
ما في الفه من اللين ولان الفه قد تحذف لتنوين او ساكن بعدها
فيقصر الاسم والممدود بخلافه لانه يمد لوقوع الالف قبل همزة كما تمد
حروف المد المتصلة بها ولا تحذف الفه حالا نص على ذلك الرضي والجاربردي
وابن هشام وغيرهم قوله الالفية اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا
قال ابن قاسم فان قلت قوله استوجب ليس بجيد لانه يقتضي ان شرط
ذلك ان يلزم فتحه فلا يكفي عليه الفتح وليس كذلك بل هو كافيه كما في
التسهيل قلت معناه استحق ذلك في القياس فيشمل الآن والقايد
الا ترى ان مصدر فعل اللازم يستوجب ذلك في القياس وان كان
السماع ورد في بعضه بخلافه وكذا قوله وما استحق قبل اخر الف قولها
كمفعل ومفعل قال ابن هشام كان حقه ومفعل بالواو عطفا على قوله
كالاسف قال وكانه بتقدير وكمفعل بحذف العاطف قول ابن الحاجب
من اسما المفاعيل قال ابن هشام رحمه الله قد يعترض عليه بانه كسر نحو
مضروب وقد نص في باب التكسير على انه استغني بتصحيحه عن تكسيره
قال والجواب ان ذلك في مضروب ونحوه مما هو صفة ومفعول هذا علم
على شي خاص اصطلحوا عليه وليس بصفة قوله كالعمى والصدى
والطوى لان نظايرها الحول والعطش والغرق ظاهره انه لف
ونشر مرتب فيكون العطش نظير الصدى والغرق نظير الطوى

وبه صرح في الشرح قال الجاربردي وهو سهو بل الصدى نظيره الغرق
تقول صدي فهو صد كغرق فهو غرق والطوى نظيره العطش تقول
طوي فهو طيان كعطش فهو عطشان وقد ذكر ذلك في شرح المفصل
على الصواب قال فالاولى ان يكون المثال في المتن لفا ونشرا غير مرتب
قوله والذي به شذ قال في الشرح لان المفرد سدي بالقصر قال في
شرح المفصل وكان القياس المد كقبا واقبية لكن في شرح الهادي انه
قد جمع ندي كجبل وجبال ثم على انه كسا واكسية فلا يكون انه
جمع المقصور ولانه مفرد افعلة قوله الالفية وقصر ذي المد اضطرارا
مجمع عليه فيه امران الاول في دعوى الاجماع نظر فان الفرا منعه مما
له قياس يوجب مده نحو فعلا افعل والكسائي منعه في غير النصب فقال
لا حكاه العرب تقصر ممدودا في رفع ولا جر واجاب ابن قاسم بانه
مجمع على جوازه في الجملة وان وقع الخلاف في بعض المواضع الثاني قال
ابن هشام يستثنى عندي منه مسالة وذلك نحو سوا قال والاولى سوى
بالضم والكسر مع القصر فيهما وجوبا في المضموم وجوازا في المكسور
وحيث فتحوا مدوا لا غير فليس لك ان تفتح وتقصر للضرورة لان ذلك
عند ذلك منه وجه بان تضم او تكسر فلا يقع لك تجوز في الكلمة وخروج
عن اصلها كذا رايته بخطه في حواشي ابن المصنف قلت انما يحتاج الى
استثنا ذلك ونحوه على راي من يقول انه يجوز في الشعر ارتكاب
الممنوع وان كان عنه منه وجه لان نفس الشعر ضرورة وهو راي
ابن عصفور وابي حيان وقيل انه لا يجوز الا حيث لا منه وجه عنده وعليه
ابن مالك فعلى هذا الاحتياج الى استثنا قولهما والعكس بخلف يقع
اكثر البصريين على المنع مطلقا وجمهور الكوفيين على الجواز مطلقا وحجة
ابن خروف وابن ولاد وزعما ان سيبويه دل على جوازه في الشعر بقوله ور بما
مدوا فقالوا منابير قال ابن ولاد فزيادة الالف قبل اخر المقصور كزيادة
هذه اليا وفصل الفرا فاجاز مدها الا موجب لقصره كالغنا ومنع مد

ما له موجب قصير كسكري و الظاهر الجواز مطلقا وعليه اكثر المتاخرين
تنبيه مسالة قصر الممدود وعكسه معقله من التسهيل لم يذكر فيه علي
جمعه باب التثنية والجمع وترك الالفية كذا الذي اليا اصله نحو الفتى
والجامد الذي اميل كمتى ة في غير ذا تقلب واوا الالف ة قال ابن قاسم هذا
الذي جزم به هنا مذهب س وذهب قوم الى ان الالف الاصلية والجمهور له
ان اميلت او قلبت يا في موضع ما شيا باليا والا فبالواو وهذا احيانا د
ابن عصفور وبه جزم في الكافية قلت وعبارته بعد قوله ومتى س
كذا الذي الفه تصير ما ة في موضع ما كان اسما فادريا وقال في شرحها وان
كانت الفه ثالثة قلبت يا ان كانت بدل لامها كالف صدي او غير بدل من شي
واميلت كالف متى او صارت يا في موضع ما كالف الي ولم يعرج على ذلك في بقية كتبه
قولها ونحو علبا كسا وحيا بواو اهمز قد يغهم استوا الامرين
وليس كذلك عند احد اما س فنص على ان اقرار الهمزة فيهما احسن وان
القلب في الالحاق الكرمنه في المنقلبه عن اصل مع اشتراكهما في القلة
واما المص فنص في الكافية وشرحها على ان الاعلال نحو علبا راجح
على تصحيحه و تصحيح نحو كسا وصار راجح على اعاله وبه جزم
ابن هشام في النزهه قولها واحذف من المقصور في جمع الخ قال
ابن قاسم كان ينبغي ان ينبه على ان يا المنقوص تحذف في الجمع على حد
المثنى فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل اليا قولها وان جمعته بيا والف
قال ابن قاسم فان قلت ما حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا بالالف والتا
قلت حكمهما اذا ثنيا فان قلت لم ذكر حكم المقصور اذا جمع بالالف والتا
ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق في التثنيه فكان حقه ان يترك ذكرهما
استغنا بما تقدم في التثنيه او يذكرهما معا قلت لما كان حكم الممدود
في جمع التصحيح واحد لم يذكره استغنا بذكره في التثنيه بخلاف المقصور
فانه خالف التثنيه في احد الجمعين ووافقها في الاخر قوله في السالمه
واذا صح باب تمرة قيل تمرات بالفتح والاسكان ضرورة هو المشهور

لكن اختار

لكن اختار ابن مالك في التسهيل انه يجوز فيه الاسكان اختيار الاحد
امرين احدهما اعتلال لامه كظبيات والاخر شبه الصفه كاهلات
ولم يستثن الترهم هذين النوعين وترك الشافيه ان المعتل العين
في فعله وفعله يسكن ويفتح المعروف في هذين انما هو السكون
خاصه كما في فعله المعتل العين وبه جزم ابن مالك حيث قال في الالفيه
والسالم العين قال في شرح الكافيه احترزت بالسالم العين من المضاعف
كمسلمه وكلمه ومن المعتل كجوزه وديمه وصوره وقال ابن قاسم في شرح
الالفيه ذكر ابن الخباز في صوره الفتح ونسب الى الوهم وفي الايضاح
هذيل تقول ديمات بالفتح انتهى فان كان المص اراد لغة هذيل فليقل كما
قال في فعله وهذين تسوية ثم انه لا يمشي معه في فعله باب جمع التكسير
اعلم ان طايفة من النحاة لم يتعرضوا له في كتب النحو واصابوا في ذلك وان
اختلفوا في علته فمنهم من علل بان السنة العامه قسدت في كل شي الا في
الجموع فلم يحتج الى التنبيه عليها لان النحو انما وضع لاصلاح ما فسد
في الالسنه وعلى هذا الجوبري في شرح الملحه ومنهم من علل بان الجموع كلها
مرجعها السماع ولا توجد بقياس فكان الاولى بها كتب اللغه التي تذكر
فيها المفردات ومعانيها وينبه عقب كل مفرد على جمعه وهذا هو الصواب
قال السيد ركن الدين الاستراباذي في شرح الشافيه اعلم ان اكثر الجمع
موقوف على السماع الا ان بعض الجموع غالب في بعض الاوزان فيذكر
الغالب منها وقال ابن هشام في تعليقه اكثر الجموع تحتاج الى سماع
الا ان منها ما يقلب فيعلم به حتى لا ينكر اذا سمع وليقاس عليه في الضرورة
ومنها ما يطرد منه فالاعلام به فايدته ظاهرة وقال ابن قاسم قال بعض
المتاخرين اكثر الجموع سماعي لكن منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه
ما لم يسمع جمعه انتهى ولقد اصاب الشيخ جمال الدين ابن هشام حيث لم يعقد
له بابا في النزهة الا انه ذكر في اخر باب التصغير القاعدة القياسيه في جمع
الخماسي وما فيه من حذف وترجيح وتخيير وهذا لا بد من ذكره لانه امر
قياسي واعلم ان للنحاة في هذا الباب طريقين احدهما ذكر الجمع وما هو مفرد له والا
خرى

ذكر المفرد وما هو جمع وقد سلك ابن مالك الطريقة الاولى وابن
الحاجب الثانية وهي طريقة سش والكثر النحويين قول الالفية جموع قلة
قيل كان المناسب ان يعبر بنا القلة لان جموعها هنا واقع على
اربعة الفاظ قال ابن هشام والجواب عنه من وجهين الاول ان
جمعا لا جمع قلة له فصار التعبير بمجموع كالتعبير بقلوب ورجال مع
ارادة القلة الثاني ان القليل انما هو هذه الالفاظ واما اوزانها
فكثير فالكثرة ههنا بهذا الاعتبار قولها جا كالصبي اعترض على
هذا المثال بانه قد جا له جمع قلة وهو اصبا فالاولى التمثيل برجال
جمع رجل وقلوب جمع قلب وصردان جمع صرد كما صنع في شرح الكافية قولها
لفعل اسما صح عينا افعل قال ابن هشام يرد عليه امران احدهما
المعتل الفا كوقت ووكر ووعر ووهر فانه لا يطرد فيه افعل بل ولا
يكثر بل هو شاذ كقولهم وجه واوجه والاخر المضعف كحد وحد
ورب وبر وشق وفن وقد جا الاتي على افعل وشذ كن واكن
وكثيرا ما يستغنى ببعض ابنية الكثرة عن ابنية القلة كحدود وجدود
وقدود ودفوف ومن ثم جمع القلة فيه ارباب واجداد قلت وقد نبه
الناظم على استثنا هذين في الكافية وشرحها وقال ابو حيان ان الثاني
قد لا يرد على قوله صح عينا ان كان عني بالصحيح المعين ما لم يكن معتلا
ولا مضاعفا فانه اصطلاح لبعض اصحابنا قولها وعد الاحرف
قال ابن هشام لا فايدة له مع قوله وللرباعي قال وكان شيخنا يجيب
عن هذا الاعتراض بانه ذكره دفعا لوهم متوهم انه يشترط ان يكون
على وزن الذراع والعناق في جنس حركته فلما قال وعد الاحرف
اشعر بان المراد عدد الحروف خاصة اي وعد الاحرف كاسمه ما كانت
قال والجواب عندي ان تا التانيث لا يعتد بها النحويون اذا عدوا حروف
الابنية لزيادتها الا ترى انه قال في الباب قبل هذا مختتما بالتا ونحو دا
بعد قوله والسالم العين الثلاثي فكانه خاف هنا ان يتوهم ان الرباعي

المختتم

المختتم بالتا زايد على الاربعة كذلك فيقال في ذراعة اذرع وليس كذلك
فلما اتى بقوله وعد الاحرف ارتفع هذا الوهم لانه انما احتمل دخول طلحة
ونحوه في قولنا الثلاثي بعد عنا فكيف يدخل بعد ذكر لفظة العد وتكرارا
وتاكيدا ثم قال والحق انه انما ذكره لضرورة النظم بدليل انه لا احتر ز
بما قلته ولا بما قاله شيخنا فتأمل قولها ونظائر هذه المسالة قولها وغير ما افعل فيه مطرد
من الثلاثي اسما بافعال ... يرد فيه امران الاول قال ابن هشام سوى
في الظاهر بين انواع ما لا يطرد فيه افعل غير فعل في مجيئه على افعال
وذلك على اقسام متفاوتة المراتب فمنها ما مجيئه على افعال لازم وهو لك
فعل نحو ابل وابال ومنها ما مجيئه عليه غالب وذلك في نحو طي وكبد
ونمر وعضد وعنب وطنب وقفل وعدو ومنها ما مجيئه عليه نادر
وذلك المعتل العين نحو ما ومال واختلفوا فيما فاؤه همزة نحو الف او
واو نحو وهم هل يجوز قياسه فالفرا اجازه وخالفه الناس الثاني قال
ابو حيان لو ذهب ذاهب الى اقتباس افعال في فعل الصحيح العين لكان
قد ذهب مذهبا حسنا لكثرة ما ورد منه قولها فعل لنحو احمر وحمرا
فيه امران الاول قال ابن قاسم هذا في ما فيه وفعلا متقابلين كامثل
او منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو رجل الي وامراة عجزا ولم
يقولوا اعجز ولا اليا في اطراد فعل في هذا النوع خلاف وقد نص في شرح
الكافية على اطراده وفي التسهيل على ان فعلي فيه محفوظ قال والمفهوم
من كلام الالفية موافقة شرح الكافية لانه احال على التمثيل فدخل
فيه كل ما شابه المثالين في الوصف والوزن فان خص كلامه في المتقابلين
بخصوصية المثال لم يستقم لخروج المفردين لمانع فيتعين التعميم انتهى
الثاني قال ابن هشام يستثنى من قولنا ان افعل الذي مونثه فعلا يطر د
فيه فعل نحو اكتع وابتع وابصع فانهم التزموا في جمع السلامة ولا
يجيزون تكسيرها في المذكر قال ولم يستثنها الناظم لقلتها قولها
وفعله جمعا لفعل يدري قال ابن قاسم لو قدم هذا على قوله فعل

لنحو احمر وحمر الكاف انسب لتولي جموع القلة وقال ابن هشام
فان قلت ما معني قوله بفعل يدري اوليس الجموع غالبها موقوف
علي السماع فكيف تخصص هذه من بينها قلت المراد ان هذا موطن تحقيق
قولها وفعل لاسم رباعي الحرف فيه امران الاول قال ابن قاسم شمل والالف
مع اوله مفتوح ومكسور ومضموم وهو كذلك في الاولين واما
الثالث ففي شرح الكافية ايضا انه كذلك يطرد فيه فعل فانه
مثل بقراد وقرد وكراع وكرع في المطرد وبلغه البذه
وذكر في التسهيل ان فعلا نادر في فعال وهو الصحيح
فلا يقال في غراب غرب ولا في عتاب عتب قلت وظاهر
كلامه في العمدة وشرحها موافقة ما في التسهيل فانه
اقتصر علي ذكر قذال وحمار الثاني قال ابن قاسم ذكر في
الكافية والتسهيل ان فعلا يطرد في نوعين احدهما ما تقدم
والاخر فعول بمعني فاعل كصبور وصبر فان كان بمعني مفعول
كركوب فلا قال ولم يذكره هنا فاوهم انه غير مقيس وليس كذلك
قلت وذكره ايضا في العمدة وشرحها وعبارته في كل صفة كصبور
في الوزن وصحة اللام والمبالغة في الفعلية قولها وفعل جمعا لفعله
عرف ونحو كبري فيه امور الاول قال ابن قاسم وابن هشام
كان يجب ان يقيد قوله لفعله بالاسم لان مجيها في الصفة نادر وقد
قيده بذلك في التسهيل زاد ابن قاسم فلو قال وفعل لفعله اسما عرف
لكان اولي الثاني قال ابن قاسم اقتصر هنا وفي الكافية علي هذين
النوعين فعله وكبري وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما وشذ فيما
سوي ذلك وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فعله اسما نحو جمعه
وجمع الثالث قال ابن هشام اذا اطلق المصنف الدليل فخذ موزونها
مطلقا بالنظر الي ما يمكن اعتباره من الحالات لكونه جامدا او مشتقا
او صحيحا او معتلا او مذكرا او مونثا او لعاقل او غيره واذا قيد بالاسم

فلا تاخذ

فلا تاخذ الصفه وكذا بالعكس وكذا في الباقي فان مثل بمثال
فهل تاخذ خصوصيات ذلك المثال نعم ما لم يقم دليل من كلامه علي الغا
ذلك الوصف هكذا اصطلاحه واصطلاح غيره من اهل العلم وهو
القياس قولها ولفعله فعل فيه امران الاول قيده في التسهيل
بان يكون اسما تاما احترازا من الصفه كصغرة وكبرة ونحوه
ومن الاسم غير التام كرقة ولدة اورده ابن هشام واجيب عن
اهماله الاول بان منهم من قال ان فعله لم يجي صفة البتة فلا احتاج
الي الاحتراز عنها اذ ليست مسموعه حكاه ابو حيان وعن الثاني
بان نحو رقة بعد الحذف لم يبق علي وزن فعله وانما ذلك باعتبار
اصله ذكره ابن قاسم الثاني قال ابن قاسم لم يشترط في التسهيل
التمام الا في فعله بالكسر دون فعله بالضم والقياس تقتضي تساويهما
قال ولعله انما لم يذكر ذلك في فعله بضم الفا لانه قليل جدا وقالوا
في وصله صله قولها وقد يجي جمعه على فعل اي شذوذا ونظيره
في الشذوذ جمع فعله بالضم علي فعل بالكسر قالوا قوة وقوي
وصورة وصور مكسرا اولهما قولها في نحو رام ذوا اطراد فعلة
قال ابن هشام قال بعضهم اذا كان الحكم شايعا في جميع الباب
لم يجز ان يقال في التعبير عنه يلزم هذا الحكم في نحو كذا لان ما بعد
نحو يخرج منه او يكون غير داخل وعلي قوله هذا لا يدخل من طريق
الوضع رام في قول المصنف في نحو رام وكذا احمر وحمر لانه انما حكم
علي نحو ذلك لا عليه نفسه قال والجواب عنه انه اذا اراد انه
لا يدخل من طريق وضع اللفظ فمسلم بل يدخل من طريق المفهوم
لانه انما اريد في نحو هذا ما هو متصف بصفته فكان ذلك بمنزلة
ان تذكر صفته ذلك الشي الذي وضع بعد نحو وانه لو فعلت ذلك
لدخل قطعا فكذا اذا ذكرته علي هذا الحد قولها وشاع نحو كامل وكمله
قال ابن قاسم لو قال كذاك نحو كامل لكان احسن لان الشياع لا يلزم منه الاطراد

قولها وفعل لفاعل البيتين قال ابوحيان قال بعض اصحابنا يتوقف
ويترقب ماسمع من فعل وفعال ويقتصر علي ماسمع فان لم يسمع
فالرجوع الي الواو والنون في المذكر والالف والتا في المونث فان
اختل بعض شروطهما فاجمع بابيهما شيت مالم يرد سماع بخلافه قال
ابن قاسم وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف قولها وقل فيما عينه اليا منهما
فيه امور الاول قال ابن قاسم بقي شرط اخر وهو ان لا يكون فاه ما كسبه
ونقال قال ابن هشام وكان حق الناظم ان يستثني ذلك قلت قد استثناه
في الكافيه وشرحها الثاني كلامه صريح في ان ذلك عام في فعل وفعله
لقوله منهما وفي التسهيل خصصه بفعل فقال وهو لفعل غير اليائي
العين ولفعله مطلقا وشرحه ابوحيان علي ذلك غير متعقب له بل قال
قوله مطلقا اي سوا كان يائي العين ام غيره كجفنه وجفان وغيطه
وغياط ولم ار احدا من الشراح تعقب ذلك علي الالفيه ولا نبه علي هذا
التناقض الثالث قال ابن هشام قالوا انما قل فعال فيما عينه اليا
من نحو صيف وضيفان للثقل لان اجتماع الكسره واليا ثقيل واما فعال
فالامر فيه اشد لان الكسره علي اليا نفسها قالوا وهذا الذي قالوه منتقض
بامور منها انه كان ينبغي علي هذا ان يكون ثوب وثياب ضعيفا وهم لا يقولون
به انما يشترطون في فعل ان لا يكون عينه يا وهذا ليست عينه يا قولها
وفعل ايضا له فعال قال ابن قاسم شرطه ان يكونا اسما لا صفه كما ذكره
في التسهيل قولها ومثل فعل والتا قال ابن هشام يقتضي ظاهره ان
ما فيه التا نحو كفعيل في انه يجمع علي فعال وليس كذلك وانما يريد ما فيه تا
وهو علي وزن فعل بيد وبناء وعبارته لا تساعد عليه قولها وفعل مع فعل فاقبل
قال ابن قاسم يشترط في هذين الوزنين ان يكونا اسمين لا وصفين ويشترط
في ثانيهما ان لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كمدي وقد ذكر ذلك
في التسهيل قولها وفي فعل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه قال ابن
قاسم يشترط فيهما ان يكونا صحيحي اللام ذكره في التسهيل قولها وشاع في وصف الخ

فيه امران

فيه امران الاول قال ابن قاسم ظاهر عبارته هنا انه غير مطرد
في هذه الاوزان الخمسه وبه صرح في شرح الكافيه فقال وشاع دون
اطراد وظاهر التسهيل اطراده وقال ابوحيان في شرح عبارة
التسهيل ظاهر كلامه هنا ان جميع هذه الخمسه علي فعال مطرد
وذكر في غير هذا الكتاب ان ذلك شايع وظاهر الشياع غير ظاهر الاطراد
قلت وقد صرح باطراده فيها في العمدة وشرحها الثاني قال ابن هشام
قد يقال ان قوله فعلانا وانثيه ليس بتعبير جيد لان فعلان اما ممنوع
الصرف ومؤنثه فعلى كسكران وغضبان او مصروف ومؤنثه فعلانه
كندمانه وهو انما نطق بالممنوع الصرف بدليل فتحه اياه في موضع
الجر فقوله او انثيه باطل لانه ليس له الا انثى واحدة وهو فعلى وان
كان اراد بفعلان المنصرف فخطاوه من وجهين احدهما منعه صرف
المنصرف الثاني انه لا مونث له الا واحدة وهي فعلانه قال والجواب ان
مراده جنس فعلان وذلك يعم المصروف والممنوع الصرف وانما منع
صرفه لانه علم وفيه الزياده وهو مثل عثمان وسلمان قولها ويقل في نحو كبد فعلي
نحو كبد تخص غالبا قال ابن هشام هذه عبارة فاسده لا اصلاح لها
لان الخصوصيه والغالبيه متنافيان قال ولا يمكننا ان نقول هنا ما
قلناه في قوله في باب الابتدا وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم قولها
كذاك يطرد في اسما مطلق الفا فيه امران الاول اطراده في فعل بالفتح
مشروط بان لا يكون عينه واوا كحوض وفي فعل بالضم مشروط بان
لا يكون كذلك ايضا كحوت وبان لا يكون مضاعفا كخف ولا معتل اللام
كمدي ذكر هذه الشروط في الكافيه وشرحها والتسهيل الثاني قال
ابوحيان ذكر صاحب الافصاح ان فعالا وفعولا في جمع فعل الصحيح
العين في الكثره كافعل في القله الا انه يجب التوقف هنا والبحث علي
ايهما جمعته العرب منهما فان لم يحفظ منهما واحد نظر في باقي ما ذكر
من ابنية الجموع فان جمع علي واحد منهما او اكثر ابتع في ذلك ما سمع فان

لم يوجد جمع على واحد من هذين على التكسير ويرجع الى ما سمعه غيرك
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ انتهى قولها وفعل له كلام مبهم قال ابن
هشام لم يقيده بقيد الاطراد فعلم انه فيه غير مطرد فعلا وما قبله
فان قيل هذا الذي ذكره باطل لانه قال في اول الباب لفعل اسما صح عينا
افعل فلو كان قوله هذا لهذا يقتضي عدم الاطراد للزم ان لا يكون هذا
مطردا وانت تعلم ان الامر ليس كذلك قلت انما اجعله غير مقيد للاطراد
اذا جاء في مثل هذا السياق وهو ان يصحب ما نص على طرده فيبقى هو
غير منصوص عليه الى جانبه فيزول ذلك الذي كان يتبادر الى الذهن
عند الاطلاق انتهى وقال ابن قاسم المفهوم من هذه العبارة انه مطرد
لانه لم يذكر في هذا النظم غالبا الا المطرد وقد شذ فعول في غير فعل كشاهد
وشهود وصال وصول ولم يتعرض لذلك فظهر ان مراده ذكر المطرد
وقال بدر الدين ابن المص ويحفظ فعول في فعل وكذلك قال وفعل له
اي وفعل ايضا له فعول ولم يقيده باطراد فعلم انه محفوظ فيه انتهى
ومنشا اختلافهم في فهم هذه العبارة تناقض وقع للناظم في هذه المسالة
فانه نص في الكافية على ان فعولا في فعل نقل وذكر مثله في شرحها
وزاد ويقتصر على سماعه وذكر في العمدة وشرحها انه مقيس في كل اسم
على فعل كاسد فاسد وذكره في التسهيل في المقيس ايضا قال ابو حيان
في شرحه ظاهر كلامه هنا انه مقيس وذكر في غير هذا الكتاب انه
قليل وانه يقتصر على سماعه قال فهذان نصان متعارضان وذكر ابن
هشام ان الذي في المقرب والجزولية انه مقيس وصحح ابو حيان
في الارتشاف واذا قلنا باطراده فله شرطان احدهما ان يكون اسما
والثاني ان لا يكون مضاعفا كطلل ذكره في التسهيل قولها وقل في غيرهما
قال ابن هشام وعليه ايراد احدهما انه كان الظاهر ان يقال وقل
في غيرهن ليدخل فعال مع قاع وحوت في الكثرة والا دخل مع غيرهما
في القلة الثاني انه قد مضى اولا على ان فعلا في الغالب يأتي على فعلان

فعول

فعوله في غيرهما كالنغر له والثالث وهو انه يدخل في قوله غيرهما فعل
صحيح العين نحو ضرب وضربان واخ واخوان ومقتضاه انه قليل
وهو ما ذكره في شرح الكافية لكنه ذكر في العمدة وشرحها والتسهيل
ان ذلك من المقيس قولها وفعل اسما وفعيلا وفعل غير معل العين فعلان شمل
فيه امور احدها ذكر في شرح الكافية ان فعلا الوصف الجاري مجرى
الاسم كالاسم في ذلك كعبد وعبدان الثاني قال ابن هشام اطلق المص
فعيلا وفعلا وقيد فعلا خاصة بالاسم فافهم ان الامر فيما اطلقه
تمام وليس كذلك بل شرط الجميع الجمود قلت وقد صرح باشتراط
ذلك في الجميع في التسهيل وشرح العمدة الثالث زاد في التسهيل
وفعلانا بالكسر كذيب وذوبان والذي في شرح الكافية ان فعلانا
في فعل قليل وقد بين ابو حيان تناقضه في ذلك والذي في العمدة
وشرحها موافق لما في شرح الكافية قولها ولكريم وبخيل فعلا قال
ابن قاسم قيد فعيلا المذكور في شرح الكافية بان يكون بمعنى فاعل
وقال في التسهيل بمعنى فاعل او مفعل او مفاعل نحو سميع وجليس
فينبغي ان يحمل قوله في شرح الكافية على ان المراد معنى اسم الفاعل مطلقا
ليشمل الثلاثي وغيره قولها كذا لما ضاهاهما بينه في التسهيل بقوله
وبما دل على سجية مدح او ذم من فعال او مفاعل فخصص كلامه هنا
بذلك ولا يعم كل مضاهيهما بكل وزن الا انه في شرح الكافية والعمدة خصص ذلك
بفاعل وحده وذكر ان فعالا مقصور على السماع فتناقض كلامه فيه
قولها فواعل الخ قال ابن هشام ذكر المص في غير هذا انه مطرد ايضا
في جميع فوعلة كصومعة وزوبعة قلت هو في الكافية وشرحها واما في
التسهيل فلم يعد الانواع بل ذكرها ضابطا بجمعها فعال فواعل لغير فاعله
الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه الف زائدة او واو غير ملحقة بخماسي
واحترز بالقيد الاخير من نحو جورنق فانك تقول في جمعه جرانق
بحذف الواو قولها وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء او مزاله

فيه امور الاول قال ابن هشام هو في فعيل نادر وقال به والدين
لا يكاد يعثر عليه وقال ابوه في شرح الكافيه واما فعايل جمع فعيل
فلم يات اسم جنس فيما اعلم لكنه بمقتضي القياس لعلم مونث كسعايد
جمع سعيد اسم امراه وقال ابو حيان لا يحفظ فعايل في فعيل اسم جنس
حتي يذكر مع الاوزان الاربعه لكن ان سمي مونث بسعيد جاز جمعه
علي سعايد قياسا قلت ولهذا قال في التسهيل لفعيله وفعوله و
فعاله وفعاله وفعاله وفعوله وفعول في المونث وقال
في الكافيه . . وبفعايل اجمعن فعاله . فعيله فعالة فعالة
كذا فعولة وذي الخمس بلا . تا انا الله وان التا اجعلا . وفي فعيل وفعيله بقل
اذا استويا منهما معني فعل . . الثاني قال ابن قاسم شرط المثل المجرد ×
من التا ان يكون مونثا فلو كانت مذكره لم يجمع علي فعايل الا نادرا
قلت وهذا مذكور في شرح العمدة في فعول وفي شرح الكافيه في فعيل
الثالث قال ابن قاسم شرط في التسهيل الاسميه في فعوله وفعاله
وفعاله وفعاله دون فعيله واخل باشتراطها هنا قلت شرطها
في شرح العمدة فيما عدا فعيله وفعول فقال في فعيله اسما كان او صفة
وفيما كان علي فعول من اسما الاناث او صفاتها الرابع قال ايضا شرط
في التسهيل في فعيله ان لا يكون بمعني مفعوله احترازا من نحو جريحه
وقتيله قلت وقد تقدم في نظم الكافيه الخامس قال ايضا ظاهر كلامه
اطراد فعايل في هذه الاوزان الخمسه مختومة بالتا ومجردة منها كما
هو ظاهر الكافيه ايضا وقال في التسهيل بعد ذكر فعوله وفعاله
وفعاله وفعاله وان خلون من التا مع انتفا التذكير حفظ فيهن
واحقهن به فعول انتهي وهذا يدل علي ان فعايل غير مطرده في هذه
الاوزان المجرده وتبعه في الارتشاف قلت ولم يذكر في العمدة وشرحها
اطراده في شي من المجرده سوي فعول خاصه واما شرح الكافيه فذكر
فيه فعالا وفعالا وفعولا ثم نبه علي انه لا يوجد في فعيل كما تقدم الثالث

قال ايضا

قال ايضا ذكر في التسهيل ان فعايل ايضا لنحو حبرا ايضا وقصر يساويرا كا
وحلواي وجاري وحرا ابيد ان حذف ما بعد لام الاخيرين قولها
وبالفعالي والفعالي جمعا صحرا والعذرا والقيس اتبعا فيه امور
احدها قال ابن هشام قوله وبالفعالي ان اراد المخفف كما نطق به
فلينظر فانه بالتخفيف قطعا وصحاري فيه الوجهان التشديد
والتخفيف ايضا قال ابن قاسم قالوا في جمع صحرا وعذرا صحاري ايضا
بل بالتشديد قال فصار لكل منهما ثلاثه جموع فعال وفعال وفعالي
وذلك مذكور في التسهيل الثاني قال ابن هشام مقتضي كلامه هنا
ان فعال وفعالي قياس مطرد في فعلا الا انه قال بعد ان ذكر صحرا
والعذري والمعيس اتبعا وكذا قال في شرح الكافيه ما نصه ولك في
جمع صحرا وعذرا ان تقول صحار وعذار وصحاري وعذاري وكذلك
ما اشبههما انتهي قال وذكر كراع في امثلة الغريب ان ذلك مسموع
في الفاظ قال وهذا الحق لا تقول في حمرا حماري ولا في صفرا صفاري
قال وقد يوخذ من تمثيله بصحرا وعذرا ان هذا الحكم لفعلا الذي لا افعل
له فيخرج هذا ان قال وقال وقد يكون مقصوده بقوله والقيس اتبعا
اتبع القياس حيث وجدت ما يستحق ان يقاس عليه لا اقيس في هذا
فهذا ان حملت كلامه عليه مع كونه مخالفا للظاهر ولنصه في كتبه
انتهي وقال ابن قاسم ظاهر قوله والقيس اتبعا انه يريد بنحو عذرا
ما كان علي فعلا مطلقا او صفه خاصه بالمونث قال وهذا اقرب
قال وقال ابنه ويشترك فعال وفعالي فيما كان علي فعلا اسما
نحو صحرا او صفة نحو عذرا فسوي بينهما ولم يقيد الصفه قال ثم
ان الظاهر بعد هذا ما ذكره في التسهيل وهو ان فعالي يحفظ في نحو
عذرا وان الفعالي لا يشاركه فيه فاقتضي انهما غير مقيسين في فعلا
صفة انتهي الامر الثالث قال ابن هشام لا فرق في فعلا بين الاسم
والصفه وقد مثل بهما في قوله صحرا والعذرا قلت فهو واضح لكنه

في التسهيل خصه بالاسم فقال ومنها فعال لاسم علي فعلا وكذا في
العمدة وشرحها وهذا انما يوهن ما يقتضيه كلامه هنا من الاطراد
وقد تقدم كلام ابن قاسم في هذا الرابع قال ابن هشام اخذا من شرح
الكافية يكون الفعالى والفعالي ايضا لما اخره الف مقصورة للتانيث
او للالحاق كحبلي وذفري اسمي وفي التسهيل انما يكونان لاسم علي فعلا
او فعلى او فعلى ولوصف علي فعلى لانثى افعل الخامس يكون الفعالي
بالكسر وحدها لفعلية وفعلاة وفعلوة نحو حريه وسعلاة وعرقوة
ولما حذف اول زايده من نحو حبنطى وعفرني وعدولي وهبرية وبلهنية
وقلنسوة وحبارى والفعالى بالفتح وحدها لوصف علي فعلان او فعلى
كسكران وسكرى وسكارى ذكر ذلك في التسهيل والكافية وشرحها
السادس قال ابن قاسم اخل بفعالى بضم الفا فلم يذكره اصلا وفي
شرح الكافية قد يغني عن فعال فعالى كاسير واسارى وفي شرح العمدة
ويوافقه فعالى برجحان في جمع سكران وسكرى وشبههما ويغني
في جمع اسير وقديم فيقال اسارى وقدامى بضم الفا لا غير وفي التسهيل
وفعالى في وصف علي فعلان او فعلى راجح وفي غيرها يتيم من نحو قديم
واسير مستغنى به فوليها واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد فيه
امور الاول قال ابن هشام لابد من تقييده بالثلاثي قلت وعبارة
التسهيل الثلاثي ساكن العين زايد اخره يا مشددة لا لتجديد نسب
وكانه هنا اشار الي ذلك بالمثال فانه قال في شرح الكافية ويقال
في كرسي وبردي كراسي وبرادي وكذلك ما اشبههما في عدة الحروف
وتاخير يا مشددة زايدة لغير نسب متجدد الثاني قال ابن هشام
قد يقال قوله ذي نسب جدد اثبت فيه فعالي لما لا نسب فيه متجدد
وذلك يشمل شيئين ما لا نسب فيه مطلقا وما فيه نسب لكنه ليس
بمجدد فعبارته غير سديدة قال والجواب انه اذا اثبت حكم لمنفي
بصفة فالنفي متسلط علي تلك الصفة خاصة لا علي نفس الحكم من حيث

هو تقول

هو تقول ما جاني زيد قايما فالمنفي مجيه في هذه الحالة لا مطلق
مجيه والا فلو اراد المطلق لم يقيد فاذا قيل اجعل فعالي لغير ما نسبه
متجدد فقد اثبت الحكم لما لا نسب متجدد فيه فالنفي مسلط علي التجدد
وثبوت النسب لابد منه الثالث قال ابن هشام قوله اليا في نحو كرسي
نسبا غير متجدد وليس بحسن لانه لم يكن فيه نسب قط لا متجدد ولا
غيره فوجود اليا المشددة لا يستلزم حصول النسب او تقدم حصوله
الرابع قال ابن هشام قد يعترض علي هذا الذي ذكر باناسي فيقال هو
جمع انسي واسي نسبه متجدد قال والجواب ان مذهب البصريين
ان اناسي ليس بجمع انسي بل هو جمع انسان واصله اناسين فابدلت
النون يا كظرابي في ظربان ويدل علي ذلك ان بعض العرب تقول
اناسين وظرابين علي الاصل وانه قد ثبت لنا انهم لا يقولون في حني
وتركي حناني وتراكي فكذا في انسي الخامس قال ابن هشام قد يعترض
بقولهم مهري ومهاري وهذا اولي من الاعتراض باناسي والجواب
ان المهري في الاصل منسوب الي مهرة قبيلة ثم كثر استعماله
حتى صار اسما للنجيب من الابل فاليا في الاصل للنسب الحقيقي ثم كثر
استعماله حتى صار النسب منسيا او كالمنسي قلت وقد نبه علي
استثنا هذه الصورة في شرح الكافية فقال وقد تكون اليا في الاصل
للنسب الحقيقي ثم يكثر استعماله ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا
او كالمنسي فيقابل الاسم مقابلة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري
السادس قال ابن قاسم ذكر في التسهيل ان هذا الجمع ايضا لنحو عليا
وقوبا وحولايا وحنظى في صحرا وعذرا السابع قال ابن قاسم هذا
اخر ما ذكره في هذا النظم من امثلة جموع تكسير الثلاثي المجرد والمزيد
فيه غير الملحق والشبيه به وجملتها احد وعشرون مثالا وزاد

في الكافية اربعة ابنية فعلاء وفعال وفعلى قلت اما فعال فقد قدمت
السيد عليه قريبا واما فعل فذكر في شرح الكافية انه لم يسمع جمعا الا
حجل جمع حجلى وظربا جمع ظربان واما فعيل وفعال فذكر في العمدة
وشرحها انهما مقصوران كعبيد وطرا ودرام قوله الشافية وباب
ثوب على اثواب قال السيد ركن الدين يوهم ان باب بيت وسيف
لا يجمع على افعال وليس كذلك واجاب الجاربردي بان المراد بباب ثوب
هو معتل العين سوا كان واويا او يائيا قولها وجاز نارا وفي غير باب سيل
قال السيد لو قال وجا فعال في باب ثوب دون باب سيل لكان
اولى قال الجاربردي ليس بصحيح لانه اراد الاشارة الى نحو كلاب وكعاب
وغراث وبنات قولها وليس رجلة بتكسير قال السيد اورد عليه
انه ان اورده رجلة بفتح الرا فلا شك انه ليس بتكسير بل اسم جمع لان
فعلة ليست من ابنية الجموع لكن لا يتوهم انه جمع رجل بضم الجيم بل يتوهم
انه جمع راجل وح لا وجه لايراده هنا وان اورده بكسر الرا فانه جمع لانه
يقال ثلاث رجلة بمعنى ثلاث رجال ومذهب س ان فعلة من ابنية
التكسير ولم تخالفه في ذلك الا ان ابن السراج والمص لم يتبع ابن السراج في ذلك
لانه مثل بعشرة في امثلة جمع فعل ولم يذكر انه ليس بتكسير فعلم انه جرى
في ذلك على مذهب س وقال الجاربردي انما اراد المص فعلة بفتح الفا وسكون
العين فقد ذكر ابن الخباز في شرح الدرة ان فعلة لم يكسر عليه الا اسم
واحد وهو رجل ثم اشار الى انه لم يعد هذه الصيغة تكسيرا عن ابن
السراج فانه جعلها تكسير الرجل بعض فاراد المص التنبيه على خلافه قولها
وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى قال السيد ليس على اطلاقه بل اذا كان
فعيل بمعنى موجع او ممات كجريح وجرحى ولديغ ولدغى واسير واسرى
وقتيل وقتلى وما سوى ذلك من فعيل لا يجمع على فعلى كطبيخ وحليب ونبيذ
وخبيص وفصيل ورضيم قولها وجا خلفا اختار المص مذهب ابي على

الفارسي

215

الفارسي ان خلفا جمع خليف لاستبعاد ان يجمع فعيلة على فعلى قال ابو علي
وادعى ان س لو سمع خليفا لم يسمعه الا ان يقول بهذا القول وقال ابن
عصفور انه لم يسمع س خليفا فقد سمع من قال خليفة خلفا وخلايف فرد
خلايف الى اللفظ ورد خلفا للمعنى والتاويل قال ابو حيان وقد قالوا فقيرة
وفقرا ولم يقولوا فقاير وقالوا سفيهة وسفايه فهذا بمنزلة خلفا وخلايف
قال ولم يات هذا الا في هذين الحرفين قولها ونحو سرادون وحسانون
وفستون ومصريون ومكرمون استغنى فيها بالتصحيح كان ينبغي ان يقول
وكلما اوله ميم زايدة من الصفات يستغنى بتصحيحه عن تكسيره الا مفعلا
الخاص بالمونث ليشمل نحو معلم ومعلم ومقاتل ومقاتل انتهى وفي التسهيل
ويغني التصحيح عن موازن مفعول والمشدد العين من الصفات والمزيد
اوله ميم مضمومتا الا مفعلا ومفعلا لخص المونث قال ابو حيان تتبعت هذا
الشكل بما هو ميم وفا وعين ولام في الاوزان التي تختص بالمونث فوجدته
على وزن مفعل وعلى وزن مفعل وعلى وزن مفعل وعلى وزن مفعل
فالاول نحو امراة مكعب اي كعاب ومتبت وس ومعجز هرمة ومسلب
تلبس ثياب الحداد والثاني نحو مطفل وموضع والثالث نحو خام متبع يتبعها
ولدها ومحله موقر والخامس ارض محهل قال فهذه تجمع جمع التكسير
ولا يغني عنه جمع التصحيح وهو ما اوله ميم وتختص به المونث وانما كان كذلك
لانه لا يصح يجمع بالالف والتا من صفات المونث الا ما كان تانيثه بالتا نحو
مكرمة وضاربة قولها وتكسير الخماسي مستكره قال في التسهيل ويغني
عنه غالبا التصحيح قولها محذوف خامسه قد تحذف رابعه اذا كان
شبيها بالمزيد لفظا او نحو جانية عليه في الالفية قول الالفية والهمز
واليا مثله ان سبقا قال ابن هشام قد يورد عليه نحو استخراج فان
الهمزة ليست اولى بالبقاء لا يجوز ابقاوها لما علم من ان الجمع لا يكون فيه
همزة مكسورة وان الهمزات في الجمع مقطوعة قولها والياء لا الواو واحذف ان جمعت ما كحيزبون
قال ابن هشام ومثله عنتر ليس تحذف منه النون دون اليا قول

[illegible]

النزهة وزيادتان من ذي الثلاثة كمقعنسس يصدق بحذف الميم مع ان
الاصح في هذا المثال ابقاوها وحذف السين وهو مذهب س وذلك دا خل
في قول الالفية والميم اولي من سواه بالبقا فانه شامل للصورتين وفايده
وهي مساله مستدع وحلاويه وهي مساله مقعنسس قول النزهة ولا
تحذف مدة قبل الاخر احسن منه قول الالفية ما لم يكن لينا فان ابا حيان
قال انه يعم ما كان حرفا مد كعصفور وقنديل وسرداح وما كان غير حرف مد
كفرنيق وصردوس وعبارة النزهة لا تشمل الثاني ثم ان شرط عدم
حذفه ان يكون رابعا كما صرح به في التسهيل ويوخذ من عبارة الالفية
قال ابو حيان فلو كان غير رابع اما ثالثا كعذافر وسميدع وقدوكس او
خامسا كخيتعور وحيسفوج فلابد من حذف وهذا الاخير اعني الخامس
وارد على عبارة النزهة واشتراط الزيادة فيه المذكور في الالفية
وغيرها قد يوخذ من عبارة النزهة فلا يرد وشرط في العمدة وشرحها
فيه ان لا يكون مدغما فيه او مدغما اصليا فان كان كذلك حذف فيقال في
مصور مصاور لا مصاوير واغفل هذا الشرط في ساير كتبه ولم ينبه
عليه ابو حيان في شرح التسهيل ولا غيره فان صح اعتباره فهو وارد
على الالفية والنزهة معا قول النزهة ولا فاضله دون مفضوله لان
كون منطلق قد يشعر بان الفضل بالتقديم كما في مثاله ولا يختص به بل كما يكون
به ايضا بعدم اغنا حذفه عن حذف غيره كما حرر في التصنيف في العبري
قول الشافية ونحو تخم الى استثني من ذلك تخم وتهم فانهما جمعان قال
ابن مالك في شرح الكافية قد حكم س بالجمعيه على تخم وتهم لان العرب
التزمتهما التانيث ولم يقل فيه الا هذه تهم وهي التخم بخلاف الرطب فانه يقال
فيه هو الرطب وهذا رطب قول الشافية ونحو اراهط حكى الاصمعي ارهط
واسد وافصح منفصح في ارهطه فيكون اراهط جمعا له لا لرهط قاله
ابو حيان قوله واحاديث قال في التسهيل هو جمع احدوثه بمعنى حديث
فهو جمع على القياس وزعم ابن خروف ان احدوثه انما تستعمل في المصايب

والدواهي

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به فبلغ ذلك السهيلي فقال اما قال
حفظ هذا الرجل وهذا بيت حفظه صبيان المكتب ... ...
... من الخرفات البيض ودليسها ... اذا ما انقضت احدوثه لو نعيدها
وفي الصحاح الاحدوثه ما يتحدث به قولها وليال قال ابو حيان هو جمع
ليلاه مفرد استعمل بمعنى ليله قليلا فجاءت الليالي على مراعاة هذا القليل
قولها وامكن قال المبرد هو من جمع الترخيم كتصغير الترخيم بحذف الزيادة
ولا يحتاج الى تقدير اسم اخر جا هذا تكسيرا له لان ذاك قياس وهذا شاذ
وقال ابو حيان يحتمل عندي ان يكون الميم في مكان اصليه ويكون وزنه
فعالا ويكون هذا الجمع له مقيسا وذلك بان يجعل اشتقاقه من المكانه
التي هي مصدر مكن الرجل يمكن مكانه ولما كان الموضع محلا للتمكن عليه
والتثبت فيه سمي مكانا قال وكان هذا اولى من ادعا الزيادة في الميم
وجعله مفعلا من الكون لانه اذا امكنت الاصالة لم يعدل الى الزيادة قولها
وقد يجمع الجمع فيه امور الاول قال ابو حيان لا خلاف ان جموع الكثرة
لا يجمع قياسا واختلفوا في جموع القلة فمذهب الاكثرين انه ينقاس وقال
الجرمي والسيرافي لا ينقاس ولا يجمع الا ما جمعوا واختاره ابن عصفور
الثاني استثنى في التسهيل الوازن مفاعل او مفاعيل او فعله او فعلة
كدراهم ودنانير وصناه وحجره فان هذه الاربعه لا يجمع اصلا الثالث اذا
جمع الجمع نظر الى ما يشبهه او يقاربه من المفردات فيجمع على ما جمع عليه ذلك
المفرد فيقال في قوم اقوام كحوض واحواض وفي مصران جمع مصير
مصارين كسلطان وسلاطين وفي عقبان عقابين كسرحان وسراحين
وفي اعبد اعابد كاسود واساود الرابع قال السيد والجاربردي اعلم ان
جمع الجمع لا ينطلق على اقل من تسعه كما ان جمع المفرد لا ينطلق على اقل من ثلاثه
الا مجازا او لم ار احدا من ايمه العربيه المتبحرين في هذا ذكر ذلك سوى هولا
العجم الذين شرحوا الشافيه بل لا ايت في كلام ابي حيان ما ينافي ذلك لانه قال
وجه جمع الجمع ان ينزل الجمع قطعه وينزل منزلة الواحد ثم يجمع قولها
نحو اكاليب واناعيم وجمايل وجمالات وكلابات وبيوتات وحمرات وجزرات

فيه امور الاول اعلم ان اباحيان عد جميع ما سمع من الجمع في الاختيار
والضرورة فقال الذي ورد في الكلام قولهم ايد وباد واوصب واواصب
واسما واسام واسودة واساورة وابيات واباييت وانعام واناعيم واقوال
واقاويل واعراب واعاريب ومعن ومعنان ومصارين وحسان
وحسانين وجمال وجمايل واعطيه واعطيات واسقيه واسقيات
وبيوت وبيوتات وموال وواليات بني هاشم ودور ودورات وعود وعودات
وصواحب وصواحبات يوسف وحدايد وحدايدات وحمر وحمرات وطرق
وطرقات وجزر وجزرات وايضا واناص وهو شاذ من النهات قال
فهذا ما جمع من الجمع في الكلام والمفرد يد ووطب واوطاب واسم وسوار وبيت
ويعم وقول وعرب ومعن ومصير وحسن وجمل وعطا وسقا وبيت
ومولي ودار وعامد وصاحب وصاحب وحديدة وحمار وطريق وجزور
وبصف قال واما ما جاء في الضرورة فاعينات واكبرعات واياسون
واناكسون وعقابين وعرابين ابهي ولم يذكرها ذكره المصنف من الكاليب
وكلابات فيتوسع النظر فيها الثاني قول المص وحمايل يقال عليه ان الجمهري
ذكر انه جمع حمالة فيكون كرسالة ورسايل وعلي هذا لا يعد من جمع الجمع الثالث
لم يذكر المص جمع جمع الجمع وقد اثبته بعضهم ومثل باصايل فانه جمع اصال
واصال جمع اصل واصل جمع اصيل لكن الجمهور انكروه قال السيد لا اعرف
احدا قال بجمع جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز باب التصغير
هكذا اورده في الالفية عقب التكسير واجاد وفصل في الشافية بينهما
بالنسب وليس بجيد لان التكسير والتصغير اخوان ويجريان من واد واحد
ويتفقان في كثير من الاحكام ويحال في كل منهما علي الاخر فلهذا اجرت عادة
النحويين بايلا احدهما الاخر والغالب انهم يقدمون التكسير ومنهم من
يقدم التصغير ثم يورد التكسير عقبه كابن عصفور وابن الحاجب تكلم
التصغير وفصل بينه وبين التكسير كما ذكرناه قول الشافية ليدل علي
تعليل ليست فايدة التصغير محصورة في التعليل بل ذكر ان ابو حيان
غيرها وهو التحقير والتقريب اما الزمان اليي او مكانه او منزلته وزاد

الكوفيون

الكوفيون التعظيم وزاد بعض المتاخرين التحبب قولهم والعبارة
للشافية فالمتمكن يضم اوله ويفتح ثانيه ويعدهما ساكنة ويكسر ما بعدها
لو كان اولي التكسير مضموما كغراب او ثانيه مفتوحا كغزال او ما قبل اخره
مكسورا كبوح فهل تقول ان الضمة او الفتحة او الكسرة زالت وجات
ضمة او فتحة او كسرة اخري او لا بل الاصلية ما فيه ذكر ابو حيان والسيد
فيه احتمالين وجزم ابن اياز بالاول فعلي هذا لا حاجة الي قوله ان لم
يكن كذلك ولو كان بعد ثانيه ثا ساكنة كمستطر ومبيطر فقال بعضهم
ان تصغيره بالتقدير فيقدر ذهاب تلك اليا ومجي يا مكانها للتصغير كما قدر
في ذلك اذا جمع ذهاب ضمة المفرد ومجي ضمة مكانها في الجمع وظاهر كلام التسهيل
ان مثل هذا لا يصغر لانه شرط في التصغير خلوه من صيغ التصغير وشبهها
وكذا قال في شرح العمدة من موانع التصغير كونه علي صيغة تشبه صيغة
التصغير كمسيطر ومهيمن قال السيد ويرد علي قول الشافية المتمكن ان
خمسة عشر وبعلبك يصغر بضم اوله وفتح ثانيه فليس ذلك مخصوصا
بالتمكن قول الالفية والشافية فعيل وفعيعل وفعيعيل فيه امران
الاول قال ابن قاسم وزن المصغر بهذه اصطلاح خاص بهذا الباب
اعتبر فيه تجرد اللفظ تقريبا وكراهة لتكثير الابنية وليس جاريا علي
مصطلح التصريف الا تري ان وزن احيمر ومكيدم وسفيرج في التصغير
مفيعل دي ووزنها التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل الثاني قال السيد
هذه الاوزان في غير المثني والجمع والمركب المزجي والعددي فانها في
هذه الاسبار اجعة الي ما قبل علامة التثنية والجمع والي الجزء الاول
من التركيبين قولهم والعبارة للالفية وما به لمنتهي الجمع وصل به الي
امثلة التصغير صل قال ابن قاسم يستثني من ذلك ها التانيث والف
الممدودة ويا النسب والالف والنون بعد اربعة احرف فصاعدا فانهن
لا يحذفن في التصغير ولا يعتد بهن كما سياتي قلت وقد استثني هذه عقب
هذا الحكم في العمدة والتسهيل قول الشافية وسمع الاخفش سفيرجل قال

ابو حيان بعض اصحابنا العله سمع هذا ممن لا يوخذ بلغته والحكاية عنه لا تصح
قوله الالفية والنزهة والعبارة لها ولك تعويض يا قبل طرف المحذوف منه
قال في التسهيل مالم يستحقها من غير تعويض واحترز بذلك من نحو لغيغير
في لغيزي فان الفه حذفت ولك تضعيفه والياء التي فيه هي الياء التي المردفلا
يعوض من الفه المحذوفة يا حذرا من اجتماع ياءين وقد نبه على هذا القيد
في الشافية بقوله مما ليست فيه قوله والعبارة للشافية الاولى التانيث
فيه امران الاول شرطه ان يكون متصلا بها كما ذكره في التسهيل والعمدة
قال ابو حيان فلو كانت فيه ولم يتصل بها كسر كلحرجه ودحيرجه الثاني زاد
في التسهيل او اسم منزل منزلتها وعبارة العمدة وشرحها فان كان متصلا
بعجز مركبا ممزوج او بها تانيث بقي ما التصغير على ما كان عليه قبل وجودها
نحو معدي كرب و بعيلبك وعرف بهذا ان عبارة النزهة والشافية احسن
من قوله الالفية الفتح احتم لان المقصود بهذا الاستثنا ان هذه المستثنيات
لا يجب فيها الكسر لانه يجب فيها الفتح بل يبقى على ما كانت عليه قبل التصغير من
فتح او سكون قوله الشافية والنزهة والف افعال جمعا قال الجاربردي
احترز به عما ليس بجمع نحو اعشار فان تصغر اعيشير انتهى لكن في التسهيل
قال جمعا او مفردا فسوى بينهما وشرح ابو حيان على ذلك ولم يتعقبه وقال
ابن قاسم هذا القيد تبع فيه ابن الحاجب الجزولي وقد خطا الشلوبين في
ذلك وقال ان س قال اذا احصرت افعالا اسم رجل قلت فيه افيعالا كما
يصغرها قبل ان يكون اسما قلت وعندي تاويل حسن لمن ذكر هذه اللفظة
وهو انه قصد بها بيان الواقع لا الاحتراز فان ابا حيان قال لم يثبت افعال في
ابنية المفردات فلا يتصور ان يكون مفردا الا ان سمي بالجمع كان تسمي رجلا باجمال
فتقول فيه احيمال قال فاما قولهم برمة اعشار وثوب اسمال واخلاق
فهو من باب الوصف بالجمع انتهى فالظاهر انه قال جمعا ارادان ينبه على انه لم يقع
الا كذلك فلا ايراد على الشارح بجعل هذا قيدا محترزا به لا على صاحب المتن
قولها والعبارة للالفية او مد سكران وما به التحق قيده في التسهيل والكافية

والعمدة

والعمدة وشرحهما بان لا يعلم جمعه على فعالين قال في شرح الكافية فان جمع
ذو الالف والنون على فعالين صغر على فعيلين كسرحين وتعيسين قال
وما لم يعلم جمعه على فعالين الحق في التصغير بباب سكران قال ابو حيان لانه
الاكثر فان كان ما فيه الالف والنون جمع المزيد تان جمع كثرة كفعلين فانه
يجمع على عتابين ومع ذلك لا يصغر كسرحين لان جمع الكثرة لا يصغر على لفظه
بل يرد الى القلة فيقال فيه اعيقب ذكره في التسهيل قوله الالفية
والف التانيث حيث مدا البيت استثنى في شرح الكافية وغيرها حلولا
دبرا كا وقرنسا فان الالف فيهما لم تعامل معاملة التامة حيث ان الواو والا لف
والتا تحذف عند تصغيرها فيقال جليلا وبريكا وقرينا بالتخفيف هنا هب
س والمبرد سيبويه دها اجراها مجرى الهاكما يقال في فرو قد قرنبيته بالتشديد
قولها من بعد اربع وزاد في التسهيل والعمدة وشرحها مضاعفا قولها
وقدر انفصال ما دل على تثنية او جمع تصحيح حلا قال في الكافية هذا اذا
لم يجعل علما فان جمع على جدارات وطريعون وطريقان اسما قبل جديران
وطريعون وطريقان بالتحقيق لان زيادته غير طارية على لفظ مجرد
قولها وعند تصغير حباري حيث بين الحميري فادر والحبيرى في فيه
وجه ثالث وهو الحاقه الها فيقال الحبيرة ذكره في شرح الكافية قوله الالفية
واردد لاصل ثانيا لينا قلب زاد في التسهيل شرطا اخر وهو ان يكون
قلب عن حرف لا يكون همزة تلي همزة وغيره في شرح الكافية عن هذا الشرط
بقوله قلبه عن لين قال ابن قاسم وهو غير محرر فانه يخرج عنه ما كان منقلبا
عن حرف صحيح نحو دينار اصله دنار وما كان عن همزة لا تلي همزة
نحو ذيب فانهما يردان في التصغير كالمنقلب عن لين وذلك مستفاد
من عبارة التسهيل دون عبارة شرح الكافية وينطبق المنع على ما كان
بدلا من همزة تلي همزة كادم قولها وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم
قال ابو حيان احاله هنا الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة بجعل
انما تكون على المتقدم في الذكر لا على المتاخر قوله الالفية والالف الثاني المزيد

واو كذا اما الاصل فيه بجهلة كذا ايضا الالف اعيد له من همزة تلي همزة
ذكره في التسهيل والعمدة وشرحها والثلاثة داخله في قول الشافيه وا لنزهه
الملة الثانيه قولها مالم يجو القائالى زاد في التسهيل او الهاجع بينهما
ليشمل باب بيت وباب شفه وزاد في العمدة وشرحها او همزة الوصل
كاسم وابن قولها كما قال ابن قاسم فيه نظر لانه ان اراد التمثيل فليس
بجيد لان ما ونحوه من الشاذ وصفا ليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل
به وان اراد التنظير فليس نظير المنقوص الا في مطلق التكميل لان المنقوص
يرد اليه ما حذف منه وهذا لم يعلم له محذوف فيرد اليه فلا يوخذ اذا اكثر من
كلامه قلت لكن في الجملة فيه افادة لحكم الثنائي الوضع بخلاف قول الشافيه والاسم
علي حرفين من يرد محذوفه وقول النزهه ومحذوف الثنائي فانه لا يفيد ذلك
بوجه وفي شرح الكافيه اذا لم يعلم للثنائي ثالث وقصد تصغيره او تكسيره
الحق بباب دم فجبر بحرف لين او الحق بالثلاثي المضاعف المحذوف بعضه ما كان
بمعنى ان وذلك نحو تصغيره او تكسيره الملحق بباب دم تصغير من سمي به فلك
ان تقول فيه حيي الحاقا بباب دم ولك ان تقول مني وقال ابو حيان قال
بعض اصحابنا اذا سميت بما هو في الاصل علي حرفين الثاني منهما حرف صحيح
حكمت له بحكم ما حذفت لامه من الاسما الثلاثيه لان اللام اكثر ما يحذف منها
وحكمت علي تلك اللام المحذوفه بانها يا او واو لانهما اكثر ما يحذف من اللامات
ونص ابو الحسن الايدي علي ان ما اصله حرفان ولا يعلم الذاهب منه يزاد فيه
ما لان اكثر المحذوفات كذلك نحو ابن واسم ويد ودم قال ولم يذكر اصحابنا
في نحو هذا الا انه يجعل المحذوف منه حرف علة قولا واحدا ولم يذكر الحاقه
بالمضاعف الا ابن مالك انتهى وفي شرح الكافيه اذا كان للمحذوف حرفا في لغة
وحرفا اخر في لغة فصغر تارة يرد هذا وتارة يرد هذا كقولك في تصغير
سنة سنيه وسنيهة قول الشافيه وعيدة قال ابو حيان ويجوز
ابدال الواو المضمومة همزة فيقال اعيدة قول الشافيه والنزهه
والواو الثالثه كعاويه قال ابو حيان اذا صغرت معاويه علي قول من

قال

219

قال اسيود قلت معيويه او علي قول من قال اسيد قلت معيه يجري
فيها ما يجري في عطا دونه اد ذاك ضعيفة لان اللام ذهبت اذ هي اليا الثالثة
وقال الشاعر دوقا ما يعيه من ابيه بمن ادي بعقد او بعهد انتهى والمصرح
بالقول الثاني لانه الافصح قول الشافيه فان اسا اجتماع ثلاث يا ات حذفت
الاخيرة نسيا علي الاصح قيل الصواب ان يقول باجماع لانه لا خلاف في ذلك
قلت ولهذا لم يذكر هذه اللفظه الزمخشري في المفصل الذي اخذ المص متنه
منه وتاوله الجاربردي علي انه اشارة الي الخلاف الاتي في احوي وقال
السخاوي في شرح المفصل اعلم ان الحذف حال اجتماع اليا ات انما يكون
اذا كانت يا التصغير وهذا ايضا وارد علي قول النزهه وحذف لها ثالث
يا ابن وليها وعبارته في التسهيل اول يا اين وليها فاختلفت عبارته هل
المحذوف اليا الاخيرة او الوسطى قول الشافيه وقياس احوي احي غير
منقوص وعيسى يصرفه وقال ابو عمر احي قال الشيخ علم الدين السخاوي
في شرح المفصل اعلم ان نقل مذهب ابي عمرو ابن العلا في هذه المسالة قد
وقع فيه تخليط عظيم والذي رايته في نسخ المفصل وكان ابو عمرو يقول احي
كما قالوا احيو قال ثم ولو جاز هذا العمل في عطا على هذه حكاية الجوهري
وكذا قال غيره قال جعله من باب جوار لان الحركة ممتنعه فجعل التنوين
عوضا من المحذوف وحكي هذا القايل عن ابن عباس انه قال والفرق بين
هذا وبين جواري ان جواري قد نقص عن فواعل وليست فيه زيادة
المضارعة كما في احي الا ترى ان جواري في حال النصب لا ينصرف لتمامه
وعلي الحكاية الاولى عن ابي عمرو ابو علي وجماعة من النحاة فمسكنها
بالي علي وحكي بعضهم عن ابي عمرو انه يقول في عطاعطي فجمع بين ثلاث
يا ات يا التصغير واليا المنقلبة عن الالف المزيده واليا المنقلبة من الالف
الاصليه قال وابو عمرو لا ينكره ذلك قال ولذلك يقول في كساوي احوي
قال ولابد عند الاكثرين من حذف المتطرفه لاجتماع ثلاث يا ات انتهى قال
ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف في ارجوزته احمد بن منصور اليشكري فقال

ومثله فصغرن الاحري .: علي احيوا وكذاك الالوي .: وان ترد تصغيره ادغاما
فيه خلف نحو نحو المعتاما .: فهو احي عند بعض الناس .: منونا وليس بالقياس
واخر اختار احي فيه .: بالنون كالمظهر في التشبيه .: وعاب ما قد ذهبا اليه
عليهم في النحو سيبويه .: واختار قول يونس احي .: من غير صرف وكذا احي
قال ابو حيان قوله بالنون كالمظهر يعني انه ينونه ويجعله من باب اعيم كما له
قبل الادغام اذ يقول احيي قول الالفيه والشافيه والعبارة لها وتصغير
الترخيم بحذف كل الزوايد فيه امران الاول قال في العمدة ويزال عنه تا التانيث
منزوايد المزيد فيه ان رخم في تصغيره وذكر في التسهيل وشرح العمدة انه لا
بدفي هذا التصغير اذا كان لمونث وهو عار من التا من الحاقها اياه ولو زاد
علي الثلاثه قال ابو حيان الا الصفات التي للمونث كحييض وطليق في حايض
وطالق الثاني كالمهم تصغير الترخيم لهم تكسير الترخيم ولم يتعرض له الثلاثه
قولهم والعبارة للنزهه ويزاد المونث الثلاثي تا فيه امور الاول زاد في التسهيل
والكافيه والعمدة وشرحها والمونث الرباعي المعتل الثالث والرابع فانه لا يصغر
الا بالتا كالثلاثي نحو سما وسميه الثاني زاد في التسهيل والكافيه وشرحها
ما زاد علي ثلاثه وحذفت منه الف تانيث خامسه او سادسه فتلحقه
التا عوضا نحو حباري وحبيره ولغيري ولغيغزه الثالث في العمدة وشرحها
من الثلاثي ما اشتمل علي علي وصفيه كنصف وعود ونحوها فانها لا تلحقه
وتختص الشافيه والنزهه بايراد وهو انه يستثني من الثلاثي ما حصل
فيه لبس بالحاق التا كاسم الجنس نحو بحر ونخل وبقر وبيط وكالبضع
والعشر وما دون العشر من اسما عدد المونث التي هي علي ثلاثه احرف
فانها اذا صغرت لا تلحقها التا وقد بين ذلك في الالفيه قول الشافيه
ويرد جمع الكثرة الخ قال السيد يشكل بمثل سكاري وحمر فانه ليس له
جمع قله ولا يجمع مفرده بالواو والنون وبالالف والتا قلت لا اشكال
فقد نص ابن مالك في كتبه كلها وابو حيان في شرح التسهيل علي
انه لا يشترط في هذه الحالة ان يكون مما يجمع مفرده بالواو والنون ولا

بالالف

بالالف والتا لان التصغير يبيح الجمع فما كان لمذكر عاقل رد الي القلة او الي
التصحيح بالواو والنون مطلقا سوا كان لمونثه عاقل او غيره مفرده يجمع
بهما ام لا قال ابو حيان فيقال في سكاري جمع سكران سكيرانون وفي
رجال حمر رجيلون احيمرون وما كان لمونث عاقل او غيره او لمذكر غير
عاقل رد الي القلة او الي التصحيح بالالف والتا مطلقا ويتعين
التصحيح في النوعين في فاقد جمع القلة وهذا امر معروف لا خلاف فيه
وعجبت للسيد كيف خفي عليه مثل هذا ثم رايت الجاربردي ايضا اوقعه
وقال يمكن ان يقال انما لم يستثنه لانه علم مما ذكره في الكافيه ان مثل
ذلك لا يجمع جمع الثلاثه فيكون قوله هنا ثم يجمع جمع السلامه محمولا علي
ما يجوز جمعه جمع السلامه انتهي وليس الامر كذلك بل هذا ذهول عن
المنقول في المساله وبهذه النكته واشباهها شرعت في نكت علي شرح
الجاربردي سميتها بالطراز اللازوردي في حواشي الجاربردي وقد
اجاد ابن هشام حيث قال في النزهه ويرد جمع الكثرة قلة او مفردا
ثم يصحح كغليمه وغليمون وادوريه ودويرات في غلام ودور ويمثل
بهذين المثالين ومن المعروف ان غلاما لا يجمع اذا كان مكبرا بالواو والنون
ودارا لا يجمع في حال التكسير بالالف والتا ولا شك ان المساله من الوضوح
بحيث ان ابن عقيل ذكرها في اول شرح الالفيه حيث قال ان اسم الجنس
لا يجمع بالواو والنون كرجل ثم قال نعم ان صغر فانه يجمع فيهما فيقال
في رجيل رجيلون ولا شبهه في ان الذي يتصدي للتاليف كتاب
يحتاج قطعا الي سعة النظر وكثرة الاطلاع وادامة الكشف والمطالعه
ولا ينبغيه فيما هو بصدده العدد القليل من الكتب قول الالفيه
وصغروا شذوذا الذي التي .: وذا من الفروع منها تا وتي .:
قال ابن قاسم معترض من ثلاثة اوجه احدها انه لم يبين الكيفيه
بل ظاهره يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن والثاني ان قوله
مع الفروع ليس علي عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع والثالث

ان قوله منها تاوي يوهم ان في تصغيرتا وقد نصوا علي انهم لم يصغروا
من الالفاظ المونثة الا تا وهو المفهوم من التسهيل انتهى وقال ابو
حيان في شرح التسهيل قال س اللاتي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد
المحقر واجاز الاخفش تحقير اللاتي واللاي والصحيح مذهب س لانه
لم يثبت ذلك عن العرب ولا يقتضيه قياس لان قياس هذه الاسما ان لا تصغر
فمتي صغرت العرب منها شيا وقفنا فيه مع مورود السماع ولا نتعدا وثم
قال بعد ذلك والصحيح انه لا يجوز تصغير اللاتي ولا اللواتي ولا اللواي
استغنا بجمع اللتيا عن ذلك ثم قال بعد ذلك ولم يصغروا من الفاظ
المونث سوي تا وتركوا تصغيرتي وذي وذهي وذه استغنا بتصغيرتا
خوفا من الالتباس بالمذكر لو صغروا ذي وذهي وذه انتهي قول
الشافيه وخولف بالاشارة والموصول قال السيد يوهم ان جميع
اسما الاشارة والموصولات تصغر وليس كذلك قال ومما لا يصغر
من النوعين من وماواي وذ الطاييه وذا بعد ما استفهاميه وهنا
وهنا وثم فولها وزيد اخرها الف يستثني من ذلك اولا الممدود فان
مذهب المبرد انه يزاد فيها الالف قبل الهمزة لا في الاخر ليلا يصير الممدود
مقصورا والزجاج اجراه علي غط الباقي وعملا فيه عملا ادي الي عدد الهمزة
فولها واللتيات قد يوهم انه يصغر اللاتي وهو راي الاخفش وابن مالك
وتقدم ان س نص عليه ان جمع اللتيا فولها ورفضوا تصغير الضماير
الي اخر الباب لم يستوف ما رفض تصغيره وقال ابو حيان في شرح التسهيل
لا يصغر الاسما المتوغله في البنا ولا الاسما المصغرة ولا غير وسوي
وسوي بمعني غير ولا البارحه ولا امس وعند وبصير بمعني عشيه
ولا الاسما العامله عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ولا
حسبك ولا الاسما المختصه بالنفي ولا الاسما الواقعة علي ما يحظر شرعا
ولا كل ولا بعض ولا اي ولا الظروف غير المتمكنه نحو ات مرة ولا
الاسما المحكيه ولا الاسما الشهور كالمحرم وصفر وباقيها بلا خلاف في

الجميع

الجميع ولا اسما الاسبوع كالسبت والاحد وباقيها علي مذهب س واختار ابن
كيسان ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغير ايام الاسبوع باب النسب
قول الشافيه المنسوب الملحق اخره يا مشدده ليدل علي نسبته الي المجرد عنها قال
الجاربردي اعترض بعض الشارحين علي هذا التعريف من وجهين الاول انه
يقتضي ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه لان الذي الحق اخره يا مشددة
هو المنسوب اليه لا المنسوب لان المنسوب هو المركب من المنسوب اليه ومن
اليا المشدده الثاني ان الذي الحق اخره يا مشددة لا يدل علي نسبته الى المجرد
عنها لانهما واحد قال والجواب عن الاول انه لا يصدق علي المنسوب انه يدل علي نسبته
الي المجرد عن اليا فانه هو المجرد عن اليا واذا لم يصدق ما ذكر في تعريف
احدهما علي الاخر فكيف يكون احدهما هو الاخر وعن الثاني انه من
الظاهر البين ان المراد بالملحق باخره يا مشدده والمركب من المنسوب
اليه ومن اليا المشدده والمجرد عن اليا المشدده هو المنسوب اليه
فقط فظهر انهما ليسا واحدا قال ثم اعلم ان اعتراضه الثاني يدل
علي انه يوهم ان الضمير في قوله ليدل عايد الي الملحق لكنه ليس كذلك
بل هو عايد الي الالحاق الذي يفهم من قوله الملحق اي عري باليا وان قرى
بالتا فهو عايد الي اليا المشدده اي ليدل الالحاق او اليا المشدده علي
نسبة الملحق الي المجرد عن اليا انتهى وقال السيد قبل التعريف المذكور
تعريف بما يساويه في المعرفه والجهاله لاشتماله علي نسبة قال ويمكن
ان يجاب عنه بانه يعرف المنسوب الاصطلاحي بالنسبة اللغويه فلا يلزم
ما ذكرتموه لان النسبة اللغويه معلومه قول الالفيه والعبارة لها
والشافيه ومثله بما حواه احذف قال ابن هشام فان قلت من قال
في يمني يمان اذا انسب اليه هل يقول يمي ويحذف الالف كما يحذف اليا
لان الالف مع اليا بمنزلة اليا ين قلت لا نص علي ذلك ابو علي وذلك
لانفصالهما كما ان الذي يحذف او مفعول لا يحذف ميمه من حيث حذف
الزيادتين في مروان قال ذلك ان يقول كما يقتضي القياس لا يحذ اذا انسب

الي كرسي لان الاصل ان يبقي المنسوب اليه ولكن كرهوا توالي اليات وهذا
المعني مفقود في مسالة تمان اذا ثبت الالف فلذلك اثبتت قال فان
قلت ماناب عن الثقيل ثقيل بدليل مررت بجوار وبهب قلت النقل
في اجتماع اليات لا في وجود اليات في الكلمة غير مجتمعة فافهم الفرق
فهذا انما قلناه وهو من بديع علم النحو انتهي قوله الالفية فقلبها واو
اوحذفها حسن ليسا علي حد سوا بل الحذف هو المختار كما قاله في الكافية
وشرحها وقد نبه عليه ابن الحاجب بقوله وحذف غيرها كحبلي وقد جا
حبلوي ويبقي من اقسام المسالة انها في حالة القلب يجوز فصلها بالالف
فيقال حبلاوي وقد نبه عليه في الشافية قوله الالفية لشبهها الملحق
والاصل ما لها وللاصل قلب يعتمي قال ابن هشام ان الف الالحاق ليست
كذلك بل يكون كالف التانيث في ترجيح الحذف لانه مقتضي قولها ما لها وقد
صرح في الكافية وشرحها بان القلب في الف الالحاق الرابعة اجود من
الحذف كالاصلية لكن ذكر ان الحذف في الف الالحاق اشبه من المنقلبة
عن الاصل لان الف الالحاق شبها بالف التانيث في الزيادة وشبها
بالاصلية في انها بازا حرف اصلي قوله النزهة وكذا الخيار في نحو ملهي
يوهم التساوي وليس كذلك بل الراجح القلب كما في الالفية لانها
الاصلية قوله الشافية وملهوي يوهم وجوب القلب وليس كذلك
بل هو مختار ويجوز الحذف فعبارة الالفية اجود من عبارتهما
قولها وتقلب الالف الاخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة واوا قال
السيد كان من الواجب ان يقول الرابعة المنقلبة التي لغير الالحاق
لانه لم يذكر حكمها فيما بعد قولها وباب يحي جا علي يحوي ويحي كاموي واي
قال ابن قاسم في هذا التنظير نظر لان اميا شاذ واما محيا
فانه وجه قوي قوله النزهة وكذا الخيار في نحو قاض يوهم التساوي
وليس كذلك بل الحذف اجود وكذا قال في الشافية ويحذف الرابعة
علي الافصح كقاضي وفي الالفية والحذف في اليا رابعا احق من قلب

قوله

قوله الالفية والعبارة لها والشافية واول ذا القلب انفتاحا قال
ابن قاسم اعلم ان فتح ما قبل اليا سابق علي قلبها وذلك انه اذا اريد
النسب الي شج ونحوه فتحت عينه كما تفتح عين نمر فاذا فتحت انقلبت
اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير شجي مثل فتي ثم تقلب الفه
واوا كما تقلب الف فتي فقد ظهر بهذا ان اليا لا تبدل واوا الا بواسطة قوله
الشافية ويفتح الثاني من نحو نمر والدليل يقتضي عليه باب ابل ايضا وهو
مذكور في الالفية والنزهة قوله النزهة ويفتح جوازا ثاني نحو تغلب
يوهم ان الفتح مقيس والمعروف فيه انما هو الكسر وان الفتح شاذ
يسمع ولا ينقاس هذا مذهب الخليل وس وجزم به ابن مالك في شرح
العمدة فقال فان كان المكسور العين رباعيا كتغلب لم يفتح عينه
الا سماعا انتهي وعن المبرد انه مطرد وذهب الجزولي الي توسط بين
القولين وهو ان المختار ان لا يفتح قال ابو حيان وهذا مخالف لقول
س من انه شاذ ولقول المبرد انه مطرد ولا يختار الكسر انتهي ولهذا
قال في الشافية بخلاف تغلب علي الافصح قوله الشافية قيل مرمي
ومرموي ظاهره استواهما وليس كذلك بل الافصح مرمي وقد صرح به في
الالفية قوله الالفية والنزهة والعبارة لها وزاد في تثنية او جمع
قال في شرح الكافية انما يلزم الحذف في المنسوب اليه من المثني والجاري
مجراه كاثنين وجمع السلامة المذكر والجاري مجراه كعشرين اذا اعرب
بعد التسمية بما كان يعرب قبلها فاما اذا جعل نونه حرف اعرابه واعرب
بالحركات فلا حذف وقد نبه ابن الحاجب علي هذا بقوله الا علما قد اعرب
بالحركات قوله الشافية بشرط صحة العين والنزهة غير معتل الثاني
قال ابن قاسم لا بد من تقييد المعتل العين بصحة اللام لان الشرط مجموع
الامرين فلو كانت العين معتلة واللام معتلة ايضا نحو طويه وحييه
فانه يقال فيهما طووي وحيوي كالصحيح العين قلت وهذا القيد مذكور
في التسهيل والعمدة وشرحها واشار اليه في الالفية بالمثال حيث قال

وتمموا اماكان كالطويله تمثل بما هو معتل العين صحيح اللام قولهم والعبارة
للشافيه ومن فعيله وفعوله وهو صحة العين وقال ابن قاسم هو شرط
فيهما ايضا قال ولم يذكر المص في شرحه فيها الاشرط عدم التضعيف مع ذكره
الشرطين في فعيله بالفتح ما خل في فعيله بالضم بشرط انتهى قلت ابن
المص معذور فانه راي اباه وغيره صنعوا ذلك في فعليه وفعوله
شرطين وفي فعيله شرطا واحد فتبعهم قال ابوه في التسهيل يقال في فعيله
فعلي وفي فعيله وفعوله فعله مالم يضاعفن او يعتل عين فعوله
او فعيله صحيحة اللام فانظر كيف جعل شرط عدم التضعيف عاما في الاوزان
الثلاثه وشرط عدم اعتلال العين خاصا بفعوله وفعيله وقال في العمدة
ويقال فعيله فعلي وفي فعيله وفعوله فعلي مالم يضاعفن او يعتل
عين فعيله مع صحة لامه وهذه كعبارة التسهيل الا انه اسقط الشرط الثاني
من فعوله وقال في شرحها واطرد في فعيله فعلي وفي فعيله وفعوله
فعلي فلو كن مضاعفه تممت وكذلك يتم ما نسب اليه من فعيله معتل
العين صحيح اللام كطويله انتهى فهذه عبارة الناظم في كتبه صريحة في
اختصاص شرط صحة العين بفعيله وفعوله دون فعيله وعلي ذلك
جرت عبارة ابن الحاجب وابن هشام ولو كان عندهم استوا الاوزان
الثلاثه في الشرطين لجمعوا امثها ورجعوا الشرطين اليها فانه كان احصر
كما فصلوا فعليه واعادوا الشرط فيها الا لمخالفتها لهما في نقص احد
الشرطين واما ابن قاسم فانما اوقعه في ذلك شيخه ابو حيان فانه ذكر في
شرحه ان الشرطين راجعان الي الاوزان الثلاثه وغلط في ذلك والدليل
علي تغليطه انه شرح بذلك عبارة التسهيل وهي لا تعطي ذلك بل تعطي
خلافه كما تري ولو كان علي ثبت من ذلك لبين ان هذا هو الحكم المنقول
وان عبارة الكتاب معترضه كما جرت عادته بذلك فكونه لم يذكر شيا من
ذلك وانما اورده مورد بيان مدلول الكتاب ومدلوله صريح في خلاف ذلك
هو وساير كتب المص وغيره دليل علي انه حصل له في ذلك سهو وتشبه

قلم

223

قلم وعبارة الجاربردي هنا ولا يشترط في فعليه صحة العين لان حرف
العلة اذا تحرك وانضم ما قبله لا تنقلب الفا فلا يلزم المحذور هـ
ويوافقه قول ابن مالك في شرح الكافية وامتنعوا من حذف اليا فيما
ضوعف او كانت عينه واوا كجليله وطويله لانهم لو حذفوا اليا فيهما
لقيل جلل وطول فاستثقلوا اثر التضعيف فلا فصل وتصحيح الواو
بحركة مفتوحا فابقوا اليا محصنه انتهى فقوله ما قبلها صريح فيما اشرنا اليه
وبيان لقلته قولهم والعبارة للنزهه واليا الاولى من نحو عدي وقصي
استثنا الواحيان من قبيل ما كان نحو كيي مصغر كي فان النسب فيه
كيي بيايين مشددتين قال ولا يجوز غيره قال وعلة ذلك انه اجتمع
فيه ثلث ياات يا التصغير واليا المنقلبة عن الالف وادغمت يا التصغير في
اليا الاخيره فبقي كيي كحي فاذا دخلت يا النسب قال كيي ولا يجوز ان يحذف
احدي اليائين الباقيتين لانك ان حذفت يا التصغير لم يجز لانها المعني
والمعني باق وان حذفت اليا الاخيره لم يجز لما فيه من توالي اعلالين
في موضع واحد لانه قد حذفت منه اليا المنقلبة عن الف كسا مع ما يلزم
فيه من تحريك يا التصغير ولا يجوز فلهذا التزم فيه التفصيل قال وما
كان مثل الكسا مصغرا ثم نسب اليه فانه لا يحذف انتهى قول الاعليه والنزهه
والعبارة لها وتصحيحها في نحو قراي واجب كذا في شرح الكافيه وذكره
فيها وفي التسهيل والعمدة وشرحها وجهين اجودهما التصحيح ومشي عليه
ابن الحاجب فقال وان كانت اصليه ثبتت علي الاكثر كغواي قول
الشافيه والا فالوجهان لكساي وعلباوي الارجح في الاول في الا
الافراد وفي الثاني القلب وقد صرح به في النزهة قولها وباب سقايه
سقاي بالهمز قال في التسهيل وقد جعلوا اوقال ابو حيان وهو
صحيح فيقال سقاوي بابدال الهمز واوا وقد نحته السيد فقال لو قيل
في النسبة الي سقايه سقاوي لم يبعد لان هذه الهمزة تقلب واوا
فلم يحصر النقل لكن اجاب في التخريج قولها وباب زاي ورايه زايي وزايي

ذكره في التسهيل فيه ثلاثة اوجه احدها المنتسب اليه على لفظه تاليه
والثاني ابدال الياء همزة والثالث ابدال الهمزة المبدلة من الياء واوا قال
واجودها الهمز قول الشافيه والمركب منسب الى صدره احسن من عبارة
الالفيه والنزهة لانه كما قال ابو حيان تدخل تحته النسبة الى الولاء وحيثما
وشبههما من المركبات فيقال لوي فتحذف الواو وصبي بحذف عجزهما
ولا يدخل ذلك في قول الالفيه والنزهة وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب
مزجا وعبارة الثلاثة احسن من قول التسهيل لها عجز المركب لانه كما
قال ابو حيان ايضا يدخل تحتها الوكان المسمى به اكثر من كلمتين كان تسمي
رجلا بخرج اليوم زيد فانك لا تحذف العجز فقط بل تحذف ما زاد على الجزء الاول
قول الالفيه اضافه صدره بابن او اب زاد في النزهة او ام قول
الالفية والنزهة وما تعرف بالثاني زاد في التسهيل والعمدة تحقيقا
او تقديرا الى الكني والاعلام التي اولها او وفات اوايلها معرفه باواخرها
تقديرا نحو بكري وكلاعي في ابي بكر وذي الكلاع تنبيه قال ابو حيان
المراد هنا المضاف الذي يكون علما او غالبا لا المضاف على الاطلاق
فان مثل غلام زيد اذا لم يكن علما ولا غالبا معرفة بالاضافة وليس
لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه كابن الزبير وامرئ القيس فانما ينسب
فيه الى زيد والى غلام فيكون اذ ذاك من قبيل النسب الى المفرد لا الى
المضاف لان كلا منهما باق على معناه قول الشافيه وان كان كعبد
مناف وامرئ القيس قلت عبدي ومرئي ذكر ابن مالك في الالفيه
وساير كتبه ان محل النسب الى الصدر ما لم يخف لبس فان خيف نسب
الى الثاني ومثله في شرح الكافيه والعمدة بعبد مناف قال فيقال فيه
منافي ومشى عليه في النزهة وقد اورده السيد وتبعه الجاربردي
ثم قال ولقايل ان يقول لا نسلم ان الثاني في عبد مناف ليس بمقصود
فان مناف اسم صنم وقد قصد المضاف اليه واضيف اليه قول الالفيه
واجبر برد اللام ما منه حذف جوازا قال ابن قاسم هو مقيد بان لا

يكون

وجب

يكون معتل العين فان كانت عينه معتلة جبر كما في الكافيه وشرحها
والتسهيل وان لم يجبر في التثنية والجمع كشاة وذي بمعنى صاحب فيقال
شاهي وذووي وهذا ايضا وارد على الشافيه وقد نبه عليه في النزهة
قولها في جمع التصحيح قال ابن قاسم لا فايدة لذكره جمع تصحيح المذكر وقد
اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف والتاء قلت وقد اقتصر عليه ايضا
في العمدة وشرحها وشرح الكافيه وعبارة الكافيه اقرب الى الصواب حيث
قال في جمعه مصححا او تثنية وكذا عبر ابن هشام في النزهة بقوله او جمع
مونث قول الشافيه وان كانت لامه صحيحة والمحذوف غيرها لم يرد
شامل لما حذف منه الفا والعين وقال ابو حيان يستثنى منه ما حذفت
عينه وهو مضعف كرب المخففه من رب فقلت ربي لا يقل وذلك خلافا
وقد نص على ذلك س انتهى قول الالفية وحق مجبور بهذا توفيه
قال ابو حيان عبارة الجزولي ما وجب جبره في التثنية والجمع وجب
رده في النسب وما لم يجب جاز فيه الامران قال وهي احسن لانه يرد
ما فيهما الوجهان في النسب لانه ورد فيهما الرد في التثنية لكن لا في الفصيح
فاذا علق الامر بوجوب الرد في التثنيه وعدم وجوبه لم يدخلا فيما يجب رده
في النسب لان ردها في التثنيه لا يجب تنبيه لم يذكر في الالفيه حكم المحذوف
العين واشير اليه في الشافيه والنزهة وحكمه انه ان كانت لامه صحيحة
لم يجبر الا المضاعف على ما تقدم تقييده وان كانت معتلة جبر وهذا
القسم لا تقيده عبارة الشافيه لانه ذكر ما يجب فيه الرد وهو المحذوف
اللام والفا بشرطه وما يمتنع فيه وهو الصحيح اللام حذفت فاوه او
عينه وذكر ان ما سوى ذلك يجوز فيه الامران فيدخل فيه ما حذفت
عينه وهو معتل اللام مع انه مما يجب فيه الرد لا مما يجوز فيه الامران
فيكون واردا عليهما وقد اورده بعض شراحها وقال كان ينبغي ان يقول
وما كان على حرفين والمحذوف لام مما اعتلت عينه او جبر بالتثنيه
والجمع بالالف والتاء او المحذوف عين او فا مما اعتلت لامه وجب رده قول الالفيه

وفتحه عينه التزم قال ابو حيان سيشير المضاعف المحذوف العين فانه
لا يفتح عينه بل ترد وتدغم كما تقدم في ردني قلت وقد نص علي ذلك في شرح الكافيه
فقال لو كان ما اصله السكون مضاعفا رد اليه ما تفاف كراهيه لفك
المضاعف فقال في رب ردني ولا يقال ربني نص عليه س قول الشافيه
وابو الحسن يسكن ما اصله السكون قال ابو حيان قد رجع الاخفش
في الاوسط الي مذهب س وذكره سماعا عن العرب قول الالفيه
وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين فيه امران الاول قد يفهم
ان الذي ثانيه حرف صحيح لا يجوز تضعيفه وليس مراده بل المراد
انه اذا كان لينا وجب تضعيفه وان كان غيره جاز فيه التضعيف وعدمه
الثاني اذا كان اللين الفا ضوعفت وابدلت الثانيه همزة وتجوز
فيه وجهان احدهما اقرارها والاخر ابدالها واوا وان كان ياء ضوعفت
ثم يعمل بها ما عمل بحي من قلب الثانيه واوا فيقال حي في حيوي قول
الالفيه والشافيه والعبارة لها والجمع يرد الي الواحد قال ابن
مالك في شرح الكافيه والعمدة وهذا اذا كان له مفرد مستعمل قياسيا سيا
كان او غير قياسي فان كان واحده مهملا نسب اليه علي لفظه وقد
يرشد الي ذلك قول النزهه لمفرده حيث اضافه اليه قول الالفيه
ان لم يشابه واحدا بالوضع ينبغي ان يجعل شاملا للصورتين المذكورتين
في شرحي الكافيه والعمدة وهما ما اذا زال عن الجمعيه بنقله الي العلميه
كانمار وما اذا بقي علي الجمعيه وجري مجري العلميه كالانصار وعبارة
الشافيه والنزهة اصرح في افادة ذلك من عبارة الالفيه قول
الشافيه وكثر مجيء فعال الجزاد في الالفيه وفعل والثلاثه سموعه
غير مقيسه عند س باب التقاء الساكنين هو في الشافيه
والنزهة وقد سقط من الالفيه قول الشافيه وفي الخوصتم قاف
عين مما بني لعدم التركيب قال بعض الشراح قيل عليه ان قوله
اذا كان اول الساكنين لين غير لازم فانه لا فرق بينه وبين ما اولهما

حرف

حرف صحيح نحو دعه هند جمل قلت ـــ لا يرد عليه هذا فان ذلك القيد
خاص بالمسئلة التي قبل هذه كما هو ظاهر من العبارة قول الشافيه
والحمامة حذفت كما يحذف الاول ان كان نون توكيد خفيفة
او تنوينا قبل ابن الواقع بين علمين وقد ذكرهما في النزهة ايضا
وزاد في التسهيل او نون لدن قولهما وحركة الثاني المضعف
يرد عليه ان تحريك الثاني يكون في غير المضعف ايضا وضبطه
في التسهيل بان يكون اخر كلمة وهو اخصر واعم من قول الشافيه
الاتي لتطلق ولم يلده وفي رد ولم يرد لانه لا يدخل تحته نحو
اين وكيف وامس واين وهند ونحو ذلك وذلك داخل في عبارة
التسهيل قول الشافيه والاصل الكسر في البسيط هو قول النحويين
ويحتمل ان يقال الاصل الفتح لان الفرار من الثقل والفتح اخف الحركات فكان
اصلا او يقال لا اصل في التقاء الحركة بل يقتضي وجود التحريك خاصه
وتعين الحركة يكون لوجوه تخصها قولهما وكاختيار الفتح في نحو الم
الله قال ابو حيان ذكر ابو الحسن ان الكسر فيه جائز علي الاصل ولم يسمع
احد فيه الكسر ولا يقري به وقال س اما الم الله فلا تكسر لانهم لا يجعلونه
في الف الوصل بمنزلة غيره قول النزهة ويفتح فعطر الم الله اصوب
قول الشافيه والنزهه واختياره في نحو اخشوا القوم لغة ثالثة وهي
الفتح حكاها في التسهيل والكافيه وشرحها وقراها يحيي بن يعمر
وابن ابي اسحق اشتروا الضلالة بالفتح قول الشافيه وبجواز
الضم والفتح في نحو رد ولم يرد زاد في التسهيل والكسر ايضا قال ابو حيان
والافصح من الثلاثة الاتباع ٢٣ فالافصح في رد ولم يرد الضم وفي
عض ولم يعض الفتح وفي فر ولم يفر الكسر والضم في الاخيرين ممتنع
قولهما بخلاف رد القوم علي الاكثر في التسهيل ان الافصح في هذا
الكسر وتجوز فتحه فعلة ولم يحك فيه الضم وعبارته ولم يهم قبل
ساكن بل يكسر وقد تفتح وقال ابو حيان في شرحه اما الضم فذكر س انه ليس

من كلامهم والقياس لا يبعده لانه كالفتح في عدم مراجعة الاصل وهو قليل
حكاه ابن جني قول الشافيه والضم في نحو رده هذا مذهب البصريين ورأي
الكوفيين جواز كسره وفتحه ايضا نقله عنهم صاحب الايضاح وبه جزم
ثعلب في فصيحه وابن مالك في التسهيل وقال ابو حيان انه ظاهر قول
ش ومشي عليه في النزهه وقال ان الفتح ارجح من الكسر قولهما وغلط
ثعلب في جواز الفتح قال ابو حيان رد اعلي من غلطه ظاهر قول ش موافقة
ما ذكره ثعلب قول الشافيه والنزهة والعبارة لهما والفتح في ومن الناس
ارجح من الكسر عكس من اتبك فيه امور الاول قال ابو حيان لا يختص ذلك باللام
التعريف بل ال الزائده ولام الذي ونحوه كذلك الثاني ذكر في التسهيل ان
الكسر مع اللام اقل من الفتح مع غير اللام قليسا في العله علي حد سوا الثالث
ذكر فيه ايضا ان نون من قد تحذف من اللام قال ابو حيان وله شرط
وهو ان تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها وذكر في شرح الكافيه
ان ذلك كثير في الشعر واورد منه ابو حيان عدة شواهد ثم قال وهذا
يدل علي جواز حذف نون من لالتقايها بالالف واللام جوازا حسنا شايعا
لا قليلا كما قال ابن مالك ولا مخصوصا بضرورة كما ذكر ابن عصفور وغيره
من النحويين قال ولو تتبعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شي كثير
فكيف يجعل هذا قليلا وضرورة بل هو كثير ويجوز في سعة الكلام
وطالما بني النحويون الاحكام علي بيت واحد وبيتين فكيف لا
يبني جواز حذف نون من عند التقايها بلام التعريف الظاهرة وقد
جا منه ما لا يحصي كثرة انتهي باب الابتدا كذا ترجم في الشافيه ووضعه
بين التقا الساكنين وباب الوقف وهو احسن من صنع الالفيه
حيث ذكره في اخر مبحث الزيادة وترجم عليه فصل في زيادة
همزة الوصل ولذا صنع في الكافيه الكبري وزاد في الترجمه وتمييزها
من همزة القطع ولم اخالف ترتيب الالفيه في هذه النكت الا في هذا الباب لاجل
مناسبته لباب الوقف قول الالفيه والعبارة لها والشافيه وهو لفعل ماض احتوي

علي اكثر

وفق الله تعالى على طلبة العلم بما انهر

علي اكثر من اربعة اورد عليه انه يلزم منه ان يكون في اهراق اهراقه
او اسطاع استطاعه همزة وصل وليس كذلك قال السيد ويمكن ان يجاب ب
بان المراد اربعة حروف اصليه وح فلا يردان لان اصلهما اراق واطاع
قول الشافيه وفي صنع امر الثلاثي اورد عليه السيد وغيره انه خاص
بما سكن ثاني مضارعه واما ما تحرك ثاني مضارعه فاول الامر فيه متحرك
نحو قل وبع ورد فكان ينبغي ان يقيده بذلك وهذا يرد علي قول الالفيه
وكذا امر الثلاثي كاخش وامض وانفذا وقد لا يرد لان المثال خصصه
ومن عادته اعطا الحكم بالمثال وقد صرح بالتقييد في الكافيه الكبري فقال
كذا امر من ثلاثي اذا ما خالف نحو بع ورد حذا قول الالفيه همزال كذا
فيه امور الاول كيف يجتمع هذا مع ما صححه في كتبه في باب المعرف باداة
التعريف من ان ال بجملتها حرف تعريف وان همزتها همزة قطع لا همزة وصل
الثاني زاد في الشافيه التعرض لام التي هي بدل من ال في لغة طي فقال
وفي لام التعريف وميمه قول الالفيه ويبدل مدا في الاستفهام او يسهل
ظاهره انهما علي حد سوا وليس كذلك بل الاول هو الافصح وقد صرح به في
الشافيه قال ابن مالك في شرح الكافيه ابدالها الفا هي اللغة الماخوذ
بها في التلاوة المرضيه قول الشافيه الا فيما بعد ساكنه ضمة اصليه
فانها تضم قال في شرح الكافيه فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال
محلها بيا المونث نحو اغزي جاز في الهمزة الوجهان واجودهما الضم
قولهما وكذلك لام الامر اي سكونها عارض فهمزته الاصل فيها الكسر
وهو الذي مشي عليه ابو حيان في شرح التسهيل وجزم ابن مالك في
شرح الكافيه بان الاصل فيها السكون وان سكونها بعد الواو والفا
رجوع الي الاصل لا من دوام تقويته وقد بسطت الكلام علي ذلك في
حاشية المغني قولهما وثم ليقضوا ونحو ان يمل هو قليل ان جعل
قليل خبر عن الامرين وعليه شرح السيد وغيره فهو معترض فان ابا حيان
انكر علي بدر الدين ابن مالك وغيره ممن قال ذلك وقال انه قري به في السبعة

وماقري به فيها لايوصف بقله ولاضعف قلت والاولي عندي في عبارة الشاطبيه ان يجعل قوله ليقضوا معطوفا علي هد حول شبه في قوله ويشهد به اهو واهي وثم ليقضوا وثم الكلام هنا ويجعل قوله والنحو ان تمل هو مبتدا خبره قليل وبذلك يندفع الاعتراض ولاشك ان المص قصد ذلك لامرين احدهما انه معدود من ايمة القرا ولايقول ذلك امام قراءة الثاني انه زاد فيه لفظة نحو للاشعار بالاستيناف والقطع علي ما قبله ولو اراد عطفه كالذي قبله لقال وانما هو ليناسق ما تقدم او كان يزيد نحو قبل ثم ونحو ثم ليقضوا للاشعار بانه اول الاستيناف فلما جا بهذه العبارة علم ان وثم ليقضوا معطوف والنحو ان تمل مستانف ومن تخيل احد ان الالفاظ كلها متعاطفه كان وهما فاحشا لانها تكون ح داخله في حيز شبه فيكون قوله قليل غير منتظم مع شي قبله ثم رايت الجاربردي شرح علي هذا الذي قررته فانه بعد ان انهي الكلام علي المشبهات قال واما نحو ان تمل فهو قليل فعله بما وخص القلة به وهي من محاسنه

باب الوقف

قول الشاطبيه الوقف قطع الكلمة عما بعدها قال شارح هذا الحد غير صحيح لانه قد يوقف علي ماليس بعده شي ولايصدق ح قطع كلمة عما بعدها الا اذا قيل قطع كلمة عما بعدها اذا كان بعدها شي واجيب بان كل كلام معرض فانه لابد وان يكون بعده كلام من جنسه او من غير جنسه فاذا قطع الكلام عما بعده كيف كان له وقف قول الالفيه تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقول الشاطبيه وابدال الالف في المنون المنصوب قال ابن قاسم يستثني من المنون المنصوب ما كان مونثا بالتا فانه تنوينه لايبدل بل يحذف وقد اورده علي الشاطبيه السيد والجاربردي قلت هذا قد نبها عليه في اثنا الباب حيث قال في الالفيه في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل وفي الشاطبيه وابدال تا التانيث الاسميه ها فاغني ذلك علي استثنايه هنا والذي الجا ابن قاسم الي ذلك انه راي الناظم بادر الي ذكر هذا القدر هنا في كتابه العمده فقال ما لم يكن تنوينا يلي فتحه ظاهرة في غير ها تانيث

فتبدل

فتبدل الفا نعم يرد علي الشاطبيه نحو اهلا واهنا فان التنوين فيه يبدل الفا ولابد خل في عبارته لا مبني فلا يقال فيه منصوب ولا يرد ذلك علي الالفيه لقوله اثر فتح لان الفتح شامل لفتحة الاعراب وفتحة البنا كما قال في شرح العمدة ويرد علي الالفيه انه لابد من تقييده بغير المقصور كما قيده في العمده بقوله فتحه ظاهرة قال في شرحها نبهت بذلك علي ان الاولي في نحو رايت فتي ان يعتقد كون الالف الموقوف عليها هي الالف التي تقدر فيها الاعراب لا المبدله من التنوين اذ لو كانت المبدله من التنوين لم تمل في مذهب في قراءة حمزة والكساي ولم يعتد بها رويا في قوله فقلت ارى يا سعد حلما وندى فليس لي الا ذلك متقى وقال في شرح الكافيه لا توقف علي المقصور من الاسما الا بالف منونا كان او غير منون لكن في المنون ثلاثة مذاهب احدها ما ذهب اليه س وهو الحكم عليه في الرفع والجر بان تنوينه محذوف دون عوض وان الوقف عليه علي الالف التي من نفس الاسم والحكم عليه في النصب بان تنوينه ابدل منه في الوقف والثالث ابدالها من التنوين منصوبا كان المقصور او مرفوعا او مجرورا او منصوبا وهذا المذهب اقوي من غيره ويقويه ثبوت الروايه باماله الالف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك وهذا الذي حكاه ابن برهان عن ابي عمرو والكساي هو اختيار السيرافي وبه اقول انتهي قال ابن قاسم وهذا الذي اختاره المص مع كونه مخالفا لمذهب س مخالف لما عليه معظم النحويين فانهم ذهبوا الي ما ذهب اليه س قول الشاطبيه بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء علي الافصح قال شارح هذا غير مستلزم تمام المراد من بيان الوقف علي المنون من المرفوع والمجرور فانه لم ينبه علي اكثر من انه موقف علي المنون المرفوع والمجرور في غير الافصح بابدال التنوين واوا في الرفع وياء في الجر والافصح خلاف الابدال فيتوهم بقاء التنوين ولا يدري الحذف ام لا واجاب السيد بان ذلك معلوم من قوله فالاسكا

والثاني مذهب ابن برهان ان مذهب ابي عمرو وله والكساي ان الالف الموقوف عليها في المقصور لا تكون بدلا الا من الالف التي هي من نفس الاسم مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا

المجرد في المتحرك قولها وقبلها وقلب كل الف همزة ضعيف وكذلك قلب
الالف في نحو حبلي همزة قال السيد في هذه العبارة نظر لان قوله وقلب
كل الف يغني عن قوله وقلبها وعن ذكر الهمزة في قوله وكذا قلب الف نحو
حبلي همز قال الجاربردي ويمكن ان يقال عدل الى هذه العبارة لانه لو اكتفي
بقوله وقلب كل الف همزة لاحتمل ان يتوهم متوهم ان المراد هي الالف التي
تكون ثابتة حال الفصل ومنشا ذلك التوهم استبعاد ان التنوين اذا
انقلب في الوقف الفا انقلبت الالف بعد ذلك همزة وهو ظاهر وايضا
لما كان يذكر ان الف حبلي تنقلب واوا وياء كان يتوهم انه تختص بهذا ويخرج
عن قوله كل الف فلذلك افردها بالذكر انتهي قوله الالفية واحذف لوقف
وسوي اضطرار بجمله غير الفتح في الاضمار اورد عليه ابن قاسم انه
ذكر في التسهيل انه قد تحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحتها الي ما قبلها
اختيارا كقول بعض طي والكرامة ذات اكرمكم الله به قال واستشكل
قوله اختيارا فانه يقتضي القياس عليه وهو قليل قولها وغير ذي التنوين
بالعكس قال ابن قاسم هذا غير محرز وتحريره ان يقال المنقوص غير
المنون اربعة انواع الاول ما سقط تنوينه لدخول ال عليه ان كان
منصوبا فهو كالصحيح نحو رايت القاضي فيوقف عليه باثبات الياء وجها
واحدا وان كان مرفوعا نحو هذا القاضي فيوقف عليه بما يلي او مجرورا
نحو مررت بالقاضي ففيه وجهان والمختار الاثبات الثاني ما سقط
تنوينه للنداء نحو يا قاضي فالخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار
فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ورجح
غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر ورجح بالكثرة الثالث
ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه
باثبات الياء الرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا
وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون قال وقد علم مما تقرر
ان كلام الناظم معترض من وجهين احدهما ان عبارته غير شاملة لهذه

الانواع وليس حكمها واحدا والاخر انه اطلق العبارة فشمل المنصوب
مع انه متعين الاثبات كما ذكره في الكافية وشرحها انتهي وذلك وارد
علي عبارة الشافية وعندي انه قد يعتني بالالفية في دفع الاعتراض
الثاني وتجعل قوله وغير ذي التنوين اي مما ينتصب حوالة علي البيت
الذي قبله ويكون قوله في ذلك البيت ما لم ينصب بيانا لفرض مسئلة
المنقوص بحالتيه اي حالة التنوين وعدمه وان الحكم بجريان الوجهين في
الحالتين مفروض في غير المنصوب منهما غير ان الترجيح في الوجهين
مختلف واما عبارة الشافية فانه لم يتعرض عند ذكر المسئلة لاستثنا
النصب البتة بل اطلق جواز الحذف وان الاثبات اكثر في القاضي عكس
قاض لكنه ذكر في اوايل الباب ابدال الالف في المنصوب المنون وهذا
يقيد هنا عكس قاض ولم يذكر ما يقيد به السق الاخر لا هنا ولا في
بقية الباب فهو وارد عليه لا محالة وهو الايراد الذي اورد علي الالفية
لكن عبارة الالفية قبلت الدفع بالعناية وعبارة الشافية لا تقبل ذلك
والحاصل ان الايراد علي الشافية اشد لانه وارد عليها بالنسبة الي كل
من شقي المسئلة قاصد الشقين قبل الدفع لتقدم ما يقيد به اول
الباب فهو راجع الي الدفع بالعناية والشق الاخر لم يتصور فيه الدفع
بالكلية واما الالفية فلا ايراد عليها بالنسبة الي الشق الاول اصلا
لتصريحها بالقيد في صورة المسئلة وانما ورد عليها بالنسبة الي
الشق الثاني وقد قبل الدفع بالعناية وعبارة الكافية الكبري
ووقف علي المنصوب غير المنتصب منونا بحذف بابه يقتضب
وقد يباح الرد والزيه اذ اذ ماعيته او فاوه قد اخذا
ولسوي المنون احفل عكس ما له وكالصحيح منصوبيهما
في شرحها لما كان هذا الاطلاق يوهم تناول المنصوب نبهت علي ما يرفع
ذلك الايهام بقوله وكالصحيح منصوبهما فقول الالفية والشافية
والعبارة لها وابتنا قها في نحو يا مري اتفاق اشار بذلك الي ما حذف

فحينئذ من المحذوف وبقي عليهما ما حذف فاؤه وحكمه كذلك كما ذكره في
الكافيه والعمده قال في شرح الكافيه وان كان المنقوص محذوف العين
كمرا ومحذوف الفا كيف علما لم يوقف عليه الا بالرد وفي شرح العمده اما
الذي حذف فاؤه او عينه فلا يجوز ان يوقف عليه الا بالاثبات الياكيق
اذا سمي ومري قول الالفيه وغيرها الثاني محرك الخ شرط ما عدا
السكون ان الحركه غير عارضه كما صرح بذلك في العمده قال في شرحها
فان كان الموقوف عليه قبل الوقف ذا حركة عارضه فهو بمنزلة الساكن
فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كيومئذ واقربت في اقتربت الساعه
وقد نبه علي ذلك في الشافيه فقولها والعباره للالفيه اوقف مضعفا
ما ليس همزا او عليلا ان قفا محركا قال ابن قاسم زيد شرط رابع
وهو ان لا يكون منونا منصوبا قال وقد لا يحتاج الي هذا الشرط لان
المنصوب المنون اذا ابدل تنوينه الفا لم يكن الحرف الذي قبل الالف
موقوفا عليه بل الموقوف عليه انما هو الالف والكلام في احكام الموقوف عليه
قول الالفيه لساكن تحريكه لن يحظلا اعترض بانه يقتضي نقل الحركة
الي الواو والياء وليس كذلك بل حكمهما حكم الالف في منع النقل اليهما
فالاولي ان يقال لساكن صحيح وبذلك عبر في الشافيه وقال ابن قاسم
ان عبارة الالفيه اولي لانها تشمل الحرف المدغم فانه يمتنع تحريكه فلا
تنقل اليه ولا يرد مسيله الواو والياء لان الامتناع قد يكون للتعذر
وقد يكون للاستثقال شبيه قال ابن قاسم لجواز النقل شرط رابع
وهو ان يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو عمرو وهذا وارد
علي الالفيه والشافيه معا قول الالفيه في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل
قال في شرح الكافيه ويجوز عندي ان يوقف بالها علي ربت وثمت
قياسا علي قولهم في لات لاه قول الالفيه وليس حتما في سوي ما كع
وكيع مجزوما اقتصر علي المحذوف الفا وحكم المحذوف العين مثله كموه
ولم نره ذكره في العمده وشرحها ونبه عليه في الشافيه قال ابن قاسم فان قلت

فحمل

فحمل يجب زيادة الها في نحو يتق في معني اتق يتقي لان تق محذوف الفا قلت
ظاهر التسهيل الوجوب لانه جعل الضابط ان يحذف عينه او فاؤه
ونحو تق محذوف الفا وظاهر قوله في شرح الكافيه وتجب الحاق هذه
الها في الوقف علي ما كان من الافعال علي حرف واحد او حرفين احدهما
زايد اما زيادة الها لا تجب في نحو لا تتق لانه علي ثلاثة احرف ولكن الامر
مندرج في كلامه لانه علي حرفين احدهما زايد وقال ابو حيان لم نجد
نصا علي الوقف علي هذه الكلمه والذي تقتضيه النظر عندي ان يكون
الوقف بالها اختيارا لا وجوبا لانه ان حذفت فاؤه فان تا الافتعال
لازمة للفعل وهذا الحذف عارض شاذ وليس بمطرد فلا يلتفت اليه
قول الالفيه وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها قال ابن قاسم
شرطه ان لا يتركب مع ذا فان ركبت معها لم تحذف الالف قول الالفيه
والشافيه والعباره لها وجاز في جاه والامه وغلامه قال في شرح
الكافيه والوقف بالها اجود في قياس العربيه قول الالفيه ووصلها
بغير تحريك بنا اديم شذ في المدام استحسنا قال ابن قاسم فان قلت هذا
البيت معترض من وجهين احدهما ان قوله ووصلها بغير تحريك بنا اديم
يقتضي ان وصلها بحركة الاعراب قد شذ ايضا لان الاعراب غير تحريك
بنا مدام اذ هو يشمل نوعين تحريك البنا غير المدام وتحريك الاعراب
والثاني ان قوله في المدام استحسن يقتضي موافقه من اجاز ايصالها
بحركة الماضي لانها من التحريك المدام قلت اما الاول فليس بلازم
واما الثاني فظاهره اللزوم وقد استثناه في الكافيه فقال
ما لم يكن المبني فعلا ماضيا باب الاماله قول الشافيه والفا
يا مفتوحه نحو دعا وحبلي قال السيد لقائل ان يقول لو لم يذكر حبلي
هنا لكان اولي لان الفها منقلبه عن يا في قولها كالف حال وحال قال
السيد لا حاجة الي قوله ذلك لانه يعلم من قوله الصايرة يا مفتوحه
قول الالفيه وهكذا بدل عين الفعل قال ابن قاسم مفهومه انه بدل

عين الاسم لا يمال اذا كان عن اليا وهو ظاهر كلام ش وفي المفصل انه
يمال انتهى قلت وقد مشى في الشافيه على انه يمال تبعا للمفصل
وعبارة شرح الكافيه اصرح في المنع من عبارة الالفيه فانه قال الالف
المبدله من عين يمال باطراد اذا كانت بعد الالف ايضا كما ذكر في التسهيل
والكافيه وشرحها بشرط ان تكون متصله بها نحو بايع وعبارة الكافيه
وقيل يا الف تماما وبعدها وفي شرحها ومن اسباب امالة الالف
تقدمها على يا البايع او تاخيرها عنها الخ قال ابن قاسم ولم يذكر ش
امالة الالف لليا بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره قول الشافيه
في نحو سيال وشيبان زاد في الالفيه او بحرفين مع ها كجيبها ادر
قال ابن قاسم ولم يقيده هنا ولا في الكافيه وقيده في التسهيل
بان تكون الها ثانيه وقيده غيره بان لا تكون قبل الها ضمه نحو هذا
جيبها فانه لا يجوز فيه الاماله قلت وقد مشى على هذين القيدين
السيد ركن الدين فقال او بحرفين ثانيهما ها او لهما غير مضموم
قول الشافيه والالفيه وفصل الها كلا فصل بعد قدرهما امن
تمله لم يصد قال ابن قاسم لم يذكر في الكافيه وشرحها اماله نحو درهمان
وذكر اماله نحو ان يضربها وذكر ش اماله نحو فيضربها عن ناس كثير
من العرب وقال صاحب المفصل واما قولهم يريد ان ينزعها
ويضربها فشاذ والذي سوغه ان الها خفيفه فلم يعتد بها
قال ابن قاسم ثم ان الناظر اطلق في قوله وفصل الها
وقيده غيره بان لا ينضم ما قبلها فانه لا يمال كما تقدم
مثله في اليا قولها والعبارة للالفيه وحرف الاستعلا يكف مظهرا
من كسر او يا الخ قال ابن قاسم هذا تصريح بان حرف الاستعلا والرا
غير المكسوره تمنع الاماله اذا كان سببها يا ظاهره وقد صرح بذلك
في الكافيه والتسهيل ولم يمثله وقول الزمخشري ان حرف الاستعلا
في غير باب طاب وخاف مانع من الاماله ظاهر في موافقته وقال ابو

حيان

حيان لم يجد ذلك في اليا وانما يمنع مع الكسره فقط قول الشافيه مانع
قبلها يحله ما لم ينكسر او يسكن بعد كسرة كما ذكره في الالفيه ونبه
عليه السيد قولها وتغلب المكسورة بعدها المستعليه وغير
المكسورة قال السيد في عبارته نظر لانها توهم ان الرا المكسو
بعد الالف تغلب المستعليه بعدها كما تغلبها وهي قبل الالف وليس
كذلك فان الرا المكسوره لا تغلب المستعليه بعد الالف فانه لا يمال
نحو فارق ومفاريق ولو قال وتغلب المكسوره بعد الالف المستعليه
قبلها وغير المكسوره لكان اصوب قول الالفيه ولا تمل لسبب
لم يتصل قال ابن قاسم يستثنى من ذلك الف ها التي من ضمير المونث
في نحو لم يضربها وادرجها فانها قد اميلت بسبب متصل اي في كلمة
اخرى قال وذكر غير المص ان الكسره اذا كانت منفصله عن الالف
فانها قد تمال لاجلها الالف وان كانت اضعف من الكسرة التي معها
في الكلمة قال ش وسمعناهم يقولون لزيد مال فامالوا للكسره
فشبهوه بالكلمة قول كسر را في اطرق امل فيه امران الاول قال ابن
قاسم شرطه ان يكون الفتحة قبل را وظاهره ان مراده ان تكون
متصله كما مثل فعلى هذا لو فصل بينهما لم يمل وليس ذلك على اطلا
بل فيه تفصيل وهو ان الفاصل بين الفتحه والرا ان كان مكسورا
او ساكنا غير يا فهو مغتفر وان كان غير ذلك منع الاماله فتمال
الفتحه في نحو اشر وفي نحو عمرو لا في نحو غير نص على ذلك ش ونبه
الناظم على ذلك في بعض نسخ التسهيل وشرط ان يكون لا ما
وليس اشتراط ذلك بصحيح فان ش قد ذكر اماله فتحه الطا
في نحو قولهم رايت خبط رياح وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة
العين في نحو العير ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه الثاني
قال ابن قاسم اهمل من شروط امالة الفتحه لكسرة الرا شرطين
ان لا يكون على يا نحو الغير وان لا يكون بعد الرا فتحه استعلا

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Suyt, 1445-1505

Title:
al-Nukat

Date:
1095? [1664?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23336

File Description:
Part 7

ما تغاه من تصغيره واما اللاى والاولي وغيرهما من الموصولات
الدالة علي جمع فاسماء جموع لانها لا تتضمن حروف الواحد
وذكر ان اللاء واللواء اصلهما اللائى واللوائي فحذفوا التا واليا
قال والاظهر عندي ان الاصل في اللاء وفي اللواء اللواء
ثم قصر اقول واللاء كالذين نزرا وقعاه فاته ان ينبه
علي ضده وهو وقوع الاولى موقع اللاي وقد نبه عليه
في شرح التسهيل قول الشذور ومن للعالم زاد في الجامع
او لغيره منزلا منزلته او مقارنا له او مخالطا نحو ومن
لا يستجيب له فمنهم من يمشي علي بطنه ومنهم من يمشي علي
رجلين وكذا في الكافية الكبرى قوله وما لغيره زاد
في الجامع او لانواع من يعقل او له ولمخالطه او للمشكوك
فيه نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء سبح لله الاية ويقول
انظر ما الاحد ثم هذا الذي ذكره نص ابن مالك في الكافيه
وشرحها علي خلافه فانه قال من تختص بمن يعقل وما
صالحة للصنفين لكن اولاهما به ما لا يعقل قال
ابن الصائغ فعلى هذا اطلاق ما على العاقل بطريق
الاصالة واطلاق من علي غيره لمجاز التغليب قال ولو
قيل ان وضع من لمن يعقل وما لما لا يعقل وكل
من الاطلاقين لمجاز التغليب غلب العاقل تارة
لشرفه وغيره لكثرته كان قولا فقولهم وال قلت لم
ار من حكى خلافا هل هي بجملتها موصول خصوصا قول
ابن الحاجب والالفيه وال وعبر في المعرفه باللام ونص
ابن مالك في شرح الكافية هنا على ان التعبير بال

احسن

احسن من الالف واللام كما يقال هل وقد قول الالفيه
وهكذا ذو وعند طيء شهرها قيد امران الاول ما ذكره من
ان ذو تطلق عند طيء علي المونث ايضا هو المجزوم في سائر
كتب المصنف وفي القطر لابن هشام وخالف في الجامع
فقال وذو لكل مونث ويختصان بطيء ومنهم من يصرفهما
ومن يجيزهما ومن يستعمل ذو للجميع فحكي العموم عن بعض
طيء بعد تصديره بالاول ويوافقه قول ابن الصائغ
الافصح امتناع اطلاقها علي المونث ولا تعجب في البيت
لان قوله وكالتي ايضا لديهم ذات كالمخرج للمونث من
ذلك العموم انتهى لكن المصرح به في الكافيه والتسهيل
وشرحيهما الاطلاق على المونث ايضا الثاني لم يتعرض
هنا ولا في شيء من كتبه لتثنية ذو وجمعه ولا لتثنية
ذات كما تعرض لجمعه لانه في شرح التسهيل نازع
ابن عصفور في ذكر ذلك لكن تعقبه ابو حيان بان
الهروي وابن السراج نقلا عن العرب ما نقله ابن
عصفور وقد جزم به ابن هشام في الجامع كما ترى
قول الكافيه وذو بعد ما الاستفهام فيه امران الاول
ظاهره لا تكون موصولة اذا وقعت بعد من الاستفهامية
وهو قول اختاره ابن الانباري والاصح خلافه وقد
جزم به في الالفيه والشذور الثاني بقي شرط اخر
وهو ان لا تلغى ذكره في الالفيه والشذور وقال ابن
قاسم لوضوحه وذكر بعضهم ان ذلك يوخذ من قوله
اذا لم تلغ لان الذي يقابل اشتراط عدم الالغا البتة

ذا الاشاره حكاه ابن الصايغ بقيل قول الالفيه
ومثل ماذا بعد ما استفهام ،، او من اذا لم تلغ في الكلام
قال ابن هشام في حواشيه مقتضى ظاهره صحة وقوع الالغا
مع كل من اللفظين من وما ومنع مكي الالغا مع من
اعني التركيب قال وانما ركبت مع ما لانها مبهمة مثلها
وتبعه ابو البقا وقال لان ما اشد ابهاما من من
اذا كانت من لمن يعقل ولم يعرف غيرهما وهذا
الخلاف في الالغا بالتركيب فاما الالغا بالزيادة
فقواعد البصريين تاباه معهما واجازه بعضهم
معهما انتهى وهذا الكلام وارد علي قول الشذور وذا
بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم تلغ بخلاف
قول الجامع وذا ان لم تلغ وليت استفهاما او من
تنبيه قد ترد ماذا كلها كلمة واحدة موصوله
قاله جماعات منهم السيرافي وابن خروف في بيت
الكتاب ،، دعي ماذا علمت سأتقيه ،، وليس في الموصولات
ما هو مركب سواها قولهم والعبارة للالفيه
وكلها يلزم بعد صله ،، قيل مقتضى قوله يلزم انها
لا تحذف وحذفها جايز اذا دل عليها دليل او قصد
الابهام ولم يكن صلة ال كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك
ثم وجههم الينا واجاب ابن قاسم بان المراد انها
تلزم لفظا او تقديرا نية وان حذفت لفظا قولهم
والعبارة للالفيه على ضمير لايق مشتمله ،، فيه امران
الاول قد يخلف الضمير ظاهر بمعناه كما تقدم وذكره
في

في الشذور الثاني استثنى ابن الضايع بضاد معجمه
وعين مهملة ما اذا عطف على الصلة بالفا جملة مشتملة
عليه واجاز خلو الصلة منه نحو الذي يطير الذباب فيغضب
زيد بحصول الارتباط بالفا وصيرورتها جملة واحدة
قول الالفيه وجملة وشبهها الذي وصل به ،، شرط
الجملة ان تكون خبريه نص عليه في كتبه وقد ذكره ابن
الحاجب والشذور وغير تعجبيه وان قلنا ان التعجب
خبر كما نقله ابن قاسم عن الاكثرين وجزم به الشلي
ولا مستدعيه لكلام قبلها نحو جا الذي لعن ابوه قاله
نقله ابن قاسم عن المغاربه وجزم به ابن الصايغ
والشلي وقال انه احترازا عن الجملة الاستدراكيه
قال في شرح الكافيه ولا توصل بجملة لا يجهل معناها
احد نحو جا الذي حاجباه فوق عينيه قال في شرح
التسهيل والمشهور عند النحويين اشتراط كون الجملة
الموصول بها معهودة وذلك غير لازم لان الموصول
قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة وقد
يراد به الجنس فتوافقه صلته نحو كمثل الذي ينعق
بما لا يسمع وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته
نحو فاوحي الي عبده ما اوحي وكذا قال في الكافيه
الكبرى وشرحها وهذه الشروط واردة علي الكافيه
والشذور وفات ابن الحاجب ان ينبه علي شبه
الجمله وهو الظرف والمجرور وشرطهما ان يكونا
تامين وقد ذكره في الشذور ونبه في الكافيه

الكبرى و التسهيل ان متعلقه في هذا الباب لا يكون الا فعلا
كاستقر ونحوه قول الشذور و الكافيه و العباره لها وصلة
الالف و اللام اسم فاعل او مفعول فيه امران الاول
ظاهره انها لا توصل بالصفه المشبهة وهو ما جزم به
صاحب البسيط ورجحه ابن هشام في المغني و الذي رجحه
ابن مالك جواز الوصل بها وتبعه ابن قاسم و ابن
الصايغ وهي داخلة في قول الالفيه وصفه صريحه
و وافق ابن هشام في القطر فقال وال في وصف صريح
لغير تفضيل الثاني ظاهره ايضا انها لا توصل بالمضارع
وهو مذهب الجمهور و رجحه ابن هشام في كتبه واجاز
ابن مالك في جميع كتبه الجواز نقله وانه ليس لضروره
وقد ذكره في الالفيه قول الالفيه ووصلها بمعرب الافعال قل
اورد عليه انها لا توصل بمضارع مصاحب لام الامر
او لا النهي اتفاقا واجاب ابن الصايغ بان وصلها
بالمضارع حملا لها على غيرها من الموصولات وتقدم
اشتراط الخبر في صلتها قلت لم يقع له في الالفية
ذكر قولهم و اي زاد ابن الحاجب و ايه وظاهر كلامه
ان ايه كاي في الشهرة ويوافقه قول الجزولي ان
التانيث بالتا فيها اشهر لكن بالتسهيل وقد يونث
باليا في لغة وهو ظاهر فيما قلته وحكى ابن كيسان ان
اهل هذه اللغة يثنونها ويجمعونها وكذا قال ابن هشام
في الجامع وقد تنصرف قول الكافيه وهي معربة
وحدها الا اذا حذف صدر صلتها صادق بصورتين

ما اذا حذف مضافا فيها ايضا وما اذا لم يضف والمعروف
اختصاص البنا بالحالة الثانيه وهو المذكور في الالفيه
والشذور واما الاولى فالمعروف فيها الاعراب وادعى
ابن مالك الاتفاق عليه قال في الكافيــــــة
وعند حذف ماله يضاف له فليس في اعرابه خلاف
لكن نقل ابو حيان عن بعضهم انه قال بالبنا في هذه
الحالة ايضا قياسا على تلك الحالة و وافقه الرضي ثم
القول ببنائها في الحالة المذكوره مذهب سيبويه والجمهور
وعلل بشدة افتقارها الى ذلك المحذوف وهذه العلة
غير صحيحه لوجودها في حال حذف الصدر والمضاف
اليه معا بل اولى مع ترجيحهم الاعراب حينئذ واتفاقهم
عليه وقد غلط الزجاج سيبويه في ذلك وقال ابن
مالك في شرح التسهيل ان القول باعرابها ابدا اقوى
لانها تعرب في باب الشرط والاستفهام ابدا قولا
واحدا فكذا الموصولة قول الكافيه والعائد المفعول
يجوز حذفه فيه امران الاول انه يفهم ان المرفوع
والمجرور لا يجوز حذفهما وليس كذلك بل يجوز حذف
المرفوع اذا كان مبتدا بشرطه والمجرور بوصف او
بحرف جر الموصول بمثله كما ذكره في الالفيه وقد اوردها
عليه صاحب المتوسط الثاني شرط حذف العائد
المفعول ان لا يكون ضميرا منفصلا فلا يحذف من جا
الذي اياه ضربت لئلا تفوت فائدة الانفصال قول
الالفيه وفي ذا الحذف ها الى اخره لم يذكر لحذف العائد

اذا كان مبتدا سوى شرطين طول الصلة وعدم صلاحية
الباقي للوصل بان لا يكون جملة ولا شبهها وبقي شروط
اخرى ان لا يكون بعد حرف نفي نحو جا الذي ما هو فائم
ولا بعد لولا نحو جا الذي لولا هو لاكرمتك ولا معطوفا
نحو جا الذي زيد وهو منطلقان ولا معطوفا عليه نحو
جا الذي هو وزيد فاضلان ولا بعد اداة حصر نحو جا
الذي ما في الدار الا هو والذي انما في الدار هو نقل هذه
الشروط ابو حيان في شرح التسهيل واتباعه وقال ابن
الصايغ شرط ان لا يكون معطوفا يعلم من كونه ليس مبتدا
وشرط ان لا يكون معطوفا عليه لم يره الفرا وابن السراج
وشرط ان لا يكون بعد لولا لا يحتاج اليه لانه ليس في
الصلة غيره حتى يطول او يقصر وشرط ان لا يكون
بعد نفي يعلم من ذكر تصدره حيث قال وصدر
وصلها ثم قال وشرط ان لا يصلح الباقي للوصل يعم
ايا وغيرها وليس في لفظه اختصاص ذلك بغير
اي قال وقوله وان لم يستطل فالحذف نزر ولم
يجعله ضرورة رعيا لمذهب الكوفيين فانهم يجيزون
ذلك وهو فصيح فهو قول مراع للقولين واحداث
قول ثالث في مثل ذلك جائز انتهى قوله ان انتصب بفعل
او وصف ه فيه امران الاول قد يفهم كلامه استواهما
وليس كذلك فان حذف المنصوب بفعل اكثر من
حذف المنصوب بوصف الثاني شرط الفعل الناصب
ان يكون تاما فلا يجوز الحذف من جا الذي ليسه زيد

عالم

قاله ابو حيان ونقله ابن قاسم عن قوم وقال به نظر
وقال ابن الصايغ لا يحتاج الى اخراجه لانه في الاستفنا
لا يجوز الوصل الا ضرورة فالوجه الانفصال ومعه
لا حذف الثالث شرط الوصف الناصب ان لا يكون
صلة لال فان كان نحو الضاربها زيد هند لم يجز الحذف
عند الجمهور لكن جوزه في التسهيل بقلة الرابع شرط ابن
عصفور في العائد المنصوب ان يكون متعينا فان
لم يتعين لم يحذف حذفه نحو جا الذي ضربته في داره
قال ابن الصايغ وذلك يوخذ من قول الناظم ان صلح
الباقي لوصل مكمل قوله كذاك حذف ما يوصف خفضا
شرط الوصف ان يكون عاملا ذكره في التسهيل والكافية
الكبرى قوله كذا الذي جر بما الموصول جر فيه امور
الاول قيل لا يوخذ من كلامه الا شرط واحد وهو اتفاق
لفظ الجارين وبقي شرطان ذكرهما في التسهيل اتفاق
معناهما واتفاق متعلقيهما فلا يجوز الحذف في مررت
بالذي مررت على زيد ولا فرحت بالذي مررت به
فاجاب ابن قاسم بان اتفاق المعنى يوخذ من كلامه
لان با السببية مثلا غير با التعدية فلم يتفق اللفظان
والثالث يوخذ من تمثيله الثاني قيل بقي شروط
اخر ها ذكرها غير الناظم ان لا يكون ثم ضمير اخر يصلح
للعود نحو مررت بالذي مررت به في داره وان
لا يكون نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به
ولا محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به

واجاب ابن قاسم بانه ذكر من الشروط ما هو خاص بالباب
والشروط المذكوره لامور اخري من ابواب اخر وقال
ابن الصايغ ان الاول يوخذ من قوله ان صلح الباقي لوصل
مكمل والثاني العائد فيه في موضع رفع فهو من وصل
العائد المرفوع والثالث لم يتحد فيه العامل لكن يرد
عليه ما مررت الا بالذي ما مررت الايه وقد يقال ان
الحذف امتنع لعارض ان الاول يحذف بعدها المستثني
انتهي الثالث يجوز الحذف ايضا لوجود الموصوف بالموصول
بالحرف المماثل ذكره في التسهيل نحو مررت بالرجل الذي مررت
به زاد ابن قاسم في شرح التسهيل او المضاف الي الموصول
نحو مررت بغلام الذي مررت به الرابع ذكر الناظم
في شرح الكافيه جواز الحذف اذا جر بالحرف المماثل عايد
علي الموصول بعد الصله كقوله ولو ان ما عالجت لين فوادها
فقسا استلين به الان الجندل ٭ لكن نازعه ابو حيان
وقال ان الحذف في البيت ونحوه ضروره الخامس ذكر
الناظم في التسهيل وشرحه انه يجوز الحذف وان لم يوجد
الشروط فيما اذا تعلق الشروط فيما اذا تعلق الحرف الجار
نحو الذي سرت يوم الجمعه اي فيه والذي رطلين بدرهم
لحم اي منه قال فحسن الحذف تعيين المحذوف كما حسنه
في الخبر والموصول اولي بذلك لاستطالته وخالفه
ابو حيان فقال لم يذكر ذلك احد في الصله وانما ذكروه
في الخبر ولا ينبغي ان يقاس عليه ولا ان يذهب اليه الا
بسماع ثابت عن العرب السادس جميع ما تقدم من الشروط

في

العاشر 70

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

لم يذكر مجي الاربعة تامة وهو صحيح في زال وفتي واما برح فتاتي
تامة بمعني ذهب او ظهر وبالمعنيين فسر قولهم برح الخفا وكذا
انفك تاتي تامة بمعني خلص او انفصل نحو فككت الاسير فانفك
وفككت الخاتم فانفك ذكره ابن مالك واجاز الفارسي في الحلبيات
ان يكون زال تامة قياسا لا سماعا وذكر الصغاني في نوادره
مجي فتي تامة نحو فتيت عن الامر فتا اي انسيته قوله ومادام
الخ فان مجيها تامة وقد ذكر ابن مالك انها تاتي تامة بمعني بقي
نحو مادامت السموات والارض او سكن ومنه الما الدايم قوله
وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا الذي رجحه هو مذهب
الجمهور لكن الثاني مذهب سيبويه وقد قال الاندلسي لا تناقض
بين القولين لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان حمل علي الحال كما يحمل
الايجاب عليه في نحو زيد قايم وان قيد بزمان من الازمنة فهو
علي ما قيد به واستحسنه الرضي وذكر هذا الجمع ايضا السلو — بيين
قول الكافيه والالفيه وفي جميعها توسط الخبر اجز قال في
شرح الكافيه والتسهيل قد يعرض ما يمنع من التوسط وما
يجعله واجبا فالاول لخوف اللبس نحو كان صاحبي عدوي
والحصر نحو ما كان زيد الا في الدار والثاني للحصر نحو ليس
قايما الا زيد وكون الخبر ضمير وصل نحو كانه زيد واتصال الاسم
بضمير الخبر نحو كان في الدار ساكنها وكون الخبر ظرفا مسوغا للابتدا
نحو كان في الدار رجل وقد نوزع في الاخيرين بانهما لا يقتضيان وجوب
التوسط بل منع التاخير ولا مانع فيهما من تقديم الخبر وذكر في شرح

الكافية من ممنوع التوسط نحو كان غلام هند يبغضها العود الضمير
ونوزع بان العود هنا على الاسم ورتبته التقديم فلا يمتنع قول
الكافية وهي في تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو
من كان الى راح لم يصرح في الالفية بهذا القسم مع انه متفق
عليه الا انه يفهم من ذكره ما يمتنع فيه التقديم وسكوته عن الباقي
ثم فيه امران احدهما قال بعضهم لم نجدهم ذكروا سماعا يدل
على ذلك الا قوله تعالى كذلك كنتم من قبل وقد قيل ان كان فيه
تامة الثاني قال ابن مالك في شرح التسهيل قد يعرض ما يمنع
التقديم نحو صار عدوي صديقي للالتباس وانما كان زيد في المسجد
للحصر وكان بعل هند حبيبها العود الضمير وكان زيد قايما ابوه
فلا يقدم فيقال قايما كان زيد ابوه للفصل بين العامل ومعموله
الذي هو كالجزء زاد النيلي وكذا اذا كان اسمها ضمير الشان او
ضميرا متصلا او ما موجبه نحو كم كان مالك وغلام من كان ابوك
واين كان زيد قول الكافية والالفية وكان سبقه دام
حظر لنا محل الاتفاق في تقديمه على ما اما تقديمه على دام
معمولا به بينها وبين ما فقال ابو حيان القياس الجواز لان
ما حرف مصدري غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك الا ان يثبت
ان دام لا يتصرف فيه المنع انتهى وبالمنع جزم صاحب الافصاح
وابن الناظم والرضي قول الالفية ومنع سبق خبر ليس اصطفي
اورد عليه انه يوهم الاتفاق لانه شبهه بالمتفق عليه مع ان
الكوفيين يجوزون فيه التقديم وكذا ابن كيسان في مازال واخوته

واجيب

واجيب بانه اراد التشبيه في المنع لا في كونه متفقا عليه قوله فجي بها
متلوة لا تالية قيل انه حشو لا فايدة فيه ورد بانه تنبيه على علة
الحكم وهو ان ما لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة حتى يشمل
الحكم كل ما نفي بها من ساير الافعال في هذا الباب وغيره قول
الكافية وقسم لا يجوز وهو ما اوله ما خلافا لابن كيسان في غير
ما دام فيه امور الاول قال في المتوسط كان من الواجب ان
يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه قال
ويمكن ان يجاب بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة
في ليس لان طايفة كثيرة من المعتبرين على امتناع تقديم خبره على
نفسه الثاني محل المنع في تقديمه على ما اما تقديمه على الفعل
متوسطا بينه وبين ما فانه جايز جزم به ابن مالك في شرح الكافية
وقال ابو حيان انه الاصح وعليه الاكثرون ولا يرد هذا على عبارة
الالفية الثالث ان اراد المصنف بما اوله ما زال واخوته خاصة
ورد عليه ان ذلك لا يختص بها فساير افعال الباب اذا نفيت
امتنع التقدم عليها بل وساير الافعال مطلقا كما نص عليه ابن مالك
في شرح الكافية وان اراد كل افعال الباب ورد عليه ان خلاف
ابن كيسان خاص بزال واخواته قال ابن مالك في شرح الكافية
وافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في مازال
واخواتها لان نفيها ايجاب والخبر بعدها كخبر كان المثبت فلم
يمتنع عنده جاهلا مازال عمرو كما لا يمتنع جاهلا كان عمرو انتهى
قول الالفية كذاك سبق خبر ما النافية كذا رجحه في ساير كتبه

ووافقه ابن هشام في الجامع والقطر وهو مذهب جمهور الكوفيين
وبعض البصريين واكثر المتاخرين والذي عليه قدماء البصريين
المنع الجواز واختلف على سيبويه فنسب اليه الجواز والمنع
وظاهر كلامه يقتضي الجواز ورجحه الزمخشري وابن برهان
وابن عصفور وقد وجه الناظم في شرح الكافية ما رجحه
من المنع بالقياس على عسى فانها مثلها في عدم التصرف
والاختلاف في فعليتها وفرق ابنه بان عسى متضمنة معنى
ماله صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قلت ويمنع هذا
الفرق بان ليس ايضا متضمنة ماله الصدر وهو ما النافية
واما ابن الحاجب فانه حكى في ليس الخلاف من غير ترجيح قال
ابن قاسم وينبغي ان يكون الخلاف في غير المستثنى بها وان يمنع التقديم
في المستثنى بها قولا واحدا اقول الكافية وامره على نحو خبر
المبتدا وتقدم معرفة لم يستثن سوى امر واحد وهو جواز
التقديم اذا ساوى الاسم في التعريف لان الاختلاف في الاعراب
يرفع الالباس وقد اورد عليه ان التساوي في التنكير كذلك
نحو كان افضل منك افضل مني لحصول الامتياز بالاعراب
وقد استثناه في التسهيل وان نحو كانت الحبلى السكرى يمتنع
فيه التقديم وهو معرفة لخفاء الاعراب كما صرح به في التسهيل
ايضا وقد اوردها في المتوسط قلت فلو ترك استثناء هذا
الامر لكان اولى لان المدار في البابين على حصول البيان فهما
على حد سوى ويستثنى امور غير ما ذكر احدها الحذف فانه

جائز في

جائز في خبر المبتدا بالاجماع ويمتنع في خبر كان نعلى الاصح الا في
ضرورة ووجهه ابو حيان بانه صار عندهم عوضا من المصدر
لانها لا تنصبه والاعواض لا يجوز حذفها ووافق ابن مالك على المنع
في الجميع الا في ليس فاجاز حذف خبرها اختيارا اذا كان اسمها
نكرة عامة تشبيها بلا وهذا راي الفراء ثانيها انه يشترط في
اخبار هذا الباب ان لا يكون جملة طلبية وفي بعضها ان لا يكون
مفردا طلبيا وفي بعضها ان لا يكون فعلا ماضيا ما تقدم ولا
يشترط ذلك في شيء من اخبار المبتدا ثالثها ان تعدد الخبر في
هذا الباب اولى بالمنع من خبر المبتدا ولهذا منعه هنا بعض من
جوزه هناك كابن درستويه وابن ابي الربيع ووجهه ان هذه
الافعال شبهت بما يتعدى الى واحد فلا يزاد على ذلك رابعها
جوز ابن مالك هنا الاخبار عن نكرة بمعرفة بشرط الفائدة
وكون النكرة غير صفة محضة وذلك لا يجوز في باب المبتدا
قال وانما جاز ذلك هنا تشبيها بالمرفوع بالفاعل والمنصوب
بالمفعول لكن الجمهور منعوه وسووا بين البابين خامسها
منع قوم تقدم الخبر هنا اذا كان جملة لانه لم يسمع جوازه
في خبر المبتدا لكن ابن مالك صحح جوازه هنا ايضا قياسا وصحح
ابن عصفور المنع في الفعلية الرافعة لضمير الاسم نحو كان
زيد يقوم والجواز في غيرها نحو كان زيد ابوه قائم وكان
زيد يمر به عمرو سادسها قد تدخل الواو على خبر هذا الباب
اذا كان جملة تشبيها بالجملة الحالية ولا تدخل في خبر المبتدا

وهذا الاستثنا علي راي ابن مالك والاخفش والجمهور ممنوع
ذلك قول الالفية .: والنقص في فتى ليس زال دايما قفي
تقدم ان الصفاني نقل مجي فتى تامة وان الفارسي اجاز ذلك في
زال قياسا لا سماعا قال في شرح الكافية وقد يعضد رايه
قول الراجز في حبابيه فتحسنو لا يزال وهو الزي اليس .:.
فاستغني بالجملة الحالية عن الخبر قال ولنا ان نقول ان الخبر
محذوف اي ولا يزال متحسنا قوله ولا يلي العامل معمول الخبر
ليس هذا الحكم مخصوصا بباب كان بل هو مطرد في كل باب فلا يلي
عاملا من العوامل ما معمول غيره او رفعه او رد ذلك ابو حيان
علي عبارة التسهيل وقد تعرض له ابن مالك في شرح الكافية
هنا فقال وينبغي ان يعلم ان مثل هذا التقديم ممنوع في غير مثل
هذا الباب كممنعه فيه لان سبب المنع ايلا الفعل معمول
غيره فلا يختص بفعل دون فعل وشمل كلامه ما اذا تاخر
الخبر عن الاسم وما اذا تقدم عليه وهو الذي صححه في ساير
كتبه وصحح ابن عصفور الجواز في الثانية ونقله عن الاكثرين
قال في شرح الكافية وليس بصحيح قوله .: ومضمر الشان اسما انو ان وقع
موهم ما استبان انه امتنع قال الناظم في شرح التسهيل اقوى
ما احتج به الكوفيون قول الشاعر لين كان سلمي الشيب بالصد مغريا
لقد هون السلوان عنها التحلم اي لين كان الشيب مغريا سلمي بالصد
فقدم سلمي وهو منصوب بالخبر علي اسمها ولا سبيل الي تقديره
لظهور النصب في الخبر فسلم الدليل ولم يوجد للفته سبيل انتهى

وتاول

وتاول بعضهم البيت علي ان سلمي منادى اي لين كان يا سلمي الشيب
يصدك مغريا ورد بقوله لقد هون السلوان عنها ولو اراده لقال
عنك قول الكافية وزايدة لها شرطان ان تكون في الحشو وبلفظ
الماضي ولهذا قال الالفية وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح
علم من تقدما ولم يبين من مواقع زيادتها الا بين ما وفعل التعجب وتما ل
ابن هشام في الجامع متوسطة تحسن في ما كان اسعد من اجابك
ويقع في نحو علي كان المسومة العراب ويتوسط في غيرها نحو
لم يوجد كان مثلهم وان من افضلهم كان زيدا فقول الكافية
الكبري وزيد كانه بين جزي جملة وشذ حيث حرف جر قبله
اكثر فايدة ولم يبين هل كان الزايدة لها فاعل ام لا والمختار
عنده تبعا للفارسي الثاني تشبيها لها بالحرف الزايد وذهب
السيرافي والصيمري الي انها رافعة لضمير المصدر وفي شرح
الكافية حكم سيبويه بزيادة كان في قول الشاعر وجيران
لنا كانوا كرام ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير وليس
ذلك مانعا من زيادتها كما لم يمنع من الغاظن عند توسطها او تاخر ها
اسنادها الي الفاعل انتهى وهذه المسيلة واردة علي الالفية
قول الكافية وقد تحذف عاملة في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر يرد عليهم انه اطلق جواز حذف
العامل وهو خاص بكان فلا يجوز في ساير افعال الباب
وانه خصه بالمثال المذكور وهو الوقوع بعد ان ولو ومثلها
في الكثرة لو وقد يقع بعد هلا والا ولدن وشبهها بقلة وانه

قد يشير باختصاصه بعد ان بالتقسيم مع انه لا يختص به كما قال
ابن هشام في تعليقه بدليل الاخطية فلا اليه اي ان لا اكن لك
حطية وقد سلم من كل ذلك قول الالفية وتحذفونها ويبقون الخبر
وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر ويرد عليه امور الاول انه اطلق ان لو
والمراد الشرطيتان وقد قيدهما بذلك في الشذور الثاني انه زاد
في التسهيل قيد اخر فقال ان كان اسمها ضمير ما علم من غايب او
حاضر وقال ابن هشام في تعليقه على الالفية قيد الناظم في
التسهيل وشرحه المسئلة بكون الاسم ضميرا واطلق في هذا الكتاب
وغيره وهو الظاهر عندي الا ترى ان قوله عليه السلام
التمس ولو خاتما من حديد وقوله ان خيرا فخير لا يظهر فيه
الا تقدير الظاهر اي ان كان عملهم خيرا ولو كان ما تلتمسه خاتما
والا لزم عود الضمير على غير اسم صريح في لو خاتما وهو خلاف
الباب الثالث لم يصرح بان هذا الحذف جايزا و واجب والمراد
الاول وقد نبه الرابع قال ابن هشام قد تحذفونها ويبقون
الاسم بعد ان نحو ان خيرا اي ان كان فيهم خيرا او ان كان معهم
خيرا ومفهوم كلام الناظم ربما يقتضي ان ذلك لا يجوز وقد
صرح في كتبه كلها بجوازه انتهى وهذا الامر وارد على قول
الشذور وقد تحذف هي مع اسمها الخامس ضم ابن هشام
في الجامع الى مثل ان خيرا ولو خاتما مثل ولكن بقصر بق الذي
بين يديه وذلك وارد على الكتب الثلاثة قول الكافية
وتجوز في مثلها اربعة اوجه فيه امران الاول لم يبين ضابط

ذلك

ذلك وضبط في التسهيل جواز الرفع بان تحسن مع المحذوفة تقدير
فيه او معه فان لم يصلح تعين النصب الثالث يبين مراتبها والاجود
نصب الاول ورفع الثاني وعكسه اضعفها كذا في شرح
الكافية زاد ابن هشام في الجامع ونصبهما ورفعهما متوسطان
وقد ذهب الشلوبين الى انهما متكافيان وذهب ابن عصفور
الى ان رفعهما احسن من نصبهما لقلة الاضمار فيه قول الالفية
وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب فيه امران الاول لم يصرح
بوجوب حذفها حينئذ وقد صرح به في الكافية والشذور
وقد يوخذ من قوله تعويض ما عنها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض
الثاني زاد في التسهيل ان هذا الحذف وتعويضها يكون ايضا
بعد ان المكسورة بقلة نحو افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل
غيره وعبارته والتزم حذفها معوضا عنها ما بعد ان كثيرا وبعد
ان قليلا وقد عد في الكافية هذا الموضع من مواضع حذف كان
واسمها فقال وكان واسمها توي من قال الاسر عت الارض لوان
ما لا لو ان نوتا لك او جمالا او ثلة من غنم ان ما لا وعده ابن هشام
في الجامع من مواضع حذف كان والاسم والخبر جميعا فقال وحذفها
وحدها معوضا عنها ما في مثل اما انت ذا نفر ثم قال ومع معموليها
في افعل هذا اما لا وهذا هو الصواب وفي شرح التسهيل ان هذا
الحذف والتعويض لا يفعل مع ان المكسورة الا في هذا التركيب
فلا يجوز اما انت منطلقا انطلقت قول ومن مضارع لكان
منجزم تحذف نون له شروط احدها ان يكون الجزم بالسكون

لا بالحذف ذكره في التسهيل والتوضيح وهو وارد على الشذور
الثاني والثالث ان لا يليه ساكن ولا ضمير متصل وقد ذكرهما
في الشذور وذكر الثاني في الكافية الكبرى لكنه قال في
التسهيل فصح عدم اشتراطه بقول يونس ان يكون في حال
الوصل فان وقف عليه ردت النون لوجوب ها السكت في
الوقف على مثل لم يع لكونه على حرفين ولم يك كذلك فرد ما حذف ف
من الكلمة اولى من اجتلاب ها مزيدة ذكره ابن خروف وتبعه
ابن هشام في الجامع واهمله من الشذور وقول الشذور وحذف ف
نون مضارعها يوهم اختصاصه بكان الناقصة لان الكلام
فيها وليس كذلك بل الحذف جائز من التامة ايضا الا انه اقل
وهذا الايراد على قول الالفية ومن مضارع لكان لا اطلاق
ذكرت الاربعة في الالفية والشذور ولم يذكر
ابن الحاجب ان لات وكانه ذهب الى راي من قال انهما
لا يعملان ولهذا اشار الى تعليله وفي الالفية بقوله
وقد تلي لات وان ذا العملا ثم ان ابن مالك عقد هذا الباب
في جميع كتبه بعد باب كان لانه ملحق ببعض افعاله وكذا
ابن هشام في الجامع وعقده ابن الحاجب بعد بابي ان ولا
التي لنفي الجنس وعقده في الشذور بعد افعال المقاربة
فساق نواسخ الافعال على حدة ثم ثنى بالحروف وادرجه
في القطر في باب كان من غير تمييز بباب ولا فصل قول
الكافية اسم ولا هو المسند اليه بعد دخولها قال الرضي

يرد عليه

75

يرد عليه نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه
بعد دخول ما وليس باسم لها فلو زاد الذي كان في الاصل مبتدا لسلم
من الاعتراض قول الالفية اعملت ليس اعملت ما فيه امران الاول
قال ابن هشام قد يوهم انه حكم متفق عليه ونظيره في الابهام
قوله في باب الحكاية والعلم احكينه من بعد من فامر بالحكاية
امرا مطلقا وكان حقه ان يقيد الحكمين في البابين بالحجازيين
ويقوي الابهامين المذكورين قوله في باب الموصول وهكذا ذو عند
طي شهر وكالذي ايضا لديهم ذات وفي باب الاستثنا وعن تميم
فيه ابدال وقع وفي باب ما لا ينصرف وهو نظير جشما عند تميم وفي
باب العدد والشين فيها عن تميم كسره انتهى وقد قيد لغة
اهل الحجاز في الكافية والشذور الثاني انه صدر الباب بما هنا
وفي سائر كتبه وكذا صنع الناس الا ابن هشام في الشذور
فانه بدا بلات ووجهه انها في لغة الجميع كما صرح به فيه وقال
في تعليقه على الالفية انها اقوى الحروف الاربعة في استحقاقها
العمل لاختصاصها بالاسم اذ لم يحفظ نفيها الفعل خلاف ما ولا وان
لكنه وافق الناس في القطر والجامع فيه اما قول الكافية والالفية
دون ان فيه امران الاول قال ابن هشام حقه ان يقيدها
بالزائدة احترازا من النافية المؤكدة لما وقد قيدها بذلك في الشذور
مع انه اطلق في القطر والجامع الثاني ان ما المزيدة حكمها كان
في اشتراط الخلو منها عند عامة النحويين وقد اورد هذا الشرط
ابو حيان لكن اجاب ابن هشام بان الناظم اختار في شرح

التسهيل عدم اشتراطه ولم يوافق الجمهور على اشتراطه
في شيء من كتبه ولذا لم يشترطه ابن هشام في الشذور ولا في
شيء من كتبه بل نص في تعليقه على ارتضا ما اختاره الناظم
فقال انه يشهد له السماع والقياس قول الالفية مع بقا النفي
قال ابن هشام يرد عليه مسئلتان الاولى ان ينتقض النفي
بالنسبة الى معمول الخبر لا بالنسبة للخبر نحو ما زيد قايما
الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع
ان النصب واجب بالاجماع فكان ينبغي ان يقال مع بقا نفي انتهى
وهذا وارد ايضا على قول الكافية او انتقض النفي بالا
ولا يرد على قول الشذور وشرط اعمالهن نفي الخبر الثانية
ان يكون انتقاض النفي بكلمة غير نحو ان يقول لك ما زيد قايما
ما زيد غير قايم فان النصب في ذلك واجب عند البصريين
وجايز عند الفرا ولا يرد هذا على قول الكافية بالا ولا على
الشذور كما يظهر للتامل ثم ان الناظم اختار في التسهيل
وشرح المنظوم جواز النصب مع الايجاب بالا وفاقا وم
ليونس فقوله والعبارة للكافية او تقدم الخبر بطل العمل
فيه امران الاول ظاهره انه لا فرق بين الظرف والمجرور
وغيرهما وبذلك صرح ابن مالك في الكافية الكبرى فقال
ورفع نحو ما بما زيد بما وموضع المجرور نصب دعا وذاك فيه
نظر البيت وقال في شرحها من النحويين من يرى بقا عملها
اذا تقدم خبرها وكان ظرفا او مجرورا وهو اختيار ابن

عصفور

عصفور فنص على تضعيفه وصرح به ايضا ابن هشام في الجامع
فقال بشرط ان لا يسبق اسمها بان ولا بالخبر مطلقا ولا بمعموله
الظرفي لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقدم العامل بل
لو عكس فصح الجواز في الخبر والمنع في معموله لكان اشبه بالصواب
فان المعمول قد يمتنع حيث يجوز العامل الا ترى ان معمول خبر
كان لا يتقدم اسمها مع جواز تقدم الخبر عليه ثم رايت ابن هشام
قال في تعليقه في تقديم الخبر الظرفي مذهبان احدهما الاعمال
والظرف في موضع نصب وهو قول الجمهور وصححه الاعلم وابن
عصفور والثاني الاهمال وهو في موضع رفع وهو قول الاخفش
وصححه الناظم وابنه انتهى فاستفدنا من ذلك ان الجواز مذهب
الجمهور الامر الثاني ان ابن مالك اختار في التسهيل وشرح
الناظم المنظوم عدم اشتراط الترتيب وانه يجوز النصب مع
تقدم الخبر ولو غير ظرف ونسبه لسيبويه قول الالفية
وترتيب زكن قيل زكن بمعنى علم ولم يتقدم تنصيصه على تقديم
ولا تاخير واجاب ابن هشام بانه علم من قوله في باب المبتدا
والاصل في الاخبار ان تؤخرا لجمع الخبر وحلاه بال الاستغرا قيد
ليشمل خبر المبتدا وغيره تنبيه وبقي الثلاثة شرطا رابعا
ذكره سيبويه وهو ان لا يبدل من الخبر بدل مصحوب بالا
نحو ما زيد شيء الا شيء لا يعبا به وقد ذكره ابن هشام في الجامع
قول الالفية وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلما
فيه امران الاول انه لم يصرح باشتراط عدم تقديم المعمول

غير الظرفي اكتفا بالمفهوم ولم يصرح ابن الحاجب به اصلا لا منطوقا
ولا مفهوما فاحسن منهما قول الشذور وردان لا يليهن معموله
وليس ظرفا ولا مجرورا الثاني مقتضى كلامه حكاية الاجماع
على جواز سبق المعمول الظرفي قال ابن هشام وهو كذلك
اذ لا نعلم فيه خلافا واقول لا يبعد اجرا الخلاف فيه من تقدم
الخبر الظرفي قول الكافية والالفية ورفع معطوف بلكن او بل
من بعد منصوب بما الزم حيث حل فيه امران الاول قال ابو حيان
وابن تمام تسامح في تسميته معطوفا وانما هو خبر مبتدا محذوف
الثاني قد يوهم كلامه تساوي بل وهو في بل ولكن وهو في بل مسموع
وفي لكن بالقياس قول الالفية وبعد ما وليس جر البا الخبر فيه
امور الاول انه يشعر باختصاصه بما العاملة وليس كذلك
فالاصح كما في شرح الكافية جوازه في ما التميمية وغيرها
كالمقترنة بان والمقدم خبرها بشرط ان لا ينتقض النفي
بالا الثاني شرط ليس ان لا ينتقض نفيها بالا فلا يجوز
ليس زيد الا بخارج اشارة اليه في التسهيل الثالث قيدها
بعضهم بان لا يقع في الاستثنا فلا يجوز قام القوم ليس بزيد
الرابع شرط الخبر ان لا يكون ظرفا غير منصرف كحيث فانه
لا يجوز دخول البا فيه عند البصريين واجازه هشام
نحو ما زيد بحيث يحب الخامس شرطه ايضا ان لا يكون كاف
التشبيه خلافا للكسائي حيث اجاز بذلك قوله وبعد
لا ونفي جر على لا اخت ما ولا التبرية معا المقترحة بهما

في التسهيل

في التسهيل بقوله وبعد نفي كان اعم منه قول التسهيل نفي فعل ناسخ
وقد مثل في شرحه بقوله فلما دعاني لم يجدني بقعدد قول الالفية
في النكرات اعملت كليس لا فيه امور الاول لم يشترط سوى تنكير
جزئيها واما ابن الحاجب لم يشترطه ولا غيره مع انه يشترط لها
ما يشترط لما من بقا النفي وتاخير الخبر ومعموله وقد ذكر ذلك
في الشذور وقال في الجامع وشروطهما يعني ان ولا كما فيه
شرط الخلو من ان لا انه في التوضيح صرح باستثنائه وقال
لان ان لا تزاد بعد لا اصلا وقال في تعليقه القياس اذا قلنا
انها عملت للاختصاص وانها ليست كان لا يبطل العمل اذ
انتقض النفي الثاني اختار الناظم في شرح التسهيل جواز اعمالها
في المعارف تبعا لابن جني الثالث ظاهره انها تعمل في كل لغة
وفي الكافية والشذور تقييده بلغة اهل الحجاز وليس ذلك
في شي من كتب ابن مالك ولا في جامع ابن هشام ونظره وقال
في تعليقه اذا قلنا انها عملت للاختصاص لا يتقيد اعمالها بلغة
الحجازيين وفي ذهني ان بعضهم قيد بها والقياس يقتضي خلافه
انتهى وقال ابو حيان لم يصرح احد بان اعمال لا على ليس بالنسبة
الى لغة مخصوصة الا صاحب المغرب ناصر المطرزي فانه قال
بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري اهل
الحجاز يعملونها دون طي وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم
اعمالها ويحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز على اعمالها انتهى
قول الكافية ولا رجلا تصل منك هو مثال الكتاب وقد قال

ابن ولاد ان الذي ثبت في نسخة الكتاب بخط الاخفش افضل منك
برفع افضل ولذا قال الزجاج انها ترفع الاسم ولا تنصب الخبر
ونسبه الي سيبويه قول الكافية وهو في رأي لا شاذ هو
راي والمشهور خلافه قد لكن ابن هشام خالفه ووافقه في النظر
فقال ولا النافية في الشعر وقال الرضي الظاهر انها لا تعمل
عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر
لا منصوبا بالخبر ليس وما وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ لا التبريه
انتهى قول الالفية وقد تلي لات وان ذا العملا فيه امور
الاول ظاهر كلامه ان اهمال ان اقل من اعمال لا وبه
صرح بها في التسهيل ونازعه ابو حيان فقال الصواب عكسه
لان ان قد عملت نثرا ونظما ولا اعمالها قليل جدا بل لم يرد
منه صريحا الا البيتان السابقان وليس في كتاب
سيبويه ما يدل على سماعه من العرب بل قال
وزعموا قال بل لو ذهب ذاهب الي ان لا لا تعمل
لذهب مذهبا حسنا لان البيت والبيتين لا يبني
عليهما القواعد انتهى وتابعه ابن قاسم قلت المصنف
جنح في التعليل الي امرين احدها النظر الي من جوز
الاعمال فان الجمهور من البصريين جوزوا اعمال لا ومنعوا
اعمال ان وعزي المنع الي ان الي سيبويه والثاني النظر الي
اللغات فان اعمال ان لغة اهل العالية كما قيده بذلك
في الشذور والجامع وقد تقدم في كلام ابي حيان ترجيح

ان اعمال

ان اعمال لا لا تختص بلغة الامر الثاني لم يذكر لان شرطا وشرطا
لها في الشذور بالنفي وتاخير الخبر ومعموله وكذا في
الجامع الثالث ذكر الناظم في التحفة ان ان لا تعمل الا في
اسم معرفة عكس لا واما ما تعمل في المعرفة والنكرة ن
الرابع اختار ابو حيان القول بان لات لا تعمل شيئا لانها
لم يحفظ الاتيان بعدها باسم وخبر مثبتين ولان ليس لا يجوز
حذف اسمها فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرفوا في
الفرع وان لم يتصرفوا في الاصل الخامس قال في الكافية
لا تعمل لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة قول الالفية
وما للات في سوى حين عمل ظاهره اختصاصه بلفظ الحين وهو
احد القولين والثاني انما تعمل ايضا في مرادفه كاوان و
وساعة وجزم به في التسهيل وشرحه وشرح الكافية
ولذا قال في الشذور ولا تعمل الا في الحين بكثرة او السا عه
او الاوان بقلة قوله وحذف ذي الرفع فشا و
العكس قل لم يصرح بانه لا يجوز ذكر الجزءين اكتفا بالمفهوم
وقد صرح به في الشذور وقول الشذور نحو ولات حين
مناص قال في شرح الكافية ولا بد من تقدير المحذوف
معرفة لان المراد نفي كون الحين الحاضر حينا ينوصون فيه
وليس المراد نفي كون الحين الحاضر حينا ينوصون فيه
وليس المراد نفي جنس حين المناص باب افعال المقاربة
هكذا ترجم الثلاثة وعنه اسر ان الاول بذلك تغليبا لان

من افعال الباب ما هو للرجا وما هو للشروع قلت وكان الاولى
ان يترجم بكاد واخواتها مناسبة لساير النواسخ الثاني قال
ابن مالك في شرح العمدة حق هذه الافعال ان يذكر في باب كان
لمساواتها اياها في عدم الاستغنا بالمرفوع ولكنها فارقت كان بان
اخبارها لا تكون الا افعالا مضارعة على التفصيل المذكور
فلذلك افرد لها بابا واتفق لعلي وضع هذا الباب في النواسخ
الا ان ابن مالك في العمدة وضعه عقب بابي التعجب ونعم وبئس
لمشاركة افعال هذا الباب لتلك في الجمود وعدم التصرف
قوله الكافية افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجا او
حصولا او اخذا فيه الى اخره قال الرضي الذي ارى ان عسى
ليس من افعال المقاربة اذ هو لطمع في حق غيره وانما يكون
الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم
بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجا دنو
الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف اي ان الطامع
يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى ان يشفي مريضي
اي ارجو اقرب شفايه وذلك لان عسى ليس معينا
بالوضع بالطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه
مطلقا سوا ترجى حصوله عن قرب او بعد مدة مديدة
تقول عسى الله ان يدخلني الجنة واذا قلت عسى زيد
ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا قال
وكذا في عد طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بمعنى كونها

لدنو

لدنو الخبر رجا او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه
المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون
فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي
طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجا الخبر او لدنو حصوله
او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجا خبره بل الرجا خبره
بل لرجا دنوه على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست
لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه وان جعلناه على الحالية من
الخبر اي مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحد
لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا
لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول انتهى وقال
النيلي المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل في الرجا
كعسى لان رجا الشي دنو منه لتقدير نيله وتارة تكون للاخذ
فيه لان الشروع في الفعل يلزمه القرب منه وعبر ابن مالك في
شرح العمدة عن افعال الرجا بالمقاربة الظنية وعن كاد ونحوها
بالمقاربة اليقينية قوله فالاول عسى لم يذكر من افعال الرجا
غيرها وزاد في الالفية والشذور حرى واخلولق وزاد
بعضهم افعالا اخرى تزيد على عشرين الا انها لم تسلم ولم يقم
دليل على انها من افعال الباب وهي محكية في كتابنا جمع
الجوامع ووقع في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال
المقاربة بمعنى الحصول ككاد وهو غريب مخالف لما في
ساير كتبه قوله والثاني كاد لم يذكر من افعال الحصول

غيرها وزاد في الالفية والسند وكرب واوشك وقد ذكرها
ابن الحاجب من افعال الاخذ وسياتي ما فيه وزاد في التسهيل
هلهل واولي وفي بعض نسخه ولم قوله والثالث جعل وطفق
وكرب واخذ واوشك فيه امران الاول عده كرب من افعال
الشروع راي لبعضهم والمشهور خلافه وعده اوشك
منها لم اقف عليه لاحد الثاني لم يذكر من هذا النوع سوى
ثلاثة او خمسة وزاد في الالفية والسند وانشا وعلق
وزاد في السند وهب وهلهل وما ذكره في السند
من ان هلهل من افعال الشروع لم اقف عليه لاحد فان
المجزوم به في التسهيل والعمده وشرحيهما وسبك
المنظوم انها من افعال المقاربة بمعنى الحصول
وكذا في الجامع وتعاليق الالفية لابن هشام وزاد
في التسهيل والجامع من افعال الشروع قام وزاد
الرضي اقبل وقرب وزاد بعضهم افعالا اخر لم تسلم
وهي محكية في جمع الجوامع تنبيه ما ذكروه من تقسيم
هذه الافعال الى ثلاثة اقسام هو الموجود في سائر
كتب ابن مالك وابن هشام ووقع في تعليق ابن هشام
علي الالفية ما نصه وهي باعتبار معانيها اربعة
اقسام ما يدل على الشروع وهي سبعة وما يدل
على المقاربة وهي ستة وما يدل على الترجي وهو
ثلاثة عسي وجري واخلولق وما يدل على الرجا وهو

عسي

الحادي عشر
80

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

وهو عسي خاصه وقد تلخص ان عسي مشتركة هذه عبارته
وهو تقسيم غريب ولو قال وما يدل على الاشفاق وهو عسي خاصه
لكان قريبا ودلالتها على الاشفاق في التسهيل قول الالفية
ككان كاد وعسي يوهم استواءها في جميع الافعال الا ما استثني
بقوله لكن ندر الي اخره وليس كذلك فان هذا الباب خالف
باب كان في امور اخري منها ان الخبر هنا لا يتقدم على الفعل
اتفاقا وقد ذكره في السند ومنها لا يجوز رفعه الظاهر لا اجنبيا
ولا سببيا الا عسي فان خبرها يرفع السببي ومنها ان عسي لا يسند
الي ضمير الشان الا نادرا قال الرضي ليس بمشهور واضمار الشان
في افعال المقاربة الا في كاد وفي الناقصة الا في كان وليس
ومنها ان كاد لا ترا بعد الجمهور بخلاف كان قول السند ورافعا
الضمير اسما بها يستثني عسي فان خبرها يجوز رفعه لظاهر سببي
قول الالفية لكن ندر غير مضارع يعني لهذين خبر يوهم مجيئه
على ندور جملة اسمية او ظرفية وليس كذلك فقوله في الكافية
الكبرى ومفردا اندر او فتح من قول الالفية والكافية في عسي
وقد تحذف ان قال ابو حيان جمهور البصريين على ان حذف
ان من خبر عسي ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه لا يختص
بالشعر قولها في كاد وقد تدخل اي حصنه المقاربة بالضرورة
تنبيه ظاهر كلام الثلاثة ان المقترن بان خبر كالمجرد منها
وهو مذهب الجمهور والذي ذهب اليه سيبويه كما في
التسهيل انه ليس بخبر بل هو منصوب على اسقاط الخافض
او بتضمين الفعل معني قارب قول السند والالفية وكعسي
جري قال ابو حيان المحقق ان جري اسم متون لا يثني ولا يجمع قال

انما حينئذ ناقصة ولكن سدت ان مسد الجزئين كما في جعل
عسي سابقة ويحتمل ان يريد انها تامة ولكنهم التزموا كون
فاعلها ان والفعل والاول مراده كما صرح به في
شرح التسهيل وقال ان الاولي ان يحكم بنقصان عسي
وايما الثاني قيل قوله اوشك بصيغة الامر ليستقيم
الوزن وفيه تعذر استعمال الامر منهما وقيل هو
ماض سكن اخره للضرورة قوله وجردن عسي او ارفع مضمرا
بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ليسا سوا بل التجريد اجود نص
عليه المبرد وقال ابو حيان وقفت من قديم علي من نقل
ان التجريد لغة لقوم من العرب والالحاق لغة لاخرين
وبينت اسم القبيلتين فليس كل العرب ينطق باللغتين
وانما ذلك بالنسبة الي لغتين انتهى باب ان واخواتها
قوله الكافية الحروف المشبهة بالفعل هي عبارة سيبويه
وقد ... ها المبرد وابن السراج بان الحروف جمع كثرة
والاولي التعبير بالاحرف واعتذر عنه بانه من وضع جمع
الكثرة موضع القلة وبانها جمع كثرة باعتبار ما تعرض
لها من اللغات والتغيير قوله ان وان وكان ولكن
وليت ولعل اتفق الثلاثة علي عدها ستة والاولي
عدها خمسة كما في التسهيل والكافية تبعا لسيبويه
والمبرد وابن السراج لان ان المفتوحة فرع ان المكسورة
واورد في شرح التسهيل انه ينبغي ان لا يعد كان لان اصلها
ان والكاف واجاب بانه اصل منسوخ واستغنا الكاف
عن متعلق وعدها ابن هشام في التوضيح سبعة فزاد

عسي

87

عسي في لغة وهي بمعني لعل وشرط اسمها ان يكون ضميرا نحو
فقلت عساها ... قال وهي حينئذ حرف وفاقا للسيرافي
ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته
قوله الكافية خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه
الحروف قال الرضي ودخل فيه غير الحد وفان نحو حسنا في
قولك ان رجلا حسنا غلامه مسند الي غلامه بعد دخول
ان وليس خبرها ولذا يرد علي حد خبر لا التبرية نحو لا رجل
حسنا غلامه في الدار فلو زاد في الموضعين الذي كان في
الاصل خبر المبتدا لسلم قوله واجاز الفرا ليت زيدا قائما
كذا نقله ابن مالك ايضا عن الفرا ونقله ابن اصبع عن
الكسائي ونقل عن الفرا انه يجوز في ليت ولعل وكان
نصب الجزئين ونقل عن بعضهم اجازة ذلك في الاحرف
وقال ابن سلام انه لغة ردية وقال ابن السيد
نصب خبر ان واخواتها لغة قوم من العرب قوله وامره
كامر خبر المبتدا الا في تقديمه قال الرضي يفارقه ايضا في
انه لا يكون متضمنا ما له صدر الكلام وفي التسهيل ان ان
ما لا يدخل عليه دام لا يدخل عليه هذه الاحرف وذلك اكثر
مما ذكره الرضي قوله الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا قد
يوهم جواز تقديم الخبر الظرف علي نفس الاحرف وليس
كذلك فاحسن منه قول الشذور ولا يجوز تقديمه
مطلقا ولا توسطه الا اذا كان ظرفا وعبارة الالفية
مساوية لعبارة الشذور فان قلت قوله في قسم الحروف
لها صدر الكلام يدفع هذا التوهم قلت فما تصنع في ان المفتوحة

انها حينيذ ناقصة ولكن سدت ان مسد الجزين كما سد مسد
عسي تامة ويحتمل انه يريد انها تامه ولكنهم التزموا كون
فاعلها ان والفعل والاول والاول مراده كما صرح به في
شرح التسهيل وقال ان الاولي ان يحكم بنقصان عسي
واما الثاني فقيل قوله اوشك بصيغة الامر ليستقيم
الوزن وفيه نظر لندور استعمال الامر منهما وقيل هو
ماض سكن اخره للضرورة قوله وجرد عسي او ارفع مضمرا
بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ليس سواء بل التجريد اجود نص
عليه المبرد وقال ابو حيان وقفت من قديم على من نقل
ان التجريد لغة لقوم من العرب والاتيان لغة لاخرين
وبهذا يثبت اسم القبيلتين فليس كل العرب ينطق باللغتين
وانما ذلك بالنسبة الي لغتين انتهي باب ان واخواتها
قول الكافية الحروف المشبهة بالفعل هي عبارة سيبويه
وقد ها المبرد وابن السراج بان الحروف جمع كثرة
والاولي التعبير بالاحرف واعتذر عنه بانه من وضع جمع
الكثرة موضع القلة وبانها جمع كثرة باعتبار ما تعرض
لها من اللغات والتغيير قوله ان وان وكان ولكن
وليت ولعل اتفق الثلاثة على عدها ستة والاولي
عدها خمسة كما في التسهيل والكافية تبعا لسيبويه
والمبرد وابن السراج لان ان المفتوحة فرع ان المكسورة
واورد في شرح التسهيل انه ينبغي ان لا يعد كان لان اصلها
ان والكاف واجاب بانه اصل منسوخ واستغنا الكاف
عن متعلق وعدها ابن هشام في التوضيح سبعة فراد

عسي

عسي في لغة وهي بمعني لعل وشرط اسمها ان يكون ضميرا نحو
فقلت عساها قال وهي حينيذ حرف وفاقا للسيرافي
ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته
قول الكافية خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه
الحروف قال الرضي ودخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في
قولك ان رجلا حسنا غلامه مسند الي غلامه بعد دخول
ان وليس خبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرية نحو لا رجل
حسنا غلامه في الدار فلو زاد في الموضعين الذي كان في
الاصل خبر المبتدا لسلم قوله واجاز الفرا ليت زيدا قايما
كذا نقله ابن مالك ايضا عن الفرا ونقله ابن اصبع عن
الكساي ونقل عن الفرا انه يجوز في ليت ولعل وكان
نصب الجزين ونقل عن بعضهم اجازة ذلك في الاحرف
وقال ابن سلام انه لغة ردية وقال ابن السيد
نصب خبر ان واخواتها لغة قوم من العرب قوله وامره
كامر خبر المبتدا الا في تقديمه قال الرضي يفارقه ايضا في
انه لا يكون متضمنا ما له صدر الكلام وفي التسهيل ان ان
ما لا يدخل عليه دام لا يدخل عليه هذه الاحرف وذلك اكثر
مما ذكره الرضي قوله الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا قد
يوهم جواز تقديم الخبر الظرف علي نفس الاحرف وليس
كذلك فاحسن منه قول الشذور ولا يجوز تقديمه
مطلقا ولا توسطه الا اذا كان ظرفا وعبارة الالفية
مساوية لعبارة الشذور فان قلت قوله في قسم الحروف
لها صدر الكلام يدفع هذا التوهم قلت فما تصنع في ان المفتوحة

حيث قال سوي ان وههنا امور الاول نبه في الغزه على
انه يجب ان تقدم العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر
وهو غير ظرف الثاني قد يجب تقديم الخبر الظرفي وذلك في
نحو ان في الدار صاحبها ذكره في الكافية الكبرى فقال
وواجب وتاجرك اسما يشتمل على ضمير بالمسند وصل
وقال في شرحها هذا الحكم وان علم من باب المبتدا لكن
التنبيه على انه قد يتفق في هذا الباب حسن لان اكثر
الناس لا يستحضرون ذلك ولا يتفق مثل هذا في هذا
الباب الا واخبر ظرف او مجرور انتهى الثالث لم يتعرض
الثلاثة لتقديم معمول الخبر الظرفي وفي كلام ابن مالك
في شرح التسهيل والكافية مصرح بجوازه ونقل غيره
على المنع وهو مذهب الاخفش والمغاربة وهذا يساعد
ما قدمته في باب لا الرابع خالف هذا الباب باب
كان في انه يجوز هنا حذفه اذا سد مسده واو المصاحبة
او حال او مصدر مكرر و بعد ليت شعري اذا اردفه بالاستفهام
ستفهام ذكر ذلك في الكافية الكبرى فقال

ولدليل جوز واحذف الخبر ... وبعد واو مع وجوبا اشتهر
كذاك نحو ان زيدا سيرا ... سيرا وان المصر سيرا سيرا
ونحو ان الكر استقبالي ... به وحيدا مكتفى بالحال
وبعد ليت شعري الحذف التزم ... وذكر الاستفهام بعده حتم

الخامس خالف ايضا في الاسم هنا لا يحذف الا ضرورة كما
كما صححه ابن عصفور ورد السخاوي في شرح المفصل وجزم في
سبك المنظوم ومن جوزه اختار اختصه بضمير الشان

غالبا

غالبا السادس جوز الكوفيون والاخفش هنا ان قائما
الزيدان بناء على اجازتهم في المبتدا قائم الزيدون دون
نفي او استفهام والبصريون منعوه هنا كما منعوه
هناك والناظم وافق الكوفيين على الجواز في المبتدا وخالفهم
هنا وفي باب ظن وفرق بان اعمال الوصف عمل فرع اعمال الفعل
فلا يستباح الا في موضع فيه الفعل والفعل يقع في المتجرد
ولا يقع بعد ان وظن فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان تجويز ان
قائما الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان ذكره في شرح التسهيل
والكافية وهذا الامر قد يتم الى المستثنى من قول ابن الحاجب
وامره كامر خبر المبتدا ووجه الاستثناء انه لا يتصور الا هنا غير
هذا الخبر بناء على سد مسده خبر المبتدا لانه لا يتصور هنا دخول
النفي والاستفهام المسوغ لذلك قول الكافية كان للتشبيه
عبارة ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في الجامع والتو
للتشبيه المؤكد اذ في الجامع والقطر او الظن قال في المغني
اطلق الجمهور ان كان للتشبيه وزعم جماعة انه لا يكون الا اذا
كان خبرها اسما جامدا اما ان كان وصفا او ظرفا او مجرورا
او فعلا فانها في ذلك كلمة للظن قوله لكن للاستدراك
زاد ابن مالك وصاحب البسيط وللتاكيد نحو لو جاء زيد
لاكرمته لكنه لم يجي افادت ما اكده اومن الامتناع وجزم
به ابن هشام في التوضيح قوله بين كلامين متغايرين معنى
شامل للنقيضين والضدين وللخلافين كما قال الرضي ان
المراد بالمتغاير التنافي بوجه ما لا التضاد الحقيقي وهو احد
القولين والثاني اختصاصها بالاولين وظاهر كلام ابي حيان

منيح

وابن هشام ترجيحه قوله لعل للترجي زاد في التسهيل وللاشفاق
والتعليل والاستفهام ووافقه ابن هشام في الجامع والقطر
على الاشفاق والتعليل وكونها للتعليل رأي الاخفش
والكسائي وكونها للاستفهام رأي الكوفيين قوله
الالفية وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها وفيه امران
الاول ما ذكره من تاويل المفتوحة بالمصدر قد ذكره النحويون
ونازعهم السهيلي فقال انها تؤول بالمصدر انه الناصبة
للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف واما ان المشددة
فانما تؤول بالحديث لان خبرها قد يكون جامدا وهو لا يشعر
بالمصدر لانه لا فعل له ولا يرد هذا على قول ابن الحاجب
في موضع المفرد الثاني لم يذكر مواضع الفتح بالتفصيل وقد
قال ابن الحاجب وفتحت فاعله ومفعوله ومبتدا
ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدا ولو انك لانه
فاعل ونحو عند ان تقع مجرورة بحرف فلو قال ومجرورة
بدل ومضافا اليها لشمله وقد قال في الوافية وبعد كل
ما جر عاملا او جزا عن اسم معنى ذكر ابن هشام في توضيحه
وجامعه وساير ما ذكروه من كونها بعد حتى غير الابتدائية
وما الظرفية او بمعنى حقا ولا جرم او نائبة عن الفاعل فانه
راجع لما ذكر قوله فاكسر في الابتدا هو شامل للواقعة
بعد ما تضاف الى الجمل كحيث واذ وقد عده في الشذور
قسما مستقلا وللواقعة بعد الا واما الاستفتاحيتين
وحتى الابتدائية قوله الكافية وبعد القول شرطه
ان تكون محكية به كما قيده في الالفية والشذور احترازا

من ان يقع

من ان يقع بعده للتعليل فانه يفتح نحو اخصك بالقول انك
ذكي ومن القول المضمر معنى الظن فان فيها بعده وجهين
قوله وبعد الموصول شرطه ان يكون في اول الصلة كما صرح
به في الالفية والشذور ايضا احترازا من نحو جا الذي
في ظني انه فاضل ولم يذكر في الكافية من مواضع الكسر
غير هذه الثلاثة وزاد في الالفية والشذور اذا وقعت
جواب القسم او في اول الجملة الحالية وقبل اللام المعلقة
وزاد في الشذور واذا وقعت اول الصفة والخبر بها عن
اسم عين وهذا الثاني في التسهيل وما قبله في التوضيح واهمله
من الجامع والقطر قوله الكافية فان جاز التقدير ان جاز الامران
مثل من يكرمني فاني اكرمه واذا به عبد القفا واللهازم اقتصر
من مواضع الوجهين على الواقعة بعد فا الجزا واذا الفجائية
وزاد في الالفية والشذور نحو اول قولي اني احمد الله وضابطه
وضابطه ان يقع خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين
واحد وزاد في الالفية ان يقع بعد القول العامل عمل الظن
وزاد بعضهم ان يقع بعد مذ ومنذ فقولهم يجوز الامران بعد
اذا الفجائية قال ابن مالك في شرح التسهيل الكسر اولى
لانه لا يحوج الى تقدير الخبر قوله الالفية اي قسم لا لام بعده
قيل ظاهره تقييده وجوب الكسر السابق في كلامه بما اذا
وجدت اللام وهو مذهب الكوفيين والصحيح وجوب
الكسر اذا وقعت جواب القسم مطلقا واجاب ابن قاسم
بان الكلام الاول على اطلاقه وما تجوز الفتح عند عدم
اللام تخرجها عن كونها جواب القسم لانه لا يكون الا جملة

وتجعلها معمولا لفعل القسم باسقاط الخافض قولهم مع تلونا
لحوا قال ابن مالك في شرح التسهيل الكسر احسن في
القياس ولذا لم يجي الفتح في القران الا مسبوقا بان ــه
المفتوحه قول الكافيه دخلت اللام مع المكسوره علي
الخبر له ثلاثة شروط ان لا يكون منفيا ولا ماضيا متصرفا عا ربا
من قد وهذان الشرطان في الالفية ولا اشتراط ذكره
في الكافيه الكبري والتسهيل والجامع والقول بجواز
دخولها علي الجامد ذكره ابن مالك تبعا لابن عصفور
ونقله الصفار وابن السيد وابو حيان ان ذلك مذهب
الاخفش والفرا واكثر الكوفيين والاندلسيين وان
سيبويه منع من دخولها علي الجامد ايضا قول
الالفيه وتصحب الواسط معمول الخبر شرطه ايضا
ان لا يكون معمول ماض متصرف خال من قد قاله
في الكافية الكبري والتسهيل وهو وارد ايضا علي
قول الكافية او علي ما بينهما وتختص بايراد وهو
ان المعترض بين الاسم والخبر قد يكون شرطا ولا يجوز
دخول اللام عليه منها نقله ابو حيان قول الالفية
واسما حل قبله الخبر كذا ان احل قبله معمول الخبر الظرفي
نحو ان بك لزيد ولعبـ صرح به في شرح التسهيل وقد تشمل
هذه قول الكافيه او علي الاسم اذا بينه وبينها تنبيهات
الاول دخولها علي الخبر مشروط ايضا بتاخره وانما لم ينصا
عليه اكتفا بان الاصل فيه التاخير الثاني اذا كان الخبر
جملة اسميه جاز دخولها علي كل جزييها والاول اولي

ذكره

85

ــه ذكره في التسهيل الثالث هل يجوز دخولها علي المعمول
ــه المتوسط مع دخولها علي الخبر ايضا ان خلاف صحح ابن مالك
وابو حيان الجواز وحكي ان زيدا اليك واثق والاصح عندي
ما ذهب اليه السيرافي وابن عصفور انه لا يجوز دخولها
عليهما مقابل ان المعمول او الخبر قوله تشمل المعمول الظرف
والمجرور المفعول به والجار وبه صرح ابن مالك وقال
ابو حيان لم يسمع دخولها في المفعول به ولا الحال فينبغي
التوقف ولا يصح قياسهما في دخولها علي المصدر والمفعول
له ولا يتقدم عليه الا بسماع قال وفي المنع بالمفعول به جزم
صاحب البسيط وحكي الخلاف في الحال من غير ترجيح ونص
الزجاج وابن ولاد علي المنع في الحال والجواز في المفعول به ــه
الخامس لا يجوز دخول هذه اللام علي واو المصاحبة
والحال السادس مسد الخبر عند البصريين السادس
يجوز دخولها علي سوف الداخلة علي الخبر خلافا
للكوفيين ذكره في التسهيل وذلك لا يوخذ من عبارة
الالفية ويوخذ من قول الكافية او علي ما بينهما السا بع
يدخل ايضا علي ما الزايده وخرج عليه ان ابان وان كلا
لما ليوفينهم وهو داخل في عبارة الكافيه دون الالفية
قول الكافيه ويلحقها ما فتلغي علي الاصح وتدخل حينيد علي
الافعال يستثني ليت فان الاعمال جايز معها بالاجماع
كما قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا تدخل علي الجملة الفعليه
علي الاصح وكذا يستثني من قول الالفية ووصل ما يذي

الحروف مبطل اعمالها وصرح باستثنايها في الشذور وقول الالفية
وقد يبقي العمل وهو مذهب الزجاجي وطايفة ومذهب سيبويه
والجمهور بقا في الالغا فيما عدا ليت وقد صححه ابن الحاجب كما
تري وجزم به في الشذور وقول الالفية وجايز رفعك معطوفا علي
منصوب ان المحقق كما ذكره في شرح التسهيل علي انه حينيذ مبتدا
خبره محذوف لا معطوف علي اسم ان وذلك وارد ايضا علي
قول الكافية جاز العطف علي اسم المكسورة لفظا او حكما
بالرفع قول الكافية ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسايي
فيه امور الاول ان مذهب الكسايي الجواز مطلقا من غير
تفصيل هذا هو المنقول في كتب النحو وقد نبه عليه الرضي
الثاني ان التفصيل مشهور عن الفرا لا عن المبرد كذا في كتب
ابن مالك والمتاخرين وقد نبه عليه الرضي ايضا الثالث
ان حكاية التفصيل هكذا اي بشرط بنا الاسم وقعت في شرح
الكافية لابن مالك والذي في التسهيل وشرح المنظومة
وكتب ابي حيان وابن هشام شرط خفا اعراب الاسم وبينهما
وبينهما فرق وجمع الرضي بينهما فقال ان خفي اعراب الاسم
لكونه مبنيا او معربا او مقدار الاعراب جاز الرفع قول الالفية
وان كذا صححه في التسهيل ايضا وقيده في شرحه ان تقدم
علم او معناه وفي شرح الكافية اذا كان موضعها موضع مما ثم
جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو وقد اعتمد ابن الحاجب
هذا الشرط فقال علي اسم المكسورة لفظا او حكما قال
الرضي اراد بقوله حكما المفتوحة التي في حكم المكسورة

نحو علمت

علمت ان زيدا قايم وعمرو فانها لكونها في تقدير اسمين معمولي علم شابهت
المكسورة التي هي في تقدير الجملة قال علي ان في التعبير بذلك نظرا
لانها لا تخرج بذلك عن كونها في تقدير المفرد قال والذي دعي المصنف
الي هذا التكليف انه راي سيبويه استشهد علي العطف علي اسم
المكسورة بقوله فقير وانا وقول الشاعر الا فاعلموا انا وانتم بقاه
فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه
الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راي سيبويه استشهد
للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم
المكسورة في جواز العطف علي اسمها بالرفع والسيرافي ومن تابعه
لم يلتفتوا الي استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع
علي اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها الابتدا بل هي مع ما في خبرها
في تاويل اسم مفرد فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابو سعيد
صحيح انتهي وقال الشلوبين مذهب الاكثرين في المفتوحة
المنع وهو الصحيح ونسبه صاحب البسيط الي المحققين كالفارسي
وفي شرح التسهيل لابن قاسم ما اختاره ابن مالك في شرحه من
الجواز اذا تقدمها علم او معناه هو اختيار ابن الحاجب وما قاله
في شرح الكافية من الجواز اذا وقعت موقع الجملة هو اختيار
ابن عصفور وعبارة الوافية اوضح من عبارة الكافية حيث قال
وساوي ان بعد العلم اذا في الحكم واختاره ابن هشام
في الجامع الجواز مطلقا فقال وبعد ان وان ولكن ان قدر مبتدا
وقيل يمتنع مع المفتوحة مطلقا وقيل الا ان سبقت بما يطلب الجملة
قول الكافية وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاوها
فيه امور الاول ظاهره ان اعمالها حينيذ راجح او مساو لالغايها

وليس كذلك بل مرجوح وكذا قال في الالفية وخففت ان فعل
العمل وفي التسهيل ويغلب الاهمال وفي الشذور ويقل عليا له
الثاني ظاهرة لزوم اللام مع الاهمال وليس كذلك بل هو خاص
بالاهمال ولذا قال في الالفية وتلزم اللام اذا ما تهمل وفي الشذور
وتغلب مع المهملة اللام الثالث يستثنى من تلك الاهمال
ايضا ما اذا امن الالباس بالنافية فلا تلزم وقد ذكره في الالفية
بقوله وربما استغنى عنها البيت وهو مفهوم قول الشذور
ويغلب الرابع ظاهرة مساواتها للمشددة اذا اعملت ويستثنى
من ذلك اعمالها في الضمير فانه يمتنع فيها دون المشددة الخامس
شرط في التسهيل لدخولها ان لا يقع بعدها نفي نحو ان زيدا
لن يقوم قال ابن قاسم وقد يستغنى عن هذا الشرط بما سبق
في المشددة قول الكافية ويجوز دخولها على فعل من افعال
المبتدا يشعر باطراد دخولها على غيره وليس كذلك بل
الغالب انها انما تدخل على الفعل الناسخ ولذا قال في الالفية
والفعل ان لم يكن ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا
وخصه في التسهيل بالماضي وقال في شرحه ما ورد من مضارع
يحفظ ولا يقاس عليه ورده ابو حيان فقال انه ليس بصحيح ولا
اعلم له موافقا انتهى واختار في التسهيل القياس على نحو ان
قتلت لمسلما وفاقا للاخفش والكوفيين قول الكافية
وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فيه امران الاول
قد يوهم قوله فيعمل وجوب الاعمال وهو جائز لا واجب نص
عليه سيبويه الثاني القول بان اسمها لا يكون الا ضمير الشان
مبني نص عليه ابن هشام في القطر وهو راي ضعيف والجمهور

على انه

على انه لا يختص به ولذا قدر سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت
الرويا انك ذكره ابن قاسم في شرح التسهيل قول الالفية وان
قال ابن هشام قال تجوز في قوله استكن وانما هو محذوف
لا مستكن لان الضمير المنصوب لا يستكن والحروف ايضا لا
يستكن فيه تنبيه قال في شرح الكافية وعلى كل حال لا يقع
ان المذكورة غالبا الا بعد علم او ظن او معناهما وشذ ما سوى
ذلك قول الكافية ويكن بها مع الفعل السين او سوف او قد
او حرف النفي فيه امران الاول شرط الفعل ان يكون متصرفا
لغير دعا فان كان جامدا او دعا لم يحتج الى ذلك وقد ذكره في الالفية
والشذور الثاني اد في الالفية والشذور ونبه على قلة من ذكرها
من النحاة وزاد في الشذ وراداة شرط وزاد في الجامع رب قول
الكافية وتخفف كان فتلغى على الافصح تبع الزمخشري في
المفصل وقد تاوله ابن يعيش في ان المراد بالالغا ان يعمل في ضمير
الشان والمشهور انها لا يلغى بل تعمل وانها في ظاهر ومضمر الشان ن
وغيره وخبرها يكون مفردا او جملة وذلك كله داخل في قول
الالفية سوى منصوبها وثاعا ايضا روي ويرد عليهما انه اذا
كان خبرها فعلا لزم فصله بلم او قد ذكره في التسهيل والجامع
زادا وبلما قال ابو حيان ولم يسمع وينبغي ان يتوقف في جوازه
قول الالفية وثابت ايضا روي في التسهيل وقد يبرز اسمها
في الشعر وسوى في شرح الكافية بينه وبين اسم ان فاسعر
بشذوذه وقال غيره ظاهر كلام سيبويه ان ذلك لا يختص
بالضرورة تنبيه لم يتعرضا لتخفيف لكن وقد تعرض له ابن
هشام في الشذور فقال فتلغى لكن وجوبا وابن مالك

تحفف ان فاسمها استكن

في التسهيل فقال ويمنع اعمالها مخففه خلافا ليونس والاخفش
وابن الحاجب في الوافيه فقال وان خففت الغيتها عن الجميع
فاعرف ويرد على حكايته الاتفاق خلاف يونس والاخفش
ولا التحقيق لعل وقد تعرض له ابوحيان وقال ان الجمهور على
منع تخفيفها وجوزه الفارسي وقال تعمل في ضمير الشان
محذوفا باب لا التي لنفي الجنس
كذا ترجم الثلاثه وقد تعقب الناظم في نكته على ابن الحاجب
حيث ترجم بذلك وقال الاولي ان يقال لا المحمول له على ان لان لا المشبهة
بليس قد ينفى بها الجنس ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقراين
وتعقب ابن هشام في تعليقه على الالفية بذلك وقد عبر في الكا فية
الكبرى والتسهيل بلا العامله عمل ان وفي الجامع بلا الناصبة على
نفي الجنس ثم ان الاطباق على عقد هذا الباب في النواسخ وعقد ه
الناظم في سبك المنظوم اثنا ابواب النداء بعد باب الاختصاص
وقبل باب التحذير والاغرا وكان وجهه مشابهته اسمها للمنادي
في انه يبنى مفردا وينصب مضافا قول الالفية
عمل ان اجعل للا في نكرة فيه امور الاول ليس صريحا في اشتراط
تنكير الجزءين وكلام ابن الحاجب اسدا بها ما فاته ذكر في الاسم
كونه نكرة ولم يتعرض له في الخبر وكل في باب فاحسن منهما
قول الشذور وتجب تنكيره كالاسم الثاني بقي من الشروط
ان لا يتقدم الخبر ولذا قاله في الشذور تاخيره ولو ظرفا
وان لا يفصل بين لا والاسم بفاصل ولذا قال ابن الحاجب
بينهما وهو احسن من عبارة الشذور لشمولها الشرطين
وان لا يقصد بلا النفي العام اي الاستغراقي وان يكون النكره

غير

غير معموله لغير احترازا من نحو جيت بلا زاد ولا من جيابهم ذكرهذ بن
الشرطين في التسهيل وهما واردان على الكافية والشذور وفي التوضيح
شروطها ان تكون نافية وان يكون المنفي الجنس وان يكون نفيه
نصا وان لا يدخل عليها جار وان يكون اسمها نكرة متصلة بها وان
يكون خبرها نكرة الثالث ظاهره انها الواقعه الخبر كما في ان وهو
الذي صححه في التسهيل وهو مذهب الاخفش ومذهب سيبويه
انه مرفوع بما رفع به قبل دخولها وصححه ابوحيان ومحل الخلاف في
حال التركيب اما عند عدمه فهي الرافعه له بلا خلاف قوله مفردة جانك اومكرره
في التسهيل ازالة تكرر بجعله شرطا والحق انه لا تناقض لان اشتراطه
هناك لوجوب العمل وما هنا بيان لجوازه دون وجوبه قوله
وركب المفرد فاتحا قال ابن قاسم فيه تصور لانه يجمع يخرج عنه
المثنى والجمع وبناوهما على اليا وجمع المونث السالم وبناوه على
الكسر ويجوز الفتح قال ولو قال وركب المفرد كالنصب لاجاد
ولذا قال في الكافية فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به
وفي الشذور الفتح اونايبه ويرد على الكافية ان الفتح في نحو
مسلمات ارجح من الكسر وقد نبه عليه في الشذور وفي الخصايص
انه لا يجيز فتحه بصري الا ابوعثمان نقله في التوضيح وبنى
بعضهم الخلاف في ذلك على الخلاف في حركة المفرد اهي اوبنا
ممن قال بالاول كسر وبالثاني فتح وقد اوضحته في السلسله
واذا بني على الكسر لم ينون عند الاكثرين وفي سبك المنظوم التزام
الكسر والتنوين وهو خلاف المشهور من وجهين وقد يبني
على الالف نحو لا وترا ن في ليله على راي المفتيه تجري المثنى بالالف
في كل حال قول الكافية ومثل لا اب له الخ وافقه ابن مالك

ايضا في اكثر كتبه علي اختيار هذا القول والجمهور علي قول سيبويه
ومشي عليه في سبك المنظوم وفي المسيلة قول ثالث انه مفرد
جا علي لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر وعليه الفارسي وابن
يسعود وابن الطراوة وهذا هو المختار عندي لسلامته بها في القولين
من تاويل وزيادة وحذف ونبه ابن يسعون علي ان المسموع من
ذلك لا ابا لك قاله النحويون بالقياس وليس من كلام العرب
ورد بان الدينوري والسيرافي حكيا ذلك سماعا والمعروف عند
النحاة تخصيص المسئلة بالاب والاخ والمثني والجمع علي حدة وعمم
في التسهيل كل مفرد وليه مجرور بلام معلقة لمحذوف غير
خبر فيستعمل نحو لا غلام لك ولا ابنات لك قال ابن قاسم وادعا
التركيب فيها هو الوجه وشرطها ايضا عدم الفصل بين
الاسم واللام الا انه يجوز الفصل بجملة الاعتراض نحو لا ابا لك
ويجوز بالظرف والمجرور في الضرورة عند سيبويه كذا حذف
اللام قوله ومثل قيصية ولا اباحسن لها متاول قال ابن
مالك للنحويين في تاويل العلم المستعمل كذلك قولان احدهما
علي انه تقدير اضافة مثل الي العلم ثم حذف والثاني انه علي
تقدير لا واحد من مسميات هذا الاسم وكلا القولين غير مرضي
اما الاول فلا التزام العرب تجرده من اللام ولو كانت اضافة
مثل منوية مالم يحتج الي ذلك ولا خبارهم عنه بمثل في قوله
يبكي علي زيد ولا زيد مثله فلو نويت مثل لكان التقدير ولا
مثل زيد مثله وهو فاسد واما الثاني فلانه يستلزم ان لا يستعمل
ذلك الا علم مشترك فيه كزيد وليس كذلك لازما لقولهم لا بصرة
لكم ولا قريش بعد اليوم وانما الوجه في ذلك ان يكون علي قصد

لاشي

لاشي يصدق عليه هذا الاسم بصد وعليه هذا الاسم كصدقه
علي المشهور به فضمن العلم هذا المعني وجرد لفظه مما ينافي ذلك
قوله الشذور والالفية في نحو لا حول ولا قوة ورفع الاول
وفتح الثاني زاد ابن الحاجب علي ضعف قولهم وفتح الاول
ونصب الثاني قال في التوضيح وهو اضعفها حتي خصه يونس
وجماعة بالضرورة وبقي من القسمة نصبهما معا ورفع الاول
ونصب الثاني وهما خاصان بالضرورة قول الالفية ومفردا
نعتا لمبني يلي زاد في الكافية فيما اخر فقال ونعت المبني الاول
مفردا يليه احترازا من النعت الثاني فانه لا يبني نحو لا رجل ظريف
عاقلا وقد يقال لا حاجة اليه لان قوله يلي يغني عليه قول الالفية

وغير ما يلي وغير المفرد — لا تبن وانصبه او الرفع اقصد

كذا حكم نعت المعرب وقد صرح به في الشذور وسلمه ابن الحاجب والا
فالاعراب الا انه صرح في المرفوعات بخلافه فقال ليس تمثيل النحاة
لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة
لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا
كان فيه احتمالا لما مثل له واحتمال غيره علي السوا واقبح منه
اذا كان غير ما مثل له اظهر وظريف في مثالهم في الصفة اظهر
وفي مثالنا لا غلام رجل ظريف لا يحتمل الخبر لان المضاف النعي
بلا لا يوصف الا بالمنصوب قال الرضي وهذا الذي ذهب اليه
من امتناع رفعه مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه

قول الكافية والالفية

والعطف ان لم يتكرر لا احكما — له بما للنعت ذي الفصل انتمي

فيه امران الاول اجاز في التسهيل والكافية الكبري تبعا للا خفش
فتحه ايضا الثاني شرط المسيلة ان يكون المعطوف نكرة فان

كان معرفة تعين الرفع وامتنع النصب والفتح كررت لا ام لم تتكرر س
ذكره في التسهيل والكافية الكبرى وهذه المسئلة فاتت في الشذور
وجرى عليهم جميعا حكم البدل والبيان والتوكيد اما البدل فان كان نكرة
جاز فيه الرفع والنصب وامتنع الفتح لانه على نية تكرار العامل
او معرفة تعين الرفع واما عطف البيان فيجوز فيه الرفع والنصب
ان اجر في النكرات واما التوكيد فالمعنوي لا ياتي هنا لان النكرة
لا تؤكد به واللفظي دون فصل نحو لا ماء باردا يجوز فيه الثلاثة كالنعت
المفرد الثاني كذا ذكره في الشذور وهو منقول ولم يذكر الناظم في كتبه
فيه الرفع واستدركه عليه ابو حيان وغيره وفي التوضيح ان هذا
من النعت لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه توكيد خطا
قال والدي رحمه الله تعالى في حاشيته ووجهه ان التاكيد
اللفظي لا بد ان يكون مثل الاول وهذا اخص منه قال ويجوز
ان يعرب عطف بيان او بدلا لجواز كونهما اوضح من المتبوع قول الا لعنية

واعط لا مع همزة استفهام ∴ ما يستحق دون الاستفهام

قال ابن قاسم فيه مناقشة من وجهين احدهما انه اطلق
فشمل التي للعرض وهي لا تعمل بالاطلاق لا عمل ان ولا عمل ليس
لانها مختصة بالفعل قال وما ذكره ابن الحاجب من ان التي
للعرض تعمل عملا ان لم يصح ولهذا استثناها في الكافية الكبرى
فقال واعط لا مع همز الاستفهام في غير عرض ما بلا استفهام
الثاني انه يشمل ايضا التمني والقول بانها تعمل عمل ان مذهب
المبرد والمازني ومذهب الخليل وسيبويه والاكثرين انها
انما تعمل في الاسم خاصة ولا خبر لها ولا يتبع اسمها الا على اللفظ ولا يلغى
ولا تعمل عمل ليس وعلى هذا مشى في اكثر كتبه وعبارة التسهيل في غير

نحو لا عرض

90

الثاني عشر

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

نحو لا عرض قوله الكافية واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل ومعناها
الاستفهام والعرض والتمني فيه امور الاول قد علمت ما في العرض
والتمني قال ابن قاسم في شرح التسهيل ذكر ابن الحاجب انها
اذا كانت للعرض تعمل ايضا نحو لا نزول وهو خلاف ما نص عليه النحويون
وقد اشار اليه السيلي قلت ابن الحاجب في ذلك تبع الزمخشري وقد
مشى عليه في سبك المنظوم فقال وان اقترنت بهمزة الاستفهام
الثاني بقاء الاستفهام معها قليل جدا حتى انكره الشلوبين الثاني بقي
لها معنى اخر هو اشهر معانيها وهو الانكار والتوبيخ والتقرير قول
الكافية في تمثيل الخبر مثل الاغلام لا رجل ظريف فيها قال الرضي
لا فائدة في ايراد الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان تعلقناه بالخبر
او يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله
ايضا ظاهر لسبب الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف
خبر لا ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من المعنى في كونه فيها
متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه فيه امران الاول قال
الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان
بني تميم تحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة على
السوال دلالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه اذ لا دليل عليه
بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به قال ابن مالك
في شرح الكافية زعم قوم الزمخشري والجزولي ان بني تميم تحذف
خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم الا ان الزمخشري قال وبنو تميم
لا يثبتونه في كلامهم اصلا وقال الجزولي ولا يلفظ بالخبر بنو تميم

الا ان يكون ظرفا وليس بصحيح ما قالاه لان حذف خبر لا دليل عليه
يلزم منه عدم الفايده ويلزم منه عدم الفايده والعرب مجمعون
علي ترك التكلم بما لا فايدة فيه قال الشلوبين ينبغي ان يكون خلاف
اهل الحجاز وبني تميم فيما هو جواب لسوال اما اذا لم يكن جوابا فلا
ينبغي ان يحذف اصلا لانه لا دليل عليه وانكر عليه الجزولي استثنا
الظرف ولذا قال في الشذور وتميم لانه كره حينيذ واما استثنا
الظرف ورده الرضي فلم يوجهه ووجهه في المتوسط بانه حينيذ
يكون مخصوصا بالظرف والذي يحذف انما هو العام كالموجود ونحوه
ووجهه السيد الجرجاني في حواشيه علي الرضي بان الظرف
نايب عن الخبر فلو حذفوه لزم حذف النايب والمنوب وهو
مرفوض الثاني لم ينفرد التميميون بذلك بل الطاييون لا يثبتونه
نقله عنهم ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في التوضيح
قولهم تحذفه كثيرا اكثر مما تحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا
الله ولا حول ولا قوة الا بالله قاله ابو حيان في شرح التسهيل
قول الكافيه ويحذف الاسم في مثل لا عليك وهو قليل بخلاف
حذف الخبر كما يوخذ من التسهيل والكافية الكبري ولم يتعرض
للمسيلة في الالفية والشذور باب ظن واخواتها
قول الكافية افعال القلوب ظننت وحسبت زاد في الالفية
والشذور رجي ودري وجعل وهب وتعلم وزاد في الالفية
عد وفي التسهيل والكافية الكبري والتوضيح الي قول الالفية
راي زاد في الكافية لا بمعني ابصرت وفي الشذور لا من الراي وفي
التسهيل

التسهيل لا لابصار ولا راي ولا اضرب ربه قول الشذور لا من
الراي تبع فيه ابن مالك والفارسي قال ابو حيان وقد ذهب
غيرهما الي ان التي من الراي وهي بمعني اعتقد تتعدي الي اثنين
ويدل له قوله رايت الفلس الا من رايي مثل رايه خوارج
تراكين قصد المخارج قولهم وخال زاد في التسهيل لا يعجب
ولا يظلع احترازا من خال الرجل تكبر وخال الفرس ظلع اي
غمز في مشيه قولهم وعلم لا بمعني عرف زاد في التسهيل ولا لعلم
احترازا من نحو علم فهو اعلم اي مشقوق الشفة العليا فانه
لازم قول الالفية وجد زاد في الكافية لا بمعني اصبت
وفي الشذور لا بمعني حزن او حقد وفي التسهيل لا لاصابة
ولا استغنا ولا حزن ولا حقد فان الاول يتعدي الي واحد
والبواقي لازمة قولهم وحسب زاد في التسهيل لا للون احترازا
من حسب الرجل اذا احمر لونه ولا لرياسة ولا سمن ولا
هزال فان الاولين يتعديان الي واحد والاخيران لازمان
قال في التوضيح والاكثر في زعم وقوعه علي ان او ان وصلتها
ونقل ابن مالك في شرح التسهيل ذلك عن صاحب العين وزاد
انها قد توقع علي الاسم في الشعر قول الالفيه
مع عد زاد في التسهيل لا الحساب فانه يتعدي لواحد وفي
شرح الكافيه قل من ذكر عد في افعال الباب وممن ذكرها ابن
هشام اللخمي وقال ابو حيان عدها من افعال الباب
مذهب الكوفيين وهو الاظهر واختاره ابن ابي الربيع

وانكرها البصريون قول الالفية تجا زاد في الشذور لا بمعنى
قصد وفي التسهيل لا العلة ولا قصد ولا رجعة ولا سرق ولا
كتم ولا حفظ ولا اقامة ولا حل فان الاخيران لازمان والبواقي
متعديه الي واحد قول الالفية درى زاد في الشذور في
لغة وفي التسهيل لا الحيل فانه يتعدي لمالي واحد بنفسها
والي ثاني بالباء نحو ولا ادراكم به وفي شرحه اكثر ما يستعمل معداه
بالباء نحو دريت به فان دخلت عليها همزة النقل تعدت الى
واحد بنفسها والى ثان بالباء نحو ولا ادراكم به قال ابو حيان
عدها في افعال الباب الكوفيون وانكرها البصريون ولعل
البيت الذي استشهدوا به من باب التضمين فلا يتقاس
ولا ينبغي ان يجعل اصلا حتى يكثر ولا يثبت نادر محتمل للتضمين
قول الشذور وجعل زاد في الالفية اللذ كاعتقد وفي
التسهيل لا لتضمين ولا ايجاب ولا ترتيب ولا معاينة ربه
قول الالفية والشذور وهب زاد في الجامع لا من المهيبة
قال ابو حيان وعدها من افعال الباب مذهب الكوفيين
والبصريون انكروها واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال
يتعدي الي واحد بدليل تنكير الثاني ومرة قال يتعدي
الي اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة الا انه جعلها امرا من
وهب التي بمعنى صير قول الالفية تعلم زاد في الشذور
بمعنى اعلم احترازا من الامر من تعلم بمعنى تكلف العلم
لانه يتعدي لواحد قال في التوضيح والاكثر هذا وقوعه
علي ان وصلتها كقوله والتي كصير افعال في الشذور جعل

الخ

وتخذ واتخذ ورد وترك وزاد في التسهيل صير ووهب غير متصرف
واصاروا كان وقال في شرحه الحق ابن افلح كان المنقوله
من كان بمعنى صار وما حكم به جائز قياسا ولا علمه مسموعا وقال
ابو حيان انه ممنوع لان مذهب سيبويه ان النقل بالهمزة في
المتعدي سماع وكان بمعنى صار تجري مجرى المتعدي فلا
يكون النقل فيه بالهمزة قياسا قول الشذور وتخذ واتخذ قال
ابن مالك في الكافيه وشرحها الا بمعنى الكسب فانهما متعديان
الي واحد تنبيه عد في الكافية الكبرى من افعال الباب
سمع اذا وليها اسم غير مسموع ونقله في شرحها عن الاخفش
والفارسي وجزم به في التسهيل فقال وسمع المعلقة بعين
ولا يخبر بعدها الا بفعل دال علي صوت وممن اختار عده ابن
بابشاذ وابن الصايغ وابن ابي الربيع وابن عصفور ولكن الجمهور
علي خلافه وان الثاني حال ونقل ايضا في الكافيه وشرحها
ان بعض الحذاق من النحويين الحق بافعال هذا الباب
ضرب المعمله في المثل وغيره نحو ضربت الفضه خلخالا ومال
اليه ابو حيان قول الكافية يدخل علي الجملة الاسمية
شرطها كمدخول كان فلا يدخل علي ما لا يدخل عليه كان وقوله
والعبارة لها فتنصب الخبرين يستدعيهما في هذا الباب اي او
ان يعملهما وان كانت تعتبر باسم مفرد للتطرق ولتضمن المسند
اليه صريحا في العلة قال في شرح الكافية وهذا شبيه بالاكتفا
بان يعقل بعد عسي قول الكافية والالفية وخص بالتعليق

وقيل في التسهيل الفصل ان لا ان لا يخفى
بانه قد ذهب ابن ابي الربيع الى ان ضرب بمعنى
صير بمعنى لا ينصب مطلقا مع المثل

والالغا ما من قبل هب قال ابن قاسم هو صحيح في الالغا
واما التعليق فيشاركهن فيه مع الاستفهام غيرهن من
افعال القلوب نحو عرف ونظر في تفكر وكذا سال وابصر
وما بمعناهما قلت ويشاركهن ايضا في الالغا كان فان
بعضهم ذهب الى انها في نحو زيد كان قايم ملغاة لا زايدة
وفي شرح الكافية لابن مالك ما يساعده قول الكافية
ومن خصايصها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشي واحد فيه امور الاول صورة المسلة ان
يكون الضميران متصلين فان كان احدهما منفصلا جاز
في كل فعل نحو ما ضربت الا اياك وقد نبه عليه الرضي
الثاني يشاركها في هذه الخصوصية راى البصرية والحلمية
بكثرة وعدم وفقد ووجد بقلة ذكره في التسهيل والحق
بها الرضي وابو حيان هب القلبية خلافا لابن مالك حيث
نص على منع ذلك فيها الثالث قد يشعر تعبيره بالجواز
بانه يجوز وضع نفس مكان الضمير الاول وهو راي
ابن كيسان والاكثرون على المنع تنبيه لم يذكر
في الالفية من خصايص الباب سوى الاوليين وزاد
ابن الحاجب الثالثة والرابعة ياتي واستدرك
الرضي خامسة وهي سد ان وجزيها عن المفعولين
ثم ذكرهم ذلك بحثا اوردته في حاشية المغني وفي الجامع
لابن هشام وتختص قلبياتها كلها بجواز توسط الفعل

بين

بين مفعوليها وسد ان وان وصلتهما مسدهما قول الالفية
والشذ وكذا تعلم تلزم الامر هو راي الاعلم قال ابو حيان و
الصحيح انها تتصرف لان يعقوب حكى تعلمت ان فلانا خارج
بمعنى علمت قولهم والعبارة للالفية وجوز الالغا في الا
بتدا فيه امور الاول قد يوهم ان المراد بالابتدا وقوعه
قبل المفعولين حتى لو تقدم عليه شي كمتى ولا يجوز
الالغا وهو راي لبعضهم والجمهور على خلافه لكن الاعمال
ارجح ذكره ابن قاسم والحكم منصوص في الكافية الكبرى
والتسهيل بدون حكاية الخلاف الثاني قد يوهم استوا
الالغا في حالة التوسط والتاخير وليس كذلك فهو في
التاخير ارجح من الاعمال وفي التوسط ما قوله كما صححه
ابن قاسم وجزم به ابن هشام في الجامع والقطر وقيل
دون الاعمال وصححه ابن هشام في التوضيح الثالث
قال ابو حيان لجواز الوجهين مع التوسط والتاخير [illegible]
شرطان احدهما ان لا تدخل لام الابتدا على نحو لزيد قايم
ظننت ولزيد ظننت قايم فانه حينئذ لا يجوز الالغا والثاني
ان لا تنفي نحو زيدا منطلقا لم اظن وزيد لم اظن منطلقا
فانه حينئذ لا يجوز الا الاعمال لانه تقيين بنا الكلام
على الظن المنفي ولا يبطل هذا بقوله وما اخال لدينا منك تنويل
لان اداة النفي داخلة في المعنى على ما بعد اخال الرابع
اذا كان المفعول الثاني فعلا وقد نحو قام اظن زيد

فالذي صححه في التسهيل وهو مذهب البصريين بقا الالغا
علي الجواز واوجبه الكوفيون في هذه الصورة وقال ابو حيان
انه الذي يقتضيه القياس لان الاعمال مترتب علي كون
الخبرين كانا مبتدا وخبرا وليس هنا كذلك والا لادي الي
تقديم الخبر الفعلي علي المبتدا وبهذه الصورة وما سبق تحصل
صورتان يجب فيهما الالغا فيستبان من قولهم ان الالغا
جايز لا واجب الخامس قال في الجامع والالغا مع التاكيد
باشارة المصدر قليل ومع ضميره اقل ومع المصدر المضاف
للياء قبيح ومع غيره اقبح وامثلتها زيد ظننت ذلك منطلق
زيد ظننته منطلق زيد ظننت ظني قايم زيد ظننت ظنا
قايم وهي مذكورة في التسهيل والكافية الكبري لكنه
جمع الضعف والقبح الي التاكيد فالذي في الجامع من
رجوعه الي الالغا انسب بالايراد قول الالفية
وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغا ما تقدما
ظاهره جواز تركيب ظننت زيد قايم علي هذا التاويل
وقد اجازه سيبويه عليه قال ابو حيان وجوازه لا يدل
علي سماعه لاهمال القياس وقد نص الخضراوي علي انه
سمع وابن عصفور علي انه لم يسمع قلت والذي يفهم من
شرح الكافية منع قياسه وانه ان ورد سماع شي من
ذلك اول ونص في التسهيل علي جواز الغا المتقدم بقبح
قولهم والتزم التعليق يستثني صورة يجوز فيها التعليق

ولايجب

94

ولا يجب وهي ما اذا كان الاستفهام في المفعول الثاني نحو
علمت زيدا من هو فان النصب في زيد جايز بل هو الاجود
كما قاله في شرح الكافية قولهم قبل بالاستفهام استشكل
تعلق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
واجيب بان هذا صورته الاستفهام وليس مرادا لاستحالة
الاستفهام عما اخبر انه علمه وانما المعني علمت الذي هو
عندك من هذين وقال بعضهم هو علي حذف مضاف والمراد
علمت جواب هذا الكلام وقال ابو حيان كلام العرب ثلاثة
اقسام مطابقة اللفظ للمعني وهو الاكثر وغلبة اللفظ
للمعني نحو اظن ان يقوم فانه جايز دون اظن قيامك
مع ان معناهما واحد لاشتمال ان يقوم اسنادا بخلاف
قيامك وغلبة المعني للفظ ومنه ما نحن فيه غلب جانب
المعني وان كان اللفظ استفهاما وفي تذكرة ابي حيان كلام
مبسوط في هذه المسيلة لخصته في الفتح القريب
علي مغني اللبيب وفي تعليق ابن هشام فان قلت يرد
عليه ارايتك زيدا ما صنع وارايتك زيدا ابو من هو فانه
واجب الاعمال قلت هو بمعني اخبرني وليس من القلبية
علي انه استثناه في التسهيل قول الكافية والنفي قيده
في الالفية والشذور بلا وان وكذا في ساير الكتب قول
الالفية والشذور وان ولا وفيه امران الاول زاد
في الشذور رب جواب القسم وكذا في الجامع وفي التوضيح

جواب قسم ملفوظ به او مقدر وتابع في ذلك الكوفيين وهو
اختيار ابن عصفور والذي عليه البصريون خلافه
كما يوخذ من شرح التسهيل لابي حيان ولذلك اطلق في
القطر وقد بسطت الكلام علي ذلك في حاشية التوضيح
المسماة بالتوشيح الثاني قال ابو حيان عدلام من المعلقات
تبع النحاس وابن السراج ولم يذكرها اصحابنا فولها اوقسم
قال ابو حيان لم يذكر اكثر اصحابنا لام القسم من المعلقات
بل صرح ابن الدهان في الغرة بانها لا تعلق ولذا لم يذكرها
الناظم في الكافية الكبري ولابن هشام في الجامع قول
الشذور ولعل تابع فيه الفارسي وقد وافقه ابو حيان
وقال في الجامع وتختص بدري قوله ا ولو او كم اما لو
فذكرها ابن مالك في التسهيل واما كم وهي الخبرية فلم
ار من نص عليها غير المحسن المصنف ولم يتعرض لهما في
شي من كتبه وذكر في شرح الشذور ان بعضهم ان
بعضهم نص عليها ويمكن التخريج تنزيلا تحت قولهم
او قبل لام الابتدا وكذا نقله ابن هشام في شرح الشذور
عن جماعة من المغاربة وقال الطاهر ان المعلق انما
هو اللام الا ان ابن الخباز حكي في بعض كتبه انه يجوز
علمت ان زيد اقايم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب
سيبويه فعلي هذا المعلق ان انتهي قول الالفية
ولراي الرويا قال ابن قاسم ليس نصا علي ان المراد

ان الرويا

ان الرويا يستعمل مصدر الراي مطلقا حلمية او يقظية
والمراد اي الحلمية ونحوه في التوضيح قول الالفية
ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول
ما جزم به هنا من المنع في المفعولين مشي عليه في اكثر كتبه
وابن هشام في الشذور وهو احد المذاهب في المسيلة
والثاني الجواز مطلقا وهو مذهب الاكثرين وصححه ابن
عصفور والثالث الجواز ان افاد والمنع ان لم يفد ومشي
عليه في الكافية وشرحها وابن هشام في الجامع قول الكا فيه
ومن خصايصها انها اذا ذكر احدهما ذكر الاخر ما جزم به
من منع حذف احد المفعولين ولو لدليل راي ضعيف وقد
صححه ابن عصفور فقال حذف احد المفعولين للدلالة
عليه قليل فلا ينبغي ان يقاس عليه وابن ملكون وقاسه
علي خبر كان ومشي عليه ابن هشام في الجامع والجمهور
كما قال في التوضيح علي الجواز ومشي عليه ابن مالك
في كل كتبه وابن هشام والشذور قول الشذور والا لمؤنة
وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل
فيه امور الاول لا اقتصر علي اربعة شروط وزاد في
التسهيل وشرحه ان يكون المضارع للحال لا للاستقبال
وانكره ابو حيان وابن قاسم وابن هشام في تعليقه
وقالوا لا نعلمه لغيره زاد ابن هشام بل الظاهر من
اشتراط الاستفهام ان يكون مستقبلا وقد شرط

في الجامع باشتراطه وزاد في تعليقه ان من شروطه ان لا
ياتي اللام في المفعول لانه يبعدها عن الظن قال وهذا
الشرط ذكره في التسهيل ولم يذكره النحاة وقواعدهم تشهد
به الثاني ظاهر كلام الالفية وجوب اعماله عند استيفا
الشروط وليس كذلك بل هو جايز لا واجب وقد صرح به
في الشذور الثالث اذا عمل فهل هو باق على معناه او
ضمن معنى الظن خلاف والظاهر الثاني قاله ابن قاسم
الرابع شرط عدم الفصل لم يقل به الا سيبويه والاخفش
واكثر البصريين والكوفيون قاطبة على عدم اشتراطها
قولها او معمول قال ابو حيان وكذا معمول المعمول على
ما يقتضيه الاصول نحو اهندا يقول زيدا ضاربا

باب اعلم واري قول الالفية

الى ثلاثة راى وعلما عدوا اذا صارا ارى واعلما

قال ابن هشام مراده بهما المتعديان لاثنين قبل الهمزة
الاتراه سيقول راى متعديا لواحد البيت فيشمل قوله
راى الذي بمعنى ظن وعلم والحكمية فاما التي بمعنى علم
فكلهم ذكروها والحكمية ذكرها هو زيادة على النحاة
والظنية لا اعلم احدا ذكرها ولا احفظ لها شاهدا انتهى
قول الكافية والالفية ... وما لمفعولي علمت مطلقا للثاني والثالث ايضا حققا
شامل للتعليق وهو الصحيح وان كان الاكثر على ما منعه
وللالغا وهو الصحيح وان كان الاكثر على منعه عند الجمهور منعه [illegible]

وقال

وقال ابن ابي الربيع لا اعلم خلافا في منعه ولمنع الحذف بلا دليل
وهو مجزوم به في الشذور والصحيح في التسهيل جوازه
مقتصرا على الاول اما حذف الاول بلا دليل فالاكثر على جوازه
بشرط ذكر الاخرين وصححه في التسهيل ومذهب سيبويه
منع حذفه وحذفهما ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند
عدم الدليل بالاطلاق ويجوز عند وجوده بالاطلاق قول الالفية
وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا
اورد عليه ان علم بمعنى عرف اما حذف نقلها بالتضعيف لا
بالهمز واجاب بانه بناء على ما اختاره في شرح التسهيل من
جواز النقل بالهمز في المتعدي الى واحد قياسا وان خلاف
مذهب سيبويه قول الالفية والثان منهما كثان اثنى كسا فهو به في كل حال ذو ايتسا
استثني التعليق فانه يجوز فيهما ولا يجوز في باب كسا
قولهم والعبارة للالفية وكارى السابق نبا اخبرا حدث انبا كذاك خبرا
قال في شرح الكافية لم يلحق سيبويه باعلم وارى سوى
نبا والمشهور تعديها الى واحد والى غير بحرف جر والبواقي
الحقها الكوفيون وبعض المتاخرين واختار في شرح التسهيل
ان لا يلحق نبا واخواتها في التعدي باعلم وجزم في سبك
المنظوم بالحاق نبا وانبا دون الثلاثة وكان وقع
نص سيبويه فان بعضهم نقل ان سيبويه الحق انبا ايضا
وما احسن قول ابن الحاجب في الوافية
واخبروا وخبروا وحدثوا وانبا ونبا واستحدثوا

باب الفاعل قول الكافية والشذور ما اسند الفعل او شبهه
اليه وقدم عليه على جهة قيامه به فيه امور الاول انه خرج
عن قوله او شبهه الظرف والمجرور مع ايهما يرفعان الفاعل
فلو قال او معناه كما عبر ابن مالك في التسهيل اشملهما قال
الرضي لكنه يرى ان الرافع المتعلق لانهما الثاني قال النيلي
كان ينبغي ان يزيد قيدا ويقول وقدم عليه بحق الاصل ليخرج
مثل قايم زيد فانه قد اسند اليه شبه الفعل مقدما عليه وليس
فاعلا واجاب الرضي بانه موخر تقديرا اذ تقديمه كلا تقديم
انتهى وقد ذكر هذا القيد في التوضيح الثالث قال في المتوسط
لقايل ان يقول لا يخلو اما ان يراد بالفعل في قوله ما اسند
الفعل اليه الفعل الاصطلاحي او الحقيقي الذي هو المصدر
وايا ما كان ففيه اشكال لان الفعل الاصطلاحي غير
قايم بالفاعل كما انه غير قايم بالمفعول والحقيقي لا يحتاج
معه الى قوله او شبهه قال ويمكن ان يجاب بان المراد المسند
اليه اولا بالفعل الاصطلاحي والضمير في قيامه عايد على
مدلول الفعل الرابع قال في المتوسط هذا الحد ينتقض ببعض
التوابع نحو اعجبني زيد حسنه فانه حسنه اسند اليه الفعل
مقدما عليه على جهة قيامه به مع انه ليس بفاعل قال
ويمكن ان يجاب بان المراد المسند اليه اولا الخامس زاد
في الشذور بعد قوله على جهة قيامه به او وقوعه منه وهي
زيادة لا حاجة اليها لان الضرب مثلا في ضرب زيد قايم بزيد

لانه صادر

لانه صادر عنه السادس زاد ابن مالك في الحد وصف الفاعل بالتمام
ليخرج المرفوع بالنواسخ فانه صادق عليه انه اسند الفعل اليه وليس فاعلا
قول الالفية ∴ الفاعل الذي كمرفوعي اتى ∴ زيد منيرا وجهه نعم الفتى
احسن منه صنعة الكافية حيث اتى بالحد في بيت فقال

ما ثم مسند له خلو لزم ∴ سبقا يسوغ الاصل فاعلا وسم

واحترز بقيد الخلو من نحو واسروا النجوى الذين ظلموا وقد قال ابن القاسم
انه لا حاجة اليه لان الاسناد في ذلك انما هو الى الضمير لا الى الظاهر
تنبيه قولهم ان الفاعل مرفوع قد يرد عليه انه يجوز جره بالباء ومن
الزايدتين وباضافة المصدر واسمه وقد نبه عليه ابن مالك في التسهيل
والكافية وابن هشام في التوضيح والجامع واجاب بان المراد ما هو اعم
من مرفوع اللفظ والمحل قول الالفية والشذور ان الفاعل لا يحذف بل
يستتر يستثنى منه صور احدها فاعل المصدر نحو ضربا زيدا واطعام في يوم ذي
مسغبة يتيما فان الفاعل فيه محذوف لا مضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير
كذا قالوه ونص على استثناء هذه الصورة ابن هشام في الجامع
والقطر وعندي انه في مثل ذلك يتحمل لان الجامد اذا اول بمشتق كاسد
بمعنى شجاع يتحمل كما مر في باب المبتدا فالمصدر الذي هو اصل المشتق
عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب اولى على ان ضربا
في معنى اضرب واطعام في معنى ان تطعم وهذا تاويل بمشتق
الثانية فاعل فعل المونثة المخاطبة والجماعة المؤكد بالنون
نحو لتبلون فاما ترين فان ضمير المخاطبة والجمع حذف للالتقاء الساكنين
كما نصوا عليه عند الكلام على اعرابه وعلى احكام نون التوكيد واغفلوا

استناد هذه الصورة هنا الثالثة اذا حذف معه فعله استثناها
الناظم في سبك المنظوم وقد تعرض ابن الحاجب لهذه الصورة الرابعة
فاعله افعل به في التعجب استثناها ابن هشام في الجامع والقطر
وفي استثناء هذه نظر لان الفاعل
الخامسة نحو ما قام الا هند استثناها ابن هشام في القطر السادسة
قال ابن هشام في تعليقه اجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد وانما
يكون واحدا واما قوله ... فتلقفها الناس رجل رجل فاصلها
تلقفها الناس رجلا رجلا فيما في الاصل منصوبان على الحال
نحو ادخلوا الاول فالاول فحذف الفاعل واقيما مقامه فلما
اقيما مقام شيء واحد جعلا كشيء واحد فلم يتعاطفا وصار رفعهما
كاسم رفع واحد لان رجل رجلا بمنزلة قولك الناس مفصلين
ونظيره هذا حلو حامض لانهما لما كانا بمعنى مز امتنع عطفهما
وكان رفعهما كرفع واحد وكان الضمير منهما انتهى وعلى هذا فيقال
يجوز حذف الفاعل اذا قام مقامه حالان للتفصيل تنبيه
قال في سبك المنظوم هنا والفرق بين الاضمار والحذف يظهر في
التثنية والجمع قول الالفية فان ظهر فهو قال ابن هشام ظاهره
فان ظهر الفاعل فهو الفاعل وهو فاسد ويدل عليه والا فضمير الى
والا يظهر فهو ضمير والجر كالجزء لا يجوز اتخاذه من كل وجه
وان ورد نظيره في كلامهم اول كما اول وشعري شعري قال
ويمكن تخريجه على ما اجازه من نحو ان قلت زيد قائم فهو
قائم اي ما قلته حق قولهم ويرفع الفاعل فعل اضمرا شرطه ان لا يحتاج

الى اضمار آخر

وفق الله تعالى على طلبة العلم بالازهر

الى اضمار آخر فلا يجوز زيد عمرا على معنى ليضرب لان اضمار فعل الغائب
هو على طريق التبليغ واضمار يستدعي اضمار فعل لان المعنى قل له ليضرب
فيكثر الاضمار وقد فصل في الكافية والشذور ما يضمر فيه جوازا ووجوبا
قول الكافية وليبك تريد ضارع فيه امران الاول ظاهره جواز
القياس عليه وهو راي الجرمي وابن جني ورجحه ابن مالك وابن هشام
في التوضيح والجمهور على انه لا ينقاس وشرط ابن مالك لجوازه ان يلتبس
بالنائب عن الفاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ
رجال الثاني صرح صاحب البسيط البيت على ان تقديره الباكي ضارع
فهو خبر لا فاعل قول الالفية وتاء تأنيث تلي الماضي فيه ابن الحاجب بالساكنة
وكذا في التسهيل قوله اذا كان لانثى قال ابن هشام اي لهذا الجنس
ولا يريد التوكيد فان الاسمين كذلك قال فان قلت حمله على الجنس
مدخل للجمع وله حكم تخصه عن المفرد والمثنى قلت قد بينه بعد فهو كالاستثنا
قول الكافية فان كان ظاهرا غير حقيقي فخير فيه امران الاول
ان التخيير يوهم التساوي مع ان الالحاق في هذه الصورة راجح الثاني
انه يفهم اللزوم فيما عدا هذه الصورة وليس كذلك فان جمع المؤنث المكسر
الظاهر الحقيقي المفصول والمتصل مع نعم يجوز فيه الترك وتبين ذلك في الالفية
والشذور قول الشذور والالفية وانما يلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر
يرد عليه اسم الجنس التي واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فان التاء
تلحق المسند اليه لزوما سواء كان ذكرا او انثى بلا خلاف قال ابن عصفور في شرح
الايضاح قال وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه على حسب ما يراد من المعنى
قول الكافية لتانيث المسند اليه قد يرد عليه هذا وقد لا يرد اذا حمل
التانيث على اعم من المعنوي واللفظي الا ان هذا الحمل لا يتجه لئلا يرد
مثل قام طلحة وصورة جمع المذكر المكسر يرد عليه ايضا على كل حال قول
الشذور والالفية وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو اتى القاضي بنت الواقف
رجح ابن عصفور ان الحذف في هذه الصورة ضعيف وقال ان قولهم

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Suyt, 1445-1505

Title:
al-Nukat

Date:
1095? [1664?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23336

File Description:
Part 3

هو افعل فلا يرد عليه فاضل ونحوه فتامل الامر الثاني قيد في المتوسط
وغيره قوله وهو افعل بقوله غالبا ليخرج نحو خير وشر ولا حاجة الي ذلك
لما تقدم الثالث قال ابن مالك في التحفة يرد علي ظاهر الحد صيغ المبالغة
فانها سيقت لموصوف بزيادة علي غيرها لكن تخرجه قوله وهو افعل
فلو قال ما فعل لم يرد السوال البتة الرابع قال في المتوسط هذا
الحد يشكل بنحو اخيك الشابين وابل الحناتم لانهما غير مشتقين من فعل
قال الجرواني وفيه نظر لان معني قوله اخيك الشابين احدهما اكلا
فيجوز ان يكون مشتقا من قولهم احسك الجراد الارض اذا اكل ما عليها
كذا في الصحاح كما اشتق اخصر من الاختصار بحذف الزوايد وكذا ابل
الحناتم يجوز ان يكون اشتقاقا من ابل الرجل بالكسر ابالة فهو ابل
اي حاذق بمصلحة الابل كذا في الصحاح انتهي قلت الثاني لا باس به والاول
ممنوع لتصريحهم بان نحو ما حصروه من الاختصار مسموع لا يجوز
القياس عليه كما تقدم والحمل علي انه وارد كذلك علي سبيل الشذوذ وهو خروج
من مضيق الي ما هو اضيق منه لامكان تقييد الحد بقوله ما اشتق
غالبا فلو زاد المتوسط هذا القيد هنا لكان صوابا فان قلت هل يرد
هذا علي قول الالفية صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل فانه
صريح في انه لابد من اخذه من فعل قلت لا فان هذا امر بالصوغ القياسي
لا حد لاسم التفضيل قوله وقد جا للمفعول قال في التحفة هذا يشعر
بقلته وهو كثير مطرد اذا امن اللبس اما لانه لم يستعمل الا مبنيا
للمفعول نحو بهت وسقط في يده وعني بكذا واما القرينة نحو اشغل
من ذات النحيين قول الالفية وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا ولفظا بمن انجرا
فيه امور الاول مقتضي قوله صله انه لا يفصل بينه وبينها وليس
كذلك علي اطلاقه بل يجوز الفصل بمعمول افعل كالظرف والتمييز ذكره
في شرح الكافية وبلو وما اتصل بها ذكره في الارتشاف ولا يجوز بسوي ذلك
الثاني انما يكثر تقديم من في الخبر ويقل في الحال والنعت ذكره في الكافيه

فقال

فقال وفي نعت ندر حذف وساغ لدليل في الخبر قال ابو حيان ويشمل
خبر المبتدا وكان وان وثاني ظننت وبابه الثالث اذا كان افعل التفضيل به
مبنيا مما يتعدي بمن جاز الجمع بينهما وتقديم ايهما نحو زيد اقرب من عمرو
ومن كل خير ومن خير من عمرو قول ابن الحاجب والذي بمن مفرد مذكر
لا غير كذا المضاف لنكرة جامدة او مشتقة وقد ذكره في الالفية والشذور
قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
علي من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم والثاني ان يقصد زيادة مطلقة
ويضاف للتوضيح فيه امران الاول هذا خاص بما اضيف الي معرفة الثاني
ذكر له قسم ثالث وهو ان يوول بما لا تفضيل فيه من اسم فاعل او صفة
ذكره ابو عبيدة واجازه المبرد قياسا قال في التسهيل والاصح قصره
علي السماع قال في شرحه وما سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير
قال وقد يجمع اذا كان فيما هو له جمعا كقوله اذا غاب عنكم اسود العين كنتم
كراما وانتم ما اقام الايمة قال واذا صح جمع افعل العاري لتجرده من
معني التفضيل جاز ان تونث فيكون قول ابن هاني كان صغري
وكبري من فواقعها صحيحا قوله وتجوز في الاول الافراد والمطابقة
هو راي الاكثر واختاره ابن مالك ايضا وذهب ابن السراج ومن
وافقه الي الالتزام الافراد وعلي الاول اختلف في الاصح فقال ابو بكر
ابن الانباري عدم المطابقة افصح وقال ابو منصور الجواليقي المطابقة
افصح قول الشذور والمعرفة فالوجهان محله اذا قصد به الزيادة
علي من اضيف اليه كما ذكره ابن الحاجب وفي الالفية والافصح المطابقة
قول الالفية وان تكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا مقدما
اي وجوبا قال في شرح التسهيل لان الاستفهام له الصدر وذكر اصل
هذه المسالة الفارسي في التذكرة وهي في مسايل المفعول عنها قال
ابو حيان وقد منع الفارسي من ذلك في الحلبيات فقال افعل لا يقوي
قوة الفعل فيعمل فيما قبله الا تري انك لا تخبر بمن انت افعل ولا بمن

افضل انت فيتقدم الجار عليه لضعفه ان يعمل فيما تقدم قال واذا
وقع فيه الخلاف من الفارسي فينبغي المنع حتي يسمع مثل هذا التركيب
عن العرب وان كان القياس يقتضي جوازه قال ابن هشام وبقي علي
الناظم ان يقول او تلو تلوها نحو زيد افضل من غلام من وقد ذكره
في العمدة فقال ويلزم تقديمه اي المفصول ان تضمن استفهاما
او اضيف الي متضمنه قولها ورفعه الظاهر نزر يقتضي انه ينصب
وليس علي اطلاقه وقول ابن الحاجب ولا يعمل في مظهر يقتضي انه
لا ينصب كما لا يرفع وليس علي اطلاقه ايضا فاحسن منهما قول الشذور
ويعمل في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل في
مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا فاعل ملفوظ به وفي الوافية لم يرفعوا
اسما ظاهرا بافعلا وهو كالالفية وفي تعليق ابن هشام ان قول
الالفية ورفعه الظاهر نزر يوهم ان رفعه المضمر مطلقا مطرد
وليس كذلك بل يشترط ان لا يكون منفصلا وقول الشذور الاتي
مسيلة الكحل فيه ابهام وكذا قول الالفية ومتي عاقب فعلا
فكثير ثبتا وكذا قول الكافية ما لم تره قد جعلا مخلصا من ان يحال
بين من وبينه باجنبي مقترن فاحسن من ذلك قول ابن الحاجب
الا اذا كان لشي وهو في المعني لسبب مفضل باعتبار الاول علي نفسه
باعتبار غيره منفيا الا ان فيه طولا فاحسن منه قوله في الوافية
الا مسببا اي مفضلا بفضلا عليه من وجهين موصوفه المنفي
ما في اثنين الا ان فيه مع الاول تعقيد اولاته فاحسن منه
ان يقال الا اذا ولي نفيا وكان مرفوعه مفضلا علي نفسه باعتبارين
وقال ابن مالك في التحفه عبارة ابن الحاجب قلقه والاسهل
ان يقال الا اذا كان لشي مفضل علي نفسه باعتبار حالين او فنين
منفيا قولها كلن تري في الناس من رفيق :. اولي به الفضل من الصديق
هذا مختصر من اصل مثال المسالة لان الاصل ان يقع الظاهر بين

ضميرين

ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر نحو ما رايت رجلا احسن
في عينيه الكحل منه في عين زيد وقد حذف الضمير الثاني وتدخل من
اما علي الظاهر نحو من كحل عين زيد او محله نحو من عين زيد او ذي
الكحل نحو من زيد والمثال الذي ذكره المصنف اصله اولي به الفضل
من ولايته بالصديق ثم صار من فضل الصديق ثم من الصديق
وقد ذكر ابن الحاجب صورة الاثبات والحذف ودخوله علي الكحل فقط
وزاد انه يجوز حذف المجرور بين المتاخرين وتقدم ما يعود اليه
ضمير المجرور المتاخر نحو ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل قول
ابن الحاجب لانه بمعني حسن قال في التحفه فيه نظر لانه لا يصح
ان تقول ما رايت رجل حسن في عينه الكحل من عين زيد تنبيه
قال ابن مالك لم يرد هذا الاستعمال الا بعد نفي ولا باس باستعماله
بعد نهي او استفهام فيه معني النفي نحو لا يكن غيرك احب اليه الخير
منه اليك وهل في الناس من رجل احق به الحمد منه بمحسن لا يمن قال
ابو حيان والاولي الاقتصار علي مورد السماع ولا يقاس عليه لان
رفع افعل الظاهر علي سبيل الشذوذ وقال علي من الحاق ما ذكر ظاهر
في القياس وقال ابن هشام في تعليق الالفية ظاهر كلام الناظم
وغيره ان رفع الظاهر مخصوص بالنفي ونص الحلي في المفتاح ان الاستفهام
كذلك

باب اعمال الظرف والمجرور

لم يذكره في الالفية
ولا ابن الحاجب وذكره في الشذور واعلم ان راية الظرف
والمجرور في اصطلاح النحو كالفقير والمسكين الفقه اذا اطلق
احدهما شمل الاخر واذا ذكرا فلكل معني وكذلك نظاير منها الايمان
والاسلام والمشرك والكافر قول الشذور السابع والثامن
الظرف والمجرور المعتمدان يعني علي ما يعتمد عليه الوصف من
النفي او الاستفهام او صاحب الخبر او الوصف زاد في الشرح
والمعني او الموصول قال وانما يكون ذلك في الوصف اذا كان صلة لال وما

ذكره من كون المسموع بعدهما حينئذ فاعلا هو احد المذاهب فيه
نقله في المغني عن الاكثرين ورجح ابن مالك بجواز كونه مبتدا وخبرا
عنه بهما مع ان الارجح الفاعلية ثم كونهما العاملين فيه نقله في الشرح
عن المحققين وفي المغني انه المختار واختار ابن مالك ان العمل للفعل
المحذوف مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف قال في المغني
وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله باب التوابع
قول ابن الحاجب التوابع كل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة
فيه امور الاول قال ابو حيان التوابع محصورة بالعد فلا يحتاج الى
رسم ولا حد ولذلك لم يحده جمهور النحويين الثاني قال النيلي ينبغي
ان يزيد لفظا او محلا ليندرج فيه مثل قام هؤلاء العقلاء فان سابقه
ليس معربا لفظا بل محلا لكن ينبغي ما قدر لا يدخل فيه مثل يا ايها الرجل
فان الرجل يعرب لا باعراب سابقه لفظا ولا محلا اما اللفظ فظاهر
لان متبوعه مبني واما المحل فهو نصب والتابع مرفوع وايضا فانه توهم
بيت له حسابه يا بابا الثاني فيه معرب باعراب سابقه من جهة
واحدة وليس من التوابع لانه ليس تاكيدا لفظيا ولا صفة ولا بدلا ولا بيانا
ولا نسقا ومنه جا القوم ثلاثة ثلاثة قال والجواب عن الاول ان
حركة المنادى تشبه حركة المعرب ولان البناء فيه عارض وعن الثاني
انه في تقدير لفظة واحدة الثالث انه قوله من جهة واحدة صريح في
ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع وفي ذلك خلاف وتفصيل فالجمهور
ان العامل في النعت والبيان والتاكيد هو عامل المتبوع وهو مذهب الخليل
وس والاخفش والجرمي واكثر المحققين كما قال ابو حيان في شرح التسهيل
ان العامل فيها هو التبعية قال ابو حيان وهو الصحيح والاكثرون
على ان العامل في البدل مقدر من لفظ الاول قال قال ابو حيان وهو
المشهور وقيل العامل فيه الاول بطريق الاصالة وهو راي المبرد
واختاره ابن مالك وقيل هو العامل نيابة عن المقدر والصحيح ان العامل

[illegible]

في النسق

في النسق هو الاول بواسطة الحرف وقيل العامل الحرف نفسه وقيل
مقدر بعده وهذا هو المنقول وعندي انه لو قيل العامل في الكل هو المتبوع
كان المبتدا عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف اليه لكان مذهبا قويا
الرابع عدها في الالفية والكافية اربعة فاندرج عطف البيان وعطف
النسق تحت العطف وفي الشذور وابن الحاجب خمسة بفصلهما وكذا في
التسهيل وسبك المنظوم وعدها غيرهم ستة بجعل التوكيد اللفظي قسيما
للمعنوي الخامس بدا في الالفية بالنعت ثم التوكيد ثم البيان ثم النسق
ثم البدل وكذا في الكافية وابن الحاجب بالنعت ثم النسق ثم التوكيد
ثم البدل ثم البيان وفي الشذور بالتوكيد ثم النعت ثم البيان ثم البدل
ثم النسق وكذا في التسهيل وفي سبك المنظوم بالتوكيد ثم النعت ثم البدل
ثم البيان ثم النسق وكل ذلك خلاف الصواب كما قال ابو حيان بل الصواب
ان تقدم النعت ثم البيان ثم التاكيد ثم البدل ثم النسق لانها اذا اجتمعت
في التبعية رتبت كذلك كما قال في التسهيل وكذا صنع في الارتشاف قول
الالفية يتبع في الاعراب الاسما الاول فيه امور احدها يرد على قوله
الاسما ان بعض التوابع قد يتبع غير الاسم كالبدل والتاكيد اللفظي والنسق
فاحسن منه قول الشذور يتبع ما قبله في الاعراب الثاني اشار بقوله
الاول الى وجوب تقديم المتبوع وتاخير التابع وقد استثنى صاحب
البديع ما اذا كان الوصف لاثنين او جماعة وقد تقدم احد الموصوفين
فيجوز تقديمه كقول الشاعر ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا واجاز الكوفيون
تقديم عطف النسق بشروط ان يكون العطف بالواو وزاد ابن هشام
او الفا او ثم او او ولا يودي الى وقوع حرف العطف صدرا وان لا يودي
الى مباشرته عاملا غير متصرف وان لا يكون المعطوف مخفوضا والبصريون
يقصرون ذلك على الضرورة بهذه الشروط الثالث قال ابن هشام يستثنى من قوله
يتبع في الاعراب اسمان النعت المقطوع والمجرور على الجوار باب النعت
هكذا عبروا قال ابو حيان وهي عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الوصف

والصفة قوله الا لعنه فالنعت تابع متم ماسبق بوسمه او وسم ما به اعتلق
فيه امور الاول قال الشاطبي البدل والبيان داخلان في هذا التعريف
ولا ينجيه من ذلك قوله بوسمه لان الوسم كما يقع بالصفة المشتقة يقع
بالاسم الجامد الذي يودي معنى الاول وبسمه لان الاسم على الاطلاق
سمة على مسماه واطلاقه على مسماه وسم له به قال وجوابه ان المراد
بالوسم المصدر اي بان تسم الاول بسمة وانت اذا اجريت الجامد على
الاول انما اتيت باسم اخر اوضح لا انك وسمت الاول بما يعرفه به الثاني
قال ايضا لا يصدق في هذا التعريف الا على النعت البياني خاصة وهو
الموضح والمخصص لانه الذي اتم الفايدة واما ما جي به لمدح او ذم او توكيد
او الترحم فلا قال وجوابه من وجهين احدهما ان نعت البيان هو الاصل
فاقتصر في التعريف عليه وما عداه فرع وتابع وعلى ذلك اقتصر ابن قاسم
والثاني قال وهو الاولى ان ما عدا نعت البيان مثله في كونه متمما
ماسبق لكن بحسب القصد لان المتكلم قد يقصد التعريف بزيد مثلا من
حيث انه احتوى على خلال واوصاف بمدح او بذم فالتعريف بها اتم
من تلك المعرفة المتقدمة الثالث قال ابن هشام قد يقال تخرج عنه
مررت برجل قايم عمرو وفي داره وبرجل قايم عمرو عنده فان هذا متعلق
بالاجنبي لا بالسببي وذلك الاجنبي متعلق بالدار وعند المتعلقين
بضمير الموصوف قول ابن الحاجب وقد تكون لمجرد الثنا او الذم او التاكيد
قال ابن مالك في التحفة يكون ايضا الرابع وهو الترحم وقد ذكره في
الشذور وزاد في التسهيل وشرحه ان يكون للتعميم نحو ان الله يحشر
الناس الاولين والاخرين وللتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي
وللابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة قولهم والعبارة للالفية
فليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا فيه الامران الاول
استثنى ابن المصنف من المعارف المعرف بلام الجنس فانه يجوز
نعته بالنكرة المخصوصة نحو مررت بالرجل خير منك او مثلك واجيب

بان الخليل

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

الـ م بان الخليل يرى تعريف خبر على تقدير و الاخفش يرى تنكير
الرجل على زيادة ال وقال الناظر عندي ان اسهل من ذلك الحكم بالبدلية
وتقرير التابع والمتبوع على ظاهرهما الثاني يشترط في نعت المعرفة
ان لا يكون اخص منها عند الجمهور بل اعم او مساويا وقد ذكره ابن الحاجب
فقال والموصوف اخص او مساو وصحح ابن مالك تبعا للشلوبين وغيره
جواز نعت الاعم بالاخص قولهم والعبارة للشذور وامره في الافراد
والتذكير واضدادهما كالفعل يستثنى منه ان الوصف يجوز تكسيره
مسندا الى السببي المجموع نحو مررت برجل كرام غلمانه بل هو اولى من
الافراد كما ذكر في التسهيل ولا يرد ذلك في الفعل وقد استثناه ابن
الحاجب بقوله وتجوز قعود غلمانه وحيث جرت المطابقة فشرطها
ان لا يمنع مانع كما في جريح ونحوه وافعل من قول ابن الحاجب ولا فصل
بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى قال ابن
مالك في التحفة الاولى ان يكون يقول وحقه ان يكون مشتقا او في
معناه قول الالفية وانعت بمشتق كصعب وذرب اورد عليه
ابنه ان المشتق ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب
وذلك شامل لاسما الزمان والمكان والالة ولا ينعت بشي منها
فلو قال وانعت بمشتق مثل صعب وذرب لكان اولى واجاب الشاطبي
بانه اشار اليه بالمثالين واجاب ابن قاسم بانه اراد بالمشتق كما قاله
في شرح الكافية ما كان اسم فاعل او اسم مفعول او احد امثلة المبالغة
او صفة مشبهة او افعل تفضيل وجمعها ان يقال ما دل على فاعل او
مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه هذه عبارته ولا مشاحة في الاصطلاح
ومثله قول الشذور مشتق او مؤول به قولهما وشبهه كذا وذي
قال ابن هشام ينبغي ان يقيد ذلك بالنعت الذي هو شبه المنعوت
فلا يجوز برجل ذي مال ابوه نص عليه ابن الخباز وعليه ان فيه جمعا بين مجازين
وان الوصف بالجامد شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع قولهما ونعتوا بجملة منكرا

قال صاحب البديع هو بالجملة الفعلية اقوي منه بالاسمية ويرد عليها
الظرف والمجرور فانه ينعت بهما وليسا داخلين في الجملة قولها
فاعطيت ما اعطيته خبرا اي من العايد وترك الواو لكن قال في التسهيل
ان حذف العايد في الخبر قليل وفي الصفة كثير وفي الصلة اكثر وهذا ايضا
يرد علي قول ابن الحاجب ويلزم الضمير قولها وامنع هنا ايقاع ذات الطلب
ظاهره انه لا يمنع الاخبار بالطلبية وهو راي الجمهور وخالف ابن الانباري
وقيل بتقدير القول واختار شيخنا الكافيجي راي الجمهور ان اريد مجرد
الارتباط والثاني ان اريد ثبوته قولها ونعتوا بمصدر كثيرا هو غير
مطرد علي كثرته عند الجمهور وكذا لم يذكره ابن الحاجب والسندوري ثم
محله ان لا يكون في اوله ميم زايدة فان كان كمسير لم ينعت به لا باطراد
ولا بغيره قول ابن الحاجب والضمير لا يوصف اي ولا يوصف به ولكن
استثني عن ذلك اسما باشتراط كونه مشتقا او في معناه ومثله اسما
الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والان وقبل وبعد
وكل متوغل في الابهام والمصدر الذي للطلب وفاعل نعم وبيس قول الالفية
ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه فيه امور الاول تختص
العطف في هذه المسيلة بالواو من بين ساير الحروف الثاني يستثني
من ذلك اسم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته فلا يقال مررت بهذين الطويل
والقصير نص عليه سيبويه وغيره قال الزيادي وقد يجوز ذلك علي البدل
او عطف البيان الثالث قال في الارتشاف الاختيار في النعت المختلف
اذا فرق القطع الرابع قال في التسهيل يغلب التذكير والعقل عند
التفريق اختيارا وفي غيره وجوبا قولها ونعت معمولي وحيدي معني
وعمل اتبع بغير استثنا فيه امور الاول لا بد في الاتحاد في العمل
من ان يتحد جنسه ليخرج ما اذا رفعا هذا علي الفاعلية وهذا علي
الابتداء او نصبا هذا علي المفعولية وهذا علي الظرفية او جرا هذا
بحرف وهذا بالاضافة الثاني لا بد من توافق المتبوعين في التعريف

والتنكير

169

والتنكير فلا يقال جاني رجل وجاني زيد العاقلان ولا عاقلا لما يلزم من
نعت النكرة بالمعرفة او العكس وان لا يكون احدهما اسم اشارة فلا يجوز
جاني هذا وجاني عمرو العاقلان لما يلزم من الفصل بين المبهم ونعته قول الالفية
وان نعوت كثرت البيت حكم المفرد في ذلك وفيما ياتي حكم المتعدد
خلافا لمن ذهب الي انه لا يجوز القطع الا مع تعدد النعوت قال الشاطبي
وجعله الباقي اتبعت قوله ملت هو راي جمهور اهل العراق وزعم بعضهم
انها كالها لا تتبع ورد بالاحسن بقع الهاد رد بافوقها واقطع او اتبع ان يكن معينا
به ونها وقوله السندوري ويجوز قطعه ان علم متبوعه بدونه يستثني
صور يجب فيها الاتباع ايضا احدها نعت التوكيد الثاني ما التزم
استعماله نعتا نحو طلعت الشعري العبور الثالث نعت اسم الاشارة
فالحاصل ان الشرطان يكون النعت للمدح او الذم او الترحم وان لا يكون
خاصا بمن اجري عليه وبقي شرط اخر وهو ان يبني المتكلم كلامه علي ذكر
الصفة وانما يبدو له ذكرها بعد شروعه في التكلم فيخرجها مخرج الجواب
علي سوال فيقطعها علي ما يقدر السوال فان ابتدا كلامه قاصدا ذكر
الصفة اولا لم يكن بد من الامتناع لان بناه علي ذكرها ولا يقتضي
اجراها عليه والقطع يقتضي ذلك اذ هو مقتضي الاستيناف لان الصفة
مع المقدر تصير جملة مستقبلة لا موضع لها من الاعراب قال الشاطبي
وهذا الشرط نص عليه ابن ملكون وهو ظاهر المعني فلا ينبغي اهماله
ثم اجاب بان ملاحظة ذلك وظيفة البياني لا النحوي وبقي شرط
خاص بنعت النكرة وهو ان يتقدم علي نعت افرد الا لم يجز القطع
اختيارا قولها جميعها او بعضها اقطع معلنا يحتمل ان المراد اذا
تعين بدون بعضها جاز قطعه ووجب اتباع ما افتقر اليه وعليه شرح
ابنه ويحتمل انه يريد اذا تعين بدونها كلها جاز اتباع البعض وقطع
البعض وهو الذي قاله وغيره انه الظاهر وعليه كلا التقديرين
يشترط في جواز ذلك تقديم المتبع وتاخير المقطوع فلا يجوز الاتباع

يبعد القطع على الصحيح وعلل ذلك باوجه احدها انه يستلزم الفصل
بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية الثاني ان طباع العرب تابي الرجوع
الى الامر بعد الانصراف عنه الثالث انه يلزم عليه المستعمل بعد القصور
وبعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبار التكثير الجمل
قولها او اقطع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا
فيه امور الاول لم يعين المقدر وهو في المدح امدح وفي الذم اذم وفي
التخصيص اعني الثاني يستثنى من لزوم الاضمار نعت التخصيص فانه يجوز
فيه الاظهار قولها وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل
شرط كثرة حذف المنعوت ان يعلم جنسه اما باختصاص الصفة به نحو
مررت بكاتب وصاهل او بمصاحبة ما يعينه نحو ان اعمل سابغات
وان يكون النعت صالحا لمباشرة العامل بخلاف الجملة وشبهها فلا تقوم
مقامه الا ان كان المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن نحو وان منا اهل
الكتاب الا ليؤمنن به ومنا دون ذلك وحكي ما منهما مات حتى رايته يفعل كذا
قال ابن مالك او مجرور بفي كقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم
والا فضرورة باب التوكيد قول ابن الحاجب التوكيد تابع مقرر
امر المتبوع في النسبة او الشمول كذا في الشذور ايضا قال ابن مالك في
التحفة البدل في نحو مررت بقومك اولهم واخرهم وصغيرهم وكبيرهم
هو تابع يقرر امر المتبوع في الشمول وليس بتوكيد وقال في شرح الكافية
التوكيد تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره قول ابن الحاجب
وهو لفظي ومعنوي قال في التحفة الباب للتوكيد المعنوي فلا حاجة
لذكر اللفظي قوله والمعنوي بالفاظ مخصوصة قال في التحفة فانه
عامة وجميع وذكرهما في كل كتبه وقال في شرح الكافية اغفل اكثر النحويين
جميعا ونبه سيبويه على انها بمنزلة كل معنى واستعمالا وقال في شرح التسهيل
ذكر مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه واغفل ذلك اكثر النحويين سهوا
او جهلا قوله الا العينة بالنفس او بالعين الاسم اكدا فيه امران الاول

قال الشاطبي

قال الشاطبي ظاهره انه لا يجمع بينهما الاتيانه بأو وليس كذلك ثم اجاب
بانها للاباحة واذا جمع بينهما وجب تقديم النفس الثاني قال ابن هشام المراد
بهما الحقيقة والا فلو قلت اوقفت زيدا نفسه او طرقت زيدا عينه لم يكن
تاكيدا بل بدل بعض من كل قولها واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا
هو احسن من قول التسهيل جمع قلة فان عينا يجمع على اعيان ولا يؤكد به
وظاهره انه لا يجوز في المثنى الاتيان بهما مثنيين والامر كذلك قال ابو حيان
ووهم بدر الدين بن الناظم فجوز ذلك ولم يقل به احد من النحويين قال ابن قاسم
بل قال به ابن اياز في شرح الفصول فقال ولو قلت نفساهما لجاز قلت
ابو حيان لا يقيم لابن اياز وزنا ولا يعده من النحاة وايضا فهو متاخر عن
بدر الدين ابن مالك لكن قال به من هو اقدم منه وهو ابن معط فقال في
الفية كذلك في نفسيهما عينيهما وما لمثنى سوى كليهما وممن نقله
عنه الشاطبي في شرحه ثم قال ويقع في بعض النسخ بالافراد قولها
وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا
ظاهره انه لا يجوز اضافتها الى ظاهر وهو كذلك لكن جوزه في التسهيل وشرحه
فقال وقد يستغنى عن الاضافة للضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل
كقوله : يا اشبه الناس كل الناس بالقمر : ورده ابو حيان بان كلا فيهما نعت
بمعنى الكاملين لا توكيد وفي التسهيل ايضا انه قد يستغنى بكليهما عن كلتيهما
وكلتيهما في تاكيد المثنى وبكليهما عن كلتيهما في تاكيد المؤنث كقوله يمت بقربى الزينبين كليهما
وحمله ابن عصفور ومن تبعه تذكير المؤنث للضرورة حملا على المعنى كانه قال بقربى
الشخصين ومنهم من قوله في الشمول انه لا يؤكد بها الا ذو اجزاء يصح افتراقها
حسا او حكما وقد صرح به ابن الحاجب واما كلا وكلتا فاجاب الجمهور انه يؤكد بهما
ما لا يصلح موضعه واحد نحو رايت احد الرجلين كليهما واختصم الرجلان كلاهما والمختار
المنع لعدم احتمال رفعه التاكيد قولها ودون كل قد يجي اجمع المختار كما قال ابو حيان
خلافا للجمهور جواز التاكيد باجمع دونه كثيرا فصيحا لكثرة وروده ذلك كقوله تعالى
لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين وفي الصحيحين فله سلبه اجمع فصلوا جلوسا

اجمعون قال ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس
يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد قوله
ابن الحاجب واكتع وابتع وابصع اصلها من الالفية وظاهر العبارة تقديم
ابتع على ابصع والامر خلافه بل يجب تقديم ابصع على ابتع واختار ابن مالك
في التحفة والتسهيل جواز الابتدا بايها شيت بعد اجمع وهو راي ابن عصفور
واختاره ابن هشام في تعليقه ولم يبين الثلاثة اذا اجتمع النفس والعين
وكل واخواته ما المقدم ويجب تقديم النفس ثم العين ثم كل وما بعده قوله
الشذور ولا تؤكد النكرة مطلقا لم يتعرض للمسالة ابن الحاجب وزاد في
الالفية انه يجوز اذا افاد توكيدها وهو راي الكوفيين والاخفش واختاره
في جميع كتبه قوله الالفية واغن بكلتا في مثنى وكلا البيت ظاهره انما عدا
ذلك من كل وعامة وجميع يستعمل في المثنى والمجموع لان كلامه فيما تقدم
عام خصوصا انه ذكر في التسهيل جواز الاستغنا بكل عن كلا وكلتا
ورده ابو حيان وقال انه يحتاج الى نقل وسماع من العرب قال الشاطبي
فلو قال وفي الشمول بالضمير موصلا :. خص مثنى كلتا وكلا وغير مثنى كل ونقل
مع ذا جميع والضمير متصلا لخلص من ذلك وقد سلم منه قول ابن الحاجب
والثاني للمثنى كلاهما وكلتاهما والباقي لغير المثنى قولها
ولا تعد لفظ ضمير متصل :. الا مع اللفظ الذي به وصل :. كذا الحروف
فيه امران الاول قال ابن هشام كذا ايضا الموصولات لا تؤكد الا باعادة
الصلة الثاني يغني عن ذلك الفصل بينهما على ما اختاره في التسهيل وشرحه
كقوله ليت وهل ينفع شيا ليت :. ليت شبابا بوع فاشتريت
وقوله ليت شعري هل ثم هل اتينهم قال ومنه الفصل بالوقف كقوله
لا ينسك الاسى تاسيا فما :. ما من حمام احد معتصما قولها
ومضمر الرفع الذي قد انفصل :. اكد به كل ضمير اتصل :. قد يشعر
بان ضمير النصب المنفصل لا يؤكد به في نحو قولك رايتك اياك
ورايته اياه بدلا لا توكيدا وهو راي سيبويه واتباعه واختار

في التسهيل

في التسهيل وشرحه والفوايد لقول الكوفيين انه توكيد لا بدل لان نسبة
المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع
المتصل في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع فكذا المنصوب قال
ابو حيان ومراده بقوله باجماع انه يجوز لا انه يتعين لانهم اعربوا انت
انت بدلا باب عطف البيان قول ابن الحاجب تابع غير صفة يوضح
متبوعه زاد في الشذور او تخصصه وقد شملهما قول الالفية حقيقة القصد به منكشفه
وارد عليه انه يستغنى عنه بقوله شبه الصفة في انه مبين لقصد
المتكلم لانك اذا قلت قدم الامير احتمل ان يكون القصد نفسه او رحمه
او خدمه او رسوله ارجا العوم احتمل ان يكون الجاي بعضهم فلما بين
اذن قصد المتكلم من مطلق اللفظ فلما قلت نفسه او كلهم ارتفع ذلك
وانكشفت حقيقة القصد بالتوكيد قال الشاطبي والعذر عنه انه
لما قال شبه الصفة كان التعريف غير تام اذ شبه الصفة يقع من
وجوه منها الاشتقاق فيبين المراد بما زاد وقد مر في الصفة انه
يبين ما سبق بوسمه فبيانه من جهة تعيين المتبوع وايضاحه حتى لا
يختلط بغيره وعطف البيان يبين ذلك البيان المعلوم والتوكيد
ليس كذلك وانما بيانه بابراز جهة الحقيقة من جهة المجاز قول الالفية
فاولينه من وفاق الاول :. ما من وفاق الاول النعت ولي
قال ابن هشام يجب في البيان ان يكون كالنعت في الافراد والتذكير
وفروعهما وليس ذلك داخلا في كلامه لانه احاله على النعت وذلك
غير لازم فيه قال والفاني اول البيت للتفريع فانه كونه كالنعت
فوجب ان يعطي ذلك قول الالفية فقد يكونان منكرين وفي الشذور
ويتبعه في اربعة من عشرة المنقول عن البصريين واكثر النحويين
ان عطف البيان لا يجوز في النكرات وانما يكون في المعارف قال في
شرح الكافية وغيرها وليس بشي بل هو مرجوح قياسا وسماعا
اما القياس فلان الحاجة اليه في النكرات اشد من الحاجة اليه في المعارف

لشدة ابهامها ولان النعت يجوز فيه ذلك فكذا عطف البيان واما السماع
فقال تعالي يوقد من شجرة مباركة زيتونة وسقي من ما صديد او كفارة
طعام مسكين فدية طعام مسكين وقد اشار الي وجه القياس بقوله
كما يكونان معرفين قال ابن هشام ثم ان هذه مسالة اخري معرعة
علي كونه كالنعت فيجب عطفها بالواو دون الفا قوله ابن الحاجب
وفصله من البدل لفظا قال ابن مالك في التحفه اي لا معني لانه يفارقه
في المعني دايما اذ المقصود في البيان هو المتبوع وفي البدل هو التابع
قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر فيه امور الاول ضابط
هذه الصورة ان يكون المتبوع معرفا بال مجرورا باضافة صفة معرفه
بها والتابع خال منها واستدرك عليه ابن مالك في التحفه صورة له
ثانية وهي ان يكون المتبوع منادي مضموما والتابع منصوبا مفردا
معرفا نحو يا غلام يعمرا وقد ذكرها في الالفية ولم يذكرهما في اكثر
كتبه غيرها بين الصورتين وزاد في التسهيل ثالثة وهي ان تقترن بال
بعد منادي نحو يا زيد الحارث ويا خانا الحارث وقد ذكرها في الشذور
واستدرك ابو حيان وغيره صورا اخري الاولى ان يتبع المنادي
المضموم باسم الاشارة نحو يا زيد هذا لانه لو كان بدلا لكان علي تقدير
حرف الندا وهو لا يحذف من اسم الاشارة علي راي البصريين هكذا علله
الشاطبي وعلله غيره بانه يلزم ندا اسم الاشارة من غير وصف وهو
احسن الثانية ان يتبع المنادي المضاف باسم الاشارة نحو يا غلام زيد
هذا الثالثة ان يتبع وصف اي في السند المنون نحو يايها الرجل زيد
لانه لو كان بدلا لكان غير منون الرابعة ان يتبع وصف اسم الاشارة في
السند المنون نحو يا هذا الطويل زيد الخامسة ان يتبع وصف اي
مضاف نحو يايها الرجل غلام زيد فلا يكون بدلا لانه ليس في تقدير
جملتين السادسة ان يكون الكلام مفتقرا الي رابط ولا رابط الا التابع
علي انه بيان نحو هند ضربت الرجل اخاها ولو اعرب بدلا لعرت الاولي

عن رابط

عن رابط لانه يكون في تقدير جملة ثانية السابعة ان يضاف افعل التفضيل
الي عام ويتبع بقسمي ذلك العام ويكون المفضل احد قسمي ذلك العام نحو زيد
افضل الناس الرجال والنسا فلو اعرب الرجال والنسا بدلا لكان في تقدير
زيد افضل الرجال والنسا وهو لا يسوغ الثامنة ان يفصل مجرور اي
نحو اي الرجلين زيد وعمرو افضل فلو اعرب زيد وعمرو بدلا لكان في تقدير
اي زيد وعمرو افضل وهو ممنوع لان ايا لا تضاف لمفرد معرفة التاسعة
ان يفصل مجرور كلا نحو كلا اخويك زيد وعمرو قام لما تقدم في اي قال الشاطبي
بعد ذكرها ولعل ثم مواضع اخري لمن يتتبع وقد شمل هذه الصور كلها الا
السادسة قول الشذور ان لم يتبع احلاله محل الاول الامر الثاني
استشكل ابن هشام في حاشية التسهيل ما علل به الصور المذكورة له
بانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوايل وقد جوز في انك انت
كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت الامر الثالث قال ابو حيان
ماعدا هذه المواضع يجي البيان فيه مشتركا تارة مع النعت نحو جا زيد ابو عمرو
وتارة مع البدل نحو جا ابو محمد زيد وتارة مع التاكيد نحو رايت زيد زيدا
وقال ابن مالك في شرح الكافيه عطف البيان يجري مجري النعت في تكميل
متبوعه ويفارقه ان تكميله بشرح وتبيين لا بدلالة علي معني في المتبوع
او سببه ومجري التوكيد في تقوية دلالته ويفارقه في انه لا يرفع توهم
مجازي ومجري البدل في صلاحيته للاستقلال ويفارقه في انه غير صوي
الاطراح قول الشذور ونحو يا نصر نصر نصرا جعله من البيان تبع فيه
الاكثر وقال ابن مالك الاولي عندي جعله توكيدا لفظيا لان عطف البيان
حقه ان يكون للاول به زيادة وضوح وتكرر اللفظ لا يتوصل به الي ذلك
وسبقه اليه ابن الطراوة قال ابن هشام في المغني وفيه نظر لان اللفظ
المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا لما فيه من
زيادة الفايدة نحو يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي وقال في
تعليقه قال النحاة شرط عطف البيان ان يكون الثاني اشهر من الاول

وقال في المغرب اشهر من الاول او مثله ليدخل نحو يا نصر نصر نصرا نصر
قال فان قلت لم اشترطتم كما اشترط ابن عصفور والزمخشري والجرجاني
كون عطف البيان اوضح واخص قلت لانه كالنعت وهم اشترطوا كونه
دونه في ذلك فان قلت فكيف يعرف الشي وبينه ما هو دونه قلت
التعريف بانضمامه الي الاول لان التعريف حصل منه نفسه فافهمه
باب عطف النسق هذه ترجمة الكوفيين وسيبويه انما يترجمه بباب الشركة
قوله الالفية تال بحرف متبع عطف النسق فيه امور الاول قال
ابو حيان لا يحتاج عطف النسق الي حد لانه تابع بادوات مخصوصة
وذلك وارد على ابن الحاجب ايضا حيث حده وسلم من ذلك الشذور
الثاني قال ابن هشام قد يرد عليه نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق
فسوى والذي قدر فهدي ونحو ذلك من النعوت المقترنة بحرف العطف
قال والجواب انها انما يحكم لها بالاعراب من جهة العطفية لا من جهة
النعتية وهو معطوفها على النعت الاول تقيد الصفة المعنوية فان قلت
المعطوف على الشي يعرف من جهته فالمعطوف فاعلا يعرب فاعلا وكذا المعطوف
على الصفة يعرب صفة في الاعتراض صحة قلت المعطوف على الفاعل يقال
وقع بجملة على الفاعل الذي اسند الفعل اليه ولا يقال انه فاعل وانما يعرب
معطوفا بالاجماع وانما يعني بقولنا المعطوف على الشي مثله انه
يجب له ما يجب له ويمتنع عنه ما امتنع عنه لا انه يسمى باسمه انتهي
الثالث قيل قوله بحرف يخرج غير المحدود فلا فايدة في قوله متبع
واجاب ابن قاسم بان فايدته اخراج نحو مررت بغضنفر اي اسد
فانه تابع بحرف لكنه ليس بمتبع قوله لا الفيه فالعطف مطلقا بواو
ثم فا حتي ام او مشي على ما صححه في شرح التسهيل والعمدة والكافية من
ان ام واو مشركان لفظا ومعني مع نقله في شرح الكافية ان اكثر
المصنفين يجعلونهما مما يتبع لفظا دون معني وقال ابن قاسم فان
قلت اطلق في ام واو وينبغي ان يقيدهما بان لا يقتضيا اضرابا فانهما
حينيذ يشركان لفظا لا معني كما ذكر في التسهيل وشرحه قلت ولا انهما

علي

على الاضراب قليلة فلذلك لم يتعرض لها فولها واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن
فيه امور الاول وافق هنا وفي اكثر كتب الاكثرين على عد لكن من حروف
العطف وخالفهم في التسهيل فقال وليس منها لكن وفاقا ليونس وقال
في شرحه هي عنده حرف استدراك لا حرف عطف فان وليها مفرد
معطوف فعطفه بواو قبلها ولا بد قبل المفرد من الواو نحو ما قام سعد
ولكن سعيد ولا ارد زيدا ولكن عمروا ولو كانت عاطفة لاستغني بها عن
الواو كما استغني ببل وغيرها ومما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام سعد
لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة
العطف الا به لكن فهذا من شواهد امانته وكمال عدالته لانه يجيز العطف
بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل بها لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب
ومع هذا ففي نفي المفرد الواقع بعد ولكن اشكال لانه على ما قررته
معطوف بالواو وقع انه مخالف لما قبلها وحق المعطوف بالواو ان يكون موافقا
لما قبلها فالواجب ان يجعل من عطف الجمل ويضمر له عامل كانه قال ما قام سعد
ولكن قام سعيد لان الجمل المعطوفة بالواو يجوز كونها موافقة ومخالفة
فالموافقة نحو قام زيد وقام عمرو والمخالفة نحو قام زيد ولم يقم عمرو انتهي
وقال ابو حيان مذهب اكثر النحويين ان لكن لا تكون عاطفة الا اذا لم
تدخل عليها الواو واستعمال لكن اذا وقع بعدها المفرد لفظا وتقديرا
بغير واو لم يسمع من كلام العرب وانما قاله النحويون بالقياس على بل ولم
يجروها مجراها اجرا كاملا كانهم لم يستعملوها بل ايجاب بخلاف بل الامر الثاني
قال ابن هشام ان قبل والواو في عطف الجوار تتبع لفظا فحسب قلت
هي مشتركة في المعني قطعا لان العطف في مثل وارجلكم بالخفض انما هو
على الوجوه ولكنك ناسبت في اللفظ بينه وبين عامليه وفي الاعراب
تقديرا ولولا اشتغال الاخر بحركة المناسبة ونظيره الحمد لله بكسر الدال
فالواو لجمع مطلق احسن منه قول الشذور لمطلق الجمع لان ابن هشام قال في
المغني قول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق

وانما هي للجمع لا بقيد قوله الالفية فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا
مشي علي ذلك في اكثر كتبه وقال في التسهيل ان الواو تنفرد متبعها في الحكم
محتملا للمعية برجحان وللتاخر بكثرة وللتقدم بقلة قال ابو حيان وليس
هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين
فيجب اطراحه قوله الالفية واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه
لم يذكر مما اختصت به الواو سوى ثلاثة احكام هذا وما قبله وهو
احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة وعطفها لعامل مضمر علي عامل ظاهر
يجمعهما معني واحد في قوله اخر الباب وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي
معموله وبقي مما اختصت به الواو احكام كثيرة قال في العمدة وتستقل الواو
بعطف ما لا يستغني عنه وبعطف سببي علي اجنبي في الاشتغال وغيره وبعطف
ما تضمنه الاول ان اراده وبعطف معمول علي معمول ظاهر وبجواز فصل
معطوفها بظرف او عديله وبجواز تقديمها مع معطوفها علي المعطوف عليها
اطرادا وبجواز اتباع المجرور علي الجوار وبجواز حذفها ان امن اللبس
وبايلائها لا بعد نفي او نهي وبايلائها اما مذكورة غالبا زاد ابن هشام
في المغني واقترانها بلكن وبعطف العقد علي النيف في العدد وبعطف
الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها وبعطف ما حقه التثنية او الجمع
قولها واخصص بها عطف ما ليس صلة قال ابن قاسم اعم منه قول
التسهيل وتنفرد بتسويغ الاكتفا بضمير واحد فيما تضمن جملتين من
صلة او صفة او خبر لشموله ست مسائل تنفرد بها الفا هذه احدها
انتهي ووجه شموله لست ان الضمير قد يكون في الصلة او الصفة او الخبر
او في المعطوف علي كل من الثلاثة في التسهيل ايضا انها تنفرد بعطف متبوع بل
علي محل متحدين معني قولها بعضا بحتي اعطف عبارة الكافية الشافية
بعضا وشبهه بحتي اعطف علي كل وغاية له فذلك اجعلا وفي التسهيل
المعطوف بحتي بعض متبوعه او كبعضه وغاية له في زيادة او نقص
وهذا وارد ايضا علي قول ابن الحاجب ومعطوفها جزء من متبوعه قول
الكافية

174

الكافية وحتي مثلها اي للترتيب تبع فيها الزمخشري والذي صححه ابن
مالك في كتبه انها كالواو لا تقتضي ترتيبا قال في التسهيل ولا تقتضي ترتيبا
علي الاصح وقال في العمدة وبعطف بحتي ما دل عليه الاول بعضا او شبهه
مما هو غاية فيما سبق له من نقص او زيادة دون تعرض لترتيب وقال في
الكافية وبحتي نقله ندر ولم يرتبوا خلاف من زعم وقال في شرح التسهيل
والعمدة والكافية حتي في عدم التعرض للترتيب كالواو فجايز كون
المعطوف بها مصاحبا وسابقا وزعم بعض المتاخرين انها تقتضي الترتيب
وليس بصحيح وقد ادعي ما لا دليل عليه وفي الحديث كل شي بقضا
وقدر حتي العجز والكيس وليس في القضا ترتيب وانما الترتيب في
ظهور المقضيات ويجوز ان يقال حفظ فلان القران حتي سورة البقرة
وان كانت سورة البقرة اول ما حفظ او متوسطا حفظها انتهي وقال
ابن القواس في شرح الكافية واما حتي فهي بمنزلة ثم في الترتيب والمهلة
وقيل بمنزلة الواو والاول اظهر لانه يشترط ان يكون ما بعدها جزءا
مما قبلها فلو لم تفد الترتيب للزم تقديم جواز الشي المتاخر عليه
وقال ابن عصفور حتي كالواو في ارادة الجميع من غير تعرض فيه لترتيب
ولا مهلة قال وما ذكره الزمخشري من انها تقتضي الترتيب انما يعني
به انها تقتضي ان المعطوف بها رتبته من المعطوف عليه ان يكون غاية
له ولم يرد انها تقتضي الترتيب في المعني الذي اسند اليها قول الكافية
والعبارة لها والشذوذ دوام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام قد تحذف
اذا لم يلتبس المعني وقد نبه عليه في الالفية واستدركه ابن القواس قول
الالفية وبانقطاع وبمعني بل وفت ظاهره موافقة الكسائي وهشام
في ان المنقطعة عندهما بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها ومذهب البصريين
انها تفيد بل والهمزة مطلقا وقد مشي عليه ابن الحاجب وقال ابن قاسم
انما اقتصر في الالفية علي ذكر بل لان اقتضا المنقطعة الاضراب لازم وليس
اقتضاوها الاستفهام بلازم قوله الشذوذ وبمعني بل وقد تتضمن مع ذلك معني

الهمزة ظاهرة ان ذلك اقل من عدم التضمن والذي في شرح الكافية لابن
مالك عكس ذلك فانه قال ولا بد في المنقطعة من معنى الاضراب والا كثر
اقتضا وهامع الاضراب استفهاما وقد يجردها الاضراب وقال في نظم
الكافية ومع الاستفهام اضرابا حلت :: ان يك مما قيدت به خلت
وبانقطاع عرفت وقد ترى :: كبل لاضراب سوال خبرا انتهى وفي شرح العمدة
ام المنقطعة تفيد استفهاما واضرابا معا وقد تفيد الاضراب وحده قوله
الالفية والعبارة لها والشذور خير اي قسم باو وقال ابن هشام في
المغني التحقيق ان او موضوعة لاحد الشيئين او الاشيا وهو الذي
يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والى معنى الواو واما بقية المعاني
فمستفادة من غيرها قال ومن العجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل
التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما او دينارا او جالس الحسن
او ابن سيرين ثم ذكروا ان او تفيدهما ومثلوه بالمثالين المذكورين لذلك
انتهى ولهذا اقتصر ابن الحاجب على قوله واو واما لاحد الامرين فيهما
قوله الالفية ومثلا او في القصد اما الثانية ففيه امران الاول يستثنى
من معاني او السابقة ورودها بمعنى بل وبمعنى او كلا شاركها اما فيهما
~~قوله الالفية ومثل او في القصد اما الثانية ففيه امران الاول يستثنى من~~
معاني او المطابقة الثاني مشى هنا على ما صححه في ساير كتبه من ان اما
ليست بعاطفة حيث لم يجعلها مثل او مطلقا بل في القصد فقط ولذا لكن
لم يذكرها مع حروف العطف اول الباب وهو راي يونس وابن كيسان
وابي علي ومذهب اكثر النحويين كما نقله في شرح الكافية انها عاطفة
ومشى عليه ابن الحاجب واما صاحب الشذور فوافق ابن مالك ولم
يتعرض لذكرها البتة وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على
انها ليست بعاطفة وانما اوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها
وقال الحضراوي في الافصاح كان سيبويه توسع فجعل العطف لاما
لما كان صاحبه المعنى وخرجه الواو عن الجمع والتابع يليها فسماها
عاطفة

عاطفة مجازا قوله الكافية ولكن لازمة للنفي زاد في الالفية والشذور
النهي قوله الالفية واول لكن نفيا او نهيا اي الواقعة قبل المفرد
كما في التسهيل اما الواقعة قبل جملة فيكون بعدهما وبعد الايجاب والامر لا بعد
الاستفهام قوله ولا اشترط العطف بها ان يكون ما بعدها غير صالح للاطلاق
ما قبلها عليه فلا يجوز جاني رجل لا زيد ولا امرر برجل لا عالم وان المعطوف
بها مفرد او جملة لها موضع من الاعراب لم يكن حرف عطف ذكر الشرطين ابو
حيان في شرح التسهيل قوله الالفية ندا او امرا او اثباتا فلا قال ابو حيان
في معنى الامر التخصيص والدعا نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا وغفر الله
لزيد لا بكر قوله وبل كلكن قال ابن هشام اي في المعنى بدليل وامثل
بها قال وهذه احالة على مجهول لانه لم يذكر اولا معنى لكن انتهى وقد تكلمت
من ذلك عبارته في الشذور لانه احال فيه بعد ذكر المعنى والحكم معا ثم
لا يعطف ببل بعد استفهام وذلك مستفاد من عبارة الالفية والشذور
قوله الالفية وصفة اعتقد قال ابو حيان قوله انه ضعيف مخالف
لمذهب البصريين فقد نص على قبحه سيبويه والخليل وذكر بعضهم انه
لا يجوز الا في ضرورة الشعر قوله وليس عندي لازما هو مذهب الكوفيين
وقد اختاره ايضا الشلوبين وابو حيان وقال ينبغي ان يقيد ذلك بان يكون
الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا فانه لا يجوز
عطف الظاهر عليه بالجر ومشى ابن الحاجب وصاحب الشذور على قول
البصريين قوله الكافية واذا عطف على عاملين الخ فيه امور الاول قال
ابن هشام في المغني الصواب ان يقال على معمولي عاملين وقولهم على
عاملين فيه تجوز الثاني قال الشيخ بها الدين ابن النحاس ما حكاه
ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مطلقا مذهب لم ار احدا حكاه
غيره مع جهدي في الكشف على هذا المذهب قال ابو حيان وكذلك قال
شيخه ابو عبد الله بن عمرون الحلبي وكان له حفظ واطلاع وكذا نقل ابن مالك
في شرح التسهيل الاجماع على منع العطف على عاملين ان لم يكن احد

العاملين جارا قال ابو حيان وليس ما ادعاه من الاجماع بصحيح
بل الذي حكاه ابن الحاجب ذكره ابو علي الفارسي في بعض كتبه عن قوم
من النحويين ونسب الاخفش الثالث قال المهدوي اذا كان احد العاملين
جارا وتاخر المجرور نحو زيد في الدار وعمرو القصر لم يجيزوا احد قال ابو حيان
وليس كما ذكر بل من اجاز مطلقا اجاز هذه الصورة الرابع ما نقله المص
عن سيبويه هو المشهور عنه ونقل عنه ابو جعفر النحاس الجواز فحينئذ
يكون له في المسألة قولان ومن رجح الجواز اما رجح احد قوليه لانه خالفه
الخامس وافق المص على ترجيح الجواز في هذه الصورة من المتاخرين ابو
جعفر ابن مضا وابو بكر بن طلحة ومال اليه ابو حيان ونقله عن جماعة
من المتاخرين واما ابن مالك فانه صحح في التسهيل المنع مطلقا وهو عجيب
منه فان كثيرا ما يختار مذهب الاخفش والاخفش اشهر من قال بالجواز
في هذه المسالة قول الالفية والفا قد تحذف مع ما عطفت والواو اذا لا لبس
فيه امران الاول قال ابن هشام هذه الابيات الثلاثة كلام متعلق
بحروف العطف فكان ينبغي ان يذكرها قبل ذكر احكام المعطوف وان يكون
الى جانب قوله واخصص بها البيت الثاني قال ابن قاسم فان قلت
ظاهر كلامه انها تختص بالفاء والواو وقد ذكر في التسهيل ان ام تشاركهما
في ذلك كقوله فما ادري ارشد طلابها الشقاء ام غي قلت هو في الفاء والواو
اكثر منه في ام فلقلته لم يذكره هنا قولها وهي انفردت بعطف عامل
مزال قد بقي معموله فيه امران الاول اكثر المتاخرين في هذه المسالة
على انه لا حذف وعلى ان تالي الواو في ذلك معطوف على الاول عطف مفرد
لا عطف جملة على جملة وان العامل ضمن معنى يتضمن المعطوف والمعطوف
عليه قال ابو حيان والذي اختاره التفصيل فان كان العامل الاول يصح نسبته
الى الاسم الذي يليه حقيقة كان الثاني محمولا على الاضمار والا حمل على
تضمين العامل الثاني قال ابن هشام قد يعترض هذا بقولهم اشتريته بدرهم
فصاعدا لانهم يقدرون فذهب الثمن صاعدا فوقع هذا الامر بعينه في
الفاء لم تنفرد به الواو وقد يجاب بان الفا للسببية لا للعطف وليس به

بصحيح

بصحيح لان ذهاب الثمن صاعدا لم يتسبب عن اشترايه بدرهم ولو جعلت
سببية لزم هذا الفساد وفساد ثان وهو ان يكون جميعه اشتري
بدرهم فذهب الثمن صاعدا اي في حق الغير لابد من تقدير هذا او نحوه
والا فسد فتامله وقد يجاب بانها لفظة نادرة وليس كذلك لان القياس
عليها جاير بالاجماع انتهى قولها وعطفك الفعل على الفعل يصح شرطه اتحادهما
في الزمان فلا يعطف ماض على مستقبل ولا عكسه ذكره في شرح الكافية
والزمنهما اتفاقا في الزمن واغتفر اختلاف لفظ حيث عن لطيفة
قال ابن هشام في تعليقه قال بعض الطلبة لا يتصور لهذا امثال لان
نحو قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه الجملة لا الفعل وكذا قام وقعد
زيد لان في احد الفعلين ضمير ا قلت له فاذا قلت يعجبني ان يقوم ويخرج
ولم يقم ويخرج ويعجبني ان يقوم زيد ويخرج عمرو فيالها جملة وقع فيها انتهى
باب البدل قول الكافية تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه
قال ابن القواس هذا الذي اختاره المص من كون المتبوع هنا غير مقصود
هو مذهب المبرد وذهب الجمهور الى كونه مقصودا بالنسبة واليه ذهب
جار الله قال وقوله دونه احترازا من المعطوف لانه وان كان مقصودا
فليس مقصودا دون المتبوع لانها للاضراب عن الاول قول الكافية والتذكرة
والعبارة له بدل كل قال ابن مالك في شرح الكافية ذكر المطابقة اولى من
قول النحويين بدل الكل من الكل لانها عبارة صالحة لكل بدل مساوي للمبدل
منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى لانها لا تقصد الا على ذي اجزاء
وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدلية في اسما الله تعالى انتهى
وقد عبر في التسهيل بعبارة الناس وقال في شرحه جريت على عادة
النحويين والعبارة الجيدة ان يقال بدل موافق من موافق وقال
ابو حيان عبر بعض اصحابنا عن ذلك بقوله بدل الشي من الشي قول الكافية
بدل الكل والبعض اعترض من حيث ان كلا وبعضا لا يجوز ادخال ال
عليهما عند الجمهور وقال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص

بادخال الالف واللام على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما
معرفتان في نية اضافة وبذلك القران قال وعن الاصمعي قال قرات
اداب ابن المقفع فلم ار فيه لحنا الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه
فاحفظوا البعض قال وذلك خطا لانهما معرفتان لا تدخلهما ال
قال ومثل ذلك اي وقبل وبعد قال وكان بعض النحويين ببغداد قد اجاز
ذلك فقال فيه فتى درستويه الى حفص. اخطاي كل بعض
قولهم في العبارة للالفية او بعضا وما يشتمل عليه فيه امور الاول
قال في شرح الكافية شرط اكثر النحويين في بدل البعض وبدل
الاشتمال ضميرا عايدا على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن
وجوده اكثر من عدمه انتهى مع انه مشى على الاشتراط في التسهيل
الثاني قال في شرح الكافية ايضا شرط بدل الاشتمال امكان فهم
معناه عند الحذف وحسن الكلام على تقدير حذفه نحو اعجبني الجارية
حسنها الا ان الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اسما لا مصحا للبدلية
فانه يفهم معناه في الحذف مع كون الاقتصار على متبوعه حسن
في الكلام بخلاف نحو اعجبني زيد اخوه فانه لا يصح الاستغنا عنه
ونحو اسرج زيدا فرسه فانه وان فهم معناه في الحذف لا يحسن
التكلم به فلو ورد مثل هذا لكان بدل غلط الثالث اختلف في المشتمل
في بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل هو الثاني وقيل هو العامل
والى الاول ذهب في التسهيل فلتحمل عبارة الالفية عليه الرابع
قال ابو حيان شرط اصحابنا في بدل البعض ان ترد المسالة الى اصلها
الذي اختصرت منه بان يظهر العامل في البدل فيصير الكلام جملتين
كما كان قبل ان تختصر فان ساغ الاكتفا بكل واحدة من الجملتين جازت
المسالة والا امتنعت فعلى هذا يجوز جدعت زيدا انفه لانك
لو قلت جدعت زيدا جدعت انفه لكان الاكتفا بكل واحدة من الجملتين
سايغا ولا يجوز قطع زيدا انفه لانه لا يقال قطعت زيدا وانت تعني انفه

قال فعلى

١٦١

قال فعلى ما ذكره اصحابنا لا فرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال
وشرط صحة الاستغنا بالمبدل منه عن البدل قوله الكافية
والغلط بقي عليه بدلان احدهما بدل الاضراب وقد ذكر في الالفية
والشذور والفرق بينهما ان بدل الاضراب ما يذكر متبوعه بقصد
وبدل الغلط ما لا يذكر متبوعه عن قصد بل غلطا الثاني بدل النسيان
زاده ابن عصفور وغيره وقد ذكره في الشذور ولم يذكره في الالفية
لانه ادرجه في شرح الكافية في بدل الغلط وقال ابن قاسم ان ادراجه
في بدل الغلط اقرب شبيهات الاول قال ابو حيان الذي ينبغي
في بدل الغلط والنسيان ان يوتى ببل المقتضية للاضراب وقد
نبه على ذلك في الشذور وضم اليهما بدل الاضراب فقال والاحسن
عطف هذه الثلاثة ببل الثاني قال ابو حيان بدل الغلط لا يوجد
في كلام العرب لا نثرا ولا نظما قاله خطاب الماوردي في الترشيح
بعد اخباره بانه عني بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم يجده وان
طالب به غيره فلم يعرفه وقال المبرد على سعة حفظه هذا الضرب
من البدل لا يكون في كلام الله تعالى ولا في شعر ولا في كلام مستقيم
وانما يوتى في غلط الغالط الثالث قال ابو حيان ذكر بعضهم بدل كل
من بعض نحو لقيته غدوة يوم الجمعة لا يكون ظرفا ثانيا لان العامل
لا يعمل في نوع من المعمولات الا في واحد منه على طريق الاتباع فهو
بدل من غدوة بدل كل من بعض ولا يكون غلطا لان اللقي لا يكون
في كل اليوم بل في بعضه ومنه قوله كان في غداة البين يوم تحملوا انتهى
قلت واثبات هذا النوع هو المختار عندي وقد وجدت له
شاهدا من التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا
يظلمون شيا جنات عدن فقوله جنات بدل من الجنة وهو كل من
بعض قوله الكافية واذا كان نكرة من معرفة فالنعت هذا مذهب
الكوفيين والبصريون لا يشترطون ذلك وعجب من المصنف كيف خالفهم

فانه قل ان يخرج عن مذهبهم والسبب في ذلك ان الزمخشري اختار
الاشتراط في المفصل والمصنف تابع له واختاره ايضا عبد القاهر
الجرجاني والسهيلي وابن ابي الربيع واما ابن مالك وابن هشام فعلى مذهب
البصريين قوله الكافية والشذور مضمرين ومختلفين هذا مذهب
البصريين ومنع الكوفيون من ابدال المضمر من المضمر ومن الظاهر ووافقهم
ابن مالك في التسهيل والعمدة وشرحهما وقال ان نحو رايتك اياك تاكيد
لا بدل فاما رايت زيدا اياه فلم يستعمل في كلام العرب لا نثرا ولا نظما ولو
استعمل لكان توكيدا لا بدلا انتهى قوله الكافية ولا يبدل ظاهر من
مضمر بدل كل ليستثني منه ما افاد معنى الاحاطة وقد ذكر في الالفية
والشذور تنبيه لم يتعرض الثلاثة للموافقة في التذكير
والافراد وضدهما وقد قال ابن مالك في شرح العمدة يتعين في
بدل الكل لزوم موافقة المبدل منه في الافراد والتذكير
واضدادهما فان قصد التفصيل باحاد معطوفا بعضها
على بعض وفي التسهيل يوافق بدل الكل في التذكير والتانيث
وفي وضديه ما لم يقصد التفصيل قوله الالفية وبدل المضمر
الهمز يلي همزا قال ابو حيان كان ينبغي ان يضيف الى هذه المسئلة
مسئلة الشرط فانها نظيرها وذلك اذا ابدلت من اسم شرط فلا بد
ان تدخل على البدل ان الشرطية قولها ويبدل الفعل من الفعل كمن
يصل الينا يستعن بنا يعن قال امران الاول يستثنى من ذلك
بدل البعض فلا يكون في الفعل بالاتفاق ذكره في البسيط واقره
ابو حيان الثاني قال ابن الناظم في قوله يستعن انه بدل الاشتمال
لان الاستعانة تستلزم معنى في الوصول وهو نحو ومنع ابن هشام
الاستلزام قال فقد يستعين ولا يعان فلا يكون الوصول متجها
قال فالواجب دفع يستعين حالا كالنعشوا في قوله متى تاتنا تعشوا الى ضوء ناره

باب

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

باب النداء قوله الكافية يا اعمها وايا وهيا واي والهمزة للقريب
فيه امور الاول هذا الذي ذكره مذهب المبرد ومذهب سيبويه ان الهمزة
وحدها للقريب المصوغ وغيرها للبعيد مسافة او حكما ومشى عليه
في الالفية وساير كتبه وقال ابو حيان متعقبا عليه الذي يظهر
من استقراء كلام العرب ان يا اعم الحروف وانها تستعمل للقريب والبعيد
مطلقا الثاني ذكر ابن السكيت ان هاهنا بدل من همزة ايا وتبعه
ابن الخشاب فعلى هذا لا يعد حرفا مستقلا وهذا وارد على الالفية
الثالث ذكر ابن الصايغ في حاشية المغني ان النداء بالهمزة قليل في كلام
العرب وليس كذلك فقد تتبعت دواوين العرب فظفرت لها باكثر
من مايه شاهد وقد سردتها في حاشية المغني الرابع زاد في الالفية ايا
بمد وفي التسهيل اي بالمد ايضا وقال في شرحه لم يذكرهما الا الكوفيون
ورووهما عن العرب الذين يثقون بعربيتهم ورواية العدل مقبولة
وقال ابو حيان قد حكى الاخفش اي في كتابه الكبير قوله الالفية والكافية
ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس الخ بقي من المستثنيات اسم الله
جل جلاله فانه لا يجوز حذف حرف النداء منه اذا نودي ذكره ابن مالك
في الكافية والتسهيل والعمدة وشرحها وعبارة الكافية وما مع الله ومضمر لزم
قوله الالفية ومضمر كذا استثناه ايضا في ساير كتبه الا التسهيل ولا
حاجة اليه لانه يوهم جواز ندايه ولا خلاف ان ضمير المتكلم والغايب
لا ينادى واما ضمير المخاطب فالصحيح ايضا فيه المنع قاله ابو حيان
في الارتشاف وقال ابن عصفور الاسما كلها تنادى الا المضمرات
اما ضمير الغيبة والمتكلم فيهما منافيان لحرف النداء لانه يقتضي
الخطاب ولا يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لان احدهما يغني
عن الاخر فلم يجمع بينهما الا نادرا في الشعر انتهى وقد اصاب ابن الحاجب حيث
لم يتعرض لاستثنايه قوله الالفية وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله
هذا اختيار لمذهب الكوفيين وقد اختاره ايضا في الكافية والتسهيل

وشرحهما فصرح بانه قليل وانه يقاس عليه وزاد في شرح العمدة فقال
ان حذفه فيهما متوسط بين الكثرة والقلة فيتعقب بذلك على ما في الالفيه
واما ابن الحاجب فمشي على مذهب البصريين كعادته وانه ممنوع مطلقا ونحوا
فعل ويستثني من اطلاق الالفيه اسم الجنس غير المعين نحو يا رجلا
خذ بيدي فانه لا يجوز الحذف منه وانما الذي جوزه الكوفيون وتبعهم
المصنف عليه الحذف من اسم الجنس المعين نحو يا رجل صرح به في الكافيه
وشرحها ويستثني من جواز نداء اسم الاشارة ما اتصل به كاف الخطاب
فانه لا يجوز نداوه صرح به السيرافي وغيره فقول الكافيه وشذ
اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا قال ابو حيان الذي سهل ذلك
انها امثال معروفه كثر ورودها فحذف الحرف تخفيفا قولها وقد تحذف المنادي
لقيام القرينه ذكره ايضا ابن مالك في التسهيل وزاد قبل الامر والدعا
وقال ابو حيان الذي يقتضيه النظر انه لا يجوز ولم يرد بذلك سماع من العرب
فيقبل بل كل موضع يدعي فيه الحذف وانما الحرف يسوغ ان يجعل الحرف
للتنبيه ولم يكونوا ليحذفوا فعل الندا ثم يحذفون بعده متعلق
الندا والمنادي فان في ذلك اجحافا كبيرا والمنادي في ذلك كالمفعول به
الذي حذف عاملها وجوبا نحو اياك والشر وزيدا ضربته وكليهما
وتمرا ولا يجوز حذف شي منها وايضا فيا في الندا ليست حرف جواب
كنعم ولا فيجوز حذف الجملة ومتعلقها وابقاوها قال وقد
استشعر ابن مالك ذلك فقال في شرح التسهيل كان حق المنادي
ان يمنع حذفه لان عامله قد حذف لزوما فاشبه الاشيا التي حذف
عاملها وصارت هي بدلا من اللفظ به كاياك في التحذير وكسقيا له
في الدعا الا ان العرب اجازت حذف المنادي والتزمت في حذفه بقا يا
دليلا عليه وكونه ما بعده امرا او دعا لان الامر والداعي الي توكيد
اسم المامور والمدعو بتقديمه علي الامر والدعا فاستعمل الندا قبلها
كثيرا حتي صار الموضع منبها علي المنادي اذا حذف وبقيت يا فحسن

حذفه

حذفه لذلك انتهي قال فقوله الا ان العرب اجازت حذف المنادي
دعوي تحتاج الي دليل من وحي سمع عن ذلك ومن عربي انه حذفت المنادي
واجتزيت بحرف الندا وما ذكره من الدليل تلفيق هذياني والاستقرا انه
لا يسوغ انتهي قول الالفيه والكافيه والعباره لها ويبني علي ما يرفع
به زاد في التسهيل لو لم يناد قال في شرحه ونبهت بذلك علي نحو يا مكرمان
بما لا استعمال له الا في المنادي قول الالفيه وانو انضمام ما بنوا قبل الندا
زاد في العمدة او كان محكيا وفي شرحها المبني علي ضمة مقدرة ما كان
مبنيا قبل الندا كهلا وسيبويه او محكيا كبرق نحره وتابط شرا
ونحوهما والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا
قال ابن قاسم فان قلت كيف قال عادما خلافا مع ان في بعض ذلك خلافا
ذهب اليه المازني الي انه لا يتصور وجود النكرة غير المقبل عليها
وذهب ثعلب الي جواز ضم المضاف الصالح للالف واللام نحو يا حسن الوجه
قلت اما الاول فخلاف في وجود قسمه لا في حكمه واما الثاني فجوابه
ان مراده عادما خلافا في صحة النصب ولم يختلفوا في صحته وانما اجاز
بعضهم الضم في بعض المواضع انتهي وقد تخلص زين الدين عمر بن الوردي
من هذا الايراد فقال في تحفته والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا
عن ثعلب فهو يقول ان وضح مثل جميل الوجه ضمه ربح قول الالفيه
والكافيه والعباره لها والعلم والموصوف يا بن مضافا الي علم يختار فتحه
فيه امور الاول محل هذا في ما اعرابه ظاهرا اما ما اعرابه مقدر نحو
يا عيسي ابن مريم فانه لا يقدر فيه فتحه بدل الضمه اذ لا فايده لها
ذكره ابن مالك في التسهيل وشرحه الثاني شرط المسيلة ان يكون
ابن متصلا بالموصوف فلو فصل نحو يا زيد الفاضل امتنع الفتح ذكره
في التسهيل وغيره وهذا الايراد يختص بالكافيه لان قول الالفيه
بعد ذلك ويلي الابن علم ينبه عليه الثالث حكم ابنه كحكم ابن فيما ذكر
ذكره في الكافيه والتسهيل وشرحهما وشرح العمدة الرابع لم ينبه

في الالفيه علي الارجح من الوجهين وقد صرح في الكافيه بان الفتح
هو المختار وهذا مذهب ابن كيسان ونقله صاحب البسيط عن البصريين
وقال المبرد الضم اجود وظاهر كلام الكافيه الشافيه موافقته فانه
قال والعلم المضموم قد يفتح .. في نحو يا مجاشع بن حسن فتعبيره بقد
يشعر بقلته بالنسبة الي الضم واما كلام شرحها والتسهيل والعمدة
وشرحهما فانه لا يؤخذ منه ترجيح واحد منهما اذ عبر فيهما بقوله يجوز
الضم والفتح كالالفيه قوله الالفيه واضمم او انصب ما اضطرارا نونا
لم يبين الارجح من الوجهين وقد اختلف فيه فاختار الخليل وسيبويه
الضم وابو عمرو ويونس وعيسي بن عمر والجرمي والمبرد النصب
وقال ابن مالك في شرح التسهيل عندي ان بقا الضم راجح في العلم والنصب
راجح في النكرة المعينه لان شبهها بالمضمر اضعف انتهي قلت
وعندي عكس ذلك وهو رجحان النصب في العلم والضم في النكرة المعينه
لئلا تلتبس بالنكرة غير المعينه نحو يا رجلا خذ بيدي اذ هما
حينئذ في التنوين فلم يبق بينهما فارق الا الضم وحكي ابو حيان
هذا الخلاف او رده ابن مالك علي انه في الاختيار لا في الجواز واورده
ابن عصفور في شرح الجمل علي انه في الجواز وان من ذهب الي الابقا
علي الضم لا يجوز النصب ومن نصب لا يجيز الضم وقال الصحيح مذهب
سيبويه قال ابو حيان ويدل علي الخلاف في الجواز لا في الاختيار
قول سيبويه ولم نسمع عربيا يقوله يعني النصب مع التنوين
قوله الكافيه وقالوا يا الله خاصه زاد في الالفيه الجمل الحكيه
فيقال يا الرجل منطلق اذا سمي به نص عليه سيبويه وزاد المبرد
ما سمي به من موصول مصدر بال نحو يا الذي قام لمسمي به قال
ابن مالك في شرح التسهيل وهو قياس صحيح وزاد ابن سعدان اسم
الجنس المشبه به نحو يا الخليفه هيبه ويا الاسد شده قال ابن مالك ايضا وهو
قياس صحيح لان تقديره يا مثل الاسد يا مثل الخليفه فحسن لتقدير دخول يا علي غير

الالف

الالف واللام فصل قوله الكافيه وابو العباس اذ كان كالحسن فكالخليل
والامكابي عمرو وقال ابو حيان حكاية هذا التفصيل عن المبرد مذكور هكذا
في الاصول لابن السراج واما الذي في المقتضب للمبرد فانه ذهب فيه
الي اختيار مذهب ابي عمرو واصحابه وذكر سيبويه في كتابه ان اكثر ما سمع
في ذلك من العرب الرفع ولهذا قال في الالفيه ورفع ينتقي قال ابن قاسم
والخلاف انما هو في الاختيار والوجهان مجمع علي جوازهما قوله الالفيه وايها مصحوب ال
شرطها ان تكون جنسيه كما في التسهيل والعمدة قوله الالفيه وايهذا
قال ابن الصايغ شرط نعت اي باسم الاشارة ان يكون اسم الاشارة منعوتا
بما فيه الالف واللام قال ابو حيان وهو المسموع من لسان العرب
قال واما البيت الذي بني عليه ابن مالك وابن عصفور جواز يا هذا دون
وصف فهو بيت نادر في غاية الشذوذ فينبغي ان لا يبني عليه قاعدة تنبيه
قال في العمدة ايتهما في التانيث كايها في التذكير فوليهما ذو اشارة كاي في الصفه
قال في العمدة في وجوب رفع النعت واقترانه بال لا في وجوب ذكره قوله
الالفيه والكافية والعبارة لها والكافي مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب
قال في الكافيه الشافيه الضم امثل وقال ابو حيان الضم اكثر في لسان
العرب **فصل** في المنادي المضاف الي يا المتكلم قوله الالفيه واجعل مناد
صح ان يضف ليا الخ كعبد عبدي عبد عبدا عبديا فيه امور الاول اطلق
جواز هذه الاوجه كما اطلقه اكثرهم وقيده في التسهيل باضافة التخصيص
احترازا من اسم الفاعل العامل نحو يا مكرمي فانه لا يجوز فيه سوي
السكون والفتح من غير حذف ولا قلب الثاني قال في شرح الكافيه
حذف اليا اكثر من ثبوتها وثبوتها ساكنه اكثر من ثبوتها متحركه وقلبها
اكثر من حذف الالف وابقا الفتحه دليلا عليها الثالث نقل عن الاكثرين
منع الاخير وهو حذف الالف اكتفا بالفتحه وانما اجازه الاخفش
والمازني والفارسي فتبعهم المصنف ولهذا لم يذكره ابن الحاجب
ولا ذكر ايضا ثبوت اليا متحركه الرابع قال في شرح الكافيه اذا
كان اخر المضاف الي يا المتكلم يا مشددة كبني قال يا بني بالكسر او يا بني

بالفتح لاغير قولها والفتح الكسر وحذف اليا استمري يا ابن ام يا ابن
عم لامفر الكسر اجود ويوخذ من عبارة ابن الحاجب قوله الالفيه
والكافيه والعبارة لها ويا ابت ويا ابت فتحا وكسرا قال ابن مالك في شرح
الكافيه وبالالف دون اليا قال ابن مالك في شرح كافيته وقولهم
يا ابتا الالف فيه هي الالف التي يوصل بها اخر المنادي اذا كان بعيدا
او مستغاثا به او منه وبا وليست بدلا من يا المتكلم كما هي في حسرتا ويا اسفا
لان يا المتكلم كما هي في حسرتا ويا اسفا لان يا المتكلم لا تجامع هذه التا فلا تجامع
بدلها فصل في اسما لازمت الندا قوله الالفية واطردا في سب الانثي وزن يا خباث
قال ابن قاسم شرطه ان يكون من ثلاثي كالنوع الذي يليه وقد صرح
به في التسهيل وشرحه وشرح الكافيه ونبه عليه في الشذور قولها
والكافيه والامر هكذا من الثلاثي شرطه ان يكون مجردا ذكره في التسهيل
والعمدة تاما متصرفا كامل التصرف ذكرها ابو حيان وابن قاسم وهي
واردة علي الشذوذ الاشرط التمام فانه نبه عليه قولها ولا تقس
نص المغاربة علي انه يقاس بالشروط السابقة ونقله في البسيط عن
سيبويه باب الاستغاثة قوله الالفيه اذا استغيث اسم منادي خفضا باللام مفتوحا
قيل يرد عليه ثلاثة اشيا احدها انه اطلق قوله منادي فاوهم
انه يجوز نداوه بغير يا وذلك غير جايز فان المستغاث لا ينادي
الا بيا والثاني انه قال خفضا باللام بصيغة الجزم وليس بلازم
وانما هو الاكثر ويجوز ان يجي اخره بالف معاقبة اللام كما ذكره
في اخر الباب وان يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادي المطلق
نحو يا زيد لعمرو وذلك اقل من الحالة الثانيه وقد ذكر الثلاثة في الكافيه
الثالثة انه قال مفتوحا وثم موضع يكسر فيه وهو مع
يا المتكلم نحو يا لي واجيب عن الاول بانه يرشد اليه قوله وان كررت
يا وعن الحالة الثانيه بانه تعرض لها في اخر الباب ولم يهملها وعن
الثالثة بان كسر ما قبل يا المتكلم معلوم وجوبه في كل موضع قولها

وفي سوي ذلك بالكسر ايتيا يستثني من كسرها مع المستغاث من اجله
ما اذا دخلت علي الضماير فان اللام تفتح معها الا مع اليا باب الندبة
قوله الالفيه والعبارة لها والكافيه ومنتهي المندوب صله بالالف
قال ابن قاسم فان قلت اطلق هنا وقيده في التسهيل بان لا يكون
في اخره الف وها كعبد الله وجمجماه قلت اطلاقه هنا موافق
لاطلاق النحويين وصرح بعض المغاربة بجوازه ومشي عليه ابن
معطي في العيته قولها واقفا ردها سكت قال في شرح العمدة
الا مع الالف فان الها قد تلحقها في الوصل مكسورة علي اصل التقا
الساكنين ومضمومة تشبيها بها الضمير والذي في شرح الكافيه
ان ذلك من الضرورات باب الترخيم قوله الالفيه ترخيما احذف
اخر المنادي شرطه ان لا يكون مستغاثا ولا مندوبا صرح بذلك في
العمدة وشرحها ودون ساير كتبه واستدركه ابو حيان علي التسهيل
وقد ذكره ابن الحاجب في كافيته علي اختصارها قولها والعبارة لها
والكافيه وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها قال في شرح الكافيه
لا يشترط فيه الا التعيين وعدم الاضافه وقال ابو حيان ينبغي ان
يقيده بان يكون مما لازم الندا كفله قولها والذي قد رخما بحذفها وفره بعد
هو مذهب عامة النحويين واجاز سيبويه ان يرخم ثانيا بعد حذف
التا علي لغة من لم يراع المحذوف فيقال في جارية وارطاة يا جار
ويا ارط قال ابو حيان ولو ذهب ذاهب الي ان المونث يجوز فيه
وجهان احدهما حذف التا وهو الاكثر والاخر حذفها بما قبلها
كالحذف في منصور لكان قولا قوله الالفيه والخلف في واو ويا بهما
فتح قفي قال ابن هشام هذا بشرط ان لا يكونا دليلين علي معني كمصطفون
ومطفين فلا خلاف فيهما قال وكنت اجبت عنه في وقت بان هذين
ليس قبلهما فتح في الحقيقه انما قبلهما سكون وهو الالف المحذوفه
ثم رايت انه لا يتم هذا التعسف لان مسلمين كمصطفين في انه

لا خلاف في حذفه ولا ايقا فيه ذلك قوله الالفية والكافية والعجز
احذف من مركب قال ابو حيان لم يجي شي من ترخيم المركب تركيب مزج
في كلام العرب وانما قاله النحويون بالقياس قوله الالفية وقل ترخيم جمله
وذا عمرو نقل نقل المصنف في جميع كتبه عن سيبويه انه روي ترخيم
الجملة عن العرب وقال فلا يلتفت الي من منعه قال ابو حيان
وهذا غير صحيح فلم ينص سيبويه علي ترخيمه ولا نعلم خلافا عن
احد من النحويين ان المحكي لا يرخم الا ما توهم هذا الرجل عن سيبويه
وقد كرر ذلك في كتبه وليس بصحيح انتهي وقد مشي ابن الحاجب علي المنع
كالحارث قولها وان نويت بعد حذف ما حذف :. فالباقي استعمل بما فيه الفي
مقتضاه انه لا يغير منه شي ويرد علي اطلاقه صورتان ما كان مدغما
في المحذوف وهو بعد الالف نحو مضار ومحاج فانه ترد اليه حركته
التي كانت قبل الادغام فتحه او كسره او ضمه فان كان ساكنا في الاصل
كالحار حركة بالفتحه ذكره في شرح العمدة وما حذف لواو الجمع نحو قاضو
فانه يرد اليه ما حذف منه لزوال السبب عند الاكثرين واختار في
التسهيل عدم الرد قولها والتزم الاول في كمسلمه عبارة العمدة
وشرحها ملتزم فيما الزم منه ليس كمسلمه او عدم النظير كطيلسان
قولها ما للندا يصلح قال ابن هشام قال شيخنا حقه ان يقول ما يصلح
لترخيم الندا لا ما يصلح للندا قال ابن هشام والصواب ما قاله الناظم
ويحترز بذلك عن مثل القلام باب الاختصاص قوله الالفية والشذور
والعبارة له وايا فيلي مهاي الندا قال ابو حيان يستثني وصفها
باسم الاشارة فانه لا يجوز هنا لا يقال علي ايها ذا الفقير تصدق
وسوا كان اسم الاشارة مقتصرا عليه ام موصوفا باسم الجنس وفي
الكافيه الشافية وشرحها ان ايتها هنا كايها ايضا قاله قوله
الشذور ومضافا قال س اكثر الاسما دخولا في هذا الباب
بنو فلان ومعشر اهل البيت وال فلان وقال ابو عمرو والعرب

تنصب

تنصب في الاختصاص اربعة اسما ولا ينصبون غيرها بني فلان
وال واهل ومعشر باب التحذير والاغرا قال ابن هشام عادة
النحاة تقتضي ان يقدموا الاغرا علي التحذير كما يقولون نعم وبيس
ولا يعكسون يبتدون بالاحسن معني ولقول الناس الوعد والوعيد
والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا يري طباعهم بعكسه قول الالفيه
الا مع العطف او التكرار قال ابن قاسم ظاهر عبارة الكافيه وشرحها
يقتضي عدم لزوم الاضمار مع التكرار فيما ناب عن ايا من الاسما
المضافه الي ضمير المخاطب نحو راسك راسك مع انه داخل فيما دلت
عليه عبارة الالفيه من وجوب الاضمار وقد صرح ابن الناظم
بوجوب الاضمار فيه موافقه لعبارة الالفيه قولها وشذ اياي
واياه اشذ قال ابن قاسم يقتضي منع القياس عليهما وظاهر كلامه
في التسهيل جواز القياس علي اياي واياه باب اسما الافعال والاصوات
قوله الالفيه ما ناب عن فعل قال ابن هشام بقي عليه ان يزيد في
الحد ولم يتاثر بعامل ليخرج المصادر النايبة عن الفعل نحو ضربا زيد
وان يزيد ايضا واستقل ليخرج الحروف العامله فان نايبة عن الفعل ولا
تستقل وهذه الاسما نايبة عن الفعل في المعني والعمل انتهي وذكر
ابن قاسم انه اشار الي الامرين بقوله كشتان وصه فهو تمثيل تمم
به الحد وهو كقوله في الكافيه نايب فعل غير معمول ولا فضلة اسم
الفعل قلت وعبارته في العمدة كل اسم لازم النيابه عن فعل دون
تعلق بعامل وقال في شرحها ان تقدير الحد بذكر الاسم يخرج الحروف
قول الكافيه ما كان بمعني الامر او الماضي بقي عليه ما كان بمعني المضارع
وقد ذكر في الشذور فان قلت هو قليل قلت والذي بمعني
في الالفية
الماضي ايضا قليل ثم رايت ابن هشام اورد ذلك علي ابن الحاجب
وقال كانه من الفيه التي تقول في تعليل بنا اسما الافعال انه
لوقوعها موقع المبني فلا يثبت عنده كونه في موضع مضارع والا اعرب

وهذا ليس بشي لان كون اسما الافعال موجودة بمعني المضارع لا شك
فيه وهو دليل علي بطلان علتهم انتهي قوله الالفيه والفعل من اسمايه عليكا
افاد في الجملة وشرحها ان اسم الفعل ينقسم انقساما اخر الي مفرد والي
مركب تركيب امتزاج كحيهل وهلم قوله ويعملان الخفض مصدرين
قال ابن هشام قياسه والنصب لان المصدر لا يجب ان يعمل الخفض
بل لا يعمله الا وهو عامل للنصب قوله وما لما تنوب عنه من عمل لها
قال ابن قاسم ينبغي ان يقول غالبا كما قال في التسهيل احترازا من امين
فانها لم تحفظ لها مفعول وفعلها يتعدي قوله والزم بنا النوعين
قال ابن هشام يحتمل ان يعود الي نوعي الصوت او الي اسما الافعال
والاصوات وهذا اكثر فايدة من الاول اقرب خطورا بالباب
قلت ما اراد الا الثاني كما افصح بذلك عن نفسه في شرح الكافيه
فانه في الكافيه بعد ان فرغ من ذكر اسما الافعال عقد فصلا في اسما
الاصوات وتكلم عليها وقال في اخره وكل ما تقدم من ذا الباب
مستوجب البنا لا الاعراب .:. وقال في الشرح اشرت بقولي وكل
ما تقدم من ذا الباب الي باب اسما الافعال والاصوات فانها كلها
مبنيه باب نوني التوكيد قوله الالفيه يوكدان افعل ويفعل اتيا
ذا طلب فيه امران الاول قال ابن هشام ان قيل لو قال يوكدان
فعل الطلب كان اولي لانه يدخل فيه الامر والدعا والافعال
المضارعه الداله علي الطلب قلت في كلامه الاعلام من اول
الامر بانه يدخل هذين النوعين الامر والمضارع وان الامر بلا
بشرط والمضارع بشرط وهذا اولي من معرفه الشي علي تلك
الكيفيه الثاني قال ابن هشام يرد عليه نحو قولك للعاطس
يرحمك الله وقوله تعالي والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما
اوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه انه يفعل اتيا ذا طلب
ولا يجوز تاكيده فلو قال يفعل المقترن بنهي واستفهام وعرض
وتمن

وتمن ولام امر كما قال غيره لكان اولي انتهي وبذلك عبر ابن الحاجب
وفاته الدعا والتحضيض وقد ذكرهما ابن مالك في شرح الكافيه قوله
الكافيه ولزمت في مثبت القسم زاد في الالفيه اشتراط كونه
مستقبلا وبقي شروط اخر ان لا تفصل بعد ولا بحرف تنفيس وان لا
يتقدم عليه ما يتعلق به من جار وغيره نحو وان متم او قتلتم لالي الله
تحشرون ذكر ذلك في الكافية وشرحها قوله الالفيه وقل بعد ما
قال ابن قاسم المراد بها الزايده قلت لكن قال في شرح الكافيه انه كثر
بعدها لشبهها بلام القسم واجاب ابن قاسم بان المراد هنا قلته
بالنسبة الي المواضع السابقة فلا ينافي كونه شايعا قلت لكنه في نفسه
بلم ولا شي لان التوكيد بعدها ضرورة عند الاكثرين او جايز بقلة
كما روي المصنف خلاف ما كان ينبغي التمييز بينها وبينهما قوله وبعد لا
المراد النافيه قال ابن هشام ولم يحتج الي تقييدها لانه قد علم من
قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا الناهيه تنبيه اجمل في الالفيه
مواضع الاطراد فلم يبين اللازم والاكثري وغيرهما وقد بين ذلك
ابن الحاجب بقوله ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن
وقلت في النفي قوله ولم تقع خفيفة بعد الالف فيه امران الاول
مال في شرح الكافيه الي مذهب يونس من جواز وقوعها بعدها وقوله
الثاني اذا كان بعدها ما تدغم فيه نحو اضربان نعمان فقال ابو حيان
يمكن ان يقال بجواز الحاقها علي مذهب البصريين لكن نص بعضهم علي
المنع قال ابن قاسم وقد صرح سيبويه بمنع ذلك قوله وبعد غير
فتحه اذا تقفت قال ابو حيان الذي يظهر ان دخولها في الوقف
خطا لانها لا تدخل لمعني التوكيد ثم تحذف ولا يبقي دليل علي مقصودها
الذي جات له فصل في التنوين كذا صنع ابن مالك في الكافية الشافيه
والتسهيل عقد للتنوين فصلا في اخر باب نوني التوكيد واسقطه
من الالفيه وقد ذكره ابن الحاجب قوله الكافية التنوين نون ساكنه

شبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل هذا احد مطول والحدود ويطلب
فيها الاختصار وقد قال بعضهم يكفي في احد التنوين نون تثبت لفظا لا خطا
قولها وهو للتمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ان اراد
المصنف بذكر هذه الاقسام التنوين الخاص بالاسم فالخاص به الاربعة
الاول دون الترنم وان اراد اعم من ذلك ورد عليه التنوين الغالي
فانه من اقسام التنوين وهو مشترك بين الاسم والفعل والحرف كالترنم
وقد اورده ابن القواس والجواب عن المصنف ان التنوين الغالي لم يرد
الا العروضيون وقد انكره السيرافي ووهم من قال ده ووافق ابن
مالك علي ذلك وقال ابن هشام في توضيحه الحق ان تنوين الترنم
والغالي نونان زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل
والوقف وليستا من انواع التنوين لثبوتهما مع ال وفي الفعل والحرف
وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل وعلي هذا فلا يرد ان علي
من اطلق ان الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة انه يسميهما تنوينين
اما باعتبار ما في نفس الامر انتهي قولها ويحذف من العلم الموصوف
بابن مضافا الي علم شرطه الاتصال كما تقدم نظيره في النداء والموصوف
بابنة كالموصوف بابن في ذلك ذكره ابن مالك في شرح الكافية قال
وفي النعت ببنت في غير النداء وجهان حكاهما سيبويه فقال هذه
هند بنت عمرو وهند بنت عمرو وسمع ذلك ممن يصرف هندا واما
النعت ببنت في النداء فلا اثر له انتهي باب ما لا ينصرف عبارة س
الكافية الشافية باب ما ينصرف وما لا ينصرف وهي احسن وانسب
بنظائره كتاب المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والتذكير والتانيث
وفي تعليق ابن هشام ان قيل كان مقتضي القياس ان يذكر باب ما لا ينصرف
في علم التصريف لانه نظر في ذات الكلمة لا باعتبار تركيبها مع
غيرها بل تقول هذه العجمية علم او علي وزن الفعل علم فاستحقت
ان لا يدخلها تنوين قلت هو مخالف لاجماع النحاة مع ان الحكم بامتناع

التنوين

التنوين انما هو باعتبار الوصل واحكام الوصل في الاحكام التركيبية
ونحكم فيه بذهاب الكسرة وخلف الفتحة عنها وهو حكم تركيبي فالمحكوم
بثبوته وصلا ووقفا هو وجود العلتين والحكم الطاري عنها خاص
بالوصل وكلامنا في الاحكام لا في اسبابها انتهي قوله الكافية وحكمه
ان لا كسر ولا تنوين يرد عليه ان الذي لا يدخله من اقسام التنوين
انما هو تنوين التمكين خاصة وهو المسمي صرفا كما افصح به في الالفية
حيث قال الصرف تنوين اتي مبينا معني به يكون الاسم امكنا
اما غيره فانه قد يدخله كتنوين العوض في جوار والمقابلة في مسلمات
مسمي به وعرفات قوله الكافية والالفية والعبارة لها وزائد
فعلان في وصف سلم من ان يري بتاء تانيث ختم شرط فيه في العمدة
وشرحها شرطا ثانيا وهو اصالة الوصفية احترازا مما عرضت
فيه الوصفية كقولك مررت برجل صفوان قلبه اي قاس ولم يذكر
هذا الشرط في الكافية الكبري ولا شرحها وقد نبه له ابن هشام
في الشذور فقال وشرط تاثير الصفة اصالتها وعدم قبولها
التا فارس وصفوان بمعني ذليل وقاس ويعمل وندمان فتصرف
تلك ورده قوله الالفية والكافية واحترز في الكافية الشافية
والعمدة والتسهيل مقابل اخرين ولابد احترازا من اخر جمع اخري
بمعني اخرة فانها مصروفة وقد هد القيد في الشذور وقوله
الالفية ووزن مثني وثلاث كهما من واحد لاربع فليعلما يقتضي
انه لا يستعمل مما زاد علي اربع مع انه سمع مخمس وعشار
ومعشر كما ذكره في الكافية الشافية والعمدة وشرحيهما
وقال في شرح العمدة اجاز الكوفيون والزجاج خماسي وسداسي
ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع ولا
اوافقهم الا في خماس لان مخمس مسموع ولم يستعمل ففعل
في غير الخمسة الا واستعمل فعال فجمعت بينهما في الخمسة

لوجود احدهما قياسا علي اجتماعهما في واحد واثنين وثلاثه
واربعه وعشره بخلاف صوغ مفعل وفاعل مما لم يصح منه احدهما
انتهي وقال ابو حيان الصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الي
عشره حكي البنائين ابو عمرو الشيباني وحكي ابو حاتم وابن السكيت
من احاد الي عشار ومن حفظ حجه علي من لم يحفظ انتهي قولهم
والعبارة للالفيه وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كما قلا
قال في شرح الكافيه الجمعيه ليست بشرط بل كل ما كان علي هذين
الوزنين منع صرفه وان فقدت الجمعيه لكن بشروط ان لا يكون بعد
الالف يا مشدده لم توجد قبل الالف كحواري وان لا يكون الالف
عوضا عن احدي ياي النسب كيماني وان لا تكون الكسره عارضه
كتواني قول الكافيه واذا صرف فلا اشكال قال ابن مالك
لم يثبت صرفه عن العرب وقال ابن قاسم نقل الاخفش ان
بعض العرب يصرفه في النكره قول الكافيه والشذور
والعبارة له ويجوز في نحو هند وجهان زاد في الالفيه والمنع
احق وتقييد كلامهم بما اذا لم يصغر فانه ح يتحتم فيه المنع لظهور
الهاي هنيده ويرد عليهم الثلاثي كيد وفيه الوجهان ايضا ذكرها
سيبويه قال ابن قاسم وظاهر كلام الناظم ان المنع فيه اجود
كما في هند قلت لانه قال في شرح الكافيه واذا سميت امراه بيد
ونحوه مما هو علي حرفين جاز فيه ما جاز في هند ذكر ذلك سيبويه
قول الكافيه التانيث بالتا احسن منه قول الالفيه بها
لانه يخرج نحو بنت واخت علمين لرجل فانهما يصرفان عند
سيبويه واكثر النحويين ولا يستفاد ذلك من عبارة ابن الحاجب
قولها وتحرك الوسط هو احد الاقوال في المسيله والصحيح كما
قال ابن مالك ان الثلاثي يصرف مطلقا سوا تحرك وسطه ام سكن
وعبارته في شرح الكافيه وكذا ان كان ثلاثيا ساكن العين او متحركها

فانه

منصرف قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الي من جعله
ذا وجهين مع السكون ومتحتم المنع مع الحركه لان العجمه سبب
ضعيف فلم يوثر بدون زياده علي الثلاثه قال وممن صرح بالغا
عجمه الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم
لهم من المتقدمين مخالفا وفي شرح العمدة اذا كان العلم الاعجمي ثلاثيا
متحرك الوسط فالصحيح انه يصرف كما يصرف الساكن الوسط
ذكره السيرافي وابن برهان ولا اعلم لمن قبلهما في هذه المسيلة
قولا ولا يلتفت الي من جعل حركه وسطه مقام حرف رابع ثم اطال
العقل له شرطان ذكرهما ابن مالك في الكا
في تعليل ذلك قولهم
وشرطهما ان يكون لازما احترازا من نحو امرئ وان يخرج بالتعبير الي
مثال هو للاسم احترازا من نحو رد وقيل قول الالفيه او غالب
قال ابن قاسم قول التسهيل او ما به اولي اجود من التعبير عنه
بالغالب فان المراد به كما في شرح الكافيه ما كان الفعل اولي به اما
لكثرته فيه كاثمد واصبع وايلم واما لان زيادته تدل علي معني في
الفعل ولا تدل علي معني في الاسم كافكل واكلب فان نظايرهما
تكثر في الاسما والافعال لكن الهمزة من افعل وافعل تدل علي
معني في الفعل ولا تدل علي معني في الاسم كان المفتتح باحدهما
من الافعال اصلا للمفتتح بهما من الاسما انتهي ولذلك عبر به في
الشذور والكافيه قولهما وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس منصرف
هذه العله لم تذكر في الكافيه ولا الشذور وشرط الف الالحاق
ان تكون مقصورة بخلاف الممدوده فانها لا تمنع قولها
والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد صريح في ان المانع في فعل
التوكيد مع العدل العلميه وهو خلاف ما اختاره في شرح الكافيه
فانه قال ومن الممنوع للعدل والتعريف جمع وتابعه فاما تعريفها
فبالاضافه المنويه فان الاصل رايت النسا جميعهن

كما يقال وابتهن كلهن فحذف الضمير للعلم به واستغني بنية الاضافة
وصار جمع لكونه معرفه بلا علامة ملفوظ بها كانه علم وليس بعلم لان العلم
اما شخصي واما جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح
لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف
ذلك فالحكم بعلميته باطل وذكر في شرح العمدة مثله سوا وقال في التسهيل
المانع له العدل مع شبه العلمية او الوصفية قال ابو حيان وتجويزه ان
العدل يمنع مع شبه الصفة في باب جمع لا اعرف له فيه سلفا تنبيه
من الممنوع العدل بافعل علما من المعدول الى فعل في المذكر كعمر وفسق
لحكمه حكم عمر وعند سيبويه قال مالك وهو احق من عمر بمنع الصرف
لان عدله محقق وعدل عمر غير محقق قولها وهو نظير حذام عند تميم
قيل انما هو عند بعضهم والاكثرون فصلوا بين ما اخره را كحضار فبنوه
على الكسر وبين ما ليس اخره را فمنعوه الصرف كما ذكره في شرح الكافيه
والعمدة ولا يرد ذلك على قول الكافيه وباب قطام في تميم لانه مثل
بما ليس اخره را قوله الكافيه وخالف سيبويه الاخفش في مثل
احمر قال ابن مالك في شرح كافيته خالف سيبويه الاخفش مدة
ثم وافقه في كتابه الاوسط واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته
وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه قول الالفيه والمصروف قد
لا ينصرف هذا خلاف ما عليه اكثر البصريين وكذا لم يذكره ابن
الحاجب وانما هو مذهب الكوفيين والاخفش والفارسي
ووافقهم المصنف على اختياره في جميع كتبه تنبيه من المقتضي
لصرف ما لا ينصرف تصغيره اذا زال به احد السببين كعمير وحميد
ذكره في التسهيل وشرح العمدة باب اعراب الفعل قول الالفيه
ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم فيه اشارة الى ان
عامل الرفع فيه هو تجرده من الناصب والجازم وافصح منه
في ذلك قوله في كافيته بتجرد من ناصب او جازم ارفع فعلا كاجل صاحبي

وهذا

وهذا الذي مشى عليه فيها وفي جميع كتبه هو مذهب الفرا وجزم
به ابن هشام في الجامع واما جمهور البصريين فقالوا انه ارتفع
بوقوعه موقع الاسم قال ابو حيان ولا فايدة لهذا الخلاف قول الالفية
والكافيه وكي زاد في الشذور المصدريه وهو قيد حسن لا بد
منه ليخرج الجارة قولهم والعبارة للالفية لا بعد علم كذا عبر
ايضا في التسهيل قال ابو حيان وفيه قصور اذ لا خصوصية للعلم
وكان ينبغي ان يقول ما لم تل فعل تحقيق نحو علم او تيقن وتحقق
او ما اشبه ذلك مما يدل على التحقق قولهم والعبارة لها والتي من
بعد ظن فانصب بها والرفع صحح فيه امور الاول قال ابو حيان
لا يخص ذلك بلفظ الظن والذي قرره اصحابنا ان الفعل المتقدم على
ان ان كان فعل شك فهي الناصبة للفعل او فعل يقين فهي المخففه من
الثقيله او فعلا مستعملا للشك واليقين كظننت او عاريا من استعماله
لهما كاحسبت فيجوز اذ ذاك وجهان الثاني عباراتهم صريحة في
اختصاص الوجهين بالتي بعد ظن وعبارة التسهيل وينصبها بان
لم تل علما او ظنا في احد الوجهين قال ابو حيان قوله في احد الوجهين
شرحه ابنه على انه يعود للظن قال ويتجه عندي عوده اليهما
فقد جا اجراء العلم في ذلك مجرى الظن وان كان الاكثر في كلام العرب
ان ان التي تلي العلم لا تكون الناصبه للمضارع انتهى وعلى هذا فيرد ذلك
عليهم لكنه قد ذكر في التسهيل بعد ذلك انها قد تجري بعد العلم مجراها
بعد الظن لتاوله به وعلى هذا فلا يرد لان العلم المذكور رجع بالتاويل
الى معنى الظن فدخل في قوله من بعد ظن ثم قال ابو حيان وقول
التسهيل في احد الوجهين ظاهره انهما وجهان على السوا وليس
كذلك بل الاكثر في لسان العرب اذا كانت بعد افعال الشك ان تكون
ان الناصبه كقوله تعالى احسب الناس ان يتركوا واما كونها
المخففه من الثقيله فهو قليل في كلامهم قلت وعبارة الالفية

سالمه من هذا الايراد حيث بدا بالنصب ثم جوز الرفع لكن عبارة
الكافيه والشذور كعبارة التسهيل بل اقرب الي الاستقرار بالاستوا
فان عبارة الكافية والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان وعبارة الشذور
فان سبق بظن فوجهان الثالث ذكر في التسهيل انها قد تجري بعد
الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف وهذا قد يرد على الثلاثه
لانه لم يتقدم لها لفظ اليقين حتى تحمله هذه الصورة كما حملنا
لفظ الظن صورة العلم المؤول به الرابع ذكر في التسهيل ايضا
ان الداخلة من العلم والظن قبلها وليها جمله ابتدائيه او مضارع مرفوع
لكونها المخففه او محموله عليها او على ما المصدريه وهذا افرعاله ما نقله م
نقل ابو حيان له انها في هذه الحالة يجوز فيها الوجهان كالتي من بعد ظن
الخامس عبارة العمدة وبان غير المخففه والتفسيريه والزايده ولا
بد من هذه القيود لاخراج الثلاثه وقد احترز عنها صاحب الشذور
حيث قال ان المصدريه ولم يحترز في الالفيه والكافيه سوى من المخففه
خاصه قول الالفيه وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا
قال ابن قاسم ظاهره ان اعمالها مقيس وكلامه في شرح الكافيه يدل عليه
قلت كيف وهو يقول في كافيته وشذ رفع بعدان حيث استحقت
نصبا بها فاعرف شذوذه ثم قول الكافيه فان مختصه
بما في معنى القول لم يذكر لان التفسيريه غير هذا الشرط وذكرها
ابن هشام في المغني خمسة شروط ان تسبق بجمله وان يتاخر عنها جمله
وان تكون في الجملة الثانيه معنى القول وان لا يكون فيها احرف القول
وان لا يدخل عليها جار وعبارة ابي حيان في هذا الشرط ان لا يتعلق بالاول
لفظا فلا تكون معمولة ولا مبنيه على غيرها قال ولذلك لم تكن تفسيريه
في قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله لانها واقعة خبرا للمبتدا ولا في نحو
كتبت اليه بان قم لانها معمولة لحرف الجر وابن هشام استغنى عن
هذه العبارة باشتراط ان تسبق بجملة قولها وان مع لما ولو وبين القسم

وقلت

وقلت مع الكاف فيه امور الاول ظاهره استوا الاولين في الكثرة
وهو ظاهر كلام التسهيل ايضا لكن في شرح الكافيه ان الاول مطرد والثاني
قليل والثالث شاذ الثاني بقي من مواقع زيادتها بعد اذا ذكره في
شرح العمدة دون سائر كتبه وتبعه في المغني قول الالفيه والشذور
اذن ان صدرت اوضح من قول الكافيه اذا لم يعتمد ما بعدها على
ما قبلها واستثنى في التسهيل ما اذا وقعت بعد ذي خبر نحو زيد اذن
يكرمك فقال انه يجوز فيه النصب على قلة كما اذا وقعت بعد العاطف
لكن تعقبه ابو حيان بان هذا اختيار له وليس مذهبا للبصريين
بل مذهبهم انه يتحتم الالغا كما يتحتم اذا توسط بين الشرط وجزايه
والقسم وجوابه وحينئذ لا ترد هذه الصورة على الكافيه والشذور
وترد على الالفيه بناء على اختياره نعم وافق في شرح الكافيه
البصريين على تحتم الرفع قول الكافيه وكان الفعل مستقبلا بقي
شرط اخر وهو كونه مستقبلا غير مفصول الا بالقسم وقد ذكر ذلك
في الالفيه والشذور قول الالفيه او قبله اليمين لم يذكر فاصلا غيره
وبقي شي اخر يجوز الفصل به وهو لا النافيه وقد نبه عليه في العمدة
فقال او فصله قسم او لا وقال ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز
ان يفصل بينهما ويبقى عملها الا بالقسم ولا النافيه خاصة لان القسم
تاكيد لربط اذن ولا لم يعتد بها فاصله في ان فكذا الكي واذن انتهى
وقد اغفل استثناء هذه ايضا في الكافيه الشافيه وفي شرحها وفي
التسهيل على كبرهما وتنبه لها ابن هشام فاستثناها في الشذور
على صغر حجمه فاحسن جدا ولم يستدركها ابن قاسم على الالفيه
في شرحه على كثرة استدراكاته وبقيت صورة اخرى لم يذكرها
في شي من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب
اذا ابدي باذن بعد قول حكيت به نحو قيل للقايل ازورك اذن
اكرمك قول الكافيه واذا وقعت بعد الواو والفا فالوجهان احسن

في

طف

من قول الالفيه والكافيه الشافيه وشرحها والتسهيل من بعد
عطف لايهامه انها تقع بعد كل عاطف وليس كذلك فانها مختصه
بهذين الحرفين كما ذكره في العمدة وشرحها ولا ذكر للمسئلة في الشذور
وهنا امران الاول اطلقا الحرف وقد قيده ابو حيان بما اذا كان
معطوفا على ما لا محل له من الاعراب فان كان معطوفا على ماله محل
من الاعراب تعين الالغا نحو ان تزرني ازرك واذن احسن اليك
بجزم احسن لا غير وكذلك زيد يقوم واذن يكرمك اذا قدرت العطف
على الخبر فليس الا الالغا الثاني ظاهر كلامهما استوا الوجهين وليس
كذلك بل الالغا اجود واكثر في لسان العرب كما صرح به ابن مالك في سائر
كتبه وعبارته في الكافية الشافيه وان تلاها بعد حرف العطف... فارفع وان تنصب [illegible]
قول الشذور ويضمران بعد ثلاثة من حروف الجر وهي كي نحو
كيلا يكون دولة سقطت هذه المسالة من الالفية والكافيه ولابد
من ذكرها قال ابن قاسم لم ينبه الناظم على كي الجارة بل ظاهر كلامه
هنا موافقة من يقول انها ناصبة بنفسها دايما لانه ذكرها مع
النواصب ولم يذكرها غير ذلك وقد ذكرها في الكافيه وغيرها الحالين
قول الالفية وبعد نفي كان اورد عليه انه لم يقيدها بالناقصة مع انه
مختص بها دون التامه وانه يوهم اختصاصه بالماضيه لفظا مع
ان الماضيه معنى كذلك وانه يوهم شموله لكل نفي مع انه خاص بما
ولم دون ساير حروف النفي من لن ولا ولما وان نص على ذلك ابو حيان
في الارتشاف وشرح التسهيل واجاب ابن قاسم عن الاول بان
استعمال الناقصة اكثر وذكرها في باب النحو اشهر فتوجه
كلامه اليها وتعين حمله عند عدم التقييد عليها وعن الثاني بانه
لم يكن مندرج في قوله نفي كان لان المراد نفي الماضي ولم تنفي الماضي
على اذهن النحويين مما ترى انها تصرف لفظ الماضي دون معناه
وعن الثالث ان قوله نفي كان لا يشمل كل ناف بل يشمل كلما ينفي الماضي

خرجت

الثاني والعشرون

188

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

خرجت لن لانها تختص بالمستقبل وكذلك لا فان نفي غير المستقبل
بها قليل واما لما فانها وان كانت تنفي الماضي تدل على اتصال نفيه
بالحال بخلاف لم قال واما ان فهي بمعنى ما واطلاقه يشملها وفي
استثنايها نظر بل الظاهر ان لام الجحود تقع بعد النفي بها ويدل
على ذلك قراة غير الكسائي وان كان مكرهم لتزول منه الجبال
ونص بعضهم على ان اللام في قراته لام الجحود انتهى واوضح من عبارة
الالفيه قول الشذور او جحود به نحو ما كنت او لم اكن لافعل وعبارة
شرح العمدة ولام الجحود وهي الداخلة على الخبر بعد ما كان او لم يكن
قول الكافية ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثله قول
التسهيل اللام الموكدة لنفي في خبر كان وقد قال ابو حيان الذي
ذهب اليه الكوفيون ان الفعل الواقع بعد هذه اللام خبر كان
واللام للتاكيد وهو الذي صرح به هذا المصنف يعني ابن مالك قال
كان واللام للتاكيد وتركيبه من قوله مذهب لم يقل به احد لانه زعم
ان ان لازمة الاضمار وان النصب بها وزعم ان الفعل خبر وهذا ليس
بقوله بصري ولا كوفي وذهب البصريون الى ان خبر كان محذوف وان
هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس خبرا بل المصدر
المنسبك من ان المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر واما في مذهب
الكوفيين فان الفعل في موضع نصب على انه خبر قال وقد احسن
بدر الدين ابن المصنف حيث شرح كلام ابيه في هذا الموضع فقال
سميت موكدة لصحة الكلام بدونها اذ يقول في ما كان زيد ليفعل
ما كان زيد يفعل لا لانها زايدة اذ لو كانت زايدة لما كان لنصب
الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل
لقصد ما كان زيد مقدرا او هاما او مستعدا لان يفعل ولذا قال
سيبويه انك اذا قلت ما كان زيد لا يفعل اي ما كان زيد لهذا الفعل
فلام الجر مختصه بالاسما انتهى قول الالفيه كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى

كذا عبر ايضا في الكافيه الشافيه والعمدة وعبر في التسهيل بقوله
بعد او الواقعه موقع الي ان او الا ان وبه عبر ابن الحاجب في الكافيه
وابن هشام في الشذور وقال ابن المصنف في شرح الالفيه يريد حتي التي
بمعني الي لا التي بمعني كي وقال ابن قاسم ويحتمل انه يريد المعنيين معا قال
ويويده انه لو اراد كي التي بمعني الي فقط لصرح بالي والوزن مواتٍ له علي
ذلك انتهي ولم يصرح ابو حيان في شرح التسهيل علي معني كي البته ولا اشد ركه
علي التسهيل واما الناظم في شرح الكافيه فابهم العبارة كما في النظم
ولم يعين معني الي ولا معني كي واوضح ذلك في شرح العمدة فحرر ما شا
وعبارته وكون او بمعني الا مجمع عليه وكونها بمعني حتي مما انفرد به
الكوفيون وهو صحيح ثابت في كلام العرب ثم حتي تارة بمعني الي وتارة
بمعني كي انتهي قوله الكافيه واو بشرط معني الي ان اهمل كونها
بمعني الا وهو المجمع عليه وهو مذكور في الالفيه والشذور تنبيه
قال ابن مالك في شرح الكافيه تقدير الا وحتي في موضع او تقدير لحظ
فيه المعني دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب علي اللفظ ان يقدر
قبل او مصدر وبعدها ان ناصبه للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف
علي التقدير قبلها فيقدر لا تنتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم
وتقدير لاقتباس الكامر او يسلم ليكونن قتله او لسلامه وكذلك
العمل في غيرها قوله الالفيه وبعد حتي زاد ابن الحاجب بمعني كي
او الي وكذا ذكر ابن مالك في العمدة ونحوه في الكافيه الشافيه ولم يذكر
ذلك في الشذور استغنا بتقدم قوله بعد ثلاثة من حروف الجر ثم قال
وحتي ليعلم انها الجارة لا الابتدائيه وعبارة التسهيل وبعد حتي
الرادفه لالي او كي الجارة او الا ان قوله تا لنا قال ابو حيان في
شرحه واحترز بذلك عن حتي الابتدائيه فانها لا ترادف شيا مما
ذكر قال والذي ذكره معظم النحويين في معني حتي اذ لا ينصب ما بعدها
انما تكون للغايه او التعليل فهي تنصب عندهم علي احد هذين المعنيين واما

ان تكون

ان تكون بمعني الا ان فتكون للاستثنا فذكره هذا المصنف قال وقد
اغنانا ابن المصنف عن الرد علي ابيه في ذلك فانه قال في البيت الذي
استدل به ابوه علي ذلك وهو قوله ليس العطا من الفضول سماحة
حتي تجود وما لديك قليل: وارى انك لو جعلته الي ان مكان حتي لم
يكن المعني فاسدا انتهي قال ابو حيان واذا احتمل ان تكون حتي فيه
للغايه فلا دليل في البيت علي ان حتي بمعني الا ان انتهي وقال
ابن هشام في المغني لحتي الداخلة علي المضارع المنصوب ثلاثة معان
مرادفه الي ومرادفة كي التعليليه ومرادفه الا في الاستثنا قال
وهذا المعني ظاهر من كلام سيبويه في قوله في تفسير قولهم والله
لا افعل الا ان يفعل المعني حتي ان يفعل وصرح به ابن هشام الخضرا وي
وابن مالك ونقله ابو البقا عن بعضهم في وما يعلمان من احد حتي
يقولا والظاهر في هذه الايه خلافه وان المراد معني الغايه نعم
هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله ليس العطا البيت وفي
قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتي ابير مالكا وكاهلا: لان ما بعدها
ليس غايه لما قبلها ولا مسبب عنه انتهي قوله وتلو حتي حالا او مؤولا به ارفعن
له شرطان ذكرهما الناظم في التسهيل وابن هشام في المغني احدهما
ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز في سرت حتي تطلع الشمس
ولا فيما سرت حتي ادخلها الا النصب وقد ذكر ابن الحاجب هذا
الشرط حيث قال وجب السببيه الثاني ان تكون فضلة فلا يجوز
الرفع في نحو سيري حتي ادخلها لئلا يبقي المبتدا بلا خبر بل يتعين النصب
وزاد في التسهيل شرطا ثالثا لم يذكره في المغني وهو ان تكون ذا محل
صالح للابتدا وذلك اذا لم يحتمل ما بعدها غايه لما قبلها لان الغايه
هي حرف الجر وحرف الجر لا يليه المبتدا والخبر فلا يليه الفعل المرفوع
قولها وانصب المستقبلا زاد في التسهيل او ماضيا في حكمه قولها
وبعد فا الجواب او طلب محضين فيه امور الاول شرط الفا ان

تكون للسببيه وقد ذكره في الكافيه والشذور وذكره ابن مالك
في ساير كتبه وذكر ابن قاسم ان ذلك يوخذ من قوله جواب وفيه بعد
فقد جمع بين اللفظين في التسهيل فقال بعد فا السبب جواب الامر
الثاني تقييد النفي بكونه محضا في شي من كتبه سوى هنا وتبعه في
الشذور واطلق في الكافيه الشافيه فقال وبعد فا جواب نفي
او طلب بان وحتم سترها الفعل انتصب وزاد في التسهيل والعمدة
فصرح بالنصب في غير النفي المحض وعبارة التسهيل او لنفي محض
او موول وعبارة العمدة وبعد الفا والواو المسبوقتين بنفي حقيقي
او موول وقد يقال لا تناقض بين هذه الكتب وان المقصود في كل
غير المقصود هنا ويبين ذلك انه قال في شرح الكافيه ان النفي الذي
ليس نفيا خالصا لا جواب له منصوب نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا
وما تزال تاتينا فتحدثنا وما قايم فياكل الا طعامه وقول الشاعر
وما قام منا قايم في ندينا :. فتنطق الا بالتي هي اعرف :. وقال في
شرح العمدة النفي الموول نحو قلما تاتينا فتحدثنا وغير قليل ان صار صح
فتجافى عليك لان المعنى ما تاتينا فتحدثنا وما قل الصارك فيجافي عليك
انتهى فعلم بذلك مراده في كلا الموضعين وانه لا تخالف بينهما وابو
حيان تحير كيف يشرح قوله في التسهيل او موول ففسره بالنفي
الداخل عليه اداة الاستفهام نحو الم تاتنا فتحدثنا وبالنفي المنقوض
بالا بعد الفا كالمثال والبيت السابقين ثم تعقب ذلك بان النصب
في الصورتين جايز لا واجب وبالنفي المنقوض بالا قبل الفا نحو
ما ضرب زيد الا عمرا فيغضب وتعقبه بان النصب فيه لا يجوز ثم
نقل عن ابن المصنف انه فسره بما دل عليه من غير ونحوه نحو غير قايم
الزيدان فيكرمهما ثم تعقبه بان هذا لا يسمى نفيا موولا بل هو موجب
موول بالنفي لان التاويل هو صرف الكلام عن ظاهره وما له الى غير ما وضع صح
له بحق الاصالة قال وانما يصدق النفي الموول على مسيلة التقرير
ومسالة

ومسالة النقض بالا السابقتين ثم ساق كلام المصنف في شرح الكافيه
ثم قال فاما المسالتان الاوليان فصواب واما ما قام زيد فياكل
الا طعامه فخطا لان النفي اذا نقض بالا بعد الفا جاز النصب نص على
ذلك س وعلى النصب انشد البيت السابق ثم قال وفي شرح س
لابي الفضل الصفار خالفنا الكوفيين في غير فاجاز وا بعدها النصب
لان معناها النفي وذلك انا غير آت فاكرمك لان معناه ما انا ات
فاكرمك قال الصفار وهذا لا يجوز لان غير مع المضاف اليها اسم
واحد وما لا تكن تقدم بعدها المصدر فتقول لتكن كذا وما يكون كذا
وغير لا يتصور فيها ذلك لانها مع ما بعدها اسم فلا يفصل وجوى
بشي اخر لان في ذلك ازالة لوصفها ثم قال ويرد على قول المص او
موول مسيلة يصدق عليها انها نفي اول بغيره ولا ينتصب ما بعد
الفا جوابا له وذلك مسيلة ما زال زيد ياتينا فنكرمه فهذا نفي
في الصوره ومعناه الايجاب تقديره زيد ياتينا كثيرا فنكرمه
وكذا باقي الافعال التي صورتها انها منفيه وهي موجبه من حيث
المعنى ثم قال واعلم ان التعليل المراد به النفي كالنفي في نصب ما بعد
الفا نحو قلما تاتينا فتحدثنا انتهى ما لخص من شرح ابي حيان والظاهر
انه لم ير شرح العمده للمص فما رايته نقل عنه شيا في موضع من المواضع صح
والذي يحرر من هذا كله ان الذي اراده ابن مالك في التسهيل
بقوله ان النفي الموول ينصب جوابه ما ذكره في شرح العمدة من مسالة
قلما وغيرها ان كانت مسيلة غير على مذهب الكوفيين لا البصريين
فهو كثير ما يختار مذهبهم وان الذي يحرر عنه في الالفيه هي المسايل
المذكورة في شرح الكافيه مسيلة النقض بالا قبل الفا وبعدها
مسالة ما تزال وان كان نوزع في مسالة النقض بعد الفا وابن
المص انما شرح كلام ابيه في التسهيل اخذا من كلامه في شرح العمدة
او مما سمعه منه مشافهة في الدرس وقال ابن هشام في تعليقه

استراطا ابن مالك خلوص الامر والنفي فيه فنظر لان خلوص النفي يخرج
التقرير نحو الم نشرح والم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض فيكون وخلوص الامر انما ان
يراد به من حيث المعني فالاشيا الدالة علي الامر متساويه في افادته
وان اراد ان لفظه شرطه كونه فعل امر فالخلوص لا يقتضي ذلك
اذ ذات اللفظ لا يقال فيه خالص وغير خالص ثم انه يخرج المصدر
نحو ضربا زيدا فاكرمك قال وعندي ان النصب بعد هذا ونحوه
لا يمتنع بل هو ارجح منه بعد الفعل الامر الثالث تقييده الطلب
بالمحض ملبس من وجهين كونه لم يعد وانواع الطلب وكونه افهم
ان القيد راجع الي كل انواعه وانما هو خاص منها بالامر والنهي والدعا
وعبارة التسهيل جوابا لامر او نهي او دعا بفعل اصيل في ذلك وعبارة
العمدة بفعل طلب صريح وقال ابن هشام النصب بالاجوبه شرطه
سببية الفا وان لا ينبني ما بعدها علي مبتدا نحو الم تسال الربع
القوى فينطق وهذان الشرطان عامان وللنفي شرط ان يكون خالصا
من شوب الاثبات فيجب الرفع في ذكر الامثلة الاربعة التي تقدمت
في شرح الكافية وللامر شرط وهو ان يكون بالفعل وما عدا النفي والامر
لا يشترط فيها شي الرابع قيد الاستفهام في العمدة بقوله دون تقرير
قال في شرحها واحترزت به من نحو الست بصاحبنا فان معناه
انت صاحبنا فليس له جواب منصوب وقيده في التسهيل بقوله
لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمن وقوعه لم يجز النصب نحو لم ضربت
زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع قال ابو حيان وهذا الشرط
لم ار احدا يشترطه وذكر ابن المصنف ان اباه اقتدي بذلك بابي علي
في الاغفال الخامس قال ابن هشام الاجوبه التي تنصب في جوابها
يقول اكثرهم انها ثمانيه واختصرها ابن مالك فقال شيان
النفي والطلب واختصرها ابن السراج فقال شي واحد غير
الايجاب السادس قال ابن هشام الحق بالاجوبه الثمانيه ستة اشيا

احدها

احدها مجمع عليه وهو التعليل نحو قلما تاتينا فتحدثنا وفي نظم الكافيه
وحمل تعليل وتشبيه علي :: نفي راي قوم نحاة فضلا :: قال وهذا
قد يوهم الخلاف في ذلك وليس مراده فانه نفسه نقل فيه الاجماع
الثاني الترجي وقد ذكره في الالفيه الثالث التشبيه كانك امير نا
فنطيعك الرابع الحصر بانما نحو فانما نقول له كن فيكون الخامس
الاستفهام بلعل فهذه الاربعة قال بها الكوفيون خاصة السا وس
قد اذا قصد بها النفي حكاه ابن سيده وقد ذكر في التسهيل ما عدا
الخامس قال ابن هشام وعندي ان التعليل شرطه ان يقصد به
النفي فلو لم يقصد به الا حقيقته فلا ينبغي ان يجوز البته لانه
ايجاب قال ولعل هذا مراد العلما وكذا شرط التشبيه وهو معني
قول ابن مالك وزاد الكوفيون اجرا التشبيه مجري النفي انتهي
قوله الشذور او طلب بغير اسم الفعل فبني عليه ان يستثني
الطلب بالمصدر نحو سقيا ورعيا او بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيد خله
الجنه ذكره ابو حيان وفي شرح العمدة احترزت بذكر الفعل من الاسما
المفهمه امرا نحو دراك او نهيا نحو اياك والشر او دعا نحو اللهم
عونك فهذه وامثالها ليس لها جواب منصوب واحترزت بصريح
من فعل معناه الطلب ولفظه لفظ الخبر كقوله تعالي والمطلقات
يتربصن ووفقنا الله ثم رايت ابن هشام قال في تعليقة الحق
انه المصدر الصريح اذا كان الطلب ينصب ما بعده قال وينبغي
ان يقيد الخلاف باسم الفعل خاصه ما لم يظهر نقل يخالفه فعرف بهذا
انه مشي في الشذور علي ما هو الراجح عنده قوله الكافيه والثاني
ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمن او عرض فيه
امران الاول يحتاج الي تقييد الامر والنهي والاستفهام والنفي
بما تقدم في كلام الالفيه والشذور وما زيد عليهما الثاني قال
ابن القواس ادرج الدعا في قسم الامر والنهي ولم يذكر التحضيض ولا بد منه

ذكره قلت كانه ادرجه في العرض قولهم والواو كالفا قال ابو حيان
لا احفظ النصب جا بعد الواو بعد الدعا والعرض والتحضيض
والرجا فلا ينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع قولهم والعبارة للالفيه
وبعد غير النفي جزما اعتمد في تعليق ابن هشام قال الفاسي في اعرابه
واظنه من كلام ابي حيان لم يستثن النحويون الا النفي وينبغي ان
يستثنى ايضا والتي للتمني في نحو فلو ان لنا كرة فنكون ووجهه
ان اشرابها التمني صار عليها فلذلك لم يسمع الجزم بعدها قول
الكافيه وان مقدرة بعد الامر الى اخر المراد اي انه مقدره مع فعل
الشرط لا ان وحدها وقد صرح بتقديرهما معا في الشذور وسكت
في الالفيه عن هذه المساله واختياره فيها مذهب ابن خروف ان الجازم
لفظ الطلب ضمن معنى لا حرف الشرط فجزم وقد رده المتاخرون عليه
حتى ولده قولهم والعبارة للالفيه وشرط بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع
شرط الجزم ايضا بعد الامر صحة تقدير ان تفعل مكانه فان لم يصح نحو
احسن الي لا احسن اليك امتنع الجزم اذ لا يصح ان تحسن الي لا احسن
اليك لكونه غير مناسب ذكر هذا الشرط ابن مالك في التسهيل
وابن هشام في الجامع قول الالفيه والفعل بعد الفا في الرجا نصب
هو مذهب الكوفيين واختاره المص في جميع كتبه ومذهب البصريين
انه لا ينصب الفعل بعد الفا جوابا له ولذلك لم يذكر في الكافيه والشذور
لان ساير المصنفين يلتزمون مذهب البصريين الا ابن مالك فانه
امام مجتهد يختار من المذاهب ما شا ويجزم به وقد مال ابو حيان
الي ترجيح مذهب البصريين وقال انما استدل به المص محتمل
التاويل ومال ابن قاسم الي ترجيح مذهب الكوفيين قال واذا
سقطت الفا منه جاز جزمه عند من اجاز نصبه قول الكافيه
والالفيه وان على اسم خالص فعل عطف قال ابن قاسم اطلق في العاطف
ولم يسمع الا في الواو والفا وثم واو وقال ابو حيان لا يجوز ذلك في غيرها

وقد نص

وقد نص على ذلك في الشذور قولهم تنصبه ان ثابتا او منحذف قال
ابن هشام ظاهره الوجوب ويشكل عليه القراة بالرفع في ويل
سل والجواب انه مستانف لا معطوف على الاسم باب عوامل الجزم
قول الكافيه والشذور ولام الامر ولا في النهي يرد عليه لام الدعا
ولا في الدعا وهما داخلتان في قول الالفيه بلا ولام طالبا قال ابو حيان
هذا مذهب المبرد انهما يصرفان معنى المضارع الي المضي دون لفظه
وان الاصل يفعل فدخلتا عليه وصرفتا معناه الي المضي وبقي اللفظ على ما كان
عليه ومذهب سيبويه ان لم ولما يصرفان لفظ الماضي الي المضارع دون
معناه لانه جعل لم نفي فعل ولما نفي قد فعل ثم قال قال اصحابنا والصحيح
مذهب سش بدليل انك اذا نقضت من اوجب قيام زيد فقال قام
زيد قلت لم يقم زيد وان قال قد قام قلت لما يقم والمناقضة انما
يكون بادخال اداة النفي على ما اوجبه الذي قصدت مناقضة كلامه
الا ترى انه لو قال زيد قايم فاردت مناقضته لقلت ما زيد قايم
فدل ذلك على ان لم ولم دخلتا على الماضي وغيرتا لفظه وايضا فان
صرف التغيير لم يقم ولما يقم الي جانب اللفظ اولى من صرفه الي المعنى
لان المحافظة على المعنى اولى وليست الالفاظ لذلك لانها خدمه
للمعاني قال فان قيل فهلا صرفتم التغيير في مثل ان قام زيد قام عمرو
الي جانب اللفظ فاعتقدتم ان الاصل يفعل لكن الاداة غيرت اللفظ
الي المعنى فالجواب ان الموجب لذلك ان الشرط يطلب معنى الاستقبال
فوجب ان يعتقد صرف معنى فعل اليه ولم يمكن بقا معنى المضي ولم يحتج
الي جعل اداة الشرط مغيرة للفظ اذ ليس له سبب لان لفظ الماضي
ولفظ المستقبل يسوغ دخول اداة الشرط عليهما فلا يكون لصرف
اللفظ موجب وليس كذلك لم ولما فانهما لا يصلح بعدهما صيغة فعل
فوجب ان يعتقد انهما غيرتا صيغة فعل الي يفعل انتهى قولها وتختص
بالاستغراق وجواز حذف الفعل تختص ايضا بانها لا تقترن باداة شرط

ولا يكون منفيا الا قريبا من الحال ويكون متوقع الثبوت بخلاف لم
في الجميع وقد ذكرها في المغني قوله الشذور وما ومهما لغيره ظاهره
انهما مستويان وذكر بدر الدين ان مهما اعم من ما قولهم والعبارة له
وثانيهما جوابا وجزاء قال ابو حيان التسمية بهما مجاز لان الجزاء هو
الفعل المرتب على فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وهو مفقود هنا لكنه
لما كان هذا الفعل مرتبا على فعل اخر اشبه الجزاء فسمي به وانما سمي جوابا لانه
لما لزم عن القول الاول صار كالجواب الاتي بعد كلام السائل قوله الالفيه
وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين :. ليست الصور على حد سوا
فقد قال في التسهيل وكون فعلي الشرط ماضيين وضعا او بمصاحبة لم
احدهما او كلاهما او مضارعين دون لم اولى من سوى ذلك وقال في
العمدة وكون الشرط والجواب مضارعين او ماضيين كثير وتخالفهما
بتقديم الماضي متوسط وبتاخيره قليل وقال ابو حيان فضير على ان
الاحسن ان يكونا مضارعين لظهور ما يا ثر العمل فيهما ثم ماضيين
للمشاكلة في عدم التاثير ان يكون الاول ماضيا والجواب مضارعا
لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التاثير الى التاثير
واما عكسه فالجمهور خصوه بالضرورة واختار المص تبعا للفرا
جوازه في الاختيار قوله او رفعه بين مضارع وبين جزم في
التسهيل والعمدة وشرحها خاص بالضرورة ومشى عليه في الشذور ✓
وفي الكافيه الشافيه وشرحها بانه قليل ولم يخصه بالضرورة
واورد منه قراءة طلحه بن سليمان اينما تكونوا يدرككم الموت وعبارة
الكافية وقل رفع بعد شرط جزما كالدفع يدرك في جواب اينما وعبارة
شرح العمدة ولا يجوز رفع الجواب والشرط مضارع الا المضطر
قال وقد توهم بعض الناس ان قراءة لا يضركم كيدهم من ذلك
وليس بصحيح بل هي ضمة اتباع لضمة الضاد والفعل مجزوم مدغم
قوله الالفيه واقرن بفا حتما جوابا لو جعل :. شرطا لان او غيرها لم ينجعل

احسن

احسن من عبارة غيرها قال ابو حيان هذا قانون كلي حسن في ضبط
ما تدخله الفا وهو كلما لا يصلح ان يدخل عليه اداة الشرط قال وهذا
احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما تدخله
الفا مواضعا انتهى قوله الشذور وقد يكون واحدا من هذه زاد ابن
مالك في العمدة او مقرونا بقد وما وعبارة ابي حيان في شرح التسهيل
او مصدرا برب قوله ماضي المعنى مفهومه انه لا يجوز اقترانها
بالماضي لفظا لا معنى قال في شرح الكافيه الا في وعد او وعيد فانه
حينئذ يعامل معاملة الماضي حقيقة نحو ومن جا بالسيئة فكبت
قوله والكافيه بغيره قد اي اما ظاهرة او مقدرة كما في التسهيل وغيره
قوله الكافيه وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان ظاهره
انه اذا اقترن بالفا حينئذ وهو احد الوجهين المذكورين يبقى على جزمه
وليس كذلك بل يتعين رفعه ثم اذا رفع فقال ابن مالك في شرح الكافيه
ان ينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة وجزم الفعل
لان الفا تكون حينئذ في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع
بعدها فعلم انها غير زايده وانها داخلة على مبتدا مقدر كما تدخل
على مبتدا مصرح به وقال ابو حيان يمكن ان يقال ربط الجمل الشرطيه
المصدر جوابها بالمضارع يكون بامرين احدهما بجزم المضارع والاخر
بالفا ورفعه لانه لو رفع ولم تدخل الفا لتوهم فيه انه على نية التقديم
كما قال سيبويه في قوله ان قام زيد يلزم عمرو فيكون اذ ذاك للربط
طريقان ولا يحتاج الى تكلف الاضمار في كل مكان وخصوصا تكلف اضمار
القصد او الشان اذا لم يكن ان يعود الضمير على سابق قوله الالفيه
وتخلف الفا اذا المفاجاة فيه امور احدها ان ذلك خاص بالجملة الاسمية
كما في الكافية الشافية والتسهيل وقد ذكر هذا القيد في الكافيه والشذور
الثاني شرط الاسمية ان تكون غير طلبيه احترازا من نحو ان عصى
زيد فويل له وان اطاع فسلام عليه فلا يجوز اقتران ذلك ونحوه

باذا ذكره في التسهيل الثالث ايضا ان لا يدخل عليها اداة نفي فان
دخلت تعينت الفا وامتنعت اذا نحو ان يقم زيد فما عمرو قايم ذكره
ابو حيان في شرح التسهيل والارتشاف الرابع شرطها ايضا ان لا
يدخل عليها ان فان دخلت تعينت الفا نحو ان يقم زيد فان عمرا
قايم ذكره ابو حيان ايضا الخامس عبارة التسهيل وقد تنوب
اذا وكذا في شرح العمدة وذلك مشعر بقلة الربط باذا وان ذلك دون
الفا وعبارة الالفية لا تنفي ذلك السادس قال ابو حيان المنصوص
متظافرة في الكتب على الاطلاق في الربط باذا ولكن السماع انما
ورد في ان وحدها من ادوات الشرط الجازمة فيحتاج في اثبات
ذلك في غيرها من الادوات الشرط الجازمة الى سماع قال ولذلك جا
جواب اذا باذا الفجائية قال تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عبا(ده)
اذا هم يستبشرون وهذه الامور ما عدا الاول واردة على
الكافية والشذور ايضا وقد جزم ابن هشام في الجامع بما اشار
اليه ابو حيان فقال ويجوز ان تخلفها اذا الفجائية ان كان جملة اسمية
غير طلبية والاداة ان قول الالفية والفعل من بعد الجزا ان يقترن
بالفا او الواو بتثليث قمن نص في الشذور وقد ذكر ان جزمه قوي
ونصبه ضعيف ورفعه جايز قولها وجزم او نصب لفعل اثر فا
او واو ذكر في الشذور ايضا ان الجزم قوي والنصب ضعيف
وفي شرح الكافية نحوه وزاد في العمدة وشرحها تبعا للكوفيين بعد
قولها ان بالجملتين اكتنفا قال ابو حيان لا يلزم ان يكونا مذكورين
بل يجوز ان ولو كان الجزا محذوفا وقول الكافية والشرط يغني عن جواب قد علم
والعكس قد ياتي ان المعنى فهم فيه امور الاول قال ابو حيان
اطلق الحرف فلم يبين ان ذلك ان ذلك في ان وحدها ام عام في
ساير الادوات ولا احفظه جا قبل الشرط محذوفا بعد غير ان
الا ان الملهم قد انشد بيتا في شرح الكافية زعم انه حذف منه فعل

الشرط

الشرط بعد من الثاني قيد في بعض نسخ التسهيل حذف الشرط
بان ينفي بلا تاليه قال ابو حيان ومفهومه انه اذا كان مثبتا او منفيا
بلم لم يجز حذفه قال وهذا ليس بصحيح بل قد يحذف وهو مثبت
لدلالة عليه قال وذكر ابن عصفور وتبعه شيخنا ابو الحسن
الابدي انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام الا بشرط تعويض لا
من الفعل المحذوف قال وليس بشي فان لا نافية وليست عوضا من
الفعل الاترى انه يجوز الجمع بينهما انتهى وقد اعتمد هذا القيد صاحب
الشذور فقال ويجوز حذف ما علم من شرط بعد والا كذا قال ابن
مالك في العمدة فقال وشاع حذف الشرط في نحو افعل والا ندم وقال
في شرحها وكثر حذف فعل الشرط المنفي بلا الثالث انما يحذف الجواب
اذا كان الشرط بلفظ الماضي او المضارع المقرون بلم ولا يجوز ان يكون
بصيغة المضارع الا في الشعر هذا مذهب جمهور البصريين وجزم
به في التسهيل وذكره في الشذور فقال وجواب شرطه ماض الرابع
لم يتعرض هو ولا صاحب الشذور لحذف الجملتين وابقا الاداة وقد
ذكر في التسهيل والعمدة والكافية الشافية ان ذلك جايز بعد ان
وحدها ثم انه جعله في العمدة وشرحها نادرا ولم يسمه في الكافية الشافية
بشي وذكر في شرحها عن السيرافي انه جايز في النثر وذكر في التسهيل
انه خاص بالضرورة قال ابو حيان وتبع في ذلك ابن عصفور قال ولم
ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز اذا فهم المعنى ثم
نقل عن ابي بكر بن الانباري انه جوزه في غير الضرورة وعبارة الكافية
الشافية والشرط يغني عن جواب ان بني والعكس بندور وان بلا بعد
ان وهذا فيه منبه الالفية حيث تضمن ذكر المسايل الثلاث قول الشذور
ويحذف ما علم من شرط وجواب ظاهره انهما على حد سوا وليس كذلك
بل حذف فعل الشرط اقل من حذف الجواب نص عليه في شرح الكافية
واشار اليه في الالفية بقوله والعكس قد ياتي قول الشذور والالفية

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت لا يشترط ان يكون
القسم ملفوظا بل لو كان مقدرا فكذلك وقد ذكره ابن الحاجب
ويستثني من الشرط لو ولولا فانه يتعين ذكر جوابهما تقدما او تاخرا
نص عليه في الكافيه وشرحها والتسهيل وهو وارد على ابن الحاجب
ثم ان الذي قدره ابن الحاجب انه الجواب للسابق اذا كان الجواب هو
القسم فان كان السابق الشرط جاز الامران كمسيلة ما اذا تقدمهما
ذو اخبر ولا اعلم له موافقا بل المنقول في ساير الكتب انه يجب في هذه
الحالة كون الجواب للشرط وتحذف جواب القسم قوله الالفيه وان تواليا
وقبل ذو اخبر فالشرط رجح مطلقا ذكر في التسهيل انه متعين وفي الكافيه
والشذور انه جايز قال ابن قاسم وليس في كلام سيبويه ما يدل على
تحتم وذكر ابو حيان ان ابن عصفور قال من الجواب المتقدم وقال من
من يجوز الامران قولها وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم كذا في
التسهيل ايضا قال ابو حيان وهذا مذهب بعض الكوفيين منهم الفرا
واما البصريين فلا يجوز ذلك عندهم بل الحكم للسابق انتهى وقد
ذكر في شرح العمدة ان هذا خاص بالضرورة فقال وقد يستغني بجواب
الشرط المتاخر عن جواب القسم المتقدم ولا يكون ذلك الا في ضرورة فصل
قوله الكافيه والالفيه لو حرف شرط قال ابو حيان في شرح التسهيل المص
يطلق على لو انها حرف شرط واصحابنا لا يطلقون عليها انها اداة شرط
الا اذا كانت بمعنى ان لان الشرط عندهم مختص بالاستقبال قوله الالفيه
ويقبل ايلاوها مستقبلا لكن قبل قال بدر الدين ابن المص الاكثر المحققين
انها لا تستعمل في غير المضي وذهب قوم الى انها تفيد غالبا لا لازم
لانها قد تاتي الشرط في المستقبل وما تمسكوا به لا حجة فيه لان غاية
ما فيه ان ما جعل شرطا تلو مستقبل في نفسه او بقيد وذلك لا ينافي
امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا تحرج الى اخراج لو عما عهد فيها من
معناها الى غيره ولذلك لم تجزم بها لان دخولها على المضارع على خلاف الاصل

قوله

195

قوله الالفيه والكافيه والعبارة لها ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا
في التسهيل نحوه قال ابو حيان في شرحه ظاهر كلام المص وكلام ابنه
ان لو يجوز ان يليها الاسم معمولا لعامل محذوف يفسره ما بعده
فيقول لو زيدا ضربته لاكرمته تقديره لو ضربت زيدا ضربته لاكرمته
فيكون بمنزلة ان الشرطيه بل قد صرح بذلك قال في شرح الكافيه
لو لا الاختصاص بالفعل كان قال وهذا الذي ذهب اليه قد قاله
غيره وليس بمذهب البصريين قال ابن عصفور لا يلي لو الا الفعل
ظاهرا ولا يليها مضمرا الا في الضرورة او في نادر كلام وقال ابو الحسن بن
الصايغ البصريون يصرحون بامتناع لو زيد قدم لاكرمته على الفصيح
ويجيزونه شاذا على اضمار فعل مثله في ان كقوله وان احد من المشركين استجارك
فهو من باب الاشتغال انتهى قال ابو حيان وظاهر قوله تعالى قل لو انتم
تملكون خزاين ربي يدل على جواز لو زيد قام لاكرمته فيكون حجة
لمن اجازه لكن تاوله ابو الحسن علي فضال المجاشعي وغيره على انه
مما حذفت فيه كان واسمها وانتم لتاكيد لذلك الاسم المحذوف والاصل
لو كنتم فحذفت كان وحدها وانفصل الضمير الذي هو الاسم منها لما حذف العامل
انتهى والحاصل ان مذهب جمهور البصريين التفرقة بين ان ولو فان
يليها الفعل ظاهرا او مضمرا في الاختيار ولو لا يليها الفعل الا ظاهرا
ولا يليها مضمرا الا في الضرورة قوله الكافيه ومن ثم قيل لو انك
بالفتح لانه فاعل انطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فاذا
كان جامدا جاز لتعذره هذه المسيله من مشاهير المسايل التي خالف
فيها المص مذهب سيبويه والجمهور وتبع فيها الزمخشري في المفصل
وقد اكثر المتاخرون من التعقب عليه قال ابن مالك في شرح الكافيه
زعم الزمخشري ان خبر لو وان يجب مقدار وهو خلاف ما ذهب اليه
من فان من شبهها في مباشرة ان على سبيل الشذوذ زيادة انتصاب
عدوه بعد لدن فان الواقعه بعد لو في موضع رفع بالابتدا وان كانت لا تدخل

علي مبتدا غيرها كما ان عندي بعد لدن ينتصب وان كان غيرها بعدها
يجب جره علي انه قد ولي لو اسم صريح مرفوع بالابتدا قوله لو بغير
الما حلقي شرق :. كنت كالغصان بالما اعتصاري ولذلك وجد من
النظر وهو ان لو لما لم تصحب غالبا الا افعالا ماضيا وهو لازم البنا
لم تكن عامله ولما لم تكن عامله لم يسلك فيها سبيل ان في الاختصاص
بالفعل ابدا فتنبه علي ذلك بمباشرتها ان كثيرا او بمباشرة غيرها
قليلا وقد حمل الزمخشري ادعاوه اضمار ثبت بين لو وان علي التزام كون
الخبر فعلا ومنعه ان يكون اسما ولو كان بمعني فعل نحو لو ان زيدا حاضر وما منعه شايع
ذايع في كلام العرب كقوله تعالي ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وكقول
الشاعر لو ان حيا مدرك الفلاح :. ادركه ملاعب الرماح وكقوله
ولو ان حيا فايت الموت فاته اخو الحرب فوق القادح المعدوان وكقوله
ولو ان ما ابقيت مني معلق :. بعود ثمام ما تاود عودها وكقوله
ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا او ازنما :. انتهي
وقال ابو حيان مذهب س ان ان الواقعه بعد لو في موضع مبتدا ولا يحتاج
الي خبر لاشتمال الكلام بعدها كما لم يحتج الي ذلك في ظننت زيدا قايما
وذهب المبرد الي انها في موضع فاعل فيقدر لو ثبت انهم قال ولذلك
فتحت ان لانها واقعه موقع اسم مفرد وكلا القولين فيه خروج عما
استقر اما مذهب س فلانه قدر ما بعدها مبتدا وهو لا يليها لفظا
فينبغي ان لا يليها الا الفعل ظاهرا او قد وليها هنا مضمرا قال وقد قال
بعض شيوخنا مذهب س اولي لانه ليس فيه اضمار ولا حذف وفي
مذهب غيره الاضمار ولعله اضمار الفعل فارغا ولا دعاية اصلا لم يلفظ
به والعرب لم تقل لو ثبت ان زيدا قايم وزعم السيرافي انه لابد ان يكون
خبر ان الواقعة بعد لو فعلا قال بعض اصحابنا وذلك علي جهة الغلط من
السيرافي ونسب المصنف هذا المذهب الي الزمخشري انتهي وقال
ابن هشام موضع لو عند الجميع رفع فقال سيبويه بالابتدا ولا يحتاج لخبر
لاشتمال صلتها علي المسند والمسند اليه وقيل علي الابتدا والخبر محذوف

وذهب

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الي انه علي الفاعليه والفعل
مقدر بعدها اي ولو ثبت ورجح بان فيه ابقا لو علي الاختصاص بالفعل
قال الزمخشري ويجب كون خبر ان فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف
ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالي ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الايه وفي قوله
ما اطيب العيش لو ان الفتي حجر :. تنبو الحوادث عنه وهو ملموم
ورد ابن مالك قولهم هو لا بانه قد جا اسما مشتقا كقوله لو ان حيا البيت
قال وقد وجدت ايه في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم
يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمان ولا ابن الحاجب ولا لما
منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالي
يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت ايه الخبر فيها ظرف وهي ولو
ان عندنا ذكرا من الاولين لكنا انتهي وتعقبه البدر الدماميني بان هذه
الايه التي تنجح باستخراجها لو فيها للتمني لا للشرط والكلام في لو
الشرطيه ثم رايت الرجلين مسبوقين بما قالاه قال ابن القواس في
شرح الكافيه لا يجوز ان تكون خبر ان بعد لو الا فعلا في الاكثر ان امكن
اما اذا لم يمكن فيكون اسما كقوله تعالي ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
لانه لا فعل بمعني اقلام حتي تقع موقعها ومنهم من لم يلتزم ان يكون خبر
ان فعلا وان امكن لانه يصح ان يقال لو ان زيدا ذاهب لاكرمتك كما يصح
لو ان زيدا اخوك لاكرمتك وفي التنزيل لو انهم بادون في الاعراب فاتي
بالاعراب واتي بالاسم مع امكان الاتيان بالفعل وهو بدوا والجواب
عن الايه ان لو للتمني لا للشرط انتهي وابن القواس توفي سنة وانشد
ابو حيان الخبر فيه جار ومجرور وهو قول امرئ القيس
فلو ان ما اسعي لادني معيشة كفاني ولم اطلب قليلا من المال
فصل قوله الكافية اما للتفصيل كذا في التسهيل قال ابو حيان ولا
ينبغي ان تنسب الي ذلك لان معني التفصيل ليس بلازم لها بل قد

بجي حيث لا تفصيل تقول اما زيد فمنطلق وقال ابن قاسم لم يذكر كثير
من النحويين لها غير هذا المعني وقال بعضهم هي حرف اخبار متضمن
معني الشرط وقال ابن مالك في شرح الكافيه اما فيها معني الشرط
والتفصيل وقال ابن هشام هي حرف شرط وتفصيل وتوكيدا ما
انها شرط فبدليل لزوم الفا بعدها واما التفصيل فهو غالب احوالها
وقد تاتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل من
ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فايده اما في
الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد
ذلك وانه لا محاله ذاهب وكذلك قال سيبويه في تفسيره مهما
يكن من شي فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفايدتين بيان كونه
توكيدا وانه في معني الشرط انتهي قول الالفيه اما كمهما يكن من شي
قال ابو حيان هذا التاويل من حيث صلاحية التقرير والا فاما
حرف فكيف يكون معناها اسم شرط وفعل شرط ولا جايز ان يكون
مرادفا له من حيث المعني لان مدلول الحرف مباين لمدلولي الاسم
والفعل فتستحيل المرادفه ولانه لا يكن ضميرا يعود عليهما لانها
اسم شرط ولا في جملة الجواب ضمير يعود علي اسم الشرط ولا في جمله
وذلك كله منتف في اما قال وقال بعض اصحابنا لو كانت شرطا
لكان ما بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما عالما فعالم فهو عالم
ذكرته انت او لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو
متوقف علي قيام زيد واجيب بانه قد يجي الشرط علي ما ظاهره
عدم التوقف عليه كقوله من يك ذا بت فهذا بتي وقوله فمن يك امسي بالمدينه رحله
فاني وقيار بها لغريب وقوله فان يك حقا ما تاتي فانهم كرام اذا ما النايبات تنوب
الا تري ان بته موجود كان لغيره بت ام لم يكن وكذلك هم كرام كان
ما اتاه حقا ام لم يكن لكن تخرج ذلك عن اقامة السبب مقام المسبب الا
تري ان المعني من يكن ذا بت فانا لا احسده وسبب ذلك اني لي

بتا وكذلك ان يكن احد من اهل المدينه فانا لا اغبطه فاني غريب وكذلك
فان يك حقا ما تاتي فانهم خير كرام وقولهم اما عالما فعالم فالمعني
مهما تذكره عالما فذكرك حق لانه عالم ولا يكون ذكره حقا حتي يذكره
فقد تضمنت معني الشرط والذي نابت مناب الشرط وفعله تجات الفا
تليها فارادوا ان يصلحوا اللفظ فاولوها شيا اخر حتي لا يجي الجزا
تلو اداة الشرط فوليها وفا التلو تلوها قال ابو حيان هذه الفاات
في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجي رابطه بين جملتين ولا عاطفه
مفردا علي مثله قال وتعليل المص لزوم الفا بتاويلها بمهما يكن ليس
بجيد لانه جوابهما يكن لا يلزم فيه الفا اذا كان صالحا لاداة الشرط
والفا لازمه بعد اما كان ما دخلت عليه صالحا لاداة الشرط ام لم يكن
الا تري انه يجوز مهما يكن من شي لم ابال به ويمتنع ذلك في اما بل
يجب ذكر الفا فتقول اما انا فلم ابال به فدل ذلك علي ان دخول الفا
ووجوبها ليس لاجل ان اوليت بمهما يكن قال ابن قاسم ويوخذ من
قوله لتلو تلوها انه لا يجوز ان يتقدم اكثر من اسم واحد لو قلت
اما زيد طعامه فلا اكل لم يجز وقد نص عليه غيره وكذا لا يفصل
بينها وبين الفا بجملة تامه ويستثني من ذلك الجمله الدعايه فانه
يجوز الفصل بها بشرط ان يفصل بين اما وجملة الدعا معمول اما
نحو اما اليوم رحمك الله فالامر كذا او معمول جوابها نحو اما زيد
رحمك الله فاضرب فلو فصلت بجملة الدعا بينها وبين فعلها اللازم
نحو اما رحمك الله زيد افاضرب لم يجز ذكره ابو حيان قولها وحذف ذي الفا قل في نثر
قال ابن قاسم لم ينبه علي ذلك في الكافيه ولا التسهيل فهذه من
زيادة الالفيه قلت وينبغي ان يتوقف في قبول ذلك فانه تفرد
به ولم يذكره احد من النحاة غيره وانما اخذه من حديث اما بعد
ما بال رجال وقد اكثر من اخذ احكام نحويه لم يسبق اليها من الاحاديث
وطالع ابو حيان وغيره من المتاخرين في الرد عليه بسبب ذلك وقالوا

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Suyt, 1445-1505

Title:
al-Nukat

Date:
1095? [1664?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23336

File Description:
Part 6

حصر القاضي ايراد شاذ لا يقاس عليه قال لان سيبويه ذكر ان ذلك في الواحد
من الحيوان قليل ثم قال وهو في الادميين اقل كحصر القاضي امراة قليل قليل
وانما حسن ذلك في المجازي نحو قد كان لكم اية قال ابن هشام في تعليقه
تبع ابن عصفور المبرد في اختصاص حصر القاضي امراة بالشعر ومنع ابن مالك له
الزمخشري في اجازته في الشعر قياسا والنحاس منعه في نحو حضر القاضي هند
لئلا يلتبس المونث بالمذكر واجازه في نحو حضرة امراة لانه قد عرف المعنى
ففرق بين العلم وغيره قولهما والحذف مع فصل بالا فضلا هو اختيار الناظم
والجمهور على وجوب الحذف في الشهر واختصاص الاثبات بالضرورة ورجحه
ابن هشام في التوضيح وجزم به في القطر فقال واما امتنع في النثر نحو ما قامت
الا هند لان الفاعل مذكر محذوف ونقل في تعليقه عن ابن عصفور انه قال في شرح
الابيات اذا كان مونث مقرونا بالا ومجرورا بمن الزائدة والاكثر ان لا يلحق
الفعل علامة تانيث وشبهه في المعرف بالاجماع لحملهم الكلام على المعنى لان معنى
ما قام الا هند وشبيه في المجرور بمن الزائدة انها لا تدخل الا فيما يراد به الشياع
وعموم الجنسية وقد يلحق بالتا للفظ المونث قرى ما يكون من نحوى ثلاثة بالياء
وقال وما ينسب الا الطلوع الحراشي انتهى قوله الالفيه والحذف قد ياتي بلا فصل
ظاهره انه يقاس عليه وقد صرح في شرح التسهيل بان ذلك لغة وزعم ابو حيان
فقال انه شاذ لا يجوز الا حيث سمع وقال في التوضيح هو ردي لا يقاس قوله
ومع ضمير ذي المجاز قال ابن هشام الصواب ما يجوز فيه امران لو كان ظاهرا
فيدخل في ذلك قوله فان الحوادث اودى بها فانه ضرورة عند النحاة كلهم
قوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن فيه امور الاول
شملت عبارته جمع المونث السالم وبه صرح في الكافيه وشرحها وهو راي الفارسي
والكوفيين وعبارة الكافية تلو هذا البيت وفعل هندات ونحوه على راي
وفعل مند في الياجهلا وقال في شرحها كل جمع سوى جمع المذكر السالم يجوز
تذكيره باعتبار الجمع وتانيثه باعتبار الجماعه وبعض النحويين يلتزم تانيث
هندات ونحوه لسلامة نظم واحده انتهى وما جعله رايا لبعضهم هو مذهب

البصريين

البصريين ومشى عليه في التسهيل وشرحه وجزم به ابن هشام في الشذور
وساير كتبه ثم استثنى في التسهيل الجمع بالالف والتاء اذا كان مفرده مذكرا
كطلحات ودريهمات فان له حكم المجازي التانيث الثاني كالجمع المكسر
فيما ذكر اسم الجمع لمذكر كقوم او لمونثة كاسم الجنس ذكره في التسهيل ونبه
في الشذور على اسم الجمع لمونث بقوله او السالم الثالث يستثنى من الجمع بنون
في المذكر وبنات في المونثه فان حكمها حكم المكسر لتغير نظم الواحد فيهما فيجوز
فيهما الامران ذكره في التسهيل وشرحه واقتصر في الكافية وشرحها على
استثنا البنين لانه حكم فيهما الجمع المونث السالم حكم المكسر فلا يحتج الى
استثنا البنات تنبيه لم يتعرض الثلاثة لتانيث الفعل المضارع وقد ذكره
في التسهيل فقال وتساويهما في اللزوم وعدمه تا مضارع الغايبه ونون
الاناث بالحرفيه باب المفعول به لم يترجم له في الالفيه بل ذكر بعض احكامه
في ضمن باب الفاعل وبعضها في ضمن باب التعدي واللزوم وترجم به في الكافيه
والشذور قولهما ما وقع عليه فعل قال الرضي يريد ما وقع عليه او اجري
مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا او وجدت ضربا واحدت
قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب شيا اوقعت
عليه الايجاد قال والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان
يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول
مثبتا وقال في الجامع المفعول به ما يصاغ له اسم مفعول تام من لفظ
عامله قول الالفيه والكافيه وقد يجي المفعول قبل الفعل فيه امور
الاول قال الرضي هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات
المجتمعة فيه سوا الا المفعول معه الثاني يستثنى صورة لا يجوز فيها
تقديمه على الفعل وذلك اذا كان المشددة او المخففة او كان الفعل موكدا
بالنون او صلة لحرف او مقرونا بجازم او بلام ابتدا او لام قسم او قد او سوف
او تعجبا وهذه الاخيرة في الالفيه في باب التعجب والبس كما سياتي الثالث
يستثنى صور يجب فيها تقديمه على الفعل وذلك اذا تضمن شرطا او استفهاما

السالم

او اضيف اليهما او نصبه جواب اما او فعل امر دخلت عليه الفا او كان كم الخبرية
قوله الكافيه والالفيه واخر المفعول ان لبس حذر منه امران الاول لا يختص
ذلك بتاخيره عن الفاعل بل عن الفعل ايضا نص عليه الرضي فلا يقال عيسى ضرب
موسى لئلا يظن ان المتقدم مبتدا الثاني ما ذكره من وجوب التاخير عند الالبا س
ذكره ابن السراج وتابعه الجزولي وابن عصفور والمتاخرون ونازعه في ذلك
ابن الحاج في نقده على المقرب لان سيبويه لم يذكر في كتابه شيا من هذه الاغرا ض
الواهيه وبان في العربيه احكاما كثيرة اذا احدث طرا منها لبس لم
لا يقال باحتياجها كتصغير عمر وعمرو وبان اللفظ بهما واحد مع انه لم يمنع وبا
لاجمال من مقاصد العقلا لما لهم فيه من غرض فلا يبعد جواز ضرب موسى عيسى لافادة
ضرب احدهما الاخر من غير تعيينه وببيان تاخير البيان لوقت الحاجة جايز
وبان الزجاج نقل في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم جواز كون تلك اسمها ودعواهم
الخبر والعكس قولهما او اضمر الفاعل غير منحصر قال ابن هشام يوهم امتناع التقد ير
على الفعل في نحو ضربت زيدا لانه سوى بين هذه المسيله وبين مسيلة ضرب موسى
عيسى وليس كذلك بل يجوز تقديمه على الفعل او تاخيره عن الفاعل وانما
يمتنع توسيطه بين الفعل والفاعل فقط انتهى وهذا تصريح من ابن هشام بما
سبق عن الرضي من امتناع التقديم على الفعل في ضرب موسى عيسى ولم يتعرض
في الالفيه لوجوب تقديم المفعول على الفاعل اذا كان ضميرا متصلا وقد ذكره
ابن الحاجب قوله الالفيه وقد يسبق ان قصد ظهر فيه امور الاول صورة
المسيلة ان يكون الحصر بالا اذ لا يظهر القصد في الحصر بانما ولذلك نقل ابن النحاس
الاجماع على وجوب تاخير المحصور بها مطلقا الثاني ما ذكره من الجواز والحالة
هذه هو مذهب الكسائي كذا نقله في الكافيه والتسهيل وشرحهما وان الاكثرين
على منع السبق مطلقا ونقل ان ابن الانباري وافق الكسائي على جواز تقديم
المفعول اذا انحصر دون الفاعل والذي نقله غير الناظم كابن قاسم في شرح
التسهيل وابن هشام في التوضيح ان البصريين والفرا وافقوا الكسائي
وابن الانباري على الجواز في المفعول وان طايفة قالوا بالمنع منهم الجزولي والشلوبين

وقد مشي

وقد مشى ابن الحاجب على المنع مطلقا قوله الالفيه وشاع نحو خاف ربه عمر
وشذ نحو زان نوره الشجر فيه امور الاول هذه المسيلة مفرعة على قوله
الاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا فكان ينبغي ان يذكرها
عقبها بصيغة التفريع كما صنع في الكافيه الكبرى حيث قال عقب البيت
كذاك نحو خاف ربه عمر فشا وقد زان نوره الشجر وقد صنع كذلك ابن الحاجب
فقال الاصل ان يلي فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا
الثاني قال ابن هشام في تعليقه ان اراد شاع وشذ من جهة السماع فالامر
فيه بالعكس وان اراد من جهة القياس فالقياس يقال فيه ضعف وقوي لا شاع
وشذ الثالث قد اختار القياس على جواز زان نوره الشجر في التسهيل وشرحه
وشرح الكافيه واختاره ايضا الرضي وقال ابن هشام في التوضيح اكثر
النحويين لا يجيزه في نثر ولا شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني
والطوال وابن مالك والصحيح جوازه في الشعر فقط وقد مشى ابن الحاجب
على المنع الرابع قال الرضي كذا الحكم فيما لو اتصل ضمير المفعول بصلة
الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها
هكذا قيل ولو قيل بالجواز في الثانيه لان الفصل بين الصفه والموصوف
بالاجنبي غير ممنوع بخلاف الصله والموصول لم يبعد الخامس قال
ابن مالك في شرح الكافيه لو كان الفاعل مضافا الى ضمير يعود الى ما اضيف
اليه المفعول نحو ساء عبد هند بعلها لم يجز تقديم الفاعل لانه لو قدم لعاد على
موخر لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به وشدة الحاجه الى العايد عليه فلو
عكست الفعلين اي رفعت عبد هند ونصبت بعلها وقدمته جاز في راي قوم
دون قوم ممن اجاز قال لما اعاد الضمير على ما اضيف اليه الفاعل والمضاف
والمضاف اليه كالشي الواحد كان بمنزلة عود الضمير الى الفاعل وتقديم ضمير
عايد الى الفاعل في غاية من الحسن وتقديم ضمير ما هو والفاعل كشي واحد
جدير ان يكون له حظ من الحسن ومن لم يجز نظر الى تاخر مفسر الضمير لفظا
ورتبة مع عدم تعلق الفعل به فمنع انتهى باب النايب عن الفاعل

كذا ترجم في الالفيه والشذور وهو اولي من قول بن الحاجب مفعول ما لم يسم فاعله
لوجهين احدهما ان النايب عن الفاعل قد يكون مفعولا وغير مفعول والثاني
ان المنصوب في نحو اعطي زيد درهما يصدق عليه انه مفعول ما اي فعل لم يسم
فاعله وليس مرادا ذكره ابن هشام في شرح الشذور لكن قال ابو حيان في شرح
التسهيل الترجمة بالنايب عن الفاعل لم ارها لغير ابن مالك وانما عبارة النحويين
فيه ان يقولوا باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى
قول ابن الحاجب هو كل مفعول حذف فاعله قد يرد عليه انه لا يختص بالمفعول
فاحسن منه قول الشذور وهو ما حذف فاعله قوله الالفيه ينوب مفعول
به عن فاعل فيما له قال ابو حيان في شرح التسهيل انما ينوب عنه في الرفع
ووجوب تاخره عن الرافع والتنزل منزلة الجزء وامتناع الحذف ولا يجري
مجراه في العامل لان الفاعل يرفع باسم الفاعل وبالظرف والمجرور والامثلة
والجامد الجاري مجري المشتق ولا يرتفع اسم المفعول الذي لم يسم فاعله
الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المتحمل خلاف فاذن لم يجري
مجراه في كل ما له انتهي قوله الكافية وشرطه ان يغير صيغة الفعل او
فعل ويفعل احسن منه قول الشذور وغير عامله الي فعل او يفعل
او يفعل او مفعول لتصريحه بعمل اسم المفعول فيه وهو في الالفية في
باب اسم الفاعل ثم انهما اقتصرا علي الثلاثي وبقي عليهما الرباعي وذو الزيادة
تنبيه مقتضي كلام الثلاثة جريان هذا البنا في كل فعل ويستثني الجامد
فلا يجوز بناوه للمفعول اتفاقا وكذا كان وكاد واخواتهما فيما صححه
ابو حيان تبعا للفارسي لكن مذهب سيبويه والجمهور الجواز قال
ابو حيان ومما في جواز بنايه للمفعول خلاف مسلة استكي زيد عليه
ونحوه لا يجوز بناوه له عند البصريين والفرا واجازه الكساي وهشام
قال واذا قلت مررت برجل كفاك به رجلا فبه في موضع رفع علي
الفاعلية فان اسقطت البا اسكن الضمير في كفاك اذ تقدم عليه مقدرة
ولا يجوز رد هذا الفعل لما لم يسم فاعله في هذا التركيب مع وجود به

واجاز ذلك

واجاز ذلك الكساي فيقول مررت برجل كفيت به رجلا وغلط الفرا فقال
البا في موضع رفع فكان ينبغي ان يسقط وان اسقط ذهب المدح انتهي فهذه
صيغ اخري لا يجوز فيها بنا الفعل للمفعول قوله الالفية والمتصل بالاخر اكسر
قال في التسهيل لفظا ان سلم من اعلال وادغام والا فتقديرا كقيل ورد
قوله والثاني التالي تا المطاوعه كالاول اجعله بلا منازعه كان الفعل
اوله تا مزيده معتاده وان كانت لغير مطاوعه نحو تبختر وتبكر وتوالي
وتحكم قال ابن قاسم والعذر للمصنف في ترك التنبيه علي ذلك ان التا فيما ذكر
شبيهة بتا المطاوعه فاكتفي بذكرها قال فان قلت قوله في التسهيل
ومع تا بتمه ان كان ماضيا مزيدا اوله تا عبارة صحيحة لشمولها قلت
لكنها شملت علي المعقول ايضا من قولهم ترسم الشي بمعنا رسمه فانها
مزيده ولا يضم معها الثاني لكونها تا زيادتها غير معتاده فالاولي ان يقال
مزيد اوله تا معتاده وقول الكافيه والتالي مع التا كقول التسهيل قوله
واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل عينا فيه امران الاول ظاهره تساوي الامرين
وليس كذلك بل الكسر افصح والاشمام يليه وقد صرح بذلك في الكافية
حيث قال الافصح قيل ومع وجا الاشمام والواو الا انه يوهم استوا
الاشمام والواو وليس كذلك فان الواو رد اللغات الثاني في تعليق
ابن هشام الاشمام في الاصطلاح يستعمل علي وجهين احدهما ان تضم
شفتيك بعد الاسكان وترفعهما للفظ بالضمه وهذا مختص بحال الوقف
والثاني ان تنحو بالضمه نحو الكسرة وبالتا نحو الواو وهو المقصود هاهنا
قال ابن اياز قال بن هشام والاشارة للجر واما للحرف فلا وقال ابن قاسم
معني الاشمام هنا شوب الكسرة شيا من صوت الضمه ولهذا قيل ينبغي
ان يسمي روما وبه عبر بعض القرا قوله وضم جا كبوع قال ابن هشام
لا يغني ذكر الضم ببيان هذه اللغة بل لا بد من التنبيه علي حذف حركة العين
وعلي انقلابها ان كانت يا واوا فلهذا قال كبوع يعني ضم علي هذه الهيية
اعني مع سكون العين انتهي فهو احسن من قول التسهيل وربما اخلص ضما

قوله وان يشكل حيف لفظ يجتنب قال ابو حيان لم يذكر ذلك اصحابنا ولم يعتبروه
بل جوزوا اللغات الثلاث وان خيف اللبس وكذا نص عليه سيبويه قال وهو الصحيح
المنقول عن العرب فقد حكي ذو الرمة غشينا ما يشينا وهو فعلنا لانه قال غشّ
العوم واذا اردته الي نفسك قلت غشت قال ولم يبالوا بالالباس كما لم
يبالوا به حين قالوا المختار لاسم الفاعل والمفعول والفارق بينهما فقد يري لا لفظي
وفي شرح اللمع للمهابادي لم يخف الالباس في خففت اذا كان مبنيا للمفعول
لان الفرق بينهما حاصل تقديرا وان لم يكن بينهما فرق لفظا قوله وما لباع
قد يري لنحو حب قال ابن قاسم ولكن الافصح فيه الضم قال ابو حيان قال
الجمهور لا يجوز الا الضم واجاز الكسر بعض الكوفيين وهو الصحيح وهي
لغة لبني ضبة ولبعض بني تميم ومن جاورهم قوله وما لفا باع لما العين تلي
في اختار وانقاد وشبه ينجلي هكذا نقله ابن عصفور والابدي ايضا
وقال ابو الحكم بن عذرة لغة قول ونوع انما يكون في الثلاثي ولا يكون فيما زاد
قوله وقابل من ظرف او من مصدر اوصح منه قول الكافية الكبري وباب
مصدر وظرف صرفا وخصصا عن فاعل قد حذفا وبقي شرط ثالث وهو الا يكونا
ملفوظا بهما ورابع في المصدر وهو ان يكون لمجرد التاكيد فلا يجوز ضرب
ضرب لعدم الفايدة ولم ينبه في الكافية ولا الشذور على شي من الشروط
وعبارة القطر والجامع ما اختص ويتصرف من ظرف او مجرور او مصدر
وهي موافقة لقوله في نكت الالفية قولهم في المصدر النايب عن الفاعل
من اختصاصه خطا لانه قد يكون المراد الابهام فيغوت قوله تعالى فمن
عفي له من اخيه شي اي نوع ما من انواع العفو وهو الصادر من كل
الورثة او بعضهم انتهي اوحرف جر عبارة التسهيل او جار ومجرور وكذا
الكافية الكبري قال ابو حيان وما ذهب اليه من انهما معا النايب
لم يقل به احد بل مذهب جمهور البصريين ان المجرور وحده هو النايب
وهو في موضع رفع وقد مشي عليه في الشذور فقال او المجرور ومذهب
الفراء ان النايب هو حرف الجر وحده فهو في موضع رفع وعبارة الالفية

موافقة

موافقة قال ابن قاسم لما كان الحرف ملازما للمجرور اكتفي بذكره يعني فيحمل
علي ما في الكافية والتسهيل قول الشذور او المجرور وشرطه ان لا يلزم
الحرف الجار له وجها واحدا في الاستعمال كمذ ورب والكاف وما خص
بقسم او استثنا وان لا يكون للتعليل كالبا واللام ومن تنبيه اذا قلنا
بجوازنيابة المصدر مع وجود المفعول فالاصح ان لا يقام غيرها بل ان قلنا انها تعمل في الظرف
والمجرور اقيم ولا يقيم ضمير المصدر قولهم والعبارة للكافية واذا وجد المفعول
به يقيم هو مذهب جمهور البصريين وجوز الاخفش والكوفيون اقامة
غيره مع وجوده واختاره ابن مالك في كتبه الاسبك المنظوم قال ابو حيان
ونقل ابن الدهان عن الاخفش لذلك شرطا وهو ان يتقدم المصدر
ونحوه علي المفعول به فان تاخر لم يجز الا اقامة المفعول به وبه جزم
الرضي قولهم والعبارة للكافية فان لم يكن فالجميع سوا اختار ابن هشام
في الجامع تبعا لابن عصفور ان المصدر اولاها واختار ابو حيان اولوية
ظرف المكان واختار ابن معط اولوية المجرور قول الالفية
وباتفاق قد ينوب الثاني من باب كسي فيما التباسه امن
نازعه ابو حيان في دعوي الاتفاق بان الفرا وابن كيسان ذهبا الي منع
اقامته مطلقا وبان الفارسي منعه اذا كان نكرة والاول معرفة قول
الكافية ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت هو ما صححه الجزولي والخضراوي
وصححه ابن طلحة وابن عصفور وراي ابن مالك جوازه فقال ولا اري
منعا اذا القصد ظهر وزاد في التسهيل وشرحه شرطا اخر وهو ان لا يكون
جملة ولا ظرفا ولا مجرورا تنبيهات الاول لم يذكر في الكافية الثاني
من باب اعلمت وقد ذكره في الالفية وسوي بينه وبين الثاني من باب
علمت لكن اختار فيه ابن عصفور المنع بخلاف ما اختاره في الثاني من باب
علمت الثاني لم يذكر في الالفية الثالث من باب اعلمت وقد ذكره ابن الحاجب
وجزم فيه بالمنع ونقل الخضراوي وابن ابي الربيع الاتفاق عليه لكن عبارة
التسهيل تقتضي جوازه ونقله صاحب المخترع عن بعضهم وجزم به ابن هشام

في الجامع فقال ولا يقام المفعول الثاني والثالث الا ان كانا مفردين ولا
التباس الثاني لم يذكرا معا الثاني من باب اختار والجمهور على منع نيابته
وجوزه الفراء وتبعه في التسهيل قوله الكافية والمفعول له والمفعول
معه كذلك فيه امران الاول كذلك الحال التمييز والمستثنى وجوز الكسائي
اقامة التمييز الثاني قال في المتوسط هذا في المفعول له المنصوب اما
الذي مع اللام فيجوز اقامته وصرح الرضي بخلافه باب اشتغال
العامل عن المعمول هكذا ترجم في الالفية وترجم في الكافية بما اضمر
عامله على شريطة التفسير وذكره في المنصوب ويرد عليه ان الاشتغال
يكون عن الرفع كما يكون عن النصب فذكر ابن مالك له عقب النايب عن الفاعل
احسن واحسن منه صنع الشذور حيث ذكره وباب التنازع عقيب العوامل
قوله الالفية ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل
قيل خرج عنه نحو زيد مررت به فان الضمير لم يشغل الفعل عن نصب زيد
لانه لو سلط عليه لم ينصبه مع انه من باب الاشتغال الا ان يقال لو سلط
عليه العمل في محله الثاني ان قوله بنصب لفظه اي المضمر تفسير غير
صحيح لان المضمر لا ينصب لفظه وانما ينصب محله وقد صرح بالمحل بعد ذكره
ولا يصح جعل ضمير لفظه الى الاسم السابق كما هو واضح وان جعلت الباء في
بنصب بمعنى عن ويكون زيد لا من عنه باعادة الجار فمحتمل وركالة قلت
الاولى ان يجاب بانه في بنصب اللفظ مراد به الوصول بغير واسطة
حرف جر الثالث قال ابو حيان لا يختص بالفعل قلت سيذكر الوصف
في اخر الباب الرابع قال ايضا يختص بالصالح لان يعمل فيما قبله
قلت سينبه عليه في قوله كذا اذا الفعل تلا مالن يرد البيت الرابع شرطه
ان لا يكون الفعل مسندا الى ضمير الاسم السابق مع كون الضمير المشتغل به
متصلا نحو زيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه لاستلزامه حينئذ كون الفاعل
الذي هو عمدة مفسرا بالمفعول الذي حقه ان يكون فضلة فلو كان الضمير
منفصلا نحو زيد الم يظنه ناجيا الا هو جازت المسألة لان الفاعل في التقدير احد

فلم يلزم

فلم يلزم التوقف المذكور قوله الالفية فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما
قيل حتم النصب وليس على اطلاقه بل فيه التفصيل الاتي والجواب ان الحتم راجع
الى كون النصب بالفعل المضمر ردا على من قال انه بالظاهر او راجع الى الاضمار
وهو اوجه قوله الشذور بمحذوف لم يبين وجوب حذفه وقد بينه في
الكافية والالفية على ما اشرنا اليه قوله مماثل للمذكور يرد عليه
ان المقدر في مثل زيد مررت به او ضربت اخاه غير مماثل وهو جاوزت
او اهنت فاحسن منه قول الالفية موافق لشموله الموافق في
المعنى الى قوله اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست وقال ابن هشام
في حواشيه قد يتاتى تقدير المماثل فيما يتعدى بالحرف وذلك فيما يتعدى
تارة به وتارة بنفسه نحو زيدا شكرت له ونصحت له فتقدير شكرت ونصحت
اولى قال وهذا مما اغفل النحويون التنبيه عليه قوله الكافية
ونحتم النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض احسن منه قول
الالفية والشذور ان تلا ما يختص بالفعل لشموله ظرف الزمان المستقبل
وحروف اماعنه وهي من حروف الشرط ولا يجب النصب بعدها ويرد
على الثلاثة ما اذا تلى استفهاما بغير الهمزة فانه يجب النصب ايضا ذكره
في التسهيل قوله الالفية كان وحيثما قال في التوضيح تسوية الناظم
بين ان وحيثما مردودة لان حيثما لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر
واما في الكلام فلا يليها الا صريح الفعل واما ان فانه يليها الاسم في الكلام
او كان بعده فعل ماض قوله الالفية وان تلى السابق ما بالابتداء يختص
كذا اذا الفعل تلى مالن يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد هذا القسم ليس من باب
الاشتغال في شي فان من شرطه ان لا يصح تاثر السابق بالعامل وما
اختص بالابتداء لا يصح تقدير الفعل بعده وماله الصدر الكلام فمنع عمل ما
بعده فيما قبله وكذا لم يذكره ابن الحاجب قال ابن هشام في حواشيه
اصاب ابن الحاجب كل الاصابة حيث لم يذكر هذا القسم لانه لم يدخل تحت
ضابط الاشتغال قلت لم يذكر في الالفية ضابط الاشتغال ولا شروطه

فالرفع التزمه ابدا

حتي يستغني عن ذكره فلم يكن من ذكره بد ليعلم امتناع النصب على الاشتغال
فيه نعم كان الاولي يصدر الباب بضابط يخرج ذلك كما فعل في التسهيل
قوله السذور ووجب رفعه بالابتدا ان تلا ما يختص به كاذا الفجايية
هو الذي جزم به ابن مالك وذكر ابن الحاجب ان اذا الفجاييه من مرجحات
الرفع لا من موجباته وهو الذي نقله ابن مالك عن سيبويه وخطاوه فيه
وخطا ابو حيان ابن مالك وقال ان الاخفش قد نقل عن العرب وقوع الفعل
بعدها اذا كان مقرونا بقد لان العرب اجرت المقرون بقد مجري الجمله
الاسميه في دخول واو الحال عليه قال فيحمل كلام سيبويه في اجازته
للنصب علي هذه الصورة الخاصه وهي ما اذا اقترنت بقد انتهى ولذلك
يقيد كلام ابن الحاجب قال ابو حيان وبقي من موجبات الرفع
ما اذا فصل بين الاسم وبين الفعل باجنبي نحو زيد انت تضربه وهند عمرو
يضربها نسيبويه وهشام لا يجيزان النصب بحال للفصل بين العامل
والمعمول باجنبي وهو لا يعمل فيه فلا يفسر وبهذه قد تدخل في قول الالفيه
كذا اذا الفعل تلا ولا تدخل في قول السذور او تلاه ماله الصدر وقول الالفية
واختير نصب قبل فعل ذي طلب احسن من قول الكافيه وفي الامر لشموله
النهي والدعا والطلب بلفظ الخبر كالاولاد يرضعهن اولادهن واحسن منه
قول السذور او كان المشغول طلبا لشموله المصدر نحو زيد اضربا
له ذكره ابو حيان نقلا عن البسيط قول الكافيه وبعد حرف الاستفهام
فيه امران الاول انه يشمل غير الهمزة كهل وهو راي الاخفش والاصح
اختصاص ذلك بالهمزة كما في التسهيل وغيره ووجوب النصب بعد
ساير الادوات ولذا قال في الالفيه وبعد ما يلاه الفعل غلب شرطه
عدم الفصل فان فصل بغير ظرف او مجرور فالمختار الرفع خلافا للاخفش
ذكره في التسهيل وهذا وارد على الالفيه والسذور ايضا قوله وحرف نفي
فيه امور الاول شرطه ان لا يختص بالفعل فان اختص به وهو لم ولما
ولن فالنصب واجب لا راجح ذكره في التسهيل ولا يرد ذلك على الالفيه والسذور

الثاني

الثاني شرطه ايضا عدم الفصل كالمسئلة قبلها ذكره ابو حيان في شرح التسهيل
الثالث ما ذكره كالسذور من رجحان النصب بعد النفي هو مذهب الجمهور
قال ابو حيان لكنه مخالف لنص سيبويه فانه نص على ان الرفع فيه اقوي
وغاير بينه وبين الاستفهام واختار ابن البادش استوا الرفع والنصب
وقال الشلوبين النفي متوسط بين الاستفهام والابتدا فالرفع فيهما قريب
من النصف فيحمل على الابتدا لانه تقتضيه وبقوله وعلى الاستفهام لانه
يخرج الواجب الي حد النفي كما يخرجه حرف الاستفهام الي حد الاستفهام
قوله واذا الشرطيه هو بنا على راي الاخفش من جواز ايلايها الاسم من
نقله والاكثرون على انها تختص بالفعل فيجب النصب بعدها قولهم
والعبارة للسذور او عاطفا علي فعليه فيه امور الاول شرط هذا الفعل
التصرف فلا يترجح النصب في فعل التعجب نحو احسن بزيد وعمرو تضربه
وفعل المدح والذم نص عليه سيبويه ونبه عليه الناظم في نكته لكن قال
الرضي الظاهر ان الثانيه اعتراضيه لا معطوفه الثاني شرطه عدم الفصل
وقد ذكره في الالفيه لكن قولها علي معمول فعل قال ابو حيان خطا محض
وقال ابن هشام عبارة فاسده لان العطف ليس على معمول الفعل انما
هو على الجملة الفعليه وقد عبر في التسهيل بالصواب الثالث بقي عليهم
صورتان يترجح فيهما النصب مذكورتان في التسهيل ما اجيب به استفهام
منصوب او مضاف اليه كقولك في جواب ايهم ضربت زيدا ضربته وفي جواب
غلام ايهم ضربت زيد اضربته والواقع بعد شبيه بالعاطف علي جمله فعليه
نحو ضربت القوم حتي زيدا ضربت اخاه فحتى هنا ابتدائيه ولكن لما
وليها في اللفظ بعض ما قبلها شابهت العاطفه فلو قلت ضربت
زيدا حتي عمرو ضربته تعين الرفع لزوال الشبيه بالعاطفه لانها لا تقع الا
بين كل وبعض قاله في شرح التسهيل قال ابو حيان ولم يعتبر سيبويه ولا
غيره هذا الشرط وبقي على الالفيه والسذور صورة ثالثة ذكرها ابن الحاجب
وهو ان يوهم الرفع وصفا مخلا وهذه الصورة مذكورة في التسهيل ايضا

ونازع ابوحيان بان سيبويه لم يعد ذلك مرجحا للنصب بل قال جاهقتا على
زيد ضربته وهو عربي كثير كما قرا به بعضهم واما ثمود فهديناهم بالنصب
قوله الا العية وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطين مخبرا
فيه امور الاول شرطه ايضا عدم الفصل كالمسيلة قبلها ذكره في التسهيل
الثاني تسمح في قوله المعطوف ان اراد الاسم والا فالمعطوف جملة الاشتغال
باسرها الثالث حكم شبه العاطف في هذه الصورة ايضا حكم العاطف نحو
زيدا في القوم حتى عمرو سربه ذكره ابوحيان واورده ابن قاسم الرابع شرط
الفعل ايضا ان لا يكون للتعجب قاله يترجيح فيه الرفع نحو ما احسن زيدا
وعمرو امررت به ذكره ابوحيان نقلا عن سيبويه مراعاة لكبرى دون
الصغرى لا هذا الفعل الزم طريقة واحدة مخالف الافعال الخامس حكم
شبه الفعل في هذه الصورة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو
يكرمه ذكره ابوحيان ايضا السادس ما ذكره من تسوية الرفع والنصب
في هذه الصورة ذكره الجزولي ونقله في البسيط عن سيبويه ورجح ابو علي
الفارسي الرفع وقال بعض المتاخرين لم يصرح سيبويه بانهما على حد سوا
انما ذهب الى ذلك الجزولي والاظهر الحمل على الصغرى لانها اقرب وهم كثيرا
يراعون الجوار وهذه الامور سوى الاولين والرابع واردة ايضا على
قول الكافية والشذور ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته
ويختصان بايراد وهو ان الايدي ذكر في شرح الجزولية ان هذا المثال
فاسد لبطلان العطف فيه لخلو المعطوف من ضمير المبتدا والمعطوف على الخبر
شرطه اشتماله على الرابط قال فالصواب التمثيل بقولك هند اكرمتها
وزيدا ضربته عندها لكن في تعليق ابن هشام الحق عندي قول
الفارسي انه لا يحتاج الى رابط لان العطف انما هو على الاسمية
وانما راعيت لفظ المتاخر اذا نصبت تنبيه قال ابن مالك في نكته
على الكافية تقديم واجب النصب ثم مختاره ثم جايزه على السوا
ثم مرجوحه احسن من صنيع ابن الحاجب حيث قدم مختار الرفع ثم

النصب ثم الجايز ثم الواجب النصب لان الباب لبيان المنصوب وهذا
انما ورد على ابن الحاجب لانه ادخل الباب في المنصوبات ولا يرد على الالفية والشذور
قوله الا لعية فما ابيح افعل ودع ما لم يبح قال ابن هشام قيل انه حشو وليس
كذلك بل اشار به الى ان النصب مباح فلا عليك اذا استعملته ولو كان
مرجوحا ومراده بذلك التعريض بقول من قال ان النصبة ممتنع قوله الالفية
وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري قال ابن هشام ليس
مثله من كل وجه فانه مغاير له من الوجهين لاحدهما ان النصب في نحو
اضربته احسن منه في زيد اضربته لخاه وهو في الثاني احسن منه في ازيدا
مررت به لوصول ضربت بنفسه والثاني ان الفعل المقدر في الوصل من لفظ
الظاهر وفي الفصل من معناه لا من لفظه قوله الكافية وهو كل اسم بعد فعل
او شبهه يشمل الفعل الجامد والمصدر والصفة المشبهة واسم الفعل
وافعال التفضيل والحروف المشبهة بالفعل ولا يصح الاشتغال في واحد
منها فاحسن منه قول الشذور اذا اشتغل فعلا او وصفا لانه يخرج المصدر
واسم الفعل والحروف واحسن منها قول الالفية وهو في ذا الباب وصفا [ذا عمل]
بالفعل ان لم يك مانع حصل لانه يخرج الصفة المشبهة وافعل التفضيل
واسم الفاعل بمعنى الماضي والواقع صلة لان ثم يرد عليه الفعل الجامد
وقد استثنى ابن النحاس تعليقة منه ليس يجوز الاشتغال فيها ونقله ابوحيان
عن سيبويه وحكى خلافا في جواز الاشتغال في الجمع المكسر من الاوصاف
ثم قال والاحوط انه لا يجوز الا بسماع عن العرب قوله اذا كان الاشتغال
في الوصف نحو ازيدا انت ضاربه فقد قرر ابن مالك اضارب زيدا انت ضاربه
وهو يوهم انه انما يقدر وصفه كالمشتغل وصرح صاحب البسيط بجواز
تقدير كل من الوصف والفعل قوله الشذور واذا اشتغل فعلا او وصفا
ضمير اسم سابق عن نصبه يرد عليه ما اذا كان الشاغل ما تبس الضمير
وقد ذكره في الكافية بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وعبارة الجامع
اذا اشتغل فعل او وصف عن نصب تعديهما بنصبهما الضمير المتصل او المنفصل

بالجار اذ لسببية او لاجنبي متبع بما اشتمل على ضميره من نعت او بيان
او نسق بالواو وقول الالفية وعلقة حاصلة بتابع اطلق التابع وهو
مقيد بالنعت والنسق بالواو خاصة كما في التسهيل وضم اليهما ابو حيان
في شرحه وابن هشام في الجامع عطف البيان خلاف النسق بغير الواو
والبدل فتشبيهان للاول يرد على الثلاثة ان كلامهم يوهم الاشتغال
بالمنصوب خصوصا الكافية وليس كذلك بل يكون عن المرفوع ايضا بان يكون
الرفع على الابتدا او على اضمار فعل ويأتي فيه الاقسام الخمسة ذكره
في التسهيل والكافية الكبرى وابن هشام في الجامع وعبارته وتفسير الواقع
لضمير السابق رافعا كتفسير الناصب فيجب الابتدا في نحو هلا زيد يكتب
ويترجح في نحو زيد قام ويضعف في نحو انتم تخلقونه ويمتنع في نحو ان امرؤ هلك
واذا السما انشقت والفاعلية في ازيد قام ويستويان في زيد قام وعمرو
قعد الثاني لم يصرحوا باشتراط نصب الاسم السابق من الجهة التي
انتصب بها الضمير وكلامهم محتمل وفي اشتراطه خلاف حكاه ابو حيان
في شرح التسهيل وعدمه مذهب سيبويه والاخفش فيجوز نصب
الضمير مفعولا به والسابق ظرفا ونحوه الثالث من شروط الاشتغال
كما في التسهيل باب تعدي الفعل ولزومه ادرج فيه في الالفية
رتب المفاعيل ووجهه ان المتعدي منه ما يتعدى الفعل لواحد ولاثنين
فاقتصر ذلك قول الالفية علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل
قال ابن قاسم فان قلت كان ينبغي ان يستثني ضمير الزمان والمكان فانه
يتصل باللازم كضمير المصدر قلت لا يتصل به حتى يتوسع فيه وينصب
ذلك الضمير نصب المفعول فان قلت يرد عليه نحو كنته فان الضمير خبر
كان وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق على كان واخواتها انها افعال متعدية
قلت انما ينبه على هذا الموضع وايضا فكان واخواتها مشبهة بالمتعدي
وربما اطلق على خبرها المفعول انتهى وقال ابن هشام في مسئلة التوسع لا يرد على الالفية
لان قوله ان تصل معناه ان يتصل ذلك اذا شئت والتوسع لا يتصل اليه اذا شئت اذ [illegible]

مع

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

مع قولهم ولازم غير المتعدي صريح في انحصار الفعل في القسمين وانه
لا ثالث لهما وقد قسموه الى اربعة اقسام الثالث ما لا يوصف بتعد
ولا لزوم وهو الافعال الناقصة ذكره
والرابع ما يوصف بهما لوجود الاستعمالين فيه كثيرا كشكر ونصح ذكره
في التسهيل وقد نبه عليه في الشذور وقال ابو حيان هذا النوع من
الفعل قسم براسه لما تساويا في الاستعمال صار اصلا بنفسه وفي كلام
من ذكره قول الشذور وتارة كشكر ونصح وقصد فيه امران الاول
ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى انه لا يتصور ان يوجد فعل
يتعدى بنفسه تارة وبحرف جر اخرى لانه محال ان يكون الفعل قويا
ضعيفا في حالة واحدة ولا المفعول محلا وغير محل للفعل في حين
واحد فيحمل على ان الاصل تعديه بحرف جر ثم حذف توسعا وقال
الشلوبين الصغير دعوى الاستحالة باطلة اذ يتصور ان يكون بعض
العرب لحظه قويا بطبعه فوصله بنفسه واخر ضعيفا فعداه بالحرف
ثم اختلطت اللغات وقد اختلف الثاني قال ابو حيان هذا النوع
مقصور على السماع قول الكافية والمتعدي يكون الى واحد الخ
ابسط منه في التقسيم ما في الشذور ما دل على حدوث ذات او صفة
او عرض ذا تفعل وفعل وفعل اللذين وضعهما على فعيل وهذه كلها
في الكافية الكبرى وعبر عن الاولين بما اقتضى بكون وزاد وزن
افعل كازرق واحمر وذكر في المغني عشرين فزاد كونه على افعل بمعنى
ما ذكرنا كاعور المتغير واحصد الزرع اذا تفعل كالوهد العرج اي رتعد
او افعنلل بلام الحاقي اللامين كاخرنجم او فعلى كاحرمي الديك اي انتفش
وهذان داخلان في قول الالفية والمضاهي اقعنسسا او استفعل وهو دال
على التحول كاستحجر الطين او رباعيا مزيدا فيه للتدرج كاحرنجم

والمان او بتضمن معنى فعل قاصر نحو واصلح لي في ذريتي او بدل على كون
كحمر احمارا او حلية كدعج وكحل وسمن وهزل وعد في المغني المطاوعة
لمتعدي الى واحد مع وزن الفعل وقال ان احدهما لا يغني عن الاخر لان الاول
علامة معنوية والثاني لفظية ولان المطاوع لا يلزم وزن انفعل نحو
ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته فتعلم قوله الا لعينه
والمقاهو اقعنسس ايستثنى منه لفظان قول الشاعر
قد جعل النعاس يغرندينى .. اطرده عنى ويسرندينى ..
قال في المغني ولا ثالث لهما قوله او طاوع المعدي لواحد قال
ابن بري قد يتفق الفعل ومطاوعه في التعدي كاستفتيته فافتاني
واستنصحته فنصحني ورده في المغني فان ذلك ليس من باب المطاوعة
بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد
الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التاثير
قول الشذور او فعل كظرف خرج عند رحبتكم المطاوعة اي وسعتكم
وان بشر الطلع اليمن بن بلغ قال في المغني ولا ثالث لهما قوله الا لعلة
وعد لان ربما يحرق جرم لم يذكر من المعديات غيره وزاد في التسهيل الهمزة
وفي القياس بها من التعدي خلاف ومذهب سيبويه وجماعة انه
قياسي في اللازم سماع في المتعدي وذكر ايضا تضعيف العين نقله وفي
قياسه ايضا خلاف وجزم به ابن هشام في الجامع وضم اليه الف المفاعلة
كالسين والتا كاستحسنته وذكرهذين ابو حيان في شرح التسهيل
وزاد نقلا عن بعضهم تضعيف اللام نحو صعر خده وصعررته والتغيير
حركة العين عند الكوفيين نحو شترت عين الرجل وشترها الله قال ولا
يطرد شي من هذه الاربعة وزاد ابن هشام في المغني صرعه على فعلت
بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا اي غلبته في الكرم وتضمنه

معني

معنى فعل متعد كرحب وطلع عد بالما تضمنا معنى وسع وبلغ واسقاط
الجار توسعا فتمت عشرة قوله واحذف فالنصب للمنجر نقلا قال
المصنف في شرح التسهيل يقاس منه بالكثر نحو دخلت الدار
والمسجد فيقال عليه دخلت البلد والبيت وغير ذلك من الامكنة
بخلاف ما لم يكثر نحو توجه مكة وذهب الشام ومطر السهل والجبل
قوله وفي ان وان يطرد قال في المغني اهمل النحويون هنا ذكر كي
مع نحو توهم في نحو جيت كي تكرمني ولا يحذف معها الا لام العلة
لانها لا تدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيها انتهى وقد ذكرها هنا في الجا   مع
قوله مع امن لبس اورد عليه انه جا الحذف مع الالباس في وترغبون
ان تنكحوهن اذ يحتمل في ومن واجاب ابو حيان بانه لا الباس في الاية
اعتمادا على القرينة واجاب غيره بان الحذف بقصد الابهام ليرتدع
به لك من يرغب عنهن لدمامتهن ومفرهن قوله والاصل سبق فاعل معنى
زاد في التسهيل وتقديم المجرور على ما قد يجر زاد في الجامع وتقديم ما هو مبتدا
في المعنى قولها وتلزم الاصل لموجب عرى وترك ذا الاصل حتما قد يرى
زاد في التسهيل والكافية الكبرى ان الموجب للامرين نظير ما تقدم
في الفاعل والمفعول يعني من الالباس والحصر والاتصال بالضمير
قوله وحذ فضلة اجز قال في الجامع وقد يجب الحذف كضربت وكفر   بني
زيد قوله ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر قد زاد في التسهيل
والباقي بعد وقاعامله نحو جاير الناو سترا لاعدا يثارا زاد في الجامع
ونحو ضربني وضربته زيد ورب الم يطلم الا يحو هو وجا الذي اكرمته
في داره قيل امنادي اذا بطل الخبر انتهى قولها وقد يكون حذفه   ملتزما
كباب الاستقال والنداء والاختصاص والتحذير والاغرا والمثل
وشبهه وقد ذكر في الشذور هنا وذكر ابن الحاجب ما عدا الاختصاص والاغرا

قوله الكافية واهلا وسهلا قال ابو حيان انما يكون من المفعول
به اذا استعملا خبرا فان استعملا دعاء فمن المصدر وباب التنازع في العمل
قوله الالفية ان عاملان اقتضيا في اسم عمل .. قبل فللواحد منهما العمل
فيه امور الاول شمل قوله عاملان ان واخواتها ولا يجوز فيها التنازع
كما صرح به ابن عصفور ولا يرد ذلك على ابن الحاجب حيث قال
واذا تنازع الفعلان الا انه يرد عليه شبه الفعل من الوصف واسم الفعل
فان التنازع يجري فيه وعبارة الالفية تشمله فاحسن منهما
قول الشذور واذا تنازع من الفعل او شبهه وكذا عبارة التسهيل
الثاني شرط ابن عصفور كون العامل متصرفا وكذا ابن هشام في الجامع
فلا يجوز في فعل التعجب وهو ما اختاره ابو حيان ونقله عن ظاهر مذهب
سيبويه لكن المصنف جوزه في التسهيل بشرط اعمال الثاني حذرا من
الفصل وسياتي فيه مزيد كلام ومنع الرضي جوازه مطلقا وصرح في البسيط
بمنع التنازع في نعم وبئس ونقل ابو حيان الاتفاق على المنع في هذا التركيب
الثالث شرط في التسهيل ان يكون العاملان لغير توكيد وقال في شرح
الكافية الكبرى انه المراد بقوله اقتضيا لان المؤكد لا اقتضاء له ووافقه
على هذا الشرط البهاء ابن النحاس وابن هشام في الجامع واستحسنه ابن
ابي الربيع وقال ابو حيان لم يذكر اصحابنا هذا القيد بل صرح الفارسي
بما يقتضي عدم اعتباره وهذان الامران واردان على الكافية والشذور
الرابع مقتضى عبارة الالفية والكافية انه لا يكون في اكثر من عاملين
وقال في الشذور عاملان او ثلاثة وكذا في الجامع وهي عبارة الشلوبين
وفي التسهيل عاملان فصاعدا قال ابو حيان ومقتضاه انه يكون
في اكثر من ثلاثة ولم يوجد فيما زاد على ثلاثة فيما استقري انتهى قال
الرضي فلو قال ابن الحاجب الفعلان فصاعدا او شبههما لكان اشمل

الخامس

الخامس قوله في اسم وقول ابن الحاجب ظاهرا بعدهما يقتضي انه لا يقع
التنازع في المتعدي الى اثنين والى ثلاثة وهو راي لبعضهم والصحيح في
التسهيل والجامع الجواز ولهذا قال في الشذور وما تاخر من معمول فاكثر
لكن قال ابو حيان انما سمع فيما يتعدى الى اثنين ومن جوزه في المتعدي الى
ثلاثة فاسد ولم يسمع في نثر ولا نظم وباب التنازع خارج عن القياس
فيقتصر فيه على المسموع السادس كلام الثلاثة يشمل جميع المعمولات
وجريان التنازع فيها راي لبعضهم والاصح انه لا تنازع في المصدر والحال
والتمييز وقد يوخذ الاخيران من قوله بعد واعمل المهمل في ضمير ما تنازعا
لانهما لا يضمران كما اخذ ذلك ابو حيان من عبارة التسهيل السابع قيد
ابن الحاجب المتنازع فيه بقوله ظاهرا فيخرج المضمر فلا تنازع فيه قال في
المتوسط سواء كان غائبا او مخاطبا او متكلما لاستواء الفعلين في الاضمار
ثم قال وفيه نظر لجواز ان يقال زيد ضربك واهان او ضربك واهانك
وقال الرضي انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه اذ يستحيل
التنازع في المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما
يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل من المتنازعين
والاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله
بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا
فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا فلا يجوز ان يكون من التنازع
وكذا الظاهر الواقع بعد الا نحو ما قام وقعد الا زيد لانه اذا اضمر
في احدهما فان كان بدون الا نحو ما قام هو الا زيد وما قعد الا زيد
انعكس المعنى والمقصود اثباته له وحده او معها نحو ما قام الا هو
وما قعد الا زيد فهو خلاف المستعمل في كلامهم وان كان منصوبا نحو ما ضربت
وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من التنازع وكذا المجرور المنصوب

المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنصوب المنفصل
والمجرور ولاسيما اذا تقدم هذا المضمر على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت
انتهى وذكر مثله السيد وقال ان ذكره الظاهر احترازا من مطلق المضمر
ليس بجيد وفي البسيط لا تنازع في المتكلم والمخاطب الفعل والمفعول
المضمر الا عند صورة الغائب عند الفصل نحو ما قام ولا قعد الا انا
وما ضرب وما اكرم الا اياي ثم رايت ابن مالك في سبك المنظوم ذكر ايضا
قيد الظاهر ثم قال في اثناء الباب ولا تنازع في مضمر وما اوهمه من نحو
ما قام ولا قعد الا انت محمول على الحذف اذ لا بد مع اعمال احد الفعلين
من ضمير غائب مستكن في الاخر وهو غير مطابق للبارز وايضا لا بد مع كل واحد
من مرفوعي الفعلين في نحو هذه المسئلة من الا فلو اسند احدهما الى
الضمير المستكن لخلا منها ففسد المعنى انتهى الثامن قيده في التسهيل
وتبعه في الجامع بكونه غير سببي مرفوع ليخرج نحو وعزة ممطول معنى غريمها
لانك لو قصدت فيهما التنازع لاسندت احدهما الى السببي والاخر
الى ضميره فيلزم عدم الارتباط بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس
بضميره فيحمل مثل ذلك على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين قبله
بخلاف السببي غير المرفوع فلا يمتنع فيه التنازع نحو زيد اكرم وافضل
اباه قال ابو حيان وهذا القيد لم يذكره معظم النحويين ولا اشترطوه
وانما ذكره ابن خروف وبعض المتاخرين التاسع قال ابو حيان لا بد
من اشتراط ان لا يمنع مانع لفظي ليخرج نحو قوله
كانك حوا في لعذل قومه ولي ليسبقه بالا الحرب
قال فهذا من اعمال الاول ولا يجوز ان يكون من اعمال الثاني لانه حينئذ
يكون مفسر الضمير الذي في ولي ولام كي تمنعه ان يتخطاها الى تفسير
فانه لا يتقدم ما بعدها على ما قبلها فلذلك لا يفسر ما بعدها ما قبلها

لان المفسر

لان المفسر نائب مناب المفسر فكانه قد تقدم العاشر قال ابو حيان
لا بد من الربط في هذا الباب فلا يجوز ضربني ضربته زيد لانه لا رابط
بين العاملين فلا يتنزلا منزلة الواحد في نحو اتوني افرغ عليه قطرا كون
العامل الثاني جوابا للاول فهو مرتبط به بمنزلة ان يضرب اضربه زيدا
وكذا يمتنع التنازع في المعطوف باو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين كقوله
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى .. ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع
الحادي عشر قولهم ان للواحد منهما العمل استثنى ابن مالك في شرح
التسهيل فعلي التعجب فيجوز فيهما التنازع واوجب اعمال الثاني حذرا
من الفصل بين فعل التعجب ومعموله قال ابو حيان وهذا حينئذ ليس من باب
التنازع لان شرطه جواز اعمال ايهما شئت في المتنازع فيه وقد جوزه
المبرد على اعمال كل منهما قال فان ورد بذلك سماع جاز ولكون هذا
الفصل كلا فصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف ولاتحاد ما يقتضي العاملان
الثاني عشر قال في البسيط اذا كان في اللفظ ما يرجح احد العاملين وجب
اعماله فان عطف الثاني بحرف الاضراب نحو ضربت بل اكرمت زيدا
وجب اعمال الثاني وعكسه في لا نحو ضربت لا اكرمت زيدا والعامل
الملغي نحو كان اري زيدا ذاهبا وان لم يكن في اللفظ ما يرجح احدهما فالبصري
يرجح الثاني والكوفي الاول وبعض النحويين يتساويان عنده لتعارض
الترجيحين انتهى وهذا التقييد حسن الثالث عشر استحسن ابن مالك
في شرح التسهيل قول الفراء ان العامل كلاهما قال فانه نظير قولك
زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه خبر المبتدا عنده مرفوع بالابتدا
والمعطوف عليه معا ورده ابو حيان بانه في المقيس عليه لم يصح اسناد
منطلقان الى كل واحد من زيد وعمرو وللتثنية فتعين الاسناد اليهما
للمطابقة بخلاف نحو قام وقعد زيد لصحة اسناد كل من الفعلين الى زيد

الرابع عشر محل الاتفاق على جواز اعمال الثاني اذا طلب الاول منصوبا
فان طلب الاول مرفوعا امتنع عند الكوفيين اعمال الثاني فرارا من الاضمار
قبل الذكر ثم الكسائي يوجب حذف فاعل الاول والفراء يضمره مؤخرا وقد
صرح بذلك ابن الحاجب حيث قال دون الحذف خلافا للكسائي وجاز
خلافا للفراء نحو ضربني وضربت زيدا وما نقله عن الكسائي من جواز
الحذف هو الذي نقله الجمهور وقال ابن عصفور في شرح الايضاح هذا
النقل عن الكسائي باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الاحوال
كلها قول الكافية فقد يكون في الفاعلية الى اخره قال الرضي بقي
قسم رابع وهو الاتفاق في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضربت واكرم
زيد عمرا قولهم والعبارة للكافية ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول
فيه امور الاول قال ابو حيان ما هذا المحكي عن الكوفيين تظافرت
النصوص على نقله عنهم وحكى ابو جعفر النحاس عن بعضهم ان الكوفيين
يختارون اعمال الاول لان الكلام به اتم قال ولم اجد ذلك على ما حكي الثاني
قال ابن مالك في شرح التسهيل اعمال السابق موافق لما اجمع
عليه في اجتماع القسم والشرط فان جواب السابق منهما مغن
عن جواب الثاني فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن
عمل الثاني قول الالفية ذا اسره قال ابن هشام لو قال
ذا نصره لكان جيدا الا ان ابا جعفر النحاس قال في شرح الابيات
الاسرة اقارب الرجل من قبل ابيه قال وايضا فالبصريون
والكوفيون مستترون في انهم ذوو اسرة يعني الجماعة وانما الذي
يناسب ذكره ان قولهم منصور بالحجة قولها والتزم ما التزما قيل
هو حشو وليس كذلك بل هو اشارة الى التزام مطابقة الضمير
الظاهر كما صرح به في التسهيل ومشى عليه ابنه قال ابن قاسم او يكون

المراد والتزم ما التزم وهو العمدة فلا يحذف بخلاف الفضلة
فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولا للثاني وهو حسن انتهى
قول الكافية وحذفت المفعول والشذور وحذف منصوبه
لا يختص ذلك بالمفعول والمنصوب بل المجرور ايضا كذلك فاحسن
منهما قول الالفية ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع
قولهم والعبارة للالفية بل حذفه الزم هو مذهب الجمهور ومشى
عليه في الكافية الكبرى وخالفهم في التسهيل فقال ان الحذف اولى
لا واجب قول الالفية ان يكن غير خبر يوهم انه لو كان معمولا
اولا في باب ظن وجب حذفه وليس كذلك فلا فرق بين المفعولين
في امتناع الحذف ولزوم التاخير قال ابن الناظم فلو قال
واحذفه ان لم يك مفعول حسب وان يكن ذاك فاخره تصب
اسلم من ذلك وتعقبه ابن قاسم بانه لو قاله لخرج عنه خبر
كان فانه لا يحذف ايضا بل يؤخر وهو داخل في قوله خبر ولو قال
بل حذفه ان كان فضلة حتم وغيره تاخيره قد التزم
لاجاد وقد يشمل الثلاثة قول الكافية والشذور وان استغنى
عنه وشمل ايضا ما لو كان يحصل بحذفه الالتباس نحو استعنت به
واستعان علي زيد فلا يجوز حذف به لئلا يوهم ان المراد استعنت
عليه ذكره في التسهيل وهذه الصورة لا يشملها البيت الذي
ذكره ابن قاسم قول الكافية والا ظهر اسم محله وقد يشبه
قول الالفية واخرنه والشذور والا اخره والتزام تاخيره
مذهب الاكثر وخالفهم في التسهيل فقال انه اولى لا واجب
قولها وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول
على المختار فيه امران الاول لا يختص ذلك بالمفعول بل
المجرور ايضا كذلك وقد شمله قول الالفية

داعمل للمهلي ميرما. تنازعاه وقول السندور فتضمر ما تحتاجه
الثاني مارجحه من وجوب اضمار المفعول هو مذهب الجمهور ومشى
عليه في الالفية والشذور ولكن رجح في التسهيل جواز حذفه وقيده
بما اذا لم يلبس فلا يجوز في نحو مال عني ومِلتُ اليه حذف اليه لئلا يظل
ان المراد ومِلتُ عنه قول الكافيه الا ان يمنع مانع فيظهر هو
المراد بقول الالفية واظهر ان يكن البيتين ولم يتعرض في الشذور
لهذا الاستثناء لان الامر فيها اي الاعمال في ظاهر وخرجت المسئلة
بذلك عن باب التنازع وقد ذهب ابن الطراوه الى ان الاضمار في باب
ظن فلا يجوز ومنع ما اري اليه من مسايل ظن اذ ليس للضمير
مفسر يعود عليه لانك اذا قلت ظننته وظننته زيدا قايما لم
يعد الفاعلي قايم لانه يصير وظنني زيد نفسه ورد بانه يعود على
قايم من حيث اللفظ لا المعنى على حد قولهم عندي درهم ونصفه وقوله
تسقي العضي والسالبه وانهم تشبو دينه حواجي ومطوي ..
ومال ابو حيان الى مذهب ابن طراوه فقال ينبغي الرجوع في هذا
الى السماع فان سمع في باب ظن اتبع والا توقف في اجازته لان عود على شي
لفظا لا معنى قليل ومحتمل للتاويل فلا يجعل اصلا يقاس عليه ويبنى
عليه المسايل واما الرضي فاختار في مسيلة الكتاب غير الاظهار
فقال انه حذف احد مفعولي ظن غير مسموع ولو سلم لم يسلم وجوب
المطابقه بين الضمير وما عاد اليه اذا التبس المخالفه بينهما قال تعالى
وان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار
ياتي على المعنى المقصود فيجوز ظنني وظننته اياه الزيدان منطلقا
ان كان ما عاد اليه مفردا مراعاة للمسند او ظننت وظنني اياه الزيدين
منطلقين قال الا ان في ذلك قبحا لحصول الفصل بالاجنبي بين العامل
والمعمول او المبتدا والخبر في الاصل انتهى ثم رايت ابن مالك اختارا

ايضا

ايضا جواز الحذف في كتابه سبك المنظوم فقال وجاز هنا حذف
احد مفعولي باب ظننت لدلالة ما بعده عليه خلافا لقوم هذه عبارته
باب المفعول المطلق ذكره ابن مالك في جميع كتبه في المفاعيل
الاتي العقه فلم يذكره معها بل اخره الى ذكر اعماله قول الالفيه
المصدر اسم ما سوى الزمان من .. مدلولي الفعل فيه امور الاول
قال ابن هشام يرد عليه اسم المصدر وهو عبارة عما ساوى المصدر في المعنى
وخالفه بعلميه كحماد وحمد او بتجريده دون عوض من زيادة في فعله
كالغسل من اغتسل والوضوء من توضا وقد قال في التسهيل المصدر
ما دل بالاصالة على معنى قايم بفاعل او صادر عنه حقيقة او
مجازا وقال احترزت بقولي بالاصالة عن اسما المصادر الثاني كلامه
يشعر بان المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل بينهما عموم
وخصوص من وجه فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر كالجاري
مجراه من اسم المصدر والالة وغير ذلك وهذا قد يرشد اليه قوله
وقد ينوب عنه ما عليه دل وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق
نحو يعجبني ذهابك ولهذا قال في الشذور وهو المصدر الفضلة
فاحترز عنه وقد يرشد اليه قول الناظم بعد نصب وذكره في قسم
المنصوبات الثالث يرد عليه نحو قولك خلق الله السموات وخلق
الله زيدا فان السموات ليس بمصدر وكذا زيدا وهو مفعول مطلق
لا مفعول به كما نبه عليه ابن هشام في المغني وسبقه اليه الجرجاني
وابن الحاجب وصاحب البسيط والفقيه السبكي تاليفين وقد
بسطت الكلام على ذلك في حاشية المغني قول الكافيه وهو
اسم ما عمله فاعل فعل مذكور بمعناه فيه امران الاول قال
الشارحون لا حاجة الى لفظة اسم وقول المصنف انه احترز به

المطلق هو

عن ضرب الثاني وضرب ضرب زيد مردود لانه ان كان المراد لفظه فهو لم
يفعله فاعل الفعل المذكور لان فاعله هو الضرب لا ضرب او مدلوله
الذي هو الضرب فهو مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو عبر عنه
بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بالفعل فلا واما الرضي فقرره بان مضمونه
وهو الضرب لم يكن ذا فلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه فلم يفعله
الثاني قال الرضي يخرج عن هذا الحد نحو ضربا في نحو ما ضربت ضربا
لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هنا فعلا الا ان يقال النفي
فرع الاثبات تجري مجراه الثالث يرد عليه نحو مات موتا
وفني فناء فان الموت ونحوه ليس فعل الفاعل المذكور الا انه
الحق به الرابع يرد عليه نحو احببت حبي وانفت بغضي وكرهت
كراهتي فان المنصوب في الثلاثة مفعول به مع صدق الحد عليه
قال في المتوسط فلو زاد قيدا اخر وهو ذكر بيانا له لاستقام الخامس
اورد عليه نحو ضربت ضرب الامير وقت قيام زيد فانه مفعول
مطلق بالاتفاق ولم يفعله فاعل الفعل المذكور بل غيره واجاب
النيل بان هذا ومثله خلف عن المصدر المحذوف وتقديره قياما
مثل قيام زيد وضربا مثل ضرب الامير السادس قال الرضي مذكور
صفة فعل وقال النيل بل هو صفة فاعل لانه يرد على الاول نحو
سقيا ورعيا فان فعله غير مذكور ونحو تنح في الصور نحو فان
فعله مذكور وليس بمفعول مطلق ولا يرد على الثاني فاعله غير
مذكور السابع اورد عليه ما لا فعل له البتة كويحه وويسه
وويله قول الالفية بمثله قال ابن قاسم ينبغي ان يحمل على المماثل
في المعنى ليشمل نحو يعجبني ايمانك تصديقا وفي التسهيل بمثله او قائم
مقامه دارا بالثاني ذلك قوله او فعل قيل كان حقه ان يقيده بالمتصرف

ليخرج

ليخرج فعل التعجب وليس وعسى وتبارك وبئس كان واخواتها
فان الفارسي نص على انها لا تنصب المصدر وان الخبر قام لها
مقامه قال ابن هشام والجواب عنه بانه كان ان يقال لعل المصنف
يرد القول الاخر انها تنصبه واما البواقي فواردة ولو قال او فعله
بالاصالة لم ترد لان معناه حينئذ او فعل ذلك المصدر فيعلم ان
المراد فعل له مصدر وذلك مفقود في الجامد قلت ولهذا قال في الكا[...] فيه
الكبرى والتسهيل او نزعه وهو اسلم واخصر لشموله الفعل به
واسم الفاعل واسم المفعول وعبارة العمدة ويصحب ما تصرف منه
او ما اشبهه ما تصرف منصوبا به قولهم والعبارة للكافية
ويكون للتاكيد والنوع والعدد قال ابن الخباز اشار الى الفوائد المصدر
الثلاثة فايدتين احداهما بيان الحالة كالركبة والقعدة والجلسة وهي
الهيئات التي يحصل عليها الركوب والقعود والجلوس والثانية
مجي المصدر حالا كاتيته ركضا اي راكضا واجاب ابن هشام بان الاول
داخلة في النوع والثانية في النوع اي التاكيد قول الكافية
وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا ظاهره ان الناصب له
الفعل المذكور وهو احد الاقوال في ذلك وعليه المازني والمبرد
والسيرافي وصححه ابن مالك والذي عليه سيبويه والجمهور وصححه ابو حيان
ان الناصب له فعل مضمر من لفظه واختار الفارسي وابن جني التفصيل
فان اريد به التاكيد عمل فيه المضمر لا الظاهر لانه من قبيل التاكيد
اللفظي وان اريد به النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه قول الالفية
وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافرح الجذل منه فيه
ايهام واجمال وتفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه ثلاثة اشياء
مرادفه كقعدت جلوسا وملاقيه في الاشتقاق كانبتكم من الارض نباتا

واسم مصدر غير علم كاغتسلت غسلا والمصدر المبين بنوع عنه ثلاثة عشر
شيا نوع كرجع القهقري ووصف كاذكره ذكرا كثيرا وهيئة كيموت الكافر
ميتة السوء والة كضربته سوطا وكل كجد الجد وبعض كضربته بعض
الضرب وضمير كلا اعذبه احدا واسم اشارة كضربته ذلك الضرب
ووقت كقوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وما الاستفهامية كما ضربت
زيدا وما الشرطية كما شيت فقد ذكر هذه الاحد عشر في التسهيل
وعدد كضربته عشر ضربات ومرادف كادلج سري وافرح الجذل
وهذان في الكافية الكبري وزاد ابن هشام في تعليقه مبهم كني
به عنه نحو ولا تضرونه شيا وقد ذكر هذه في الشذور وزاد بعض
المتاخرين اسم المصدر العلم كبرة برة وفجرة فجار وفي شرح
التسهيل ان اسم المصدر العلم لا يستعمل موكدا ولا مبينا قول الالفية
والعبارة لها والكافية وثن واجمع غيره هو في المفرد بلا خلاف وفي
النوع علي قول وظاهر مذهب س ان النوع لا يثني ولا يجمع وصححه
الشلوبين وتبعه ابو حيان علي ان التثنية اصلح قليلا من الجمع
وان الاحسن ان يقال مثلا قمت نوعين من القيام وقال ابن هشام
في تعليقه الذي احوله انه لا يثني المصدر ولا يجمع الا ان كان محدودا
وان المبين للنوع في ضربت ضربا شديدا لا يثني ولا يجمع لانه يفيد
التاكيد مع افادته للنوع وكذا كل مصدر نوعي فانه يفيد التاكيد
وزياده وهو صالح للواحد فما فوقه كما ان المصدر الموكد كذلك وذكر
السهيلي ان قولهم اختلاف النوع مجاز فانها لا تختلف علي الحقيقة
لان الحركات حركات الفاعلين والحركات مماثلة لذواتها لكن الاختلاف
راجع الي ما تعلقت به الافعال المتعدية لا الي نفس المصادر فقولك
العلوم والاشغال والحلوم انما هي المعلومات والامور المشتغل بها والمريات

في النوم قوله الكافية وقد حذف الفعل استثني منه قول ابن مالك في كافيته
والفيته عامل الموكد فقال وحذف عامل الموكد امتنع وعلله في
شرح الكافية بان الموكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذف
مناف لذلك لكن لم يستثن ذلك في التسهيل ولا شرحه ونازعه ابنه فيما
علل به قول الكافية وجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا الخ فيه امور الاول
ما ذكره من ان هذا النوع سماعي هو مذهب س وذهب الاخفش
والفرا الي انه مقيس بشرط افراده وتنكيره فيقال ضربا له
وقتلا واختار بعضهم التفصيل وهو القياس فيما له فعل من
لفظه والمنع فيما لا فعل له الثاني قال الرضي الذي اري ان هذه
المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويبين ما تعلقت
به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست
مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا وحمدت حمدا او شكرت
شكرا واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله وحنانيك
ودواليك او بحرف جر كبوسا لك وسحقا لك او مفعوله بالاضافة
كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك او بحرف جر كحمدا لك
وغفرا لك وشكرا لك وودا لك وعجبا لك فيجب فيه حذف الفعل
قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل
حيث حصل ذلك الضابط والضابط هنا ما ذكرنا من ذكر اسم الفاعل
او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع
احترازا عن نحو ومكروا مكرهم وسعي لها سعيها انتهي وما ذكره ليس
رايا محضا له فان الثاني حاصله يرجع الي اختيار القياس وهو احد
الاقوال السابقة واما الاول فهو موافق عليه قال الشلوبين
ان قلت كيف قال سيبويه ان حمدا او شكرا لا يظهر فعله ولا

شك انه يجوز ان يقول حمدت الله حمدا واحمده حمدا فالجواب ان سيبويه
انما تكلم في حمد الذي هو نفس هو الحمد اعني الذي هو صيغة الانشا
للحمد وهذا لا يظهر معه الفعل والذي اورده المعترض انما هو
محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد الثالث قال ابن عصفور لا يستعمل
ابدا حمدا وعجبا او شكرا الا ان يظهر الفعل على الجواز ولا يلتزم
الاضمار الا ان يضم اليها لا كفرا فان سيبويه انما ذكر الثلاثة
مجتمعة حمدا وشكرا لا كفرا ووجهه انما جرت مجرى المثل فالتزم
فيها ما التزمه العرب انتهى وهذا شرط في وجوب الحذف وهو
وارد على المصنف من وجهين كونه لم يذكر لا كفرا ولم ينبه على
ان الشرط اجتماع الثلاثة ولم ينبه احد من شراح المقدمة على
ذلك لعدم اعتنايهم بالمنقول الرابع لم يذكر لهذا النوع هنا ضابطا
وقد اشار اليه في الالفية حيث قال :. والحذف حتم مع ات بدلا من فعله
قولها ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة قال
ابن مالك كان يغنيه عن هذا التطويل لعاقبة جملة قولها
ومنها ما وقع مثبت بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا
عنه او وقع مكررا قال ابن مالك كان يغنيه عن هذا التطويل ما وقع
خبر الاسم عين مكررا او محصورا وقول الالفية كذاك ذو التشبيه بعد جمله
شرطها في التسهيل ان تكون مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه
وان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل وان يكون
المصدر مشعرا بالحدوث وقد ذكر ابن الحاجب سوى الاخيرة
لعل ابن مالك اشار اليها بالمثال كعادته قولها بعد جملة قال ابو حيان
لو كان المصدر يتضمن اسنادا معنويا فهل يجري مجرى الجملة او المفرد فيه نظر
نحو زيد له صوت صوت حمار اذا جعلت صوت مرفوعا بالمجرور اي كاين له صوت صوت حمار

قوله

قوله الكافية علاجا هو معنى كونه مشعرا بالحدوث احترازا من
قوله ذكاء ذكاء الحكما قال ابن مالك فلو اردت به ظهور اثاره من ادراك
الامور المبهمة نصبت لان المراد بها مبدا امر علاجي قال ابن هشام
فحاصله انه اذا اريد الحقيقة وجب الرفع او المجاز وجب النصب
قولها وصاحبه هو شرط الاختيار النصب لا لجوازه فانه يجوز على
ضعف لان الصوت مثلا في قولك فيها صوت حمار يستلزم مصوتا فكانه مذكور
قولها مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار قال ابن هشام تمثيل
ابن مالك بقوله لزيد صوت صوت حمار اولى لان ذكر الجملتين لا فايدة
له لان مررت لا مدخل له في التمثيل قال الا ان مثال ابن الحاجب
عندي اولى لدلالة مررت على تاخر الصوت وحدوثه بخلاف لزيد
صوت فانه اخبار عن الامر الثابت له فحققه عندي ان لا ينصب الا ان
لم ار احدا اشترط ما اشترطه انتهى ويرد عليهما معا امران الاول
ان النصب عند اجتماع الشروط غير متعين بل يجوز الرفع على الصفة ان
كان نكرة وعلى انه خبر مبتدا محذوف ان كان معرفة وعلى البدل
فيهما واختلف هل الاوجه النصب او الرفع متساويان فاختار ابن
خروف الاول وابن عصفور الثاني الثاني ان الرضي نقل عن ظاهر كلام سيبويه
ان المصدر منصوب في هذا المثال بقوله له صوت لا بفعل مقدر
فانه قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة
يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو بمعنى يصوت
لانها تدل على المصدر الحادث وعلى من قام به ذلك المصدر
هذا وجه قوي انتهى وقد نبه ابو حيان لما قاله الرضي ورده
فقال فان قلت ما الداعي الى ان يقدر ناصب لقوله صوت حمار
وهلا نصب بقوله صوت فالجواب انه لم يرد بالصوت ان يعالجه
ويخرجه حتى يكون بمعنى انه يصوت وانما اريد به يسمع فليس

نحو الان والفعل ولابد لا من لفظ الفعل في الامر والاستفهام
حتى يعمل وانما يريد به ما هو ناشئ عن التصويت انتهى وفي تذكرة
الفارسي ما هو ابلغ من ذلك قال لا بد من اضمار عامل لان صوت حمار
غير صوت زيد فلا يصح كونه عاملا فيه بل لو قيل مررت به فاذا هو
يصوت صوت الحمار لم يكن صوت الحمار منصوبا بيصوت هذا الا ان يصوت
فعل الرجل فلا يكون فعل الحمار مصدر الفعل غيره ولكن يضمر فعل سوى
الفعل الظاهر كما قيل ذلك في قولهم يضحكه لمع البرق قال والتقدير
في مثاله صوت يصوته صوت حمار ويصوته على معنى يظهره
على مثال صوت الحمار فكانه قال يظهره اظهار صوت الحمار ثم حذف
اظهار استغناء عنه بعلم المخاطب ان صوت الرجل ليس صوت الحمار وهذا
جواب لقولك على اي هيئة يخرج صوته فقال المجيب على هذه الهيئة انتهى قولها
نحو زيد قائم حقا ورد بعد هذا التمثيل فانه ليس لها محتمل غيره فالجواب
هذا ابني حقا وهذا اخي حقا فانه يحتمل البنوة والتبني واخوة
النسب واخوة الاسلام قولها نحو لبيك وسعديك قال ابو
حيان لا يستعمل سعديك وحده بل تابعا للبيك تنبيه من
الصور التي يجب فيها الحذف قياسا الواقع في توبيخ نحو اتتوانيا
وقد جد قرناؤك اطربا وانت قنسري وقد ذكره في التسهيل والكافية
الكبرى باب المفعول له كذا وضعه هنا ابن مالك وابن
هشام واخره ابن الحاجب بعد المفعول معه وللاول انسب
لانه مصدر ولهذا قال بعضهم انه ينتصب انتصاب المصدر ووجه
الرضي صنيع الكافية بان احتياج الفعل الى الزمان والمكان اشد
من احتياجه الى العلة قولهم والعبارة للشذور المصدر الفعل
حدث مشاركه في الزمان والفاعل فيه امور الاول ما ذكروه
من اشتراط المشاركة في الزمان والفاعل قال ابو حيان انه من
اشتراط المتاخرين كالاعلم ولم يشترط ذلك سيبويه ولا احد من المتقدمين

الثاني

الثاني بقي من شروط ان يكون على غير لفظ الفعل العامل فلا يقال
اجللتك اجلالا لذلك نص عليه سيبويه وغيره قال ابن هشام واشتراط
كونه علة يغني عنه اذ من المعلوم ان الشي لا يعلل بنفسه الثالث
زاد بعض النحويين في الشروط ان يكون غير نوع الفعل ليخرج نحو جا
زيد ركضا فانه اذا قصد ان يكون باعثا عن الفعل فلا بد من اللام
الرابع شرط في العمدة كونه ظاهرا قال في شرحها فان كان ضميرا
فلا بد من اللام نحو رجاؤك جيت له الخامس شرط بعضهم ان
يكون من افعال النفس الباطنة لا من افعال الجوارح الظاهرة
نحو جيت خوفا ورغبة ولا يجوز جيت قراة للعلم وقتالا للكفار
وضربا لزيد واعتمده الشيخ قوله خلافا للزجاج فانه عنده
مصدر كذا نقله عنه الجزولي ايضا ثم تعقبه ابن عصفور فقال
انه وهم عليه والذي يراه الزجاج انه منصوب بفعل مضمر من لفظه
واجب الاضمار كذا نص عليه في كتاب المعاني له وقال ابن مالك في شرح
التسهيل نسب بعضهم الى الزجاج انه قال بانتصابه نصب المصدر
وليس بصحيح عنه بل مذهبه مذهب سيبويه قال ابو حيان وهو
خلاف ما نقله ابن عصفور فحصل عنه نقلان مختلفان قوله
الالفية والشذور ويجب في معلل فقد شرطا اي جر قال في العمدة
الا ان يلي ان وان وصلتهما زاد في شرحها فلا يجب حرف التعليل
معهما نحو جيتك ان رغبت او انك رغبت في وهبتك المساعد ان
وهبك امس لانهما قد اطرد فيهما جواز الاستغنا عن حرف
الجر في هذا الباب وغيره قوله الالفية والكافية باللام اي الشذور
او نائبها قال في شرح الكافية وهو من وقد زاد في شرح العمدة والبا
والكاف قوله الالفية فيه فائدة وهي الاشارة الى جواز تقديم المفعول له

علي عامله قوله السذور ويجوز فيه يوهم ان جميع صوره مستويه
وليس كذلك وقد بينه في الالفية فقال وقل ان يصحبها المجرد والعكس
في مصحوب ال ويجي عليه المضاف والامران فيه علي السوا كما ذكره
في التسهيل والعمدة باب المفعول فيه كذا قدمه ابن مالك
في جميع كتبه علي المفعول معه الا في العمدة فاخره عنه والاول
انسب لان المفعول معه مختلف في كونه قياسيا ولانه يصل العامل
اليه بواسطة الواو بخلاف غيره فاستحق التاخير قول الكافيه
فهو ما فعل فيه فعل مذكور الا اني في هذا الرسم شيا لم يفهم من قولهم
المفعول فيه مثلا لان ال في المفعول فيه بمعني الذي فصار
التقدير المفعول فيه هو الذي فعل فيه والذي فعل فيه هو
المفعول فيه قول الالفية الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد
فيه امور الاول قال ابن هشام وقد جات ظروف من غير اسما
الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجهد رايي انك ذاهب
اي في حق وفي جهد رايي وهذا ايضا وارد علي الكافية والسذور
وقال ابو حيان مذهب سيبويه ان حقا في المثال نصب علي الظرفية
وحق اسم زمان ولا غدله ولا هو قايم مقامه وانما شبه به
من حيث انه اسم معني كان اسم الزمان اسم معني وانه مشتمل علي
علي المحقق كاشتمال ظرف الزمان علي ما وقع فيه ومثله قولهم غير
شك انك قايم وظنا مني انك قايم واستعمال هذا النوع ظرفا موقوف
علي السماع انتهي الثاني قال ابو حيان النحويون يقولون ان
الظرف علي تقدير في وانما في المصر من قولهم لانه لا يلزم من ذكر
التضمن ان يجمع بين التضمن والمتضمن ووجد بعض الظرف لا يتقدر
عنده بفي نحو عندك فوقع في التضمن الذي يلزم منه بنا الظرف

ولايلزم

ولا يلزم من قول النحاة ان الظرف يتقدر بفي انه يجوز دخول في عليه
وان يلفظ به فكم من مقدر لا يلفظ به نحو الفاعل في اضرب قال ثم
انه معارض بان التضمن لا يجمع بينه وبين المتضمن الا تري ان من
الشرطيه والاستفهاميه لا يجمع بينها وبين الشرط ولا الاستفهام
والظرف يجوز جمعه مع في نحو جيت يوم الخميس وفي يوم الخميس
فدل علي بطلان التضمن قال وقد عبر المصنف في موضع اخر يعني
في شرح الكافية بقوله مقارنا معني في فرارا من ذلك ايضا وكذا قال
النيلي لو كان علي تضمين في لبني ولم يجز اظهارها معه وانما هو
علي تقديرها والمقدر يجوز اظهاره الثالث قال ابن الناظم
لا حاجة الي قوله باطراد لانه اتي به احترازا من المنصوب علي التوسع
نحو دخلت الدار وهذا خارج بقوله ضمن في لانه منصوب نصب
المفعول به لا الظرف قولها فايده مقدر لم يبين اجوازا ام وجوبا
وهو قسمان واجب التقدم وذلك خمس صور اذا وقع صلة او
صفة او حالا او خبرا نحو يوم الجمعة صمت فيه او مررت فيه لنا
والباقي جوازا ويرد ذلك ايضا علي قول الكافيه وينصب بعامل
مضمر الا انه ذكر الاخيرة في قوله وعلي شريطة التفسير والصور
الخمس مذكورة في الكافية الكبري هنا وكذا في سبك المنظوم
وزاد ثالثه وهي المثل نحو بالرفا والبنين وزاد ابن هشام في
مغنيه سابعه وهو ما اذا رفع الاسم الظاهر نحو اعندك زيد قولهم
والعبارة للالفية وكل وقت قابل ذلك استثني منه في نكته علي الحاجبيه
مذ ومنذ قول السذور او مكان مبهم او مفيد مقدارا ظاهره
ان المقدر ليس داخلا في المبهم وهو ما صححه الشلوبين وابو حيان
وانه شبيه بالمبهم وصحح الفارسي انه داخل فيه وعليه مشي ابن
مالك فقال لا مبهما نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل

ويرد على ابن مالك وحده انه جعل ما صيغ من الفعل من المبهم
قال ابن قاسم والظاهر انه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غيره
وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية حيث جعله قسيما للمبهم قلت
ولا خلاف فيه بين النحويين وقد صرح صاحب الافصاح بانه مختص
نصب تشبيها بالمبهم وينبغي جعل قوله وما معطوف على مبهما لا
على الجهات فيندفع الاعتراض وعلى هذا مشيت في شرحي ويرد
عليه ايضا انه جعل المصوغ من الفعل وانما هو من المصدر واكد
الاعتراض قوله كمرمى من رمى ديرد عليهما انهما حصرا المكان
في ثلاثة مواضع وزاد في التسهيل رابعا فقال او جاريا باطراد
مجرى ذلك قال في شرحه وذلك صفة المكان الغالبة نحو هم
قريبا منك وشرقي المسجد ومصادر قامت مقام مضاف اليها
تقديرا نحو قولهم هو قرب الدار ووزن ووزن الجبل وزنته والمراد
بالمراد ان لا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق
من اسم الواقع فيه انتهى وقال في العمدة والصالح له من المكان
ما دل على مقدار كميل او على جهة كامام او شبه جهة كعند
او على محل الواقع فيه موافقا له في اصل اللفظ مراد شبه الجهة
وكذا اراد هنا في سبك المنظوم فقال وهو اما اسم جهة كامام
وخلف او ما يشبهه في الشياع كعند ومكان وقد نص عليها ايضا
في الكافية فقال من ذاك اسم الجهات جماد وما يضاهيها كعند ومعا
وقد تعرض لذلك ابن الحاجب في قوله وفسر المبهم بالجهات
الست وحمل عليه عند ولدى وشبهها لابهامها ولفظ مكان
بكثرة وما بعد دخلت على الاصح وتختص بابراد الاول
قال في المتوسط الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة

فالاولى

فالاولى ان يقال في تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب
امر غير داخل في مسماه كخلف فان تسميته بذلك بسبب كون الخلف
في جهته هو غير داخل في مسماه والمعين ما كان بسبب امر داخل
فيه كالدار فان تسميتها بذلك بسبب الحايط والسقف وغيرهما
وكلاهما داخلة في مسمى الدار انتهى ولا شك ان من ظروف المكان
غير الجهات الست وغير لفظ مكان ناحية وجهة واقطار البلاد
في الفاظ ذكرها ابن مالك وابو حيان في شرحي التسهيل الثاني لم
لم يتعرض لذكر المقادير البتة ولا ما صيغ من الفعل ولا ما جرى
مجراه باطراد الثالث ان الفرا حكى عن العرب انهم عدوا ان
اسما الاماكن والبلاد دخلت وذهبت وانطلقت قال ابو حيان
وهذا وان لم تحفظه البصريون فالفرا ثقة فيما ينقله فيرد
ذلك على تخصيص المصنف الحكم بدخلت قول الشذور
وقولهم دخلت الدار على التوسع هذا مذهب الفارسي وطايفة
ان دخلت الدار متعدي الاصل بحرف الجر وهو في الا انه حذف اتساعا
فانتصب على المفعول به والذي ذهب اليه سيبويه والمحققون انه منصوب
على الظرف تشبيها له بالمبهم ولذا قال ابن الحاجب على الاصح فاشار الى خلاف
الفارسي قوله ونحو قال الاخيمي ام ميعد نازع بعض العلما في الاستشهاد
بهذا البيت فانه من قول الجان ولم تثبت عربيتهم ولا فصاحتهم قوله
الالفية وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع
قال ابن قاسم فان قلت يخرج عنه نحو سرني جلوسي مجلسك لان العامل
فيه اصله لا شي اجتمع معه في اصله قلت هذا وان لم تشمله عبارته فقد
تقدم ان المصدر يعمل عمل فعله فوليها وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف
فانه ان يقول مثل ذلك في المصدر وقد ذكره في سبك المنظوم فقال
بعد ذكر كونه لتوكيد او نوع او عدد فان لم يلازم هذا الاستعمال

فمتصرف وان لازمه فغير متصرف قولها ظرفية اوشبهها قال في شرح
الكافية وهو دخول حرف الجر وليس المراد كل حرف جر بل من وحدها كما
صرح به في التسهيل قولها وقد ينوب عن مكان مصدر . وذاك في ظرف الزمان يكثر
فيه امور الاول قال في شرح الكافية هو من باب حذف المضاف وقيام
المضاف اليه مقامه الثاني شرط ذلك افهام تعيين او مقدار قاله فيه ايضا
الثالث قد ينوب اسما اعيان نحو لا اكلمك القارظين اي مدة غيبتهما
والفرقدين والشمس والقمر والنجوم اي مدة بقايها او طلوعها ذكره
فيه ايضا الرابع قال الشاطبي ليس في كلامه ما يدل على ان ذلك عنده
مقيس او مسموع ولا يوخذ للاول من تكثيره ولا الثاني من تقليله
وقد نصوا على ان ذلك موقوف على السماع وفهم ابن قاسم من قد تكثير
السماع في الاول والقياس في الثاني باب المفعول معه قول الكافية
هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل اورد عليه نحو جاء زيد وعمرو معه
واجيب بان المراد المصاحبة الحاصلة من الواو وهي هنا حاصلة من مع
والالكانت مع الواو تكرار قول الالفية ينصب تالي الواو اي التي
بمعنى مع احترازا من المثال وقد صرح به في الشذور فقال هو الاسم الفضلة
التالي واو المصاحبة وزاد ابن عصفور في الحد المتضمن معنى المفعول به
قال فان لم يرد هذا المعنى كان معطوفا وقد اعتمده في التسهيل وقال
الشاطبي انه يوخذ من الالفية من المثال وفي العمدة هو الاسم المذكور
فضلة بعد واو بمعنى مع غير متبعة وقال احترزت بقولي غير متبعة
من نحو مزجت عسلا وماء وقال ابو حيان اشترط الجمهور في تالي الواو
ان يصح عطفه فلا ينصب ضحكت وطلوع الشمس مفعولا معه لانه لا يصح
فيه العطف كما قاله الاخفش وتلقاه جل النحويين بالقبول وبه قال
السيرافي والفارسي وابن جني وادعى فيه ابن البادش الاجماع وخالف
المصنف في التسهيل فلم يشترطه قولها بما من الفعل وشبهه وشرطه
ان يكون فيه معناه وحروفه وقد صرح به في الشذور فلا يعمل فيه المعنوي

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

كالاشارة والظرف على الاصح لكن عبارة العمدة مسبوقة بفعل او
متضمن معناه وحروفه او معناه دون حروفه وقال في شرحه
والمسبوقة بمتضمن يعني فعل دون حروفه نحو مالك وزيدا قولها
وبعد ما استفهام او كيف نصب . بفعل كون مضمر بعض العرب
فيه امور الاول قال ابن هشام ظاهره وجوب النصب وفيه تفصيل
اما في ما انت وزيدا فمسلم واما في ما شان زيد وعمروا فممنوع واما
ما شانك وزيدا ففيه تردد فقيل بوجوب النصب وهو قول
الاكثر واجاز الكسائي والمصنف الخفض قلت المصنف لم يورد موضع
وجوب النصب انما اورد موضع جوازه بل موضع قلته بدليل قوله
نصب بعض العرب فعرف ان الاكثر على خلافه ولهذا قال في
التسهيل ويجب النصب عند الاكثر في نحو مالك وزيدا وما شانك
وعمروا لكان مضمرة قبل الجار فان الجر وظاهر ارجح العطف
وربما نصب بفعل مقدر بعد ما وكيف او زمن مضاف او قبل خبر
ظاهر في نحو ما انت والسير وكيف انت وقصعة من ثريد وازمان
قومي والجماعة وانا واياه في لحاف وقال في العمدة وقد يقع بعد
مرفوع فعل محذوف بعد استفهام بكيف او ما او زمان مضاف الى جملة وقال
في الكافية وان خلا من فعل او معناه . فاجتنب النصب وقدروا ه سه
من بعد ما استفهام او كيف لانه . يضمن فعل الكون او بعض زمنه
فعرف ان المذكور هنا هو الذي قلله هناك وان الارجح فيه ترك
النصب فضلا عن وجوبه نعم يرد عليه صورة الوجوب
وضابطها كما قال في شرح التسهيل ان يقع ما المستفهم بها على
سبيل الانكار قبل ضمير مجرور باللام او الشان او ما يودي ما يوديانه
انتهى وعلم بذلك ان كيف ليس لها في ذلك مدخل الامر الثاني

انه اطلق اضمار فعل الكون فشمل الماضي والمضارع مع كل من ما وكيف
وهو مذهب المبرد ووافقه ابن طاهر والذي نص عليه سيبويه
انه يقدر مع ما كنت بلفظ الماضي ومع كيف تكون بلفظ المضارع وقال
به السيرافي وابن ولاد وابن خروف وفرقوا بان ما استفهام للانكار
ولا يكون الا على ما وقع وكيف للسوال ولا يكون الا على ما لم يقع الثالثة
يرد عليه الصورة الثالثة الذي زادها في كتبه المذكورة وهو الواقع
بعد زمان مضاف الى جملة كقوله .. ازمان قومي والجماعة كالذي
قال سيبويه التقدير ازمان كان قومي والجماعة اي مع الجماعة واما
الواقعة التي زادها في التسهيل فتفرد بها اخذا من حديث عايشة
كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وانا واياه اي في لحاف
اي كنت انا واياه قال ابو حيان ولا يعتمد على ذلك فان الاثار وقع
فيها اللحن كثيرا من الرواة ولم يثبت ان هذا لفظ عايشة قوله
الكافية فان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان قال في المتوسط
يشكل بنحو ضربت زيدا وعمروا فانه جاز فيه العطف مع انه لم يجز غيره انتهى
قولها وان لم يجز العطف تعين النصب مثل جيت وزيدا الذي ذكره ابن
مالك في شرحي الكافية والعمدة انه يجوز في هذا المثال وفي اذهب وزيد
الوجهان والنصب ارجح قولها وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف
نحو ما لزيد وعمرو وما جزم به من تعين العطف راي لبعض المتاخرين
حكاه ابن مالك في شرح العمدة وقال انه ليس بصحيح والمشهور جواز
الامرين ورجحان العطف كما نص عليه س ولا يختص ذلك في المجرور
بل ضمير الرفع ايضا كذلك نحو ما انت وزيد بالوجهين قولها والا تعين
النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا واختار ابن مالك في هذين
المثالين جواز الجر قولها لان المعنى ما تصنع لم يقدره احد هنا وانما
النصب عند سيبويه والجمهور بكان مضمرة قبل الجار او بمصدر لابس

منويا

منويا بهذا الواو وعند السيرافي وابن خروف بلابس مقدرا قوله
الالفيه والعطف ان يمكن بلا ضعف احق .. يستثنى منه ما اذا
كان الاول ضميرا موكدا فان الوجهين فيه جايزان على السوا كما نقله
ابو حيان واما اذا خيف منه فوات المعية المقصودة نحو لا تغتذ
بالسمك واللبن فان النصب فيه ارجح واما اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى
نحو تكونوا انتم وابي ابيكم .. مكان الكليتين من الطحال .. فان العطف
وان حسن من جهة اللفظ لكنه يودي الى تكلف في المعنى اذ يصير
التقدير تكونوا انتم وليكونوا هم وهو خلاف المقصود وذكرها بين
الصورتين في التسهيل وشرحه والاخيرة في الكافية والعمدة ويمكن
حمل قوله بلا ضعف على ما هو اعم من جهة اللفظ والمعنى معا فتندرج فيه
الصورتان قولها والنصب ان لم يجز العطف حيث هذا على رايه
والجمهور كما تقدم على انه لا يجوز الا في مكان يصح فيه العطف حقيقة
او مجازا نبه عليه ابو حيان قولها واعتقد اضمار عامل نصب
فيه امور الاول قال الشاطبي ظاهره التخيير في كل مسيلة لا
يسوغ فيها العطف وذلك غير صحيح بل ما بعد الواو اذا لم يمكن
عطفه على ثلاثة اقسام قسم يتعين نصبه على المعية كقوله
سيري والطريق فمثل هذا لم يحمله احد على الاضمار ولا يصح من جهة
المعنى وقسم يتعين فيه الاضمار ولا يصح فيه المعية اذ لا يصح
وضع مع موضع الواو نحو علفتها تبنا وماء باردا وقسم يجوز فيه الامران
نحو فاجمعوا امركم وشركاءكم قال ويمكن الجواب بانه لم يرد تسويغ
الوجهين في الاقسام كلها بل قصد اتيانها على هذين الوجهين يخرج
حكمها اذا امكن وقال ابن قاسم يحتمل التمييز والتنويع والمعنى ان
ان ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه المعية ونوع يجب فيه
الاضمار لان المعية فيه ايضا ممتنعة انتهى وعبارة التسهيل
فان لم يلق الفعل بتالي الواو جاز النصب على المعية وعلى اضمار الفعل اللايق

ان حسن مع موضع الواو والاحسن الاضمار وهذا عين ما قاله الشاطبي
الثاني ما ذكره من الاضمار مذهب جماعة وذهب اخرون الى انه لا حاجة
الى اضمار وانما الثاني معطوف على الاول من عطف المفردات على تضمين
العامل الاول معنى يتسلط به على المتعاطفين لانه يجوز في العطف ما لا يجوز
في الافراد وهذا القول صححه ابو حيان قال والذي يدل على التضمين ويقطع
ببطلان الاضمار انه وجد في كلامهم ما ادعوا انه لا يجوز بوجه وهو
مثل علفتها تبنا وماء باردا وقال اخر :: عليه صفيح من تراب وجندل ::
ضمن صفيح معنى ستر فكانه قال عليه ستر من تراب وجندل :: قال
واذا كانوا قد عطفوا ما لا يدخل في العامل لا بتضمين ولا غيره كقوله
تكف رياح ثوبه وبروق :: اذ الرياح تكف الثوب لا البروق وانما
عطفها على الرياح لالتباسها بها فلان يعطفوا ما لا يدخل بتضمين
اولى واحرى قال ومما يضعف مذهب الاضمار انه جاء منه ما هو مخفوض
بعد الاضافة كقوله :: شراب البان وتمر واقط :: فلو اضمر واكال
اقط كان فيه حذف المضاف ولم يقم الثاني مقامه مع انه لم يتقدم له
ذكر في اللفظ وهو غير سايغ وانه جاء منه ما هو مخفوض بحرف جر كقوله
:: فلما رعت سبيا لحيب عشيرة :: مشارفها في ما مرن وباقل من
نسيب في المالاي البيت فان اضمرت ورعت في باقل كان من قبيل
علفتها انتهى وقال ابن الحاجب العرب تستغني باحد الفعلين
عن الاخر اذا اجتمع فعلان متقاربان في المعنى ولكل واحد متعلق فيجوز
ذكر احد الفعلين وعطف متعلق الاخر عليه حتى كانه شريكه في اصل
المعنى اجرا لاحد المتغايرين مجرى الاخر الثالث ظاهر كلامه ان
هذا النوع مقيس وهو راي الاكثرين وضابطه ان يكون الاول
والثاني يجمعهما في معنى عام باب الاستثنا كذا وضعه هنا في
الالفية وفي اكثر كتبه ووجهه انه مناسب للمفعول معه من حيث ان العامل
وصل في كل منهما بواسطة حرف وذكره في العمدة قبل المفاعيل ولا وجه له

وذكره

120

وذكره ابن الحاجب بعد الحال والتمييز وكذا ابن هشام في الشذور
والقطر والجامع ووجهه ان الحال منصوب على التشبيه بالمفعول
في قول وبالظرف في اخر فناسب ايلاوها المفاعيل والتمييز مشابه
للحال فوليه فلم يبق الا تاخير الاستثنا والتعبير بالاستثنا عبارة
سيبويه فمن بعده وهو الواقع في اكثر كتب الناظم وعبر في التسهيل
بالمستثنى وكذا ابن الحاجب والشذور لان الكلام في المنصوبات
والمنصوب هو المستثنى لا الاستثنا قوله الكافية فالمتصل المخرج
من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير
مخرج فيه امور الاول قال النيل افرد كلا برسم وجمعهما في الشرح
برسم واحد فقال هو المذكور بعد الا واخواتها في التسهيل هو المخرج
تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا وبما بمعناها فالمنقطع
مخرج تقديرا وقد ذكر ابن السراج ان الاستثنا اذا كان منقطعا فلا
بد ان يكون الكلام الذي قبل الا قد دل على ما يستثنى الثاني قال ابو حيان
قوله المخرج وقول النحاة استثنا اخراج ليس بجيد فان المستثنى
قط ما دخل تحت الاسم الاول ولا تحت حكمه فيوصف بالاخراج اذ لو
دخل ما صح اخراجه البتة فاصلاح ذلك ان يقال المستثنى هو
المنسوب اليه بعد الاداة مخالفة اليه المنسوب قبلها الثالث
قال ابو حيان لا يستوي المنقطع والمتصل في الادوات فان الافعال
التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع وهذا ايضا وارد على قول الالفية
واستثن ناصبا بليس البيت وعلى الشذور الا ان ايراده على
الكافية اشد لتصريحه بالتسوية بقوله المذكور بعدها قول
الالفية ما استثنت الا مع تام ينتصب فيه امور الاول
بني عليه ان يقول وايجاب ولهذا قال في الشذور بعد كلام تام
موجب واقتصر في الكافية على موجب لان التفريغ لا يقع فيه
الثاني ظاهر كلامه ان النصب بالا هو الذي اختاره في التسهيل

وعزاه الي س وتازعه ابو حيان فقال ان الذي نص عليه سيبويه
وذهب اليه الجمهور ان نصب المستثني بما في الكلام من فعل وشبهه
بواسطة الا وصححه السيرافي والفارسي وابن عصفور وابن بابشاذ
والزيدي والابدي وابن الباذش وابن الصايغ وابو جعفر ابن الزبير
والشلوبين ونسبه للمحققين انتهي قلت والذي اختاره انه با
مستثني مصحراً لازم الاضمار وجعلت الا بدلاً من اللفظ به وهذا مذهب
المبرد والزجاج الثالث ظاهر كلامه تعين النصب عند جميع العرب
لانه حكي الابدال في المنفي والمنقطع والمقدم ولم يحكه في الموجب وليس
كذلك بل الابدال فيه ايضاً لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة
فشربوا منه الا قليل قوله الا لغية والشذوذ انتحي ابتاع ما اتصل
فيه امران الاول احسن منه قوله في الكافية ونختار البدل لانه لا
يدري من الاتباع اهو بدل ام عطف كما يقوله الكوفيون لكن نبه ابو
الحسن بن الصايغ هاهنا علي دقيقة فقال لو قيل ان البدل في الا
مستثنا قسم علي حدته ليس من تلك الابدال التي تتبين في باب
البدل لكان وجهاً وهو الحق وحقيقة البدل هنا انه يقع موقع
الاول ويبدل مكانه وبذلك يندفع الاشكال بان شان البدل ان لا
يخالف المبدل منه وهو هنا مخالف الثاني استثني في التسهيل صورتين
الاول المتراخي فانه يختار فيه النصب نحو ما ثبت احد في الحرب ثباتاً
نفع الناس الا زيداً ولا مررت علي احد من بني تميم اشدوا فيهم الا قيساً
لانه قد ضعف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل
منه وجزم ابن هشام في الجامع لكن قال ابو حيان وهذا شي
لم يذكره اصحابنا الثانية ما رد به كلام تضمن الاستثنا كان يقول
القايل قام القوم الا زيداً وانت تعلم ان الامر خلافه فتقول
رداً عليه ما قاموا ما قام القوم الا زيداً تنصب حتماً ولا ترفع لانه
غير مستقل والمستثني المبدل مما قبله في حكم الاستقلال وجزم به ايضاً

[illegible]

في الجامع

في الجامع قال ابو حيان وهذا ايضاً لم يذكره اصحابنا الا ابن عصفور
حكي نحوه عن ابن السراج ورده واستثني المصنف ايضاً في التسهيل
صورة ثالثة وهي ما اذا تأخر الكلام او لا علي التمام ثم عرض الاستثنا
فانه ينصب كحريث لا يختلي خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس
الا الاذخر فقال الا الاذخر وهذه الصورة صرح بها جماعة منهم
ابن السراج وهذه الصورة المستثناة واردة علي الكافية ايضاً
وبقي صورة رابعة وهو انه يردف الاستثنا بصفة المستثني منه
نحو ما في الدار زيد رجل الا اباك صالح فانه الارجح في هذه النصب عند
المبرد وسيبويه علي اختيار البدل واختار الناظم في شرح الكافية
انهما متكافيان علي السوا لان لكل واحد منهما مرجحاً قوله الكافية
واذا انفرد البدل علي اللفظ فعلي الموضع نحو ما جاني من احد الا
زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئاً الا شي يعبا به الي اخره
ذكر ثلاث صور المجرور بمن الزايدة واسم لا الجنسية وخبر ما
الحجازية والذي في التسهيل ذكر صورتين الاولين وذكر بدل
الثالثة المجرور بالبا الزايدة واورد المثال ما زيد بشي الا شي
لا يعبا به وعلله بان البا لا تزاد في الموجب ولا شك ان الذي ذكره هنا
لا سيما ابو حيان مع كثرة جمعه وتتبعه لم يذكر الحضراوي فيما اعرفه
فانه قال في مسيلة لا احد فيها الا عمرو وعللوه بان ما بعد الا معرفة
موجب ولا لا تعمل في ذلك فان قيل فلو كان نكرة فهل يجوز النصب
نحو لا رجل في الدار الا رجلاً من بني تميم او الا تميمياً قلت قد كان
يجوز الا لامر اخر وهو ان لا لا تعمل في الواجب فلذلك لا يجوز
البدل علي اللفظ هنا لا في معرفة ولا نكرة قال وهذا الموضع مما
استفدته بنظري وبحثي ولم استفده بتعلم ولا من كتب
القوم انتهي وهاهنا ايراد اخر ذكره الشلوبين واجاب عنه
فقال ان قلت كيف يكون عمرو في لا احد فيها الا عمرو بدلاً من احد وانت

لا يمكنك ان تجعله محله فالجواب ان هذا انما هو على توهم ما فيها الا
عمرو اذ المعنى واحد ولا شك ان هذا يمكن فيه الاحلال والتقدير
ما فيها الا عمرو وقال ابن عصفور الصواب ان تجعل عمرو بدلا من موضع
لا احد فانه رفع على الابتدا لا من موضع احد وحده وحينئذ يكون عمرو
مبتدا اخبره محذوف والتقدير لا احد فيها الا هو عمرو وقول الكافية
والالفية والعبارة لها وعن تميم فيه ابدال وقع شرطه ان يصح اغناوه
عن المستثنى منه فان لم يصح وهو كالمنقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل
الا للاسم الواقع بعدها نحو ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر تعين
النصب وامتنع البدل عند تميم وغيرهم ذكره في التسهيل وشرحه
وقد تعرض الشذور لهذا الشرط فقال فتميم تجيز اتباعه ان صح
التفريغ وعبر في سبك المنظوم عن هذا الشرط بقوله واجاز التميميون
ابدال المنفصل ان امكن جعله بعضا بوجه ما قال في شرح التسهيل
ويلحق بهذا اتباع احد المتباينين الاخر نحو ما اتاني زيد الا عمرو
وما اعانه اخوانكم الا اخوانه وهما من امثلة سيبويه والاصل
ما اتاني احد الا عمرو وما اعانه احد الا اخوانه فجعل مكان احد
بعض مدلوله وهو زيد واخوانكم ولم يقصد النفي عنهما بذاتهما
ذكرا تاكيد السقطهما من النفي قول الالفية وغير نصب سابق في
النفي قد ياتي .. وارد على الكافية والشذور فانهما لم يذكرا في المقدم
الا النصب ويمكن رجوع الكافية على الاكثر اي المنقطع والمقدم في
معا فيفيده بل والى الموجب ايضا فيفيد تلك اللغة التي اشرنا اليها
ويرد على الالفية ان غير النصب هو الاتباع المفسر بالبدل او رفع
المقدم على هذه اللغة ليس بدلا بل هو مبدل منه والمستثنى منه
الموخر بدل لان التابع لا يتقدم متبوعه نص عليه سيبويه وجزم
به في التسهيل لكن اورد عليه ابن خروف انه بدل الاكثر من الاقل
قال ابو حيان يعني بدل الكل من بعض وهو غير معهود واجاب ابن

عصفور

عصفور بانه من وضع العام موضع الخاص فيكون بدل الشيء من الشيء
كما قال الشاعر: احب ربا ما حبيت ابدا .. فان بدا لا بدا من ما حببت
وهو اعم منه وبقي امر اخر وهو ان ظاهر كلام الالفية قياس ذلك وهو
راي الكوفيين والبغداديين ومنعه البصريون واقتصروا فيه على
السماع وصححه ابن عصفور وقول الالفية وان يفرغ سابق الا لما
بعد يكن كما لو الا عدما فيه امور الاول ان التفريغ شرطه ان يكون
بعد نفي او شبهه فلا يكون في الموجب في الاصح وهذا وارد على الشذور
ايضا وقد ذكره في الكافية فقال وهو في غير الموجب ليفيد نحو ما
ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا وهذا الذي
ذكره من كونه في الموجب عند استقامة المعنى جعله ابن مالك في
شرح التسهيل في معنى النفي لانه بمعنى لم اترك القراءة الا يوم كذا
ومثله عدمت الا زيدا وصمت الا يوم كذا اي لم اجد ولم افطر وقال
ابو حيان هذا يلزم منه جوازه في كل موجب اذ ما من موجب الا
ويمكن معنى نقيضه فتقدر في قام الا زيد لم يقعد الا زيد والذي يمكن ان
يذهب اليه ان الموجب اذا امكن تعلقه بعامل محذوف جاز ان يفرغ لما
بعد الا فيعمل فيه ما لم يكن ذلك العامل مرفوعا بالفعل نحو بريت الا من زمامك
التقدير بريت من زمام كل احد الا من زمامك وقد جاء نحو من ذلك في اشعار
للمولدين وينبغي ان لا يقدم على تجويز ذلك الا بسماع من العرب انتهى الثاني
انه شرط في التسهيل بكون ما بعد الا يجري على حسب العوامل قبلها
شرطين احدهما حذف المستثنى منه والثاني تفريغ العامل لما بعدها
ومعنى التفريغ ان يشتغل بالعمل فيه واحترز بالشرط الاول من نحو
ما قام زيد الا عمرا فان العامل مفرغ للعمل فيما بعد الا لكن المستثنى منه مذكور
وبالثاني من نحو ما قام الا زيد الا عمرو فان المستثنى منه محذوف لكن
العامل لم يفرغ لعمرو لانه قد شغل بزيد واقتصر في الالفية على الشرط
الثاني وفي الكافية والشذور على الشرط الاول الثالث ان التفريغ

يكون بجميع المعمولات الا المصدر المؤكد فلا يكون فيه وهذا وارد على الثلاثة
قوله الكافية وهو في غير الموجب وفي الكافية الكبرى وهو لا يرد
الا بنفي او كنفي مقصد .. يرد عليه مسيله وهو الموجب الذي لازمه
نفي كلو ولولا جو لولا العموم الا زيد لاكرمتك ولو كان معنا الا زيد
فان المبرد ذهب الى جواز التفريغ فيه وخالفه غيره لان التفريغ
يدخل في الجملة الاولى وهي ثابتة والجواب خارج عن ما دخلت فيه
قوله الالفية .. والغ الا ذات توكيد .. لم يبين ما يمتنع بما بعدها
بعد الغائها وحكمه الابدال ان صح اغناؤه عن الاول والا فالعطف بالواو
قولها وان تكرر لا لتوكيد فمع .. تفريغ التاثير بالعامل دع .. في واحد مما بالا استثني
وليس عن نصب سواه مغني .. قال ابن قاسم قيل عبارته غير وافية بالمقصود
من ثلاثة اوجه احدها انه امر بترك التاثير بالا في واحد فعلم انه لا ينصب
على الاستثنا ولم يعلم ما يفعل به والثاني ان الحكم الذي ذكره انما يكون
اذا يمكن استثنا كل واحد من متلوه فان امكن جعل كل واحد مخرج مما
قبله نحو ما قام الا اخوتك الا زيدا والثالث ان قوله وليس عن نصب
سواه مغني ليس كذلك بل اذا رفع الاول جاز رفع ما بعده اذا قصد بدل
البدا قال والجواب عن الاول انه قد علم ان العامل المفرغ يشتغل به
مما تقدم وعن الثاني ان كلامه في تكرار الا مع اتحاد المستثنى منه وعن
الثالث انه اذا جعل بدل بدا كانت الا للتوكيد فليس من هذا القسم
بل هو مندرج في قوله والغ الا ذات توكيد قلت المعترض والمجيب
فهما ان العامل اريد به الا وانما اريد به العامل السابق المفرغ ومعنى
كلامه دع العامل يؤثر في واحد قولها واستثن مجرورا بغير معربا بما
لمستثنى بالا نسبا .. قيل ظاهره اعمالها جهة النصب وهو المشهور
لكن صحح في شرح التسهيل ان ناصبها العامل قبلها على الحال وفيها معنى
الاستثنا قول الكافية واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
يستثنى حال الايجاب فانه يجوز فيه رفعها لكن على الصفة لا على
البدل قولها حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير

محصور

محصور لتعذر الاستثنا وصف وغيره فيه امور الاول ظاهره ان
الوصف بالا يراد به الوصف الصناعي قال ابو حيان وهو المفهوم
من كلام الاكثرين لكن قال بعضهم انما يعنون بذلك انه عطف بيان الثاني
ظاهره ان الوصف بالا وحدها وليس كذلك انما هو بها مع تاليها نص عليه
في التسهيل وغيره وليس بها وحدها ولا بالتالي وحده كالوصف بالجار
والمجرور وصرح به ابن السيد وغيره الثالث قوله اذا كانت تابعة لجمع
زاد في التسهيل تبعا لابن السراج او شبه جمع نحو ما جاءني احد الا زيد
الرابع قوله منكور تابع في التسهيل تبعا لابن السراج او معرف باللام الجنسية
الخامس قوله غير محصور شرط تفرد به لم يذكره احد وقد قال في المتوسط
انه لا حاجة اليه لانه احترز به عن العدد والجمع لا يطلق على الاعداد
كما نص هو عليه في باب العدد السادس ما اشترط من تعذر الاستثنا
عكس ما عليه الجمهور لانهم شرطوا للوصف بها صلاحية الاستثنا نص
عليه في التسهيل وغيره وقال ابو حيان انه كالمجمع عليه والمسئلة
مبسوطة في حاشية المغني وكذا ما اقترنت فيه الا وغير قولها الالفية
ولسوى سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا فيه امور الاول
في عليه لغة رابعة وهي الفتح مع كسر السين حكاها ابن الخباز في شرح
الفية ابن معط وابو حيان وابن هشام في الجامع الثاني ظاهر كلامه
انه يستثنى بالثلاثة وهو ظاهر كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه الا بالمقصورة
وعليها اقتصر في الشذور وضم اليها في الكافية الممدودة قال ابن عصفور
ولم يشرب معناها معنى الاستثنا الا سوى المكسورة فان استثني بما عداها
فالقياس عليها الثالث ما صححه من مرادفتها لغير في الاعراب بسائر وجوهه وانه
لا يلتزم فيها النصب على الظرفية صححه ايضا في الكافية وتابع فيه في شرح
التسهيل وقد قال ابو حيان انه لا سلف له في ذلك الا الزجاجي والذي نص عليه
س والبصريون انها ظرف لا ينصرف الا في الشعر ومشى عليه ابن الحاجب قال
ابو حيان ولا حجة لابن مالك فيما اورد من الشواهد لان الابيات منها محل
ضرورة وليس مصرح بتصرفه في الشعر والاحاديث لا يحتج بها على اثبات

القواعد النحوية لما تقرر غير مرة وأقوى ما استدل به ما حكاه
الفراء من قول بعض العرب أتاني سواك وهو من الشذوذ بحيث
لا يقاس عليه مع أن كلام الفراء حكاية تدل على قلته انتهى وقد وافق
ابن مالك البصريين في كتابه سبك المنظوم وصرح بتضعيف القول
بأنها كغير وذهب طائفة إلى أنه يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف
قليلا واختاره ابن هشام الرابع تفارق سوى غيرا في أمرين
أن المستثنى بغير قد يحذف في نحو ليس غير بخلاف سوى وأن سوى
تقع صلة للموصول وحدها في الفصيح بخلاف غير قولهم
بليس ولا يكون قد يتوهم أنهما أداتان أدخلنا للاستثناء وليس
كذلك بل هما الناقصتان والمنصوب خبرهما قوله الالفية والشذ ور
والعبارة له وبخلا وعدا وحاشا مخفوض أو منصوب يوهم تساوي
الأمرين في الثلاثة وليس كذلك فالنصب أكثر في خلا وعدا والجر
أكثر في حاشا وقد نبه ابن الحاجب فوق الالفية والجر أرقد يرد
هو رأي الجرمي والجمهور على تعيين النصب وكذا لم يذكره الكافية والشذ ور
قولها وحيث جرا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان قال
أبو حيان لو زعم زاعم أنهما حال الجر اسمان جرا ما بعدهما بالإ
ضافة كغير وسوى لم يكن ببعيد وكذا لو قيل أنهما حال النصب
حرفان نصبا حملا على الأسماء لأنهما موافقان بمعنى لم يبعد ولا حجة في
اتصال نون الوقاية بهما على الفعلية لأن نون الوقاية قد تتصل بالحروف
نحو إنني وليتني قولها ولا تصحب ما قال في التسهيل وربما قيل ما حاشا
قولها وقيل حاشا وحشا ظاهره أن هاتين اللغتين في حاشا الا ستثنائيه
وليس كذلك إنما هما في حاشا التي هي اسم بمعنى التنزيه والبراءة من السوء
وتنوب وتليها اللام قاله أبو حيان وقد صرح الصفار بأن حاشا لا
تستعمل إلا في الاستثناء عند أهل اللام من أدوات الاستثناء بحقق
بالاستثناء المنقطع كما ذكره في التسهيل ولما الاستثنى بها الخليل وسيبويه

واهملوا

124

واهملوا أيضا شرط المستثنى منه وهو أن لا يكون نكرة مبهمة ذكره في
التسهيل والجامع باب الحال قوله الكافية الحال ما بين هيئة الفا عل
أو المفعول لفظا أو معنى فيه أمور الأول يرد عليه المؤكدة فإنها
قسيم المبينة ولم يأت بما يدخلها وقد سلم من ذلك قول الشذور
وصف فضلة مسبوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد
عامله أو مضمون الجملة قبله ويبقى عليه من أقسام الحال الموطئة
ولا يرد عليه المقدرة والمحكية لرجوعهما إلى ما تقدم ثم قال في
المغني يشكل عليه قولهم جاء زيد والشمس طالعة أن الجملة الاسمية
حال مع أنها لا تنحل إلى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي
مؤكدة وقد أولها ابن جني على معنى جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه
فهي كالحال وللنعت السببي نحو مررت بالدار قائما سكانها وبرجل
قائم غلمانه وقال ابن عمرون هو مؤول بقولك مبكرا ونحوه الثاني
يرد عليه الحال المبينة هيئة المبتدأ وفي سبك المنظوم الحال ما ذكر
لايقاع معنى فيه من دليل هيئة فاعل أو مفعول أو مضاف إليه أو
مخبر عنه أو خبر قولها أو زيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال
في المتوسط القائل أن يقول هذا غير مطابق للمقصود لأن زيدا
ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لأن
العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الذي هو الظرف و
التنبيه أو الإشارة وذلك غير جائز وأجاب بأن صاحب الحال ضمير
المستكن في الظرف ابنه أو استتر قوله الالفية الحال وصف فضلة منتصب
فيه أمور الأول قيل أن هذا التعريف غير مانع لأنه يشمل النعت
وأجاب ابن قاسم بأن معنى منتصب لازم النصب فيخرج به الثاني
قيل النصب حكم وهو لا يدخل الحدود لأنه إنما يعرف الحكم عليه به فأخذ
فيه دور وأجيب بمنع ذلك بل إنما عرف بعد كونه منصوبا الثالث
أورد على قوله فضلة أنه قد لا يجوز حذفه نحو ضربي زيدا قائما

واذا بطشتم بطشتم جبارين وما خلقنا السموات والارض وما بينهما
لاعبين والجيب بان ذلك عاد من الرابع او رد على منتصب انه قد
جر بالبا الزايدة كما ذكر في الكافية والتسهيل والعمدة قول الشذور
وحقها ان تكون نكرة منتقلة مشتقة هو في التنكير صحيح واما في
الاشتقاق والاشتقاق فغالب لا لازم على الاصح وقد صرح بذلك في
الالفية فقال .. يغلب لكن ليس مستحقا ويرد عليه ان ذلك خاص
بالمبينة اما الموكدة فتكون منتقلة وغير منتقلة بكثرة بل قيل ان
الثبوت شرط فيها ولم يتعرض في الكافية لذكر الانتقال ولا الاشتقاق
ونبه ابو حيان على انه لا يختص بالمشتق من المصادر بل المشتق من
الاسم غير المصدر كذلك نحو رجل اظفر اي طويل الاظفار وطين
مستحجر ودفاف مستنسر من الحجر والنسر قول الالفية
.: ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف .: كبعه مدا بكذا يدا بيد
وكر زيد اسدا اي كاسد .. اقتصر على ثلاثة مواضع الدال على سعر
وعلى مفاعلة وعلى تشبيه وزاد في التسهيل ما دل على ترتيب كما
دخلوا رجلا رجلا او اصالة الشي نحو هذا خاتمك حديدا او فرعية
نحو هذا حديدك خاتما او نوعية نحو هذا مالك ذهبا او طوروا
واقع فيه تفضيل على نفسه نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او وصف
نحو بشرا سويا او قد رفيه مضافا نحو وقع المصطرعان عدلي
عير اي مثل وزاد في الكافية ما دل على تفضيل على غيره كاحمد
طفلا اجل من علي كهلا وما دل على تقسيم كاقسم المال اثلاثا فالمجموع
اثنا عشرة صورة قولها ومصدر منكر حالا يقع بكثرة قال ابو حيان
يوهم انه ينقاس لان الكثرة دليل على القياس وليس كذلك اجمع
البصريون والكوفيون على قصره على السماع ونص عليه في الكافية
وسبك المنظوم والتسهيل واستثني ثلاثة انواع يقاس فيها
الاول نحو انت الرجل علما والثاني نحو زيد زهير شعرا والثالث

نحو

نحو اما علما فعالم بمردج في شرطه ان الاخير مفعول به لا حال ورجح
ابو حيان ان الاولين نصبا على التمييز فعلى هذا الاستثنا قولهم
والعبارة للشذور ان يكون صاحبها معرفة هو راي الجمهور لكن
سيبويه يجوز كونه نكرة قياسا بلا شرط ولم يستثن ابن الحاجب
شيا سوى ما اذا تاخر واستثني في الالفية ما اذا خصص او سبقه
نفي او شبهه وفي الشذور ما اذا كان عاما وخاصا وزاد في
التسهيل والجامع ما اذا كان الحال جملة مقرونة بالواو نحو عكي
قرية وهي خاوية على عروشها او شاركه فيه معرفة نحو هذا
رجل وعبد الله منطلقين ونازع ابو حيان في الاخير بان المشهور
نصبه على التمييز او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو هذا خاتم
حديدا قول الالفية وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا ولا امنعه فقد ورد
فيه امور الاول قال ابو حيان محل الخلاف في المجرور بحرف غير زايد
اما المجرور بالزايد فيجوز تقديمه عليه بلا خلاف واستثني منه في
العمدة وشرحها الزايد الممتنع الحذف او القليله نحو احسن بزيد
مقبلا وكفى بزيد معينا فانه لا يجوز التقديم على المجرور به ايضا الثاني
قال ابو حيان هذا الذي خالف فيه الناس من اجازته لا مستند له الا
قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وهو محتمل لكون الحال من كاف
ارسلناك لا من الناس واذا طرق الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال
وقد وافق ابن مالك على تصحيح المنع في كتابه سبك المنظوم الثالث
صرح في التسهيل بان التقديم على قول بجوازه ضعيف الرابع بقي على
المجرور بالاضافة والمرفوع والمنصوب فاما الاول فلا تقدم عليه الا ان
كانت الاضافة المحضة كذا ذكره المصنف في شرح التسهيل وتعقبه
ابو حيان بانه ليس كل ما اضافته غير محضة يجوز تقديم الحال عليه
نحو هذا مثل هند ضاحكة وبان منع التقديم في الاضافة المحضة
فرع عن جواز الحال منه وليس كل ما اضافته محضة يجوز مجي الحال

قال واصلاح الكلام ان يقال تجوز تقديم الحال من المجرور ربا
لاضافة اذا كانت في تاويل الرفع او النصب وصحح ابن هشام
في الجامع منع التقديم مطلقا فقال ويقدمه على صاحبها ان
لم يكن مجرورا باضافة معنوية اتفاقا او لفظية على الاصح وكذا
صححه ابن مالك في شرح العمدة واما الاحوال فيجوز التقديم عليهما
مطلقا عند البصريين مالم يمنع مانع كالحصر نحو وما نرسل المرسلين
الا مبشرين ومنذرين زاد في العمدة او يكون منصوبا بكان او ليت
او لعل او فعل تعجب او ضمير او متصلة بصلة ال او بفعل وصل بحرف
الخامس تجب تقديم الحال في صورة وذلك اذا اقترن صاحبه
بضمير ملابسه نحو جاء زائرا هندا اخوها وجاء منقادا لعمرو
صاحبه وزاد قوم ثانية وهو ما اذا كان صاحب الحال محصورا
نحو ما قدم مسرعا الا زيد وهذه الصورة جزم بها في الكا فيه
الكبرى وشرحها وسبك المنظوم وضعفها في التسهيل وشرحه
وذكر في العمدة وشرحها صورة ثالثة ورابعة فقال وتجب ايضا
تقديم الحال على صاحبها او عاملها في نحو اما مسرعا فجئت وفي نحو
خلتك بسرا اطيب منه رطبا ويرد عليه عد الثاني على قول
الكافية ولا على المجرور في الاصح قوله الشذوذ وياتي من الفاعل
ومن المفعول يوهم انها لا تاتي منه وصححه ابن مالك قوله
الالفية والشذوذ والعبارة له ومن المضاف اليه ان كان المضاف
بعضه نحو لحم اخيه ميتا او كبعضه نحو ملة ابراهيم حنيفا
نازع ابو حيان في هاتين الصورتين وقال انه لم يسبق ابن
مالك الى ذكرهما احد ولا حجة له فيما استدل به لاحتمال ان
حنيفا حال من ملة او من الضمير في اتبع قال ومثل هذه القاعدة
لا تثبت بمثالين او مثالين مع الاحتمال انما يثبت هذا
باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقرا قانون
كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط به انتهى قلت رايته في فتاوى

نحويه

نحويه لابن مالك نقل هاتين الصورتين عن الاخفش قول الالفية
والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا
فجائز تقديمه فيه امور الاول قيده في التسهيل بان لا يكون
نعتا ولا صلة لال او لحرف مصدري ولا مقرونا بلام الابتدا
او القسم ولا مصدرا مقدرا بحرف مصدري ونازعه ابو حيان في النعت
وجعل بدله ما اذا لزم منه عود ضمير على متاخر وهذه كلها
واردة على مفهوم قول الكافية ولا يقدم على العامل المعنوي
ويختص بايراد وهو ان مفهومه التقديم على اللفظي الجامد
وافعل التفضيل وليس كذلك وقد احترز عنه في الالفية وبقي
صورة يمتنع فيها التقديم وهي ان يكون الحال جملة مقرونة
بالواو نقله ابو حيان مستدركا على التسهيل الثاني قد يجب
تقديم الحال على العامل وذلك في الصورتين المذكورتين انفا
عن شرح العمدة الثالث لم يذكر في الالفية العامل في الحال
مقصودا في الذكر انما ذكره من مسئلة التقديم عليه قول الكافية
وعاملها الفعل او شبهه او معناه فيه امران الاول يستثني
من الفعل كان واخواتها وعسى فلا يعمل في الحال على احد القولين
وصححه الثاني ان يكون هو العامل في صاحبها هذا مذهب
الاكثرين وصححه ابو حيان وخالف ابن مالك وتبعه ابن
هشام في الجامع قول الكافية ولا يتقدم على العامل المعنوي
بخلاف الظرف يوهمه انه اخراج للظرف من العامل المعنوي
وانه يجوز تقديم الحال عليه فانه من جملة عوامله المعنوية
وليس كذلك ولا هو مراد المصنف انما اراد جواز تقديم الظرف
نفسه على عامله المعنوي فالمسئلة ليست من باب الحال
البتة قول الالفية ليت قال ابو حيان ما صححه المصنف من
ان ليت ولعل تعمل في الحال صححه الزمخشري وابن عصفور
والصحيح انهما لا يعملان في حال ولا ظرف كان واخواتها ولكن قولها

وندر، نحو سعيد مستقرا في هجر، يشير الى توسط الحال بين المبتدا
والخبر الظرفي العامل فيهما وقد رجح في التسهيل الجواز بضعف
ان كانت الحال اسما صريحا وبقوة ان كانت ظرفا او مجرورا ورجح
ابن هشام في الجامع الجواز مطلقا قولها وكزيد مفردا انفع من
عمرو معانا مستجاز لم يهن فيه امور الاول انه يوهم اختصاصه
بهذه الصورة وهو ما اذا اختلف الذاتان والحالان وليس
كذلك فلو اتحد الذاتان نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او الحالان
نحو زيد مفردا انفع من عمرو مفردا فالحكم كذلك ولا تختص
المسئلة ايضا بوقوع افعل التفضيل خبرا بل لو وقع حالا او
صفة كان كذلك نحو مررت بزيد اخبث منك اخبث ما يكون وبرجل
اخبث منك اخبث ما يكون كذا ذكره ابو حيان وليس في المثالين
توسط افعل بين حالين كما ترى الثاني ظاهر كلامه جواز تاخير
الحالين عن افعل لانه انما حكم بجواز التقديم دون الوجوب وهو
راي لبعض المغاربة والذي ذكره الجمهور ان التقديم للاولى
في مثل ذلك واجب وبه جزم في العمدة وعلى الاول شرطه ان يلي
افعل الحال الاولى مفصولة منه من الثانية نحو هذا اطيب
بسرا منه رطبا قال ابو حيان وهذا الراي حسن في القياس
لكنه يحتاج الى سماع الثالث الحق الناظم في شرح التسهيل
بافعل التفضيل فيما ذكر ذو التشبيه فقال انه قد يتوسط
بين الحالين فيعمل في احدهما متقدمة وفي الاخرى متاخرة
كقوله انا فداكهم جميعا، فان امدد ابدهم ولات حين حيا
ونازعه ابو حيان بان افعل التفضيل انما جاز فيه الاعمال
في الحالين لانه نائب مناب عاملين واداة التشبيه ليست
كذلك فالصواب نصب الاولى باضمار اذ كان قولها
والحال قد يجي ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد، لم يبين اذا كان
تعدد صاحب الحال والحال لايهما يكون المتقدم من الحالين

والجمهور

والجمهور على انه يكون للمتاخر من الاسمين ويكون المتاخر من
الحالين للمتقدم من الاسمين وفي التمهيد عكسه وهو المختار عندي
قول الكافية وجب في المؤكد مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها
ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية لم يذكر من انواع المؤكد سوى
المؤكدة لمضمون الجملة وبقي عليه المؤكدة لعاملها وهي في الالفية
والشذور والمؤكدة لصاحبها وهي في الشذور وقد قال في المغني
ان النحويين اهملوها وذكر ابن مالك في مثال زيد ابوك عطوفا انه
من الحال المؤكدة لعاملها باختلاف اللفظ قال لان الاب صالح للعطف
فلا حاجة الى تكلف اضمار عامل قولهم والعبارة للالفية وان تؤكد
جملة قال ابن مالك في التسهيل شرطها ان يكون جزاها معرفتين
جامدين جمودا محضا زاد في الشرح وان يكون الحال بلفظ دال على
معنى ملازم او شبيه بالملازم في تقدم العلم به قال ابن قاسم
والتعريف يفهم من تسميتها مؤكدة لانها انما تؤكد شيئا قد عرف والجمود
من ذكر انها تؤكد جملة لانه اذا كان احد الجزين مشتقا او في حكمه
كان عاملا فيها وكانت مؤكدة لعاملها لا لمضمون الجملة قول الالفية
مضمر عاملها اي وجوبا وقد صرح به ابن الحاجب قولها
وموضع الحال تجي جملة لها شرطان احدهما ان تكون خبرية وقد
ذكره ابن الحاجب الثاني ان لا يكون مصدرة بحرف استقبال كلن
وحرف التنفيس ذكره في التسهيل قال ابو حيان ويستثنى من
الخبرية التعجبية ان قلنا ان التعجب خبر فلا يقع حالا لا يقال مررت
بزيد ما احسنه ويستثنى من المصدرة بحرف استقبال الشرطية
فتقع حالا نحو لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه
على كل حال قول الالفية والكافية والمضارع المثبت بالضمير
وحده شرطه كما في التسهيل ان يعرى من قد فان اقترن بها
لزمته الواو نحو وقد تعلمون اني رسول الله قول الكافية والالفية

وجملة الحال سوى ما قدمناه بواو وضمير او بهما فيه
امور الاول لم يستثن سوى المضارع المثبت ويستثنى معه صور
اخرى مذكورة في التسهيل والعمدة المضارع المنفي بلا نحو ومالنا لا
نؤمن بالله والماضي بعد الا نحو وما ياتيهم من رسول الا كانوا
والماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث والمؤكدة نحو ذلك
الكتاب لا ريب فيه فيتعين في الاربعة الضمير ولا يجوز دخول
الواو معه ولا اقتصار عليها وزاد ابو حيان في شرح التسهيل
نقلا عن البسيط صورتين الاسمية اذا عطفت على حال كراهة
اجتماع حرفي عطف نحو جاء زيد اسنا بياتا او هم قائلون والاسمية
بعد الا نحو ما ضربت احدا الا عمرو وخير منه لحصول الاتصال
بها وقد اورد المعطوفة ابن هشام في تعليقه وجامعه الثاني
ظاهر كلامه استوا الثلاثة في الاسمية وقد نص في التسهيل على ان
اجتماعهما فيها اكثر من انفراد الضمير وقال في شرحه عندي ان
انفراد الضمير اقيس من انفراد الواو لان انفراد الواو لم يوجد
الا في الحال فكان لانفراد الضمير مزية على انفراد الواو وهذا وارد
على قول الكافية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو والضمير
على ضعف ويرد عليه ايضا الاسمية المعطوفة والواقعة بعد
الا كما تقدم ويرد على تضعيفه الضمير انه قول ضعيف ذهب
اليه الفراء تابعه الزمخشري ومذهب الجمهور جواز انفراده
فصيحا كثيرا ذكره ابن مالك وابو حيان وغيرهما وبالغ ابن مالك
في الرد على الزمخشري في ذلك وقال انه وافق الجمهور في الكشاف
عند قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو وقوله يحكم لا معقب
لحكمه الثالث ذكر في التسهيل والعمدة ان اجتماعهما في المصدرة
بليس اكثر ايضا من انفراد الضمير او الواو الرابع ذكر في العمدة
والتسهيل والكافية الكبرى ان الاسمية قد تخلو من الواو

والضمير

السادس عشر

128

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

والضمير معا استغنا بالعلم نحو مررت بالبر قفيز بدرهم ونازعه ابو حيان
بان الضمير هنا مقدر على حد السمن منوان بدرهم اي منه قول الكافية
ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة فيه امران الاول
هذا الذي جزم به هو مذهب البصريين لكن قال ابو حيان الصحيح جوازه
بغير قد ولا يحتاج الى تقديرها لكثرة ما ورد من ذلك وتاويل الشي الكثير
ضعيف جدا لانا انما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة قال
وهذا مذهب الكوفيين ونقله ابن اصبغ عن الجمهور ونقله بعضهم عن
الاخفش اه واختاره ايضا ابن قاسم والسيد في حاشية المتوسط وشيخنا
العلامة الكافيجي ومحل الخلاف عند وجود الضمير فان لم يكن فيه الا الواو
تعينت قد معها بلا خلاف وفي سبك المنظوم فان كان ماضيا قرن بقد لفظا
او تقديرا وقد قبله موصوف خلافا للكوفيين الثاني استثني في التسهيل
الماضي التالي الا والمتلو باو فلا يدخل عليهما قد قال ابو حيان
ويستثنى ايضا الجامد نحو ليس فانها لا تدخل عليه قول الالفية والكافية
ويجوز حذف العامل استثنى منه ابو حيان المعنوي فانه لا يجوز حذفه عند
الاكثرين حذرا من اجتماع مجازين واجازه المبرد في الظرف واستثنى في
سبك المنظوم والعمدة الحال المؤكدة لعاملها فان عاملها واجب الذكر قول
الكافية ويجب عليه في المؤكدة بقي عليه اشيا الجاري مثلا والدالة على
زيادة او نقص بتدريج نحو بعته بدرهم فصاعدا او فسافلا والنائبة عن خبر
كضربي زيدا قائما والواقعة بدلا من اللفظ بالفعل كهنيئا مريئا والواقعة
توبيخا نحو اقائما وقد قعد الناس ذكر هذه الصورة في التسهيل وهو معنى
قول الالفية وبعد ما حذف ذكره حظل وبقي عليها حذف الحال وهو جائز
ما لم تنب عن غيرها او يتوقف المراد على ذكرها ذكره في التسهيل وحذف صاحبها
وهو جائز ايضا نحو اهذا الذي بعث الله رسولا ذكره ابن هشام في الجامع
باب التمييز قول الالفية اسم بمعنى من مبين نكرة فيه امران الاول قال
ابن هشام يرد عليه ما اضيف اليه نحو رطل زيت فانه بمعنى من مبين ولا

يعرب تمييزا قال وقد احترز عنه في التسهيل بقوله منصوبه وليس بجيد
لان الحكم لا يحترز به في الحد قال وارد عليه نحو هذه عشرة دراهم بالرفع
على الصفة ونحو اثنتي عشرة اسباطا ليس على معنى ان المراد
عشرة هي دراهم واثني عشرة هي اسباطا الثاني يرد على قوله مبين ان التمييز
قد يكون موكدا على رايه ذكره في العلة ولا يرد ذلك على ابن الحاجب وابن هشام
لانهما كالجمهور على منع ذلك كما صرح به ابن هشام في المغني لكنه وافق ابن مالك
في القطر فقولها ينصب تمييزا اما قد فسره ∴ قيل هو شامل لتمييز المفرد
والنسبة والصحيح في الثاني ان ناصبه ما في الجملة من فعل وشبهه
واجيب بانه اشار الى ذلك بقوله اخر الباب ∴ وعامل التمييز قدم مطلقا ∴
والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ∴ قوله الشذور واما نسبة قال ابو
حيان فيه تسامح لان الجملة لا تميز انما التمييز بعد مفسر لما انطوى عليه
الكلام الذي قبله من جهة انك اذا قلت تصبب عرقا زيد ان المتصبب من زيد
شيء فنفسر بالعرق فقد اشتركا في ان كلا منهما يفسر مبهما غير ان الذي
يفسر عن تمام الاسم مبهم مذكور والذي يفسر عن تمام الكلام مبهم غير مذكور
بل هو مفهوم من مضمون الجملة انتهى ولهذا قال ابن الحاجب ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة ثم قال ابو حيان ويجوز ان
ياتي بعد كل كلام منطو على شيء مبهم الا في موضعين احدهما ان يودي الى اخراج
اللفظ عن اصل وضعه نحو ادهنت زيد لا يجوز نصب زيدا على التمييز
اذ الاصل ادهنت بزيت فلو نصب على التمييز لادى الى حذف الكاف والتزام
التنكير في الاسم ونصب بعد ان لم يكن منصوبا وهذه الكلمة اخراج للفظ عن اصل
وضعه فلا يجوز بقياس بل يوقف ما ورد من ذلك على السماع والذي ورد منه امتلا
الاناء وتفقا زيد شحما الاصل من الماء ومن الشحم والثاني ان يودي الى تدافع الكلام
نحو ضرب زيد رجلا لا يجوز نصب رجل تفسيرا لما انطوى عليه الكلام المتقدم
من ابهام الفاعل اي ان الضارب ليس بامراة ولا فرس مثلا لان الكلام
مبني على حذف الفاعل فذكره تفسيرا لما انطوى عليه الكلام المتقدم

من ابهام

من ابهام الفاعل اي ان الضارب ليس بامراة ولا فرس مثلا لان الكلام
مبني على حذف الفاعل فذكره تفسيرا اخرى متدافع لان ما حذف لا يذكر
قوله كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا ∴ لم يذكر من المفسرات
سوى المقادير وبقي عليه شبهها نحو مثقال ذرة خيرا ونحو سمنا وعلى
التمرة مثلها زبدا او العدد من احد عشر الى مائة والفرع نحو خاتم حديدا
والثلاثة مذكورة في الكافية والشذور الا ان ابن الحاجب جعل العدد
من المقادير فقال مقدارا غالبا اما في عدد وهو راي لبعضهم مشى عليه
الابدي وابن الصائغ والذي عليه الاكثرون منهم الفارسي وابن مالك ان العدد
قسيم للمقدار لا قسم منه ذكره ابو حيان وقال ابن هشام في تعليقه
يظن كثير ان العدد من المقادير وليس كذلك لانهم يريدون به ما تصح اضافة
المقدار اليه وذلك لا يصح في العدد وقال صاحب البديع العدد وان كان
مقدارا الا انه ليس آلة التقدير دونها وفات ابن الحاجب ايضا كم الا
ستفهامية فانها ليست عددا بل هي سؤال عن عدد وقد ذكرت في الشذور
وفاته منهم المثلية نحو لنا امثالها شاء ومثل احد ذهبا والغيرية نحو
لنا غيرها ابلا وقد ذكرهما في التسهيل وقال ابو حيان كون المثلية مغايرة
للمقدار مذهب الفارسي وقد عد سيبويه مثله في المقادير وقال ابن الصائغ
هو شبيه بالمقدار قال ابن عصفور وقول الفارسي اولى لانا انما نريد
بالمقدار ما صح اضافة المقدار اليه لفظا او نية ومثل لا يصح فيها ذلك قول
الالفية وبعد ذي ونحوها اجرره اذا ∴ اضفتها ∴ استثنى في التسهيل
والعمدة ما دل على امتلا نحو هو ممتلئ ماء فلا يضاف لانه في تقدير
الاضافة اي ممتلئ الماء قال ابن هشام ويمكن دخوله
في عبارته جملا لقوله اضفتها على الاضافة لفظا او تقديرا لكن ابو
حيان نازعه في ذلك وقال انه من تمييز الجملة لا من تمييز المفرد قوله
الكافية ان كان تنوين او نون تثنية جازت الاضافة والا
فلا فيه امور الاول ظاهره امتناع فيما فيه نون الجمع

والمصرح به في التسهيل والعمدة وسبك المنظوم جوازها كالتثنية
نحو هم حسنوا وجوه واورده الشيلي لكن قال ابو حيان الارجح ان مثل
هذا من تمييز الجملة لا المفرد ومثل عشرين ونحوه لا يضاف فصح كلام الكافية
الثاني ظاهره امتناع الاضافة في ابيض وجها لانه لا تنوين فيه وقد صرح
ابن مالك في شرح العمدة بجوازه وجعله فيما فيه تنوين مقدر لكن هذا ايضا
عند غير ابن مالك من تمييز الجملة الثالث ظاهره ايضا امتناع الاضافة
في المضاف وهو كذلك الا انه اذا اغنى التمييز عن المضاف اليه صح حذفه
واضافة المضاف الى التمييز نحو زيد اشجع الناس رجلا فتقول اشجع رجل
ذكره في التسهيل والى ذلك اشار في الالفية بقوله :. والنصب بعد ما اضيف وجبا
ان كان مثل ملء الارض ذهبا ثم هو مقيد بالخلو من منع نعم نازع ابو
حيان في مثال اشجع الناس رجلا رجل وقال ان رجلا فيه ليس هو
الذي كان في اشجع الناس رجلا بل لم يكن هذا تمييزا البتة وانما هو
اسم مفرد قام مقام الجمع وكني به عنه والمعنى اشجع الرجال فليس بتمييز
لاشجع الا ترى انك تقول اشجع رجل قلبا واحسن رجل وجها فلو كان
تمييز المحول بعده بتمييز اخر فلا يعد التمييز ثم انه في الالفية اشار
بالمثال فاحسن منه قول الكافية الكبرى مصرحا بالحكم
والنصب حتم بعد ما اضيف ان لم يغن عنها بالمضاف قد قرن :.
تنبيهات الاول تترجح الاضافة في مثل خاتم حديدا على النصب وقد ذكره
ابن الحاجب الثاني تتعين الاضافة في المقادير اذا اريد بها الالات التي
يقع بها التقدير نحو منوان سمن وقفيز بر وذراع ثوب يريد الرطلين
اللذين يوزن بهما السمن والمكيال الذي يكال به البر والالة التي
يذرع بها الثوب ذكره في التسهيل والكافية قال ابن هشام وانما لم
يذكره في الالفية لانه ليس بتمييز فان الاضافة فيه بمعنى اللام لا من
وتتعين الاضافة ايضا فيما ميز بواحد منه مما لم تتغير تسميته بالتبعيض
نحو حب رمان وغصن ريحان وثمرة نخل وسعف نخل ذكره في التسهيل

الثالث قال ابو حيان انما يجوز انتصاب الاسم في الاعداد والمقادير
اذا تعذرت الاضافة فان لم يتعذر لم يجب لان النصب في هذا الباب
ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل فلا يتكلف الا عند تعذر الاضافة قوله الالفية
والفاعل المعنى انصبن بافعلا :. مفضلا كانت اعلى منزلا :. وبعد كل ما اقتضى تعجبا :. كاكرم بابي بكر ابا
فيه امور الاول هذا عند المصنف من تمييز المفرد لا الجملة كما صرح به
في التسهيل ونازعه ابو حيان بان المشهور انهما من تمييز الجملة وقد جزم
على ذلك ابن الحاجب والشذور الثاني نازع ابو حيان في قوله الفاعل
المعنى بان من مثل افعل التفضيل زيد اكثر مالا واحسن وجها
ومالا ووجها ليسا فاعلين في المعنى اذ لا يتقدر يكثر ماله ولا يحسن
وجهه لان كثر وحسن لا دلالة لهما على الاكثرية والاحسنية التي هي
معنى افعل ولم تبن العرب فعلا يدل على هذا المعنى فليس لنا لفظ فعل
يتضمن فعل افعل التفضيل وقال ابن هشام اعلم انه لا يريد بقوله
الفاعل المعنى ان هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لانك
اذا قلت حسن وجهه لم يفد التفضيل قطعا فكيف يكون محولا
عن قولك احسن وجها وانما يريد كون التمييز هو المنسوب اليه
ذلك المعنى والتحقيق ان التمييز في هذا الباب محول عن الاضافة
فالاصل وجهه احسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدا
فانفصل وارتفع بعد ان كان متصلا مجرورا الثالث لم يتعرض
المصنف لتمييز الجملة البتة وقد حصره في التسهيل فيما بعد جملة
فعلية منبهمة النسبة فيشمل المحول عن الفاعل وعن المفعول وخرج
عنه المحول عن المبتدا كاحسن وجها وغير المحول كلله دره فارسا
فهما عنده من تمييز المفرد كما تقدم قال ابو حيان ولا اعلم له سلفا في
هذا الاصطلاح وقد وافق الجمهور في سبك المنظوم قوله الشذور
اما محول عن الفاعل قال الابدي او النائب عنه نحو ضرب زيد ظهرا
وبطنا وتفجرت الارض عيونا قوله او عن المفعول نحو وفجرنا الارض

عيونا كذا ذكره اكثر المتاخرين وجزم به ابن عصفور وابن مالك وانكره
الابدي وقال هذا القسم لم يذكره النحويون وانكره ايضا الشلوبين
وقال عيونا في الاية حال مقدرة لا تمييز اي صارت عيونا بعد التفجير كما عم
خمرا وقال ابن ابي الربيع هي بدل من الارض على حذف الضمير اي عيونها
او نصب بنزع الخافض اي تعيون قوله او عن غيرهما او غير محول
بقي قسم اخر ذكره ابو حيان وهو الشبيه بالمنقول نحو امتلا الاناء ما
ونعم زيد رجلا ووجه الشبه ان امتلا مطاوع املا فكان الاصل ملا الما
الاناء ثم صار تمييزا بعد ان كان فاعلا وكذا الاصل نعم الرجل ثم اضمر وصار بعد
ان كان فاعلا وكذا الاصل نعم الرجل ثم اضمر وصار بعد ان كان فاعلا تمييزا
.قوله الكافيه الا ان يكون جنسا استثني في التسهيل صورة اخري
:: وهو ما اذا الزم انفراد المميز لافراد معناه نحو كرم الزيدون اصلا اذا كان
:: اصلهم واحدا لانه لو جمع اوهم اختلاف الاصول وفيه الافراد اولي
:: من المطابقة في مثل فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وانه ممتنع في مثل نظف
زيد ثيابا بالفوات معني الجمع المقصود وهذه الصورة قد توخذ من قول الكافيه
الا ان تقصد الانواع قوله الالفية :: واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد :: والفاعل
المعني فيه امور الاول يرد عليه المحول عن المفعول فانه ايضا لا يجوز جره
بمن اورده ابن هشام وغيره قلت جوابه انه لم يتعرض في الباب لذكر
المحول عن المفعول فلم يدخل في عبارته ولهذا ذكر هذه المسيلة في التسهيل
في اخر فصل التمييز عن المفرد قايلا وتجوز اظهارمن مع ما ذكر في هذا
الفصل انه لم يميز عددا ولم يكن فاعل المعني ومثل الثاني في شرحه
بمثل افعل التفضيل فعرف انه لم يقصد المحول عن الفاعل ولا المفعول
الثاني اورد عليه انه تجر بعد العدد في مثل عشرون من الدراهم واجيب
بخروجه عن التمييز بدليل تعريفه الثالث قال ابن الناظم اطلق معني
المجرور الفاعل المعني وهو مقيد فانه يجوز جره بمن في التعجب وشبهه
نحو لله دره من فارس ونعم المرء من رجل واجاب ابن قاسم بان هذين من

تمييز

تمييز المفرد والمنقول عن فاعل لا يكون الا تمييز جملة قلت ليس كما تقدم
تقريره من ان مراده بالفاعل المعني ما كان بعد افعل التفضيل كما صرح به في شرح
التسهيل وهو المذكور في قوله والفاعل المعني انصبن بافعلا :: مفضلا
وبذلك يبطل ايراد ابنه ايضا وقد جمع في الكافية بين الفاعل المعني وبين المحول
عن الفاعل فقال واجرر بمن ان شئت تمييزا سوي :: معدود او ما الفاعلية اقتضي
كحو نفس من يطب نفسا :: جنب من كذاك شيت راسا فعرف صحة ما قدرناه
قوله الالفية والفعل ذو التصريف نزر اسبقا :: فيه امور الاول ان هذا مذهب
المازني والمبرد والجرمي وصرح بتصحيحه في التسهيل والعمدة ووافقه ابو
حيان ولكن الجمهور من الفريقين على خلافه وقد وافقهم في سبك المنظوم
ولهذا قال ابن الحاجب والاصح لا يتقدم عن الفعل خلافا للمازني والمبرد
ويرد عليه انه اطلق الفعل فاوهم جريان خلافهما في الجامد وليس كذلك فان
التقديم ممتنع عليه بالاجماع كذا نقله في شرح التسهيل الثاني قال ابو حيان
يستثني من الفعل المتصرف كفي فلا يجوز التقديم عليه بالاجماع لا يقال ناصرا
كفي بزيد ولا شاهدا كفي بالله الثالث قال ابو حيان لم يذكر الناظر الوصف
لان زايدا ان المنتصب بعده من تمييز المفرد لا الجملة فلا يقدم عليه البته
وقياس من يري انه تمييز الجملة ان يجري مجري الفعل في جواز التقديم وفي
تعليق ابن هشام مقتضي القياس ان يجري الخلاف في الاسم المشتق نحو انا
طيب نفسا ولكني لم ارهم ذكروه انتهي تنبيه فات الثلاثة ذكر حذف التمييز
والمميز وهما جايزان لدليل ذكره ابو حيان في شرح التسهيل باب حروف الجر
حدها ابن الحاجب ولا يحتاج الي حد لانها محصورة بالعد قوله حروف
الجر ما وضع للافضا بفعل او معناه الي ما يليه وفي الوافيه
ما يفضي بالافعال معني قادر :: لما يليه فهو حرف جر فيه امور الاول
قال البيلي يدخل في هذا التعريف واو مع والا في الاستثنا الموجب
فانهما وضعا للافضا بمعني افعل الي ما يليهما الثاني ظاهره انها انما سميت
حروف الجر لذلك اي لكونها تجر معني الفعل لما يليها وبه صرح في شرح الوافيه

THE UNIVERSITY OF MELBOURNE

Library Digitised Collections

Author/s:
Suyt, 1445-1505

Title:
al-Nukat

Date:
1095? [1664?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23336

File Description:
Part 4

ومشي عليه النيلي وغيره قال الرضي والاظهر انه قيل لها ذلك لانها تعمل
اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم الثالث تختص بالوانه
وهو قوله بالافعال معني فانه غير منتظم لان المراد بالافضا الايصال
وهو متعد بنفسه فكان الصواب ان يقال ما يفضي الافعال وانما دخلت
البا في الكافيه لان المصدر عامل ضعيف يجوز تقويته بالحرف ثم ان كان قوله
معني تمييزا محولا والتقدير ما يفضي معني الفعل الي ما يليه ورد عليه
ما في معناه من اسم الفاعل ونحوه وان اراد به هذا كما صرح به في الشرح
والكافيه فهو في غاية البركه لان فيه حذف حرف العطف والضمير المضاف
اليه والتقدير او معناه قوله الالفيه ٭ هاك حروف الجر وهي من الي
حتي خلا حاشا عدا في عن علي ٭ مذ منذ رب اللام كي واو وتا ٭ والكاف والبا ولعل ومتي
فيه امور الاول لم يذكر في الكافيه كي ولا متي وذكر في الشذور كي ولعل
ومتي ويرد علي الثلاثه حروف لما نقل الفرا وابن الانباري الجر بها ولولا
اذا تلاها ضمير جر لانها جارة له عند س وقد ذكرها ابن مالك في كافيته
وها التنبيه وهمزة الاستفهام وهمزة القطع اذا جعلت عوضا من
حروف القسم مع الله فان الاخفش وجماعة قالوا ان الجر بها لا بالمحذوف
وقواه ابن مالك في شرح الكافية وصحح في التسهيل مقابله وعد الزجاج
والرماني ايمن في القسم حرف جر وشذ اي في ذلك وعد بعضهم منها من وم
مثلثين في القسم وجزم به في سبك المنظوم وذكر الفرا لات قد تجر
الزمان وقال الاخفش بله حرف جر بمعني من والصحيح انها اسم وجعل
ابن مالك بيد حرف جر والاصح انها اسم يستثني بها وقال مع حرف جر ولا صح
انها ظرف فحروف الجر بالاتفاق والاختلاف اكثر من ثلاثين حرفا الثاني الجر بلعل
لغة عقيل وذكر ابن الحاجب انه شاذ وقد استشكل رفع الخبر بعدها
علي هذه اللغة نحو لعل ابي المغوار منك قريب واجاب في البسيط بان
محلها رفع فتقول لعل زيد قائم كما تقول بحسبك درهم كانك قلت
زيد قائم قال ابن قاسم في شرح التسهيل فيكون علي هذا زائده وان لم تكن زائده فتشكل

الثالث

الثالث الجر بمتي لغة هذيل وهي بمعني من ثم لمتي استعمالان احدهما ان
تكون بمعني وسط فهي اسم لا حرف جر وقد حكي دخول في عليها في قولهم
جعلته في متي كمي اي في وسط كمي والاخر ان تكون بمعني من قال ابن جني
وهي مع الاسم وكان حرف جر مرادا معها اي توقعت من مع لجح او من وساط
لجح ثم قال ولا انكر ايضا ان تكون حرفا لكن فقد الناظم لها في حروف الجر وعدي
لا دليل عليها كذا قال الرضي الشاطبي ثم اجاب بان الاكثر من النحاة واللغويين
علي حرفيتها حينئذ وهو احد احتمالي ابن جني الرابع تختص كي بما الاستفهاميه
وان المضمرة وصلتها وقد ذكره في الشذور ويرد عليه وما المصدريه وصلتها
ذكره ابن مالك في شرح الكافيه وقال انه ذو غرابة قال ومعناها التعليل
قوله ابن الحاجب والكاف ولم يقيدها بالظاهر وهي مختصة به وقيدت
بذلك في الالفيه والشذور قوله دواو القسم وانما تكون عند حذف الفعل
لغير السوال مختصه بالظاهر وذكر الثاني في تسهيله وزاد في شرحه
وغيره انها بدل من التا ونقله ابو حيان عن الجمهور والمراد بالسوال الطلب
قوله والتا مثلها اي انما تكون لغير السوال عند حذف الفعل زاد ابن
مالك في شرح الكافية وغيره انها بدل من الواو وذكر ابن الحاجب انه شاذ
قوله مختصة باسم الله تعالي زاد في الالفيه ورب وفي الشذور ورب
الكعبه وظاهره انه قيد وذكر انه اقتصد عليه ابن مالك في شرح الكافية
لكن سمع تربي وتالرحمن وتحياتك قوله الالفيه بالظاهر اخصص البيت
قال الشاطبي يرد عليه حاشا وخلا فان الفارسي نص علي انهما تجيئان لا جرات
المضمر الا ان يدعي الناظم خلاف ذلك لانه انشد في حاشا حاشاك انك سلمي معذور
فيمكن ان يدعي مثله في خلا اذ لا مانع قولها واخصص بمذ ومنذ وقتا فيه
امران الاول لابد من تقييده بكونه غير مستقبل الثاني قال الشاطبي ما ذكره
من تخصيصها بالزمان هو ظاهر كلام سيبويه لكنه مشكل علي رايه فانه اختار
في التسهيل جواز اضافتها الي المصدر نحو ما رايته مذ قيام زيد قال واجاب
بانه علي تقدير الزمان اي مذ زمان قيام زيد فلم ينفكا عنه اما لفظا واما تقديرا

قوله ورب للتقليل هو قول الاكثرين قال صاحب البسيط كالخليل وسيبويه
وعيسى بن عمر وابي زيد وابن عمرو وابن العلا والاخفش والمازني وابن السراج
والجرمي والمبرد والزجاج والفارسي والرماني وابن جني والسيرافي والصيمري
وجملة الكوفيين كالكسائي والفرا وابن سعدان وهشام ومشي عليه ابن مالك
في سبك المنظوم وقيل للتكثير دايما وصحح في التسهيل انها للتكثير والتقليل
بها نادر وجزم به ابن هشام في المغني المختار عندي عكسه وهو انها للتقليل
غالبا وللتكثير نادرا وهو قول ابي نصر الفارابي وصحح ابو حيان انها لا تدل
علي واحد منهما وانما يفهم ذلك من خارج وفي المسيلة اقوال اخر حكيتها في جمع الجوامع
قوله الالفية وما و و من نحو ربه فتى نزر اي قليل مثل قول ابن الحاجب
وقد تدخل علي مضمر مميز بنكرة وقول التسهيل وقد تجر ضميرا لازما تفسيره
بمتاخر وقوله الشذور ورب لضمير غيبة قليلا ومنكر كثيرا قال ابو حيان
وما ذكره من القلة وفي بعض كتبه من الشذ ليس كذلك والنحويون اوردوا
ذلك علي سبيل الجواز وانه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عني بالشذ وشذوذ
القياس وبالقلة بالنسبة الي جرها الظاهر النكرة لانه اكثر من جرها المضمر
قوله الشذور لمضمر غيبة قليلا ولمنكر كثير ظاهره ان هذا الضمير معرفة وهو
الذي صححه ابو حيان وغيره وقيل انه نكرة ونقل عن سيبويه قوله ابن الحاجب
يتمييز بنكرة شرطها ان لا يفصل عنه وان يكون منصوبه وجاء خبرها سنذ وذا
قوله ابن الحاجب لها صدر الكلام وفي الوافية فرب للتقليل لا تؤخر
صريح في وجوب تصديرها وهو مجزوم به في التسهيل وغيره ولا ذكر له
في الالفية والكافية الكبري قال ابو حيان ان عني انه يلزم تصديرها
اول الكلام فليس بصحيح فانها وقعت خبرا لان وان المخففة منزله
المثقلة في قوله اماوي اني رب واحد امه .. اخذت فلا قتل لدي ولا اسر
ش وقوله تيقنت ان رب امري خيل خايبا .. امين وخوان لحال امينا
قوله مختصة بنكرة موضوعة علي الاصح وفيها مجرورها بجمعة منكر
صحح ابن مالك في التسهيل انه لا يلزم وصف مجرورها قال ابو حيان وهو

ظاهر

ظاهر مذهب سيبويه والاول اختيار اكثر المتاخرين وحكي الخلاف في سبك
المنظوم بلا ترجيح قال ابو حيان ومحل الخلاف في النكرة المجرورة بها اما
اذا جرت الضمير وفسر بنكرة فلا يشترط وصفها بالخلاف لاستغنائها
عنه بما دل عليه الاضمار من التفخيم قوله وفعلها ماض محذوف
غالبا وفيها وفعلها ماض وحذفه الكل اما كون فعلها ماضيا فصحح
ابن مالك في التسهيل انه لا يجب وانه يجوز كونه حالا ومستقبلا وكونه
ماضيا اكثر لكن المشهور الاول فان كان المصنف جنح الي ما اختاره ابن
مالك كان قوله غالبا راجعا اليه والي الحذف معا واما كون الغالب حذفه
فهو راي الفارسي والجزولي ومذهب سيبويه والخليل انه نادر وقال
بعضهم واجب وقال للكثرة الاصبهاني لحن ونفي امر ثالث وهو ان
المسالتين بنا علي انها تتعلق كساير حروف الجر وهو الاصح
وقول الجمهور وقال الرماني وابن طاهر لا تتعلق بشي قوله الالفية
كذا لها ونحوه اتي ظاهره اختصاصه بضمير الغيبة في الجر وانه قليل
كدخول رب عليه لا خاص بالضرورة وصرح بذلك التسهيل فقال
ودخولها علي الضمير الغايب المجرور قليل قال ابو حيان واصحابنا
خصوه بالضرورة واطلقوا المضمر ورووا دخولها علي مضمر المتكلم
والمخاطب والمرفوع والمنصوب وسلم من ذلك الا ان الاول قوله
في كافيته ومضمر الغيبة كان خصصا في الشعر قولهما والعبارة لابن
الحاجب من للابتدا والتبيين والتبعيض وزايدة في غير الموجب
خلافا للكوفيين والاخفش فيه امور الاول اطلق ابن الحاجب الابتدا
فشمله زمانا ومكانا وغيرهما وصرح بالاولين في الالفية والبصريون
انكروا كونها للزمان قال ابن مالك في شرح الكافية وغير مذهبهم هو
الصحيح وكونها له في غير الزمان والمكان نص عليه سيبويه ومثله بقوله
انه من سليمان وقد مشي ابن مالك علي راي البصريين في كتابه سبك المنظوم
فقال ولا يبدا بها الزمان خلافا للكوفيين الثاني جزم في الالفية بانها

لا تراد الا في نفي وشبهه كقول البصريين ومشى عليه في سبك المنظوم
وصحح قول الاخفش في التسهيل وشرحه ولم يصحح في الكافية وشرحها
شيا الثالث المراد بشبه النفي النهي والاستفهام قال في الارتشاف
وشرطه ان يكون بهل دون ساير الادوات قال وفي لحاق الهمزة
بهل نظر وظاهر عبارة شيخه الرضي قال الشاطبي الالحاق فانه قال
المراد بشبه النفي النهي لان محصوله نفي الفعل والاستفهام لانه يفهم
هذا المعنى من حيث انه يستدعي الجواب بالنفي ولذلك لا يدخل مع كل ادوات
استفهام كاين ومتى وانما تدخل مع هل او ما يكون مثلها مما يستدعي
نفي الفعل وليس شي يجاب بالنفي غير هل الا الهمزة انتهى الرابع
بقي من معانيها التعليل ذكره في كافيته والفصل والمجاورة والاستعلا
والظرفية والانتها كالي ومعنى البا ذكرها في التسهيل وذكر في الالفية
البدل بعد ذلك ولم يذكره ابن الحاجب وزاد بعضهم معنى عند وربما
زاد في سبك المنظوم القسم وعلى قول من عد من في القسم
حرفا والاصح خلافه الخامس شرطا في زيادتها ان تكون في غير موجب
ونكرة وزاد ابن هشام في المغني شرطا ثالثا وهو كونه فاعلا او
مفعولا به او مبتدا قال واهمله اكثرهم فيلزمهم زيادتها في الخبر
والتمييز والحال وهم لا يجيزون ذلك وقال الشاطبي لابد من شرط ثالث
وهو ان تكون النكرة يراد بها العموم فان لم يكن كذلك لم تزد فيها فلا يقال
ما زيد من قايم ولا ما هذا من رجل وتجوز دخولها على المبتدا والفاعل
والمفعول قال وقد اسقط هذا الشرط بعض المحققين منهم ابن عصفور
وهو مخل بموضع القياس ومما اعتنى به ابن ابي الربيع السادس قال
الشاطبي قوله وزيد يقتضي انه مقصور على السماع لانه اتى به بصيغة
الماضي وذلك انما يصدق على العرب فانهم الذين زادوا مع انه قياس
مطرد ولو اراد زيادة القياس لقال يزاد او نحوه مما يعطي معناه
القياس ويجاب بانه اراد ان اهل القياس من النحاة زادوه قوله الا لغيه

للانتها

للانتها حتى ولام والى فيه امور الاول ظاهره ان الثلاثة على السوا
وليس كذلك بل الى امكن فيه من حتى وكذا الابقايل الابتدا ولفيد بعض
الفعل شيا فشيا واما اللام فاضعف منهما لان الاكثر ينكرون كونها على
ان كل حرف لا يخرج عن معناه الثاني شرط حتى ان يكون مجرورها اخرا او
قبلها او ملاقيا له جزم به ابن مالك في شرح الكافية وفي سبك المنظوم
وخالف في التسهيل وشرحه فصحح عدم اشتراطه قال ابو حيان والجمهور
على اشتراطه الثالث شرطه صح ان يكون غاية لما قبلها خلافا للكوفيين
فعلى الاشتراط يجب الرفع في غيرها على انها حرف ابتدا نحو العجب حتى اكل ملس
زيد ذكره في التسهيل وشرحه الرابع اطلق الانتها فيشمل الزمان
والمكان وغيرهما وهو كذلك فهو اصوب من تعريفه في الخامس لم
يذكر لالى وحتى غير هذا المعنى وزاد ابن الحاجب فقال والى للانتها
وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا وفسره بان المراد دخول
ما بعدها فيما قبلها وهذا لا يحسن لان بمعنى زيد انما هو بيان لحكم
الغاية معها هل تدخل ام لا نعم تاتي الى بمعنى مع مجردة عن الغاية على
مذهب الكوفيين وطايفة من البصريين وذكره ابن مالك في كافيته
وزاد فيها ان تكون بمعنى عند وزاد في التسهيل ان تكون للتبيين والظرفية
بمعنى اللام ومن زاد الاخفش والفرا وتكون زايدة السادس
ما ذكره ابن الحاجب من دخول الغاية في الى على قلة وفي حتى بكثرة
بيان للواقع فان اكثر ما ورد فيه الى لم يدخل وفي حتى بالعكس ولم يبين
ما الحكم عند الاطلاق وفيه اربعة اقوال اصحها تدخل مع حتى ولا تدخل
مع الى فاحسن من عبارته في الكافية قوله في الوافية الى وحتى لانتها مع
ظهور معناها بحتى مستقيم فانه صرح بالدخول في حتى دون الى قوله
الا لغيه واللام للملك وشبهه يندرج فيه الاستحقاق والاختصاص
لانه مثله في شرح الكافية بنحو السرج للفرس لكنه في التسهيل جعله
مغاير الشبه الملك قال ابن هشام وبعضهم يستغني بالاختصاص عن ذكر

الملك والاستحقاق ويمثله بامثلة الثلاثة ويرجحه ان فيه تعليلا
للاشتراك وعلى ذلك جرى ابن الحاجب فقال واللام للاختصاص ولم
يذكر الملك ولا الاستحقاق لكن فرق بعضهم بين الاستحقاق
والاختصاص بان الاول الاخص اذ هو ما شهدت به العادة
وقد يختص الشيء بالشيء من غير شهادة عادة اذ ليس من لازم البشر
مثلا ان يكون له [illegible] ولد قولها وفي تعديه ايضا ذكره في كافيته
ومثله في شرحها بقوله وهب لي من لدنك وليا ومثله ابنه بقوله قلت
له كذا ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه بل فيه ان اللام في الايه لشبه
التمليك وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والاولى عندي ان يمثل
للتعديه بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما اضربه لبكر وقال الشاطبي
لم يذكر احد من المتقدمين فيما اعلم هذا المعنى للام قال وايضا فان التعدية
ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لفظي مقصوده
ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم فيتعدى اليه
بواسطة وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف لانها وضعت لتوصل
الافعال الى الاسما قال والاقرب ما يعتد به عنده ان يقال اراد
بلام التعديه اللام التي تلحق مفعول المتعدي لضعف لحقه وهي
التي تسمى لام التقويه وقال وذلك في اربعة مواضع الفعل المتاخر
والفرع والمبني للتعجب ونحو ما اضرب زيدا لعمرو والنايب عند حروف
الندا اذا دخلته تعجبا او استغاثة قوله وزايده قول الالفية
وزيد عبارته في الكافيه وزيد في مفعول ذي الواحد :. بالسبق او تفريع عامل اتصل
قال في شرحها وتزاد اللام مقويه لعامل ضعف بالتاخير او بكونه فرعا
كالوصف ونحوه ولا يفعل ذلك الا بمتعد الى واحد انتهى وخلط لام الزياده
بلام التقويه والصواب انهما اثنتان وان الزايده التي هي تزاد بين
المتضايفين نحو لا ابا لزيد وبين الفعل والمفعول نحو ردف لكم وبذلك
مثل ابن الحاجب في الشرح ومشى عليه في سبك المنظوم فقال والتقوية

العامل

العامل المتعدي ولتاكيد معنى الاضافه قوله ابن الحاجب وبمعنى عن [illegible]
مع التقويه لم يذكره احد سواه ولا ذكره هو في الوافيه وجعلها غيره
بعد القول للتبليغ وقوم منهم ابن مالك للتعليل قوله وبمعنى الواو في القسم
للتعجب لا تختص كونها للتعجب بالقسم بل يكون له في غيره وهي المستعمله
في الندا نحو فيا لك من ليل كان نجومه .: وقد ذكر ذلك ابن مالك في
سبك المنظوم فقال والتعجب في قسم وغيره تشبيه بقي من معانيها التمليك
وشبهه والسبب والتبليغ والتبيين والصيرورة وكونها بمعنى عند والى
وعلى ومع ومن وفي وبعد ذكرها في التسهيل والارتشاف وزاد في سبك المنظوم
والتاريخ قولها والظرفية استغنى بها في لم يذكر لها معنى غير الظرفيه
وذكر بعده السبب زاد ابن الحاجب وبمعنى على قليلا وفي الكافية الكبرى
وفي للاستعلا والمصاحبه وفي الاستعانه لا مناسبة زاد في التسهيل
والمقايسه وبمعنى عن والى وفي كونها في زايده ثلاث اقوال ثالثها في
الشعر لا في الاختيار قوله وقد بينا ان الشيا بالبا اشعر فيه امور
الاولى جمع بين السببيه والاستعانه هنا وفي سبك المنظوم ولم يذكر في كافيته
سوى الاستعانه وكذا ابن الحاجب قال الرضي ان السببيه فرع عنها مندرجة
فيها وعكس في التسهيل فذكر السببيه دون الاستعانه وقال في شرحه بان
السببيه هي الداخلة على صالح للاستغنا به عن فاعل معداها مجازا نحو
فاخرج به من الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الها وقيل انزل ما
اخرج به من الثمرات رزقا لصح وحسن لكنه مجاز والاخر حقيقة ومنه كتبت
بالقلم وقطعت بالسكين فانه يصح ان يقال كتب القلم وقطع السكين والنحويون
يعبرون عن هذا اليا بالاستعانه واثرت على ذلك التعبير بالسببيه من اجل الافعال
المنسوبه الى الله تعالى فان استعمال السببيه فيها يجوز واستعمال الاستعانه فيها
لا يجوز انتهى قال ابو حيان وما ذهب اليه من ان الاستعانه مندرجه في السببيه قول انفرد
به واصحابنا فرقوا بين باء السببيه وباء الاستعانه فقالوا باء السببيه هي التي تدخل على سبب
الفعل نحو مات زيد بالحر وبالجوع وحجت بتوفيق الله وباء الاستعانه هي التي تدخل على الاسم المتوسط

بين الفعل [illegible]

والمفعول له الذي هو الة نحو بريت بالقلم وكتبت بالسكين وخضت
الما برجلي اذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة ولا السكين سببا للبري ولا
الرجل سببا للخوض بل السبب غيرها الثاني قال الشاطبي اتيانه بعد
يقتضي ان السببية في البا وفي قليل وهو مسلم في في واما البا فالسببية فيها
معنى شهير كثير لا يوصف بالقلة تنبيه ذكر في الكافية والتسهيل من معانيها
التعليل قال في التسهيل وهي التي تصلح موضعها اللام غالبا قال ابو حيان
ولم يذكره اصحابنا وكانه والسبب واحد قولها عوض لم يذكره في الكافية
وعبر عنه في التسهيل والمقابلة وكذا ابن الحاجب قال ابو حيان والظاهر
ان داخلة في البدل قولها ومن قال الشاطبي لم يعين اي معنى من يقع موقعه
اهو للابتدا او غيره او الجميع والثاني ليس بصحيح والاول فيه الباس وقد
بينه في التسهيل اذ قال ومن التبعيضية فكان الواجب ان يقيدها به هنا
قولها وعن اطلق ظاهره انها لا تختص بالسوال وقد صرح في شرح الكافية
والمفهوم من كلام ابي حيان ان الكوفيين وهم الذين يثبتون هذا المعنى
على انها تختص به تنبيه بقي من معانيها ان تاتي بمعنى على ذكره في التسهيل
والى ذكره في المغني والكاف ذكرها ابن هشام الخضراوي قولها ابن الحاجب
وزايدة في الخبر في الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك
زيد والتي بعده المراد بغيره الخبر الموجب والمبتدا واليه اشار بقوله بحسبك
زيد على ان شيخنا العلامة الكافيجي يختار ان حسبك خبر مقدم لانه محط الفايدة
ثم رايته لابن مالك وعلله بان زيدا معرفة وحسبك نكرة لانه مما لا يتعرف
بالاضافة الا ان شيخنا لم يخصه بما اذا كان المؤخر معرفة بل مقوله بدني مثل
بحسبك درهم والمفعول واليه اشار بقوله الي تبيده وقد انكره جماعة
وقالوا في قوله ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ان البا للالة او السببية والتقدير
ولا تلقوا انفسكم الى التهلكة بايديكم قال في المغني وكثرت زيادتها في مفعول
عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين وبقي انها تزاد في الفاعل ذكره في
التسهيل وتقدم في بابه وفي الحال المنفي عاملها ذكره فيه ايضا وخالفه ابو حيان

واول

واول ما احتج به وفي التوكيد بالنفس والعين ذكره فيه ووافقه ابو حيان وغيره
وعبارته في سبك المنظوم وتزاد جوازا في الخبر كما سبق وفي المفعول به وفي ان
فاعله وفي فاعل كفى وهو مفعول على راي وربما زيدت في المبتدا والخبر الموجب
قوله والبا اعم منهما اي الجميع اي في القسم تدخل مع الفعل وحذفه والظاهر وغيره
والخبر والطلب لم يذكر في الالفية كونها للقسم ولا حكمه وقد قال ابن هشام
في تعليقه فاتت الالفية من معاني البا القسم المختص نحو بالله لافعلن والقسم
الشرب بمعنى الاستعطاف نحو بالله ربك ان دخلت فقل له قوله على للاستعلا
زاد في الالفية بمعنى في وعن وزاد في التسهيل والمصاحبة والتعليل وموافقة
من والبا زاد في المغني والاستدراك نحو فلان فاسق على انه لا ييأس من رحمة الله
قوله وعن للمجاوزة زاد في الالفية وبمعنى على وبعد وفي التسهيل والبدل
والاستعانة والتعليل والظرفية زاد في المغني بمعنى من والبا وفرق بين
البا والاستعانة تنبيهان الاول قال الشاطبي وقوع عن موقع بعد
والبا موقع مع اما ان يكون بالنيابة كنيابة واو رب عنها من غير ان يتغير
معناها وكنيابة يا عن ادعو وان عن الفعل واما ان يكون على انها تفيد معناها
بنفسها لا انها نايبة فان كان الاول فلا اشكال في حرفيتها الا ان ظاهر الفعل
ان عن هي المودية لمعنى بعد والبا بمعنى بعد وح ان تكونا اسمين لا حرفين اذ الحرف
لا يودي معنى الاسم ولا يبعد ان يراد قه وهو حرف بل اذا ادى معناه صار
اسما ولذلك صارت عن وعلى والكاف اسما لما ادت معنى الاسما الثاني
قال في التسهيل ويزاد عن وعلى والبا عوضا وقد يزاد على دون تعويض
وقال في سبك المنظوم في عن ولا يزاد عند الاكثر قال ابو حيان وما ذهب
اليه من ان عن وعلى لا يزادان عوضا ولا غير عوض قولها والكاف للسببية
وزايدة قال في التسهيل ان امن اللبس زاد في الالفية والتعليل وذكره في الكافية
الكبرى وقال في شرحها اذ دلالتها عليه كثيرة قال ابن هشام وهو الحق لكن نفاه
الاكثرون ولم يذكره في التسهيل وفيما قوله ثالثها انها صلة ان كفت بما وسمي عليه في
التسهيل ورده ابو حيان زاد في التسهيل والاستعلا والسيرافي وابن الخباز والمبادرة

اذا اتصلت بما نحو صلي كما يدخل الوقت قال في المغني وهو غريب جدا
قولهما واستعمل اسما عبارة الوافية واسم بحرف الجر وفي سبك المنظوم
فيجر ورد بما جاء فاعلا وعبارة التسهيل فيجر ومسند اليها وفي الكافية
وقد ترى اسما فاعلا او مبتدا او ذا انجرار باسم او حرف بدا زاد ابو حيان
وترد اسم كان ومفعولا قال وذلك دليل على انها تقع اسما في الاختيار وهو
راي الاخفش والفارسي والذي عليه سيبويه والمحققون على انها لا تقع اسما
الا ضرورة وتاول قوم ما ورد من ذلك على حذف الموصوف قولهما وكذا
عن وعلي كذا الي ومن ومتى وكي فاما عن فانها بمعنى جانب وعلي
بمعنى فوق والي بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض اذا وقعت مفعولا له
ذكره الزمخشري والطيبي ومتى بمعنى وسط وكي مختصر من كيف
كما قيل في سوف سو قولك لم يخل من دي الا المفتقة منذ اجل اذا
عليهما من دخلا فيه امور الاول ظاهره انهما لا يجريان لغيرهما
وهو كذلك وسمع جر عن بعلي وفي قوله على عن يميني مرت الطير سنحا الثالث
ظاهر عبارة ابن الحاجب انهما لا يستعملان الا في الجر منهما فلا يقعان مضافا
اليهما ولا مسندين قولها واخصص بمذ ومنذ وقتا فيه امور الاول
لا بد من تقييده بكونه غير مستقبل الثاني قال الشاطبي ما ذكره من
تخصيصهما بالزمان هو ظاهر كلام سيبويه لكنه مشكل على رايه فانه
اختار في التسهيل جواز اضافتها الى المصدر نحو ما رايته مذ قيام
قال ويجاب بانه حينئذ على تقدير الزمان اي منذ قيام زيد فلم
ينفكا عنه اما لفظا واما تقديرا وفي تعليق ابن هشام عبارة الالفية
مقتضى ان اسميتها لا تتقيد بحال دخول من عليها لانه جعل ذلك شاهدا
عليها لا ضابطا لها والامر كذلك فاذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد
احتملا الاسمية والحرفية واذا دخلت من بقيت الاسمية وكثير يغلط
في هذا انتهى الثالث قيل يرد عليه ان يذكر مجي على فعلا واجاب ابن هشام
بانها لا تكون فعلا على لفظ على الحرفية من غير تغيير البتة لان اصلها علو

فغيرت

فغيرت تنبيهات الاول ما ذكر لهذه الاحرف من المعاني هو مذهب
الكوفيين والبصريون على انه ليس لكل حرف الا معنى واحد وهو الابتدا
لمن والانتها لالي والالصاق للبا والاستعلا لعلى والمجاورة لعن والاختصاص
للام ولا ينوب حرف عن حرف بقياس كما ان احرف النصب والجزم كذلك وما اوهم
ذلك فايول تاويلا يقبله اللفظ او على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك
الحرف او على النيابة شذوذا والاخير محمل كله عند غيرهم بل اسد ورد وهو
اقل تعسفا فان قيل الاولى المحافظة على تقليل المعاني وردها الى اقل ما يمكن
بناء على قاعدة تقليل الاوضاع فالجواب ان هذا يعارضه الحمل على الظاهر
وهي قاعدة معتبرة الثاني قال الشاطبي حافظ النحاة في هذا الباب على تفسير
معاني هذه الحروف حتى انها صارت اكثر ما يذكر فيه فصارت الاحكام المتعلقة
بها في القياس اقل به بالنسبة الى تفسير المعاني ولا شك ان هذا وظيفة
اللغوي لا النحوي فذكره في النحو تخليط قال والجواب ما قاله ابن سيده
ان حروف المعاني في الجملة مما يحتاج في حقايق ادراك معانيها الى قياس
ونظر كما يحتاج في ساير ابواب النحو الى القياس والنظر خلاف الاسما
والافعال قولها ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا الفعل
كذا اذا اوليا الجملة الاسمية قال ابن قاسم فلو قال او اوليا الجملة نحو مذ دعا
لكان احسن وقد شمل ذلك قوله في كافيته ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا .. وفي اضافة كان قد وقعا
فانه شرحه الى انه يضاف الى الجملة الاسمية والفعلية وفيه التصريح
بانهما حينئذ ظرفا مضاف واما في الحالة الاولى وهي اذا وليهما اسم مرفوع
فمبتدا ان ما بعدهما خبر او ظرفان خبر ما بعدهما قولان جزم بالاول في
سبك المنظوم قال ابن قاسم والشاطبي وفي الالفية اشارة اليه
بقوله رفعا فانهما لا يرفعان ما بعدهما الا اذا جعل خبرهما لان المبتدا
رافع للخبر في الاصح فاختار في التسهيل قولا ثالثا انهما ظرفان مضافان
الى فعل مقدر رافع ما بعدهما على الفاعلية قال ابن هشام فوجب
ان يؤول قوله رفعا على معنى مجازي اي حيث لم تخفضا لكنه لما

كانا عدم خفضهما سببا لارتفاع ما بعدهما بسبب مباشرة الرفع بهما لم
قوله ومذ ومنذ للزمان للابتدا في الماضي والظرفية في الحاضر احسن
من قول الالفية وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن
لانه صرح باختصاصهما بالزمان وبان المراد بمعنى من الابتدا وقد صرح به
في التسهيل وغيره وزاد انهما يكونان بمعنى من والى معا فيد لان على الابتدا
والانتها والضابط انهما ان دخلا على معرفة ماض فبمعنى من او حاضرة
ففي او نكرة فمن والى نحو ما رايته مذ اربعة ايام تنبيه قال الشاطبي
في كلام الالفية اعتراضات احدها انه اخبر ان مذ ومنذ على وجهين وانهما
في الاول اسمان وفي الثاني بمعنى في ومن وليس في ذلك دليل على انهما حرفان
اذ الاسما المتضمنة معنى الحروف دالة عليه وليست بحروف فكان من
حقه ان يصرح بانهما حرفان وجوابه ان ذلك علم من عدهما في حروف الجر اول
الباب الثاني انهما ليسا على وجهين فقط بل على ثلاثة اوجه وجه
يكونان فيه اسمين لا غير ووجه حرفين لا غير ووجه محتملين لهما وذلك اذا
وقع بعدهما ان وصلتها نحو ما رايته مذ ان الله خلقني فهذا احتمل ان
يكون فيه حرفية جارة وان تكون اسميه ما بعدها في موضع رفع الثالث
ظاهره ان الوجهين اعني رفع ما بعدهما وجره سوا في الاستعمال وليس كذلك
بل الجر بعد منذ اكثر من الرفع ومذ بالعكس لان الاسمية اغلب على مذ من الحرفيه
والحرفية اغلب على منذ قوله وبعد من وعن وبا زيد ما فلم تعق عن عمل قد علما
ظاهره ان الثلاثة سوا في عدم الكف وليس كذلك ففي التسهيل ان البا
تكف كقوله هاترى وانت خطيب وعبارته وتزاد ما بعد الكاف كافة وغير
كافة وكذا بعد رب والبا وفي سبك المنظوم ان من تكف وعبارته وتعترض
ما بين رب والكاف ومن فيكففن فظاهره ان الثلاثة او الاربعة على السوا
وليس كذلك بل الغالب في رب والكاف الكف وفي البا عدمه ولم ار
من ذكر كف من واختار ابو حيان ان الكاف لا تكف اصلا وان الوارد من ذلك
قوله ويلحقهما ما فتدخل على الجمل اي الاسميه والفعليه لكن الغالب

ايلاوها

السابع عشر
138

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

ايلاوها الفعليه المصدرة بماض وايلاوها المستقبل والاسميه
قليل وقيل ممنوعا ومثلها في ذلك الكاف فيليها الاسميه والفعليه
صرح بنقله ابو حيان في الارتشاف عن صاحب النهايه وذكر في شرح
التسهيل انها لا تدخل الا على الاسميه وليس كما قال قوله فواوها
تدخل على النكرة الموصوفه اصرح من قول الالفية وحذفت رب فجرت بعد بل
والفا وبعد الواو شاع ذا العمل لكنه معلوم مما تقدم ان رب
لا تدخل الا على النكرات وقوله الموصوفه تقدم ما فيه وقد يفهم
من قوله واوها انها ليست العاطفه وانها واو بمعنى رب عملت
عملها وهو راي المبرد والجمهور انها العاطفه وان الجر برب مقدرة
بعدها فعبارة الالفية احسن من هذه الجهة ثم تشعر بان الحذف
بعد الفا وبعد بل سوا وكذا قول الشذور وذلك بعد الواو كثير
والفا وبل قليل وفي التسهيل يجر برب بعد الفا محذوفة كثيرا وبعد
الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل ونازعه ابو حيان في كونه
كثيرا بعد الفا الا ان اراد بالنسبة الى بل والحق صاحب الكافي بهما
ثم نقله ابو حيان ولم يستحضره الشاطبي فنفاه قوله وقد
يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا ان ابهم البعض المطرد
وذكرته في الكافية والتسهيل مواضع الاول لفظ الجلالة في القسم
دون عوض لكثرة الاستعمال الثاني بعد كم الاستفهامية اذا دخل
عليها حرف الجر الثالث بعد الاخو الاخر جزاه الله خيرا الرابع المعطوف
على خبر ليس وما الصالح لدخول البا نحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيا اذا كان جائيا الخامس في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو
زيد في جواب بمن مررت السادس في المعطوف على ما تضمنه حرف
متصل نحو وللطير مجرى والجنوب مصارع السابع في المعطوف على ما تضمنه
حرف منفصل نحو ما لمحب جلد ان يهجرا ولا حبيب راقة فيجبرا
الثامن في المعطوف على ما تضمنه حرف منفصل بلو نحو جي بزيد او عمرو ولو

احدها التاسع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه نحو مررت بزيد فتقول
ازيد ابن عمرو العاشر في المقرون بهلا بعد لا نحو جيئت بدرهم فيقال
فهلا دينار الحادي عشر في المقرون بان بعد لا نحو امررتايهم هو
افضل ان زيد وان عمرو الثاني عشر في المقرون بالفا الجزائية بعد ما
حكي يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فصالح نازعه ابو حيان
في غالبها وقال الذي يقاس عليه باب القسم وكم فقط فائدة قال
ابن هشام في شرحه علي الشافية اعلم انهم يستعملون غالبا وكثيرا
ونادرا وقليلا ومطردا فالمطرد لا يتخلف والغالب اكثر الاشيا ولكنه
يتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون
بالنسبة الي ثلاثة وعشرين والخمسة عشر بالنسبة اليها اكثر لا غالب
والثلاثة قليل والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال كثير وغالب
ونادر وقليل باب الاضافة قوله المجرورات هو ما اشتمل علي
علم المضاف اليه ذكر الضمير نظرا الي لفظ ما قال ابن مالك في نكتة
وفيه من الدور ما في المرفوعات والمنصوبات قوله والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه بواسطة حرف جر لفظا وتقديرا مرادا فيه امور
الاول اورد عليه ان اسما الزمان تضاف الي الافعال فكان الاولي
ان يقول كل اسم غالبا قلت جواز الاضافة الي الافعال بتاويل المصدر
الثاني قوله بواسطة حرف جر الح صريح ان جار المضاف اليه الحرف المقدر
وهو راي الزجاج وابن البادس ومذهب سيبويه والاكثر ان جاره الاسم
المضاف وهو الصحيح وقد جزم بذلك في التسهيل وسبك المنظوم ولا ذكر
للمسيلة في الالفية وقد اشرت اليها في مختصرها بقولي بعد ذكري الاضافة
الصفة المعرفة بال ان كان جمعا ومثني او وصله بالثان او ما دابه الحرعمل
الثالث كلامه صريح في ان المضاف اليه هو الثاني وان المضاف هو الاول
وكذا قول التسهيل المضاف هو الاسم المجعول لجر لما يليه خافضا له
وقول سبك المنظوم المضاف اليه هو الاسم المجعول لجز لما يليه خافضا

له هنا

له هنا مصلح سيبويه وقيل عكسه وقيل تجوز في كل محل قولها
نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف فيه امران الاول لا يختص
التنوين بالظاهر فكذا المقدر فيما لا ينصرف صرح به في الكافية الثاني
زاد في التسهيل وقدر الحذف تا التانيث ان امن اللبس كقوله لا
عدو آله عدة وفي الكافية وحذف تا التانيث منه قد يرد في كلام فاعرف
بها ولا تردد وظاهره انه سماعي لا يقاس وجعله القرافيا سائغها
وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاكي واللام حدا الماسوي ذينك فبد
امور الاول ابهم موضع كل منهما وكذا في الشذور وبينه ابن الحاجب
فقال وهي اما بمعني اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعني
من في جنس المضاف او بمعني في في ظرفه وهو قليل فقال ابن مالك
في شرح الكافية مواضع من مضبوطة بكون المضاف بعض المضاف
اليه ومع صحة اطلاق اسمه عليه بخلاف ما لا يصح نحو يد زيد علي الصحيح
خلافا لابن كيسان والسيرافي اذ جعلا اضافة كل بعض بمعني من
ولم يفترقا بين ما يطلق فيه اسم الثاني علي الاول وما ليس كذلك
وقد اشار الي ذلك قول ابن الحاجب في جنس المضاف فانه اعتبر
الجنسية لا الجزئية فيد زيد وان كانت جزءه لكن زيد جنسا
لها فلا يصدق علي اليد اسم زيد فلا يكون بمعني من وشملها قول
ابن مالك في سبك المنظوم او بمعني من ان كان الاول نوعا او و صفا
مو ولا بنوع الثاني الاضافة بمعني في اغفلها اكثر النحويين قال
في شرح الكافية وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح قال ابو حيان
في شرح التسهيل ولا اعلم احدا ذكرها غير ابن مالك وما استدل
به مؤول قلت قد ذكرها ابن الحاجب كما تري وعبد القاهر كما نقله
هو في الارتشاف الثالث ظاهر كلامهما وكلام الشذور ان اللام
لا تقدر الا حيث لا يصلح من ولا في وليس كذلك ففي شرح الكافية
معني اللام هو الاصل ولذلك يحكم به مع صحة تقديرها وتقدير غيرها

نحو يد زيد ورجله وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده
ومعه ومع صحة تقديرها دون غيرها نحو قارئ زيد هذه عبارته وما
مثل به الاول فيه نظر لما تقدم الرابع قال ابو حيان الذي اذهب
اليه ان الاضافة تفيد الاختصاص وانها ليست على تقدير حرف مما
ذكروه ولا على نيته وان جهات الاختصاص متعددة لا يبين كل
جهة فيها الاستعمال ونقل ابن القاسم هذا الكلام عن ابن الصايغ
وفي ثبوته عنه نظر فان ابا حيان وهو تلميذه نقل عنه في شرح التسهيل
انه ذهب الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال وانكر اضافة من
الخامس تختص التقدير المذكور بالاضافة المحضة فلا تقدر هي ولا غيرها
ذكره ابو حيان في شرح التسهيل قال وذهب بعضهم الى انها تقدر
بمعنى اللام لظهورها نحو فعال لما يريد مصدق لما معهم ورد
بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل الشاطبي
القول بالتقدير فيها عن ابن جني وان الشلوبين قالوا لابد منه وتاول
ظواهر كلام النحاة قال لان المحقق اذا كان بالاضافة فلابد من تقدير
ان الاصل ضارب لزيد حتى يكون في الكلام معنى الاضافة وان قدرت
ان الاصل زيدا لم يكن هناك اضافة اصلا وانما يكون فيه المعنى
الذي يقتضي به الفعل مفعوله والاضافة هناك فلا سبيل الى
المحقق فاذا اردت التخفيف ادخلت في الكلام معنى اضافة الصفة
الى المفعول بواسطة اللام ثم اضفت الصفة الى المفعول اضافة
تخفيف لا تعريف فحذفت اللام والتنوين كذلك قال وهذا من ابن
جني تنبيه عالجه اقل من يعرف قدره او يلقي له بالا انتهى كلام
الشلوبين قال الشاطبي وهو من التنبيهات الحسنة السادس قول
الالفية او من صريح في ان الاحرف المذكورة مقدرة وصرح بذلك
الجزولي فقول ابن الحاجب بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في
عبر به في التسهيل وسبك المنظوم وبينهما فرق لان ابن درستويه رد

على من قال بذلك بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة لانه يصير
ثوب الخز وغلام زيد على معنى ثوب من الخز وغلام لزيد وهو بلا شك
نكرة ونحن اذا اضفناه الى معرفة لا يبقى نكرة فدل على ان الاضافة
ليست على معنى حرف واجابوا بانه لا يلزم ما قال ابن درستويه
الا لو قيل انها على تقدير من وتقدير اللام لان المقدر كالثابت وبهذا
يعرف ان التعبير بالمعنى اسد قولها واخصص اولا او اعطه التعريف
بالذي تلا فيه امور الاول ان فيه ابهاما فاصرح منه قول ابن الحاجب
وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة قال ابن مالك في
نكتته وقد يفيد الاضافة الى المعرفة ما يفيده الصفة من زيادة
الوضوح كقولك جا زيدنا الثاني استثنى في الشذور فقال الا
انه كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل وحذرا وموقعه مستحقا
للنكرة كوحده وكم ناقة وفصيلها لك ولا اباً لك فلا تتعرف
وكذا في التسهيل وعبارته ما لم يوجب تاويله تنكيره ووقوعه موقع
ما لا يكون معرفة او عدم قبوله تعريفا لشدة ابهامه كغير ومثل
وحسب وفي سبك المنظوم الا ان يكون المضاف غير قابل كمثل
وشبه ونحوه وشبه لمعناهما وغير وحسبك وناهيك وما في
معناها وفي ذلك ابحاث احدها ما ذكره من ان عدم التعريف في هذه
لشدة ابهامها هو راي ابن السراج والسيرافي والشلوبين ومذهب
سيبويه والمبرد ان السبب في تنكيرها ان الاضافة فيها اضافة
تخفيف فينوى فيها التنوين لا اضافة تعريف كما في اسم الفاعل
الا انهم التزموا التخفيف فيها ولم يلتزموه في اسم الفاعل الثالث
ان هذا النوع من الاسما ماخذه السماع قاله ابو حيان قال والمسموع
غيرك ومثلك وشبهك وجدتك وتربك وضربك ونحوك ونذك
وناهيك من رجل وقيد الاوابد وعبد الجواهر وجارية شكل البحار ومحرمل
الكف وحسبك وكافيك وهمك وحدك وشرعك وكقولك مثل الكاف بمعنى حسبك

الرابع يستثنى من عدم قبولها التعريف كما اذا تعين المغاير والمماثل فانها تتعرف ح وقد استثناه في سبك المنظوم فقال وان عني وجه المماثله والمغايرة قيل مثلك وغير التعريف والتخصيص وفي الكافيه فقال وغير هذا الوصف ان اضيفا ∴ الي معرفة انل تعريفا ∴

ان لم يكن ملازم الابهام ∴ معترر الشان في الافهام

كمثل ان لم يك بين اثنين ∴ تنافيا كالصعب غير الهين

وغالبا حسب ومثل مع ما ∴ ضاهاهما التنكير فيها الزما

وعبد بطنه قليلا تكرا ∴ وواحد امه وعبر ولد امه حرا

كل كرب ابن وامه وكم ∴ شاة وسخلها بتنكير حكم

الامر الثالث قال ابو حيان تقسيم النحويين الاضافه الي التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص فهو قسم منه لا قسيم له والاضافه انما تفيد التخصيص فقط لكن اقوي مراتبه التعريف فاذا اضيف الي معرفة اكتسب التخصيص التام من الاضافه الرابع هل يفيد اضافة الجمل التعريف لانها في تاويل المصدر المضاف الي فاعله والتخصيص لان الجمل نكرات احتمالات لصاحب البسيط وميل ابي حيان الي الثاني وقال ابن قاسم الظاهر الاول قوله ابن الحاجب والعبارة له والشذور وشرطها تجريد المضاف من التعريف شامل لال والعلميه وكذا قوله في الوافيه وشرطها ان لا يكون معرفه فهو احسن من مفهوم قول الالفية ووصل ال بذا المضاف قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة لمعمولها فيه امور الاول يرد عليه اسم التفضيل فانه صفة ومع ذلك اذا اضيف فاضافته معنويه علي الاصح وكذا علي قول الشذور فاحسن منه قول الالفية وان يشابه المضاف يفعل وصفا فان قلت المثال مخصص وهو قوله مثل ضارب زيد وحسن الوجه قلت يخرج علي هذا امثلة المبالغه

دام

141

واسم المفعول الثاني يرد ان الوصف اذا قصد تعريفه بان قصد الوصف به من غير اختصاص زمان دون زمان يتعرف ذكره في المغني ويستثنى منه الوصفه المشبهة فلا تتعرف بحال خلا للكوفيه ذكره ابو حيان الثالث ذكر ابن مالك في نكتته عن الحاجبيه ان اضافة الصفه الي معمولها قد تفيد التخصيص ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا لا ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل الاضافه قلت لم ينفرد ابن مالك بما ذكره فقد سبقه اليه ابن الصايغ واجاب بما ذكره ابن هشام ابو سعيد ابن ابن شيخ الشاطبي قال الشاطبي وهو جواب واضح قولهم والعبارة لابن الحاجب وهي معنويه ولفظية وعبارة الشذور غير محضه والا محضه ظاهره انه لا ثالث لهما وقد اثبت في التسهيل قسما ثالثا سماه شبيها بالمحضه وواسطه وهو اضافة الاسم الي الصفه والمسمي الي الاسم والصفه الي الموصوف والموصوف الي القايم مقام الوصف والموكد الي الموكد والملغي الي المعتبر والمعتبر الي الملغي قال ابو حيان ولم يسبقه اليه احد بل للنحاة في هذه مذهبان احدها انها محضه لانها لا تنعت بالنكره ولا تقع بعد رب ولا تدخل عليها ال ولا تقدر منفصلة لضمير ينوى فيها والثاني غير محضه لانها في تقدير الانفصال من حيث ان المعني لا يصح الا بتكلف خروجه عن الظاهر وان ابن مالك لما راي لها اعتبارا ان جعلها واسطة قولها وذي الاضافة اسمها لفظيه زاد ابن الحاجب ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وفي الكافيه فهو مضاف اللفظ رفعا للثقل وخلت الالفيه من ذلك وقلت في مختصرها وسم ذي لفظة محققة قول الشذور وحذف ال من المضاف الا ان كان صفه مقرونه بالحرف او مضافة لما فيه ال وقد ذكره في الالفيه ولم يذكره

ابن الحاجب ايضا ولا ابن مالك في كافيته وبقي ان يكون مضافا الي
ضميرهي في مرجعه علي الاصح كقوله الودانت المستحقة صفوه ذكره
في التسهيل وقد ضعفه ابن الحاجب فقال وضعف الواهب المايه
الهجان وعبدها قال ابن مالك في نكيته لم يضعفه الايمه لان عبدها
مضاف الي ضمير ما فيه الالف واللام فحكمه حكمه ويشمل قوله صفة
مقرونة بالحرف المبني وجمع المذكر السالم واقتصر ابن الحاجب علي الاول
فهذه خمس صور قولها وربما اكتسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا
فيه امور الاول يقي شرط ثان وهو ان يكون المضاف بعضا او كبعض
من المضاف اليه ذكره في التسهيل فيخرج عز اعجبني يوم الجمعة
وجا يوم عاشورا فانه حذف اليوم لا يخل بالكلام ومع ذلك لا يجوز
فيه التانيث الثاني يكسبه ايضا التذكير بالشرطين المذكورين
ذكره في شرح الكافيه والظرفيه والمصدريه ووجوب التصدر
وتقدم انه يكسبه التعريف والتخصيص وذكر ابن الحاجب ان الاضا
فه اللفظيه تفيد التخفيف وسياتي انها تكسب البنا فهذه عشرة
امور يكتسبها الاسم بالاضافه فاحسن من عبارة الالفيه قوله
في الكافية قد يحمل المضاف بالذي له .: اضيف في بعض الذي اسله
الثالث قال ابو حيان اتيانه بربما يشعر بالتقليل وهو كذلك لان الاصل
والافصح التذكير الا في صورة واحدة وهو ان يكون المضاف كلا فالاصح
فيه التانيث كقوله جادت عليه كل عين مرة قولها ولا يضاف اسم
لما به اتحد معنى اوضح منه قول ابن الحاجب ولا يضاف موصوف
الي صفته ولا صفة الي موصوفها ولا اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص قولها واول موهما اذا ورد قال ابن قاسم
ظاهر كلام التسهيل وشرحه انه اذا وجد اختلاف اللفظين صحت
الاضافه بلا تاويل وهو مذهب الكوفيين قلت لكنه جزم بخلافه
في سبك المنظوم فقال ويقدر الاضافه فيما اوهم ذلك الي موصوف

لايق

لايق خلافا للكوفيين قولها وبعض الاسما يضاف ابدا فيه
ابهام وذكر بعد ذلك وجه ولبن ودوالي وسعدي وحيث واذ واذا
وكلا وكلتا واي ولدن ومع وغير وقبل وبعد وحسب واول
ودون والجهات الست وعلي وزاد في كافيته قصادي وحمادي
ولدي وعند وبيد وسوي وذو واولو وذو وعمها والفم اذا زالت
ميمه واذا وحدا وكل وبعض وال وسبحان وزاد في التسهيل
ايمن وذو وعمها ولعمرك الله وقعدك الله وقعيدك الله وعود
وبدء في قولهم رجع عوده علي بدء ومعاذ الله وريحانه وحنا نيك
وحول وحوالي ووسط قولها وبعض ذا قديات لفظا مفردا فيه
ابهام والمراد بذلك كل وبعض واي وقبل وبعد واخواتهما وغير
ومع واذا وصل وتلقا ويستثني من كل ما اذا وقعت نعتا او توكيدا
فلا يجوز قطعها عن الاضافة لفظا قولها وبعض ما يضاف حتما امتنع
ايلاوه اسما ظاهرا حيث وقع .: كوحد لبي ودوالي سعدي .: وشذ ايلاء يدي للبي
فيه امور الاول ما ذكره من شذوذ اضافه لبي ليدي نازع فيه ابو حيان
وقال انه باطل فان سيبويه نص علي انه يقال لبي زيد وسعدي زيد
وساقه مساق المقيس المطرد وقال شيخه الرضي الشاطبي ما ذكره
من شذوذه يفهم انه لا يقاس عليه وانه خاص بالشعر وليس كذلك بل هو
كثير الاستعمال لكنه مخصوص بالمبدين قال والدليل علي كثرة استعماله
قوله صلي الله عليه وسلم اذا دعا احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقول
لبي يديك وليقل اجابك الله بما عب وظاهره ان ذلك كان عادة
العرب اذا دعت فاجيبت ولو لم يشتهر عندهم لم ينهي عنه
وهذه عادته فيما اعتاد وكان من الاقوال المخالفة للشرع ثم قال
والجواب انا لا نسلم ان الحديث يشعر بكثرة ذلك وانما فيه دلالة
علي انه سمعه او بلغه انه قيل فيحتمل ان يكون كلمة قيلت علي غير
عادة فيكون من النادر والشاذ وان سلم انه اعتيد في الاستعمال

فلا يلزم خروجه عن الشاذ لان الشاذ عند النحاة على اقسام شاذ
استعمالا لا قياسا وعكسه وشاذ فيهما فيكون من الشاذ قياسا لا استعمالا
قال وقد يقال ان الناظم لم يعتبره حيث كان الحديث فهي عن استعماله فصار
القياس على ما سمع ممنوعا قال وهذا من غرايب العربية انه يمنع من القياس
لمانع شرعي ولكن له نظاير كالمنع من تثنية اسماء الله وجمعها وتصغيرها
وان كان القياس يقتضي ذلك انتهى الثاني قال في شرح التسهيل يستثنى من اضافته
الى المضمر مضمر الغايب فهي شاذة ايضا ونازع فيه ابوحيان ايضا الثالث
بقي عليه الناظم منها حنانيك وهذاذيك وحواليك ودواليك الرابع
عكس ذلك وهو ما امتنع اضافته الى ضمير وهو على راي الكساي والنحاس
والزبيدي ذو وقد عدوا له والاصح في الاخير الجواز وفي الاول
عند المتاخرين المنع وقد ذكره ابن الحاجب فقال وذو لا يضاف الى مضمر
ولا يقطع والذي يفهمه كلام ابوحيان ان الجمهور ما عدا المذكورين على الجواز
وهو المختار عندي وفي سبك المنظوم ومنها ذو الا يضاف غالبا الا الى
جنس ظاهر ومنها آل ولا يضاف غالبا الى ضمير قول الالفية
والزموا اضافة الى الجمل حيث فيه امران الاول زاد ابن الحاجب
في الاكثر ليخرج ما اندر من اضافتها الى مفرد وقطعها عن الاضافة الثاني
قال ابوحيان شرط الجمله المضافة اليها حيث ان تكون خبريه وان تكون
اسميه مثبته او فعليه ماضيه مثبته او مضارعه مثبته او منفيه بلم
اولا قولها واذ فيه امران الاول قال ابن هشام ينبغي ان يقيده
بان لا تكون الاسميه فعليه العجز وفعلها ماض فانه قال في شرح التسهيل
اذ زيد قام قبيح لان مدلول اذ وقام بالنسبة الى الزمان واحد وقد
اجتمعا في كلام فحسن الفصل بينهما الثاني قال ابوحيان شرط الجملة
المضاف اليها اذ ان لا تكون شرطيه فلا يقال اتذكر اذ ان تاتنا نكرمك ولا
اذ من ياتك تكرمه الا في ضرورة الشعر قولها واذ ينون يحتمل افراد
اذ الحق بها شيخنا العلامة الكافيجي في ذلك اذا فيجوز ان تقطع عن الاضافة

ونعوض

ونعوض منها التنوين وقال به في قوله تعالى وان اطعتم بشرا مثلكم انكم
اذا لخاسرون وهو بحث دقيق الا انه لم يقل به احد من النحاة وقد اعترف
الشيخ بانه خالف فيه النحاة اجمعين قولها وما كاذ معنى كاذ
يفهم انه مثله في الاضافة وفي حذفها وتعويض التنوين منها والاول صحيح
والثاني باطل قولها اضف جوازا اطلق هنا وفي التسهيل فشمل الاضافة
الى الاسميه والفعلية بل صرح بذلك في الكافية فقال اضيفا للجملتين قال
ابوحيان ولا يضاف الى كل جملة اسمية غير ماضية المعنى وهو مذهب
سيبويه ورجح في شرحه جواز كونها مستقبلة بقلة وهو راي الاخفش
ورده ابوحيان وسياتي الاشارة اليه قولها وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا
فيه امران الاول قيده في الكافيه بما اذا لم يبين فقال وما باذ الحق فترتبي
فليس عن اعرابه مستغني الثاني قال ابن هشام لم ار من صرح بان
مشبه اذا كشبهها يبنى ويعرب على التفصيل المذكور وقياسه عليه
ظاهر قلت قد صرح به الشاطبي في شرحه جازما به قولها واختر بنا متلو فعل بينا
احسن من قول الكافية وقبل فعل ماض البنا رجح والعكس قبل غيره ايضا وضح
ومن قول سبك المنظوم فان صدرت بماض رجح البنا والا رجح الاعراب
لشموله المضارع المتصل باحدى النونين قولها ومن بنى فلن يفند هو راي
الكوفيين قول ابن الحاجب والظروف المضافه الى الجمله واذ يجوز
بناوها على الفتح هو على التفصيل المذكور في الالفية من اختياره قبل
مبني واختيار الاعراب قبل معرب ووجوبه على راي البصريين قوله
وكذلك مثل وغير مع ما وان وان ذكره ابن مالك في التسهيل وضبطه
بكل اسم ناقص الدلالة اضيف الى مبني فهو اعم من كلام ابن الحاجب من وجهين
ومثل ابوحيان بدون وبين قولها والزموا اضافة الى جمل الافعال
فيه امور الاول اختار في شرح التسهيل مذهب الاخفش انه يجوز
وقوع المبتدا بعدها وقول ابن الحاجب اختير بعدها الفعل ربما
يقرب منه الثاني في تعليق ابن هشام قولنا ان اذا تضاف الى الجمل بشروط

[illegible]

بان لا تعمل وذلك خاص بالشعر الثالث قال في شرح الكافية اذا اضيف
اسم زمان الى اسمية مستقبلة وجب عند سيبويه منع كونها اسمية
كما يمنع ذلك بعد اذا الان اذ واذا اصلان لكل زمان اضيف الى جملة فاذا
كان معناها المضي فالموضع لاذ وان كان معناها الاستقبال فالموضع
لاذا فيجري ذلك الاسم مجراها قال وهذا الذي اعتبره سيبويه بديع
لولا ان في المسموع ما جاء بخلافه نحو يوم هم بارزون انتهى وقد اختار
في شرح التسهيل ما تقدم خلاف قول سيبويه واجاب ابنه عن الاية
بانها مما نزل فيه المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه وفي قاسم
الزمان فيه بمعنى اذ الرابع لزم الاضافة للفعل ايضا ذو في قولهم
اذهب بذي تسلم وانه بمعنى علامة بلا تقدير على الاصح وريث ولو
بتقدير ان المصدرية ذكره في الكافية وغيرها قوله ابن الحاجب
واذ للماضي هو راي الجمهور واثبت بعضهم كونها للمستقبل
لقوله يومئذ تحدث اخبارها واول بانه نزل منزلة الماضي لتحقق
وقوعه قال ابن هشام وقد يستدل بقوله فسوف يعلمون اذ
الاغلال فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس
عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا قوله ويقع بعدها
الجملتين تقدم ما يرد عليه قوله ومنها اذا وهي للمستقبل قال
بعضهم وقد تجي للماضي كقوله ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم واذا
راوا تجارة او لهوا وللحال نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى
قوله وقد يكون للمفاجاة ظاهره انها ظرف زمان وهو راي الزجاج
واختيار الزمخشري وقيل ظرف مكان وهو راي المبرد واختيار
ابن عصفور وقيل حرف وهو راي الاخفش واختيار ابن مالك قولها
لفهم اشبه معرف البيت اجاز الكوفيون اضافتها الى نكرة محذو فة
بناء على جواز تاكيد بها والمصنف واقتصر هناك على جواز التاكيد
وما اقتصر هنا في جميع كتبه فيحتاج الى الفرق قولها وان كررتها فاضف

فيه

فيه امور الاول لم يبين المراد بالتكرار هل هو بالعطف او بغيره بالواو او
بغيرها او هو خاص بالعطف بالواو دون سائر الحروف فلو قال ايا وكررها
بواو تضف او انو الاجزا لكان اولى الثاني ظاهره انه قياس وليس كذلك
بل هو موقوف على السماع صرح به الفارسي وسوى بينه وبين تكرار المفرد
بعد كلا لكن ظاهر كلام التسهيل ايضا انه مقيس الثالث محله ايضا حيث
كان المجرور باي اولا ضمير المتكلم نحو اي واي زيد اعلم فلا يقال ايك واي زيد
افضل ولا اي زيد واي عمرو اعلم وعبارته في التسهيل تقتضي العموم ايضا
الرابع ان قوله فاضف يقتضي لزوم الاضافة الى المفرد المعرف وليس بلازم
بل هو جائز قولها وبالعكس الصفة كذلك الحال وقال في الكافية ولم
تقع موصولة لنكرة ولم يضف ما سواها الخبرة فتشمل الحال والوصف في
التاخير وليس كذلك فقوله الا الفيه وان يكن شرطا او استفهاما فمطلقا
احسن قال الشاطبي ثم قوله وبالعكس فيه نظر لانه في اللغة رد اخر
الشي اوله وليس مرادا هنا فلو قال وبالصفة لكان اولى لان النكرة صفة
المعرفة وليست بعكس لها قال وبقي من اقسام اي قسمين لم يذكرها النكرة
الموصوفة وصلة المنادي فالاولى نحو مررت باي معجب لك والثانية
نحو يا ايها الرجل قال وكلاهما لا يحتاج الى ذكره اما الثانية فلان يا كفتها
عن الاضافة فلا تضاف وكذا الاولى لانها وعلى تقدير ثبوتها فان سيبويه
لم يذكرها وذكرها الاخفش ولم يرتض رايه في التسهيل لان السماع بها قال
معدوم او نادر والقياس على ما ومن في وقوعهما نكرتين موصوفتين
ضعيف قولها والزموا اضافة لدن تجرد مما يشعر قوله تجر الاتضاف الا
الى المفرد وهو راي ابن الدهان والاصح انها تضاف اليه والى الجملة
الاسمية والفعلية يحتمل قوله تجر على اللفظ والمحل قولها ونصب غدوة بها عنهم ندر
قال الشاطبي هو مقيد بلدن غير محذوفة النون قلت نقل يونس في
النوادر النصب مع حذف النون نحو لد غدوة ذكره ابو حيان في شرح التسهيل
قوله ابن الحاجب قد جا لدي ولدن ولدن ولد ولد ولد بقي من لغاتها لدن

قوله ويكون للحال استعمالها عدهما من الظرف تبعا لسيبويه وقال ابن
مالك لم يقل احد انها ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر
بقولك على اي حال لكونها سوالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها
في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليها مجازا انتهى قال ابن هشام
وهو حسن ويويده الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح
ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب قوله وفقط للماضي المنفي
قوله وعوض للمستقبل فيه امور الاول قد يرد للمضي ذكر ابن مالك في
التسهيل بقوله فلم ار عاما عوض اكثر هالك الثاني عده من المبنيات وهو
يعرب اذا اضيف الى العائضين او اضيف اليه والاسل عوض في الثالث
قد يخرج عن الظرفية فيستعمل مبتدا ذكره ابن السيد ونقله ابو حيان في شرح
التسهيل قولها ومع ومع فيها قليل الذي ذكره سيبويه انه ضرورة
ونقل غيره انه لغة قولها ونقل فتح وكسر لسكون يتصل قال ابن
قاسم هما مرتبتان لا مفرعان من اعربها فتح ومن بناها على السكون كسر
للتقا الساكنين والذي شرحت عليه انهما خاصان بحالة السكون وبه
جزم الشاطبي وعبارته اذا اتصل مع الساكنة العين ساكن بعده فالمنقول
عن المسكنين فيها وجهان الفتح للاتباع والكسر على اصل التقا الساكنين
ثم قال فان قيل لم حملته على حالة التسكين وحدها قلنا لانها في اللغة
الاخرى معربة وحركة الاعراب لا تختلف مع الساكن انتهى قولها
واضمم بنا غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما قال ابن الحاجب
واجري مجراه لا غير وليس غير في الشذوذ وغير اذا حذف ما يضاف
له وذلك بعد ليس فيه امور الاول شرط البناء ان ينوي معنى المضاف اليه
فان نوي لفظه دون معناه اعرب صرح به في شرح الكافية الثاني ذهب
الاخفش وغيره الى الاعراب في هذه الحالة ايضا وانه من باب حذف المضاف
اليه وترك المضاف على حاله بلا تنوين لنيته قال في شرح الكافية وليس هذا
المذهب بعيدا انتهى قلت وهو المختار عندي لما سبق في اي كما اجمعوا على انها حينئذ

مع التنوين

مع التنوين ومنتصبا بعده او دونه حركتا اعراب الثالث شرط ابن هشام
لحذف مضافها ان تقع بعد ليس وقال في شرحه على الشذور وما يقع في
عبارة العلماء من قولهم لا غير لم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوه على ليس
او قالوه سهوا عن شرط المسيلة وقال في المغني قولهم لا غير ولحن الامر على ما قاله
فهذا ابن الحاجب قد ذكر وقوعها بعد لا ايضا بل لم يذكر في الكافية سواه
وقد ذكر وقوعها بعد لا ايضا ابن السراج في الاصول وابو حيان في
السيرافي في شرح الكتاب والزمخشري في المفصل وتبعه شارحوه
وغيرهم وقال الرضي لا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرية
وليس لكثرة استعمالها بعدهما وبما ورد فيه وقوعها بعد لا قوله
جوابا به بنجو اعتمده فورب ما له لعن علي اسفلت لا غير تسيل قولها
واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا فيه امور الاول
قوله نصبا ناقص فانها قد تجر كما في شرح الكافية وقد ترفع ايضا فاحسن
منه قوله في الكافية واعربوا ايضا وقلت في الوفية وان نكرت انصب واجررا
الثاني قوله وما من بعده كذا ما قبله وعبارة الوافية شاملة لذلك
الثالث ظاهره انها في هذه الحالة نكرات وهو الصحيح وقال بعضهم بل معارف
بنية الاضافة لكنها اعربت لانه جعل ما لحقها من التنوين عوضا من اللفظ
بالمضاف اليه قال في شرح الكافية وهو عندي قول حسن الرابع شملت
عبارته على وجه صرح به وقال ابن هشام ما اظن نعيها موجودا
قولها وما يلي المضاف ياتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا فيه امور الاول
شرطه امن اللبس كما في التسهيل وغيره الثاني يخلفه ايضا في ساير الاحكام
كالتذكير والتانيث والتنكير اذا كان مثلا وغيرها وقد قال في الكافية
عقبه وفي سوي الاعراب قد ينوب مما يبقى وقلت في الوفية مخلفه في
وفي سبك المنظوم يجوز حذف المضاف ان امن اللبس ويقوم مقامه المضاف
اليه في الاعراب وغيره وفي قيامه مقامه وجهان ومعناه انه يجوز انابته
عنه فيه وتركها الثالثة قال في التسهيل ان امتنع استبداد الباقي بالحكم

الحكم

اعرب باعراب المضاف قياسا والاسماعا فيفيد بذلك اطلاقه
هنا الرابع من شروطه ايضا ان لا يكون المضاف اليه جملة لانه لا يقبل
الاعراب فلا يصح حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه
الخامس قد تحذف متضايفان وثلاثة ويبقى المضاف اليه الاخير
فيخلو عما ذكر ذكره في الكافية والتسهيل قال الشاطبي وذلك يؤخذ
من كلامه هنا بطريقة صناعية لان المضاف اليه الثاني مضاف الى ما يليه
فيصدق عليه انه مضاف متصلا او منفصلا بلا دون غيرها وانه ان
فقد الشرط فقليل لا يقاس عليه قال ابو حيان وظاهر كلام ابن عصفور انه
لا يشترط العطف قولها وربما جروا الذي ابقوا البيت قال ابن هشام
التعليل بالنسبة الى السماع لا القياس فانه اولى في القياس من عدم
الجر لان في بقايه دليلا على المحذوف قولها لكن بشرط ان يكون ما حذف
مماثلا لما عليه قد عطف :. لا يتعين ذلك بل لو كان مقابلا له كفى نحو
تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة ذكره في وشرط
في التسهيل ان يكون العطف متصلا او منفصلا بلا دون غيرها وانه
ان فقد الشرط فقليل لا يقاس عليه قال ابو حيان وظاهر كلام ابن
عصفور انه لا يشترط العطف لا متصلا ولا منفصلا بل الجواز في اصل
المسئلة بالشروط المذكورة راي الفرا والسيرافي والجمهور على
المنع مطلقا والاقتصار على السماع قال الشاطبي وظاهر كلامه انه
عند فقد الشرط يمتنع القياس وهو الصواب بخلاف رايه في التسهيل
اجازته قولها ويحذف الثاني فيبقى الاول البيتين قال في التسهيل
وقد يفعل ذلك دون عطف قال وهو في الاسما الناقصة قليل وفي
الا التامة الداله كثير قوله بشرط عطف واضافة الى مثل الذي
له اضيفت الاول كذلك عكسه بان يكون المحذوف منه معطوفا
على ما اضيف الى مثل المحذوف كحديث البخاري عن ابي هريرة
غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات او ثماني
ذكره في التسهيل قولها فصل مضاف شبه فعل ما نصب :. مفعولا او ظرفا اجز

بكر

فيه امور الاول لا يخفى ما فيه من التفاوت واوضح منه قولي في مختصر
الالفية بفعل او ظرف اجزان لم يفصلا :. عامله المضاف عن ثاني بلا
الثاني ما جزم به من الفصل بهذين هو راي الكوفيين وقد صححه
في غالب كتبه ووافقه ابو حيان والبصريون على انه لا يجوز الا في
الضرورة الثالث مثل الظرف في ذلك المجرور وقد صرح به في الكافية
قولها ولم يعب فصل يمين وفي الكافية وبالبمين قد اتى اختيار اهو
راي الكساي ولم يذكره في التسهيل ولا سبك المنظوم وزاد في الكافية
الفصل باما نقال والفصل باما يفتقر ولا ذكر لها في التسهيل ايضا
قولها واضطرارا وجدا باجنبي :. كذا المعمول المضاف المرفوع فان الاصل
به ضرورة وان لم يكن اجنبيا ذكره في الكافية ويفهم من قول ما نصب قولها
او بنعت في الكافية تابع وهو اعم قولها او بندا امثلة في شرح الكافية
بقوله كان برذون ابا عصام قال ابن هشام ويحتمل ان يكون ابا هو
المضاف اليه على لغة القصر وزيد عطف بيان فالاحسن تمثيل
ابي حيان بقوله وفاق كعب غير مبعد لك من ابي يا كعب وزاد في
التسهيل الفصل بفعل ملغي وزاد ابو حيان في شرحه بمفعول من اجله
وزاد الانباري الفصل بان شا الله وحكي هذا غلام ان شا الله ابن اخيك
فصل في المضاف الى يا المتكلم قولها اخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يكن معتلا
كالصحيح في ذلك المعتل الجاري مجراه كدلو وظبي ولهذا قال ابن الحاجب
الصحيح والملحق به وفي الكافية اذا لم ينقص او يقصر دون سبك المنظوم
ان لم يكن حرف لين قبله متحرك قوله ابن الحاجب والبا مفتوحه
او ساكنه اختلف في الاصل فقيل الفتح لانه حرف واحد فقياسه التحريك
ثم سكن تخفيفا وقيل السكون لانه الاصل في البنا وانما بني الحرف
على حركة لتعذر الابتدا به وهو مفقود في المتصل بغيره حكاهما ابو حيان
في شرح التسهيل بلا ترجيح قال ابن قاسم وجمع بينهما بان الاسكان اصل اول
اذ هو اصل في كل مبني والفتح اصل ثان اذ هو اصل ما هو على حرف واحد

وبالاول اعني كون الفتح اصلا جزم ابن مالك في سبك المنظوم ولكنه
علي الحاجبية ولم يذكر المسيلة في التسهيل علي جمعه تنبيه لا يتعين
فتح اليا وكسرها بل يجوز حذفها مع كسر المتلو وفتحه وقلبها الفا
ذكره في الكافية لكنه في التسهيل خص ذلك بحالة الندا وقيده
بان تكون الاضافه محضه فان كانت غير محضه فلا حظ لها في غير
الفتح والسكون لانها في نية الانفصال فلم تكن كجزء الكلمة
ونقل في الارتشاف هذا القيد عن ثعلب وابن الخبار ولما ذكر في
التسهيل من تخصيص ذلك بحالة الندا عقبه بجريانه في غيره
فقال وربما وردت الثلاثة في غير ندا وذكر مثله في سبك المنظوم
فقال وتفتح اليا وهو الاصل او تسكن وان نودي المضاف جاز
ايضا حذفها وقلبها الفا وربما ورد الوجهان في غير ندا قولها
وتدغم اليا فيه والواو انما تدغم الواو بعد قلبها يا قال الشاطبي
وسهل اطلاق ذلك العلم به كما يطلق عامة النحويين في الحرفين
المتقاربين من غير ان يصرحوا بقلب الاول حتي يصير مع الثاني
مثلين تسامحا قولها وان ما قبل واو ضم فاكسر يهون قال الشاطبي
صوابه وانما قيل يا قال ويجاب بان القاعدة في التصريف انه اذا
عرض في الكلمة اعلالان جاز البد باولهما وباخرها فهذا من
البد باولها قول ابن الحاجب وفتحت اليا للساكنين هو الفصيح
الشايع وفي لغة كذلك بعد الف وما قوي قولهما والعبارة للالفية
والفا سلم قال ابو حيان يستثني الف لدي وعلي والي الاسمين
فان القلب فيها اكثر واشهر في اللغات بل ادعي صاحب التمهيد
فالتفاق اللغات عليه قولها والعبارة لابن الحاجب وهذيل تقلبها
لغير التثنية يا فيه امور الاول كذا في جميع كتب ابن مالك نقلها
عن هذيل قال ابو حيان وقد ذكر سيبويه هذه اللغة في كتابه ولم
ينسبها الي هذيل وحكاها عيسي ابن عمر الثقفي عن قريش الثاني انه

[illegible]

ليس

ليس المراد ان هذيلا توجب القلب بل تجوزه وتجوز الادغام ايضا
ولا يرد هذا علي الالفية الثالث هل يجوز قلب الف المثني في لغة
من الزمها مطلقا قال في الارتشاف يحتاج الي سماع قول ابن الحاجب
واجاز المبرد اخي وابي اختاره في التسهيل وخالفه في سبك المنظوم
فقال ولا يجوز رد لامي اب واخ خلافا للمبرد وتوهم انه يجيز ذلك في جمع
ولم اره مصرحا به عنه بل الذي يفهم من شرحي التسهيل ولم اجد
شاهدا علي اخي لكني اجيزه قياسا علي ابي كما فعل ابو العباس
قوله ويقال في الاكثر في وفمي كذا قال ابن مالك في الكافية والتسهيل
وغيرهما قال ابو حيان وغير ابن مالك يري ان ثبوت الميم في الاضافه
مطلقا مما لا يجوز الا في الضرورة فصل في الجر بالمجاورة لم يتعرض
له في الالفية ولا ابن الحاجب وذكره في الشذور علي صغره قوله
الثالث المجرور للمجاورة وهو شاذ ان اراد بالشذوذ مخالفة القياس
فصحيح وان اراد انه مسموع لا يقاس عليه فهو راي الفرا والجمهور علي
خلافه قوله نحو هذا جحر ضب خرب وقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
وليس منه وامسحوا برؤسكم وارجلكم اشار بالاول الي النعت
وبالثاني الي التاكيد وبالثالث المشير الي عطف النسق وقد اجازه
بعضهم فيه قال المصنف في الشرح ولا يمتنع في القياس الخفض علي
الجوار في عطف البيان لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع قال
وينبغي امتناعه في البدل لانه في التقدير من جملة اخري فهو محجوز
تقديرا وكذا قال ابو حيان لا نعلم احدا اجراه في البدل ولا يحفظ
من كلامهم وهل تختص في النعت بالمفرد قال الخليل نعم وسيبويه لا
بل يجري في المثني قال ابو حيان وقياسه الجواز في الجمع وقال قوم
تختص بالنكرة وهو ضعيف باب اعمال المصدر هكذا ترجم في
الالفية وقال في الباب اعمال اسم المصدر ايضا قول ابن الحاجب
والشذور المصدر اسم الحدث الجاري علي الفعل قال النيل تحرج عنه

مثل وعج ودويش فانه لافعل له مع انه مصدر واما ان يريد مطلق الفعل
او الفعل المشتق من المصدر فان اراد الاول رد خلقنه المفعول له
نحو ضربته تاديبا والثاني خرج منه مثل ويح وافه ويعدو وان اراد
بالجاري على الفعل كونه متضمنا لحروفه خرج منه مثل حسب سقيا
وقال الرضي الجري في كلامهم يستعمل في اشيا يقال هذا المصدر جار
على هذا الفعل اي اصله وماخذا اشتق منه ويقال اسم الفاعل جار
على المضارع اي موازن له في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية
على شي اي ذلك الشي صاحبها اي مبتداها وموصوفه او موصوله
والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق
منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصريين انتهى وقولها بفعله المصدر
الحق في العمل فيه امور الاول انه يقتضي انه انما عمل تشبيها بالفعل
وليس كذلك قال في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه
بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع ولذلك يعمل مرادا به المضي والحال
والاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع فاشترط
كونه حالا او مستقبلا فالاحسن قوله في الكافية كفعله المصدر
اعمل وقول ابن الحاجب والشذور ويعمل عمل فعله الثاني يستثني
من كونه كفعله ان فاعله يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وانه اذا
حذف لم يتحمل ضميره على الاصح والثالث لا ينفصل من معموله بتابع
فهذه ست صور وقد ذكر ابن الحاجب الثلاثة الاول وذكر في
سبك المنظوم الاول والثالث فقال الا ان ذكر فاعله لا يلزم
معموله صلة فلا يقوم الثالث اورد النيلي على قول ابن الحاجب
ويعمل ماضيا وغيره ان المصدر لا يصح ان يكون للحال وهو عامل
لانه لا يصح اعماله الا اذا قدر بان والفعل وان لا يكون للحال فبقي ان
يكون ماضيا ومستقبلا فعلى هذا لو قلت عجبت من ضرب زيد عمروا
الان لم يجز انتهى وهو مخالف للمنقول وقد نبه عليه الرضي فقال

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

انما قد روه بان والفعل لكونها اشهر واكثر استعمالا ووهم بعضهم كذلك
فظن انه لا يعمل حالا الا لتعذر تقديره بان مع قولها مضافا او مجردا او مع ال يقتضي
انه في الاحوال الثلاثة على السوا وليس كذلك بل عمله مضافا اكثر ومنونا
ثم مع ال كذا في الارتشاف نقلا عن الفرا وابي حاتم واختاره وفي الشذور
اعماله مضافا اكثر ومنونا اقيس وبال ضعيف وهو قريب منه وقال ابن
الحاجب واعماله باللام قليل ولم ينبه على المنون وزعم الزجاج والفارسي
والشلوبين ان اعماله منونا اقوى وزعم ابن عصفور ان اعماله مع ال اقوى
من اعمال المضاف في القياس وانكر الكوفيون اعمال المنون وذهب الكوفيون
والبغداديون وابن السراج وغيره من البصريين الى انه لا يجوز اعماله
مع ال وذهب قوم الى انه قبيح وقوم الى انه ان عاقبت الى الضمير جاز
اعماله والا فلا يجوز وهو راي ابن الطراوة وابن طلحة واختاره
ابو حيان ومثل المعاقبة بنحو انك والضرب خالدا المسي اي وضربك
تنبيه قال ابو حيان لا نعلم خلافا في ان ال في هذا المصدر للتعريف الا ما ذهب
اليه صاحب الافصاح انه ينبغي ان يدعى زيادتها وادعى ان المصدر المنون ايضا
معرفة قولها ان كان فعل مع ان او ما يحل محله فيه امور الاول
ذكر هذا الشرط ايضا في الشذور ولم يذكره ابن الحاجب وذكر في التسهيل وشرحه
ان ذلك ليس شرطا بل الغالب ان يكون كذلك قال ومن وقوعه غير مقدر بذلك
قول العرب سمع اذني زيدا يقول ذلك ووافقه على ذلك صاحب البسيط
ورده ابو حيان وقال المشهور ان تقديره بذلك شرط وقال ابن هشام
قد يورد على هذا الشرط ان الذي بال لا يحل محله فعل والجواب انه يحل
وال منه كالجز الثاني ان ذكر ما زاده بعضهم ولم يذكره الاكثر ولا هو في
سبك المنظوم وعلله النيلي بانها مختلف في حرفيتها فان الاخفش يرى
انها اسم وحينئذ تحتاج الى الفاعل بخلاف ان وبانها لا تختص بالفعل

بل انه حمل علي الجملة الاسمية وان تختص بالفعل وقال ابو حيان انما زيدت لتقدرها
في الحال لان مصحوب ان لا يكون حالا وهذا الكلام الذي ذكره ابن الدهان
ورده ابن الخباز بان ما التي للحال ما النافية ثم اين له ان المصدرية كذلك
واجاب ابن ابان ان الغرض ان يقدر بحرف مصدري لانيا فهي الحال بخلاف
ان فانها تنافيه الثالث ضم في التسهيل اليهما ان المخففة من الثقيلة كقوله
علمت كقوله علمت بسطك للمعروف خيرا اي ان قد بسطت قال ابن قاسم
وذكر ما يغني عنها فانها يصح وقوعها بعد العلم قلت وقال في الكافية فيهما
يصح حرف مصدري تمما فشمل الثلاثة الرابع لم يعد رسيبويه في الباب
الا ان المشددة ناصبة لضمير الشان فيقدر في الماضي انه ضرب وفي قسميه
انه يضرب الخامس ذكر ابن الحاجب شرطا غير المذكور وهو ان لا يكون مفعولا
مطلقا ثم قال بعده فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان
فقال النيلي قد اجاز وضربتك ضربا عمرو وخالدا قالوا والضابط في كونه
عاملا تقديره بان والفعل وهو صحيح ههنا اذ التقدير ضربتك ضربا مثل
ان ضرب عمرو خالدا وهذه المسيلة جايزة بالاتفاق ذكرها ابن السراج في
الاصول قال وقد صرح ابن جني وغيره باعماله رح وهو مفعول مطلق
بلا خلاف وقال الرضي المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدرية
والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يصح تقديره بان والفعل اذ
ليس معني ضربت ضربا او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربت
ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول
المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص انتهي وقد صرح ابن مالك
باعماله في الكافية فقال كذا اذا سيق لتشبيه نوي كما اضرب ضرب الحاكم اللص
اللغوي وقال ابو حيان من غريب النقل في المصدر ما ذكره في النهاية من انك
اذا قلت اتيته ركضا ان فرعت علي مذهب البصريين ان ركضا بمعني راكضا

جاز

جاز اعماله تقول اتيته ركضا فرسي اي راكضا فرسي فان فرعت علي قول الكوفيين
ان التقدير اركض ركضا لم يجز اعماله لانه يكون كضربت ضربا السادس بقي لاعماله
شروط اخر احدها ان لا يكون مضمرا بل مظهرا ثانيها ان لا يكون محدودا ثالثها
ان لا يكون مفردا الا مثني ولا مجموعا ذكر الثلاثة في الكافية فقال واعمل المضمر والمحدود
ومصدرا فارقه التوحيد .. وذكر الاول في سبك المنظوم وهو والثاني في التسهيل
ولم يشترط فيه الثالث بل اجاز فيه اعماله مجموعا وهو اختيار ابن عصفور رح
واختار ابو حيان اشتراطه وقال ابن هشام فقال القول بان المصدر
لا يعمل جمعا لا يعتمد شي لان عمله لحلوله محل الفعل فلا ينافيه جمعه رابعها
ان يكون مكبرا ذكره في الارتشاف قال الشاطبي والجواب عن المصنف ان
الشرط الذي ذكره يغني عن الاربعة لانه معها لا يدل علي معني ان والفعل او
ما والفعل قال علي ان ضمير المصدر لا يسمي مصدرا حقيقة كما لا يسمي ضمير العلم
علما ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس قوله ابن الحاجب وان كان بدلا منه
فوجهان اي يجوز ان يكون العمل للمصدر والفعل المبدل منه صرح في الوافية
والشرح بان المختار كون العمل للمصدر لانه قام مقام الفعل وصار نسيا منسيا
وقال ابن مالك في سبك المنظوم واذ صحت مصدرا وهو بدل من اللفظ بالفعل
معمول فعامله الفعل المضمر وقيل المصدر وقال ابو حيان اختلف في العامل
في المعمول فذهب سيبويه والاخفش والفرا والزجاج والفارسي ان المصدر
نفسه وذهب المبرد والسيرافي وجماعة الي انه الفعل المضمر الناصب للمصدر
وفي الافصاح ان الناصب له فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وينبني علي
الخلاف تقديم هذا المعمول علي المصدر فمن جعل العمل للفعل اجازه ومن جعل
الفعل من غير لفظ منعه ومن جعل للمصدر اختلف في منعه تنبيه يفارق هذا النوع
من المصدر اصل المصدر في شيين احدهما انه يتحمل الضمير الثاني انه يجوز تقديم منصوبه
والمجرور بحرف يتعلق به صح الامرين في التسهيل وقال في الكفاية وبدلا من لفظ فعل يرد

ثالثها

[illegible]

وبين

قولها والاسم مصدر يعمل فيه امور احدها ان اعماله راي الكوفيين والبغدا
وانكره البصريون الثاني ان محل ذلك في غير المبني والعلم اما الاول
فيعمل باجماع والثاني لايعمل باجماع وقد سلم منهما قول الشذور واسم
المصدر ما نقل عن وضعه الي الحدث كالكلام والثواب وانما يعمله الكوفي
والبغدادي واما نحو ان مصاحبتك الكافر حسن فجاير بالاجماع لانه
مصدر وعكسه نحو فجار وحمار لايعمل باجماع وقوله لانه مصدر قال
في الشرح هو في الحقيقة مصدر وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا
وقال ابن المصنف اسم المعني الصادر من الفاعل كالضارب او القايم بذاته
كالعلم ينقسم الي مصدر واسم مصدر فان كان اوله ميم مزيده لغير مفاعله
كالمضرب والمحمدة او كان لغير ثلاثي كالغسل والوضوء فهو اسم مصدر
والا فالمصدر وقال ابو حيان الثاني عندنا مصدر لا اسم مصدر قال
واسم المصدر يقال باصطلاحين احدهما ما ينقاس بناؤه من الثلاثي
علي مفعل او مفعل ومما زاد علي صيغة المفعول منه فهذا النوع لاخلاف
فعلمه في جواز اعماله وحكمه حكم المصدر في تقسيمه الي مضاف منون وذي
ال وجميع الاحكام المذكورة له والثاني ما كان اصل وضعه بغير المصدر
كالثواب والعطاء الدهن والخير والقوت والكلام ونحوها مما اخذت
من مواد الاحداث فهذا هو الذي فيه الخلاف وانكر البصريون اعماله
واعمله الكوفيون والبغداديون واستثني الكساي من ذلك ثلاثة
الفاظ فلم يعملها وهي الخبز والقوت والدهن انتهي ولم يذكر ابن مالك
في الكافية اعمال اسم المصدر بالكلية الثالث قال الشاطبي الوارد في
اعمال اسم المصدر كونه مضافا ولم يات فيما احفظ منونا ولا معرفا
بال ولم ياتي الناظم في كتبه له بمثال الا انه قال في التسهيل ان اسم المصدر
يعمل عمله وظاهره اعماله في جميع احواله قياسا والامر محتمل قولها

وبعد

وبعد جره الذي اضيف له.. كمل بنصب او برفع عمله فيه امور الاول
ظاهره ان اضافته الي الفاعل والمفعول سواء وليس كذلك بل ان حذف الفاعل
فاضافته للمفعول كثير وان ذكر فقليل ولم يقع في القران الا قوله تعالي ذكر رحمة
ربك عبده زكريا برفع عبده وزكريا ولهذا قال ابن الحاجب وقد يضاف الي
المفعول وفي الشذور وللمفعول ضعيف لكن يرد عليهما ان ذلك خاص
بما اذا ذكر الفاعل فاما ان حذف فليس قليلا ولا ضعيفا الثاني يضاف
ايضا للظرف فيكمل بنصب ورفع معا الثالث ليس التكميل بذلك لازما
بل تجوز الحذف قولها ومن راعي الاتباع في المحل فحسن فيه امور الاول
مذهب الكوفيين وطايفة ومذهب سيبويه والمحققين انه لا يجوز
الاتباع الا علي اللفظ وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في
النعت والتوكيد وعلي الاول اختلف فقالت طايفة الاختيارية الاتباع
علي اللفظ وقال الكوفيون هو كذلك الا انه يفصل بين التابع والمتبوع شي
فيستويان نحو يعجبني ضرب زيد عمرو وبكرا الثاني انما يجوز الاتباع للمفعول
علي المحل عند الكوفيين بشرط ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه الثالث يتعين الاتباع
علي المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو يعجبني اكرامك زيد
وعمرو ولا يجوز الاتباع علي اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف الرابع يجوز
اذا حذف الفاعل واضيف للمفعول واتبع علي المحل الاتباع بالنصب وبالرفع
علي تقدير المصدر بحرف مصدري موصول بفعل مبني للمفعول ذكره في الكا فيه
وغيرها باب اعمال اسم الفاعل هكذا ترجم في الالفية وفيه اعمال امثلة المبالغة
واسم المفعول قول ابن الحاجب والشذور هو ما اشتق من فعل لمن قام به
بمعني الحدوث هو علي راي السيرافي ان الوصف يشتق من الفعل والفعل
من المصدر وسيبويه والجمهور علي ان الوصف ايضا يشتق من المصدر وقد اوله
الرضي وغيره لان المراد بالفعل المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا

قال والاولي ان يقول لما قام لان المجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد
التغليب قال وهذا الحد لا يشمل جميع اسما الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو
وانا مقارب من فلان او متبعد عنه ومجتمع فيه لان هذه الاحداث لنسبة
بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الاخر وقال ابن مالك في
التحفه قوله علي معني الحدوث ليس بلازم فان نحو مستقر وثابت
ودايم اسم فاعل وليس فيها معني الحدوث وفي سبك المنظوم هو الاسم
المشتق لمن فعل مقصودا به الحدث وفي شرح الكافيه ما صيغ من مصدر موازنا
للمضارع ليدل علي فاعله غير صالح للاضافه اليه قولها ان كان عن مضيه بمعزل
شرط فيه امران الاول هو شرط خاص بنصبه المفعول اما الفاعل فانه
يرفعه اذا كان بمعني الماضي ايضا مضمرا بلا خلاف وظاهرا علي ظاهر كلام
سيبويه وابن جني والشلوبين واكثر المتاخرين انه لا يرفعه الثاني
قال ابن مالك في التحفه عند قول ابن الحاجب بشرط معني الحال والاستقبال
الماضي المحكي به الحال كذلك مثل وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فيرد
مثل ذلك عليه هنا قولها وولي استفهاما وكذا في الشذور واعم من قول
ابن الحاجب الهمزة قال في الكافيه وقصد الاستفهام يعني ان فهمه
كذا احاضر عبدك مستقرة قولها او حرف ندا لم يذكره في الكافيه ولا التسهيل
وقال ابن المصنف المسوغ للاعمال فيه اعتماده علي موصوف محذوف
وليس المسوغ الاعتماد علي حرف الندا لانه ليس كالاستفهام والنفي
في التقريب من الفعل قولها او نفيا وكذا في الشذور واعم من قول ابن
الحاجب او ما قال ابو حيان سوا النفي الصريح والمؤول نحو غير مضيع
نفسه عاقل وقال ابن مالك في التحفه كل اداة استفهام اسما
كان او حرفا وكل اداة نفي كذلك قولها او جا صفة وفي الشذور او موصوف
كذا اذا جا حالا ذكره في كافيته ولم يذكره ابن الحاجب ولا الصفه لدخوله في

قوله

قوله الاعتماد علي صاحبه وكذا اذا جا صلة لكن ذاك خاص بالالف واللام
وسيذكره قولها او مسندا وفي الشذور واعتمد علي المخبر عنه وفي الكافيه
الكبري او سبق للاخبار قال في شرحها يتناول خبر المبتدا وخبر كان وثاني
مفعولي ظن فافهم انه لا يكتفي بكونه خبر الان مع تناول اللفظ له وقد صرح
به في الارتشاف بل اجاز بعضهم الاعتماد علي ان فقط فاجاز قايما زيد علي ان
قايما اسم ان وزيد الخبر ونسبه الصميري الي البصريين قال ووقوعه مفعو
لا ثانيا لا اعلم كثاني ظن قول ابن الحاجب والاعتماد علي صاحبه قال ابن
مالك في التحفه الاعتماد علي الشي من سببه ايضا كاف كفاعل الصفه الجاريه
علي غير من هو له تنبيه بقي لاعماله ثلاثه شروط ولم يذكرها الثلاثه احدها
ان يكون مكبرا فلا يعمل مصغرا خلافا للكساي الثاني ان لا يكون موصوفا
وتاخر معموله خلافا للكساي ايضا ذكرهما في التسهيل والكافيه وعبارته
فيها ولم يجر اعماله منعوتا ولا مصغرا الا الكساي ذي الولا قال الشاطبي
فلو قال غير مصغر ولا قيل وصف كذا اذا جا نعت محذوف عرف لوفي وذكر
الاول في سبك المنظوم وادعي الاتفاق عليه فقال ولا يعمل مصغرا باتفاق
وليس كما قال فالخلاف ثابت كما نقله هو عن الكساي ونقله ابو حيان عن
جميع الكوفيين الا الفرا قال وتابعهم النحاس وفصل ابن عصفور فقال
ان كان لا يستعمل الا مصغرا ولم يلفظ به مكبرا اجاز اعماله والا فلا الثالث
انه لا يجري مجري الجوامد فان اجري مجراها لم يعمل تقول هذا ضارب
زيد كما تقول هذا صاحب زيد واخو زيد قال الشاطبي نص عليه سيبويه
ولا اعلم فيه خلافا قول ابن الحاجب فان كان للماضي وجبت الاضافه
معني قال في التحفه الا ان يكون محكيا به الحال قال ولو قال المعنويه كان
اولي لان قبل وبعد وحينئذ مضافات معنوي قوله خلافا للكساي
قال في التحفه مذهب الكساي قوي لانه شبه الفعل باق معني وانه لم

يبق لفظا وتولهم ذهب مشبه المضارع لفظا قلنا واذا كان للمبالغة فكذلك
وقد اعمل فدل على اعتبار معنى الفعل وهو موجود في الماضي قوله فان كان
معمول اخر فبفعل مقدر قال في التحفه التقدير تكلف والاصل عدمه قولها
وان يكن صلة ال ففي المضي . وغيره اعماله قد ارتضي وقال ابن الحاجب فان دخلت
اللام استوى الجميع ظاهره انه لا حالا وذلك وقد صرح بذلك في شرح الكافية
فقال لا حالان في اعماله ح وتبعه ابنه وليس كذلك فقد حكاه في التسهيل والارتشاف
والحاصل ثلاثة اقوال قال الجمهور يعمل مطلقا وقال الرماني يعمل ماضيا
لا حالا ولا مستقبلا وقال الاخفش لا يعمل اصلا وفي عبارة الالفية التصريح
بان ال فيه موصوله وهو الصحيح وقال الاخفش حرف تعريف وعبارة ابن
الحاجب والسيد لا تفيد ذلك قول ابن الحاجب وما وضع منه للمبالغة كضراب
وضروب ومضراب وعدم وصد فيه امور الاول انما تصاغ امثلة المبالغة
من الثلاثي دون غيره غالبا فاحسن منه قول الالفية عن فاعل بدليل
فان صيغة فاعل لا تكون الا من الثلاثي والضميري قول ابن الحاجب منه
راجع الي اسم الفاعل المصوغ منه ومن غيره الثاني ظاهره استوا الصيغ
الخمسة في العمل وليس كذلك فان فعيل وفعل اعمالهما قليل بل خالف فيهما
اكثر البصريين وقد صرح بذلك في الالفية فقال في فعيل قل ذا وفعل وفي
شرح الكافية اكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل
قال سيبويه وفعل اقل من فعيل بكثير وذلك يرد على الالفية ايضا وعلى
قول السيد ورفعال او مفعال او فعول بكثرة او فعيل او فعل وقال
ابو حيان قال ابو طلحة هذه المثل تتفاوت في المبالغة فضروب لمن كثر منه
الضرب وفعال لمن صار له كالصناعه ومفعال لمن صار له كالالة وفعيل
لمن صار له كالطبيعه وفعل لمن صار له كالعاهه ولم يتعرض لذلك المتقدمون الثالث
قال ابو حيان اختاره القياس في فعال ومفعال وفعول والاقتصار في فعيل

وفعل

وفعل على المسموع الرابع الحق ولا ديهذه الاوزان فعيل بكسر الفا وتشديد العين
نحو زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام وتبعه ابن خروف والحق غيرهما بها فعالا
بالضم والتشديد لمرضا وحسان ذكرهما في الارتشاف قول الالفية في كثرة
تحتمل ان يريد بها كثرة العمل لمقابلة قوله قل ذا قال ابن هشام ويقويه ان
في بعض نسخه بكثرة وتحتمل ان يريد بها الدلالة على التكثير والمبالغة وعليه شرح
ابن قاسم وعبارة الكافية وقد يصير فاعلا فعالا وعبارة ابن الحاجب
اصرح في ارادة ذلك من عبارة الالفية ولا بد منه فان هذه الصيغ لا تعمل
العمل المذكور الا اذا دلت عليه المبالغة بخلاف ما اذا وردت للنسب او لمجرد
الاصل ككريم وشريف قولها فيستحق ما له من عمل عبارة ابن الحاجب
مثله وهي احسن لشمولها جميع الاحكام والشروط اتفاقا واختلافا فا
نعم يستثنى ان ابن طاهر وابن خروف اجازا اعمالها ماضية بدون ال
وان لم يجيزا ذلك في اسم الفاعل قولها والعبارة لابن الحاجب والمثنى
والمجموع مثله نقل صاحب البسيط وابن ابي الربيع عن سيبويه والخليل
وجماعة البحويين انه لا يعمل الا المفرد والجمع المكسر واختار ابن هشام
عكسه وهو اعمال المثنى والجمع السالم دون المكسر لعدم الجريان فيه وتباينه
في السالم قولها وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض فيه امران الاول ظاهره
استوا الامرين وهو راي الكسائي وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى من
الجر نقله ابو حيان ثم قال ويظهر لي ان الجر اولى من النصب الثاني يجب الاضافة
فيما اذا كان المفعول ضميرا متصلا به نحو زيد مكرمك وهذان مكرماك وهذا
راي سيبويه والجمهور وقال الاخفش وهشام تجوز ان يكون في موضع
نصب وزال التنوين والنون للطافة الضمير لا للاضافة واجاز ابن هشام
اثباتهما نحو هذا ضاربنك وهذان ضاربانك قولها واجرر وانصب تابع
الذي انخفض فيه امران الاولى هو خاص بذي الاعمال لان الكلام فيه

فتابع الذي انخفض باضافته مالا يعمل لايجوز فيه الا الجر الثاني يشمل كلامه
جميع التوابع وهو ما اختاره في شرح الكافيه والجمهور علي انه لايجوز الا في النسق
خاصه قول ابن الحاجب والشذور اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع
عليه فيما تقدم في حد اسم الفاعل قال الرضي وسمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول
في الحقيقه هو المصدر اذ المراد المفعول به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف
حرف الجر فصار الضمير مرفوعا واستتر لان الجار والمجرور كالمفعول ما لم يسم فاعله
قولهم والعبارة لابن الحاجب وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل فيه امران
الاول قال الرضي ليس في كلام المتقدمين ما يدل علي اشتراط الحال والاستقبال
في اسم المفعول لكن المتاخرون كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه
كما في اسم الفاعل الثاني قال ابن مالك انفرد اسم المفعول بجواز اضافته
الي مرفوعه بخلاف الفاعل وقد استثني ذلك في الالفية وفي ساير كتبه وانكره
ابو حيان وقال ليست اضافة مثل مضروب الظهر من رفع بل من نصب
وقال الرضي الشاطبي هذا امر اغفله النحويون فلم يذكروه واعتني بذكره هنا
وفي غير هذا من تواليفه واتي هنا بقدر ما شعر بقلته ولم يقيده بها في التسهيل
قال وما هنا احسن قال ثم انما تجوز هذه الاضافه بشرطين ان يكون اسم
المفعول في من متعد الي واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد الي اثنين
او ثلاثه وان يقصد ثبوت الوصف ويتناسي فيه الحدوث ذكرها في التسهيل
قال وكما تجوز فيه الاضافة تجوز فيه النصب علي التشبيه بالمفعول
او التمييز نحو هذا مضروب الاب او ابا وهو اقل من الاضافه باب ابنية المصادر
هكذا ترجم في الالفية وذكر فيه ابنا المرو البينه واخر هذا الباب والذي
بعده في كافيته الي اخر الكتاب عقب التصريف وهو اللايق وفي تعليق ابن
هشام كان المناسب تقديم هذا الباب علي باب اعمال المصدر لان معرفه حال
الذات تقدم علي معرفة الحكم الناشي عنها الا ان الاعمال اهم فقدم لذلك قوله ابن الحاجب

في الشافيه ابنية الثلاثي المجرد كثيرة يعني المسموع فيها قال ابن هشام
في شرحها ذكر سيبويه انها ترتقي الي اثنين وثلاثين وزاد المصنف عليه بغايه
وكراهته قال والحاصل فعل وفعله وفعلان وفعاله وفعال سلمان الغا
فهذه عشرون علي نسق والثاني لاضابط له قال ولما كانت كلها الاضابط
لها بالنسبة الي القياس والكثرة والغلبه عدها سرد اليعلم موجودها
ثم قال ان الغالب الخ قلت زاد ابن مالك في لامية الافعال اوزان اخر توصلها
تسعه واربعين وساذكرها قوله نحو قتل وفسق وشغل ورضه وشبه
وكدر ودعوي وذكري وبشري وليان وحرمان وعفان ونزوان وطلب
وخفق وصغر وهدا وغلبه وسرقه وذهاب وصراف وسوال وزاده
ودرايه ودخول وقبول ووجيف وبهويه ومدخل ومرجع ومسعاه
ومحمده وبغايه وكراهيه فيه امران الاول قال ابن هشام كان احقه
ان يذكر بغايه الي جانب درايه قال السيد وانما اخره لقلته الثاني زاد ابن
مالك في اللاميه نحو رهبا وصيروره وسودد وليديه وحمري ورهبوت
وخصوصيه ومهلكه قول الالفيه فعل قياس مصدر المعدي من ذي ثلاثه
فيه امور الاول يشمل كلامه فعل المفتوح والمكسور والاطلاق فيهما راي
سيبويه والاخفش وقيد في التسهيل المكسور بان يفهم علاجا بالفعل نحو
شرب شربا ولقم لقما الثاني اختلف في معني القياس هنا فقيل انما يقاس
علي فعل فيما ذكر عنده عدم سماع غيره فان سمع غيره ووقف عنده
وهو مذهب سيبويه والاخفش وقيل يجوز القياس مع ورود السماع
لغيره وهو مذهب الفرا الثالث يستثني منه ما دل علي صناعة ونحوها
نحو عير البريد عبارة ذكره ابن الحاجب قوله وفعل اللازم مثل قعد له فعول
باطراد الابيات استثني منه ما دل علي امتناع فله فعال بالكسر او تقلب
واضطراب فله فعلان بفتحتين او داء فله فعال بالضم او سير فله فعيل

..او صوت فله فعال او فعيل فهذه اربع صور او خمسة استثني منها ابن الحاجب
صورتين وزاد ثالثة وهي ما دل على حرفة او ولاية فله فعال بالكسر وعبارته
وفي الصنايع ونحوها نحو كتب على كتابة وفي الاضراب نحو خفق على خفقان
وفي الاصوات نحو صرخ على صراخ وقد عرفت ما يرد عليه وقد استوفى ابن مالك
في الكافية الجميع ونبه في الصوت الذي يشمله فعال وفعيل على ان الاول
يختص غالبا بالمعتل اللام والثاني بالمضاعف فقال وبفعال او فعيل اغن عن
فعول ان مصدر فعل الصوت يحن وبفعال نحو رغا اخصص وقل غير
فعيل في مضاعف كالة. وفعلان نحو يا تقليا. فشا في الابا فعال غليا
لحرفة فعالة فعال .. لعلة كعقولهم بوال .. قولها كاني قال الشاطبي
كلامه في فعل اللازم وابي متعد تقول ابيت الشيء اذا كرهته فالاول
ان يمثل بنحو نفر وتس وفرح جمح وشمس قوله ابن الحاجب وفعل نحو كرم
على كرامة غالبا وعظم وكرم كثير وفي الالفية فعولة فعالة لفعلا فزاد
ولم يذكر فعلا وفعلا وعكس ابن الحاجب لانه بعضهم قال انه فعوله غير
مقيس وفي شرح اللامية لابن الناظم ان فعالة لما وصفه على فعيل وفعوله
لما وصفه على فعل قولها كقدس التقديس وزكه تزكية يعني ان فعل
الصحيح له التفعيل والمعتل اللام له التفعلة سكت عن المهموز وله
الوجهان والغالب التفعلة ذكره في التسهيل قولها واستعذ استعاذة ثم اقم
اقامة وغالبا ذا التا لزم فيه امران الاول فيه اشارة الى التا قد تحذف
وهو ظاهر كلام سيبويه وقال ابن عصفور يقتصر فيه على السماع وقال
الفرا تحذف اذا عوض عنها الاضافة فعلى الجواز يرد ذلك على قول ابن الحاجب
والتزموا التعويض ولم يقيده بالغلبة الثاني زاد ابن الحاجب معهما نحو تعزية
فان التا فيها ايضا لازمة قولها وما يلي الاخر مد وافتتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا
بهمز وصل احسن من قول ابن الحاجب والباقي واضح لانه لم يذكر له ضابطا

قال

قال ابن قاسم وينبغي ان يقيد كلامه بان لا يكون اصله تفاعل ولا تفعل نحو اطاير
واطير فان مصدرهما لا تكسر ثالثه ولا يزاد فيه الف قولها وضم ما يربع في امثال
قد تلملما محله في الصحيح اما المعتل اللام فيكسر ذكره في الكافية فقال والكسر
حتم في معتل الطرف وقد يرد ذلك على قول ابن الحاجب ونحو تكرم على تكرم وقد
لا يرد لتخصيصه بالمثال قوله ابن الحاجب ونحو دحرج على دحرجة ودحراج
بالكسر فيه امران الاول ظاهره انهما مقيسان وهو راي لبعضهم وظاهر
كلام التسهيل لكن في الالفية فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا
الثاني قال الصمري في التبصرة لم يسمع دحراج وفعلال غير مقيس قال ابن
هشام فليتوقف في مد المثال وبمثل جلبب جلبية وجلبابا ونحوه مما
سمع ويختص بالالفية ايراد وهو انه يجوز في المضاعف منه الفتح كزلزل
زلزالا بالفتح والكسر وقد ذكره ابن الحاجب والناظم في الكافية فقال
وفتح فاء جاير من زلزلا ونحوه قولها لفاعل الفعال والمفاعلة محل جريانهما
قياسا فيما ليس اوله يا فاما هو فلا ياتي منه الا مفاعلة نحو ياسر مياسرة
ونادر ياوم مياومة ويوما ذكره في الكافية فقال لكن فعال في الذي الياء فاه
لم يكد والثاني فيه ملتزم وقد يرد ذلك قول ابن الحاجب ونحو ضارب على
مضاربة وضراب وقد لا يرد لتخصيصه بالمثال تنبيه جميع ما ذكره
في الالفية من المصادر في غير الميمية اما الميمي قياسا من الثلاثي على مفعل ومن
غيره على زنة المفعول وقد ذكره ابن الحاجب قوله ابن الحاجب ويجي المصدر
من الثلاثي المجرد على مفعل قياسا مطردا كمقتل ومضرب يستثنى منه المثال
الواوي فانه ياتي على مفعل بالكسر نحو موعد وموضع قوله واما مكرم ومعون
ولا غيرهما فشاذ وان قال السيد وغيره من دعوى انه لم يجي غيرهما فنظر
فقد جا مهلك وميسر ومالك بمعنى الرسالة واورد ابن هشام الاخيرين
وقال قوله ولا غيرهما لا فيه عامله عمل ليس او ان فما بعدها مرفوع

او منصوب وجاز ذلك لان اضافة غير ليست بمحضة والخبر محذوف قال
واخطا السيد في قوله انه مبتدا وخبره محذوف لان لا اذا اهملت وجب
تكرارها وتركه حتى جعلها الفراجعا لمكرمة ومعونة قال ابن هشام فيه
تجوز بالنسبة الى اصطلاح اهل العربية لانهم يسمون هذا النوع اسم جنس
لا جمعا قوله واما ما جا على مفعول كالميسور والمجلود والمفتون فقليل
قال ابن هشام قيل ومنه المعقول والمخلوق والميسور قال وكان ينبغي
ان يوخر هذا وما بعده عن قوله ونحو دحرج الى ليلا يفصل بين المتماثلات
لان هذا شاذ وباب دحرج مقيس قوله وفعلة لمرة كجلسة وفعلة
لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة فيه امور الاول انما تلحق
التا الدالة على المرة في الابنية المقيسة دون السماعية فان كان له
مصدران قياسيان او سماعيان لحقت الاغلب في الاستعمال نص عليه سيبويه
وغيره الثاني محل في الثلاثي وغيره في المرة والهيئة اذا لم يكن بنا المصدر
العام على ذلك الوزن فان كان دل عليها بالوصف او القرينة نحو رحمة
واحدة واستعانة واحدة ونشدة عظيمة والثاني وارد على قول ابن الحاجب
وماعداه فعل المصدر المستعمل نحو اناخه فان لم تكن تادتها وقد نبه على
ذلك في الكافية فقال ان لم تكن من قبل مستقرة وما كرجه وكالارادة فالوصف
يبدي المرة المرادة نعم يرد عليه مثل ذلك في الشبه الثالث قال ابن
هشام الذي يظهر لي ان نحو كدرة مما يدل بالتا وليس على فعلة ولا فعلة نحو
اذ يرجع فيه الى فعلة وفعلة للدلالة على المرة والهيئة ولا يحتاج الى
الصفة اذ لا الباس فصل في اسما الزمان والمكان والالة لم يذكرها في الالفية
وذكرها ابن الحاجب قوله فمفعلة قد تلحقه التا نحو مطباة ومدباة قوله
ومن يكسرها والمثال كضرب وموعد قيد السيد المثال بالواوي الذي
حذف فاوه في المضارع لان اليائي بمنزلة الصحيح فيقال ميعط بالفتح وكذا

الواوي

الواوي الذي لا يحذف منه في المضارع كالموجل وقيده ابن مالك في الكافية
بان تكون الواو ليست لاسم معتلة ليخرج نحو المولى من وليت الارض
اصابها الولي وهو المطر وذلك يوخذ من قول ابن الحاجب اولا ومن المنقوص
باب ابنية اسما الفاعلين والصفات المشبهة بها هكذا ترجم في الالفية
وفيه ابنية اسما المفعولين وذكر ابن الحاجب الثلاثة في الكافية ونبه في
الشافية على انها تقدمت قول الالفية كفاعل صغ اسم فاعل الى قوله وبسوى
الفاعل قد يغني فعل .. اطلق على هذه الاوزان كلها اسم فاعل منها ما كان
بزنة فاعل والباقي صفات فاحسن من ذلك قول ابن الحاجب وصيغته من
الثلاثي المجرد على فاعل ثم قال في الصفة المشبهة وصيغها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد واجاب ابن قاسم
عن الالفية بانه يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على
كل وصف مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق ومحل مميز الفاعل
قلت لكن ذلك لا يحسن هنا لانه في مقام تبيين صيغ كل منهما فلا بد من
التمييز ويختص بابن الحاجب ايرادان الاول انه جعل صيغة الصفة
المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل وهو راي الزمخشري وغيره ورده
ابن مالك بانها قد تاتي مثله موازنة للمضارع صرح به في التسهيل فقال
وموازنتها المضارع قليل اذا كانت من الثلاثي ولازمه كانت من غيره واشار
اليه بقوله في الالفية بعد ذلك كطاهر القلب وقال ابو حيان لا التفات
لقول من زعم انها لا تجي على فاعل فانها جات عليه ومنه ضامر الكشح وسامر
الوجه وخامل الذكر وحايل اللون وظاهر الفاقة وطاهر العرض ومثلهما
من غير الثلاثي منطلق اللسان ومطمين القلب قال ابن قاسم ولقايل ان
يقول ان ضامرا ومنبسطا ومنطلقا ونحوها مما يجري على المضارع اسما
فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة

الثاني ان قصدها على السماع مع ان لبعض انواعها اقيسه قال الرضي قد جات
من الالوان والعيوب قياسيه على افعل وقد ذكر ذلك في الالفيه وزاد فقال
بل قياسه اي فعل اللازم فعل وافعل فعلان نحو اشر وخو صديان ونحو الاجهر
فاشار بالاول الي الاعراض وبالثاني الي الامتلا وحرارة الباطن وبالثالث
الي الالوان والعيوب ثم قال وفعل اولي وفعيل بفعل وصرح في شرح
التسهيل بانهما مقيسان فقال ومن استعمل القياس فيهما لعدم
السماع فهو مصيب وقال في شرح الكافيه الوصف من فعل الذي كثر حتي كاد
يطرد على فعل وفعيل قال الشاطبي وافهم ان فعالا فيه قليل وكذا
فعل وفي التسهيل جعل فعلا من الكثير وفعالا من القليل والامر عند الايمه بالعكس
قوله الالفيه والجميل والفعل جمل قد يقال انه حشو قال الشاطبي وليس كذلك
بل احترز عن الجمل التي فعله جمل بالفتح يقال جمل الشحم اي اذابه فهو جميل
ومجمول كجريح ومجروح قوله ابن الحاجب ومن غيره على صيغة الفاعل
بفتح ما قبل الاخر قال في المختصر في بعض النسخ بدله بفتح العين ويرد عليه
مسرور ومشترك وشبهه فانه اسم مفعول وليس مفتوح العين
قوله الالفيه وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كات من قصده فيه امور
الاول قال ابن هشام هذا الكلام ان لم يستغن عنه بغيره قالوا
امتنع ولم يقولوا منفوع ومسعود من اسعده الله ولم يقولوا اسعد
استغنوا باسم مفعول سعده الله في لغة هذيل عن اسم مفعول اسعده
في لغة غيرهم الثاني قال ابن هشام ويرد على قوله زنة مفعول
مبيع ومكيل ومقول لان ذلك ليس مفعولا لا على قول الاخفش
ولا على قول س الثالث قال ابن هشام قد يكون اسم مفعول
مع الكسر وذلك في التصغير كقولك في مكرم مكيرم وفي مصطفي مصيطف

وهذا

156

وهذا كالاشتراك نحو مختار قوله الالفيه وناب نقلا عنه ذو فعيل زاد
في الكافيه وفعل لذبح وفعل كقبض قال في شرحها وكل ذلك محفوظ لا يقاس
عليه باجماع وفي التسهيل وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وقال
في شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعني فاعل ثم انما ينوب
الثلاثه عنه في الدلاله لا العمل كما صرح به في التسهيل خلافا لابن عصفور
باب الصفه المشبهه باسم الفاعل هكذا ترجم في الالفيه قال ابن هشام
وجه تسميتها مشبهه انها كاسم الفاعل واسم المفعول في انها تثني وتجمع
وتذكر وتانث بخلاف افعل التفضيل وليس المراد انها مشبهة بالفعل كما غلط
ابن مالك في التحفه انتهي وقال ابو حيان المعني انها مشبهه باسم الفاعل
المتعدي في العمل واختلفوا اذا ارتفع ما بعدها فقيل هي مشبهة باسم
الفاعل كما لو اذا انتصب او انجر وهو ظاهر كلام ابي الفتح واختيار
الشلوبين وقيل بل الرفع بحملها على الفعل ولا تكون مشبهة الا حالة النصب
والجر وهو اختيار ابن عصفور والفرق انه على القول الاول لا يجوز
مررت برجل قايم ابوه امس ويجوز على الثاني وفي شرح الكافيه لابن مالك
شبهت باسم الفاعل في الدلاله على معني وما هو له وفي قبول التانيث والجمع
والتثنيه بخلاف افعل التفضيل وفي سلامه ابنيتها عن عروض تغيير بخلاف
امثلة المبالغه قوله ابن الحاجب ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على
معني الثبوت ومثله قوله في سبك المنظوم ما اشتق من فعل مقصود ا ثبوت
معناه قال الرضي الذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعه
للحدوث ليست ايضا موضوعه للاستمرار في جميع الازمنه لان الحدوث
والاستمرار قيدان في الصفه ولا دليل فيها عليهما فليس معني حسن في الوضع
الا ذو حسن سوا كان في بعض الازمنه او في جميعها ولا دليل في اللفظ
على احد القيدين فهو حقيقه في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف

بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنه اولي من بعض ولم يجز نفيه
في جميع الازمنه لانك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه في زمان كان الظاهر
ثبوته في جميع الازمنه الا ان تقوم قرينة علي تخصيصه ببعضها كما يقول هذا
كان حسنا فقبح او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا
انتهي وقال ابن مالك في العمده يرد علي قوله علي معني الثبوت نحو دايم وثابت
ولازم فانها بمعني الثبوت وهي اسم فاعل فيرد هنا علي قوله اطرد كما ورد
هناك علي العكس وقال الرضي الشاطبي يخرج عن هذا الحد افعل فعلي ومونثاها
والصفات التي لا تجري علي فعل كالمنسوب نحو قرشي الاب اشعري العقيدة
وكذا قول التسهيل هي الملاقية فعلا لازما ثابتا معناها تحقيقا او تقديرا
مع انها من الصفات المشبهة قال فالاولي حد الالفيه فترك الالفيه
صفة استحسن جر فاعل معني بها قال في شرح الكافية انما يضبطها ضبطا
جامعا مانعا ما ذكرته من الصلاحية للاضافة الي ما هو فاعل في المعني وهو
اولي من ضبطها بالدلالة علي معني ثابت لان ذلك غير لازم لها والامرين
من عرض وطرا ونحوهما ومباينه وزنها الوزن المضارع لانه ايضا غير
لازم وقوله استحسن جر فاعل يشعر بان اسم الفاعل قد يضاف الي فاعله
ولكنه ليس بمستحسن وقد تقدم منعه وفي شرح الكافية هنا اسم الفاعل
لا يصلح ان يضاف الي ما هو فاعل في المعني فان كان فيه معني يشي من ابنية
الغرابة صلح للاضافة الي الفاعل والتحق بالصفات المشبهة كمنبسط الوجه
ومنطلق اللسان فانهما بمعني طابق ونحوه وقال ابن المصنف لا يسوغ ذلك
في اسم الفاعل الا ان امن اللبس فقيل يجوز علي ضعف وقله في الكلام نحو كاتب الاب
وقال ابن قاسم ليس هذا علي اطلاقه بل يقال اذا قصد ثبوت الفاعل فان كان من غير متعد
عومل معاملة الصفة وساغت اضافته الي ما هو فاعل في المعني نحو زيد قايم الاب بالرفع والنصب
والجر علي حد الحسن الوجه وان كان من متعد نحو فجر فكذلك عند الاخفش وصححه ابن عصفور

بدليل

بدليل قولهم هو حديث عهد برجع ونقل المنع عن الجمهور وان كان من متعد الي واحد
نحو ضارب الاب فكذلك عند المصنف بشرط امن اللبس وفاقا للفارسي وذهب
كثير الي منعه وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا وهو
اختيار ابن عصفور وابن ابي الربيع والسماع يوافقه كقوله اما الراحم القلب
ظلاما وان ظلما وكانوا وان كان من متعد الي اكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة
قال بعضهم بلا خلاف وقال الشاطبي في حد الالفيه دور لان الاستحسان اضافة
الصفة الي فاعلها متوقف علي تحقق انها مشبهة وقد اخذه في تعريفها وسبقه
الي هذا الاعتراض ابن الناظم ورده ابن هشام بانا قاطعون بالمنع في زيد ضارب
ابوه وبالجواز في زيد محمود المقاصد وقايم الاب وحسن الوجه ولا يتوقف
ذلك علي ما ذكر قال لكن في الحد نظر من جهة صدقه علي قايم ابوه ومحمود مقاصده
في حالة الرفع فانه يصدق عليه انه وصف مستحسن جر الفاعل معني به مع
انه ليس صفة مشبهة الان قولها وصوغها من لازم قال الشاطبي اجاز
في التسهيل صوغها من المتعدي بشرط ان يقصد به الثبوت بحيث لا يكون
في اللفظ متعديا وبشرط امن اللبس واجازه الفارسي مطلقا فحصل
ثلاثة اقوال قال وما في الالفيه اصح قولها الحاضر قال ابن قاسم ليس
كونها للحال شرطا في عملها ولكن وضعها لذلك لكونها دالة علي الثبوت
والثبوت من ضرورته الحال فعبارته هنا اجود من قوله في الكافية والاعتماد
واقتضي الحال شرطان في تصحيح ذي الاعمال ذي الشذوذ وتختص بالحال
قال في شرحه واعني به الماضي المستمر الي زمن الحال ولم يذكره ابن الحاجب
قولها وعمل اسم فاعل المعدي لها يرد عليه ان نصب اسم الفاعل علي المفعوليه
ونصبها علي التشبيه بالمفعول وقد صرح به ابن الحاجب والشذوذ ورد
انه في النكرة علي التمييز قولها علي الحد الذي قد حدا اي في اسم الفاعلين
الاعتماد لم يذكره ابن الحاجب ولا الشذوذ ولابد منه وقول ابن الحاجب

وتعمل عمل فعلها اشد في الايراد لكن قال ابن مالك في شرح الكافية لو لم يذكر هنا
لكان ذكره تبركا فيا لانها فرع اسم الفاعل في احوج الي الاعتماد منه قوله
وسبق ما تعمل فيه مجتنب قال ابن قاسم كان الاولي ان يقدمه علي قوله
وعمل اسم الفاعل البيت لانه من تتمة المعروف لكن بيان شرط معمولها من
توابع بيان عملها فلذلك اخره عنه وقوله وكونه ذا سببية وجب وفي
الشذور وبالمعمول السببي اورد عليه امران الاول انها تعمل في ضمير
بارز متصل ولا يطلق عليه سببي واجيب بان المراد به غير الاجنبي
الثاني انه يشمل المرفوع والمنصوب والمجرور وهذا الشرط خاص
بالاخرين اما مرفوعها فيجوز ان يكون سببيا وغيره تنبيه ذكر في
الالفية شبيها وبين اسم الفاعل فروقا الاول انها لا تكون الا من
فعل لازم وذكره ابن الحاجب ولم يذكره في الشذور الثاني انها لا تكون
لغير الحال الثالث انها لا يتقدم معمولها الرابع انه لا يكون الا سببيا
وذكر الثلاثة في الشذور ولم يذكرها ابن الحاجب وزاد عليه رابعا انها لا تكون
موازنة للمضارع قوله فارفع بها وانصب وجر مع ال السببي اما اذا عملت
في ضمير فان عملها فيه ان باشرته وخلت من ال الجر بالاضافة نحو مررت
برجل حسن الوجه جميل ونصب ان فصلت او قرنت بال نحو قريش
نجبا الناس وزيد كرامها وزيد الحسن الوجه والجميله قوله ابن
الحاجب فالرفع علي الفاعلية زاد في الشذور او بدلا قال في شرحه من
ضمير مستتر في الصفة قوله الشذور وتنصبه مشبها او تمييزا ا
الاول اذا كان معرفة والثاني اذا كان نكرة وقد صرح به ابن الحاجب وقال بعض
البصريين يجوز كون المقرون بال والمضاف الي المقرون بها تمييزا قال ابو
حيان وهي نزعة كوفية قلت قد جزم به ابن الحاجب في الوافية فقال
وارفع عن الفاعل وانصب ابدا: مميزا او اعرب مضفا سعدا وقيل نصبه علي التشبه
وقيل بالفرق علي التوجيه: شبه بالمفعول ان جا معرفة: والنصب والتمييز فيه خالفه

قوله

التاسع عشر

158

وقف لله تعالى على طلبة العلم بالازهر

قوله ابن الحاجب والشذور والجر علي الاضافة هل هي من رفع
ها ونصب قولان التسهيل علي الاول والشلوبين واكثر اصحابه
علي الثاني قوله الشذور الا ان كان بال وهو خال منها يرد عليه ما اذا
خلي منها ولكن اضيف لما فيه ال فانه يجوز الجر ايضا وقد صرح به
في الالفية فقال ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلي: ومن اضافة لتاليها
ويرد عليه ما اذا خلا من الامرين لكن اضيف لضمير ما فيه مرجعه فانه
يجوز ايضا كما صرح به في التسهيل قوله ابن الحاجب وتقسيم مسايلها
ان تكون الصفة باللام ومجرده ومعمولها مضاف او باللام ومجردا
عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور
صارت ثماني عشر ذكرها ابن مالك في شرح الكافية ستة وثلاثين لان
المضاف يشمل المضاف الي ما فيه ال والي الضمير والي مضاف الي الضمير
والي مجرور وزاد في التسهيل ان يكون مضافا الي ضمير المضاف الي المضاف
الي ضمير الموصوف قيل ويحتاج الي سماع ومثاله مررت بامراة
وجه جاريتها جميلة انفه فالانف مضاف الي ضمير الوجه والوجه
مضاف الي جارية والجاريه مضاف الي ضمير الموصوف وزاد في شرح
التسهيل ان يكون مضافا الي معمول صفة اخري او الي موصول
او الي موصوف لشبهه والمجرد يشمل الموصول والموصوف وما سواهما
وبذلك كملت الاقسام ستة وستين حاصله من ضرب ستة وهي الرفع
والنصب والجر مع ال ودونها في الاحوال المعمول الاحد عشر
المذكورة ثمانيه في المضاف وثلاثه في المجرد وقد يشمل ذلك قوله
الالفية فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل
بها مضافا او مجردا وقلت في الوفية فارفع بها وانصب وجر مع ال ولا
ذاك ال ودال اضافه وما خلا ويختص بالالفية ايراد وهو انه لم يبين
اقسام الجايز فاشعر بانها مستويه وليس كذلك بل تنقسم الي حسن
وقبيح ومتوسط فالحسن ما فيه ضمير واحد والقبيح ما عري عن الضمير

والمتوسط ما تكرر فيه الضمير الا ما صرح بمنعه وقد ذلك ابن الحاجب
فقال ما كان فيه ضمير واحد احسن وما كان فيه ضميران حسن
وما لا ضمير فيه قبيح وقال ابن مالك في التحفة بل ما فيه ضميران ضعيف
وما لا ضمير فيه قبيح وهو اضعف منه قوله ابن الحاجب اثنان
منها ممتنعان الحسن وجهه والحسن وجه هو على تقسيمه
وعلى ما في الالفية يريد الممتنع نحو الحسن وجه اب والحسن
وجه ابيه وضابطه ان تكون الصفة بال وتخلو المعمول من ال
والاضافة الي ما فيه ال والي ضمير ما هي فيه قوله واختلف في حسن
وجهه قال في شرح المنظوم واضافتها منكرا الي العاري من ال قبيحه
وقال في شرح الكافية نحو حسن وجهه عند سيبويه مخصوص
بالشعر وعند الكوفيين جائز في الكلام كله وعند المبرد ممنوع في
الشعر وغيره قال والصحيح الجواز لانه قد ورد في الحديث
كقوله في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي وصف الدجال اعور
عينه اليمنى قال ومع جوازه ففيه ضعف قوله ومتى رفعت بها
فلا ضمير فيها فهي كالفعل اي في عدم المطابقة قال في شرح المنظوم وغيره
وان امكن تكسيرها حينئذ مسندة الي جمع فهو اكثر من افرادها
وهكذا اطلق س وغيره قال ابو حيان وذهب الجمهور الي ان الافراد
احسن وهو اختيار الابدي والشلوبين وفصل بعضهم فقال
ان كان الصفة تابعة لجمع فالتكسير اولى او لمفرد او مثنى فالافراد
احسن قوله والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع قال
في شرح المنظوم ما لم يمنع من المطابقة مانع باب التعجب قوله ابن الحاجب
افعال التعجب ما وضع لانشا التعجب قال الرضي لكونه في قسم الافعال
لا ينتقض بنحو ناهيك ولله دره ويالك رجلا ونحوه بل ينتقض بنحو
قاتله الله ونحوه فانه فعل وضع لانشا التعجب وليس بمحض الدعا
الا ان يقال ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت

لذلك

لذلك بعد الوضع قال واما نحو تعجبت وعجبت منه وان كان فعلا
فليس لانشا قولهما والعبارة لابن الحاجب وهي صيغتان ما افعله
وافعل به قال الشاطبي هذا الحصر مردود فان في كلام العرب صيغا
كثيرة يقتضي معنى التعجب ما يقتضيه ما افعله وافعل به واجاب
بانها لا تدخل تحت ضابط ولا قياس والمراد هنا ما ينضبط ويقاس
قوله الالفية اوجئ بافعل قبل مجرور ببا وتلو افعل انصبنه شرط
المتلو فيهما ان يكون مختصا لتحصل به الفائدة قوله ابن الحاجب
وما مبتدا اي بالاتفاق وعن الكسائي انه لا موضع لها من الاعراب
وهو شاذ قوله وهو موصولة عند الاخفش هو احد اقواله وله قول
ثان كقول سيبويه وقول ثالث انها نكرة موصوفة وافعل صفتها
والخبر محذوف وذهب الفراء وابن درستويه الي انها استفهامية
وما بعدها خبر قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل
سبب حسنه فاستفهم عنه قوله وبه فاعل عند سيبويه مفعول
عند الاخفش قال في شرح التسهيل لو اضطر شاعر الي حذف البا
لزمه الرفع علي الاول والنصب علي الثاني قوله الالفية
وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح
بعد افعل الا مع مجرورها بشرط ان يكون مسبوقا بآخر بعد الفاعل
المذكور واورد عليه انه اطلق علي الاسم متعجبا منه والتعجب منه
فعله لا نفسه واجاب ابن المصنف بانه حذف المضاف واقام المضاف
اليه مقامه وفي بعض النسخ وعليها شرح الشاطبي ان كان عند الحذف
معنا يتضح واورد عليه تقديم التمييز عن الفعل والاكثر علي صفته
قولهما والعبارة للالفية وصغهما من ذي ثلاث فيه امران الاول
اي من فعل ذي ثلاث فلا يصاغان من ثلاثي مزيد وهو في علي افعل
وفاق واما افعل فالذي صححه ابن مالك ونسبه الي سيبويه والمحققين
انهما يصاغان منه قياسا مطلقا ومذهب الاخفش والمازني والمبرد

ومن تابعهم انه مسموع وصحح ابن عصفور التفصيل فان كانت همزته
للنقل لم يجز او لغيره جاز فولهما صرفا لم يذكره ابن الحاجب ولا الشذور
ولا بد منه ومن تقييده بكامل التصرف احترازا من نحو يدع ويذر ولم
يذكر ابن الحاجب شرط كونه قابل تفضيل ولا تاما ولا غير منفي ولا مبني
للمفعول ولا بد منهما وذكرهما في الشذور الاول وبقي شرط آخر لم يتعرض
له الثلاثة وهو ان لا يستغني عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القايلة
فانهم لا يقولون ما اقيله استغنا بقولهم ما اكثر قايلته وما ادومه في
ساعة كذا كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت نص عليه سيبويه
وذكره في التسهيل وبقي شروط مختلف فيها والصحيح عدم اشتراطها
وهو ان يكون على فعل بالفتح اصلا وتحويلا وان يكون واقعا وان
يكون دايما قوله الالفية وغير ذي وصف يضاهي اشهلا قال
ابن هشام مراده بالوصف وصف لغير التفضيل ولو قال وغير
لون او عيب خلص من كل اشكال وكان ضبطا للحكم مع العلة
فانه يرد عليه عبارته عمي قلبه فهو اعمى القلب وفي التنزيل ومن كان
في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى فان الاولى صفة كاحمر والثانية
افعل تفضيل وكذا اماله ابو عمرو الاولى دون الثانية قوله
ابن الحاجب وليس بلون ولا عيب قال في التحفة ليس ذلك مطلقا
في كل عيب فان الجهل والبخل والبلادة وشبهها عيوب ويبنى منها
قوله لان منهما افعل لغيره هذه العلة هي التي اختارها في شرح
التسهيل وقال انها اسهل من تعليل الجمهور بان حق ما يتعجب
منه ان يكون ثلاثيا محضا واصل الفعل في هذا النوع ان يكون على افعل
قولهما والعبارة للالفية واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض
الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب
انما يصح ذلك في كل فعل متصرف مثبت مصوغ للفاعل ذي مصدر
مشهور فلا يمكن في غير متصرف لانه لا مصدر له ولا منفي ولا مبني

للمفعول

160

للمفعول حتى يوتى به صلة لحرف مصدري نحو ما اقرب ان لا تفعل
ولا ما اشد ما ضرب وبما لا مصدر له مشهور حتى يجعل صلة لما
ايضا نحو ما اكثر ما يذر زيد الشر واما ما لا يقبل الفضل فمثل له
ابن الناظم بقوله ما افجع موته وقال ابن هشام لا يتعجب منه
البتة قوله ابن الحاجب واجاز المازني الفصل بالظرف ظاهره
تضعيفه وفي الالفية حكاية الخلف بلا ترجيح وفي سبك المنظوم
وربما قدم ظرف على معمولهما وفي شرح الكافية الصحيح الجواز لثبوت
ذلك عن العرب وفي شرح التسهيل الجواز ليس بممتنع ولا ضعيف وبالغ
في الشرحين المذكورين في نص ذلك والاحتجاج له ونقله عن الجرمي والزجاج
والفارسي وابن خروف والشلوبين وانه قال هو الصواب والمشهور
والمنصور ونسب الصيمري المنع الى سيبويه والحق انه لا نص له
فيه قال في شرح التسهيل ومحل الجواز ان يتعلق الظرف او المجرور
بالفعل بفعل التعجب فان لم يتعلق به نحو ما احسن بمعروف امرا امتنع
الفصل بلا خلاف قال ابو حيان ومحل المنع ما اذا لم يتعلق بالمعمول
ضمير يعود الى المجرور فان تعلق به وجب تقديمه بلا خلاف نحو ما احسن
بالرجل ان يصدق وما احرى بذي اللب ان يرى تنبيهات
الاول ظاهر كلام ابن الحاجب هنا وكلام الالفية ان الفصل
بالظرف جار فيما افعل وافعل به وبه صرح ابن مالك في كتبه
كلها واعرب ابن الحاجب في الوافية فخصه بما افعل فقال
والتزموا صورته وقد فصل بالظرف فيما المازني كما نقله وصرح
في شرحها بذلك فقال وقد اجاز الجرمي الفصل بالظرف في ما
الثاني اجاز الجرمي الفصل بالمصدر والحال وابن كيسان بلولا
ومصحوبها وذلك يرد نفي ابن مالك الخلاف في شرح الكافية في امتناع الفصل
وفي شرح التسهيل ما يقتضي جوازه بالمنادى الثالث لم يتعرضا للفصل بين
ما والفعل ومذهب البصريين انه لا يجوز الا بكان الزايدة فقط وقد ذكره في
سبك المنظوم وفي الكافية هنا باب نعم وبئس وما جرى مجراهما

هكذا ترجم في الالفيه وترجم ابن الحاجب بافعال المدح والذم قوله
ماوضع لانشا مدح اوذم قال الرضي وذلك لانك اذا قلت نعم الرجل زيد
فانما تنشي المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في
احد الازمنه مقصودا مطابقه هذا الكلام اياه حتي تكون خبرا بل بقصد
بهذا الكلام مدحه علي حدوثه الحاصله خارجا فقول الاعرابي لمن
بشره بمولوده وقال نعم المولوده والله ماهي بنعم الولد ليس تكذيبا له في
المدح اذ لايمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجوده التي حكمت بحصولها
في الخارج ليست بحاصله فهو انشا جوده الخبر وكذا الانشا التعجبي
والانشا الذي في كم الخبريه ورب هذا غايه ما يمكن ذكره في تمشية
ماقالوا من كون هذه الاشيا للانشا قال ومع هذا فلي فيه نظر اذ يطرد
ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيدا فضل من عمرو ولا ريب
في كونه خبرا اذ لايمكن ان يكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل
بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قايم فهو
خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لايقال
لك اخبرت اولم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان من
حيث القيام ويقال ان القيام حاصل اوليس بحاصل فكذا قوله ليس
بنعم المولود بيان ان النعمه اي الجوده المحكوم بثبوتها خارجا ليست
بثابته وكذا في التعجب وفي كم ورب انتهي قولهم نعم وبيس فعلان
زاد ابن مالك في الكافيه فقال فعلين لا اسمين علي الاولي جعل نعم وبيس
فاشار الي خلاف في اسميتها وهو مشهور قال في شرح الكافيه زعم
الفرا واكثر الكوفيين انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما وهذه
طريقه اصحاب الخلاف والطريقة الثانية وجوزها ابن عصفور
انه لم يقل احد باسميتها وانما الخلاف بعد الاسناد الي الفاعل فالبصريون
يقولون نعم الرجل وبيس الرجل جملتا فعليتان علي اصلهما وقال
غيرهم بل هما اسمان محكيان نقلا عن اصلهما وسمي بهما المدح او الذم كتابط

شرا

شرا ونحوه قولهما والعبارة لابن الحاجب وشرطهما ان يكون الفاعل
معرفا باللام او مضافا الي المعرف به كذا لو كان مضافا الي مضاف الي المعرف
به ذكره في التسهيل وعبارة ابن الحاجب احسن من قول الالفية لما
قارنها لانه لايكفي ان يكون مضافا الي الله او الذي علي الصحيح وهما
مقرونان بال لكنها ليست للتعريف ثم قال في شرح التسهيل لاينبغي ان
يمتنع في الذي قولهما والعبارة لابن الحاجب او مضمرا مميزا بنكره
منصوبه فيه امور الاول شرط هذا التمييز ان يوخر ولا يقدم علي الفعل
وان يكون قابلا لال فلا يفسر بمثل وغير وافعل التفضيل لانه خلف عن فاعل
مقرون بها فاشترط صلاحيته بها وعبر ابو حيان عن ذلك بان يكون
مبنيا للنوع الذي قصد به المدح والذم وان لايكون فيه معني المفاضله
وان يكون نكره عامة فلا يجوز نعم شمسا هذه الشمس لانها مفرد في الوجود
ويجوز نعم شمسا شمس هذا اليوم قال ابو حيان ولا يشترط ايصاله
بنعم علي الصحيح الثاني حكمه ان لا يبرز في تثنية ولا جمع عند البصريين
ويلحقه التا اذا فسر بمونث ذكره في شرح التسهيل ومنع ابن ابي الربيع
وجوز خطاب الامرين ويويد الاول قوله فيها ونعمت الثالث نص
سيبويه علي ان هذا التمييز لايجوز حذفه وصحح بعضهم الجواز له
واختاره ابن عصفور وفي التسهيل لازم غالبا وقال في الكافية
والعلم بالتمييز اغني عنه في .. بها ونعمت فكذا به اكتفي .. قول
الالفية .. وجمع تمييز وفاعل ظهر .. فيه خلاف عنهم قد اشتهر
صحح في الكافيه والتسهيل وشرحهما الجواز ومذهب سيبويه
المنع وفصل قوم فقالوا ان افاد التمييز معني لم يفده الفاعل جاز
والا فلا قولهما وما تمييز وقيل فاعل .. في مثل نحو ما يقول الفاضل .. القول
الذي ضعفه هو راي سيبويه كما نقله عنه في شرح الكافيه واعلم
ان في ماهذه عشرة اقوال ومرجعها الي اربعة احدها
انها نكره منصوبه علي التمييز الثاني انها فاعل الثالث انها المخصوص

الرابع انها كافة فاما القايلون بالاول فاختلفوا علي اقوال
احدها انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف
وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري
وكثير من المتاخرين والثاني نكرة غير موصوفة والفعل بعدها
صفة لمخصوص محذوف والثالث تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة
والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة نقل عن الكساي والقايلون
بالثاني اختلفوا علي اقوال الاول انها اسم معرفة تام لا تفتقر الي
صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله المصنف عن س
والكساي والثاني موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل
عن الفارسي الثالث موصولة والفعل صلتها وهي فاعلة يكتفي بها
وبصلتها عن المخصوص نقل عن الفرا الرابع مصدرية ولا حذف الخامس
نكرة موصوفة في موضع رفع والقايلون بالثالث قالوا انها موصولة
وهي المخصوص وما اخرى محذوفة والقايلون بالرابع قالوا انها
كفت كما كفت بل وصارت تدخل علي الجمل الفعلية فان وليها اسم فاقوال
الاول انها نكرة منصوبة علي التمييز والفاعل مضمر المرفوع بعدها
هو المخصوص الثاني معرفة وهي الفاعل الثالث انما ركبت من
الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل قال
ابن قاسم فقول الالفية وما مميز صادق بثلاثة اقوال وقوله وقيل
فاعل صادق علي خمسة الا ان الظاهر انه انما اراد الاول من الثلاثة
والاول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية ويندرج في
كلامه ما اذا وليها الفعل وما اذا وليها الاسم ثم ما رجحه هنا وفي
الكافية من القول الاول خالفه في التسهيل فذهب الي انها فاعل
وانها معرفة تامة قال الشاطبي واهمل ذكر من وهي مثلها فيما
ذكر الا انها لا تكون معرفة تامة بل اما موصولة ام نكرة موصوفة
او غير موصوفة قولهما ويذكر المخصوص بعد ظاهره انه لا يجوز

تقديمه

162

تقديمه خصوصا قول الالفية بعد ذلك وان يقدم مشعر به البيت
فانه صرح بان المتقدم غيره وكذا في سبك المنظوم ويذكر بعد الفاعل
مع انه يجوز صرح به ابن عصفور والناظم في التسهيل نعم يجب
تاخيره عن التمييز عند البصريين قولهما مبتدا زاد ابن الحاجب
ما قبله خبره وهو الصحيح وقيل خبره محذوف قولهما او خبر محذوف
المبتدا قال ابن البادش لا يجيز سيبويه ان يكون المخصوص بالمدح
والذم الا مبتدا واجاز كونه خبرا جماعة منهم السيرافي وابو علي قال
في شرح التسهيل والاول يعني قول سيبويه عندي متعين لصحته
في المعني وسلامته من مخالفة اصل بخلاف الثاني فانه يلزم منه ان ينصب
لدخول كان عليه وفي سبك المنظوم مرفوعا بالابتدا علي الاجود وخبره
ما قبل وفي تعليق ابن هشام من قال ان المخصوص مبتدا وخبر لزمه
في نحو نعم العبد حذف كلمتين الجملة التي فيها المخصوص وجملة السوال
ولزمه وانما حذف جملة ومفرد وجملة جواب السوال انما حذفها
مع حروف الجواب قال ثم انما يجوز في المخصوص ان يكون مبتدا وخبرا
اذا تاخر فاما اذا تقدم فيتعين كونه مبتدا قال ولا يرد ذلك علي الناظم فانه
اعرب بذلك المتاخر حيث قال بعد قوله وان تقدم مشعر به كفي البيت
قال ابن هشام الحق ان المخصوص في مثل ذلك مذكور لا محذوف
وان العرب تارة توخره وهو الاحسن ليحصل المدح عموما ثم
خصوصا وتارة تقدمه واما القول بالحذف فلا قال وهذا موضع
غريب يسال عنه وهو مبتدا تقدم علي خبره وكان الاحسن ان يتاخر
قال ثم لينظر في اي موضع ورد من كلامهم مثل زيد نعم الرجل فاما مثل
نعم العبد وقد تقدم ذكر النبي عليه السلام فلا ينفع في جواز ذلك لاحتمال
وقوعه اولا كان بطريق العرض ونحن قاطعون بانه لا بد من تقديمه
هنا فاما ان يجعل معتمدا بالتقديم في تلك الجملة وتذكره محل نظر ان لم ننقله
العرب انتهى قوله ابن الحاجب وشرطه مطابقة الفاعل في المعنى

لم يذكره في الالفية ولابد منه وبقي شرط اخر وهو ان يكون اخص منه لا عاما
ولا مساويا وثالث وهو ان يكون معرفة او قريبا منها بالتخصيص ذكر الثلاثة
في التسهيل وذكر في سبك المنظوم الاول والاخير فقال ولا يكون الا مختصا
غير مباين للفاعل في المعنى قولها واجعل كبئس ساء قال ابو حيان لا حاجة
لافرادها بالذكر لانها من افراد باب فعل الذي ذكره بعد اذ وزنها فعل وذكرها
ابن الحاجب ولم يذكر باب فعل قلت قال في سبك المنظوم وفيه خلاف واتفق
على الحاق ساء ببئس انتهى وهذه نكتة افرادها بالذكر قولهـــا
واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم فيه امور الاول مراده كنعم في المدح وبئس في الذم
فالتقى باحدها الثاني شرطه ان يكون مما يتعجب منه صرح به ابن عصفور وخطاب
في الترشيح واستدركه ابن هشام قال خطاب فان اردته من الرباعي فصاعدا
او الالوان والعاهات استغني باافعل الفعل فيقال اشد الحرب الحرب
واشد الانطلاق انطلاقه الثالث المراد انه كهما في العمل اما المعنى فلا
لان في فعل زيادة معنى التعجب الرابع قال ابو حيان وسواء في ذلك فعل موضوعا
او محولا ولا يوخذ ذلك من كلامه وكذا قال ابن هشام كان ينبغي ان يقول
المناهل والمحول بانه ليس في كلامه اشعار بانه يجوز لك ان تحول غير فعل
الى فعل وتجريه هذا المجرى بل اذا ثبت لنا فعل حكمنا له بهذا الحكم قال فان
قيل فانه قال مسجلا فتقييده الى فعل فالجواب انه لا قرينة تصرف الاطلاق
الى هذين القسمين وانما المتبادر ان الاطلاق لاحكام نعم اي كنعم في ساير احكامها
قال فان قلت قوله من ذي ثلاثة يدل على انك تبنيه منها قلت نعم الا
انه يخرج منه ما وضع على فعل اصلا ولم يحول عن ذي ثلاثة فاما ما قلت
ورد عليك ثم اختار ابن هشام هذا التقرير في موضع اخر واجاب عن ما وضع
على فعل اصلا بان مراده ان الشرط هو كان الاصول ثلاثة غير مخالطه
لاصل اخر او لزايد في الاصل او في الحال لا كون الكلمة على فعل في الاصل
الخامس قال ابو حيان نص النحاة على ان العرب شذت في ثلاثة
افعال فلم تحولها واستعملتها استعمال نعم وبئس وهي علم وجهل

اي بعد النقل الى فعل بالضم فان اصله سوا بالفتح من السوء ثم حول الى فعل بالضم ه

وسمع ومن النحويين من اجاز فيها الضم وكذا استدركه ابن هشام هذه
الثلاثة فاوردها على عبارة الالفية السادس اذا كان الفعل معتل
العين لم تقلبها الفا فتقول في حسن البيع والقول وقال الرجل زيد
وباع الرجل زيد فان كان معتل اللام وهو على فعل وضعا نحو سرو الرجل
زيد ويجوز التسكين او على فعل او فعل فالجمهور تحويلهما الى فعل
فتظهر الواو وتنقلب اليا واوا نحو سرو ورمو وقال الكسائي بل تقول
نحو كرما الرجل زيد وكفر الرجل بكر السابع قال ابو حيان اكثر
النحويين على ان فعل المذكور من ثبت له احكام نعم وبئس فقط وذهب
الاخفش والمبرد الى انه يجوز الحاقه بباب التعجب وحكى الاخفش
الاستعمالين من العرب وتجوز في التعجب جر فاعله بالبا نحو حسن بزيد
رجلا وقال ابن هشام قوله مسجلا اي مطلقا ان اراد الاطلاق
بالنظر الى الاحوال اي على كل حال لزم قول الفارسي ان فاعلهما لا يكون
الا كما على نعم وبئس والحق انه يجوز تجريدهما لمعنى التعجب فلا يلزم ذلك
كقوله وحولها بكاها وقوله وحب بها مقتولة حين تقتل وهذا قول
الاخفش وهو المختار وان اراد في جميع احكامها فمسلم يعني فتجري
احكامها المذكورة عليه لكن من جملة احكامها ملازمة فاعلها لكونه
احد الثلاثة فيلزم المحذور قال والذي يجوز ان يوخذ الاطلاق
بالنسبة الى فعل اصلا ومحولا فلا يلزم محذور قوله الالفية ومثل
نعم حبذا فيه امور الاول انما مثلها فقط لكن اراد ان بنيه على
ان حب التي بمنزلة نعم هي المعروفة بذا الثاني ليست مثلها سوا
فان في حب زيادة اشعار بان الممدوح محبوب وقريب من النفس
بخلاف نعم ذكره في شرح التسهيل فقولها وان ترد ذما فقل لا حبذا قال
ابن قاسم وفيها ايضا زيادة على معنى بئس على حد ما ذكر في حبذا قال
ابو حيان وقوله لا على حبذا لا يخلو من اشكال لانك ان فرعت
على ان حبذا كله فعل او حب فعل وذا فاعل فلا ينبغي ان تدخل عليه لان

لا لا تدخل علي الماضي غير المتصرف ولا علي المتصرف الا بقلة وان وقعت
علي انه كله اسم فكذلك لانه ان قدر منصوبا بها لم يصح لان النصب علي العموم
نحو لا رجل وهو هنا خصوص او مرفوع فكذلك تكرار لا في الاصح
قولها واول ذا المخصوص لم يبين اعرابه وبينه ابن الحاجب فقال
واعرابه كاعراب مخصوص نعم وذكره في التسهيل وسبك المنظوم قال
في الكافيه وربما استغني بالتمييز عن ... مخصوص حبذا كقوله من قطن
ولو عبدنا غيره شقينا ... فحبذا ربا وحب دينا
تنبيه بين مخصوص حبذا ونعم فروق احدها انه لا يتقدم بخلاف
مخصوص نعم ثانيها لا تعمل فيه النواسخ بخلاف نا لثها اعرابه خبر مبتدا
محذوف اسهل منه في باب نعم لان صيغة هناك تسامح دخول نواسخ
الابتدا عليه وهي لا تدخل هنا قاله في شرح التسهيل رابعها انه يجوز ذكر
التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وزيد رجلا قال في شرح التسهيل
وكلاهما سهل يسير واستعماله واستعماله كثير الا ان تقديم التمييز عنه نادر
قوله ابن الحاجب ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييزا وحالا
اي نكرة منصوب يجوز اعرابه تمييزا او حالا وفي سبك المنظوم وقد تكون
معه تمييزا او حالا عامله حب قلت الذي في الارتشاف اختلف النحاة
في هذا المنصوب فقال الاخفش والفارسي وجماعة من البصريين حال
فقط وقال ابو عمرو ابن العلا تمييز فقط وقال قوم ان كان مشتقا فحال
والا تمييز قال ابو حيان والذي يظهر انه ان كان جامدا فتمييز وان كان
مشتقا فان قصد المتكلم تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف فحال
وان لم يرده بل تبيين جنس المبالغ في مدحه في البسط انه منصوب
اعني لا حالا ولا تمييزا وهو قول غريب ثم الاولي عند الفارسي تاخيره وعند
ابن مالك تقديمه وقال ابن خروف الاحسن تقديم التمييز علي المخصوص ويستوي
التقديم والتاخير في الحال وقال الجرمي تقديم المميز ويستويان في الحال
ان كان لاسم الاشارة نحو حبذا راكبا زيد فان كانت من المخصوص فالاحسن ان يليه

قوله

قوله الالفيه وما سوي ذا ارفع بحب او فجر بالبا قال في شرح التسهيل وهذا
الاستعمال جائز في كل ثلاثي مضمن معني التعجب قولها ودون ذا انضمام الحا كثر
قال في سبك المنظوم وكذلك كل فعل مراد به المدح وكذا في شرح الكافيه
مثله وفي التسهيل وكذا كل فعل حلقي الفا مرادا به مدح او تعجب مخصوص في
الفعل وعمم في المغني وفي الارتشاف ما كان علي فعل اصلا او تحويلا يجوز
نقل ضمة العين الي الفا اذا اريد به مدح او ذم كان فاؤه حرف حلق تحسن
وجب اولا كضرب فان كان مضعفا او اسند الي ما يسكن اخر الفعل له لم
يجز النقل انتهي باب افعل التفضيل هنا امران احدهما كذا فعل في
التسهيل والكافية وسبك المنظوم ففصل بينه وبين التعجب بباب نعم
وبيس واتي به في العمدة عقب باب التعجب وهو اولي لاشتراكهما فيما بني
منه وفي المعني ايضا لافادة كل منهما التفضيل في المحكوم به ولم ينبه علي
ذلك احد ثانيهما كذا عبر الناظم بافعل التفضيل في كتابه وعبر ابن الحاجب
باسم التفضيل قالوا وهذا التعبير احسن لتناول خيرا وشرا وليس هذا
بشي لانهما بوزن افعل في الاصل وان كان حذف منهما والذي يظهر لي ان
ذلك لتناسب التعبير باسم الفاعل واسم المفعول وبهذا يرد علي المحرر في
قوله لو صح ما ذكر في خير وشر من الاصل لما كان في تلك الترجمة فايدة وقال
ابن هشام من عبر باسم التفضيل اجراه كقولهم اسم للفعل من وقال افعل
التفضيل احترز به من افعل في نحو افكل ونحو احمر ونحو اعور وعبر
سيبويه عنه بالصفة وهو يناسب الصفة المشبهة وبينهما من الاشتراك
الضيق في العمل قوله الحاجبية ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة علي
غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طايل اي زايد في الطول
علي غيره والاولي ان يقال هو المبني علي افعل لزيادة صاحبه علي غيره في الفعل
المشتق منه انتهي قلت لا يرد ما ذكر لانا نجعل الضمير في قوله وهو افعل راجعا
الي ما في قوله ما اشتق منه والمعني هو ما اشتق من فعل الموصوف بسبب
زيادة له علي غيره اي في الفعل المذكور بقرينة السياق وذلك المشتق

Library Digitised Collections

Author/s:
Suyt, 1445-1505

Title:
al-Nukat

Date:
1095? [1664?]

Persistent Link:
http://hdl.handle.net/11343/23336

File Description:
Part 5